



وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثاني عشر

تشبه - تعليل

المؤرخة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٨ هـ ~ ١٩٨٨ م

طباعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثاني عشر

تشبهه - تعليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ
فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الأحكام المتعلقة بالتشبيه :

أولا - التشبيه بالكفار في اللباس :

٤ - ذهب الحنفية على الصحيح عندهم ، والمالكية على المذهب ، وجهور الشافعية إلى : أن التشبيه بالكفار في اللباس - الذي هو شعار لهم به يتميزون عن المسلمين - يحكم بكفر فاعمله ظاهرا ، أي في أحكام الدنيا ، فمن وضع قلنسوة المجوس على رأسه يكفر ، إلا إذا فعله لضرورة الإكراه أو لدفع الحر أو البرد . وكذا إذا لبس زناار النصرارى إلا إذا فعل ذلك خديعة في الحرب وطليلة للمسلمين .^(١) أو نحو ذلك لحديث : « من تشبه بقوم فهو منهم »^(٢) لأن اللباس الخاص بالكفار علامة الكفر ، ولا يلبسه إلا من التزم الكفر ، والاستدلال بالعلامة والحكم بما دلت عليه مقرر في العقل والشرع .^(٣)

فلو علم أنه شد الزنار لا لاعتقاد حقيقة الكفر ، بل لدخول دار الحرب لتخليص الأسارى مثلا لم يحكم بكفره .^(٤)

(١) الفتاوى الهندية ٢/ ٢٧٦ ، والاختيار ٤/ ١٥٠ ، وجواهر الإكليل ٢/ ٢٧٨ ، والتاج والإكليل بهامش الحطاب ٦/ ٢٧٩ ، وتحفة المحتاج ٩/ ٩١ ، ٩٢ ط دار صادر ، وأسنن الطالب وحاشية الرملي عليه ٤/ ١١

(٢) حديث : ومن تشبه بقوم فهو منهم . أخرجه أبو داود

(٤/ ٣١٤) - ط عزت عبيد دعاس (وجود ابن تيمية في

اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٢٣٦) - ط الميكان .

(٣) البرازية بهامش الهندية ٦/ ٣٣٢

(٤) تحفة المحتاج لابن حجر ٩/ ٩١ ، ٩٢

تشبيه

التعريف :

١ - التشبيه لغة : مصدر تشبه ، يقال : تشبه فلان : بفلان إذا تكلف أن يكون مثله . والمشابهة بين الشيئين : الاشتراك بينهما في معنى من المعاني ، ومنه : أشبه الولد أباه : إذا شاركه في صفة من صفاته .^(١) ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - منها : الاتباع والتأسي والتقليد وقد تقدم الكلام فيها تحت عنوان : (اتباع) .
٣ - ومنها : الموافقة ، وهي : مشاركة أحد الشخصين للأخر في صورة قول أو فعل أو ترك أو اعتقاد أو غير ذلك ، سواء أكان ذلك من أجل ذلك الآخر أم لا لأجله .^(٣) فالموافقة أعم من التشبيه .

(١) معجم متن اللغة ، والمعجم الوسيط مادة : وشبهه .

(٢) ابن عابدين ١/ ٤١٩ ط بولاق ، وروضة الطالبين

٢/ ٢٦٣ ، والزرقاني ٥/ ١٣٠ ، وكشاف القناع ٢/ ٢٣٩

(٣) الأحكام للألملي ١/ ١٧٢

في دار الإسلام . أما في دار الحرب فلا يمكن القول بكونه ردة ، لاحتمال أنه لم يجد غيره كما هو الغالب ، أو أن يكفه على ذلك .^(١)

قال ابن تيمية : لو أن المسلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب لم يكن مأمورا بالمخالفة لهم (للكفار) في الهدى الظاهر ، لما عليه في ذلك من الضرر بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه أن يشاركهم أحيانا في هديهم الظاهر ، إذا كان في ذلك مصلحة دينية ، من دعوتهم إلى الدين والاطلاع على باطن أمورهم لإخبار المسلمين بذلك ، أو دفع ضررهم عن المسلمين ونحو ذلك من المقاصد الحسنة . فأما في دار الإسلام والمجرة التي أعز الله فيها دينه ، وجعل على الكافرين فيها الصغار والجزية ففيها شرعت المخالفة .^(٢)

٦ - أن يكون التشبيه لغیر ضرورة ، فمن فعل ذلك للضرورة لا يكفر ، فمن شد على وسطه زنارا ودخل دار الحرب لتخليص الأسرى ، أو فعل ذلك خديعة في الحرب وطلبة للمسلمين لا يكفر .^(٣) وكذلك إن وضع قلعنوسة المجوس

ويرى الحنفية في قول - وهو ما يؤخذ مما ذكره ابن الشاط من المالكية - أن من يشبه بالكافر في الملبوس الخاص به لا يعتبر كافرا ، إلا أن يعتقد معتقدهم ، لأنه موحد بلسانه مصدق بجنانه . وقد قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : لا يخرج أحد من الإيمان إلا من الباب الذي دخل فيه ، والدخول بالإقرار والتصديق ، وهما قائلان .^(١) وذهب الحنابلة إلى حرمة التشبيه بالكفار في اللباس الذي هوشعار لهم . قال البهوتي : إن تزيا مسلم بها صار شعارا لأهل ذمة ، أو علق صلبا بصدرة حرم ، ولم يكفر بذلك كسائر المعاصي .^(٢)

ويرى النووي من الشافعية أن من لبس الزنار ونحوه لا يكفر إذا لم تكن نية .^(٣)

أحوال تحريم التشبيه :

ويتبع عبارات الفقهاء يبين أنهم يقيدون كفر من يشبه بالكفار في اللباس الخاص بهم بقيود منها :

٥ - أن يفعله في بلاد الإسلام ،^(١) قال أحمد الرمي : كون التزي بزى الكفار دة محله إذا كان

(١) أسنى المطالب ١١/٤ ، وانظر أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر التميمي البغدادي ص ٢٦٦ ط استنبول .
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم بتحقيق د . ناصر العقل ١٨/١
(٣) الفتاوى الهندية ٢٧٦/٢ ، والفتاوى البرازية بهامش الهندية ٣٣٢/٦ ، وأسنى المطالب ١١٩/٤

(١) الفتاوى البرازية بهامش الهندية ٣٣٢/٦ ، ودار الشروق مع الفروق ١١٦/٤
(٢) كشاف الفتاوى ١٢٨/٣
(٣) روضة الطالبين ٦٩/١٠
(٤) الزرقاني ٦٣/٨

قال صاحب الدر المختار: إن التشبيه (بأهل الكتاب) لا يكره في كل شيء، بل في المذموم وفيها يقصد به التشبيه.

قال هشام: رأيت أبا يوسف لا يسأ نعلين مخصوصين بمسامير فقلت: أترى بهذا الحديد بأساً؟ قال: لا، قلت: سفيان وثوربن يزيد كرها ذلك لأن فيه تشبها بالرهبان، فقال: كان رسول الله ﷺ يلبس النعال التي لها شعر وإنها من لباس الرهبان. فقد أشار إلى أن صورة المشابهة فيها تعلق به صلاح العباد لا يضر، فإن الأرض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها إلا بهذا النوع.^(١) وللتفصيل ر: (ردة، كفر).

ثانياً - التشبيه بالكفار في أعيادهم:

١١ - لا يجوز التشبيه بالكفار في أعيادهم، لما ورد في الحديث «من تشبه بقوم فهو منهم»، ومعنى ذلك تنفير المسلمين عن موافقة الكفار في كل ما اختصوا به.^(٢) قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾، قل: إن هدى الله هو الهدى، ولكن اتبعن أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مآلَكَ

على رأسه لضرورة دفع الحر والبرد لا يكفر.^(١)
٧ - أن يكون التشبيه فيها يختص بالكافر، كبرنية النصراني وطرطور اليهودي. ويشترط المالكية لتحقق الردة بجانب ذلك: أن يكون التشبيه قد سعى بذلك للكنيسة ونحوها.^(٢)
٨ - أن يكون التشبيه في الوقت الذي يكون اللباس المعين شعاراً للكنفس، وقد أورد ابن حجر حديث أنس رضي الله عنه أنه رأى قوماً عليهم الطيالة، فقال: كأنهم يهود خيبر.^(٣) ثم قال ابن حجر: وإنها يصلح الاستدلال بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطيالة من شعارهم، وقد ارتفع ذلك فيها بعد، فصار داخلًا في عموم المباح.^(٤)

٩ - أن يكون التشبيه ميلاً للكفر، فمن تشبه على وجه اللعب والسخرية لم يرتد، بل يكون فاسقاً يستحق العقوبة، وهذا عند المالكية.^(٥)
١٠ - هذا، والتشبيه في غير المذموم وفيها لم يقصد به التشبيه لا بأس به.

(١) الفتاوى المندية ٢/٢٧٦

(٢) الزرقاني ٨/٦٣، والشرح الصغير ٤/٤٣٣، وجواهر الإكليل ٢/٢٨٨

(٣) الأثر عن أنس أنه رأى قوماً عليهم الطيالة. أوردته ابن القيم في كتابيه زاد للمعاد (١/١٤٢) وأحكام أهل اللغة (٢/٧٥٤).

(٤) فتح الباري ١٠/٢٧٥ ط السلفية.

(٥) الشرح الصغير ٤/٤٣٣، والزرقاني ٨/٦٣

(١) ابن عابدين ١/٤١٩، والفتاوى المندية ٥/٣٣٣

(٢) أحكام أهل اللغة ٢/٧٢٢، نشر دار العلم للملايين،

وللدخل لابن الحاج ٢/٤٦ - ٤٨، والأجوبة الشرعية لابن

مفلح ٣/٤٤١، وكشاف القناع ٣/١٣١

من الله من ولي ولا نصير^(١)

وروى البيهقي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: لا تَعْلَمُوا رِطَانَةَ الْأَعَاجِمِ، وَلَا تَدْخُلُوا عَلَى الْمُشْرِكِينَ فِي كُنَائِسِهِمْ يَوْمَ عِيدِهِمْ، فَإِنَّ السَّخَطَةَ تَنْزِلُ عَلَيْهِمْ.

وروي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال: من مَرَّبِلَدِ الْأَعَاجِمِ فَصَنَعَ نِيرَ وَزِهِمْ وَمَهْرَجَانِهِمْ وَتَشَبَّهَ بِهِمْ حَتَّى يَمُوتَ وَهُوَ كَذَلِكَ، حَشَرَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٢).

ولأن الأعياد من جملة الشرع والمناسك والمناسك التي قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾^(٣) كالقبلة والصلاة، والصيام فلا فرق بين مشاركتهم في العيد وبين مشاركتهم في سائر المباح، فإن الموافقة في جميع العيد موافقة في الكفر، والموافقة في بعض فروع موافقة في بعض شعب الكفر، بل الأعياد من أخص ما تتميز به الشرائع ومن أظهر ما لها من الشعائر، فالموافقة فيها موافقة في أخص شرائع الكفر وأظهر شعائره^(٤).

قال قاضيخان: رجل اشترى يوم النيروز شيئا لم يشتره في غير ذلك اليوم: إن أراد به

تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه الكفرة يكون كفرا، وإن فعل ذلك لأجل السرف والتنعيم لا لتعظيم اليوم لا يكون كفرا. وإن أهدى يوم النيروز إلى إنسان شيئا ولم يرد به تعظيم اليوم، وإنما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفرا. وينبغي أن لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعله قبل ذلك اليوم ولا بعده، وأن يحترز عن التشبه بالكفرة^(٥).

وكره ابن القاسم (من المالكية) للمسلم أن يهدي إلى النصراني في عيده مكافأة، ورآه من تعظيم عيده وعونا له على كفره^(٦). وكما لا يجوز التشبه بالكفار في الأعياد لا يُعَانُ المسلم المتشبه بهم في ذلك بل ينهي عن ذلك، فمن صنع دعوة مخالفة للعادة في أعيادهم لم تحب دعوته، ومن أهدى من المسلمين هدية في هذه الأعياد، مخالفة للعادة في سائر الأوقات غير هذا العيد لم تقبل هديته، خصوصا إن كانت الهدية مما يستعان بها على التشبه بهم، مثل إهداء الشمع ونحوه في عيد الميلاد^(٧).

(١) الفتاوى الحنابلة بهامش الهندية ٣/ ٥٧٧، وانظر الفتاوى الهندية ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٧، والفتاوى البرازية بهامش الهندية ٦/ ٣٣٣، ٣٣٤، وحاشية ابن هبشلين ٥/ ٤٨١، والفتاوى الأنغروية ١/ ١٦٤، وبذلك للمجهود في حل أبي داود ٦/ ١٦٠ نشر دار الكتب العلمية.
(٢) للدخل لابن الحاج ٢/ ٤٧، وأحكام أهل اللغة ٢/ ٧٢٥
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١٧٥

(١) سورة البقرة / ١٢٠
(٢) أحكام أهل اللغة ٢/ ٧٢٣
(٣) سورة الحج / ٦٧
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٤٧١

الشمس حتى ترتفع ، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار . ثم صل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرمح . ثم أقصر عن الصلاة فإن حينئذ تسجر جهنم ، فإذا أقبلت الفية فصل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلي العصر . ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار .^(١)

وللتفصيل في الأحكام المتعلقة بأوقات الكراهة (ر: الموسوعة الفقهية ١٨٠/٧ أوقات الصلاة ف٢٣)

ب - الاختصار في الصلاة :

١٣ - لا خلاف بين الفقهاء في كراهة الاختصار^(٢) في الصلاة لأن اليهود تكثرون فعله ، فنهى عنه كراهة للتشبه بهم ، فقد أخرج البخاري ومسلم واللفظ له عن أبي هريرة رضي الله عنه «نهى رسول الله ﷺ أن يصلي

هذا ونجى عقوبة من يشبه بالكفار في أعيادهم»^(١) وأما ما يبيعه الكفار في الأسواق في أعيادهم فلا بأس بحضوره ، نص عليه أحمد في رواية مهنا . وقال : إنما يمنعون أن يدخلوا عليهم بيعة وكنائسهم ، فأما ما يباع في الأسواق من المأكول فلا ، وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم»^(٢) وللتفصيل (ر: عيد).

ثالثاً - التشبه بالكفار في العبادات :

يكره التشبه بالكفار في العبادات في الجملة ، ومن أمثلة التشبه بهم في هذا المجال :
أ - الصلاة في أوقات الكراهة :

١٢ - نهى النبي ﷺ عن الصلاة في أوقات الكراهة منها للتشبه بعبادة الكفار .^(٣) فقد أخرج مسلم من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع

(١) حديث : «صل صلاة الصبح ٥٠٠ أخرجه مسلم (١/٥٧٠ - ط الحديث).

(٢) اختلف العلماء في معنى الاختصار فالصحيح الذي عليه المحققون والأكثر من أهل اللغة والغريب والمحدثين أن المختصر هو الذي يصلى ويده على خاصرته (صحيح مسلم يشرح النووي ٣٦/٥ ط الطبعة المصرية بالأزهر).

(١) كشاف الفتاوى ١٣١/٣ ، وقليوبي وصيفة ٢٠٥/٤
(٢) الآداب الشرعية لابن مفلح ٤٤١/٣ ، والقضاء الصراط المستقيم ٥١٨/٢

(٣) القضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ١٩٠/١ ، وفتح القدير ٢٠٢/١ ط دار إحياء التراث العربي ، والكاظمي لابن عبد البر ١٩٥/١ ، والبيهقي على الخطيب ١٠١/٢ نشر دار المعرفة ، والمغني ١٠٧/٢ ط الرياض.

أبيت أطعم وأسقى». وقوله ﷺ «لا تواصلوا» نهي وأدناه يقتضي الكراهة.

وعلة النهي التشبه بالنصارى كما صرح به في حديث بشير بن الخصاصية رضي الله عنه الذي أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما بإسناد صحيح إلى ليلي امرأة بشير بن الخصاصية قالت: أردت أن أصوم يومين مواصلة، فمتعني بشير وقال: إن النهي ﷺ نهي عن هذا،^(١) وقال: «يفعل ذلك النصارى، ولكن صوموا كما أمركم الله، أتموا الصيام إلى الليل، فإذا كان الليل فافطروا»

وذهب أحمد وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر، وبهذا قال إسحاق وابن المنذر وابن خزيمة.

ويرى الشافعية في الوجه الآخر، وهو ما صححه ابن العربي من المالكية: تحريم وصال الصوم.^(٢) وللتفصيل (ر: صوم).

الرجل مختصراً^(٣) وأخرج البخاري أيضاً في ذكر بني إسرائيل من رواية أبي الضحى عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تكره أن يضع يده على خاصرته، تقول: «إن اليهود تفعله» زاد ابن أبي شيبة في رواية له: «في الصلاة»^(٤) وفي رواية أخرى «لا تشبهوا باليهود»^(٥) وللتفصيل (ر: صلاة).

ج- وصال الصوم :

١٤- ذهب الحنفية، ومجهور المالكية، والشافعية في أحد الوجهين، والحنابلة إلى كراهة وصال الصوم،^(٦) لما روى البخاري من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تواصلوا»^(٧) قالوا: إنك تواصل، قال: «لست كأحد منكم، إني أطعم وأسقى» أو «إني

(١) حديث: «يبي رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل مختصراً» أخرجه البخاري (الفتح ٨٨/٣ - ط السلفية) وبمسلم (٣٨٧/١ - ط الحلبي).

(٢) أخرجه البخاري أيضاً في ذكر بني إسرائيل من رواية أبي الضحى. (الفتح ٤٩٥/٦ - ط السلفية).

(٣) عمدة القاري ٢/٢٩٧ ط المنيرة، وصحح مسلم بشرح النووي ٥/٣٦، والمغني ٢/٩ ط الرياض، والشرح الصغير ١/٣٤٠

(٤) فسر أبو يوسف وعمد الوصال بصوم يومين لا فطر بينهما. (حاشية ابن عابدين ٢/٨٤، وانظر المغني ١٧١/٣ ط الرياض).

(٥) حديث: «لا تواصلوا، لست كأحد منكم» أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٢/٤ - ط السلفية).

(١) حديث ليلي امرأة بشير بن الخصاصية. أخرجه أحمد (٢٢٤/٥ - ٢٢٥ - ط الميمنية) وصححه ابن حجر في الفتح (٢٠٢/٤ ط السلفية).

(٢) فتح الباري ٤/٢٠٢ - ٢٠٤ ط السلفية، وعمدة القاري ١١/٧١، ٧٢، وحاشية ابن عابدين ٢/٨٤، وجواهر الإكليل ١/٣٧٤، والمغني ٣/١٧١ ط الرياض.

د - أفراد يوم عاشوراء بالصوم :

ويرى الحنفية أنه يستحب أن يصوم قبل عاشوراء يوماً ويعده يوماً.^(١)
وقال المالكية : ندب صوم عاشوراء وتاسوعاء والثمانية قبله.^(٢)
وللتفصيل ر: (صوم ، وعاشوراء).

١٥ - ذهب الحنفية - وهو مقتضى كلام أحمد كما يقول ابن تيمية - إلى كراهة أفراد يوم عاشوراء بالصوم للتشبه باليهود.^(١)

فقد روي مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا : يا رسول الله ! إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى. فقال رسول الله ﷺ : «لَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ»^(٢) قال : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ.

قال النووي ، نقلاً عن بعض العلماء في تعليقه على الحديث : لعل السبب في صوم التاسع مع العاشر أن لا يتشبه باليهود في أفراد العاشر ، وفي الحديث إشارة إلى هذا.^(٣)

هذا ، واستحب الشافعية والحنابلة صوم عاشوراء - وهو العاشر من المحرم - وتاسوعاء - وهو التاسع منه -^(٤)

رابعاً : التشبه بالفسقة :

١٦ - قال القرطبي : لو خص أهل الفسوق والمجون بلباس منع لبسه لغيرهم ، فقد يظن به من لا يعرفه أنه منهم ، فيظن به ظن السوء فيأثم الظان والمظنون فيه بسبب العون عليه .
وللتفصيل ر: (شهادة ، فسق).

خامساً - تشبه الرجال بالنساء وعكسه :

١٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء.^(١)

فقد روي البخاري عن ابن عباس رضي الله

(١) فتح القدير ٧٨/٢ ط الأميرية .

(٢) الشرح الصغير ١/٦٩١ ، ٦٩٢

(٣) نيل الأوطار ١١٧/٢ ط دار الجليل ، وحمدة القاري ٤١/٢٢ ط التنيرية ، وهون المبدؤ ١١٦/١ ط دار الفكر ، وبهاية المحتاج ٣٦٢/٢ ، وروضة الطالبين ٢٦٣/٢ ، والذواجر ١/١٤٤ ط مصطفى الحلبي ، والكبائر ص ١٣٤ ط المكتبة الأميرية ، وكشاف القناع ٢٨٣/١ ، ٢٣٩/٢ ، وإسلام الموقنين ٤٠٢/٤ نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

(١) فتح القدير ٧٨/٢ ط الأميرية وحمدة القاري ١١٩/١١ ، وكشاف القناع ٣٣٩/٢

(٢) حديث : ولَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ أخرجه مسلم (٢/٧٩٨ - ط الحلبي).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ١٢/١٣

(٤) شرح المحلى على المنهاج ٧٣/٢ ، والمغني ١٧٤/٣

لكن تمتاز النساء بالاحتجاب والاستار. (١)
قال الأسنوي: إن العبرة في لباس وزي كل
من النوعين - حتى يجرم التشبه به فيه - بعرف
كل ناحية. (٢)

وأما ذم التشبه بالكلام والمشي فمختص بمن
تعمد ذلك، وأما من كان ذلك من أصل خلقته
فإنما يؤمر بتكلف تركه والإدمان على ذلك
بالتسريح، فإن لم يفعل وتصادى دخله الدم،
ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به. (٣)

هذا ويجب إنكسار التشبه باليد، فإن عجز
فباللسان مع أمن العاقبة، فإن عجز فقلبه
كسائر المنكرات. (٤)

ويرتب على هذا أنه يجب على الزوج أن
يمنع زوجته مما تقع فيه من التشبه بالرجال في
لبسة أو مشية أو غيرهما، امتثالاً لقوله تعالى:
﴿قَسُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ (٥) أي بتعليمهم
وتأديبهم وأمرهم بطاعة ربهم ونهيهم عن
معصيته. (٦)

عنها أنه قال: ولعن رسول الله ﷺ المتشبهين
من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء
بالرجال. (١)

وذهب الشافعية في قول، وجماعة من الخنابلة
إلى كراهة تشبه الرجال بالنساء وعكسه. (٢)
والتشبه يكون في اللباس والحركات
والسكنات والتصنع بالأعضاء والأصوات. (٣)

ومثال ذلك: تشبه الرجال بالنساء في اللباس
والزينة التي تختص بالنساء، مثل لبس المقانع
والقلائد والمخانق والأسورة والخلاخل والقرط
ونحو ذلك مما ليس للرجال لبسه. وكذلك
التشبه بهن في الأفعال التي هي مخصوصة بهن
كالانحناء في الأجسام والتأثت في الكلام
والمشي. (٤)

كذلك تشبه النساء بالرجال في زيهن أو
مشيهن أو رفع صوتهم أو غير ذلك. (٥)
وهيئة اللباس قد تختلف باختلاف عادة كل
بلد، فقد لا يفرق زي نساءهم عن زي رجالهم

(١) حديث: ولعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال
بالنساء. أخرجه البخاري (الفتح ٣٣٢/١) - ط
السلفية.

(٢) الزواجر ١/١٤٤، وكشاف القناع ٢/٢٣٩، والأذنب
الشرعية ٣/٥٤٠.

(٣) فيض القدير ٥/٢٦٩.

(٤) عمدة القاري ٢٢/٤١.

(٥) فيض القدير ٥/٢٦٩.

(١) عمدة القاري ٢٢/٤١.

(٢) نهاية المحتاج ٢/٣٢٢.

(٣) فتح الباري ١٠/٣٣٢، وفيض القدير ٥/٢٧١.

(٤) كشاف القناع ٢/٢٣٩.

(٥) سورة التحريم ٦/.

(٦) الزواجر ١/١٤٥ ط مصطفى الحلبي، والكبائر ص ١٣٤.

سادساً : تشبه أهل الذمة بالمسلمين :

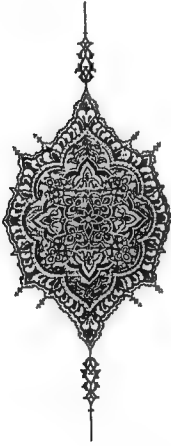
هذا المقصود. (١)

وللتفصيل في الأمور التي يمنع تشبه أهل
الذمة فيه بالمسلمين تنظر أبواب الجزية وعقد
الذمة من كتب الفقه .

١٨ - يؤخذ أهل الذمة بإظهار علامات يعرفون
بها ، ولا يتركون تشبهون بالمسلمين في لباسهم
ومراكبهم وهياكلهم . والأصل فيه ما روي أن
عمر بن عبد العزيز رحمه الله مر على رجال ركوب
نوي هيئة ، فظنهم مسلمين فسلم عليهم ، فقال
له رجل من أصحابه : أصلحك الله تدري من
هؤلاء ؟ فقال : من هم ؟ فقال : نصارى بني
تغلب . فلما أتى منزله أمر أن ينادى في الناس أن
لا يبقوا نصرائي إلا عقد ناصيته وركب
الإكاف . ولم ينقل أنه أنكر عليه أحد ، فيكون
كالإجماع . ولأن السلام من شعائر الإسلام
فيحتاج المسلمون إلى إظهار هذه الشعائر عند
الالتقاء ، ولا يمكنهم ذلك إلا بتمييز أهل الذمة
بالعلامة .

هذا ، وإذا وجب التمييز يجب أن يكون فيه
صغار لا إعزاز ، لأن إذلالهم واجب بغير أذى
من ضرب أو صفع بلا سبب يكون منه ، بل
المراد اتصافه بهيئة خاصة .

وكذا يجب أن يتميز نساء أهل الذمة عن
نساء المسلمين في حال المشي في الطريق ،
وتجمل على دورهم علامة كيلا يعاملوا بها
يختص به المسلمون ، ولا يمتنعون من أن يسكنوا
في أمصار المسلمين في غير جزيرة العرب يبيعون
ويشترون ، لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة
لهم إلى الإسلام . وتمكينهم من المقام أبلغ إلى



(١) بدائع الصنائع ١١٣/٧ ، وتبيين الحقائق وحاشية الشلبي
عليه ٢٨٠/٣ ، ٢٨١ ، وابن حابلين ٢٧٣/٣ ، وجواهر
الإكليل ١/٣٦٨ ، والمعارف العرب ٢١/٦ ط دار العرب
الإسلامي - بيروت ، ونهاية المحتاج ٩٧/٨ ، وكشاف
الفتاوى ١٢٧/٣ ، والمغني ٥٢٨/٨ ، ٥٢٩ ، وانظر الموسوعة
الفقهية الكويتية مصطلح «البسة» ف ٢٣ ج ٦ ومصطلح
«أهل الذمة» ف ٣٦ ج ٧

ذلك ذكر الصفات الظاهرة والباطنة لما في ذلك من الإيذاء لها ولذويها، وهتك الستر والتشهير بمسلمة.

أما التشبيب بزوجه أو جاريته فهو جائز ما لم يصف أعضاءها الباطنة، أو يذكر مامن حقه الإخفاء فإنه يسقط مروءته، ويكون حراماً أو مكروهاً، على خلاف في ذلك. (١)

وكذا يجوز التشبيب بامرأة غير معينة، ما لم يقل فحشاً أو ينصب قرينة تدل على التعيين، لأن الغرض من ذلك هو تحسين الكلام وترقيقه لا تحقيق المذكور، فإن نصب قرينة تدل على التعيين فهو في حكم التعيين. وليس ذكر اسم امرأة مجعولة كليلاً وسعاد تعييناً، لحديث: كعب بن زهير: وإنشاده قصيدته المشهورة «بانت سعاد... بين يدي الرسول ﷺ». (٢)

التشبيب بغلام:

٣ - يحرم التشبيب بغلام - إن ذكر أنه يعشقه -

(١) حاشية الجمل ٣٨٢/٥، ومفني المحتاج ٤/ ٤٣١، وفتح القدير ٦/ ٣٦، والإيضاح ١٢/ ٥٢ ط القاهرة ١٣٧٧ ط السنة المحمدية.

(٢) مفني المحتاج ٤/ ٤٣١، ونجاسة المحتاج ٨/ ٤٣٤، والدموي ٤/ ١٦٦ - ١٦٧.

وحديث كعب بن زهير في إنشاده قصيدته المشهورة: «بانت سعاد أخرجه ابن إسحاق كذا في سيرة ابن هشام (١/ ٥٠١ - ٥١٥ - ط الحلبي).

تشبيب

التعريف:

١ - التشبيب مصدر شبيب. ومن معانيه: ترقيق أول الشعر بذكر النساء، وشبيب بالمرأة: قال فيها الغزل أو النسب. (١)
والاصطلاح الفقهي لا يخرج عن هذا المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

التشبيب، والنسب، والغزل ألفاظ مترادفة، المراد منها: ذكر محاسن النساء. (٢)

حكمه التكليفي:

٢ - يحرم التشبيب بامرأة معينة محرمة على المشيب أو بغلام أمد.

ولا يعرف خلاف بين الفقهاء في حرمة ذكر المشير على الفحش من الصفات الحسية والمعنوية لامرأة أجنبية محرمة عليه، ويستوي في

(١) لسان العرب.

(٢) حاشية الجمل ٥/ ٣٨٢.

وإن لم يكن معينا، لأنه لا يحل بحال. وقيل:
إن لم يكن معينا فهو كالمراة غير المعينة. ^(١)
هذا في إنشاء القول من شعر أو نثر. أما رواية
ذلك أو إنشاده فإنه إذا لم يقصد به الخض على
المحرم فهو مباح لنحو الاستشهاد أو تعلم
الفصاحة والبلاغة.

وقيد الحنفية تحريم التشبيب بالمراة بكونها
معينة حية. فلو شبيب بامراة غير حية لم يجرم. ^(٢)

تشبيك

التعريف :

١ - التشبيك في اللغة: المداخلة، فيقال لكل
متداخلين أنها مشتبكان. ومنه: شبك الحديد،
وتشبيك الأصابع (وهو المراء هنا) للدخول
بعضها في بعض. والشبك: الخلط والتداخل،
فيقال: شبك الشيء يشبكه شبكا: إذا خلطه
وأنشَبَ بعضه في بعض. ^(١)

وتشبيك الأصابع لا يخرج في معناه
الاصطلاحي عن هذا، قال ابن عابدين:
تشبيك الأصابع: أن يدخل الشخص أصابع
إحدى يديه بين أصابع الأخرى. ^(٢)

الحكم الإجمالي :

٢ - أجمع الفقهاء على أن تشبيك الأصابع في
الصلاة مكروه، لما روي عن كعب بن عجرة
رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قد
شَبَكَ أصابعه في الصلاة، ففرَّج رسول الله ﷺ



(١) المصباح المنير، ومحيط المحيط، وخاتر المصباح مادة:
«شَبَكَ».

(٢) ابن عابدين ١/ ٤٣١، وقواعد الفقه للبركي / ٢٢٨

(١) المصادر السابقة

(٢) المراجع السابقة، والمغني ٩/ ١٧٨، وفتح القدير ١/ ٣٦

المسجد، فلا يشبك بين يديه فإنه في صلاة^(١) وما روي أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن، فإن التشبيك من الشيطان، وإن أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه»^(٢) وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى الصلاة، فلا يشبكن بين يديه، فإنه في صلاة»^(٣)

٣ - وقد اختلف في الحكمة في النهي عن التشبيك في المسجد، فقيل: إن النهي عنه لما فيه من العبث. وقيل: لما فيه من التشبه بالشيطان. وقيل: لدلالة الشيطان على ذلك.^(٤)

وفي حاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح: حكمة النهي عن التشبيك: أنه من الشيطان، وأنه يجلب النوم، والنوم من مظان الحدث، ولما نبه عليه في حديث ابن عمر

بين أصابعه.^(١) وقال ابن عمر رضي الله عنهما في الذي يصلي وهو يشبك أصابعه «تلك صلاة المغضوب عليهم»^(٢)

وأما تشبيكها في المسجد في غير صلاة، وفي انتظارها أي حيث جلس ينتظرها، أو ماشياً إليها، فقد قال الحنفية والشافعية والحنابلة بكراهة التشبيك حيثئذ، لأن انتظار الصلاة هو في حكم الصلاة^(٣) لحديث الصحيحين «لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه»^(٤) ولما روي أحمد وأبو داود وغيرهما مرفوعاً «إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى

(١) حديث: «رأى رجلاً قد شبك أصابعه... أخرجه ابن ماجه (١/٣١٠) ط حسي الباني. قال الخدري: رواه أحمد وأبو داود بإسناد جيد. (الترغيب والترهيب ١/١٧٠ - ١٧١ ط المكتبة التجارية).

(٢) أخر ذلك صلاة المغضوب عليهم... أخرجه أبو داود (١/٦٠٥) ط الدعوى.

(٣) ابن عابدين ١/٤٣١، ٤٣٢، ومسألة الفلاح ١٩٠، وجواهر الإكليل ١/٥٤، والشرح الكبير ١/٢٥٤، وسواها الجليل للشرح مختصر خليل ١/٥٥٠، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٢١٩ دار الفكر، وشرح روض الطالب من أسنى المطالب ١/١٨٣ م. المكتبة الإسلامية، وبسبب الحاجة للرمل ٢/٥٩، والمغني لابن قدامة ٢/١٠ م الرياض الحديثية، وكشاف القناع ١/٣٧٢ م النضر الحديثية، ومطالب أولي النهي ١/٤٧٦ - ٤٧٧ منشورات المكتب الإسلامي.

(٤) حديث: «لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه... أخرجه البخاري (١/٥٣٨) ط السلفية. ومسلم (١/٤٦٠) ط حسي الباني.

(١) حديث: «إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه... أخرجه أبو داود (١/٣٨٠) ط هبيل الدعوى. والترمذي (٢/٢٢٨) ط مصطفى الحلبي. وصححه إسناده أحمد شاكر. (٢) حديث: «إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن... أخرجه أحمد (٣/٤٣) ط المكتب الإسلامي. قال الهيثمي: إسناده حسن. (مجمع الزوائد ٢/٢٥٠ ط القدسي). (٣) حديث: «إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى الصلاة فلا... أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٤/٢٤٠) ط المكتب الإسلامي. وقد سبق تحريجه. (٤) نيل الأوطار للشوكاني ٢/٣٨٠، ٣٨١

سلم؟ فيقول: نبئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم.^(١)

ولا بأس به عند المالكية في غير صلاة حتى ولو في المسجد، لأن كراهته عندهم إنما هي في الصلاة فقط، إلا أنه خلاف الأولى على نحو ما ورد بالشرح الكبير وجواهر الإكليل.^(٢)

وفي مواهب الجليل مانعه: وأما بالنسبة لغير الصلاة فالتشبيك لا بأس به حتى في المسجد. قال ابن عرفة: وسمع ابن القاسم (أي من مالك): لا بأس بتشبيك الأصابع يعني في المسجد في غير صلاة. وأوما داود بن قيس ليد مالك مشبكاً أصابعه به (أي بالمسجد) ليطلقه وقال: ما هذا؟ فقال مالك: إنها يكره في الصلاة. وقال ابن رشد: صح في حديث ذي اليدين تشبيكه ﷺ بين أصابعه في المسجد.^(٣)

٤ - وأما تشبيكها خارج الصلاة فيما ليس من توابعها: بأن لم يكن في حال سعي إليها، أو جلوس في المسجد لأجلها، فإن كان لحاجة نحو إراحة الأصابع - وليس لعبت بل لغرض

رضي الله عنهما في الذي يصلي وهو يشبك أصابعه تلك صلاة المغضوب عليهم فكره ذلك لما هو في حكم الصلاة، حتى لا يقع في المنهي عنه.^(١) وكرهته في الصلاة أشد.^(٢)

ولا يكرهه عند الجمهور التشبيك بعد الفراغ ولو كان في المسجد، لحديث ذي اليدين رضي الله عنه الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه - قال «صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي» قال ابن سيرين: سماها أبو هريرة، ولكن نسيت أنا - قال: فصلي بنا ركعتين، ثم سلم، فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وشبك بين أصابعه، ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى، وخرجت السُرْعَانُ من أبواب المسجد، فقالوا: قصرت الصلاة، وفي القوم أبوبكر وعمر فهابا أن يكلماه، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له ذو اليدين. قال: يا رسول الله أنسيّت أم قصرت الصلاة؟ قال لم أنس ولم تقصر. فقال: أكنا يقول ذو اليدين؟ فقالوا: نعم. فتقدم فصلى ماترك، ثم سلم، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول. ثم رفع رأسه وكبر، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه وكبر. فربما سألوه: ثم

(١) حديث: «في ذي اليدين... أخرجه البخاري (الفتح ٥٥٥/١ - ٥٦٦ ط السلفية). ومسلم (٤٠٣/١ ط حسي الباني). واللفظ للبخاري.

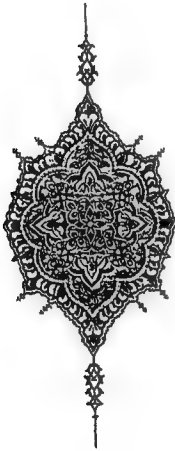
(٢) الشرح الكبير ١/ ٢٥٤. وجواهر الإكليل ١/ ٥٤

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ١/ ٥٥٠ م النجاح - ليبيا.

(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٩٠

(٢) كنز الدقائق ١/ ٣٢٥ م النصر الحديثة.

٥ - والتشبيك حال خطبة الجمعة يكره عند غير المالكية من الأئمة، لأن مستمع الخطبة في انتظار الصلاة، فهو كمن في الصلاة لما سبق. وعند المالكية: غير مكروه، لأن الكراهة عندهم في الصلاة فقط ولو كان في المسجد، وإن كان هذا هو خلاف الأولى كما تقدم. ^(١)



صحيح - فإنه في هذه الحالة لا يكره عند الحنفية، فقد صح عنه عليه السلام أنه قال: «المؤمن للمؤمن كالبنیان يشد بعضه بعضاً» ^(١) وشبك بين أصابعه. فإنه لإفادة تمثيل المعنى، وهو التعاضد والتناصر به في الصورة الحسية. فلو شبك لغير حاجة على سبيل العبث كره تنزيهاً. ^(٢)

وفي حاشية الشبراملي من الشافعية: أنه إذا جلس في المسجد لا للصلاة بل لغيرها، كحضور درس أو كتابة، فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة. وأما إذا انتظرهما معا فينبغي الكراهة، لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة. ^(٣)

وأما المالكية فقد رأوا كراهة التشبيك للمصلي خاصة ولو في غير مسجد، ولا بأس به عندهم في غير الصلاة ولو في المسجد، لقول مالك: إنها يكره في الصلاة حين أوماً داود بن قيس ليده مشبكاً أصابعه ليطلقه وقال: ما هذا؟ ^(٤)

(١) حديث: «المؤمن للمؤمن كالبنیان...» أخرجه البخاري (٩٩٩/٤) ومسلم (١٩٩٩/٤) ط عيسى البابي.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/١٣٢

(٣) حاشية الشبراملي القاهري على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ٢/٣٣٩ ط مصطفى الحلبي.

(٤) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ١/٥٥٠ م النتائج - ليبيا، شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/٢١٩ ط دار الفكر.

(١) الشرح الكبير ١/٢٥٤، وجواهر الإكمال ١/٥٤

وأصاب منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ. فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به .^(١)

تشبيه

التعريف :

١ - التشبيه في اللغة : مصدر شبهت الشيء بالشيء : إذا أقمته مقامه بصفة جامعة بينهما . وتكون الصفة ذاتية ومعنوية : فالذاتية نحو هذا الدرهم كهذا الدرهم أي في القدر ، والمعنوية نحو زيد كالأسد .^(٢)

وفي اصطلاح علماء البيان : هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء في نفسه ، كالشجاعة في الأسد والنور في الشمس . وهو إما تشبيه مفرد كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بَنِيَانُ مَرْصُورًا﴾^(٣) أو تشبيه مفردات بمفردات ، كقوله ﴿إِنَّمَا مِثْلُ مَا بُعِثَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمِثْلِ الْغَيْثِ أَصَابَ أَرْضًا ، فَكَانَ مِنْهَا نَفِيعٌ قَبِلَتِ الْمَاءَ فَأَنْبَتَ الْكَلَّاءَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَفَتَحَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا ،

فقد شبه العلم بالغيث ، وشبه من ينتفع به بالأرض الطيبة ، ومن لا ينتفع به بالقيحان . فهي تشبيهات مجتمعة ، أو تشبيه مركب ، كقوله ﴿إِنْ مَثَلِي وَمِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي : كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ ، فَجَعَلَ النَّاسَ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ : هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبَنَةُ ؟ قَالَ : فَإِنَّا اللَّبَنَةُ ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ .﴾^(٤)

فهذا تشبيه المجموع بالمجموع ، لأن وجه الشبه عقلي متزق من عدة أمور .^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

القياس :

٢ - القياس هو : إلحاق فرع بأصل في الحكم لعللة جامعة بينهما .

(١) حديث : «إِنَّمَا مِثْلُ مَا بُعِثَ اللَّهُ بِهِ ...» أخرجه البخاري (١/١٧٥ - الفتح - ط السلفية) . ومسلم (٤/١٧٨٧ - ١٧٨٨ - ط الحلبي) .

(٢) حديث : «إِنْ مَثَلِي وَمِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي ...» أخرجه البخاري (٦/٥٥٨ - الفتح - ط السلفية) .

(٣) التفسيرات للجرجاني .

(١) المصباح مادة : شبه .

(٢) سورة الصف / ٤

وفي قول عند الشافعية ، وهو رواية أخرى
عند الحنابلة : لا يجرم إلا الوطء .^(١)
وهذا في صريح الفاظ الظهار . أما في
كناياته ، كقوله : أنت علي مثل أمي صحت نيته
براً أو ظهاراً أو طلاقاً .^(٢)

وفي الموضوع فروع كثيرة ينظر تفصيلها مع
اختلاف الفقهاء في مصطلح (ظهار) .

ب - التشبيه في القذف :

٤ - أجمع العلماء على أنه إذا صرح القاذف
بالزنى كان قذفاً ورمياً موجبا للحد ، فإن عرّض
ولم يصرح ، فقال مالك : هو قذف ، وقال
أبو حنيفة والشافعي : لا يكون قذفاً حتى يقول :
أردت به القذف . والدليل لما قاله مالك هو أن
موضوع الحد في القذف إنما هو لإزالة المعة التي
أوقعها القاذف بالمقذوف ، فإذا حصلت المعة
بالتعريض وجب أن يكون قذفاً كالتصريح ،
وذلك راجع إلى الفهم ، وقد قال تعالى على
لسان قوم شعيب أنهم قالوا له ﴿ إنك لأنت
الحليم الرشيد ﴾^(٣) أي السفهه الضال ، فعرّضوا

حكم التشبيه :

يختلف حكم التشبيه بحسب موقعه والمراد
منه على ما سيأتي .

أ - التشبيه في الظهار :

٣ - الظهار شرعاً : تشبيه المسلم زوجته أو جزءاً
شائعاً منها بمحرّم عليه تأبيداً ، كقوله : أنت
علي كظهر أمي أو نحره ، أو كبطنها أو
كفخذها ، ونحو ذلك .

وهذا النوع من التشبيه حرام نصاً لقوله
تعالى : ﴿ الذين يظاهرون منكم من نسائهم
ما هن أمهائهم ، إن أمهاتهم إلا اللائي
ولدتهم ، وإنهم ليقولون منكراً من القول
وزوراً ﴾^(١) .

وإذا وقع من الزوج التشبيه ، مما يعتبر
ظهاراً ، يجرم عليه وطء امرأته قبل أن يكفر
باتفاق الفقهاء .

وكذلك يجرم التلذذ بها دون الجساع عند
جمهور الفقهاء : (الحنفية والمالكية ، وهو قول
عند الشافعية ، ورواية عند الحنابلة) لقوله
تعالى : ﴿ فتحريراً رقبته من قبل أن يتامساً
ذلكم توعدون به والله بما تعملون خبير . فمن لم
يجد فصياًم شهرين متتابعين من قبل أن
يتامساً ﴾^(٢) والتامس شامل للوطء وجوابعه .

(١) ابن عابدين ٥٧٤/٢ ، ٥٧٥ ، وجواهر الإكليل ٣٧١/١ ،

٣٧٢ ، والتهذيب ١١٣/٢ ، ١١٤ ، والمغني ٣٤٧/٧ ،

٣٤٨

(٢) ابن عابدين ٥٧٦/٢ ، والمغني ٣٤٥/٧ ، وجواهر الإكليل

٣٧٢/١

(٣) سورة هود / ٨٧

(١) سورة المجادلة / ٢

(٢) سورة المجادلة / ٣ ، ٤

إيذاء بغير حق، ولو بغمز العين أو إشارة اليد، لا ارتكابه معصية لا حد فيها، وكل معصية لا حد فيها فيها التعزير.^(١)

وكذلك يعزر إذا شبهه بالحيوانات الدنيئة كقوله: يا حمار، يا كلب، يا قرد، يا بقر ونحو ذلك عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة وهو المختار عند متأخري الحنفية) لأن كل من ارتكب منكرا أو أذى مسلما بغير حق بقول أو فعل أو إشارة يستحق التعزير.

وفي ظاهر الرواية عند الحنفية: لا يعزر بقوله: يا حمار، يا كلب ونحو ذلك لظهور كذبه. وفرق بعض الحنفية بين ما إذا كان المسبوب من الأشراف فيعزر، أو من العامة فلا يعزر، كما استحسنته في الهداية والزيلعي.^(٢)

وهذا كله إذا لم يصل الشتم والسب إلى حد القذف، أما إذا كان من أنواع القذف: كالرمي بالزنا من غير بيينة، فإنه يحذف على تفصيل ينظر في مصطلح: (قذف).^(٣)

له بالسب بكلام ظاهره المدح في أحد التأويلات.

وقد حبس عمر رضي الله عنه الخطيئة لما قال لأحدهم:

دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا
واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
لأنه شبهه بالنساء في أنهن يُطَعَمْنَ ويسقين ويكسبن.^(١)

وعلى ذلك فإذا فهم من تشبيه المرأة أو الرجل بالعفيفة أو العفيف استهزاء، كان كالرمي الصريح في مذهب مالك.

جـ - تشبيه الرجل غيره بما يكره:
٥ - لا يجوز للمسلم أن يشبه أخاه المسلم بما يكرهه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِشَرِّ الْأَسْمَاءِ فَسُوءٌ يَعْزُبُ عَنِ الْإِيمَانِ﴾^(٢) ومواء أكان التشبيه بذكر أداة التشبيه أو بحذفها كقوله: يا مخنث، يا أعمى^(٣)

واتفق الفقهاء على أنه يعزر بقوله: يا كافر يا مناسق يا أعور يا نمام يا كذاب يا خبيث يا مخنث يا ابن الفاسقة، ونحو ذلك من كل ما فيه

(١) ابن عابدين ١٨٢/٣، وجواهر الإكليل ٢٨٨/٢، وحاشية الجمل على شرح المنهج ١٦٢/٥، وكشاف القناع ١١٢/٦، والمغني ٢٢٠/٨، وحاشية القليوبي ١٨٤/٤

(٢) ابن عابدين ١٨٥/٣

(٣) مختصر المالكي ص ١٢٥، وتفسير الكشاف ١٧٩/٢، والقرطبي ٣٢٥/٧

(١) تفسير القرطبي ٨٧/٨

(٢) سورة الحجرات ١١

(٣) انظر في أقسام التشبيه مختصر المالكي ص ١٢٥

الألفاظ ذات الصلة :

الإشراك :

٢ - الإشراك بمعنى التشريك . وإذا قيل :

أشرك الكافر بالله ، فالمراد أنه جعل غير الله شريكا له ، تعالى الله عن ذلك .

(ر : إشراك) .

تشريق

انظر : أيام التشريق .

حكم التشريك :

٣ - التشريك في الشراء ونحوه جائز ، وتشريك

غير عبادة في نية العبادة أو تشريك عبادتين في

نية واحدة جائز على التفصيل الآتي :

تشريك

التعريف :

١ - تشريك مالا يحتاج إلى نية في نية العبادة :

٤ - لا نعلم خلافا بين الفقهاء في جواز تشريك

مالا يحتاج إلى نية في نية العبادة ، كالتجارة مع

الحج لقوله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ

يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ

عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي

أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ . . . ﴾ ^(١) وقوله في شأن الحج

أيضا : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ

رَبِّكُمْ ﴾ ^(٢) نزلت في التجارة مع الحج . والصوم

مع قصد الصحة ، والوضوء مع نية التبرّد ،

والصلاة مع نية دفع الغريم ، لأن هذه الأشياء

١ - التشريك في اللغة : مصدر شَرَكَ . يقال :

شرك فلان فلاناً ، إذا أدخله في الأمر وجعله

شريكا له فيه . ويقال : شَرَكْ غيره في ما اشتراه

ليُدفع الغيرُ بعضَ الثمن ، ويصير شريكا له في

المبيع .

ويقال أيضا : شَرَكْ نعله تشريكا : إذا جعل

له شِراكا ، والشِراك : سير النعل الذي على

ظهرها . ^(١)

والتشريك في الاصطلاح الشرعي : إدخال

الغير في الأمر كالشراء ونحوه ، ليكون شريكا له

فيه .

(١) سورة الحج / ٢٨

(٢) سورة البقرة / ١٩٨

(١) تلج العروس ، ومتن اللغة مادة : «شرك» .

تشریک ٤

وجاء في معني المحتاج: ^(١) من نوى بوضوئه تبردا أو شيئا يحصل بدون قصد كتنظيف، ولو في أثناء وضوئه (مع نية معتبرة) أي مستحضرا عند نية التبرد أو نحوه نية الوضوء أجزاء ذلك على الصحيح، لحصول ذلك من غير نية، كمصل نوى الصلاة ودفع الغريم فإنها تجزئه، لأن اشتغاله عن الغريم لا يقتصر إلى نية. والقول الثاني يضر، لما في ذلك من التشريك بين قربة وغيرها، فإن فقد النية المعتبرة، كان نوى التبرد أو نحوه وقد غفل عنها، لم يصح غسل ما غسله بنية التبرد ونحوه، ويلزمه إعادته دون استئناف الطهارة.

قال الزركشي: وهذا الخلاف في الصحة. أما الثواب فالظاهر عدم حصوله، وقد اختار الغزالي فيها إذا شرك في العبادة غيرها من أمر دنيوي اعتبار الباعث على العمل، فإن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر، وإن كان القصد الديني أغلب فله بقدره، وإن تساويا تساقطا. واختار ابن عبد السلام أنه لا أجر فيه مطلقا، سواء أتساوى القصدان أم اختلفا.

وانظر أيضا مصطلح: (نية).

تحصل بغير نية فلم يؤثر تشريكها في نية العبادة، وكالجهاد مع قصد حصول الغنيمة. ^(١) جاء في مواهب الجليل نقلا عن الفروق للقرافي:

من يجاهد لتحصيل طاعة الله بالجهاد، وليحصل له المال من الغنيمة، فهذا لا يضره ولا يحرم عليه بالإجماع. لأن الله تعالى جعل له هذا في هذه العبادة. ففرق بين جهاده ليقول الناس: هذا شجاع، أوليعظمه الإمام، فيكثر عطائه من بيت المال. فهذا ونحوه رياء حرام. وبين أن يجاهد لتحصيل الغنائم من جهة أموال العدو مع أنه قد شرك.

ولا يقال لهذا رياء، بسبب أن الرياء أن يعمل ليراه غير الله من خلقه. ومن ذلك أن يجدد وضوءه ليحصل له التبرد أو التنظيف، وجميع هذه الأغراض لا يدخل فيها تعظيم الخلق، بل هي لتشريك أمور من المصالح ليس لها إدراك، ولا تصلح للإدراك ولا للتعظيم، ذلك لا يقدح في العبادات، فظهر الفرق بين قاعدة الرياء في العبادات وبين قاعدة التشريك فيها. ^(٢)

(١) مواهب الجليل ٢/٥٣٢، وحاشية البجيرمي على المنهج ١/٦٧، ومعني المحتاج ١/٤٩، ١٥٠، والمفني لابن قدامة

الشركة المطلقة تقتضي المساواة، وهو كالبيع والتولية في أحكامه وشروطه. ^(١)

د - التشريك بين نسوة في طَلقة :

٧ - إذا قال لنسائه الأربع : أوقعت عليكن طَلقة وقع على كل واحدة طَلقة، لأن الطَلقة لا تنجزاً.

ولو قال : طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً، وقع على كل واحدة طَلقة فقط، إلا أن يريد توزيع كل طَلقة عليهن، فيقع في «طلقتين» على كل واحدة طلقتان، وفي «ثلاث وأربع»، ثلاث. ^(٢)



ب - تشريك عبادتين في نية :

٥ - إن أشرك عبادتين في النية، فإن كان مبناهما على التداخل كغسلي الجمعة والجنابة، أو الجنابة والحيض، أو غسل الجمعة والعيد، أو كانت إحداهما غير مقصودة كتحية المسجد مع فرض أو سنة أخرى، فلا يقدح ذلك في العبادة، لأن مبنى الطهارة على التداخل، والنية وأماها غير مقصودة بذاتها، بل المقصود شغل المكان بالصلاة، فيندرج في غيره.

أما التشريك بين عبادتين مقصودتين بذاتها كالظهر وراتبه، فلا يصح تشريكهما في نية واحدة، لأنهما عبادتان مستقلتان لا تندرج إحداهما في الأخرى. ^(٣)

وانظر أيضاً مصطلح : (نية).

ج - التشريك في المبيع :

٦ - يجوز التشريك في العقد، كأن يقول المشتري لعالم بالثمن : أشركتك في هذا المبيع. ويقبل الآخر، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء ^(٤) فإن أشركه في قدر معلوم كالنصف والرابع فله ذلك في المبيع، وإن أطلق فله النصف، لأن

(١) الإقناع على شرح الخطيب ٦/٢، وبهاية المحتاج ١٠٦/٤، والمغني ٢٢١/١.

(٢) البدائع ٢٢٦/٥، وحاشية اللصوقي ١٥٧/٣، وأسنى الطالب ٩١/٢ - ٩٢، وبهاية المحتاج ١٠٦/٤، والمغني ١٣١/٤.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) روضة الطالبين ٨٨/٧، وحاشية الطحطاوي ١٣٠/٢، والمغني ٢٤٤/٧.

الحكم التكليفي :

٢ - اتفق العلماء على أنه يشرع للعاطس عقب عطاسه أن يحمده الله ، فيقول : الحمد لله ، ولو زاد : رب العالمين كان أحسن كفعل ابن مسعود . ولو قال : الحمد لله على كل حال كان أفضل كفعل ابن عمر . وقيل يقول : الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، كفعل غيرهما . وروى أحمد والنسائي من حديث سالم بن عبيد مرفوعا « إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال أو الحمد لله رب العالمين »^(١) وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال »^(٢) ومتى حمد الله بعد عطسته كان حقا على من سمعه من إخوانه المسلمين غير المصلين أن يشتمه بـ « يرحمك الله » فقد روى البخاري من حديث أبي هريرة « إذا عطس أحدكم فحمد الله فحق على كل مسلم سمعه أن

تشميت

١ - من معاني التشميت لغة : الدعاء بالخير والبركة . وكل دأع لأحد بخير فهو مُشَمَّتٌ ومسمت بالشمين والسين ، والشمين أعلى وأفضى في كلامهم . وكل دعاء بخير فهو تشميت . وفي حديث تزويج علي بفاطمة رضي الله عنها : شمت عليهما أي دعا لها بالبركة.^(١) وفي حديث العطاس : فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر . فالتشميت والتسميت : الدعاء بالخير والبركة . وتشميت العاطس أو تشميته : أن يقول له متى كان مسلما : يرحمك الله .^(٢) وهو لا يخرج في الاصطلاح الفقهي عن هذا المعنى .

(١) حديث : تشميت النبي ﷺ على علي وفاطمة . . . أورده أبو حميد القاسم بن سلام في غريب الحديث (١٨٣/٢) - ١٨٤ ط دائرة المعارف العثمانية .

والنظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (٦٠١/١٠) فقد ورد به ، وقال الغزالي : التشميت : التبريك والعرب تقول : شمت إذا دعا له بالبركة . وشمت عليه إذ برك عليه . وفي الحديث في قصة تزويج علي بفاطمة (شمت عليهما) أي دعا لها بالبركة .

(٢) لسان العرب ، الصحاح ، وختار الصحاح مادة : وشمت .

(١) حديث : « إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال . . . أخرجه أحمد (٧/٦) - ط الميمنة) من حديث سالم بن عبيد . وفي إسناده جهالة ، ولكن ذكر له ابن حجر شواهد قوية . (الفتح ١٠/٦٠٠ ط السلفية) .
(٢) حديث : « إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال . . . من حديث أبي هريرة .
أخرجه أبو داود (٥/٢٩٠) - ط عزت عبيد دحاس والحاكم (٤/٢٦٥ - ٢٦٦ ط دائرة المعارف العثمانية) . وإسناده صحيح . فتح الباري (١٠/٦٠٨) - ط السلفية .

« إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته، فإن لم يحمد الله فلا تشمته »^(١).

وعن أنس رضي الله عنه قال: « عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمتهما ولم يشمت الآخر. فقال الذي لم يشمته: عطس فلان فشمته، وعطست فلم تشمتني فقال: إن هذا حمد الله تعالى، وإنك لم تحمد الله تعالى »^(٢) وهذا الحكم عام وليس مخصوصا بالرجل الذي وقع له ذلك.

يؤيد العموم ما جاء في حديث أبي موسى « إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته، وإن لم يحمد الله فلا تشمته »^(٣).

فالتشميت قد شرع لمن حمد الله دون من لم يحمده، فإذا عرف السامع أن العاطس حمد الله بعد عطسته شمته، كأن سمعه يحمد الله، وإن سمع العطسة ولم يسمعه يحمد الله، بل سمع من شمت ذلك العاطس، فإنه يشرع له

يقول: يرحمك الله »^(٤) وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله. وليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله. فإذا قال له: يرحمك الله. فليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم »^(٥).

وعن النبي ﷺ قال: « حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العطس » وفي رواية لمسلم « حق المسلم على المسلم ست: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصح له، وإذا عطس فحمد الله تعالى فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه »^(٦).

وإن لم يحمد الله بعد عطسته فلا يشمت. فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعا

(١) حديث: « إذا عطس أحدكم فحمد الله كان حقا على كل مسلم... » أخرجه البخاري (٦١١/١٠) - الفتح - ط السلفية من حديث أبي هريرة.

(٢) حديث: « إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله، وليقل له أخوه أو صاحبه: يرحمك الله... » أخرجه البخاري (٦٠٨/١٠) - الفتح - ط السلفية من حديث أبي هريرة.

(٣) حديث: « حق المسلم على المسلم خمس... » أخرجه البخاري (١١٢/٣) - الفتح - ط السلفية. ومسلم (١٧٥٠/٤) - ط الحلبي من حديث أبي هريرة.

(١) حديث: « إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته، فإن لم يحمد الله... » أخرجه أحمد (٤١٢/٤) - ط الميمنية (ومسلم) (٢٢٩٢/٤) - ط الحلبي.

(٢) حديث: « إن هذا حمد الله وإنك لم تحمد الله » أخرجه البخاري (٦١٠/١٠) - الفتح - ط السلفية ومسلم (٢٢٩٢/٤) - ط الحلبي واللفظ لمسلم.

(٣) حديث: « إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته... » سبق تخريجه في ٢

قال ابن أبي جمرة: في الحديث دليل على عظيم نعمة الله على العاطس. يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير. وفيه إشارة إلى عظيم فضل الله على عبده. فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطس، ثم شرع له الحمد الذي يثاب عليه، ثم الدعاء بالخير بعد الدعاء بالخير وشرع هذه النعم المتواليات في زمن يسير فضلا منه وإحسانا. فإذا قيل للعاطس: يرحمك الله، فمعناه: جعل الله لك ذلك لتدوم لك السلامة، وفيه إشارة إلى تنبيه العاطس على طلب الرحمة والتوبة من الذنب، ومن ثم شرع له الجواب بقوله: غفر الله لنا ولكم وقوله: ويصلح بالكم أي شأنكم. ^(١) وقوله تعالى: ﴿مَسْئِدِهِمْ وَيُصَلِّحُ بِأَلْسِنِهِمْ﴾ أي شأنهم. وهذا ما لم يكن في صلاته أو خلاصه.

ما ينبغي للعاطس مراعاته:

٤ - من آداب العاطس: أن يخفّض بالعطس صوته ويرفعه بالحمد. وأن يغطي وجهه لئلا

الشميت لمعوم الأمر به لمن عطس فحمد، وقال النووي المختار أنه يشمته من سمعه دون غيره. وهذا التشميت سنة عند الشافعية. وفي قول للحنابلة وعند الحنفية هو واجب. وقال المالكية، وهو المذهب عند الحنابلة بوجوبه على الكفاية. ^(١) ونقل عن البيان أن الأشهر أنه فرض عين، لحديث «كان حقا على كل مسلم سمعه أن يقول له: يرحمك الله». فإن عطس ولم يحمد الله نسيانا استحب لمن حضره أن يذكره الحمد ليحمد فيشمته. وقد ثبت ذلك عن إبراهيم النخعي. ^(٢)

٣ - ويندب للعاطس أن يرد على من شمته: فيقول له: يغفر الله لنا ولكم، أو يهديكم الله ويصلح بالكم، وقيل: يجمع بينهما، فيقول: يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم. فقد روي عن ابن عمر أنه كان إذا عطس فقيس له: يرحمك الله. قال: ويرحمنا الله وإياكم ويغفر الله لنا ولكم.

(١) الفتاوى الهندية ٣٢٦/٥، والاختصار شرح المختار ١٦٥/٤ ط مصطفى الحلبي ١٩٥٩، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٣٢/٢، والأذكار للنسوي ٢٤٠-٢٤١، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣٢٦/١، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ٥٩٩/١، ٦٠٠، ٦١٠، ٦١١، وكفاية الطالب الرباني ٣٤٠-٣٩٩، والشرح الصغير ٧٦٤/٤
(٢) فتح الباري ٦١١/١٠

(١) كفاية الطالب على شرح الرسالة ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ ط مصطفى الحلبي ١٩٣٨، والشرح الصغير ٧٦٥/٤، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ٦٠٩/١٠ - ٦١٠

(٢) سورة حمد / ٥

الكلام عند الخطبة لا يجرم، ويسن الإنصات، ولا فرق في ذلك بين التشميت وغيره، واستدل بما روى أنس رضي الله عنه قال: دخل رجل والنبي ﷺ قائم على المنبر يوم الجمعة فقال: متى الساعة؟ فأشار الناس إليه أن اسكت. فقال له رسول الله ﷺ عند الثالثة: «ما أعددت لها؟ قال: حب الله ورسوله قال: إنك مع من أحببت»^(١) وإذا جاز هذا في الخطبة جاز تشميت العاطس أثناءها.

وعند المالكية، وهو القديم عند الشافعية: أن الإنصات لسماح الخطبة واجب. لما روى جابر رضي الله عنه قال: دخل ابن مسعود رضي الله عنه والنبي ﷺ يتخطب فجلس إلى أبي رضي الله عنه فسأله عن شيء فلم يرد عليه، فسكت حتى صلى النبي ﷺ فقال له: ما منعك أن ترد علي؟ فقال: إنك لم تشهد معنا الجمعة. قال: ولم؟ قال: لأنك تكلمت والنبي ﷺ يتخطب، فقال ابن مسعود فدخل على النبي ﷺ فذكر له، فقال: «صدق أبي»^(٢) وإذا كان

يسدون فيه أو أفنه ما يؤذي جلسيه. ولا يلوي عنقه يمينا ولا شمالا لئلا يتضرر بذلك. قال ابن العربي: الحكمة في خفض الصوت بالعطاس: أن في رفعه إزعاجا للأعضاء. وفي تغطية الوجه: أنه لو بدر منه شيء أذى جلسيه. ولو لوى عنقه صيانة لجلسيه لم يأمن من الالتواء، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ إذا عطس وضع يده (أو ثوبه) على فيه، وخفض أو غصّ بها صوته»^(٣).

حكمة مشروعية التشميت:

٥ - قال ابن دقيق العيد: من فوائد التشميت تحصيل المودة، والتأليف بين المسلمين، وتأديب العاطس بكسر النفس عن الكبر، والحمل على التواضع لما في ذكر الرحمة من الإشعار بالذنب الذي لا يعرى عنه أكثر المكلفين.^(٤)

التشميت أثناء الخطبة:

٦ - كره الحنفية والمالكية التشميت أثناء الخطبة،^(٥) وعند الشافعية في الجديد: أن

(١) حديث: «دخل رجل والنبي ﷺ قائم على المنبر أخرجه البيهقي (٢٢١/٣) ط دائرة المعارف المشائية) وصححه ابن خزيمة (١٤٩/٣) ط المكتب الإسلامي.

(٢) حديث: «وصلق أبي» عن جابر قال: دخل عبدالله بن مسعود المسجد والنبي ﷺ يتخطب أوردته الحديث في الجمع (١٨٥/٢) ط القلبي وقال: «رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط بنحوه، وفي الكبير باختصار، ورجال أبي يعلى ثقات.

(٣) حديث: «كان إذا عطس وضع يده... أخرجه أبو داود (٢٨٨/٥) طبع عزت حيد عباس) وجوده ابن حجر في الفتح (٦٠٢/١٠) ط السلفية.

(٤) فتح الباري يشرح صحيح البخاري لابن حجر ٦٠٢/١٠
(٥) ابن عابدين ٥٥١/١، والشرح الكبير ٣٨٦/١

تشميت مَنْ في الخلاء لقضاء حاجته :
٧- يكره لمن في الخلاء لقضاء حاجته أن يشمت
عاطساً سمع عطسته . بذلك قال فقهاء
المذاهب الأربعة . كما كرهوا له إن عطس في
خلائه أن يحمّد الله بلسانه ، وأجازوا له ذلك في
نفسه دون أن يحرك به لسانه^(١)
وعن المهاجرين فنفس رضي الله عنه قال :
«أتيت النبي ﷺ وهو يسول فسلمت عليه ، فلم
يرد حتى توضأ ، ثم اعتذر إلي وقال : إني كرهت
أن أذكر الله تعالى إلا على طهر» أوقال : «على
طهارة»^(٢)

تشميت المرأة الأجنبية للرجل والعكس :
٨- إن كانت المرأة شابة يخشى الإفتتان بها كره
لها أن تشمت الرجل إذا عطس ، كما يكره لها أن
ترد على مشمت لها لو عطست هي . بخلاف
ما لو كانت عجوزاً ولا تميل إليها النفوس فإنها
تشمّت وتشمّت متى حمدت الله ، بذلك قال

الإنصاف وإجبا كان ما خالفه من تشميت
العاطس أثناء الخطبة حراماً^(٣)
وللحنابلة روايتان :
إحدهما : الجواز مطلقاً أخذاً من قول
الأثرم : سمعت أبا عبد الله - أي الإمام أحمد -
مثّل : يرد الرجل السلام يوم الجمعة؟ فقال :
نعم . قال : ويشمت العاطس؟ فقال : نعم .
والإمام يخطب . وقال أبو عبد الله قد فعله غير
واحد . قال ذلك غير مرة ، وعن رخص في ذلك
الحسن والشعبي والنخعي وقتادة والثوري
واسحق .

والثانية : إن كان لا يسمع الخطبة شمت
العاطس ، وإن كان يسمع لم يفعل ، قال
أبو طالب : قال أحمد : إذا سمعت الخطبة
فاستمع وأنصت ولا تقرأ ولا تشمت ، وإذا لم
تسمع الخطبة فاقرا وشمت ورد السلام . وقال
أبو داود : قلت لأحمد : يرد السلام والإمام
يخطب ويشمت العاطس؟ قال : إذا كان ليس
يسمع الخطبة فيرد ، وإذا كان يسمع فلا^(٤)
لقول الله تعالى : ﴿فاستمعوا له وأنصتوا﴾^(٥)
وروي نحو ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) ابن عابدين ١/ ٢٣٠ ، والمهلب في فقه الإمام الشافعي
١/ ٣٣ ، والأذكار للنووي ٧٨ ، والشرح الكبير ١/ ١٠٦ ،
وكشاف القناع عن متن الإقناع ١/ ٦٣ م النص الحديث .
(٢) حديث : «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر» أوقال :
على طهارة» أخرجه أبو داود ١/ ٢٣٣ - ط عزت حيد
دهاس والحاكم ١/ ١٦٧ - ط دائرة المعارف الثانية
وصححه ووافقه الذهبي .

(١) المهلب في فقه الإمام الشافعي ١/ ١٢٧ ، ومهاج الطالين
بهاش قليبوي وعميرة ١/ ٢٨٠
(٢) المغني لابن قدامة ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤ م الرياض الحديث ،
كشاف القناع عن متن الإقناع ٢/ ٤٨ م النص الحديث .
(٣) سورة الأعراف / ٢٠٤

المالكية^(١) ومثلهم في ذلك الحنابلة . للشابة ، وفي هذا تفريق بين الشابة وغيرها .^(٢)

وعند الحنفية ذكر صاحب الذخيرة : أنه إذا عطس الرجل فشمته المرأة ، فإن عجوزا رد عليها ولا رد في نفسه . قال ابن عابدين : وكذا لو عطست هي كما في الخلاصة .^(٣)

تشميت المسلم للكافر :

٩ - لو عطس كافر وحمد الله عقيب عطاسه وسمعه مسلم كان عليه أن يشمته بقوله : هداك الله أو عافاك الله ، فقد أخرج أبو داود من حديث أبي موسى الأشعري قال : « كانت اليهود يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول يرحمكم الله ، فكان يقول : يهديكم الله ويصلح بالكم » .^(٤) وفي قوله : يهديكم الله ويصلح بالكم . تعريض لهم بالإسلام : أي اهتدوا وآمنوا يصلح الله بالكم . فلهم تشميت مخصوص ، وهو الدعاء لهم بالهداية وإصلاح البال . بخلاف تشميت المسلمين ، فإنهم أهل

جاء في الآداب الشرعية لابن مفلح عن ابن تميم : لا يشمت الرجل الشابة ولا تشمته . وقال السامري : يكره أن يشمت الرجل المرأة إذا عطست ولا يكره ذلك للعجوز . وقال ابن الجوزي : وقد روينا عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه كان عنده رجل من العباد فعطست امرأة أحمد ، فقال لها العابد : يرحمك الله . فقال أحمد رحمه الله . عابد جاهل . وقال حرب : قلت لأحمد : الرجل يشمت المرأة إذا عطست؟ فقال : إن أراد أن يستنطقها ليسمع كلامها فلا . لأن الكلام فتنة ، وإن لم يرد ذلك فلا بأس أن يشمتن . وقال أبو طالب : إنه سأل أبا عبد الله : يشمت الرجل المرأة إذا عطست؟ قال : نعم قد شمت أبو موسى امرأته . قلت : فإن كانت امرأة غمر أو جالسة فعطست أشمته؟ قال : نعم . وقال القاضي : ويشمت الرجل المرأة البرزة ويكره للشابة . وقال ابن عقيل : يشمت المرأة البرزة وتشمته ولا يشمت الشابة ولا تشمته ، وقال الشيخ عبد القادر : يجوز للرجل تشميت المرأة البرزة والعجوز ، ويكره

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/٣٥٢ - ٣٥٣

(٢) الاختصار شرح المختار ٣/١١٩ ط مصطفى الحلي

١٩٣٦ ، وابن عابدين ٥/٢٣٦

(٣) حديث أبي موسى الأشعري : وكانت اليهود

يتعاطسون . . . أخرجه الأزملي ٥/٨٢ ط الحلي .

ولان : وهذا حديث حسن صحيح .

(١) حاشية العلوي على كفاية الطالب شرح الرسالة

٢/٣٩٩ ، والشرح الصغير ٤/٦٦٤

منه، والله ماضريني ﷺ ولا كهربي ثم قال: إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأعميين، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن^(١)، هذا قول الحنفية والمالكية والحنابلة والمشهور عند الشافعية، وإن كان تعبير الحنفية بالفساد وتعبير غيرهم بالبطلان، إلا أن البطلان والفساد في ذلك بمعنى^(٢).

فإن عطس هو في صلاته فحمد الله وشمته نفسه في نفسه دون أن يحرك بلسانه بأن قال: يرحمك الله يانفسي لا تفسد صلاته، لأنه لما لم يكن خطايا لغيره لم يعتبر من كلام الناس كما إذا قال: يرحمني الله. قال به الحنفية والحنابلة والمالكية.

تشميت العاطس فوق ثلاث:

١١ - من تكرر عطاسه فزاد على الثلاث فإنه لا يشمت فيها زاد عنها، إذ هو بها زاد عنها

للدعاء بالرحمة بخلاف الكفار^(٣). وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: اجتمع اليهود والمسلمون فعطس النبي ﷺ فشتمه الفريقان جميعاً، فقال للمسلمين «يغفر الله لكم ويرحمنا وإياكم». وقال لليهود: يهديكم الله ويصلح بالكم^(٤).

تشميت المصلي غيره:

١٠ - من كان في الصلاة وسمع عطاساً حمد الله عقب عطاسه فشتمه بطلت صلاته، لأن تشميت له بقوله: يرحمك الله يجري في مخاطبات الناس، فكان من كلامهم، فقد روي عن معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال: «بينما أنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فحلقني القوم بأبصارهم، فقلت: وائكل أمه! ما لكم تنظرون إلي؟ فضرب القوم بأيديهم على أفخاذهم، فلما انصرف رسول الله ﷺ دعاني بأبي وأمي هو، ما رأيت معلماً أحسن تعليماً

(١) حديث: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء...» أخرجه مسلم (١/٢٨١ - ٢٨٢ - ط الحلي) من حديث معاوية بن الحكم.

(٢) ابن عابدين ١/٤١٦ - ٤١٧، وفتح القدير ١/٣٤٧ ط دار إحياء التراث العربي، والشرح الصغير ٤/٧٦٤، وكفاية الطالب شرح الرسالة للغيرواني ٢/٣٩٩، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٢/٣٣ مكتبة النجاح ليبيا، والمهلب في فقه الإمام الشافعي ١/٩٤، وروضة الطالبين ١/٢٩٢، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١/٣٧٨ ط النصر الحديثة.

(١) الشرح الصغير ٤/٧٦٤، وحاشية المعوي على كفاية الطالب شرح الرسالة ٢/٣٩٩، والأدب الشريفة لابن مفلح ٢/٣٥٢، والأذكار للنسوي ٢٤٣ - ٢٤٤، وفتح الباري يشرح صحيح البخاري ١٠/٦٠٩.
(٢) حديث ابن عمر: اجتمع اليهود والمسلمون...» أخرجه البيهقي في الشمع، وضعفه ابن حجر لضعف أحد رواه. (فتح الباري ١٠/٦٠٩ - ط السلفية).

مزموم. فعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه :
شمت رسول الله ﷺ رجلا عطس مرتين بقوله :
«يرحمك الله» ثم قال عنه في الثالثة : «هذا رجل
مزموم» .^(١)

تشمير

التعريف :

١ - للتشمير في اللغة معان : منها : الرفع .
يقال : شَمَّرَ الإزار والثوب تشميرا : إذا رفعه ،
ويقال : شَمَّرَ عن ساقه ، وشَمَّرَ في أمره : أي
خف فيه وأسرع ، وشَمَّرَ الشيء فتشَمَّرَ : قلَّصه
فتقلَّص ، وتشَمَّرَ أي : تها .^(١)

وفي الاصطلاح لا يخرج عن معنى رفع
الثوب .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السدل :

٢ - من معاني السدل في اللغة : إرخاء الثوب .
يقال : سدلت الثوب سدا : إذا أرخيته وأرسلته
من غير ضم جانبيه . وسدل الثوب يسدله
ويسدِّله سدا ، وأسدله : أرخاه وأرسله .^(١)
وعن علي رضي الله عنه : «أنه خرج فرأى قوما
يصلون قد سدلو ثيابهم ، فقال : كأنهم اليهود

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، وختار الصحاح . مادة :
شمره

(٢) للمصباح المنير ، ولسان العرب . مادة «سدل»



(١) حديث سلمة بن الأكوع : أخرجه الترمذي (٩٥/٥) ط
الحلي وقال : حسن صحيح .

(٢) الشرح الصغير ٦٧٥/٤ ، وفتح الباري بشرح صحيح
البخاري لابن حجر ٦٠٤/١ - ٦٠٧ ، والآداب الشرعية
لابن مفلح ٣٥٤/٢

وخسروا. فأعادها رسول الله ﷺ ثلاث مرات: المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب^(١)

قال ابن الأعرابي وغيره: المسبل: الذي يطول ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى، وإنما يفعل ذلك كبرا واختيالا^(٢)

وهو في الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى. وحكمه الكراهة، لما روي أن النبي ﷺ

قال: «من جر ثوبه من الخيلاء لم ينظر الله إليه»^(٣) وعن ابن مسعود قال: سمعت

رسول الله ﷺ يقول: «من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره في حل ولا حرام»^(٤) وحديث أبي سعيد الخدري

يرفعه «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر إزاره

خرجوا من فهورهم»^(٥) واصطلاحاً: أن يجعل الشخص ثوبه على رأسه، أو على كتفيه، ويرسل أطرافه من جوانبه من غير أن يضمهما، أو يرد أحد طرفيه على الكتف الأخرى. وهو في الصلاة مكروه بالاتفاق.^(٦) لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن السدل في الصلاة...»^(٧)

ب. الإسبال :

٣ - الإسبال في اللغة: الإرخاء والإطالة. يقال: أسبل إزاره: إذا أرخاه. وأسبل فلان ثيابه: إذا طوفا وأرسلها إلى الأرض، وفي الحديث: أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم. قال: قلت: ومن هم؟ خابوا

(١) حديث: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا...» أخرجه مسلم (١٠٢/١) ط عيسى اليابى، وأحمد (١٤٨/٥) ط المكتب الإسلامي.

(٢) لسان العرب.

(٣) المتني لابن قدامة ٥٨٥/١ م الرياض الحديثة، وكشاف القناع ٧٧/١ م النصرة الحديثة، والذئب الخالص ٥٢٠/٤ لصديق خان مطبعة المدني.

(٤) حديث: «من جر ثوبه...» أخرجه مسلم (١٦٥٣/٣) ط عيسى اليابى.

(٥) حديث: «من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله...» أخرجه أبو داود (٤٢٣/١) ط عبيد الدعاس. وقال الأرناؤوط: إسناده صحيح. (شرح السنة للبغوي ٤٢٨/٢ ط المكتب الإسلامي).

(٦) الفهور: جمع فهر، وهو مدراس اليهود الذي يجتمعون فيه للصلاة أو في الأعياد. (لسان العرب).

(٧) ابن عابدين ٤٢٩/١، ومراقي الفلاح ١٩٢-١٩٣. وفتح القدير ٣٥٩/١ دار إحياء التراث العربي، والفتاوى الهندية ١٠٦١/١، والاختصار شرح المختار ٦١/١ دار المعرفة، والخرشي على مختصر خليل ٢٥١/١، والمجموع شرح المذهب ١٧٦/٣-١٧٧، وكشاف القناع ٢٧٥ م النصرة الحديثة، والمتني لابن قدامة ٥٨٤/١-٥٨٥ م الرياض الحديثة.

(٨) حديث: «نهى عن السدل في الصلاة. أخرجه أبو داود (٤٢٣/١) ط عبيد الدعاس، والترمذي (٢١٧/٢) ط محمد الحلي. وصححه إسناده أحمد شاكر.

بطراء^(١).

وللتفصيل ر : (صلاة - عورة - إسبال).

الحكم الإجمالي :

٤ - التشمير في الصلاة مكروه اتفاقا ، لما ورد أن النبي ﷺ وسلم «نهى عن كَفَت الثياب والشعر»^(٢).

إلا أن المالكية قالوا بكراهته فيها إذا كان فعله لأجلها . وأما فعله خارجها ، أو فيها لا لأجلها ، فلا كراهة فيه . ومثل ذلك عندهم تشمير الذيل عن الساق : فإن فعله لأجل شُغل ، فحُضرت الصلاة ، فصلى وهو كذلك فلا كراهة . وظاهر المدونة أنه سواء عاد لشغله أم لا . وحمله الشيباني على ما إذا عاد لشغله ، وصوبه ابن ناجي^(٣).

وللتفصيل ر : (صلاة ، عورة ، لباس).

تشهد

التعريف :

١ - التشهد في اللغة : مصدر تشهد ، أي : تكلم بالشهادتين^(١).

ويطلق في اصطلاح الفقهاء على قول كلمة التوحيد ، وعلى التشهد في الصلاة ، وهي قراءة : التحيات لله . . إلى آخره في الصلاة^(٢) . وصرح ابن عابدين نقلا عن الحلبي : أن التشهد اسم لمجموع الكلمات المروية عن ابن مسعود رضي الله عنه وغيره . سمي به لاشتغاله على الشهادتين . من باب تسمية الشيء باسم جزئه^(٣).

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب الحنفية في الأصح ، والمالكية في قول ، وهو المذهب عند الحنابلة إلى : أن التشهد

(١) حديث : «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر...» .

أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٨/١٠ - ٢٥٩ ط السلفية).

(٢) حديث : «نهى عن كَفَت الثياب...» أخرجه البخاري

(٢/٢٩٥ ط السلفية) ، وسلم (١/٣٥٤ ط محبس

الحلبي).

(٣) فتح القدير ٣٥٩/١ دار إحياء التراث العربي ، وبراقي

الفلّاح ١٩٢ ، والفتاوى المتدية ١٠٦/١ ، ونباهج الطالين

١٩٣/١ ، ونباهج المحتاج للرملي ٥٥/٢ ، وحاشية الجمل

على المنهج ٤٤٢/١ ، والشرح الكبير ٢١٨/١ ، والحرقشي

على مختصر خليل ٢٥٠/١ ، وكشاف القناع ٢٧٦/١ ،

٣٧٣ م النصير الحديثة .

(١) متن اللغة مادة : «شهد» .

(٢) الاختصار ٥٣/١ ، ونباهج المحتاج ٥١٩/١ ط مصطفى

الباي الحلبي ، والمقرب للمطرزي ، ولسان العرب المحيط

مادة : «شهد» .

(٣) ابن عابدين ٣٤٢/١ ط دار إحياء التراث العربي ، ونباهج

المحتاج ٥١٩/١

الصلاة، وهذا ما يسميه بعضهم فرضاً أو واجباً وبعضهم ركناً، تشبيهاً له بركن البيت الذي لا يقوم إلا به^(١)

وفي الفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية، ومعنى الوجوب عند غيرهم تفصيل يرجع فيه إلى مظانته في كتب الفقه والأصول.^(٢) وانظر أيضاً: (فرض، وواجب).

ألفاظ التشهد:

٣ - يرى الحنفية والحنابلة أن أفضل التشهد، التشهد الذي علمه النبي ﷺ لعبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، وهو: «التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».^(٣)

ووجه اختيارهم لهذه الرواية ما روي: أن حماداً أخذ بيد أبي حنيفة وعلمه التشهد، وقال: أخذ إبراهيم النخعي بيدي وعلمني، وأخذ

واجب في القعدة التي لا يعقبها السلام، لأنه يجب بتركه سجود السهو.

ويرى الحنفية في قول، والمالكية في المذهب، والشافعية، والحنابلة في رواية: سنية التشهد في هذه القعدة، لأنه يسقط بالسهو فأشبه السنن. وأما التشهد في القعدة الأخيرة في الصلاة فواجب عند الحنفية، لقوله ﷺ في حديث الأعرابي: «إذا رفعت رأسك من آخر سجدة، وقعدت قدر التشهد، فقد تمت صلاتك»^(١) على التمام بالقعدة دون التشهد، فالفرض عند الحنفية في هذه القعدة هو الجلوس فقط، أما التشهد فواجب، يجبر بسجود السهو إن ترك سهواً، وتكره الصلاة بتركه تحريماً، فتجب إعادتها.^(٢)

والمذهب عند المالكية أنه سنة، وفي قول واجب.^(٣)

ويرى الشافعية والحنابلة أنه ركن من أركان

(١) حديث: «إذا رفعت رأسك من آخر سجدة...» ذكره صاحب الاختيار (٣/١) ط دار المعرفة.. ولم يثر عليه فيما بين أيدينا من المصادر الحديثية.

(٢) انظر الدر المختار ورد المحتار ٣٠٧/١.

(٣) الاختيار لتلميل المخار ٥٣/١، ٥٤، وابن عابدين ٣٠٦/١، والقوانين الفقهية/٧٠، وجواهر الإكليل ٤٩/١، وحاشية المصنوعي ٢٤٣/١، ٢٥١، والزرقاني ٢٠٥/١، وبهاية المحتاج ٥١٨/١، والأذكار ٦٠/١، وروضة الطالبين ٢٦١/١، والمغني ٥٣٧/١، ٥٣٣، وكشاف القناع ٣٨٩/١، ٣٨٥.

(١) المراجع السابقة.

(٢) ابن عابدين ٦٤/١، ٣٠٦/١، وكشاف القناع ٣٨٥/١
(٣) حديث: «علمني النبي ﷺ التشهد لعبدالله بن مسعود أخرجه البخاري (الفتح ٣١١/٢ ط السلفية). ومسلم (١/١) ٣٠١-٣٠٢ ط عيسى الحلي).

المنبر، فلم ينكروه، فجري بحرى الخبر المتواتر،
وكان أيضا إجماعا.^(١)

وأما الشافعية فأفضل التشهد عندهم ماروي
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان
رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد، كما يعلمنا
السورة من القرآن، فيقول: «قولوا: التحيات
المباركات، الصلوات الطيبات لله، السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله
إلا الله، وأشهد أن محمدا رسول الله». أخرجه
مسلم والترمذي، إلا أنه في رواية مسلم
«وأشهد أن محمدا عبده ورسوله».^(٢)

والخلاف بين الأئمة هنا خلاف في الأولوية،
فبأي تشهد تشهد عما صح عن النبي ﷺ جاز^(٣)
ومن الناس من اختار تشهد أبي موسى
الأشعري، وهو أن يقول: التحيات لله،
الطيبات، والصلوات لله... والباقي كتشهد

علقة بيد إبراهيم وعلمه، وأخذ عبدالله بن
مسعود رضي الله عنه بيد علقة وعلمه، وأخذ
رسول الله ﷺ بيد عبدالله بن مسعود رضي الله
عنه وعلمه التشهد فقال: «قل: التحيات
لله... إلى آخره. ويؤيده ما روي عن
ابن مسعود رضي الله عنه قال: «علمني
رسول الله ﷺ التشهد - كفي بين كفيه - كما
يعلمني سورة من القرآن،
التحيات لله...».^(٤)

لأن فيه زيادة واو العطف، وإنه يوجب تعدد
الثناء، لأن المعطوف غير المعطوف عليه، وبه
يقول: الثوري، وإسحاق، وأبو ثور.^(٥)

ويرى المالكية أن أفضل التشهد تشهد
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو:
«التحيات لله، الزاكيات لله، الطيبات
الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي
ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله».
وهذا لأن عمر رضي الله عنه قاله على

(١) القوانين الفقهية / ٧٠، وحاشية الدسوقي ٢٥١/١ ط دار
الفكر، وجواهر الإكليل ٥٢/١ ط المعرفة

(٢) الأذكار / ٦١، ٦٢، وروضة الطالبين ٢٦٣/١
وحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «كان يعلمنا
التشهد...» أخرجه مسلم ٣٠٢/١ - ٣٠٣ ط عيسى
الحلبي.

(٣) ابن عسدين ٣١٣/١، وحاشية الدسوقي ٢٥١/١،
والزرقاني ٢١٦/١ ط دار الفكر، والأذكار / ٦٢، وروضة
الطالبين ٢٦٣/١ ط المكتب الإسلامي، والمغني ٥٣٦/١

(٤) حديث عبدالله بن مسعود: «علمني رسول الله ﷺ التشهد»
كتاب الآثار لمحمد الشيباني (ص ١٤٦ - ١٤٧ ط المجلس
العلمي)، والآثار لأبي يوسف (ص ٥٣ ط الاستقامة)،
ويشهد للحديث ما قبله.

(٥) الاختيار لتعليل المختار ٥٣/١، والمغني ٥٣٤/١، ٥٣٥،
٥٤١ ط الرياض، وكشاف القناع ٣٨٨/١ ط عالم
الكتب.

تشهد ٤

السنة ببعض التشهد، خلافاً لابن ناجي في كفاية بعضه، قياساً على السورة. ^(١)

وأما الشافعية فقد فصلوا الكلام، وقالوا: إن لفظ المباركات والصلوات، والطيبات والزكيات سنة ليس بشرط في التشهد، فلوحذف كلها واقتصر على الباقي أجزاءً من غير خلاف عندهم. وأما لفظ: السلام عليك... إلخ فواجب لا يجوز حذف شيء منه، إلا لفظ ورحمة الله وبركاته. وفي هذين اللفظين ثلاثة أوجه: أصحها عدم جواز حذفها. والثاني: جواز حذفها. والثالث: يجوز حذف وبركاته، دون رحمة الله. ^(٢)

وكذلك الترتيب بين ألفاظها مستحب عندهم على الصحيح من المذهب، فلو قدم بعضه على بعض جاز، وفي وجه لا يجوز كالألفاظ الفاتحة. ^(٣)

والحنابلة يرون أنه إذا أسقط لفظة هي ساقطة في بعض الشهادات المروية صح تشهده في الأصح. وفي رواية أخرى: لو ترك واوا أو حرفاً أعاد الصلاة، لقول الأسود: فكنا نتحفظه عن رسول الله ﷺ كما نتحفظ حروف القرآن. ^(٤)

ابن مسعود ^(١)

وذكر ابن عابدين أن المصلي يقصد بألفاظ التشهد معانيها، مرادة له على وجه الإنشاء، كأنه يحیی الله تعالى ويسلم على النبي ﷺ وعلى نفسه والأولياء، ولا يقصد الإخبار والحكاية عما وقع في المعراج منه ﷺ ومن ربه سبحانه وتعالى ومن الملائكة. ^(٢)

الزيادة والنقصان في ألفاظ التشهد والترتيب بينها:

٤ - اختلفت أقوال الفقهاء في هذه المسألة على النحو الآتي:

ذهب الحنفية إلى أنه يكره تحريماً أن يزيد في التشهد حرفاً، أو يتبدى بحرف قبل حرف. قال أبو حنيفة: ولو نقص من تشهده أوزاد فيه كان مكروهاً، لأن أذكار الصلاة محصورة، فلا يزداد عليها. ثم أضاف ابن عابدين قائلاً: والكراهة عند الإطلاق للتحريم. ^(٣)

ويكره كذلك عند المالكية الزيادة على التشهد، واختلفوا في ترك بعض التشهد، فالظاهر من كلام بعض شيوخهم عدم حصول

(١) شرح الزرقاني ٢٠٥/١، ٢١٦، والمغني ٥٤٥/١،

٥٣٧/١

(٢) الأذكار ٦٢

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) المغني ٥٣٧/١، ٥٣٨

(١) بدائع الصنائع ٢١٢/١ ط دار الكتاب العربي.

وحديث أبي موسى والتحيات لله الطيبات... أخرجه

مسلم (٣٠٣/١).

(٢) ابن عابدين ٣٤٧/١

(٣) المرجع السابق نفسه.

الجلوس في التشهد:

٥ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة، وهو قول الطحاوي والكرخي من الحنفية إلى: أن الجلوس في التشهد الأول سنة. والأصح عند الحنفية - وهو وجه عند الحنابلة - أنه واجب.

وأما في التشهد الثاني فالجلوس بقدر التشهد ركن عند الأربعة، وهو ما عبر عنه الحنفية بالفرضية، وغيرهم تارة بالوجوب وتارة بالفرضية^(١).
وأما هيئة الجلوس في التشهد، فتفصيله في مصطلح: (جلوس).

التشهد بغير العربية:

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز التشهد بغير العربية للعاجز، واختلفوا فيه للمقادر عليها^(٢).
والتفصيل في مصطلح: (ترجمة).

الإسرار في التشهد:

٧ - السنة في التشهد الإسرار، لأن النبي ﷺ لم يكن يجهر به، إذ لو جهر به لنقل كما نقلت القراءة، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «من السنة إخفاء التشهد»^(١).

قال صاحب المغني: ولا نعلم في هذا خلافا^(٢).

ما يترتب على ترك التشهد:

٨ - لا خلاف بين الفقهاء في مشروعية سجدة السهو بترك التشهد في القعدة الأولى (قبل الأخيرة) إن كان تركه سهواً، على خلاف بينهم في الحكم.

واختلفوا في تركه عمداً:

فذهب الحنفية، والحنابلة في قول إلى: وجوب إعادة الصلاة.

ويرى المالكية والشافعية، والحنابلة في رواية أخرى، أن على المصلي أن يسجد للسهو في هذه الحالة أيضاً.

وأما ترك التشهد في القعدة الأخيرة إن كان عمداً: فذهب الحنفية والمالكية في وجه، والشافعية والحنابلة إلى وجوب الإعادة.

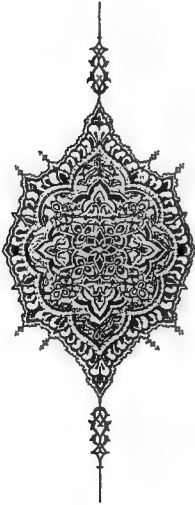
(١) حديث: «من السنة إخفاء التشهد» أخرجه أبو داود (١/٦٠٢ ط عبد السلام) والترمذي (٢/٨٤ - ٨٥ ط مصطفى الحلبي). وصححه أحمد شاكر (٢) البسوط للسرغسي (١/٣٢، والأذكار / ٦٣، والمغني ٥٤٥/١

(١) ابن عابدين ٣٠١/١، والاختيار ٥٣/١، ٥٤، والقوانين الفقهية / ٦٩، وجواهر الإكليل ٤٨/١، وحاشية المنصوري ٢٤٩/١، ونهاية المحتاج ٥٢٠/١، ٥٢١، والمغني ٥٣٢/١، ٥٣٣، ٥٣٩، وكشاف القناع ٣٨٥/١

(٢) ابن عابدين ٣٢٥/١، والبذائع ١١٣/١ ط دار الكتب العربي، والمجموع ٢٩٩/٣ وما بعدها ط المكتبة السلفية والقيصري ١/١٥١ ط مطبعة دار إحياء الكتب العربية، وروضة الطالبين ١/٢٢٦، ٢٢٩، والمغني ٥٤٥/١، وكشاف القناع ٣٤/٢

تشهد ٩

الأخيرة، وما روي في ذلك من الأدلة، فقد فصل الفقهاء الكلام عليه في موطنه من كتب الفقه. ^(١) وانظر أيضا: «الصلاة على النبي ﷺ».



وكذلك إن كان سهوا عند الشافعية والحنابلة. ويرى الحنفية والمالكية أن عليه سجدة السهو في هذه الحالة. ^(١)

وأما حكم الرجوع إلى التشهد لمن قام إلى الثالثة في ثنائية أو إلى الرابعة في ثلاثية، أو إلى خامسة في رباعية، فقد فصله الفقهاء في كتاب الصلاة عند الكلام عن سجدة السهو.

الصلاة على النبي ﷺ في التشهد:

٩- يرى جمهور الفقهاء أن المصلي لا يزيد على التشهد في القعدة الأولى بالصلاة على النبي ﷺ، وبهذا قال النخعي والثوري وإسحاق. وذهب الشافعية في الأظهر من الأقوال إلى استحباب الصلاة فيها، وبه قال الشعبي. وأما إذا جلس في آخر صلاته فلا خلاف بين الفقهاء في مشروعية الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد. ^(٢)

وأما صيغة الصلاة على النبي ﷺ في القعدة

(١) ابن عابدين ١/٣١٣، ٥٠١، والقوانين الفقهية/٨٣، وشرح الزرقاني ١/٢٣٦، وروضة الطالبين ١/٣٠٣، وبهية المحتاج ٢/٧٤، ٧٥، والأذكار/٦٠، والمغني ٢/٢٦، ٢٧، ٤٤، وكشاف القناع ١/٣٨٩

(٢) الاختيار ١/٥٣، ٥٤، وابن عابدين ١/٣٤٣، والقوانين/٧٠، وروضة الطالبين ١/٢٦٣، والمغني ١/٥٣٧، ٥٤٢، ٥٤١

(١) ابن عابدين ١/٣٤٤، ٣٤٥، وروضة الطالبين ١/٢٦٥، والمغني ١/٥٤٢

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف حكم التشهير باعتبار من يصدر منه، وباعتبار المشهور به. فالتشهير قد يكون من الناس بعضهم ببعض، على جهة العداوة أو الغيبة، أو على جهة النصيحة والتحذير. وقد يكون من الحاكم في الحدود أو في التعازير. وبيان ذلك فيما يأتي :

أولاً : تشهير الناس بعضهم ببعض :
الأصل أن تشهير الناس بعضهم ببعض بذكر عيوبهم والتقصص منهم حرام .
وقد يكون مباحاً أو واجباً . وذلك راجع إلى ما ينصف به المشهور به .

٤ - فيكون حراماً في الأحوال الآتية :
أ - إذا كان المشهور به بريئاً عما يشاع عنه ويقال فيه . والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .^(١)

وقول النبي ﷺ : « أيما رجل أشاع على رجل مسلم كلمة وهو منها بريء ، يرى أن يشينه بها في الدنيا ، كان حقاً على الله تعالى أن يرميه بها في النار . ثم تلا مصداقه من كتاب الله تعالى :

تشهير

التعريف :

١ - التشهير في اللغة مأخوذ من شهره ، بمعنى : أعلنه وأذاعه ، وشهر به : أذاع عنه السوء ، وشهره . تشهيراً فاشتهر . والشهرة : وضوح الأمر .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التعزير :

٢ - التعزير : التأديب والإهانة دون الحد . وهو أعم من التشهير ، إذ يكون بالتشهير وبغيره . فالتشهير نوع من أنواع التعزير .^(٣)

ب - الستر :

٣ - الستر : المنع والتغطية . وهو ضد التشهير .

(١) لسان المرب ، والمصباح المنير ، والمعجم الوسيط ، والمصباح للجوهري ، وتاج العروس مادة : شهره .

(٢) المبسوط للسرغسي ١٦ / ١٤٥ ومنه الجليل ٤ / ١٦٤ ،

٢٣٤ ، ومعني المحتاج ٤ / ٢١١ ، وكشاف القناع ١ / ١٢٧ ،

والمذهب ٢ / ٣٣٠

(٣) المصباح المنير ، والبدائع ٧ / ٥٨ ، ٦٤

(١) سورة النور / ١٩

سَمِعَ سَمِعَ الله به أي من سَمِعَ بعيوب الناس وأذاعها أظهر الله عيوبه. ^(١)
ومن ذلك: المهجوب بالشعر. قال ابن قدامة: ما كان من الشعر يتضمن هجو المسلمين والقذح في أعراضهم فهو محرم على قائله. ^(٢)
ب - إذا كان المشهر به يتصف بما يقال عنه، ولكنه لا يجاهر به، ولا يقع به ضرر على غيره. فالتشهير به حرام أيضاً، لأنه يعتبر من الغيبة التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها في قوله: ﴿وَلَا يَخْتَبِ بِعُضُكُم بَعْضًا﴾. ^(٣) وقد روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «أتدرون ما الغيبة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: ذَكَرْتُ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ. قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغْتَبْتَهُ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بَهْتَهُ». ^(٤)

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ﴾. ^(١)
وقد ذم الله سبحانه وتعالى الذين فعلوا ذلك، وتوعدهم بالعذاب العظيم، وذلك في الآيات التي نزلت في شأن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها حين رماها أهل الإفك والبهتان بما قالوه من الكذب والافتراء، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ...﴾. ^(٢)

وقال ابن كثير في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ ^(٣) أي ينسبون إليهم ما هم برآء منه لم يعملوه ولم يفعلوه، يحكون على المؤمنين والمؤمنات ذلك على سبيل العيب والتقص منهم، وقد قال رسول الله ﷺ: «أرأيت الربا عند الله استحلّ عرض امرئ مسلم. ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾» ^(٤) وقد قيل في معنى قوله ﷺ: «من

= المنصاري في الترغيب والترهيب (٣/ ٥٠٤ ط مصطفى الحلبي)، ورواه أبو داود (٥/ ١٩٣ ط هزرت عبيد السحاص)، وأحمد (١/ ١٩٠ ط الكتب الإسلامية)، بلفظ مقارب، وحسن إسناده السيوطي (فيض القدير ٥٣١/٢).
(١) مختصر تفسير ابن كثير ٣/ ١١٤، وفتح الباري ١١/ ٣٣٧ وحديث: «من سَمِعَ سمع الله به» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣/ ١٢٨ ط. السلفية)، ومسلم (٤/ ٢٢٨٩ ط. عيسى الحلبي).
(٢) للثوري ٩/ ١٧٨، ومعني المحتاج ٤/ ٤٣١.
(٣) سورة الحجرات ١٢.
(٤) حديث: «أتدرون ما الغيبة؟...» أخرجه مسلم (٤/ ٢٠١ ط. عيسى الحلبي).

(١) حديث: «أبى رجل لشاح على رجل مسلم كلمة...» أخرجه الطبراني بلفظ مقارب وإسناده جيد كما في الترغيب والترهيب للمنصاري (٥/ ١٥٧ ط التجارية).
(٢) سورة النور/ ١١، وانظر الجاسع لأحكام القرآن ١٢/ ٢٠٦، ومختصر تفسير ابن كثير ٧/ ٥٩١، ٥٩٢.
وحديث الإفك. أخرجه البخاري (٨/ ٤٥٢ ط. السلفية)، ومسلم (٤/ ٢١٢٩ ط. عيسى الحلبي).
(٣) سورة الأحزاب/ ٥٨.
(٤) حديث: «أرأيت الربا عند الله استحلّ...» أخرجه أبو يعلى بهذا اللفظ، ورواه رواية الصحيح كما قال =

يكشف ستر الله عز وجل عنه^(١) والستر واجب على المسلم في خاصة نفسه إذا أتى فاحشة، لقول النبي ﷺ: «من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستر بستر الله»^(٢) ٥ - ويكون التسهيّر جائزاً في الأحوال الآتية:

أ - بالنسبة لمن يجاهر بالمعصية، فيجوز ذكر من يتجاهر بفسقه، لأن المجاهر بالفسق لا يستتف أن يذكر به، ولا يعتبر هذا غيبة في حقه، لأن من ألقى جلباب الحياء لا غيبة له. قال القرافي: العلن بالفسوق - كقول امرئ، القيس: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع، فإنه يفتخر بالزنا في شعره - فلا يضر أن يحكى ذلك عنه، لأنه لا يتألم إذا سمعه، بل قد يسر بتلك المخازي، وكثير من اللصوص يفتخر بالسرقة والاقتدار على التسور على السور العظام والحصون الكبار، فذكر مثل هذا عن هذه الطوائف لا يجرم.

ومن ذلك: قول العالم: قال فلان كذا مریداً التشنيع عليه. أو قول الإنسان: فعل كذا بعض الناس، أو بعض من يدعي العلم، أو بعض من ينسب إلى الصلاح والزهد، أو نحو ذلك إذا كان المخاطب يفهمه بعينه، ونحو ذلك.

ومن المقرر شرعاً: أن الستر على المسلم واجب لمن ليس معروفًا بالأذى والفساد. فقد قال النسبي ﷺ: «من ستر مسلماً ستره الله عز وجل يوم القيامة»^(٣) قال في شرح مسلم: وهذا الستر في غير المشهورين. وقال ابن العربي: إذا رأيت إنساناً على معصية فغطه فيأ بينك وبينه، ولا تفضحه^(٤).

ج - ويحرم كذلك تسهيّر الإنسان بنفسه، إذ المسلم مطالب بالستر على نفسه. ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أمي مغلّ إلا المجاهرين، وإن من الإجهار أن يعمل العبد بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره عليه الله، فيقول: يا فلان! عملت البارحة كذا وكذا. وقد بات يستره الله عز وجل ويصبح

(١) حديث: «كل أمي مغلّ إلا المجاهرين...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٠٤٦ ط. السلفية)، ومسلم (٤/٢٢٩١ ط. حسي الحلبي).

(٢) الآداب الشرعية ١/٢٦٧، والمواق بهامش الخطاب ١٦٦/٦، ومغني المحتاج ٤/١٥٠.

وحديث: «من أصاب من هذه القاذورات شيئاً...» أخرجه مالك في الموطأ (٢/٨٢٥ ط. فؤاد عبدالباق)، والبيهقي (٨/٣٣٠ ط. دار المصنعة)، والحاكم (٤/٢٤٤ ط. دار الكتاب العربي). وقال حديث صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبي.

(٣) حديث: «من ستر مسلماً ستره الله عز وجل...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/١٩٧ ط. السلفية)، ومسلم (٤/١٩٩٦ ط. حسي الحلبي).

(٤) الأذكار ص ٢٨٨ - ٢٩٠، والآداب الشرعية لابن مفلح ١/٢٦٦، والخطاب ٦/١٦٤، والمواق بهامش الخطاب ٦/١٦٦، والزواجر ٢/٦، والفواكه الدواني ٢/٣٦٩.

السيسة لمن عرفها من يقلد في ذلك ويلتفت إلى قوله، لئلا يفتريهم ويقلد في دين الله من لا يجوز تقليده، وليس الستر هنا بمزغب فيه ولا مباح. على هذا اجتماع رأي الأمة قديما وحديثا. (١)

يقول القراني: أرباب البدع والتصانيف المضلة ينبغي أن يشهر الناس فسادها وعيوبها. وأنهم على غير الصواب، ليحذرهم الناس الضعفاء فلا يتبعوا فيها، وينفر عن تلك المفاصد ما أمكن، بشرط أن لا يتعدى فيها الصديق، ولا يفتري على أهلها من الفسوق والفواحش ما لم يفعلوه، بل يقتصر على ما فهم من المنفردات خاصة، فلا يقال في المبتدع: إنه يشرب الخمر، ولا أنه يزني، ولا غير ذلك مما ليس فيه.

ويجوز وضع الكتب في جرح المجرحين من رواة الحديث والأخبار بذلك لطلبة العلم الحاملين لذلك لمن ينتفع به وينقله، بشرط أن تكون النية خالصة لله تعالى في نصيحة المسلمين في ضبط الشريعة. أما إذا كان لأجل عداوة أو تنكُّب بالأعراض وجريا مع الهوى فذلك حرام، وإن حصلت به المصلحة عند الرواة. (٢)

(١) الزواجر ١٣/٢، والحطاب ١٦٤/٦، والأدب الشرعي ٢٦٦/١

(٢) الفروق للقراني ٢٠٦/٤، ٢٠٧

وفي الإكمال في شرح حديث مسلم: «من ستر مسلما ستره الله» (١) قال: وهذا الستر في غير المشتهرين. وقال الخلال: أخبرني حرب: سمعت أحمد يقول: إذا كان الرجل معلنا بفسقه فليست له غيبة.

وذكر ابن عبد البر في كتاب بهجة المجالس عن النبي ﷺ: «ثلاثة لا غيبة فيهم: الفاسق المعلن بفسقه، وشارب الخمر، والسلطان الجائر» (٢).

٦ - ب - إذا كان التشهير على سبيل نصيحة المسلمين ومخبرهم، وذلك كجرح الرواة والشهود والأمناء على الصدقات والأوقاف والأيتام، والتشهير بالمصنفين والمتصدين لإفتاء أو إقراء مع عدم أهلية، أو مع نحو فسق أو بدعة يدعون إليها، وأصحاب الحديث وحلة العلم المقلدين، هؤلاء يجب تحريجهم وكشف أحوالهم

(١) حديث: «من ستر مسلما ستره الله» سبق ترجمته ف / ٤

(٢) الفروق للقراني ٢٠٦/٤، ٢٠٧، والزواجر ١٣/٢، والأدب الشرعي ٢٦٦/١، ٢٧٧، والفواكه الدواني ٢٨٩/٢، ٣٩٠، والحطاب ١٦٤/٦، والأذكار ٢٩٣ وحديث: «ثلاثة لا غيبة لهم... عزاه السيوطي في جمع الجوامع ٤٩١/١) نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية إلى الديلمي عن الحسن بن أسد رضي الله عنه. وفي فيض القدير ٣/٣٢٣ ط. المكتبة التجارية) بلفظ «ثلاثة لا يجرم عليك أعراضهم: المجاهر بالفسق، والإمام الجائر، والمبتدع» وعزاه إلى ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة عن الحسن مرسلا.

أ - بالنسبة للحدود:

٧ - قال الفقهاء: ينبغي أن تقام الحدود في ملاءمة من الناس، لقوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، قال الكاساني: والنص وإن ورد في حد الزنى، لكن النص الوارد فيه يكون وارداً في سائر الحدود دلالة، لأن المقصود من الحدود كلها واحد، وهو زجر العامة، وذلك لا يحصل إلا وأن تكون الإقامة على رأس العامة، لأن الحضور ينزجرون بأنفسهم بالمعانة، والغائبين ينزجرون بإخبار الحضور، فيحصل الزجر للجميع^(٢).

وقال عبد الملك بن حبيب: ينبغي أن يكون إقامة الحد علانية وغير سر، ليتناهى الناس عما حرم الله عليهم^(٣).

وقال مطرف: ومن أمر الناس عندنا الشهر لأهل الفسق رجالاً ونساء، والإعلام بجلدهم في الحدود وما يلزمهم من العقوبة وكشف وجه المرأة^(٤).

ومثل الإمام مالك عن المجلود في الخمر والفسرية: أترى أن يطاف بهم ويشراب الخمر؟ قال: إذا كان فاسقاً مدمناً فأرى أن يطاف بهم،

ويقول الخطيب الشربيني: لو قال العالم لجماعة من الناس: لا تسمعوا الحديث من فلان فإنه يخلط، أولاً تستفتوا منه فإنه لا يحسن الفتوى فهذا نصيح للناس. نص عليه في الأم. قال: وليس هذا بغيبة إن كان يقوله لمن يخاف أن يتبعه ويخطيء باتباعه^(١). ومثله في الفواكه الدواني^(٢).

ويقول النووي: يجوز تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم، وذلك من وجوه منها: جرح المجرمين من الرواة للحديث والشهود، وذلك جائز بإجماع المسلمين، بل واجب للحاجة. ومنها: إذا استشارك إنسان في مصاهرته أو مشاركته أو إيداعه أو الإيداع عنده أو معاملته بغير ذلك، وجب عليك أن تذكر له ما تعلمه منه على جهة النصيحة^(٣).

وفي مغني المحتاج: ينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من أهله، ويشهر أمره لئلا يفتر به^(٤).

ثانياً: التشهير من الحاكم:

تشهير الحاكم لبعض الناس يكون في الحدود أو في التعزير.

(١) سورة النور/ ٢

(٢) بدائع الصلتع ٧/ ٦٠، ٦١

(٣) التبصرة بهامش فتح العلي الملك ٢/ ٢٦٩

(٤) التبصرة ٢/ ١٨٣

(١) مغني المحتاج ٤/ ٤٣٥

(٢) الفواكه الدواني ٢/ ٢٧٠

(٣) الأذكار للنووي ٢٩٢

(٤) مغني المحتاج ٤/ ٢١١

النكال . قال ابن قدامة : إنما شرع الصلب ردعا لغيره ليشتهر أمره .^(١)

ب - بالنسبة للتعزير :

٨ - التشهير نوع من أنواع التعزير ، أي أنه عقوبة تعزيرية .

ومعلوم أن التعزير يرجع في تحديد جنسه وقدره إلى نظر الحاكم ، فقد يكون بالضرب أو الحبس أو التوبيخ أو التشهير أو غير ذلك ، حسب اختلاف مراتب الناس ، واختلاف المعاصي ، واختلاف الأعصار والأمصا .

وعلى ذلك فالتعزير بالتشهير جائز إذا علم الحاكم أن المصلحة فيه ، وهذا الحكم هو بالنسبة لكل معصية لا حد فيها ولا كفارة في الجملة .

يقول الماوردي : للأمر إذا رأى من الصلاح في ردع السفلة : أن يشهرهم وينادي عليهم بجرائمهم ، ساغ له ذلك .^(٢)

ويقول : يجوز في نكال التعزير أن يجرد من ثيابه ، إلا قدر ما يستر عورته ، ويشهر في الناس ، وينادي عليه بذنبه إذا تكرر منه ولم يتب .^(٣)

(١) مني المحتاج ٤ / ١٨٢ ، والمغني ٨ / ٢٨٨ ، ٢٩١

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢١

(٣) للمرجع السابق / ٢٣٩

ونعلن أمرهم ويفضحون .^(١)
وفي حد السرقه قال الفقهاء : يندب أن يعلق العضو المقطوع في عنق المحدث ، لأن في ذلك ردعا للناس ، وقد روى فضالة بن عبيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ « أتني بسارق قطعت يده ، ثم أمر بها فعلقت في عنقه » وفعل ذلك علي رضي الله عنه .^(٢)

وذكر في الدر المختار حديث : « ما بال عامل نبهته ، فيأتي فيقول : هذا لك وهذا لي . فهلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيدي له أم لا ؟ » والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة ، إن كان بعيرا له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر .^(٣)

قال ابن عابدين : ويؤخذ من هذا الحديث - كما قال ابن المنير - أن الأحكام أخذوا بالتجريس بالسارق ونحوه من هذا الحديث .^(٤)
كذلك قال الفقهاء في قاطع الطريق إذا صلب : يصلب ثلاثة أيام ليشتهر الحال ويتم

(١) التبصرة ٢ / ١٧٧

(٢) المهذب ٢ / ٢٨٤ ، ومنه المحتاج ٤ / ١٧٩ ، والمغني ٨ / ٢٩١ ، وحديث فضالة أخرجه أبو داود (٤ / ٥٦٧ - تحقيق عزت عبيد دهاس) والنسائي (٨ / ٩٢) - ط المكتبة التجارية .

وقال النسائي : احتجاج بن أوطاة - يعني السلي في استاده - ضعيف ، ولا يحتج بحديثه .

(٣) حديث : « ما بال عامل نبهته فيأتي فيقول : ... » أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣ / ١٦٤ ط . السلفية) ، ومسلم (٣ / ١٤٦٣ ط هيس الحلي) واللفظ للبخاري .

(٤) ابن عابدين ٣ / ١٩٢ ، والتجريس بالسارق : التسميع به .

متكثراً فجلس، فقال: ألا وقول الزور وشهادة الزور. فما زال يكررها حتى قلنا: ليتك سكنت». (١)

ثم يقول ابن قدامة: فمتى ثبت عند الحاكم عن رجل أنه شهد بزور عمداً عزره وشهره في قول أكثر أهل العلم. روي ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه، وبه يقول شريح والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله والأوزاعي وابن أبي ليلى ومالك والشافعي وعبد الملك بن يعلى قاضي البصرة. (٢)

وفي كشف القناع: إذا عزر من وجب عليه التعزير وجب على الحاكم أن يشهره لمصلحة كشاهد زور ليجنب. (٣)
وجاء في التبصرة: التعزير لا يختص بالسوط واليد والحبس، وإنما ذلك موكول إلى اجتهاد الإمام. قال أبو بكر الطرطوشي في أخبار الخلفاء المتقدمين: إنهم كانوا يعاملون الرجل على قدره وقدر جنائته، فمنهم من يضرب، ومنهم من يحبس، ومنهم من يقام واقفاً على قدميه في المحافل، ومنهم من تنزع عيادته.

وفي التبصرة لابن فرحون: إن رأى القاضي المصلحة في قمع السفلة بإشهارهم بجرائمهم فعل. (١)

ويقول ابن فرحون أيضاً: إذا حكم القاضي بالجور، وثبت ذلك عليه بالينة، فإنه يعاقب العقوبة الموجبة، ويعزل ويشهر ويفضخ. (٢)
وفي كشف القناع: القوادة - التي تفسد النساء والرجال - أقل ما يجب فيها الضرب البليغ، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض في الرجال والنساء لتجنب. (٣)

غير أنه يلاحظ أن الفقهاء دائماً يذكرون التشهير في تعزير شاهد الزور عما يوحى بأن التشهير واجب بالنسبة لشاهد الزور، وذلك لاعتبار هذه المعصية من الكبائر.

قال الإمام أبو حنيفة في شاهد الزور في المشهور: يطاف به وشهر، ولا يضرب استناداً إلى ما فعله القاضي شريح، وزاد صاحبان ضربه وحبسه. (٤)

ويذكر ابن قدامة حديث النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: الإشراك بالله وعقوق الوالدين، وكان

(١) حديث: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قالوا: ... أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/٤٠٥ ط. السلفية)، ومسلم (١/٩١ ط. ميسر الحلبي).
(٢) المنهاج ٩/٢٦١
(٣) كشف القناع ٦/١٢٥ - ١٢٧

(١) التبصرة بهامش فتح المعلى ١٤٦/٢
(٢) المرجع السابق ٢/٣١٥
(٣) كشف القناع ٦/١٢٧
(٤) ابن عابدين ٣/١٩٢، ٤/٣٩٥، والبدائع ٦/٢٨٩

تشهير ٨

وهذه النصوص تدل على أنه يجوز أن يكتفى بالتشهير كعقوبة تعزيرية إذا رأى الإمام ذلك، ويجوز أن يضم إليه عقوبة أخرى كالضرب والحبس.

وقد كان أبو بكر البجلي - وهو أمير المدينة - إذا أتى برجل، قد أخذ معه الجرة من المسكر، أمر به فصب على رأسه عند بابه، كيما يعرف بذلك ويشهر به. ^(١)



(١) التبصرة ٢/ ١٨٣

قال القرافي: إن التعزير يختلف باختلاف الأعصار والأمصا، قُرْبُ تعزير في بلد يكون إكراما في بلد آخر، كقطع الطيلسان ليس تعزيرا في الشام فإنه إكرام، وكشف الرأس بالأندلس ليس هوانا وبمصر والعراق هوان.

ثم قال صاحب التبصرة: والتعزير لا يختص بفعل معين ولا قول معين، فقد عزر رسول الله ﷺ بالهجر، وذلك في حق الثلاثة الذين ذكرهم الله تعالى في القرآن الكريم، فهجروا خمسين يوما لا يكلمهم أحد. ^(٢)

وعزر رسول الله ﷺ بالنفي، فأمر بإخراج المختئين من المدينة ونفيهم. ^(٣)

وفي معنى المحتاج: يجتهد الإمام في جنس التعزير وقدره، لأنه غير مقدر شرعا، فيجتهد في سلوك الأصح، فله أن يشهر في الناس من أدى اجتتهاده إليه. ويجوز له حلق رأسه، ويجوز أن يصلب حيا، وهو ربطه في مكان عال لما لا يزيد عن ثلاثة أيام ثم يرسل، ولا يمنع في تلك المدة عن الطعام والشراب والصلاة. ^(٤)

(١) التبصرة ٢/ ٢٩٥، ٢٩٦

وحديث: «هجر الثلاثة الذين تخلفوا...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٨/ ٣٤٢ ط. السلفية). ومسلم (٤/ ٢١٢٠ ط. عيسى الحلبي).

(٢) حديث: «الأمر بإخراج المختئين من المدينة ونفيهم» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/ ٣٣٣ ط. السلفية).

(٣) معنى المحتاج ٤/ ١٩٢

الحكم الإجمالي:

١- تشوف الشارع لإثبات النسب:

٢- من القواعد المقررة في الشريعة الإسلامية: أن الشارع متشوف للحاق النسب،^(١) لأن النسب أقوى الدعائم التي تقوم عليها الأسرة، ويرتبط به أفرادها، قال تعالى: ﴿وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا، وكان ربك قديرا﴾.^(٢)

ولاعتناء الشريعة بحفظ النسب وتشوفها لإثباته تكرر فيها الأمر بحفظه عن طرق الشك إليه، والتحذير من ذرائع التهاون به. ولمراعاة هذا المقصد اتفق الفقهاء على اعتبار الأحوال النادرة في إلحاق النسب، لتشوف الشارع لإثباته.^(٣) وللتفصيل (ر: نسب).

ب- التشوف إلى العتق:

٣- من محاسن الإعتراف أنه إحياء حكمي، يخرج العبد من كونه ملحقا بالجنادات إلى كونه أهلا للكرامات البشرية، من قبول الشهادة

تشوف

التعريف:

١- التشوف لغة: مصدر تشوف. يقال: تشوفت الأوعال: إذا علت رءوس الجبال تنظر السهل وخلوه مما تخافه لترد الماء. ومنه قيل: تشوف فلان لكذا: إذا طمح بصره إليه. ثم استعمل في تعلق الآمال، والتطلب. والمشوفة من النساء: التي تظهر نفسها ليراها الناس.

وتشوفت المرأة: تزينت وتطلعت للخطاب.^(١) من شفت الدرهم: إذا جلوته. ودينار مشوف: أي مجلو- وهو أن تجلو المرأة وجهها وتقبل خديها.^(٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للفظ تشوف عن معانيه الواردة في اللغة.

وقيل: التشوف بمعنى التزين خاص بالوجه، والتزين عام يستعمل في الوجه وغيره.^(٣)

(١) الصباح الخير، ولسان العرب، ومحيط المحيط، ومعجم متن اللغة مادة: وشوف.

(٢) فتح القدير ١٧٢/٣ والمناجاة عليه.

(٣) شرح فتح القدير ١٧٢/٣ ط دار صادر.

(١) رد المحتار على الدر المختار ٤/٤٤٤، ٦٢٧، ٦٢٤.

والبدائع ٤/٣٢٩، وحاشية النسوي ٣/٤١٢، وشرح الزرقاني ٦/١٠٥، والكاظمي لابن عبد البر ٢/٩١٦ وما بعدها.

(٢) سورة الفرقان ٥٤.

(٣) القرافي في الفروق - الفرق ١٧٥، ٢٣٩.

قال: الأولى أن تتزين بما يدعو الزوج إلى رجعتها^(١). (ر: عدة)
ولا خلاف بين الفقهاء في تحريم الزينة على المتوفى عنها زوجها مدة عدتها، لوجوب الإحداًد عليها.
وأما المبانة في الحياة بينونة كبرى، فقد اختلف الفقهاء فيها على أقوال: فذهب الحنفية، والشافعية في قول إلى أنه يحرم عليها الزينة، حدادا وأسفاً على زوجها، وإظهاراً للتأسف على فوت نعمة النكاح، الذي هو سبب لصونها وكفاية مشونتها، ولحرمة النظر إليها، وعدم مشروعية الرجعة.

وقال الشافعية: يستحب لها الإحداًد. وفي قول: الإحداًد واجب على ماتقدم،
وأما المالكية فقالوا: لا إحداًد إلا على المتوفى عنها زوجها فقط. ومفاده: لا إحداًد على المبانة وإن استحب لها في عدتها.

ولا يسن لها الإحداًد عند الحنابلة، ولهذا لا يلزمها أن تتجنب مايرغب في النظر إليها من الزينة^(٢).

وللتفصيل (ر: عدة).

(١) ابن عابدين ٥٣٦/٢، ٦١٦-٦١٨ ط بيروت، وبدائع الصنائع ٣/ ١٨٠ ط أولى، وشرح فتح القدير ٣/ ١٧٢ ط دار صادر، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٤/ ٤٥٧ - ٤٥٩، وبهاية المحتاج ٧/ ١٤٠ ومابعدها، وروضة الطالبين ٨/ ٤٠٥-٤٠٧، والشرح الكبير ٢/ ٤٧٨ - ٤٧٩، والمغني ٧/ ٢٧٩، ٥١٧-٥١٩.

(٢) المراجع السابقة.

والولاية والقضاء. ويقع العتق عند الفقهاء من كل: مكلف مسلم - ولو سكران أو هازلاً ولو دون نية - لتشوف الشارع إلى الحرية بلا خلاف بين الفقهاء. وقد أجمعوا على أنه من حيث الأصل تصرف مندوب إليه، ويجب لعارض، ويحصل به القربة^(١) لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾^(٢) وقوله عز وجل ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾^(٣).
ولخير ماياها مسلم أعتق مؤمناً أعتق الله بكل عضو منه عضواً من الناس^(٤) (ر: عتق، إعتاق).

جـ - التشوف في العدة :

٤ - المطلقة الرجعية لها أن تتزين، لأنها حلال للزوج، لقيام نكاحها مادامت في العدة، والرجعة مستحبة، والتزين حامل عليها فيكون مشروعاً. وهذا عند الحنفية، والمالكية، والحنابلة.

أما الشافعية: فيرون أنه يستحب لها الإحداًد. فلا يستحب لها التزين. ومنهم من

(١) شرح فتح القدير ٥/ ٤٣٩، ٤٤٢ ط دار صادر، وحاشية الدسوقي ٤/ ٥٩ وشرح الزرقاني وحاشية البتاني عليه ٧/ ١٢٠ ط دار الفكر، وحواشي الشرواني وابن قاسم البهافي على تحفة المحتاج ١٠/ ٣٥٦ ط دار صادر، وبهاية المحتاج ٨/ ٣٥٦، ٣٥٧ ط الحلبي بمصر، ومطالب أولي النهى ٤/ ٦٩١ ومابعدها.

(٢) سورة النساء / ٩٢

(٣) سورة البلد / ١٣

(٤) متفق عليه.

والقدمين . وأجاز الحنابلة النظر إلى ما يظهر عند القيام بالأعمال ، وهي ستة أعضاء : الوجه ، والرأس ، والرقبة ، واليد ، والقدم ، والساق ، لأن الحاجة داعية إلى ذلك ، ولإطلاق الأحاديث السابقة .^(١) وللتفصيل (ر : نكاح ، خطبة) .

تشيع الجنازة

انظر : جنازة



(١) بداية المجتهد ٢/٤ ط م الكليات الأزهرية ، وحاشية ابن عابدين ٨/٣ وما بعدها ط مصطفى الحلبي بمصر ، وحاشية الدسوقي ٢/٢١٥ ، ونهاية المحتاج ٦/١٨٣ ، والمفني ٦/٥٥٣ وما بعدها ، والبدع في شرح المقنع ٧/٧ وما بعدها .

د - التشوف للمخاطب :
٥ - يرى الفقهاء أنه لا يجوز للتي تكون صالحة للخطبة والزواج أن تتزين استعدادا لرؤية من يرغب في خطبتها والزواج بها .
وأجمعوا على أنه يجوز للمخاطب أن يرى بنفسه من يرغب في زواجها لكي يقدم على العقد إن أعجبه ، ويحجم عنه إن لم تعجبه ، لخبر «إذا خطب أحدكم امرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعله»^(١) وذلك لأنه من أسباب الألفة والوثام .

وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أنه خطب امرأة ، فقال له النبي ﷺ : «أنظرت إليها؟ قال : لا . فقال : اذهب فانظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»^(٢) .

ويرى أكثر الفقهاء أن للمخاطب أن ينظر إلى الوجه والكفين فقط ، لأن رؤيتهما تحقق المطلوب من الجمال وخصوصية الجسد وعدمها . فيدل الوجه على الجمال أو ضده لأنه يجمع المحاسن ، والكفان على خصوصية البدن .

وأجاز بعض الحنفية النظر إلى الرقبة

(١) حديث : «إذا خطب أحدكم امرأة فإن ...» أخرجه أبو داود (٢/٥٦٥ - ٥٦٦ ط عزت عبيد دحاس) وحسنه ابن حجر في الفتح (٩/١٨١ ط السلفية) .

(٢) حديث : «اذهب فانظر إليها فإنه أحرى ...» أخرجه ابن ماجه (١/٦٠٠ ط الحلبي) وقال البوصيري في الزوائد : إسناده صحيح .

من يعتبر تصادقه :

٣ - التصديق الذي يعتد به ويترتب عليه حكم يكون من البالغ العاقل المختار، فلا يعتبر تصديق الصغير وغير العاقل.

تصادق

صفة التصديق :

٤ - صفة التصديق لفظ أو ما يقوم مقامه يدل على توجه الحق قبل المقر (المصدق).
ويقوم مقام اللفظ : الإشارة والكتابة والسكوت. فالإشارة من الأيكم ومن المريض. فإذا قيل للمريض : لفلان عندك كذا، فأشار برأسه أن نعم، فهذا تصديق إذا فهم عنه مراده. (١)

التعريف :

١ - التصديق لغة واصطلاحاً : ضد التكاذب.
يقال : تصادقا في الحديث والمودة ضد تكاذبا.
ومادة تفاعل لا تكون غالباً إلا بين اثنين. يقال : تحابا وتخاصماً، أي أحب أو خاصم كل منهما الآخر.
واستعمل المالكية أيضاً (التقارر) بمعنى التصديق. (١)

ما يشترط في المصادق :

٥ - يشترط في المصادق أن يكون أهلاً للاستحقاق، وألا يكذبه المصادق، فإذا كذب المصادق المصادق ثم رجع لم يقد رجوعه، إلا أن يرجع المصادق إلى ما أقرب به.

حكم التصديق :

٢ - حكم التصديق في الجملة - في حق المتصادقين إذا تعلقت به حقوق العباد، أو كان في حقوق الله التي لا تدرأ بالشبهات - للزوم، وهو أبلغ من الشهادة، لأنه نوع من الإقرار. قال أشهب : قول كل أحد على نفسه أوجب من دعواه على غيره.

أما بالنسبة لحقوق الله تعالى التي تدرأ بالشبهات فليس بلازم. (٢)

حل التصديق :

٦ - يكون التصديق في النسب والمال. والتصديق في النسب ينظر تحت عنوان (نسب).

(١) تلج العروس، والمنسوتي ٣٣١/٢، وحاشية القليوبي

٣٠٩/٢، وبصرة الحكام ٣٦/٢

(٢) بصرة الحكام ٣٦/٢

(١) بصرة الحكام ٣٦/٢، ٣٨

بإقراره اجتماعاً أو انفراداً . ويترتب على قبول التصديق أو رده أحكام كثيرة ، كثبت النسب من تاريخ الخلوة ، وتأكيده المهر ، والنفقة والسكن والعدة ، وحرمة نكاح أختها في عدتها وأربع سواها . وفي هذه المذاهب اختلاف في الحقوق التي تترتب على الخلوة . تفصيله في باب : (النكاح) .

وعند الشافعية في القديم قولان أحدهما : الخلوة مؤثرة ، وتصديق المرأة في ادعاء الإصابة (الوطء) والقبول الثاني أنها كالوطء . وفي الجديد : إن الخلوة وحدها لا تؤثر في المهر . وعلى هذا لوافقاً على حصول الخلوة ، وادعت الإصابة لم يترجع جانبها ، بل القول قوله بيمينه .

وفهم من ذلك أنه لو صدقها يتقرر المهر كله .^(١)

التصادق في النكاح :

٨- لا يثبت النكاح بالتصادق ، لأن الشهادة شرط فيه ، ووقتها عند غير المالكية وقت العقد ، وعند المالكية يندب الإشهاد وقت العقد ، فإن لم يشهد عند العقد اشترط وجوباً عند الدخول ، ولا حدّ عندهم إن فشا النكاح بوليعة أو ضرب دف أو دخان ، أو كان على العقد أو الدخول

والتصديق في المال نوعان : مطلق ومقيد . فالمطلق : ما صدر غير مقترن بما يقيد أو يرفع حكمه أو حكم بعضه ، فإذا كان التصديق على هذا الوجه فهو ملزم لمن صدّق ، وعليه أداء ماصّدق فيه ، ولا يجوز له الرجوع عنه . وإذا كان التصديق مقيداً بقيد ففي لزومه أو عدمه تفصيل ينظر في مصطلح (إقرار) .

التصادق في حقوق الله تعالى :

٧- إذا تصادق اثنان أو أكثر على إسقاط حق من حقوق الله تعالى فلا عبرة بتصديقهم ، ولا يترتب عليه حكم ، إلا إذا قامت بينة على هذا التصديق ، فيكون الحكم في هذه الحال ثابتاً بالبينّة لا بالتصادق ، ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية :

إن طلق الزوج زوجته قبل الدخول ، وكان قد خلا بها ، لزمتهما العدة إن كان الزوج بالغاً ، وكانت المرأة مطيقة للوطء ، سواء أكانت خلوة اعتداء أم خلوة زيارة . وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة . وتجب العدة حيث شد ولو تصادقا على نفي الوطء ، لأن العدة حق الله تعالى ، فلا تسقط بالتصادق .

ويؤخذ بتصديقها على نفي الوطء فيما هو حق لها : فلا نفقة لها ، ولا يتكفل لها الصداق ، ولا رجعة له عليها . أي كل من أقر منها أخذ

(١) ابن علقين ٣٣٨/٢ - ٣٤١ ، والشرح الكبير ٢/٤٦٨ ، والمغني ٦/٧٠٤ ط الرياض ، والروضة ٧/٢٦٣

المستأنفة، حيث كان الطلاق رجعياً إن لم تصدقه. ولا يتزوج أختها ولا أربعا سواها في العلة، ولو صادفته على حصول الطلاق في الماضي نفياً لتهمة التواطؤ بينها. وإن صدقته فلا نفقة لها معاملة لها بتصديقها إياه. وهذا عند الحنفية والمالكية. (١)

وعند الشافعية: أنه لو أسند الزوج الطلاق إلى زمن ماض، وصدقت الزوجة الزوج في الإسناد، فالعدة من التاريخ الذي أسند إليه الطلاق، ولو لم يقم على ذلك بينة. (٢)

والمفهوم من كلام الحنابلة أن الحكم عندهم كذلك. فقد جاء في شرح منتهى الإرادات: لو جاءت امرأة حاكماً وادعت أن زوجها طلقها وانتهت عدتها، فله تزويجها بشرطه إن ظن صدقها، ولا سيما إن كان الزوج لا يعرف، لأن الإقرار (أي بالزوجة) لمجهول لا يصح. وأيضا الأصل صدقها (أي فيما ادعته من خلوها عن الزوجة) ولا منازع. (٣)

حكم مصادقة الزوجة على إحصار الزوج:
١٠ - يكفي بتصديق الزوجة زوجها في دعواه الإحصار، وتصديقها يقوم مقام البينة، ويترتب

شاهد واحد غير الولي، لصحة النكاح في هذه الصور. (١)

وقال المالكية: تثبت الزوجية بالتقارر (أي التصديق) في حق الزوجين إذا كانا بلدين، أو كان أحدهما بلدياً، وأما الطارئان (أي من لم يكونا من أهل البلد، سواء قلداً معاً أو مفترقين) فلا تثبت الزوجية بينهما بمجرد التصديق. (٢)

حكم تصديق الزوجين على طلاق سابق:
٩ - إذا أقر رجل في حالة الصحة بطلاق بائن أو رجعي متقدم على وقت إقراره، ولا بينة له، استأنفت امرأته العدة من وقت إقراره، فيصدق في الطلاق، لا في إسناده للوقت السابق ولو صدقته، لأنه يتهم على إسقاط العدة وهي حق لله تعالى. فإن كانت له بينة، فالعدة من الوقت الذي أسندت إليه البينة.

هذا بالنسبة للعدة لأنها حق الله تعالى. أما بالنسبة لحقوق الزوجين فيعامل كل حسب إقراره، فلو ماتت الزوجة، وكانت العدة قد انقضت بحسب إقراره، فلا يرثها لأنها صارت أجنبية على مقتضى دعواه، ولا رجعة له عليها إن كان الطلاق رجعياً، وورثته إن مات في العدة

(١) ابن عابدين ٢/٦١٠، والشرح الكبير ٢/٤٧٧

(٢) بداية المحتاج ٧/١٨

(٣) شرح منتهى الإرادات ٣/١٨٨، والمغني ٦/٤٥٠ -

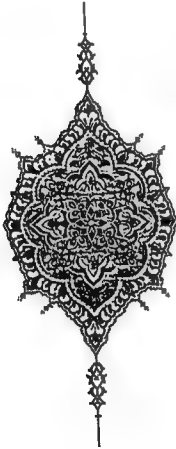
٤٥١، وكشاف القناع ٥/٢٢٤

(١) البدائع ٢/٢٥٦، والشرح الكبير ٢/٢١٧، ونهاية

المحتاج ٦/٢١٣، ٧/٤٥٠

(٢) الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٣٣١ - ٣٣٢

شيئا معينا من تركته فصدقه ابنه، ثم ادعاه عمرو فصدقه، حكم به لزيد، ووجبت عليه غرامته لعمرو، وهذا ظاهر أحد قولي الشافعي. وفي القول الآخر: لا يضمن لعمرو شيئا، وهو قول أبي حنيفة، لأنه أقر له بها عليه الإقرار به وإنما منعه الحكم من قبوله وذلك لا يوجب الضمان.^(١)



عليه ما يترتب على ثبوت الإعسار بالينة من حيث الحكم بالتطبيق بشروطه المفصلة في أبوابها^(١) وينظر (إعسار، نفقة، مهر).

الرجوع في التصديق:

١١ - تقدم أن التصديق ملزم لمن صدق، وعلى ذلك فلا يجوز الرجوع فيه بالنسبة لحقوق العباد وحقوق الله التي لا تدرك بالشبهات، كالزكاة، فمن صدق المدعي فيها ادعاه عليه من حق فلا يجوز له الرجوع متى توافرت شروط التصديق. ولو أقر ينسب، وصدقه المقر له، ثم رجع المقر عن إقراره لا يقبل منه الرجوع.

أما بالنسبة لحقوق الله تعالى التي تدرك بالشبهات كالحدود فإنه إذا ثبت الحد بالإقرار فقط، فإنه يجوز للمقر الرجوع، سواء أكان الرجوع قبل الحد أم بعده، ويستقط الحد، لأن النبي ﷺ عرّض لما عجز بالرجوع، فلولا أنه يفيد لما عرض له به.

وعلى الفقهاء عدم جواز الرجوع في التصديق بحقوق الأديمين وحقوق الله التي لا تدرك بالشبهات: بأن رجوعه نقض لما صدر منه وتعلق به حق الغير، فإذا قال: هذه الدار لزيد، لا بل لعمرو، أو ادعى زيد على ميت

(١) المغني ٥/١٦٤ ط السرياف. وبإضافة المحتاج ٤٣/٧، والشرح الكبير ٤/٣١٨، والبدائع ٧/٦١

(١) الشرح الكبير ٢/٢٩٩، ٥١٩، والموسم مع عميرة ٨٣/٤، والمغني ٧/٥٧٣، والدر وابن حبانين ٢/٦٥٦

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التعديل :

۲ - التعديل : مصدر عدل ، يقال : عدلت الشيء تعديلا فاعتل : إذا سويته فاستوى .
ومنه قسمة التعديل . وعدلت الشاهد : نسبته إلى العدالة . وتعديل الشيء : تقويمه .^(۱)

تصحیح

التعريف :

۱ - التصحيح لغة : مصدر صحح ، يقال : صححت الكتاب والحساب تصحيحا : إذا أصلحت خطئه ، وصححته فصيح .^(۱)
والتصحيح عند المحدثين هو : الحكم على الحديث بالصحة ، إذا استوفى شرائط الصحة التي وضعها المحدثون .^(۲)

ب - التصويب :

۳ - التصويب : مصدر صوب من الصواب ، الذي هو ضد الخطأ ، والتصويب بهذا المعنى يرادف التصحيح ، وصوبت قوله : قلت : إنه صواب .^(۲)

ويطلق التصحيح أيضا عندهم على كتابة (صح) على كلام يتمثل الشك بأن كرر لفظ مثلا لا يخل تركه .^(۳)

ج - التهذيب :

۴ - التهذيب كالتنقية ، يقال : هذب الشيء ، إذا نقاه وأخلصه . وقيل : أصلحه .^(۴)

والتصحيح عند أهل الفرائض : إزالة الكسور الواقعة بين السهام والرموس .^(۱)
والتصحيح عند الفقهاء هو : رفع أو حذف ما يفسد العبادة أو العقد .^(۲)

د - الإصلا ح :

۵ - الإصلا ح ضد الإفساد ، وأصلح الشيء بعد فساد : أقامه ، وأصلح الدابة : أحسن إليها .^(۳)

(۱) لسان العرب مادة : «صحح» .

(۲) تزيين الراوي / ۲۴

(۳) كشاف اصطلاحات الفنون ۳ / ۸۱۹

(۴) التريفات للجرجاني .

(۵) البدائع ۵ / ۱۳۹ ، ۱۷۸ ، والاختصار ۲ / ۷۶ ، ومعني المحتاج ۲ / ۴۰ ، ومنع الجليل ۲ / ۵۷۰ - ۵۷۱ ، وبداية المجتهد ۲ / ۱۶۲ ط عيسى الحلبي .

(۱) لسان العرب والمصباح للثيرمادة : «عدل» .

(۲) لسان العرب والمصباح للثيرمادة : «صوب» .

(۳) لسان العرب مادة : «هذب» .

(۴) لسان العرب مادة : «صلح» .

لاختلافهم في بعض الشروط، وفي تقديم بعضها على بعض.

فقد قرأ ابن المصالح والنووي وغيرهما أنه يحكم بصحة الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

قال ابن الصلاح: فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث. فإذا وجدت الشروط المذكورة حكم للحديث بالصحة، ما لم يظهر بعد ذلك أن فيه شذوذاً.

والحكم بتواتر الحديث حكم بصحته. وقال بعض المحدثين: يحكم للحديث بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول، وإن لم يكن له إسناده صحيح. قال ابن عبد البر: لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر: «هو الظهور مأواه الحل ميتته»^(١) وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده. لكن الحديث عندي صحيح، لأن العلماء تلقوه بالقبول.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: تعرف صحة الحديث إذا اشتهر عند أئمة الحديث بغير

هـ - التحرير:

٦ - تحرير الكتابة: إقامة حروفها وإصلاح السقط.

وتحرير الحساب: إثباته مستوياً لا غلت فيه،^(١) ولا سقط ولا محو. وتحرير الرقبة: عتقها.^(٢)

الحكم التكليفي:

٧ - تصحيح الفساد والخطأ أمر واجب شرعاً متى عرفه الإنسان، سواء أكان ذلك في العبادات: كمن اجتهد في معرفة القبلة وصلى، ثم تبين الخطأ أثناء الصلاة، فيجب تصحيح هذا الخطأ بالاتجاه إلى القبلة، وإلا فسدت الصلاة. أم كان ذلك في المعاملات: كالبيع بشرط مفسد للعقد، فيجب إسقاط هذا الشرط ليصح البيع، وإلا وجب فسخ البيع دفعا للفساد.^(٣)

ما يتعلق بالتصحيح من أحكام:

أولاً: تصحيح الحديث:

٨ - تصحيح الحديث هو: الحكم عليه بالصحة لتوافر شروط خاصة اشترطها علماء الحديث. وقد يختلف المحدثون في صحة بعض الأحاديث

(١) حديث: «هو الظهور مأواه الحل ميتته». أخرجه مالك (الموطأ ٢٢/١ - ط عيسى الحلبي) وعنه الترمذي (١٠١/١) - ط مصطفى الحلبي وصححه البخاري. (التلخيص الحبير ٩/١ - شركة الطباعة الفنية المتحدة).

(١) الفلت: الغلط في الحساب (القاموس المحيط).

(٢) لسان العرب مادة: وشهد.

(٣) الهداية ٤٥/١، وابن عابدين ١٣٣/٤، والزيلعي ٦٤/٤.

كما أن مخالفة العالم للحديث لا تعتبر قدحا منه في صحته ولا في روايته، لإمكان أن يكون ذلك مانع من معارض أو غيره.

وقد روى الإمام مالك حديث الخيار، ولم يعمل به لعمل أهل المدينة بخلافه، ولم يكن ذلك قدحا في نافع راويه.

ومما لا يدل على صحة الحديث أيضا - كما ذكر أهل الأصول - موافقة الإجماع له على الأصح، لجواز أن يكون المستند غيره.

وقيل: يدل على صحة الحديث. ^(١)

تصحیح المتأخرين من علماء الحديث :

١٠ - يرى الشيخ ابن الصلاح أنه قد انقطع التصحيح في هذه الأعصار، فليس لأحد أن يصحح، بل يقتصر في الحكم بصحة الحديث على ما اعتمده السابقون، كما يرى عدم اعتبار الحديث صحيحا بمجرد صحة إسناده ما لم يوجد في مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فأغلب الظن أنه لو صح عندهم لما أمهلوه لشدة فحصهم واجتهادهم. ^(٢)

وقد خالف الإمام النووي ابن الصلاح في ذلك، فقال: والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته.

نكير منهم. وقال نحوه ابن فورك. ^(٣)
على أن هناك من اشترط غير ذلك للحكم بالصحة، كاشتراط الحاكم أن يكون راوي الحديث مشهورا بالطلب (أي طلب الحديث وتبعية رواياته) وعن مالك نحوه، وكاشتراط أبي حنيفة فقه الراوي، وكاشتراط بعض المحدثين العلم بمعاني الحديث، حيث يروى باللعنى، قال السيوطي: وهو شرط لا بد منه، لكنه داخل في الضبط، وكاشتراط البخاري ثبوت السماع لكل راو من شيوخه، ولم يكف بإمكان اللقاء والمعاصرة. ^(٤)

أثر عمل العالم وفتياه في التصحيح :

٩ - قال النووي والسيوطي: عمل العالم وفتياه على وفق حديث رواه ليس حكما منه بصحة الحديث ولا بتعديل روايته، لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً، أو للدليل آخر وافق ذلك الخبر.

وصحح الأمدي وغيره من الأصوليين أنه حكم بذلك.

وقال إمام الحرمين: إن لم يكن في مسالك الاحتياط (أي لم تكن الفتيا بمقتضى صحة الحديث، بل للاحتياط).

وفرق ابن تيمية بين أن يعمل به في الترغيب

وغيره.

(١) تدريب الراوي ص ٢٠٩

(٢) تدريب الراوي ص ٥١ - ٥٣، ٧٩، وعلوم الحديث ص

(١) تدريب الراوي ص ٢٢ - ٢٥

(٢) تدريب الراوي ص ٢٦

وسلف»^(۱)، ولأنه اشترط عقداً في عقد ففسد كيعتین في بیعة. ولأنه إذا اشترط القرض زاد في الثمن لأجله، فتصير الزيادة في الثمن عوضاً عن القرض وربحاً له، وذلك ربحاً محرم، ففسد كما لو صرح به. ولأنه بیع فاسد فلا یعود صحیحاً كما لو باع درهماً بدرهمین ثم ترك أحدهما.^(۲)

وفي باب الرهن قال: لو بطل العقد لما عاد صحیحاً.^(۳)

وفي شرح منتهی الإرادات: العقد الفاسد لا یقلب صحیحاً.^(۴)

وعند المالكية یصح العقد إذا حُذِف الشرط المفسد للعقد، سواء أكان شرطاً ینافی مقتضى العقد، أم كان شرطاً یخل بالثمن في البیع، إلا أربعة شروط فلا یصح البیع معها ولو حذفت الشرط، وهي:

(۱) حديث: «بیس عن ربیع مالم یضمن وعن بیع مالم یقبض». ورواه الطبرانی من حديث حکیم بن حزام قال في جمیع الزوائد (۸۵/۴) وروی النسائي بعضه، ولی سند عند الطبرانی العلامة بن عطاء الواسطي وثقه ابن حبان، وضعفه موسى بن إسحاق.

وروی بإلفظ ولا یخل سلف وبيع، ولا شرطان في بیع، ولا ربیع مالم یضمن، ولا بیع مالم یضمن، أخرجه الترمذی (۵۳۵/۳ - ۵۳۶ - ط الحلبی) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، وقال: حديث حسن صحیح.

(۲) المنفی ۲۵۹/۴ - ۲۶۰

(۳) المنفی ۳۷۹/۴

(۴) شرح منتهی الإرادات ۲۵۰/۲

قال الحافظ العراقي: وهو الذي عليه عمل أهل الحديث.

وقد صحح جماعة من العلماء المتأخرين أحاديث لم یعرف تصحیحهما عن الأقدمين.^(۱)

ثانياً: تصحیح العقد الفاسد:

۱۱ - الفقهاء عدا الحنفية لا یفرقون في الجملة بين العقد الباطل والعقد الفاسد، فالحكم عند الشافعية والحنابلة: أن العقد لا یقلب صحیحاً برفع المفسد. ففي كتب الشافعية: لو حذفت العاقدان المفسد للعقد - ولو في مجلس الخيار - لم یقلب العقد صحیحاً، إذ لا عبرة بالفاسد.^(۲)

وفي المنفی لابن قدامة: لو باعه بشرط أن یسلفه أو یقرضه، أو شرط المشتري ذلك علیه، فهو محرم والعقد باطل، لما روی عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبی ﷺ «بیس عن ربیع مالم یضمن، وعن بیع مالم یقبض، وعن یبعیتین في بیعة، وعن شرطین في بیع، وعن بیع

(۱) تدريب الراوی ص ۷۸ وما بعدها.

(۲) أسنى المطالب ۳۷/۲، ومعنی المحتاج ۴۰/۲، وروضة

الطالبین ۴۱۰/۳، وسحابة الجمل ۸۴/۳ - ۱۱۵،

والمنثور في القواعد ۱۵۰/۲

یورفع؟ کیا لا یرتفع الفساد اللاحق للبیع
الحلال من أجل اقتران المحرم العین به، کمن
باع غلاما بیاقه دینار ووزق خمر، فلما عقد البیع
قال: أدع الزق. وهذا البیع مفسوخ عند العلماء
بإجماع.

وهذا أيضا ینبني علی أصل آخر. هو: هل
هذا الفساد معقول المعنی أو غیر معقول؟
فإن قلنا: هو غیر معقول المعنی، لم یرتفع
الفساد بارتفاع الشرط. وإن قلنا: معقول،
ارتفع الفساد بارتفاع الشرط.

فیالك رأه معقولا، والجمهور رأوه غیر
معقول، والفساد الذي یوجد فی بیوع الربا
والغرر هو أكثر ذلك غیر معقول المعنی، ولذلك
لیس ینعقد عندهم أصلا، وإن ترك الربا بعد
البیع وارتفع الغرر.^(۱)

۱۲ - ویفرق الحنفیة بین العقد الباطل والعقد
الفاسد فیصح عندهم - خلافا لזفر - تصحیح
العقد الفاسد، بارتفاع المفسد دون الباطل،
ویقولون فی عقد البیع: إن ارتفاع المفسد فی
الفساد یرده صحیحا، لأن البیع قائم مع
الفساد، ومع البطلان لم یکن قائما بصفة
البطلان، بل کان معلوما.
وعند زفر: العقد الفاسد لا یحتمل الجواز
برفع المفسد.

أ - من ابتاع سلعة بثمن مؤجل علی أنه إن
مات فالثمن صدقة علیه، فإنه یفسخ البیع ولو
أسقط هذا الشرط لأنه غرر، وكذا لو شرط: إن
مات فلا یطالب البائع ورثته بالثمن.

ب - شرط ما لا یجوز من أمد الخیار، فیلزم
فسخه وإن أسقط لجواز كون إسقاطه أخذا به.

ج - من باع أمة وشرط علی المبتاع أن
لا یطأها، وأنه إن فعل فیهی حرة، أو علیه دینار
مثلا، فیفسخ ولو أسقط الشرط لأنه یمین.

د - شرط الثنیا یفسد البیع ولو أسقط
الشرط.

وزاد ابن الحاجب شرطا خامسا وهو:

هـ - شرط النقد (أي تعجیل الثمن) فی بیع
الخیار قال ابن الحاجب: لو أسقط شرط النقد
فلا یصح.^(۱)

وفي الإجارة جاء فی الشرح الصغیر: تفسد
الإجارة بالشرط الذي یناقض مقتضى العقد،
وعمل الفساد إن لم یسقط الشرط، فإن أسقط
الشرط صححت.^(۲)

ویوضح ابن رشد سبب اختلاف الفقهاء فی
صححة العقد بارتفاع المفسد أو عدم صحته.
فیقول: هل إذا لحق الفساد بالبیع من قبل
الشرط یرتفع الفساد إذا ارتفع الشرط، أو لا

(۱) مع الجلیل ۲ / ۵۷۰ - ۵۷۱

(۲) الشرح الصغیر ۲ / ۲۷۷ ط الحلبي.

(۱) بداية المجتهد ۲ / ۱۶۲ ط عیسی الحلبي.

أو قطعه وسلمه إلى المشتري قبل أن يفسخ المشتري البيع جاز البيع، لأن المانع من الجواز ضرر البائع بالتسليم، فإذا سلم باختياره ورضاه فقد زال المانع، فجاز البيع ولزم^(١). وعلى هذا سائر العقود الفاسدة عند الحنفية طبقا لقاعدة: إذا زال المانع مع وجود المقتضي عاد الحكم.

ومن ذلك أن هبة المشاع فاسدة، فإن قسمه وسلمه جاز. واللبن في الضرع، والصوف على ظهر الغنم، والزرع والنخل في الأرض، والتمر في النخيل بمنزلة المشاع، لأنها موجودة، وامتناع الجواز للاتصال، فإذا فصلها وسلمها جاز لزوال المانع^(٢).

ومثل ذلك: إذا رهن الأرض بدون البناء، أو بدون الزرع والشجر، أو رهن الزرع والشجر بدون الأرض، أو رهن الشجر بدون الثمر، أو رهن الثمر بدون الشجر أنه لا يجوز، لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون، وهذا يمنع صحة القبض. ولو جرد الثمر وحصد الزرع وسلم منفصلا جاز لزوال المانع^(٣).

لكن تصحيح العقد الفاسد عند الحنفية مقيد بما إذا كان الفساد ضعيفا. يقول الكاساني: الأصل عندنا أنه ينظر إلى الفساد، فإن كان قويا بأن دخل في صلب العقد - وهو البذل أو المبدل - لا يحتمل الجواز برفع الفساد، كما إذا باع عبدا بألف درهم ورطل من خر، فخط الخمر عن المشتري فهو فاسد ولا يتقلب صحيحا.

وإن كان الفساد ضعيفا، وهو ما لم يدخل في صلب العقد، بل في شرط جائز يحتمل الجواز برفع الفساد، كما في البيع بشرط خيار لم يوقت، أو وقت إلى وقت مجهول كالخضاد، أو لم يذكر الوقت، وكما في البيع بثمن مؤجل إلى أجل مجهول، فإذا أسقط الأجل من له الحق فيه قبل حلوله وقبل فسخه جاز البيع لزوال الفساد، ولو كان إسقاط الأجل بعد الافتراق على ماحره ابن عابدين.

وعلى هذا سائر البياعات الفاسدة بسبب ضرر يلحق بالبائع في التسليم إذا سلم البائع برضاه واختاره - كما إذا باع جدعا له في سقف، أو أجزأ له في حائط، أو ذراعاً في ديباج - أنه لا يجوز لأنه لا يمكنه تسليمه إلا بالتزق والقطع، وفيه ضرر بالبائع، والضرر غير مستحق بالعقد، فكان هذا على التقدير بيع ما لا يجب تسليمه شرعا، فيكون فاسدا. فإن نزع البائع

(١) البدائع ١٦٨/٥ - ١٧٨ - ١٧٩. وابن عابدين ١١٩/٤.

والاختيار ٢٥/٢ - ٢٦.

(٢) البدائع ١١٩/٦. والزيلعي ٩٤/٥.

(٣) البدائع ١٤٠/٦.

تصحیح العقد باعتباره عقداً آخر:

۱۳ - هذا، ويمكن تصحيح العقد الفاسد إذا أمكن تحويله إلى عقد آخر صحيح لتوافر أسباب الصحة فيه، سواء أكانت الصحة عن طريق المعنى عند بعض الفقهاء، أم عن طريق اللفظ عند البعض الآخر نظراً لاختلافهم في قاعدة (هل العبرة بصيغ العقود أو معانيها).^(١) ونوضح ذلك بالأمثلة الآتية:

۱۴ - في الأشباه لابن نجيم: الاعتبار للمعنى لا للالفاظ، صرحوا به في مواضع منها: الكفالة، فهي بشرط براءة الأصل حوالة، وهي بشرط عدم براءته كفالة.^(٢)

وفي الاختيار: شركة المفاوضة يشترط فيها أن يتساوى الشريكان في التصرف والدين والمال الذي تصح فيه الشركة. فلا تنعقد المفاوضة بين المسلم والذمي عند أبي حنيفة ومحمد، فإذا عقد المسلم والذمي المفاوضة صارت عناناً عندهما، لفوات شرط المفاوضة ووجود شرط العنان، وكذلك كل مافات من شرائط المفاوضة

يجعل عناناً إذا أمكن، تصحيحاً لتصرفها بقدر الإمكان.^(٣)

وفي الاختيار أيضاً: عقد المضاربة، إن شرط فيه الريح للمضارب فهو قرض، لأن كل ربح لا يملك إلا بملك رأس المال، فلما شرط له جميع الربح فقد ملكه رأس المال، وإن شرط الربح لرب المال كان إضباعاً، وهذا معناه عرفاً وشرعاً.^(٤)

وجاء في منح الجليل: من أحال على من ليس له عليه دين، وأعلم المحال، صح عقد الحوالة، فإن لم يعلمه لم تصح، وتنقلب حالة أي كفالة.^(٥)

وفي أشباه السيوطي: هل العبرة بصيغ العقود أو معانيها؟ خلاف. الترجيح مختلف في الفروع.

ومن ذلك: إذا قال: أنت حر غداً على ألف، إن قلنا: بيع فسد ولا تحب قيمة العبد، وإن قلنا: عتق بعوض، صح ووجب المسمى. ومنها: لوباع المبيع للبائع قبل قبضه بمثل الثمن الأول، فهو إقالة بلفظ البيع، وخرجه السبكي على القاعدة، والتخريج للقاضي حسين قال: إن اعتبرنا اللفظ لم يصح، وإن

(١) در الحکام ۱/ ۱۸، ۱۹ مادة (۳)، وأشباه لابن نجيم ص ۲۷۰، وأشباه السيوطي ص ۱۸۴، والمشتور ۲/ ۳۷۱، وإعلام الموقعين ۳/ ۹۵، والقواعد لابن رجب ص ۴۹، (٢) الأشباه لابن نجيم ص ۲۰۷، وابن حبلين ۴/ ۲۴۶، وانظر در الحکام ۱/ ۱۸، ۱۹، شرح المادة (۳).

(١) الاختيار ۲/ ۱۲ - ۱۳

(٢) الاختيار ۳/ ۲۰، والمغني ۵/ ۳۵

(٣) منح الجليل ۳/ ۲۳۲

ونظرا لتعذر حصر مثل هذه المسائل لكثرة فروعها في أبواب العبادة المختلفة، فيكتفى بذكر بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

١٦ - من اجتهد في معرفة القبلة، وتغير اجتهاده أثناء الصلاة استدراكا إلى الجهة الثانية التي تغير اجتهاده إليها، وبني على ماضى من صلاته، وكذلك إذا اجتهد فأخطأ، وبأن له يقين الخطأ وهو في الصلاة، بمشاهدة أو خبر عن يقين فإنه يستدير إلى جهة الصواب ويبني على ماضى.

والدليل على ذلك أن أهل قباء لما بلغهم نسخ القبلة وهم في صلاة الفجر استدراكا إليها، واستحسن النبي ﷺ فعل أهل قباء، ولم يأمرهم بالإعادة. (١)
وينظر تفصيل ذلك في: (استقبال - قبلة - صلاة).

١٧ - من وقعت عليه نجاسة يابسة - وهو في الصلاة - فأزالها سريعا صحت صلاته، لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه، إذ خلع نعليه

اعتبرنا المعنى بإقالة. (١)

ثالثا - تصحيح العبادة إذا طرأ عليها ما يفسدها: ١٥ - من الأمور التي تطرأ على العبادة ما لا يمكن إزالته أو تلافيه كالأكل والشرب والكلام والحديث والجساع، فهذه الأمور لا يمكن تلافيتها، وهي تعتبر من مفسدات العبادة في الجملة. هذا مع اختلاف الفقهاء في التفصيل فيها بين القليل والكثير، وبين العمد والسهو والجهل، وما هو معفو عنه أو غير معفو عنه.

فإذا طرأ شيء من ذلك على العبادة ففسدت فعلا - عند من يعتبر ذلك مفسدا - فلا مجال لتصحيح هذه العبادة، ويلزم إعادتها إن اتسع وقتها، أو قضاؤها إن خرج الوقت. وينظر تفصيل ذلك في: (إعادة - قضاء).

والكلام هنا إنما هو فيما يطرأ على العبادة مما يعتبر من المفسدات مع إمكان إزالة المفسد أو تلافيه لتصحيح العبادة، مثل طرء النجاسة أو كشف العورة وما شابه ذلك.

والفقهاء متفقون في الجملة على: أنه إذا طرأ على العبادة ما شأنه أن يفسدها لو استمر وأمكن تلافيه وإزالته وجب فعل ذلك لتصحيح العبادة.

(١) الاختصار ٤٧/١، وابن عابدين ٢٩١/١. وجواهر الإكليل ٤٥/١، وأسنن الطالب ١٣٩/١، والمغني ٤٤٥/١

وحديث: نسخ القبلة أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٠٦/١ - ط السلفية) ومسلم (٣٧٥/١ - ط عيسى الحلبي) من حديث هبة بن عمر رضي الله عنها

(١) الأشياء للسيوطي ص ١٨٣ - ١٨٤، ١٨٥ ط عيسى الحلبي.

وجالس قدر على القيام انتقل وجوبا، فإن تركه بطلت صلاته.^(١)

وينظر تفصيل ذلك في: (عذر - صلاة).

٢٠ - من علم في أثناء طوافه بنجس في بدنه أو ثوبه طرحه أو غسلها، وبني على ما تقدم من طوافه إن لم يطل، وإلا بطل طوافه لعدم الموالاة.^(٢)

وينظر تفصيل ذلك في (طواف).

٢١ - هذا، ومن تصحيح العبادة ما يدخل تحت قاعدة: بطلان الخصوص لا يطل العموم.

جاء في المشور: لو تحرم بالفرض منفردا فحضر جماعة، قال الشافعي: أحبت أن يسلم من ركعتين وتكون نافلة، ويصلي الفرض، فصحيح النفل مع إبطال الفرض.

وإذا تحرم بالصلاة المفروضة قبل وقتها ظانا دخوله بطل خصوص كونها ظهرا، ويبقى عموم كونها نفلا في الأصح.

وإذا أحرم بالحج قبل أشهره ففي انعقاده عمرة قولان أصحهما: نعم.^(٣) وحكاه في المذهب قول واحد، قال: لأنها عبادة مؤقتة، فإذا عقدها في غير وقتها انعقد غيرها من

فوضعها عن يساره، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: «ما حملكم على إلقاء نعالكم؟» قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا. فقال ﷺ: إن جبريل أتاني، فأخبرني أن فيها قلواء.^(١) وينظر تفصيل ذلك في: (نجاسة - صلاة). ١٨ - من انكشفت عورته وهو في الصلاة - بأن أطارت الريح سترته فانكشفت عورته - فإن أعادها سريعا صحت صلاته.

ولو صلى عريانا لعدم وجود ستره، ثم وجد ستره قريبة منه ستر بها ما وجب ستره، وبني على ما مضى من صلاته، قياسا على أهل قباء لما علموا بتحويل القبلة استدأروا إليها وأقموا صلاتهم.^(٢)

وينظر تفصيل ذلك في: (عورة - صلاة).

١٩ - إن خُف في الصلاة معذور بعذر مسوخ للاستناد أو الجلوس أو الاضطجاع انتقل للأعلى، كمستند قدر على الاستقلال،

(١) البدائع ١/٢٢١، والسنوني ١/٧٠، والمذهب ١/٩٤، وشرح منتهى الإرادات ١/١٥٣ وحديث أبي سعيد الخدري: «إن جبريل أتاني فأخبرني... أنه أخرجه أبو داود ٤٢٦/١ - تحقيق عزت عبيد دهاس) والحاكم ١/٢٦٠ - دائرة المعارف العشائية) وصححه.

(٢) ابن عابدين ١/٢٧٣، والبدائع ١/٢٣٩، والسنوني ١/٢٢، والمذهب ١/٧٣، وشرح منتهى الإرادات ١/١٤٣ - ١٤٤، ١٤٦.

(١) ابن عابدين ١/٥١١، وجواهر الإكليل ١/٥٦، والمشور في القواعد ١/١١٧، وشرح منتهى الإرادات ١/٢٧٢ (٢) جواهر الإكليل ١/١٧٤ (٣) المشور في القواعد ١/١١٣، ١١٤، ١١٥

وقال الكاساني في باب الزكاة: حكم المعجل من الزكاة، إذا لم يقع زكاة أنه إن وصل إلى يد الفقير يكون تطوعاً، سواء وصل إلى يده من يد رب المال، أو من يد الإمام، أو نائبه وهو الساعي. لأنه حصل أصل القرية، وصدقة التطوع لا يحتمل الرجوع فيها بعد وصولها إلى يد الفقير. (١)

رابعاً - تصحيح المسائل في الميراث:

٢٤ - تصحيح مسائل الفرائض: أن تؤخذ السهام من أقل عدد يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورثة، سواء كان ذلك بدون الضرب - كما في صورة الاستقامة - أو بعد ضرب بعض الرؤوس - كما في صورة الموافقة - أو في كل الرؤوس - كما في صورة المبانيئة. (٢)

ما يحتاج إليه في تصحيح المسائل الفرضية:

٢٥ - لتصحيح المسائل الفرضية قواعد يكتفى منها بما أورده عنها شارح السراجية من الحنفية، قال: يحتاج ذلك إلى سبعة أصول:

جنسها، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال، فإنه ينعقد لإحرامه بالنفل. (١)

٢٢ - وهذه القاعدة تكاد تكون مطردة في بقية المذاهب في الجملة، ففي شرح منتهى الإرادات: من أتى بها يفسد الفرض في الصلاة - ترك القيام بلا عذر - انقلب فرضه نفلاً، لأنه كقطع نية الفرضية، فتبقى نية الصلاة. وينقلب نفلاً كذلك من أحرم بفرض، ثم تبين له أنه لم يدخل وقته، لأن الفرض لم يصح، ولم يوجد ما يبطل النفل. (٢)

٢٣ - وهذه القاعدة عند الحنفية من قبيل ماذكروه من أنه: ليس من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل.

جاء في الهداية: من صلى العصر وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر فهي فاسدة، إلا إذا كان في آخر الوقت، وهي مسألة الترتيب.

وإذا فسدت الفرضية لا يبطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، لأن التحريمية عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية، فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل. (٣)

(١) البدائع ٢/ ٥٠ - ٥٢

(٢) شرح السراجية للشراف المرحاني ٢١٣ ط الكريدي بمصر وحاشية الفتاوى عليه

(١) المهذب ١/ ٢٠٧

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/ ١٦٩

(٣) الهداية ١/ ٧٣

المسألة من ستة . السدسان وهما اثنان للأبوين ويستقيان عليهما ، والثلاثان وهما أربعة للبنات والعشرة ولا يستقيم عليهن ، لكن بين الأربعة والعشرة موافقة بالنصف ، فإن العدد العادّ لهما هو الاثنان ، فرددنا عدد الرعوس أعني العشرة إلى نصفها وهو خمسة ، وضربناها في الستة التي هي أصل المسألة فصار الحاصل ثلاثين ، ومنه تصح المسألة .

إذ قد كان للأبوين من أصل المسألة سهمان ، وقد ضربنهما في المضروب الذي هو خمسة فصار عشرة ، لكل منهما خمسة ، وكان للبنات العشر ، منه أربعة ، وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار عشرين ، لكل واحدة منهن اثنان .

والثاني : مثال ما فيها عول . فإن أصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والسدسين والثلاثين . فللزوجة ربعها وهو ثلاثة ، ولأبوين سدسها وهما أربعة ، وللبنات الست ثلثاها وهما ثمانية . فقد عالت المسألة إلى خمسة عشر ، وانكسرت سهام البنات - أعني الثمانية - على عدد رعوسهن فقط . لكن بين عدد السهام وعدد الرعوس توافق بالنصف ، فرددنا عدد رعوسهن إلى نصفه وهو ثلاثة ، ثم ضربناها في أصل المسألة مع عولها وهو خمسة عشر ، فحصل خمسة وأربعون ، فاستقامت منها المسألة .

إذ قد كان للزوج من أصل المسألة ثلاثة ،

ثلاثة منها بين السهام المأخوذة من مخارجها^(١) وبين الرعوس من الورثة . وأربعة منها بين الرعوس والرعوس .

أما الأصول الثلاثة :

٢٦ - فأحدها : إن كانت سهام كل فريق من الورثة منقسمة عليهم بلا كسر ، فلا حاجة إلى الضرب ، كأبوين وبتتين . فإن المسألة حينئذ من ستة ، فلكل من الأبوين سدسها وهو واحد ، وللبنتين الثلثان أعني أربعة ، فلكل واحدة منها اثنان ، فاستقامت السهام على رعوس الورثة بلا انكسار ، فلا يحتاج إلى التصحيح ، إذ التصحيح إنما يكون إذا انكسرت السهام بقسمتها على الرعوس .

٢٧ - والثاني من الأصول الثلاثة : أن يكون الكسر على طائفة واحدة ، ولكن بين سهامهم ورعوسهم موافقة بكسر من الكسور ، فيضرب وفق عدد رعوسهم - أي عدد رعوس من انكسرت عليهم السهام ، وهم تلك الطائفة الواحدة - في أصل المسألة إن لم تكن عائلة ، وفي أصلها وعولها معا إن كانت عائلة ، كأبوين وعشر بنات ، أو زوج وأبوين وست بنات .

فالأول : مثال ما ليس فيها عول . إذ أصل

(١) ورد بحاشية ابن عابدين ٥١٢/٥ : المخارج : جمع خرج وهو أقل عدد يمكن أن يؤخذ منه كل فرض بانفراده صحيحا .

ومثال غیر المسائل العائلة : زوج وجدة وثلاث أخوات لأم . فالمسألة من ستة ، للزوج منها نصفها وهو ثلاثة ، وللجدة سدسها وهو واحد ، وللأخوات لأم ثلثها وهو اثنان ، ولا يستقيسان على عدد رءوسهن ، بل بينهما تباين ، فضرربنا عدد رءوس الأخوات في أصل المسألة فصار الحاصل ثمانية عشر ، فتصح المسألة منها .

وقد كان للزوج ثلاثة فضرربناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة ، وضرربنا نصيب الجدة في المضروب أيضا فكان ثلاثة ، وضرربنا نصيب الأخوات لأم في المضروب فصار ستة ، فأعطينا كل واحدة منهن اثنين .

وينبغي أن يعلم أنه متى كانت الطائفة المنكسرة عليهم ذكورا وإناثا - عن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ، كالبنيات وبنات الابن والأخوات لآب وأم أو لآب - ينبغي أن يضعف عدد الذكور ، ويضم إلى عدد الإناث ، ثم تصح المسألة على هذا الاعتبار ، كزوج وابن وثلاث بنات . أصل المسألة من أربعة : للزوج سهم عليه يستقيم ، وبالساقي ثلاثة ، للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيجعل عدد رءوسهم خمسة بأن ينزل الابن منزلة بنتين ، ولا تستقيم الثلاثة على الخمسة ، فتضرب الخمسة في أصل المسألة ، فتبلغ عشرين ، ومنها تصح .

وقد ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة فهي له ، وكان للأبوين أربعة وقد ضربناها في ثلاثة فصار اثني عشر فلكل منها ستة ، وكان للبنات ثمانية فضرربناها في ثلاثة فحصل أربعة وعشرون ، فلكل واحدة منهن أربعة .

۲۸ - والثالث من الأصول الثلاثة : أن تنكسر السهام أيضا على طائفة واحدة فقط ، ولا يكون بين سهامهم وعدد رءوسهم موافقة ، بل مباينة ، فيضرب حينئذ عدد رءوس من انكسرت عليهم السهام في أصل المسألة إن لم تكن عائلة ، وفي أصلها مع عولها إن كانت عائلة ، كزوج وخمس أخوات لآب وأم ، فأصل المسألة من ستة : النصف وهو ثلاثة للزوج ، والثلاثان وهو أربعة للأخوات ، فقد عالت إلى سبعة ، وانكسرت سهام الأخوات فقط عليهن ، وبين عدد سهامهن وعدد رءوسهن مباينة ، فضرربنا عدد رءوسهن في أصل المسألة مع عولها وهو سبعة ، فصار الحاصل خمسة وثلاثين ، ومنه تصح المسألة .

وقد كان للزوج ثلاثة ، وقد ضربناها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر فهي له ، وكان للأخوات الخمس أربعة ، وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار عشرين ، فلكل واحدة منهن أربعة .

فلکل واحدة واحد. وللأعمام واحد أيضا ضربناه أيضا في الثلاثة، وأعطينا كل واحد سهما واحدا.

ولو فرضنا في الصورة المذكورة عمًا واحدًا بدل الأعمام الثلاثة، كان الانكسار على طائفتين فقط، وكان وفق عدد رموس البنات مماثلاً لعدد رموس الجدات، إذ كل منهما ثلاثة، فيضرب الثلاثة في أصل المسألة، فيصير ثمانية عشر، وتصح السهام على الكل كما مر.

۳۰ - والأصل الثاني من الأصول الأربعة: أن يكون بعض الأعداد - أي بعض أعداد رموس الورثة المنكسرة عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر - متداخلاً في البعض، فالحكم فيها أن يضرب ما هو أكثر تلك الأعداد في أصل المسألة، كأربع زوجات وثلاث جدات وإثني عشر عمًا. فأصل المسألة من اثني عشر: للجدات الثلاث السدس وهو اثنان، فلا يستقيم عليهن، وبين رموسهن وسهامهن مباينة، فأخذنا مجموع عدد رموسهن وهو ثلاثة. وللزوجات الأربع الربع وهو ثلاثة، فبين عدد رموسهن وعدد سهامهن مباينة، فأخذنا عدد الرموس بتمامه. وللأعمام الاثني عشر الباقي وهو سبعة، فلا يستقيم عليهم بل بينهما تباين، فأخذنا عدد الرموس بأسره. فتجد الثلاثة والأربعة متداخلين في الاثني عشر الذي هو أكبر أعداد الرموس، فضرناه في أصل المسألة، وهو

وأما الأصول الأربعة التي بين الرموس والرموس:

۲۹ - فأحدها: أن يكون انكسار السهام على طائفتين من الورثة أو أكثر، ولكن بين أعداد رموس من انكسر عليهم مماثلة، فالحكم في هذه الصورة أن يضرب أحد الأعداد المماثلة في أصل المسألة، فيحصل ما تصح به المسألة على جميع الفرق. مثل: ست بنات، وثلاث جدات: أم أم، وأم أم أب، وأم أبي أب مثلاً على مذهب من يورث أكثر من جدتين، وثلاثة أعمام. المسألة من ستة: للبنات الست الثلاث وهو أربعة، ولا يستقيم عليهن، لكن بين الأربعة وعدد رموسهن موافقة بالنصف، فأخذنا نصف عدد رموسهن وهو ثلاثة. وللجدات الثلاث السدس وهو واحد، فلا يستقيم عليهن ولا موافقة بين الواحد وعدد رموسهن، فأخذنا جميع عدد رموسهن وهو أيضاً ثلاثة. وللأعمام الثلاثة الباقي وهو واحد أيضاً، وبينه وبين عدد رموسهم مباينة، فأخذنا جميع عدد رموسهم. ثم نسبنا هذه الأعداد المأخوذة بعضها إلى بعض فوجدناها متماثلة، فضرنا أحدها وهو ثلاثة في أصل المسألة - أعني الستة - فصار ثمانية عشر، فمعها تستقيم المسألة. وكان للبنات أربعة سهام ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة، فصار اثني عشر، فلكل واحدة منهن اثنان. وللجدات سهم واحد ضربناه أيضاً في ثلاثة فكان ثلاثة،

المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك. أي في وفقه إن وافقه المبلغ الثاني، أو في جميعه إن لم يوافقه. ثم يضرب المبلغ الثالث في أصل المسألة، كأربع زوجات وثلاث عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة أعمام. أصل المسألة أربعة وعشرون: للزوجات الأربع الثمن وهو ثلاثة، فلا يستقيم عليهن وبين عدد سهامهن وعدد رهوسهن مباينة، فحفظنا جميع عدد رهوسهن. وللبنات الثمان عشرة: الثلثان وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهن، وبين رهوسهن وسهامهن موافقة بالنصف، فأخذنا نصف عدد رهوسهن وهو تسعة وحفظناه. وللجدات الخمس عشرة السدس وهو أربعة فلا يستقيم عليهن، وبين عدد رهوسهن وعدد سهامهن مباينة، فحفظنا جميع عدد رهوسهن. وللأعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهن، وبينه وبين عدد رهوسهم مباينة، فحفظنا عدد رهوسهم. فحصل لنا من أعداد الرموس المحفوظة: أربعة وستة وتسعة وخمسة عشر. والأربعة موافقة للستة بالنصف فرددنا إحداهما إلى نصفها وضربناه في الأخرى، فحصل اثنا عشر، وهو موافق للستة بالثلث، فضربنا ثلث أحدهما في جميع الآخر فحصل ستة وثلاثون، وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضا، فضربنا ثلث خمسة عشر وهو خمسة - في ستة وثلاثين فحصل مائة وثلاثون، ثم ضربنا هذا المبلغ

أيضا اثنا عشر فصار مائة وأربعة وأربعين، فتصح منها المسألة.

وقد كان للجدات من أصل المسألة اثنان، ضربناهما في المضروب - الذي هو اثنا عشر - فصار أربعة وعشرين، فلكل واحدة منهن ثمانية. وللزوجات من أصلها ثلاثة ضربناها في المضروب المذكور فصار ستة وثلاثين، فلكل واحدة منهن تسعة. وللأعمام سبعة ضربناها في اثني عشر أيضا فحصل أربعة وثلاثون، فلكل واحد منهم سبعة.

ولو فرضنا في هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات الأربع، كان الانكسار على طائفتين فقط، أعني الجدات الثلاث والأعمام الاثني عشر، وكان عدد رهوس الجدات متداخلا في عدد رهوس الأعمام، فيضرب أكثر هذين العددين المتداخلين، أي الاثني عشر في أصل المسألة، فيحصل مائة وأربعة وأربعون، فيقسم على الكل قياس ماسبق.

٣١ - والأصل الثالث من الأصول الأربعة: أن يوافق بعض أعداد رهوس من انكسرت عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر بعضا. والحكم في هذه الصورة أن يضرب وفق أحد أعداد رهوسهم في جميع العدد الثاني، ثم يضرب جميع ما بلغ في وفق العدد الثالث - إن وافق ذلك المبلغ العدد الثالث - وإن لم يوافق المبلغ الثالث فحيثئذ يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث. ثم يضرب

الثالث في أصل المسألة - أعني أربعة وعشرين - فحصل أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرون، ومنها تصح المسألة .
كان للزوجات من أصل المسألة ثلاثة، ضربناها في المضروب - وهو مائة وثمانون - فحصل خمسمائة وأربعون، فلكل من الزوجات الأربع مائة وخمسة وثلاثون . وكان للبنات الثاني عشرة ستة عشر، وقد ضربناها في ذلك المضروب، فصار ألفين وثمانمائة وثمانين، لكل واحدة منهن مائة وستون، وكان للجدات الخمس عشرة أربعة، وقد ضربناها في المضروب المذكور فصار سبعمائة وعشرين، لكل واحدة منهن ثمانية وأربعون . وكان للأعمام الستة واحد ضربناه في المضروب، فكان مائة وثمانين لكل واحد منهم ثلاثون .

وإذا جمعت جميع أنصباء الورثة بلغ أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين سهماً .

۳۲- والأصل الرابع من الأصول الأربعة : أن يكون أعداد رءوس من انكسر عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر متباينة لا يوافق بعضها بعضاً . والحكم فيها : أن يضرب أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم يضرب مابلغ في جميع الثالث، ثم مابلغ في جميع الرابع، ثم يضرب ما اجتمع في أصل المسألة . كزوجتين وست جدات وعشر بنات وسبعة أعمام . أصل المسألة : أربعة وعشرون . للزوجتين الثمن وهو

ثلاثة لا يستقيم عليهما، وبين عدد رءوسهما وعدد سهامهما مباينة، فأخذنا عدد رءوسهما وهو اثنان . وللجدات الست : السدس وهو أربعة ولا يستقيم عليهن، وبين عدد رءوسهن وعدد سهامهن موافقة بالنصف، فأخذنا نصف عدد رءوسهن وهو ثلاثة، وللبنات العشر : الثلثان وهو ستة عشر فلا يستقيم عليهن، وبين عدد رءوسهن وعدد سهامهن موافقة بالنصف، فأخذنا نصف عدد رءوسهن وهو خمسة . وللأعمام السبعة الباقي وهو واحد، لا يستقيم عليهم، وبينه وبين عدد رءوسهم مباينة فأخذنا عدد رءوسهم وهو سبعة . فصار معنا من الأعداد المأخوذة للرءوس : اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة . وهذه كلها أعداد متباينة . فضربنا الاثنين في الثلاثة فحصل ستة، ثم ضربنا الستة في خمسة فحصل ثلاثون، ثم ضربنا هذا المبلغ في سبعة فصار مائتين وعشرة، ثم ضربنا هذا المبلغ في أصل المسألة - وهو أربعة وعشرون - فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين . ومنها تستقيم المسألة على جميع الطوائف .

إذ كان للزوجتين من أصل المسألة ثلاثة، فضربناها في المضروب - الذي هو مائتان وعشرة - فحصل ستمائة وثلاثون، لكل واحدة منهما ثلاثمائة وخمسة عشر . وكان للجدات الست أربعة، فضربناها في ذلك المضروب المذكور فصار ثمانمائة وأربعين، لكل واحدة منهم مائة

تصحیف

انظر : تحریف

وأربعون . وكان للبنات العشر ستة عشر،
ضربناها في المضروب المذكور فبلغ ثلاثة آلاف
وثلاثمائة وستين، لكل واحدة منهن ثلاثمائة وستة
وثلاثون . وكان للأعمام السبعة واحد، ضربناه
في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة، لكل
واحد منهم ثلاثون . وبمجموع هذه الأنصباء
خمس آلاف وأربعون .

وذكر بعض الشافعية والحنابلة أنه قد علم
بالاستقراء أن انكسار السهام لا يقع على أكثر
من أربع طوائف .^(١)

تصدق

انظر : صدقة

۳۳ - هذا ولا يختلف فقهاء المذاهب الأخرى
عن الحنفية، فيما ذهبوا إليه في تصحيح المسائل
الفرضية، توصلوا إلى معرفة نصيب كل وارث
على نحو ما ذكر .^(٢)

تصدیق

انظر : تصادق



(١) شرح السراجية للشریف الجرجاني وحاشية الفناي عليه
٢١٣ - ٢٢١ ط الكرتي بمصر، ونسابة المحتاج للرملي
٣٧/٦ م مصطفى الحلبي، وكشاف الفتاوى ٤/٤٣٨ م
النصر الحديثة .

(٢) نهاية المحتاج للرملي ٣٦/٦ - ٣٧ م مصطفى الحلبي،
والشرح الكبير ٤/٤٧٢ - ٤٧٧، وكشاف الفتاوى ٤/٤٣٧
- ٤٤٣ م النصر الحديثة .



فهو أعم من التصرف، لأن التصرف إنشا
يكون بالاختيار والإرادة.

ب - العقد :

٣ - العقد في اللغة: الضمان والعهد. (١)

واصطلاحاً: ارتباط الإيجاب بالقبول
الالتزامي، كعقد البيع والنكاح وغيرها على
وجه ترتب عليه آثاره.

وذكر الزركشي أن العقد باعتبار الاستقلال
به وعدمه على ضربين:

ضرب ينفرد به العاقد، كالتهديد والتذو
ر وغيرها. وضرب لابد فيه من متعاقدين كالبيع
والإجارة والنكاح وغيرها. (٢)

الفرق بين التصرف والالتزام والعقد :

٤ - يتضح مما قاله الفقهاء في معنى الالتزام
والعقد والتصرف: أن التصرف أعم من العقد
بمعنييه العام والخاص، لأن التصرف قد يكون
في تصرف لا التزام فيه كالسرقة والغصب
ونحوهما، وهو كذلك أعم من الالتزام.

أنواع التصرف :

٥ - التصرف نوعان: تصرف فعلي وتصرف
قولي.

تصرف

التعريف :

١ - التصرف لغة: التقلب في الأمور والسعي في
طلب الكسب. (١)

وأما في الاصطلاح فلم يذكر الفقهاء في
كتبهم تعريفاً للتصرف، ولكن يفهم من
كلامهم أن التصرف هو: ما يصدر عن
الشخص بإرادته، ويرتب الشرع عليه أحكاماً
مختلفة.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الالتزام :

٢ - الالتزام مصدر التزم. ومادة لزم تأتي في
اللغة بمعنى: الثبوت والدوام والوجوب والتعلق
بالشيء أو اعتناقه. (٢)

وفي الاصطلاح: إلزام الشخص نفسه ما لم
يكن لازماً له، أي ما لم يكن واجباً عليه قبل. (٣)

(١) القاموس المحيط، واللسان، والصباح، والمصباح للمثير
مادة «صرف».

(٢) المصباح للمثير مادة «لزم».

(٣) تحرير الكلام للحطاب ضمن فتح العلي المالك ١/ ٢١٧
دار المعرفة.

(١) القاموس المحيط، والمصباح للمثير، والكلية للكفوي مادة
«عقد».

(٢) المتن للزركشي ٢/ ٣٩٧، ٣٩٨ ط الفليج.

لا تتم إلا بوجود طرفين أي الموجب والقابل، كالإجارة والبيع والنكاح والوكالة، فإن هذه العقود لا تتم إلا برضا الطرفين.

وتفصيل ذلك محله المصطلحات الخاصة بتلك العقود.

ب - التصرف القولي غير العقدي. وهو ضربان:

٩ - أحدهما: ما يتضمن إرادة إنشائية وعزيمة مبرمة من صاحبه على إنشاء حق أو إنهاء أو إسقاطه، وقد يسمى هذا الضرب تصرفاً عقدياً لما فيه من العزيمة والإرادة المنشئة أو المسقطة للحقوق، وهذا على قول من يرى أن العقد بمعناه العام يتناول العقود التي تكون بين طرفين كالبيع والإجارة، والعقود التي ينفرد بها المتصرف كالوقف والطلاق والإبراء والخلف وغيرها كما سبق، ومن أمثلته الوقف والطلاق، وتفصيل ذلك في المصطلحات الخاصة بها.

١٠ - الضرب الثاني: تصرف قولي لا يتضمن إرادة منشئة، أو منية، أو مسقطة للحقوق، بل هو صنف آخر من الأقوال التي تترتب عليها أحكام شرعية، وهذا الضرب تصرف قولي محض ليس له شبه بالمعقود، ومن أمثلته: الدعوى، والإقرار. وتفصيل ذلك في المصطلحات الخاصة بها.

١١ - هذا والعبرة في تمييز التصرف القولي عن الفعلي مرجعها موضوع التصرف وصورتها،

النوع الأول: التصرف الفعلي:

٦ - هو ما كان مصدره عملاً فعلياً غير اللسان، بمعنى أنه يحصل بالأفعال لا بالأقوال. ومن أمثلته.

أ - الغصب: وهو في اللغة: أخذ الشيء قهراً وظلماً.^(١)

و اصطلاحاً: أخذ مال قهراً تعدياً بلا حراية.^(٢)

فالغصب فعل وليس قولاً.

ب - قبض البائع الثمن من المشتري، وتسلم المشتري المبيع من البائع. وهكذا سائر التصرفات التي يعتمد المتصرف في مباشرتها على الأفعال دون الأقوال.

النوع الثاني: التصرف القولي:

٧ - وهو الذي يكون منشؤه اللفظ دون الفعل، ويدخل فيه الكتابة والإشارة، وهنوعان: تصرف قولي عقدي، وتصرف قولي غير عقدي.

أ - التصرف القولي العقدي:

٨ - وهو الذي يتم باتفاق إرادتين، أي أنه يحتاج إلى صيغة تصدر من الطرفين وتبين اتفاقهما على أمر ما، ومثال هذا النوع: سائر العقود التي

(١) المصباح مادة «غصب».

(٢) جواهر الإكليل ٢/١٤٨ ط دار المعرفة.

تصرف ١٢، تصريح

لا مبناء الذي بني عليه .
١٢ - والتصرف بنوعيه القولي والفعل يندرج فيه جميع أنواع التصرفات، سواء أكانت تلك التصرفات عبادات كالصلاة والزكاة والصوم والحج .
أم تملكيات ومعاضات كالبيع، والإقالة، والصلح والقسمة، والإجارة، والمزارعة، والمساقاة، والنكاح، والخلع، والإجاعة، والقراض .
أم تبرعات كالوقف، والهبة، والصدقة، والإبراء عن الدين .

أم جنائيات على النفس والأطراف والأموال أيضا .
لأن تلك التصرفات على اختلاف أنواعها لا تخرج عن كونها أقوالا أو أفعالا فيكون التصرف بنوعيه القولي والفعل شاملا لها .
هذا، وأما شروط صحة التصرف ونفاذه فليس هذا البحث محل ذكرها، سواء ما كان منها يرجع إلى المتصرف أم إلى نفس المتصرف، لأن محل ذكر تلك الشروط المصطلحات الخاصة بكل من هذه التصرفات .

أم تقييدات كالحجر، والرجعة، وعزل الوكيل .

أم التزامات كالضمان، والكفالة، والحوالة، والالتزام ببعض الطاعات .

أم إسقاطات كالطلاق، والخلع، والتدبير، والإبراء عن الدين .

أم إطلاقات كالإذن للعبد بالتجارة، والإذن المطلق للوكيل بالتصرف .

أم ولايات كالقضاء، والإمارة، والإمامة، والإيصاء .

أم إثباتات كالإقرار، والشهادة، واليمين، والرهن .

أم اعتداءات على حقوق الغير المالية وغيرها كالغصب والسرقة .

تصريح

انظر : صريح



الحكم الوضعي (الأثر):

٣ - ذهب الأئمة: مالك والشافعي وأحمد، وأبو يوسف إلى أن تصرية الحيوان عيب يثبت الخيار للمشتري. ويستوي في ذلك الأنعام وغيرها عما يقصد إلى لبنة. وذلك لما فيه من الغش والتفجير الفعلي،^(١) ولحديث: «لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر»^(٢) ويرد معها عوضاً عن لبنتها إن احتلب، وهذا محل اتفاق بين هؤلاء الأئمة، وإن اختلفوا في نوع العوض كما سيأتي. كما اتفقوا على أن العوض خاص بالأنعام.^(٣)

وذهب أبوسحنيفة إلى أنه لا يرد الحيوان بالتصرية، ولا يثبت الخيار بها، لأن التصرية ليست بعيب، بدليل أنه لو لم تكن مصرة فوجدتها أقل لبناً من أمثالها لم يملك ردها، والتدليس بها ليس بعيب لا يثبت الخيار. ولا يرد معها صاعاً من تمر، لأن ضمان العدوان بالمثل أو القيمة، والتمر ليس مثلاً ولا قيمة، بل يرجع

(١) أسنى المطالب ٢/ ٦٦، والمغني ٤/ ١٤٩، والزرقي ١٣٣/ ٥

(٢) حديث: «لا تصروا الإبل والغنم...» أخرجه البخاري (المستح ٤/ ٣٩١ ط السلفية) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه مسلم (٣/ ١١٥٨ ط الحلبي) بالفاظ متطابقة.
(٣) نفس المراجع.

تَصْرِية

التعريف:

١ - التصرية لغة: مصدر صرّى، يقال: صرّ الناقة أو غيرها تصرية: إذا ترك حلبها، فاجتمع لبنتها في ضرعها.^(١)

وفي الاصطلاح: ترك البائع حلب الناقة أو غيرها عمداً مدة قبل بيعها، ليؤم المشتري كثرة اللبن.^(٢)

الحكم التكليفي:

٢ - التصرية حرام باتفاق الفقهاء، إذا قصد البائع بذلك إيهام المشتري كثرة اللبن، لحديث: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(٣) وحديث: «بَيْعُ الْحَفَلَاتِ خِلَابَةٌ، وَلَا تُجِلُّ الْخِلَابَةُ لِمُسْلِمٍ»^(٤). ولما فيه من التدليس والإضرار.^(٥)

(١) المصباح المتبرع: وصرى.

(٢) روض الطالب شرح أسنى المطالب ٢/ ٦١، وابن عابدين ٩٩/ ٤، وشرح الزرقاني ١٣٣/ ٥

(٣) حديث: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» أخرجه مسلم (١/ ٩٩ ط الحلبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) حديث: «بَيْعُ الْحَفَلَاتِ خِلَابَةٌ، وَلَا تُجِلُّ الْخِلَابَةُ لِمُسْلِمٍ» أخرجه ابن منجية (٢/ ٧٥٣ ط الحلبي) وقال أبو بصير: في إسناده جابر الجعفي، وهو منهم.

(٥) المغني ٤/ ١٤٩

ثم عند الجمهور: هل يجب رد اللبن نفسه إذا كان موجوداً؟

ذهب أحمد إلى أن للمشتري رد اللبن إذا لم يتغير، ولا يلزمه شيء آخر، ولا يجوز للبائع رفضه. ^(١)

الواجب عند انعدام التمر:

٥ - ذهب الحنابلة إلى أن الواجب في هذا الحال قيمة التمر في الموضع الذي وقع فيه العقد. وذهب الشافعية - في الوجه الأصح - إلى أن عليه قيمة التمر في أقرب البلاد التي فيها تمر، وفي الوجه الآخر عليه قيمة التمر بالحجاز. ولا يختلف الحكم عند مالك بانعدام التمر، لأن الواجب عنده مطلقاً صاع من غالب قوت أهل البلد. ^(٢)

هل يختلف الحكم بين كثرة اللبن وقلته؟

٦ - لا خلاف بين من يرى رد صاع مع المصراة في أنه لا عبرة بكثرة اللبن وقلته، ولا بين أن يكون الصاع مثل قيمة لبن الحيوان أو أقل أو أكثر، لأنه بدل قدره الشرع. ^(٣)

المشتري بأرض النقصان على البائع (والأرض هنا: هو التعويض عن نقصان المبيع) ^(١)

نوع العوض عن اللبن:

٤ - اختلف الفقهاء في رد العوض، وفي نوعه. فذهب الإمام أحمد، وهو الصحيح عند الشافعية، إلى أن العوض هو صاع من تمر، ^(٢) وذلك للحديث السابق، وقد نص فيه على التمر: «وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر». وذهب الإمام مالك إلى أن العوض هو صاع من غالب قوت البلد، وهو القول الآخر للشافعية. وقال مالك: إن بعض ألفاظ الحديث جاء فيها: «فإن ردها رد معها صاعاً من طعام» ^(٣) وتنصيص التمر في الحديث ليس لخصوصه، وإنما كان غالب قوت المدينة آنذاك. ^(٤)

وعند أبي يوسف يرد قيمة اللبن المحتلب، لأنه ضمان متلف، فكان مقدراً بقيمته كسائر المتلفات. ^(٥)

(١) حاشية ابن عابدين ٩٦/٤ - ٩٧.

(٢) أسنى المطالب ٦١/٢ - ٦٢، والمغني ١٥١/٤.

(٣) حديث: «فإن ردها رد معها صاعاً من طعام» أخرجه مسلم (١١٥٨/٣) ط الحلبي.

(٤) الزرقاني ١٣٤/٥، والتدليل لم يأت فيه وإيها نقلته من المغني ١٥١/٤.

(٥) حاشية ابن عابدين ٩٦/٤ - ٩٧.

(١) المغني ١٥١/٤.

(٢) الزرقاني ١٣٤/٥، وشرح الروض ٦٣/٢.

والمغني ١٥١/٤.

(٣) شرح الزرقاني ١٣٤/٥ - ١٣٥، وأسنى المطالب ٦٢/٢.

والمغني ١٥٢/٤، ونهاية المحتاج ٧٣/٤ - ٧٤.

٧ - وإذا اشترى مصراتين أو أكثر في عقد واحد فردهن، رد مع كل مصرة صاعا، وبهذا قال الشافعي وبعض أصحاب مالك. وقال بعضهم: في الجميع صاع واحد، لأن رسول الله ﷺ قال: «من اشترى غنما مصرة فاحتلبها، فإن رضيها أمسكها، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر»^(١).

وللحنابلة عموم قوله ﷺ «من اشترى مصرة» ومن اشترى غفلة وهذا يتناول الواحدة. ولأن ما جعل عوضا عن الشيتين في صفقتين، وجب إذا كانا في صفقة واحدة كأرض العيب.

مدة الخيار:

٨ - الرد يكون على الفور كالرد في خيار العيب عند الشافعية.

وللحنابلة في المدة ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مقدرة بثلاثة أيام، وليس له الرد قبل مضيتها، ولا إمساكها بعدها، وهو ظاهر قول أحمد. لحديث مسلم: «فهو بالخيار ثلاثة أيام»^(٢).

(١) المغني ٤/١٥٦ ط الرياض وحديث: «من اشترى غنما مصرة...» أخرجه البخاري (الفتح ٤/٣٦٨ ط السلفية) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) حديث: «فهو بالخيار ثلاثة أيام» أخرجه مسلم (٣/١٥٥٨ ط الحلبي).

ويشترط في جواز رد المصرة:

أ - أن لا يعلم المشتري أنها مصرة، فإن علم قبل الشراء وقبل حلبها فلا يثبت له الخيار.
ب - أن يقصد البائع التصرية، فإن لم يقصد ذلك كان ترك حلبها ناسيا أولشغل، أو نصرت بنفسها فوجهان عند الشافعية في ثبوت الخيار^(١).

وعند الحنابلة يثبت له الخيار لدفع الضرر اللاحق بالمشتري، والضرر واجب الدفع شرعا، قصد أم لم يقصد، فأشبه العيب^(٢).
ج - وأن يردها بعد الحلب، فإن ردها قبل الحلب فلا شيء عليه بالاتفاق، لأن الصاع إنما وجب عوضا عن اللبن المحلوب ولم يجلب. وللخير الذي قيد رد الصاع بالاحتلاب، ولم يوجد.

وإذا أراد المشتري إمساك المصرة وطلب الأرض لم يكن له ذلك، لأن النبي ﷺ لم يجعل للمصرة أرشا، وإنما خير المشتري بين شيئين: «إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاعا من تمر» ولأن التصرية ليست بيع، فلم يستحق من أجلها عوضا^(٣).

(١) نهاية المحتاج ٢/٧٢، وروض الطالب ٢/٦١ - ٦٢.

(٢) المغني ٤/١٥٧.

(٣) روض الطالب ٢/٦٢، والمغني ٤/١٥٣، وشرح الزرقاني ١٣٣/٥.

والثاني: أنه متى ثبتت التصرية جاز له الرد قبل الثلاثة ويعدّها، لأنه تدليس يثبت الخيار، فملك الرد إذا تبينه كسائر التدليس.

والثالث: أنه متى علم التصرية ثبت له الخيار في الأيام الثلاثة إلى تمامها.^(١)

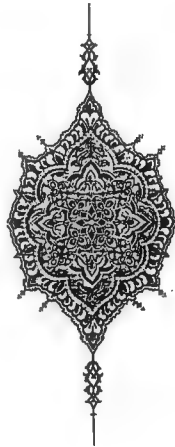
وعند المالكية: لا يرد إن حلبها في اليوم الثالث إن حصل الاختيار في اليوم الثاني.^(٢)

تصفيق

التعريف :

١ - للتصفيق في اللغة معان، منها: الضرب الذي يسمع له صوت . وهو كالصفق في ذلك . يقال: صفّق بيديه وصرّح سواء . وفي الحديث: «التسبيح للرجال، والتصفيق للنساء»^(١) والمعنى: إذا ناب المصلي شيء في صلاته فأراد تنبيه من بجواره صفّقت المرأة بيديها، وصرّح الرجل بلسانه .

والتصفيق باليد: التصويت بها . كأنه أراد معنى قوله تعالى: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديقاً﴾.^(٢) كانوا يصفقون ويصفرون وقد كان ذلك عبادة في ظنهم . وقيل في تفسيرها أيضا: إنهم أرادوا بذلك أن يشغلوا النبي ﷺ والمسلمين في القراءة والصلاة^(٣).



(١) حديث: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٧٧ - ط السلفية) . ومسلم (١/٣١٨ - ط الحديث) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) سورة الأنازل / ٣٥

(٣) لسان العرب مادة: «صفق»، والقرطبي ٧/ ٤٠٠ - ٤٠١

(١) أسنى المطالب ٢/ ٦١، والمغني ٤/ ١٥٤ - ١٥٥

(٢) الزرقاني ١٣٥/٥

أمامه . أو يكون منه فيها على وجه اللعب . وما كان من غير المصلي : فإما أن يكون في المحافل كالموالد والأفراح ، أو في أثناء خطبة الجمعة ، أو لطلب الإذن له من مصل بالدخول ، أو للنداء . ولكل من ذلك حكمه .

تصفیق المصلي لتنبیه إمامه على سهو في صلاته : ۳ - اتفق الفقهاء على أنه لو عرض للإمام شيء في صلاته سهواً منه استحباب لمن هم مقتدون به تنبيهه .

واختلفوا في طريقته بالنسبة لكل من الرجل والمرأة . هل يكون بالتسبيح أو بالتصفیق ؟ فانفقوا على استحبابه بالتسبيح بالنسبة للرجل ، واختلفوا في التصفیق بالنسبة للمرأة . فقال الحنفية والشافعية والحنابلة : إنه يكون منها بالتصفیق . لما روى سهل بن سعد رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا نابكم شيء في صلاتكم فليسبح الرجال ولتصفق النساء »^(۱) ولما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « التسبيح للرجال والتصفیق للنساء »^(۲) ومثلون الخنثى في

ويجوز أن يكون أراد الصفق على وجه اللهو واللعب .

ويقال : صفق له بالبيع والبيعة : أي ضرب يده على يده عند وجوب البيع ، ثم استعمل ولو لم يكن هناك ضرب يد على يد .

وربحت صفقتك للشراء . وصفقة رابحة وصفقة خاسرة .

وصفّق يديه بالتفيل : ضرب إحدهما على الأخرى^(۱) .

وهو في الاصطلاح : لا يخرج عن هذا المعنى . وسواء كان من المرأة في الصلاة ، بضرب كف على كف على نحو ماسياتي في بيان كيفيته . أو كان منها ومن الرجل بضرب باطن كف يساطن الكف الأخرى ، كما هو الحال في المحافل والأفراح^(۲) .

حكمه التكليفي :

۲ - قد يكون التصفیق من مصل ، وقد يكون من غيره . فما كان من مصل : فإما أن يكون لتنبیه إمامه على سهو في صلاته ، أولدرة ما رآه أمامه لتنبیهه على أنه في صلاة ، ومنعه عن المرور

(۱) حديث : « إذا نابكم شيء في صلاتكم ... أخرجه أبو داود (۵۸۰ / ۱) - تحقيق هزت عبد الدعاس والدارمي (۳۱۷ / ۱) - نشر دار إحياء السنة النبوية . وأصله في الصحيحين كما تقدم .

(۲) حديث : « التسبيح للرجال والتصفیق للنساء » تقدم تخريجه .

(۱) مختار الصحاح ، المصباح المنير مادة : « صفق » .

(۲) الفتاوى الهندية ۱ / ۹۹ ، وبهاية المحتاج للرملي ۲ / ۴۴ ، والمهلب في فقه الإمام الشافعي ۱ / ۹۵ ، وحاشية المدوي بهاشم الخرساني على مختصر خليل ۱ / ۳۲۱ ، وكشاف القناع من متن الإقناع ۱ / ۳۸۰ م التصريح الحديث .

تصفیق ٤

سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا نأبكم في صلاتكم شيء فليسيح الرجل»^(١).

وكذا فعل النبي ﷺ بولدي أم سلمة وهما عمر وزينب رضي الله عنهما حيث «كان ﷺ يصلي في بيتها فقام ولدها عمر ليمر بين يديه، فأشار إليه أن قف فوقف. ثم قامت ببتها زينب لتمر بين يديه، فأشار إليها أن قفي فأبت وممرت، فلما فرغ ﷺ من صلاته قال: «هن أغلب»^(٢).

وإن كان المصلي امرأة كان درؤها للمار بالإشارة أو بالتصفيق ببطن كفها اليمنى على ظهر أصابع كفها اليسرى، لأن لها التصفيق. ولا ترفع صوتها بالقراءة والتسبيح، لأن مبنى حال النساء على السر، ولا يطلب منها الدرة به لقوله ﷺ: «والتصفيق للنساء» وقوله: «وليصق النساء» وهذا هو المسنون عند الحنفية^(٣).

أما الشافعية والحنابلة فلم يقولوا بالتسبيح للرجل، ولا بالتصفيق للمرأة في دفع المار، بل

(١) تقدم تخريج هذين الحديثين (أ ٣).

(٢) حديث: «هن أغلب» من أم سلمة رضي الله عنها أخرجه ابن ماجه (١/٣٠٥ - ط الحلبي) وقال البوصيري في الزوائد: في إسناده ضعف.

(٣) الفتاوى الهندية ١/١٠٤، وابن عابدين ١/٤٢٩، ومراقي الفلاح حاشية الطحطاوي عليه ص ٧٠١ - ٧٠٢، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي وحاشية الشامي بهامشه ١٦١ - ١٦٢/١.

ذلك^(١). وكره المالكية تصفيق المرأة في الصلاة لقوله ﷺ: «من نأبه شيء في صلاته فليقل سبحة»^(٢)، و«من» من صيغ العموم فشملت النساء في التنبيه بالتسبيح. ولذا قال خليل: ولا يصفقن. أي النساء في صلاتهن لحاجة. وقوله ﷺ: «التصفيق للنساء» ذم له، لا إذن لمن فيه بدليل عدم عملهن به^(٣).

تصفیق المصلي لمنع المار أمامه:

٤ - يختلف حكم درء المار بين يدي المصلي بين كونه رجلاً أو امرأة. فإذا كان المصلي رجلاً كان درؤه للمار أمامه بالتسبيح أو بالإشارة بالرأس أو العين، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «التسبيح للرجال» وعن

(١) الفتاوى الهندية ١/٩٩، ١٠٤، ابن عابدين ١/٤١٧، والمهلب في فقه الإمام الشافعي ١/٩٤ - ٩٥، وروضة الطالبين ١/٢٩١، ونهاية المحتاج للرملي ٢/٤٤، وشرح مناهج الطالبين وحاشية قليوبي عليه ١/١٨٩ - ١٩٠، والمغني لابن قدامة ٢/١٩، ٥٤ م الرياض الحنكية، وكشاف اللغات ١/٣٨٠ - ٣٨١ م النصر الحنكية.

(٢) حديث: «من نأبه شيء في صلاته فليقل: سبحة» أخرجه البخاري (الفتح ٣/١٠٧ - ط السلفية). ومسلم (١/٣١٧ - ط الحلبي).

(٣) جوامع الإكلیل ١/٦٢ - ٦٣، والشرح الكبير ١/٨٥، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل والتاج والإكلیل بهامشه ٢/٢٩ م التاج بلبيس، والحرشي على مختصر خليل ١/٣٢١.

أكثر الناس التفت فإذا رسول الله ﷺ، فأشار إليه رسول الله ﷺ يأمره أن يصلي، فرفع أبو بكر رضي الله عنه يديه، فحمد الله ورجع القهقري وراءه حتى قام في الصف. فتقدم رسول الله ﷺ فصلى للناس. فلما فرغ أقبل على الناس فقال: يا أيها الناس مالكم حين نابكم شيء في الصلاة أخذتم في التصفيق؟ إننا التصفيق للنساء. من نابه شيء في صلاته فليقل: سبحان الله، فإنه لا يسمعه أحد حين يقول: سبحان الله إلا التفت. يا أبا بكر ما منعك أن تصلي للناس حين أشرت إليك؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه: ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ. ^(١) ففي هذا الحديث أن النبي ﷺ أنكر عليهم التصفيق، ولم يأمرهم بإعادة الصلاة. وفيه الدليل على كراهة التصفيق للرجل في الصلاة. ^(٢)

التصفيق من مصبل للإذن للغير بالدخول:
٦ - أجاز المالكية والشافعية تنبيه المصلي غيره.

(١) حديث: «وما أيها الناس ما لكم حين نابكم شيء...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠٧/٣ - ط السلفية). ومسلم (١/٣١٦ - ٣١٧ ط الحلبي).

(٢) نهاية المحتاج ٤٥/٢، والفتاوى الهندية ١/٩٩، ١٠٤، والمغني لابن قدامة ١٩/٢ م الرياض الحديثة، وجواهر الإكليل ١/٦٢ - ٦٣، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٠٧/٣

قالوا: يدفعه المصلي بما يستطيعه ويقدم في ذلك الأسهل فالأسهل.

وقال المالكية: يندب للمصلي دفع المارين يديه دفعا خفيفا لا يتلف له شيء ولا يشغله، فإن كثر منه ذلك أبطل صلاته. ^(١)

وتفصيل ذلك في الكلام على (ستره الصلاة).

تصفيق الرجل في الصلاة:

٥ - اتفق الفقهاء على كراهة تصفيق الرجل في الصلاة مطلقا لما روى عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء، فخرج رسول الله ﷺ يصلح بينهم في أناس معه، فحبس رسول الله ﷺ، وحانت الصلاة، فجاء بلال رضي الله عنه إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال: يا أبا بكر إن رسول الله ﷺ قد حبس، وقد حانت الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟ قال: نعم إن شئت. فأقام بلال وتقدم أبو بكر رضي الله عنه، فكبر للناس.

وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف، حتى قام في الصف فأخذ الناس في التصفيق، وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته، فلما

(١) حاشية الدرر السني على الشرح الكبير ٢٤٦/١، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٧٦، ٩٥، وكشاف التنوع عن متن الإقناع ١/٣٧٥ م النصر الحديثة.

كلتيهما، فإنه والحالة هذه يكون عملا كثيرا في الصلاة تبطل به، لمنافاته لأفعاله^(١) وعند المالكية لا يخلو عن كونه عبثا فيها، ويجري عليه حكم الفعل الكثير، لأنه ليس من جنس أفعال الصلاة كالنفخ من الفم فيها فإنه يبطلها، كالسلام فيها، يدل عليه قول ابن عباس رضي الله عنهما: النفخ في الصلاة كالسلام. وقوله ﷺ لرباح وهو ينفخ في التراب: «من نفخ في الصلاة فقد تكلم»^(٢)، وإذا جرى على التصفيق في الصلاة على وجه اللعب حكم الفعل الكثير فيها كان مبطلا لها^(٣).

كيفية التصفيق :

٨ - للمرأة في كيفية تصفيقها في الصلاة طريقتان عند الحنفية والشافعية .

إحداهما : أن تضرب بظهور أصابع اليد اليمنى على صفحة الكف اليسرى .

ثانيتها : أن تضرب ببطن كفها اليمنى على

وذلك عند المالكية بالتسبيح مطلقا، وأما الشافعية فالتسبيح للرجال والتصفيق للنساء لما سبق بيانه، وكرهه الحنفية والحنابلة^(١).

التصفيق في الصلاة على وجه اللعب :

٧ - قال الشافعية، وهو أحد قولي الحنابلة : إن التصفيق في الصلاة على وجه اللعب يبطلها وإن كان قليلا، لمنافاة اللعب للصلاة. والأصل في ذلك حديث الصحيحين : «من نابه شيء في صلاته فليسبح، وإنسا التصفيق للنساء». ومنافاته للصلاة.

والقول الآخر للحنابلة : أنه لا يبطلها إن قل، وإن كثر أبطلها، لأنه عمل من غير جنسها، فأبطلها كثرة عمدا كان أو سهوا^(٢). وأما الحنفية فقد قالوا : إن ما يعمل عادة باليدين يكون كثيرا، بخلاف ما يعمل باليد الواحدة فقد يكون قليلا، والعمل الكثير الذي ليس من أفعال الصلاة ولا لإصلاحها يفسدها. والتصفيق لا يتأتى عادة إلا باليدين

(١) رد المحتار وحاشية ابن عابدين ١/ ٤١٩ - ٤٢٠، والفتاوى الحنفية ١/ ١٠١ - ١٠٢، وحاشية الطحطاوي على مراقي

الفلاح ص ١٧٧

(٢) حديث «من نفخ في الصلاة فقد تكلم». ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا عليه : أنه كان يخشى أن يكون كلاما يعني النفخ في الصلاة. أخرجه البيهقي ٢٥٢/ ٢١ ط دائرة المعارف العشائية. وصححه الشوكاني كما في النيل (٢/ ٣١٨) ط المطبعة العثمانية المصرية.

(٣) الفواكه النوان ١/ ٣٦٨ دار المعرفة.

(١) جواهر الإكليل ١/ ٦٢ - ٦٣، والشرح الكبير ١/ ٨٥، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل والتأج والإكليل بهامشه ٢/ ٢٩م النجاح بلبيا، والحارثي على مختصر خليل ٣٢١/ ١

(٢) شرح مناهج الطالبين وحاشية قلوبوي عليه ١/ ١٩٠، وكشاف الفتاح عن متن الإقناع ١/ ٣٨٠ - ٣٨١م النصر الحديثة.

والحرمة على من صفق بالمسجد في أثناء الخطبة أو في رحبته أكد عن فعل ذلك خارج المسجد عن لا يسمعون الخطيب^(١).

التصفيق في غير الصلاة والخطبة:

١٠ - التصفيق في غير الصلاة والخطبة جائز إذا كان حاجة معتبرة كالاستئذان والتنبيه، أو تحسين صناعة الإنشاد، أو ملاعبة النساء لأطفالهن.

أما إذا كان لغير حاجة، فقد صرح بعض الفقهاء بحرمة، وبعضهم بكرهه. وقالوا: إنه من اللغو الباطل، أو من التشبه بعبادة أهل الجاهلية عند البيت كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾^(٢). أو هو من التشبه بالنساء، لما جاء في الحديث من اختصاص النساء بالتصفيق إذا ناب الإمام

ظهر كنفها اليسرى، وهو الأيسر والأقل عملاً، وهذا هو المشهور عندهم^(٣).

وعند المالكية على القول به أن تضرب بظهر أصبعين من يمينها على باطن كنفها اليسرى^(٤).

وعند الحنابلة: أن تضرب بيطن كف على ظهر الأخرى^(٥).

التصفيق أثناء الخطبة:

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى وجوب الإنصات للخطيب - وهو عند الشافعية مستحب - وعليه يحرم عند الجمهور كل ما ينافي الإنصات إلى الخطيب، من أكل وشرب، وتحريك شيء يحصل منه صوت كورق أو ثوب أو سبحة أو فتح باب أو مطبوعة في كراس. والتصفيق في أثناء الخطبة يحدث صوتاً يشوش على الخطيب والسامعين لخطبته، ولذا كان حراماً لإخلاله بأداب الاستماع وانتهاكه حرمة المسجد.

(١) للمدخل لابن الحاج ٢٢٧/٢ - ٢٢٨، والفواكه الدواني ٣٠٩ - ٣١٠ دار المعرفة، والشرح الكبير ١/٣٨٧ - ٣٨٨، وفتح القدير ٣٧/٢ - ٣٨، ورد المختار على الدر المختار ١/٥٥١، والفتاوى الحنفية ١/١٤٧، ونيل المأرب بشرح دليل الطالب ١/٢٠٠ - ٢٠١ م الفلاح، ومنار السبيل في شرح الدلائل ١/١٤٧ المكتب الإسلامي، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢/٤٠٧، ٤١٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧/٣٥٣ - ٣٥٤، وشرح الروض ١/٢٥٨، والمهذب ١/١٢٢ (٢) سورة الأنفال/٣٥

(١) ابن عابدين ١/٤٢٩، ورمالي الفلاح وحاشية العسطلوي عليه ص ٢٠٢، والفتاوى الحنفية ١/٩٩، ١٠٤، ومنهاج الطالبين ١/١٩٠، ودروسة الطالبين ١/٢٩١، ومباني المحتاج للرمي ٢/٤٤، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٩٥.

(٢) حاشية السبكي بشرح الحارثي على مختصر خليل ١/٣٢١، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل والنتائج والإكليل بهامشه ٢/٢٩ مكتبة التتبع بليبيا.

(٣) كشف القناع عن من الإنعام ١/٣٨٠ م النصر الحديثة، والمغني لابن قدامة ٢/١٩ م الرياض الحليفة.

شيء في الصلاة، في حين أن التسيح
للرجال. (٥١)

تصفية

التعريف :

١ - التصفية لغة : مأخوذ من صفى الشيء : إذا
أخذ خلاصته . ومنه : صفيت الماء من القلى
تصفية : أزلته عنه . كما في لسان العرب
والمصباح المنير .

ويراد بالتصفية في الاصطلاح : مجموع
الأعمال التي غايتها حصر حقوق التوفى
والتزاماته وأداء الحقوق المتعلقة بالتركة
لأصحابها من الدائنين والموصى لهم والورثة .



الحكم الإجمالي :

٢ - التصفية بهذا المعنى اصطلاح حديث
تعارف عليه أهل القانون . ولم يتكلم عنه
الفقهاء بالعنوان المذكور، وإن كانوا قد عتوا
عناية شديدة ببيان أحكام الحقوق التي للتركة أو
عليها وحقوق القصر ضماناً لأصحاب تلك
الحقوق حتى لا يبغي بعضهم على بعض،
وضماناً بصفة خاصة لحقوق الدائنين والموصى
لهم بشيء من التركة .

وهذه الأحكام مفصلة في مصطلح : (تركة،
إرث، وصية، وإيصاء) .

(١) ابن عابدين ٢٥٣/٥، والمدخل لابن الحاج ١٢/٢، ١٣،
وحاشية قليوبي على منهاج الطالبين ١/١٩٠، وبهاية
المحتاج للرملي ٢/٤٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي
٧/٤٠٠، والأدب الشرعية لابن مفلح ٣/٣٩١، وكف
الزحاح من غرر اللهب والسباح ١/١٠٠، وبهاية المحتاج
للرملي ٢/٤٤ - ٤٥، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي
٢١٢/٢ - ٢١٣

(٥) لا يخفى ما في هذه الاستدلالات من اللغز، لأن كونه من
اللغو الباطل معناه أنه لا ثواب له (تحفة الأحوني ٥/٢٦٦)
وليس كل ما خلا من الثواب حراماً، ولأن التشبه بمادة
أهل الجاهلية لم يبق له وجود . وذهب التصفيق في الآية إنها هو
لكونه عند البيت (في المسجد الحرام) ولكونه جعله
صلاتهم، ولأن التشبه بالنساء في التصفيق إنما يحصل إذا
صفق الرجل في الصلاة لسهر الإمام أو نحوه بدلاً من
التسيح المشروع في حقّه . (اللجنة) .

عمل نقش في ثوب أو جدار أو قرطاس أو غيرها
بشكل الصليب، أو التصليب بالإشارة. قال
ابن عابدين: والصليب خطان متقاطعان^(١).
وفي حديث عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ
لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب إلا
نقضه»^(٢) أي قطع موضع التصليب فيه، وفي
رواية «نهى عن الصلاة في الثوب المصلب»^(٣).
وهو الذي فيه نقش كالصلبان^(٤).

جـ - ورد في الحديث: «نهى النبي ﷺ عن
الصلب في الصلاة»^(٥) وهىة الصلب في الصلاة
أن يضع المصلي يديه على خاصرتيه، وبجافي
عضديه عن جنبه في القيام. وإنما نهى عنه
لمشابهته شكل المصلوب. وتتنظر أحكام ذلك في
الصلاة.

(١) حاشية ابن عابدين ٣/١٩٩

(٢) حديث: «إن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئا فيه...»
أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٣٨٥ ط السلفية) وأخرجه
أبو داود (٤/٢٨٣ ط عزت عبيد الدعاس). وأحمد
(٦/٥٢ ط المكتب الإسلامي) بنحوه.

(٣) حديث: «نهى عن الصلاة في الثوب المصلب» أوردته
صاحب لسان العرب (٢/٤٦١) ولم نجده فيها بين أيدينا
من كتب السنة.

(٤) لسان العرب.

(٥) حديث: «نهى عن الصلب في الصلاة» أخرجه أحمد (٢/٣٠
ط المكتب الإسلامي). وأبو داود (١/٥٥٦ ط عزت عبيد
الدعاس). بمعناه. ولأن الحافظ العراقي: إسناده صحيح
(تخرّج إحياء علوم الدين ١/١٦٢ ط مصطفى الحليمي).

تصليب

التعريف:

١ - التصليب في اللغة: مصدر صلب، وهو
يأتي لمعان: منها:

أ - القِتْلَة المعروفة. يقال: صلب فلان
صلبا، وصلب تصليبا. ففي التنزيل العزيز:
﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ، وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾^(١) وفيه
حكاية قول فرعون: ﴿وَلَا صَلَبْنَكُمْ فِي جُنُوعِ
النُّخْلِ﴾^(٢) وأصله على ما في لسان العرب
«الصلب» وهو في اللغة دهن الإنسان أو
الحيوان، قال: والصلب هذه القِتْلَة المعروفة،
مشتق من ذلك، لأن ذلك المصلوب (أي دهنه)
يسيل.^(٣)

ومنه سمي الصليب. وهو الخشبة التي
يصلب عليها من يقتل كذلك. ثم استعمل لما
يتخذها النصراني على ذلك الشكل. وجمعه
الصلبان، والصلب.

ب - والتصليب أيضا صناعة الصليب، أو

(١) سورة النساء/١٥٧

(٢) سورة طه/٧١

(٣) لسان العرب مادة: وصلب.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - التمثيل :

٢ - التمثيل: مصدر مَثَّلَ. من مَثَّلَ بالفتيل
مثلا: إذا جَدَعْتَهُ وَظَهَرَتْ أَثَارُ فَعَلِكَ عَلَيْهِ
تنكيلا، والتشديد في مَثَّلَ للمبالغة. (١)

فبين التصليب والتمثيل مباينة، لأن
التصليب ربط للعقوبة، أما التمثيل فهو مجرد
الجدع والتقطيع.

ب - الصبر :

٣ - الصبر من معانيه في اللغة: نصب الإنسان
للقتل، أو أن يمسك الطائر أو غيره من ذوات
الروح يصبر حيا، ثم يرمى بشيء حتى
يقتل. (٢)

فالصبر أعم من التصليب، لأنه قد يكون
بلا صلب.

الحكم التكليفي:

يتناول الحكم أمرين:

أ - الصلب، وهو القتل المعروفة.

ب - الأحكام المتعلقة بالتصليب.

أولا : حكم التصليب (بمعنى القتل المعروفة)

٤ - الصلب قتل معروفة، وهي أن يرفع المراد
قتله على جذع أو شجرة أو خشبة قائمة، وتمد

يداه على خشبة معترضة، وتربط رجلاه
بالخشبة القائمة، ويترك عليها هكذا حتى
يموت. وقد تسمريدها ورجلاه بالخشب. وقد
يقتل أولا، ويصلب بعد زهوق روحه على
الخشبة للتشهير به.

وكانت هذه القتل شائعة في الأمم السابقة
كالفرس والرومان ومن قبلهم. ونص القرآن
على أنها كانت من فعل فرعون بأعدائه. وفي
قصة يوسف ﴿يَا صَاحِبِ السِّجْنِ أَمَا أُحَدِّثُكَ
فِي سَقَى رَبِّهِ خَمْرًا، وَأَمَّا الْآخِرُ فَيُصَلَّبُ فَتَأْكُلُ
الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾ (١)

وقد حرم الإسلام هذه القتل لما فيها من
التعذيب الشديد والمثلة والتشهير، فقال النبي
ﷺ «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ،
فَإِذَا قُتِلْتَ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذُبِحْتُمْ فَأَحْسِنُوا
الذَّبْحَةَ، وَلْيُحْجَدِ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ
ذُبِيحَتَهُ» (٢) «وَنَهَى عَنِ الْمَثَلَةِ وَلَوْ بِالْكَלْبِ
الْعَقُورِ» (٣)

(١) سورة يوسف / ٤١

(٢) حديث: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قُتِلْتَ
... أَخْرِجْهُ مُسْلِمًا (١٥٤٨/٣ ط صبي الحلي). وأحد
(٤/ ١٢٤ ط المكتب الإسلامي). واللفظ له.

(٣) حديث: «نَهَى عَنِ الْمَثَلَةِ، وَلَوْ بِالْكَلْبِ الْعَقُورِ قَالَ
الحيثمي: رواه الطبراني وإسناده منقطع. (مجمع الزوائد
٦/ ٢٤٩ ط دار الكتاب العربي).

ولكنه ثبت بلفظ أنه «نَهَى عَنِ التَّبْيَةِ وَالْمَثَلَةِ» دون
الزيادة، أخرجه البخاري (الفتح ٩/ ٦٤٣ ط السلفية).

(١) لسان العرب مادة: «مثَّلَ».

(٢) لسان العرب.

تصليب ٥ - ٦

العقوبات المذكورة في الآية. ^(١) على ترتيب وتفصيل ينظر في مصطلح: (حاربة).

٥ - ويستثنى من هذا الأصل جرائم محددة جعلت عقوبتها الصلب بعد القتل لعوارض خاصة اقتضتها. وهذه الجرائم هي ما يلي:

١ - الإفساد في الأرض :

جعلت عقوبة الإفساد في الأرض بالمحاربة (قطع الطريق) الصلب، لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ، ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. ^(١)

وإنما كان الصلب عقوبة في هذه الجريمة، لأن قطاع الطرق يستأسدون على الناس، فيروعون الأمنين، ويظهرون الفساد، فجعل الصلب عقوبة لهم، ليرتدع به من سواهم من المفسدين.

وقد اختلف الفقهاء في الصلب :

فقيل : هو حد لا بد من إقامته.

وقيل : الإعدام خير فيه وفي غيره من

كيفية تنفيذ عقوبة الصلب في قاطع الطريق :

٦ - باستقراء كلام الفقهاء يتبين اتفاقهم على أنه ليس المراد بصلب قاطع الطريق : أن يحمل على الخشبة حيا، ثم يترك عليها حتى يموت. ثم اختلفوا : فقال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي : يصلب حيا، ثم يقتل مصلوبا بطعنه بحربة، لأن الصلب عقوبة، وإنما يعاقب الحي لا الميت، ولأنه جزاء على المحاربة، فيشرع في الحياة كسائر الجزاءات. ^(٢)

وقال الشافعي وأحمد : يقتل أولا، ثم يصلب بعد قتله، لأن الله تعالى قدم ذكر القتل على ذكر الصلب، فيلتزم هذا الترتيب حيث اجتماعا. ولأن القتل إذا أطلق في الشرع كان قتلا بالسيف. ولأن في قتله بالصلب تعديلا له ومثله، وقد نهي الشرع عن المثلة.

أما المسئلة التي يبقى فيها المصلوب على الخشبة بعد قتله، فقال أبو حنيفة والشافعي : يصلب ثلاثة أيام. وقال الحنابلة : يصلب قدر

(١) للفني لابن قدامة ٨ / ٢٩٠، ط ٣. القاهرة مكتبة المنار ١٣٦٧ هـ، والدر وحاشية ابن عابدين ٣ / ٢١٣، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي وصميرة ٤ / ١٩٩، ٢٠٠.
(٢) لم يذكروا التسمير، والظاهر أنه لا ينبغي استعماله، لما تقدم من النهي عن المثلة، بل يكفي بالربط.

(١) سورة المائدة / ٣٢، ٣٣

فقد صُلب رسول الله ﷺ رجلا على جبل يقال له «أبوناب»^(١) قال: ولا يمنع مدة صلبه من طعام ولا شراب ولا وضوء للصلاة. ويصلي مومنا، ويعيد الصلاة بعد أن يطلق سراحه. ونقل ذلك متأخرو الشافعية وأقروه. وقال صاحب مغني المحتاج: ينبغي أن يقال بتمكن المصلوب في هذه الحال من الصلاة مطمئنا، يعني أن يصلي مرسلا صلاة نامة، ثم يعاد صلبه.

ونقل ابن فرحون من المالكية في التبصرة قول الماوردي وأقره.

ويجوز التعزير بالصلب عند الخنابلة، ويراعى ما ذكره الماوردي. وقالوا: يصلي المصلوب حيثشذ بالإساءة لم يمكنه إلا ذلك، ولا إعادة عليه بعد إطلاقه.^(٢)

(١) حديث: «صلب رسول الله ﷺ رجلا على...». لم نعر عليه في المصادر التي بين أيدينا من كتب الحديث، وإنما أورد الماوردي في الأحكام السلطانية (ص ٢٣٧ ط مصطفى الحلبي). وأصل فعل التصليب ورد في شأن الرعاة المرزبين فيما أخرجه النسائي (٩٥/٧ ط التجارية). وأصله في البخاري.

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٣٩ القاهرة ط مصطفى الحلبي ١٣٢٧ هـ، ومغني المحتاج ١٩٢/٤، والتبصرة لابن فرحون بهمش فتح العملي المالک ٣٠٤/٢ القاهرة ط مصطفى الحلبي ١٣٧٨ هـ، وكشاف القناع من متن الإقناع ١٢٥/٦ الرياض، مكتبة النص.

ما يشتهر أمره، دون تحديد بمدة. وعند المالكية ينزل إذا خيف تغيره.^(١)

ب - من قتل غيره عمدا بالصلب حتى مات: ٧ - مذهب مالك والشافعي، وهو رواية عن أحمد: أن لولي المقتول أن يطالب بقتل الجاني قصاصا بمثل ما قتل به. قالوا: وهذا معنى القصاص، وهو المساواة والمائلة، وله أن يقتله بالسيف. فإن قتل بالسيف، وكان الجاني قد قتل بأشد منه كان الولي قد ترك المائلة، وهي شيء من حقه. ومقتضى هذا القول: أنه يجوز للولي صلب القاتل حتى الموت، إن كانت جنايته بالصلب.

ومذهب أبي حنيفة، وهو رواية عن أحمد: أنه لا قَوْدٌ إلا بالسيف، فعلى هذا لا يتأتى عقوبة الصلب قصاصا. ومع ذلك صرح الحنفية بأن الولي إذا اقتصر بغير السيف عزز، ووقع القصاص موقعه.^(٢)

ج - التصليب في عقوبة التعزير: ٨ - قال الماوردي من الشافعية: يجوز صلب المعزّر حيا ثلاثة أيام فقط (أي ويطلق بعدها)

(١) الدرر بحاشية ابن عابدين ٢١٣/٣، والشرح الكبير بهمش الدسوقي ٣٤٩/٤، وقليوبي ٢٠٠/٤، والمغني ٩٠/٨،

٢٩١
(٢) الدرر بحاشية ابن عابدين ٣٤٦/٥، والمغني ٦٨٨/٧

ثانيا : الأحكام المتعلقة بالتصليب

صناعة الصليب والتخاض :

٩ - لا يجوز للمسلم أن يصنع صليبا، ولا يجوز له أن يأمر بصناعته،^(١) والمراد صناعة ما يرمز به إلى التصليب. وليس له اتخاذ، وسواء علقه أو نصبه أو لم يعلقه ولم ينصبه. ولا يجوز له إظهار هذا الشعار في طرق المسلمين وأماكنهم العامة أو الخاصة، ولا جعله في ثيابه، لما روى عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: «يا عدي! اطرَحْ عَنْكَ هذا الرثَن»^(٢) وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: «وقال رسول الله ﷺ: إن الله بعثني رحمة وهدى للعالمين، وأمرني بمحق المزامير والمعاذير والأوثان والصليب وأمر الجاهلية»^(٣).

١٠ - يكره الصليب في الثوب ونحوه كالقلنسوة والدرهم والدنانير والخواتم. قال ابن حبان: ويحتمل التحريم، وهو ظاهر ما نقله صالح عن

الإمام أحمد، وصوبه صاحب الإنصاف.^(١) ودليل ذلك حديث عائشة رضي الله عنها الذي يفيد أن النبي ﷺ كان يقطع صورة انصليب من الثوب، وفي بعض رواياته عند أحمد عن أم عبد الرحمن بن أذينة قالت: «كنا نطوف مع عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها فرأت على امرأة بردا فيه تصليب، فقالت أم المؤمنين: اطرَحِيهِ اطرَحِيهِ فإن رسول الله ﷺ كان إذا رأى نحو هذا في الثوب قُبِضَ»^(٢). وقال إبراهيم: أصاب أصحابنا خملص فيها صلب فجعلوا يضربونها بالسلك يمحونها بذلك.

المصلي والتصليب :

١١ - يكره للمصلي أن يكون في قبلته صليب، لأن فيه تشبها بالنصارى في عبادتهم، والتشبه بهم في المنعوم مكروه، وإن لم يقصده. ولم نجد عند المالكية والشافعية والحنابلة نصا في ذلك.^(٣)

(١) الآداب الشرعية ١٣/٣، ٥١٣، وكشال الفتن

(٢) ٢٨٠/١، والإنصاف ١/١٧٤، والمغني ١/٩٠.

(٣) حديث: «وكان إذا رأى نحو هذا في الثوب قُبِضَ» أخرجه أحمد ١٤٠/٦، للكتب الإسلامي. قال الساعاتي: لم ألق عليه لغير الإمام أحمد وسنده جيد. (الفتح الرباني ١٧/٢٨٥ ط دار الشهاب).

(٣) ابن عثيمين ١/٤٣٥.

واللجنة ترى أن هذه المسألة لا ينبغي أن يكون لي حظرها خلاف.

(٢) حديث: «أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب...» أخرجه الترمذي ٣٧٨ ط مصطفى الحلبي. وقال: هذا حديث غريب.

(٣) حديث: «إن الله بعثني رحمة وهدى للمسلمين وأمرني بمحق...» أخرجه أحمد ٢٦٨/٥، المكتب الإسلامي. والطبراني في المعجم الكبير ٨/٢٣٢ ط الوطن العربي. وقال الميني: وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف (جمع الزوائد ٥/٦٩) ط المكتب العربي.

القطع في سرقة الصليب :

١٢ - لا قطع عند الحنفية والخنابلة في سرقة الصليب ولو كان من ذهب أو فضة، ولو جاوزت قيمته نصابا. وذلك لأنه منكر، فتأول الإباحة للسارق بتأويل نية الكسرينيا عن المنكر. قال في فتح القدير: بخلاف الدرهم الذي عليه الصورة، فإنه ما أعد للعبادة، فلا تثبت شبهة إباحة الكسر.

وعن أبي يوسف يقطع به إن كان في يد رجل في حرز لا شبهة فيه، لكسالم المالية ولوجود الحرز. أما إن كان في مصلاتهم فسرقة، فلا قطع لعدم الحرز.

قال ابن عابدين: وعلى الأول لو كان السارق ذميا وسرق من حرز فيقطع، لأن الذمي لا تأويل له. قال: إلا أن يقال تأويل غيره يكفي في وجود الشبهة فلا يقطع^(١)

ويظهر أن مذهب المالكية جار على مثل ما قال ابن عابدين في آخر كلامه، فإنه لا قطع عندهم في سرقة الخمر، ولو سرقها ذمي من ذمي، فيكون الحكم في سرقة الصليب كذلك.^(٢)

وفرق الشافعية في سرقة المحرم من صليب

وغيره بين حالتين، فقالوا: إن سرقه بقصد الإنكار فلا قطع، وإلا فلا يصح - على ما قاله النووي - أنه يقطع به إن بلغ مكسوره نصابا.^(١)

إتلاف الصليب :

١٣ - من كسر صليبا لمسلم فلا ضمان فيه اتفاقا. وإن كان لأهل السنة، فإن أظهره كانت إزالته واجبة، ولا ضمان أيضا.

وإن كان اقتناؤهم له على وجه يُكرهون عليه، كالذي يجعلونه في داخل كنائسهم أو بيوتهم، يسرونه عن المسلمين ولا يظهره، فإن غصبه غاصب وجب رده اتفاقا.

أما إن أتلفه متلف، فقد اختلف الفقهاء في وجوب الضمان بذلك :

فعند الحنفية: فيه الضمان، بناء على أصلهم في ضمان المسلم خمر الذمي، لأنه مال متقوم في حقهم كتقوم الخل في حقنا. وقد أمرنا بتركهم وما يدينون.

وعند الشافعية والخنابلة: لا يضمن المسلم الخمر والخنزير أسلم ولا للذمي، وهكذا إذا أتلفها ذمي على ذمي، لأنه سقط تقويمها في حق المسلم فكذا في حق الذمي، لأنهم تبع لنا

(١) ابن عابدين ٣/ ١٩٨، ١٩٩. وفتح القدير ٥/ ١٣٣،

وكشاف القناع ٦/ ١٣١

(٢) الموسوي على الشرح الكبير ٤/ ٣٣٦

(١) شرح المنهاج وحاشية الطيوي ٤/ ١٨٧

خلاف فيه ^(١).

أهل اللمة والصلبان :

١٤ - يجوز إقرار أهل اللمة والصلح معهم على إبقاء صلبانهم ، ولكن يشترط عليهم أن لا يظهرها ، بل تكون في كنائسهم ومنازلهم الخاصة . وفي فتح القدير : إن المراد بكنائسهم كنائسهم القديمة التي أقروا عليها . وفي عهد عمر رضي الله عنه الذي أخذه على نصارى الشام «بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب لعمر أمير المؤمنين من نصارى الشام : لما قدمتم علينا سألناكم الأمان . إلى أن قالوا : وشرطنا لكم على أنفسنا أن لا نظهر صليبا ولا كتابا (أي من كتب دينهم) في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم ، ولا نظهر الصليب في كنائسنا الخ» وقولهم : «في كنائسنا» المراد به خارجها عما يراه المسلم . قال ابن القيم : لا يمكنون من النصليبي على أبواب كنائسهم وظواهر حيطانها ، ولا يتعرض لهم إذا نقشوا داخلها .

وعن ميمون بن مهران أن عمر بن عبدالعزيز كتب : أن يمنع نصارى الشام أن يضربوا

في الأحكام ، فلا يجب بإتلافها مال متقوم ، وهو الضمان ، فكذا ينبغي أن يكون الحكم في الصليب . ولأن الكفار خاطبون بفروع الشريعة ، فالتحريم ثابت في حقهم ، لكننا أمرنا بترك التعرض لهم فيها لا يظهرونه من ذلك ، وهذا لا يقتضي الضمان نظرا إلى أصل التحريم . وفي شرح المنهاج : إن الأصنام والصلبان لا يجب في إبطالها شيء ، لأنها حرمة الاستعمال ، ولا حرمة لصنعها (أي ليست محرمة) وإن الأصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش ، بل تفصل لتعود كما كانت قبل التأليف ، لزوال الاسم بذلك . والقول الثاني : تكسر وترض حتى تنتهي إلى حد لا يمكن إعادته صنيا أو صليبا أو غير ذلك من المحرمات .

ونقل صاحب كشاف القناع من الحنابلة عن القاضي ابن عقيل أن الصليب إن كان من الذهب أو الفضة فلا يضمن إذا كسر ، أما إذا أتلف فيضمن مكسورا .

وفرق بينه وبين الصليب من الخشب بأن الصنعة في الذهب والفضة تابعة ، لأنها أقل قيمة ، وفي الخشب أو الحجر هي الأصل فلا يضمن . فعليه يضمن الصليب المستور للتمييز إن كان من ذهب أو فضة إذا أتلف بمثله ذهبيا بالوزن ، وتُلغى صنعته . قال الحارثي : ولا

(١) ابن عابدين ١٣٣/٥ ، وتكملة فتح القدير لقاضي زاده ٢٨٤/٨ - ٢٨٦ ، وشرح العناية بياضه ٢٨٧/٨ ، والمغني ٢٧٦/٥ ، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي ٣/٣٣ ، وكشاف القناع ٧٨/٤ ، ١١٦ ، ١٣٢ ، ١٣٣

التصليب في المعاملات المالية :

١٥ - لا يصح لمسلم بيع التصليب شرعا ، ولا الإجارة على عمله . ولو استؤجر عليه فلا يستحق صناعه أجره ، وذلك بموجب القاعدة الشرعية العامة في حظر بيع المحرمات ، وإجارتها ، والاستئجار على عملها^(١) .

وقال القليوبي : لا يصح بيع الصور والتصليب ولو من ذهب أو فضة أو حلوى^(٢) .

ولا يجوز بيع الخشبة لمن يعلم أنه يتخذها صليبا .^(٣)

ومثل ابن تيمية عن خياط خاط للنصارى سير حرير فيه صليب ذهب فهل عليه إثم في خياطته ؟ وهل تكون أجرته حلالا أم لا ؟ فقال : إذا أعان الرجل على معصية الله كان آثما . . . ثم قال : والتصليب لا يجوز عمله بأجرة ولا غير أجره ، كما لا يجوز بيع الأصنام ولا عملها . كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير »

ناقوسا ، ولا يرفعوا صليبهم فوق كنائسهم ، فإن قدر على من فعل ذلك منهم فإن سلبه لمن وجده .^(١)

وكذا لو جعلوا ذلك في منازلهم وأماكنهم الخاصة لا يمنعون منه .^(٢)

ويمنعون من لبس الصليب وتعليقه في رقابهم أو أيديهم ، ولا ينتقض عهدهم بذلك الإظهار ، ولكن يؤدب من فعله منهم .^(٣)

ويلاحظون في مواسم أعيادهم بالذات ، إذ قد يحاولون إظهار الصليب فيمنعون من ذلك ، لما في عهد عمر عليهم عدم إظهاره في أسواق المسلمين .

ويؤدب من فعله منهم ، ويكسر الصليب الذي يظهره ، ولا شيء على من كسره^(٤) .

(١) في الأصل : فإن سكته . وما ذكرته هو الصواب .

(٢) الطحطاوي على الدر المختار ١٩٦/٤ ، وفتح القدير ٣٠٠/٥ ، وأحكام أهل اللغة لابن القيم ص ٧١٩ - ٧٢١

(٣) كشف القناع ٣/ ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٤٤

(٤) جواهر الإكليل ١/ ٢٦٨ ، وسواهب الجليل ومعه التاج والإكليل ٣/ ٣٨٥ ، والدسوقي على الشرح الكبير ٢٠٤/٣

وترى اللجنة أنه ينبغي أن يرجع إلى عهد سيدنا عمر ، وأن تنفذ المهود التي قطعت لهم عند استسلامهم له ، تطبيقا لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أُولُوا بِالْمَقُودِ ﴾ (سورة المائدة / ١) وقوله : ﴿ أُولُوا بِالْمَعْدَمِ إِذَا هَاجَلْتُمْ ﴾ (سورة النحل / ٩١) .

(١) الطحطاوي على الدر المختار ١٩٦/٤ ، وفتح القدير وحواشيه ٤١/٦ - ٤٤ ، وكشاف القناع ٣/ ١٥٦ ، وزاد للمعاد ٢٤٥/٤ ط مصطفى الحلبي .

(٢) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ١٥٨/٢ ، والفتاوى الهندية ٤٥٠/٤

(٣) منع الجليل ٢/ ٤٦٩ ، وشرح منتهى الإدارات ١٥٥/٢ ط دار أنصار السنة بمصر ، والخطيب ٢٥٤/٤

تصوير

التعريف :

١ - التصوير لغة: صنع الصورة. وصورة الشيء هي هيئته الخاصة التي يتميز بها عن غيره. وفي أمثاله تعالى: المصوّر، ومعناه: الذي صور جميع الموجودات ورتبها، فأعطى كل شيء منها صورته الخاصة وهيئته المفردة، على اختلافها وكثرتها. (١)

وورد في حديث ابن عمر تسمية الوجه صورة، قال رضي الله عنه: «نهى النبي ﷺ أن تضرب الصورة، أو نهى عن الوسم في الوجه» (٢) أي: أن يضرب الوجه أو يوسم الحيوان في وجهه.

والتصوير أيضا: ذكر صورة الشيء، أي: صفته، يقال: صورت لفلان الأمر، أي: وصفته له.

والتصوير أيضا: صنع الصورة التي هي تمثال

والأصنام» (٣). وثبت أنه «لعن المصورين» (٤). وصانع الصليب معلون لعنه الله ورسوله. ومن أخذ عوضاً عن عين محرمة مثل أجره حامل الخمر وأجره صانع الصليب وأجره البغي ونحو ذلك، فليتصدق به، وليتوب من ذلك العمل المحرم، وتكون صدقته بالعوض كفارة لما فعله، فإن هذا العوض لا يجوز الانتفاع به، لأنه عوض خبيث. نص عليه الإمام أحمد في مثل حامل الخمر، ونص عليه أصحاب مالك وغيرهم. (٥)



(١) حديث: وإن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/ ٤٢٤ ط السلفية).

ومسلم (٣/ ١٢٠٧ ط حسي الخليلي).

(٢) حديث: «لعن المصورين» أخرجه البخاري (الفتح ٤/ ٣١٤ ط السلفية).

(٣) مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٤١/ ٢٢

(١) لسان العرب مادة: «صور».

(٢) حديث: «نهى أن تضرب الصورة...» أخرجه البخاري (الفتح ٩/ ٦٧٠ ط السلفية) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وأخرجه مسلم (٣/ ١٦٧٣ ط الحلي).

الصور الشابتة - قد تكون صورة مؤقتة كصورة الشيء في المرآة، وصورته في الماء والسطوح اللامعة، فإنها تلدوم ما دام الشيء مقابلاً للسطح، فإن انتقل الشيء عن المقابلة انتهت صورته.

ومن الصور غير الدائمة: ظل الشيء إذا قابل أحد مصادر الضوء. ومنه ما كانوا يستعملونه في بعض العصور الإسلامية، ويسمونه: صور الخيال، أو صور خيال الظل.^(١) فإنهم كانوا يقطعون من الورق صوراً للأشخاص، ثم يسكنونها بعصي صغيرة، ويحركونها أمام السراج، فتنتطح ظلالها على شاشة بيضاء يقف خلفها المتفرجون، فيرون ما هو في الحقيقة صورة الصورة.

ومن الصور غير الدائمة: الصور التليفزيونية، فإنها تلدوم مادام الشريط متحركاً فإذا وقف انتهت الصورة.

٣ - ثم إن الصورة قد تكون لشيء حي عاقل ذي روح، كصورة الإنسان. أو غير عاقل، كصورة الطائر أو الأسد. أو لحي غير الحيوان كصور الأشجار والزهور والأعشاب. أو للمجسّدات كصور الشمس والقمر والنجوم والجيال، أو صور المصنوعات الإنسانية كصورة منزل أو سيارة أو منارة أو سفينة.

الشيء، أي: ما يماثل الشيء ويحكي هيئته التي هو عليها، سواء أكانت الصورة مجسمة أو غير مجسمة، أو كما يعبر بعض الفقهاء: ذات ظل أو غير ذات ظل.

والمراد بالصورة المجسمة أو ذات الظل ما كانت ذات ثلاثة أبعاد، أي لها حجم، بحيث تكون أعضاؤها نافرة يمكن أن تتميز باللمس، بالإضافة إلى تميزها بالنظر.

وأما غير المجسمة، أو التي ليس لها ظل، فهي المسطحة، أو ذات البعدين، وتتميز أعضاؤها بالنظر فقط، دون اللمس، لأنها ليست نافرة، كالصور التي على الورق، أو القماش، أو السطوح الملساء.

والتصوير والصورة في اصطلاح الفقهاء يجري على ما جرى عليه في اللغة.

وقد تسمى الصورة تصويرية، وجمعها تصاوير، وقد ورد من ذلك في السنة حديث عائشة رضي الله عنها في شأن السر قوله ﷺ: «أميطي عنا قرامك هذا، فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي».^(١)

أنواع الصور:

٢ - إن الصورة - بالإضافة إلى ما ذكرناه من

(١) حديث: «أميطي عنا قرامك هذا...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٨٤/١ - ط السلفية).

(٢) انظر لفظة ٤٨

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التماثيل :

٤ - التماثيل جمع تماثيل «بكسر التاء» وتماثل الشيء : صورته في شيء آخر. وهو من المماثلة، وهي المساواة بين الشيئين. والتماثيل : التصوير. يقال : مثل له الشيء إذا صور له كأنه ينظر إليه، ومثلث له كذا : إذا صور له مثاله بكتابة أو غيرها، وفي الحديث : «أشد الناس عذابا مثل من الممثلين»^(١) أي مصور. وظل كل شيء تماثله.^(٢)

فالفرق بين التمثال وبين الصورة : أن صورة الشيء قد يراد بها الشيء نفسه، وقد يراد به

(١) حديث : «أشد الناس عذابا مثل من الممثلين» أخرجه أحمد (٤٠٧/١) - ط الميمنية وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند (٣٣٢/٥) - ط المعارف .
(٢) لسان العرب مادة : ومثل .

وهذا في أصل اللغة . وأما في العصر الحاضر فقد خص استعمال لفظة (التمثال) في الحرف العام بالصورة المصنوعة لإنسان أو حيوان معناد أو حيوان غرائي، دون صور النبات أو الجبال، ويشترط أن تكون الصورة مجسمة، فلا يقال للنباتات الصناعية ولا صور المباني مثلا : إنها تماثيل، كما لا يقال لصورة إنسان أو حيوان إن كانت مسطحة : إنها تماثيل . وما يبين أن الوضع اللغوي الأصلي لكلمة (التمثال) مخالف للإطلاق المعاصر ماورد من قول عائشة رضي الله عنها : «كان لنا ستر فيه تماثيل طائر» وقولها : «ستر سهوة في بگرام فيه تماثيل» والستر من المسطحات لا من المجسمات . وربما يسود من مجسوم الروايات أن التماثيل كانت في الصفة، وكانت لعبا مجسمة، ولم تكن رسوما مرقومة في الستر.

غيره مما يحكي هيئة الأصل، أما التمثال فهو الصورة التي تحكي الشيء وتماثله، ولا يقال لصورة الشيء في نفسه : إنها تماثيل .

٥ - وما يبين أن التمثال أيضا في اللغة يستعمل لصور الجبال ماورد في صحيح البخاري أن المسيح الدجال يأتي معه تماثيل الجنة والنار.^(١) أما في عرف الفقهاء، فإنه باستقراء كلامهم تبين أن أكثرهم لا يفرقون في الاستعمال بين لفظي (الصورة) و(التمثال)، إلا أن بعضهم خص التمثال بصورة ما كان ذا روح، أي صورة الإنسان أو الحيوان، سواء أكان مجسما أو مسطحا، دون صورة شمس أو قمر أو بيت، وأما الصورة فهي أعم من ذلك. نقله ابن عابدين عن المغرب.^(٢)

وهذا البحث جار على الاصطلاح الأغلب عند الفقهاء، وهو أن الصورة التي تحكي الشيء، والتمثال بمعنى واحد.

ب - الرسم :

٦ - الرسم في اللغة : أثر الشيء . وقيل : بقية الأثر . وأثر الشيء قد يشاكله في الهيئة . ومن هنا سموا «الرسم»، وهو الخشبة التي فيها نقوش يختتم بها الأشياء المسراد بقاؤها خفصة، لئلا

(١) حديث : «يأتي معه تماثيل الجنة والنار» أخرجه البخاري (١٦٣/٤) - ط محمد صحيح وفي رواية : «بمثال» .

(٢) ابن عابدين ١/٤٣٥ ط بولاق، والمغرب ص ٤٢٢

تستعمل . وقال ابن سيدة : «الرؤسم الطابع» .
ومنه «الرؤسم» لأنه يجتم بختامه .^(١)

والرسم في الاستعمال المعاصر بمعنى :
الصورة المسطحة ، أو التصوير المسطح ، إذا كان
معمولا باليد . ولا تسمى الصورة الفوتوغرافية
رسما . بل يقال : رسمت دارا ، أو إنسانا ، أو
شجرة .

جـ - التفريق ، والنقش ، والوشى ، والرقم :
٧ - هذه الكلمات الأربع تكاد تكون بمعنى
واحد ، وهو تجميل الشيء المسطح أو غير
المسطح بإضافة أشكال تجميلية إليه ، سواء
أكانت أشكالا هندسية أو نمنيات أو صورا أو
غير ذلك . قال صاحب اللسان : ثوب منمنم
أي : موقوم موشى ، وقال : النقش : النممة .
فكل منها يكون بالصور أو بغيرها .
د - النحت :

٨ - النحت : الأخذ من كتلة صلبة كالخجر أو
الخشب بأداة حادة كالأزميل أو السكين ، حتى
يكون مايبقى منها على الشكل المطلوب ، فإن
كان مايبقى يمثل شيئا آخر فهو تمثال أو صورة ،
وإلا فلا .

ترتيب هذا البحث :

٩ - يحتوي هذا البحث على مايلي :
أولا : مايتعلق من الأحكام بالصورة
الإنسانية .

(١) لسان العرب مادة : «رسم» .

ثانيا : أحكام التصوير ، أي : صناعة الصور .
ثالثا : أحكام اقتناء الصور ، أي : اتخاذها
واستعمالها .

رابعا : أحكام الصور من حيث التعامل
والتعرف فيها .

القسم الأول : مايتعلق من
الأحكام بالصورة الإنسانية :

١٠ - ينبغي للإنسان أن يعتني بتجميل صورته
الظاهرة ، بالإضافة إلى اعتناؤه بتكميل صورته
الباطنة ، ويقوم بحق الله تعالى بشكره على أنه
جعل صورته .

والعناية بالصورة الباطنة تكون بالإيمان
والتطهر من الذنوب والشكر لله ، والتجمل
بالأخلاق الحميدة .

والعناية بالصورة الظاهرة تكون بالتطهر
بالوضوء والغتسال والتنظف وإزالة التث ،
والتزين بالزينة المشروعة من العناية بالشعر
والملايس الحسنة وغير ذلك ، (ر : زينة) .

١١ - ولا يحل للإنسان أن يشوه جسمه بإتلاف
عضو من أعضائه ، أو إخراجه عن وضعه الذي
خلقه الله عليه . كما لا يحل له أن يفعل ذلك
بغيره ، إلا حيث أذن الله تعالى بذلك وقد نهى
النبي ﷺ عن النهي والمثلة^(١) . (ر : مثلة) .

(١) حديث : «نهى النبي عن النهي والمثلة» أخرجه البخاري
(الفتح ١١٩/٥ - ط السلفية) من حديث عبدالله بن يزيد
الأنصاري رضي الله عنه .

من أحلى الناس صورة، وإن كان غير جميل، ولا سيما إذا رزق حظاً من صلاة الليل، فإنها تنور الوجه.

قال: وأما الجبال الظاهر فزينة خصص الله بها بعض الصور عن بعض، وهي من زيادة الخلق التي قال الله فيها: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾^(١) قال المفسرون: هو الصوت الحسن والصورة الحسنة. والقلوب مطبوعة على محبة، كما هي مفطورة على استحسنه.

قال: وكل من الجبال الظاهر والجبال الباطن نعمة من الله تعالى تجب على العبد شكراً بالتقوى والصيانة، وبها يزداد جمالا على جماله. وإن استعمل جماله في معاصي الله قلب الله محاسنه شيئا وقبحا. وكان النبي ﷺ يدعو الناس إلى جمال الباطن بجمال الظاهر، قال جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه: قال لي رسول الله ﷺ: «أنت امرؤ حسن الله خلقك، فحسن خلقك»^(٢). وكان النبي ﷺ أجمل الخلق وأحسنهم وجهاً. وقد سئل البراء بن عازب رضي الله عنه: «أكان وجه النبي ﷺ مثل السيف؟ فقال: لا، بل مثل القمر»^(٣).

كما لا يحل له أن يقصد تشويه نفسه بلبس ما ينفر الناس منه ويخرجه عن المعتاد (ر: البسة).

ومن ذلك أن النبي ﷺ «نهى أن يمشي الرجل في نعل واحد» أي: في إحدى قدميه دون الأخرى^(٤). وشرع للمسلم أن يتطيب ويتعطر. وللمرأة زيتها الخاصة. وراجع مباحث (اكتحال، اختضاب، حلي، الخ).

١٢ - أما الزينة الباطنة، فقد قال ابن القيم: الجمال الباطن هو محل نظر الله من عبده وموضع محبة، كما في الحديث: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(٥). وهذا الجمال الباطن يزين الصورة الظاهرة وإن لم تكن ذات جمال، فتكسو صاحبها من الجمال والمهابة والحلاوة بحسب ما اكتسبت روحه من تلك الصفات. فإن المؤمن يعطى مهابة وحلاوة بحسب إيسانه، فمن رآه هابه، ومن خالطه أحبه، وهذا أمر مشهود بالعيان. فإنك ترى الرجل الصالح ذا الأخلاق الجميلة

(١) حديث: «نهى أن يمشي الرجل في نعل واحد» أخرجه مسلم (٣/١٦٦) - ط الحلبي من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) حديث: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم...» أخرجه مسلم (٤/١٩٨٧) - ط الحلبي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) سورة فاطر / ١

(٢) حديث: «أنت امرؤ حسن الله خلقك فحسن خلقك» أخرجه العراقي وابن سكر في تاريخه، وضعفه العراقي كما في فيض القدير (٢/٥٥٢) ط المكتبة التجارية.

(٣) حديث: «سئل أكان وجه النبي ﷺ مثل السيف؟ فقال: ...» أخرجه البخاري (الفتح ٦/٥٦٥) ط السلفية.

السموات والأرض بالحق وصوركم فأحسن صوركم وإليه المصير^(١) وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»^(٢) وقال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة... الحديث»^(٣).

ب - تصوير المصنوعات :

١٤ - لا بأس بتصوير الأشياء التي يصنعها البشر، كصورة المنزل والسيارة والسفينة والمسجد وغير ذلك اتفاقاً. لأن للإنسان أن يصنعها، فلكذلك له أن يصورها.

ج - صناعة تصاوير الجهادات المخلوقة :

١٥ - لا بأس بتصوير الجهادات التي خلقها الله تعالى - على ما خلقها عليه - كتصوير الجبال والأودية والبحار، وتصوير الشمس والقمر والسماء والنجوم، دون اختلاف بين أحد من أهل العلم، إلا من شذ. غير أن ذلك لا يعني

وكان ﷺ يستحب أن يكون الرسول الذي يرسل إليه حسن الوجه حسن الاسم، فكان يقول: «إذا أبرئتم إليّ أبرئاً فأجعلوه حسن الوجه حسن الاسم»^(١) وقد أمتنع الله عباده المؤمنين في دار كرامته بحسن الصور، كما في الحديث «أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والذين على أثرهم كائسدة كوكب إضاءة، قلوبهم على قلب رجل واحد، يسبحون الله بكرة وعشية. صورهم على صورة القمر ليلة البدر»^(٢).

القسم الثاني: حكم التصوير (صناعة الصور)

أ - تحسين صورة الشيء المصنوع :

١٣ - يستحسن للصانع إذا صنع شيئاً أن يحسن صورة ذلك الشيء، إذ أن ذلك من إتقان العمل وإحسانه. وقد مدح الله تعالى نفسه بقوله: «ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم. الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسـان من طين»^(١) وقال: «خلق

(١) سورة الزمر / ٥

(٢) حديث: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» أخرجه أبو يعلى كما في المجموع (٩٨/٤ - ط القدسي) من حديث عائشة. وقال الميثمي: فيه مصعب بن ثابت، ولقيه ابن حبان، وضمه جماعة.
(٣) حديث: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء...» أخرجه مسلم (١٥٤٨/٣ - ط الحلبي).

(١) حديث: «إذا أبرئتم إليّ أبرئاً...» أخرجه البزار من حديث بريدة، ونقل السيوطي عن الميثمي تصحيحه. (اللائي ١١٢/١ - نشر دار المعرفة).
(٢) روضة المحبين ونزهة المشتاقين لأبن القيم ص ٣٧ وحديث: «أول زمرة تلج الجنة...» أخرجه البخاري (الفتح ٣١٢/٦ - ط السلفية).
(٣) سورة السجدة / ٧

د - تصوير النباتات والأشجار:

١٦ - جمهور الفقهاء على أنه لا بأس شرعا بتصوير الأعشاب والأشجار والشجار وسائر المخلوقات النباتية، وسواء أكانت مثمرة أم لا، وأن ذلك لا يدخل فيما نهي عنه من التصوير. ولم ينقل في ذلك خلاف، إلا ما روي عن مجاهد أنه رأى تحريم تصوير الشجر المثمر دون الشجر غير المثمر. قال عياض: هذا لم يقله أحد غير مجاهد. قال ابن حجر: وأظن مجاهدا سمع حديث أبي هريرة، ففيه: «فَلْيُخْلَقُوا ذُرَّةً»^(١)، وليخلقوا شجرة»^(٢) فإن في ذكر الذرة إشارة إلى ما فيه روح، وفي ذكر الشجرة إشارة إلى ما ينبت مما يؤكل، وأما ما لا روح فيه ولا يشمر فلم تقع الإشارة إليه.^(٣)

وكراهة تصوير النباتات والأشجار وجه في

جواز صناعة شيء منها إذا عُلِمَ أن الشخص المصنوعة له يعبد تلك الصورة من دون الله، وذلك كعباد الشمس أو النجوم. أشار إلى ذلك ابن عابدين. ويستدل لحكم هذه المسألة وأن ذلك ليس بدخول في التصوير المنهي عنه بما يأتي في المسألة التالية وما بعدها.

وقد نقل ابن حجر في الفتح عن أبي عماد الجوفي أنه نقل وجها بمنع تصوير الشمس والقمر، لأن من الكفار من عبدهما من دون الله، فيمتنع تصويرهما لذلك. ووجه ابن حجر بعموم قول النبي ﷺ: «الذين يضاهون بخلق الله»^(٤) وقوله في الحديث القدسي: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخليقي»^(٥) فإنه يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه. غير أن هذا مؤوّل وخاص بما فيه روح كما يأتي.^(٦)

(١) للراد بالذرة في الحديث الثملة الصغيرة كما في المصباح للثير.

(٢) حديث: «فليخلقوا ذرة، وليخلقوا شجرة» أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٥/١٠ - ط السلفية) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الأثر عن مجاهد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (ط الهند بوبساي الدار السلفية ١٣٩٩ هـ) ٥٠٧/٨ - ونقله عنه الكبير، انظر مثلا: فتح الباري ٣٩٥/١٠ (كتاب اللباس ب ٩٧)، وانظر أيضا: الطحطاوي على الدر ٢٧٣/١، وشرح المهذب بحاشية القليوبي ٢٩٧/٣، وابن عابدين ٤٣٦/١، وشرح الإقناع للشيخ منصور البهوتي، الرضا، مكتبة النص الحديث، ٢٨٠/١، والشرح الكبير بحاشية الدموي ٣٣٨/٢.

(٤) حديث: «الذين يضاهون بخلق الله» أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٧/١٠ - ط السلفية) ومسلم (١٦٦٨/٣ - ط الحلي) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) حديث: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخليقي» أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٥/١٠ - ط السلفية). ومسلم (١٦٧١/٣ - ط الحلي).

(٦) ابن عابدين ١٢٥/١، وحاشية الطحطاوي على الدر المنهاج ٢٧٤/١، وشرح المهذب للثوري وحاشية القليوبي عليه ٢٩٧/٣ ط حلي، وحاشية الموسوي على الشرح الكبير للدردير للآلبي ٣٣٨/٢ ط حلي، وفتح الباري ٣٩٤/١٠ ط السلفية.

وفي مسند أحمد من حديث علي رضي الله عنه أن جبريل قال للنبي ﷺ «إنها ثلاث، لن يلج عليك مَلَكٌ ما دام فيها واحد منها: كلب، أو جنابة، أو صورة روح»^(١).

هـ - تصوير صورة الحيوان أو الإنسان:

١٧ - هذا النوع من التصوير فيه اختلاف بين الفقهاء وتفصيل يتبين فيما يلي، وإلى هذا النوع خاصة ينصرف قول من يطلق تحريم التصوير، دون غيره من الأنواع المتقدم ذكرها.

التصوير في البيانات السابقة:

١٨ - قال مجاهد في قوله تعالى في حق سليمان عليه السلام وطاعة الجن له: «يعملون له ما يشاء من محارب وقيائل وجفان كالجواب»^(٢) قال: كانت صورا من نحاس. أخرجه الطبري. وقال قتادة: كانت من الزجاج والخشب أخرجه عبدالرزاق. قال ابن حجر: كان ذلك جائزا في شريعتهم، وكانوا يعملون أشكال الأنبياء والصالحين منهم على هيتهم في العبادة ليعبدوا كعبادتهم. وقال أبو العالية: لم يكن ذلك في شريعتهم حراما. وقال مثل ذلك الجصاص.

(١) حديث: «إنها ثلاث: لن يلج عليك مَلَكٌ مادام فيها...» أخرجه أحمد (١/٨٥ - ط الميمنية) وفي إسناده جهالة. (الوزان للذهبي ٤/٢٤٨ - ط الحلبي).

(٢) سورة سبا/ ١٣

مذهب أحمد، والمذهب على خلافه^(١).

وقد احتج الجمهور بأن النبي ﷺ قال: «من صور صورة في الدنيا كلف أن ينفخ فيها الروح، وليس ينافخ»^(٢) فخص النهي بملوات الأرواح وليس الشجر منها، وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه نهى المصور عن التصوير، ثم قال له: «إن كنت فاعلا فصور الشجر وما لا روح فيه» قال الطحطاوي: «ولأن صورة الحيوان لما أبيحت بعد قطع رأسها - لأنها لا تعيش بكونه - دل ذلك على إباحة تصوير ما لا روح فيه أصلا»^(٣) بل إن في بعض روايات حديث عائشة رضي الله عنها أن جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ «مُرْ برأس التمثال فلْيُقَطَّعْ حتى يكون كهية الشجرة»^(٤) فهذا تنبيه على أن الشجرة في الأصل لا تتعلق بالنهي بتصويرها. هذا ما يذكره الفقهاء في الاستدلال على أنه لا يحرم تصوير الشجر والنبات وما لا روح فيه.

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/١٤٤

(٢) حديث: «من صور صورة في الدنيا...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٩٣/١٠ - ط السلفية) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) فتح الباري ١٠/٣٩٤، ٣٩٥، والطحطاوي على الدر المختار ١/٢٧٤

(٤) حديث: «مُرْ برأس التمثال فلْيُقَطَّعْ حتى يكون كهية الشجرة» أخرجه أبو داود (٤/٣٨٨ - تحقيق عزت هيد دعاس) والترمذي (٥/١١٥ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: حديث حسن صحيح.

تعالى، لقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُسُونَ. وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(١) ولقول النبي ﷺ: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»^(٢) - واحتج القائلون بالإباحة بقوله تعالى في حق سليمان عليه السلام: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾^(٣) قالوا: وشرع من قبلنا شرع لنا لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهِمَ آفَنَدَهُ﴾^(٤).

وامتدلو بقول النبي ﷺ في حق المصورين «الذين يضاهون بخلق الله»^(٥) وفي بعض الروايات «الذين يشبهون بخلق الله» وقول النبي ﷺ فيها يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلقى فليخلقوا حبة، أو ليعلقوا ذرة»^(٦) قالوا: ولو كان هذا على ظاهره لاقتضى تحريم تصوير الشجر والجبال والشمس والقمر، مع أن ذلك

قال ابن حجر: ولكن ثبت في الصحيحين أن أم حبيسة وأم سلمة رضي الله عنهما ذكرتا للنبي ﷺ كنيسة رأيتها بأرض الحبشة، فذكرتا من حسناتها وتساويفها، فقال النبي ﷺ «أولئك قوم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بَنَوْا عَلَى قَبْرِه مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوْرَ. أُولَئِكَ شَرُّ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ»^(٧).

قال: فإن ذلك يشعر بأنه لو كان جائزا في شريعتهم ما أطلق على السذي فعله أنه شر الخلق، هكذا قال. لكن الأظهر أنه منهم لبناء المساجد على القبور، ولجعلهم الصوري في المساجد، لا لطلق التصوير، ليوافق الآية،^(٧) والله أعلم.

تصوير صورة الإنسان والحيوان في الشريعة الإسلامية:

١٩ - اختلف العلماء في حكم تصوير ذوات الأرواح من الإنسان أو الحيوان على ثلاثة أقوال:

٢٠ - القول الأول: إن ذلك غير حرام. ولا يجرم منه إلا أن يصنع صنما يعبد من دون الله

(١) حديث: «أولئك قوم كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على...» أخرجه البخاري (الفتح ١/٥٢٤ - ط السلفية). ومسلم (٣٧٦/١ - ط الحلبي).

(٢) فتح الباري ١٠/٣٨٢ (كتاب اللباس ب ٨٨)، وأحكام القرآن للجصاص ٣/٣٧٢ تنظر نظارة الأوقاف بالقسطنطينية سنة ١٣٣٨ هـ، في تفسير سورة سبأ.

(١) سورة الصافات ٩٥ - ٩٦

(٢) حديث: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» أخرجه البخاري (الفتح ٤/٤٢٤ - ط السلفية) ومسلم (١٢٠٧/٣ - ط الحلبي).

(٣) سورة سبأ/١٣

(٤) سورة الأنعام/٩٠

(٥) الحديث تقدم تحريمه (ل/١٥)

(٦) حديث: «ومن أظلم ممن ذهب... سبق تحريمه (ل/١٥)

نقلوه عن قوم^(١) ولم يعينهم . من أجل ذلك فإن هذا القول يغفل ذكره الفقهاء في كتبهم المطولة والمختصرة، ويقتصرون في ذكر الخلاف على الأقوال الآتية :

٢٢ - القول الثاني : وهو مذهب المالكية وبعض السلف، ووافقهم ابن حمدان من الحنابلة، أنه لا يحرم من التصاوير إلا ما جمع الشروط الآتية :
الشرط الأول : أن تكون صورة الإنسان أو الحيوان مما له ظل، أي تكون غثا لا مجسدا، فإن كانت مسطحة لم يحرم عملها، وذلك كالمنقوش في جدار، أو ورق، أو قماش . بل يكون مكروها .

ومن هنا نقل ابن العربي الإجماع على أن تصوير ماله ظل حرام .

الشرط الثاني : أن تكون كاملة الأعضاء، فإن كانت ناقصة عضو مما لا يعيش الحيوان مع فقدته لم يحرم، كما لو صور الحيوان مقطوع الرأس أو غرق البطن أو الصدر .

لا يحرم بالاتفاق، فتعين حمله على من قصد أن يتحدى صنعة الخالق عز وجل ويفتري عليه بأنه يخلق مثل خلقه .

٢١ - واستدلوا بقوله ﷺ في حق المصورين «إن أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون»^(١) قالوا : لو حمل على التصوير المعتاد لكان ذلك مشكلا على قواعد الشريعة . فإن أشد ما فيه أن يكون معصية كسائر المعاصي ليس أعظم من الشرك وقتل النفس والزنا، فكيف يكون فاعله أشد الناس عذابا، فتعين حمله على من صنع التماثيل لتعبد من دون الله .

- واحتجوا أيضا بما يأتي من استعمال الصور في بيت النبي ﷺ وبيوت أصحابه، ومن جملة ذلك تعاملهم بالدينانير الرومية والدراهم الفارسية دون نكير، وبالأحوال الفردية للاستعمال الواقع منهم مما يرد ذكره في تضعيف هذا البحث، دون تأويل .

وقد نقل الألويسي هذا القول في تفسيره عند تفسير الآية «١٣» من سورة سبأ، حيث ذكر أن السحاح ومكي بن أبي طالب وابن الفرس

(١) تفسير الألويسي للمسمى روح المعاني (القاهرة، إدارة الطباعة الخيرية ١٩٥٥م) ١٩/٢٢ . ونسب في مجلة الوعي الإسلامي (سنة ١٣٨٧هـ العدد ٢٩ ص ٥٧، ٥٨ في مقال السيد محمد رجب البهي إلى الشيخ عبدالعزيز جلوش .

(١) حديث : «إن أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون» أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٢/١ - ط السلفية) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه .

وهذا التحريم عند الجمهور هو من حيث الجملة. ويستثنى عندهم بعض الحالات المتفق عليها أو المختلف فيها بما سيذكر فيها بعد. ^(١)
- والتصوير المحرم صرح الحنابلة بأنه من الكبائر. قالوا: لما في الحديث من التوعد عليه بقول النبي ﷺ «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون». ^(٢)

أدلة القولين الثاني والثالث بتحريم التصوير من حيث الجملة:

٢٤ - استند العلماء في تحريم التصوير من حيث الجملة إلى الأحاديث التالية:

الحديث الأول: عن عائشة رضي الله عنها قالت: «قدم رسول الله ﷺ من سفر، وقد سترت سهوة لي بقرام فيه تمائيل، فلما رآه رسول الله ﷺ هتكه، وتلون وجهه. فقال: يا عائشة: أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين

الشرط الثالث: أن يصنع الصورة بما يدوم من الحديد أو النحاس أو الحجارة أو الخشب أو نحو ذلك، فإن صنعها بما لا يدوم كشعر يطبخ أو عجين لم يجرم، لأنه إذا نشف تقطع. على أن في هذا النوع عندهم خلافاً، فقد قال الأكثر منهم: يجرم ولو كان مما لا يدوم. وينقل قصر التحريم على ذوات الظل عن بعض السلف أيضاً كما ذكره النووي. ^(١)

وقال ابن حمدان من الحنابلة: المراد بالصورة أي: المحرمة ما كان لها جسم مصنوع له طول وعرض وعمق.

٢٣ - القول الثالث: أنه يجرم تصوير ذوات الأرواح مطلقاً، أي سواء أكان للصورة ظل أو لم يكن. وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة. وتشدد النووي حتى ادعى الإجماع عليه. وفي دعوى الإجماع نظري يعلم مما يأتي. وقد شكك في صحة الإجماع ابن نجيم كما في الطحطاوي على الدرر، وهو ظاهر، لما تقدم من أن المالكية لا يرون تحريم الصور المسطحة. لا يختلف المذهب عندهم في ذلك.

(١) من خليل، وعليه شرح الدرر وحاشية المسوقي ٣٣٧/٢، ٣٣٨، وهذه الألباب للسفاري شرح معقوفة الأدب ١٨٠، وشرح النووي على صحيح مسلم، (القاهرة، لطبعة المصرية ١٣٤٩ هـ كتاب اللباس) ٨٠/١١، وفتح الباري ٣٨٨/١٠.
ولم نجد النص على ما نقل عن ابن العربي في أحكام القرآن فلمله في غير ذلك من كتبه.

(١) الطحطاوي على الدر المختار ٢٧٣/١، والأم للشافعي، (القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٨١ هـ) ١٨٢/٦، والزاوي عن اقتراف الكبار لابن حجر الميمني الشافعي ٢٨٢/٧، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، الحنبلي، (القاهرة، مطبعة أنصار السنة) ٤٧٤/١.
(٢) كشف القناع للبهوتي، شرح الإقناع للحنجوي الحنبلي، (الرياض، مكتبة النص الحديثية) ٢٧٩/١، ٢٨٠، والأدب الشريفة لابن مفلح ٥١٣/٣ وقد تقدم تخرجه الحديث ٢١

من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

الحديث الثاني: عن عائشة رضي الله عنها قال: «واعد رسول الله ﷺ جبريل أن يأتيه في ساعة، فجاءت تلك الساعة ولم يأت. قالت: وكان بيده عصا فطرحها، وهويقول: ما يخلف الله وعده ولا رسله. ثم التفت، فإذا جرو كلب تحت سرير، فقال: متى دخل هذا الكلب؟ فقلت: والله ما دريت به. فأمر به فأخرج، فجاءه جبريل، فقال له رسول الله ﷺ: وعدتني فجلست لك ولم تأتي؟ فقال: منعني الكلب الذي كان في بيتك. إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة»^(١).

وروت ميمونة رضي الله عنها حادثة مثل هذه، وفيها قول جبريل: «إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة»^(٢).

وروى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ أخبره بحادثة جبريل، وما قال له. وروى القصة أيضا أبوهريرة رضي الله عنه.

(١) حديث: «واعد رسول الله ﷺ جبريل...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٩١/١٠ ط السلفية)، ومسلم (١٦٦٤/٣ ط الحلبي).
(٢) حديث: «إنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة» أخرجه مسلم (١٦٦٤/٣ ط الحلبي).

يضاهون بخلق الله. قالت عائشة: فقطعناه فجعلنا منه وسادة أو وسادتين». وفي رواية أنه قال: «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله»^(١). وفي رواية أخرى قال: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة، ويقال لهم: أحيوا ما خلقتكم». وفي رواية: «إنها قالت: فأخذت الستر فجعلته مرفقة أو مرفقتين، فكان يرتفق بهما في البيت». وهذه الروايات متفق عليها^(٢). هذا وإن قوله ﷺ: «إن أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» رواه الشيخان أيضا مرفوعا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه^(٣).

وقوله: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتكم» رواه أيضا

(١) حديث: «يا عائشة، أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٧-١٠ ط السلفية) ومسلم (١٦٦٨/٣ ط الحلبي).
(٢) حديث: «إن أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله...» أخرجه مسلم (١٦٦٧/٣ ط الحلبي). وحديث: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة...» أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٩/١٠ ط السلفية)، ومسلم (١٦٦٩/٣ ط الحلبي) ورواية: «وأخذت الستر فجعلته مرفقة» أخرجه مسلم (١٦٦٩/٣ ط الحلبي).
(٣) الحديث تقدم تخريجه ف ٢٣

تعليل تحريم التصوير:

٢٥ - اختلف العلماء في علة تحريم التصوير على وجوه:

الوجه الأول: أن العلة هي ما في التصوير من مضاهاة خلق الله تعالى. وأصل التعليل بذلك وارد في الأحاديث المتقدمة، كلفظ حديث عائشة رضي الله عنها: «الذين يضاهون بخلق الله»^(١) وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلفي»^(٢) ويشهد لذلك حديث: «من صور صورة كلف أن ينفخ فيها الروح»^(٣) وحديث: «أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. يقال لهم: أحيوا ما خلقتم»^(٤).

وما يكثر على التعليل بهذا أمران:

الأول: أن التعليل بهذا يقتضي منع تحريم تصوير الشمس والقمر والجبال والشجر وغير ذلك من غير ذوات الأرواح.

والثاني: أن التعليل بذلك يقتضي أيضا منع تصوير لعب البنات والعضو المقطوع، وغير

الحديث الثالث: عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه دخل دارا تبني بالمدينة لسعيد، أو لروان، فرأى مصورا يصور في الدار، فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تعالى: ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلفي، فليخلقوا ذرة، أو ليخلقوا حبة، أو ليخلقوا شعيرة»^(١).

الحديث الرابع: عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه جاءه رجل فقال: إني رجل أصور هذه الصور فأفني فيها. فقال: ادن مني، فلدنا منه، ثم قال: ادن مني، فلدنا منه، حتى وضع يده على رأسه، وقال: أنبتك بما سمعت من رسول الله ﷺ. سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور في النار، يجعل له بكل صورة صورها نفسا، فيعذبه في جهنم». ثم قال: إن كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له»^(٢).

الحديث الخامس: عن أبي الهياج الأسدي أن عليا رضي الله عنه قال له: «ألا أبعتك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: ألا تدع صورة إلا طمستها، ولا قبرا مشرفا إلا سويته»^(٣).

(١) انفرد بهذه الرواية ورواية ويشيرون بخلقهم عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة. وحديثه في صحيح البخاري (كتاب اللباس ب ٩١) ومسلم (اللباس ج ٩١، ٩٢) والنسائي (زينة باب ١١٢) وأحمد (٣٦/١، ٨٣، ٢١٩).

(٢) الحديث تقدم تخريجه في الفقرة السابقة.

(٣) الحديث تقدم تخريجه ف/ ١٦.

(٤) الحديث تقدم تخريجه ف/ ١٥.

(١) الحديث تقدم تخريجه ف/ ١٥.

(٢) حديث: «كل مصور في النار». أخرجه مسلم (١٦٧٠/٣) ط الحديث.

(٣) حديث: «ألا أبعتك على ما بعثني به رسول الله ﷺ». أخرجه مسلم (٦٦٦/٢، ٦٦٧) ط الحديث.

وما يحقق هذا ماتوحي به رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن الله تعالى يقول في الحديث القدسي: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلقي» فإن «ذهب» بمعنى قصد، بذلك فسرها ابن حجر^(١)، وبذلك يكون معناها أنه أظلم الناس بهذا القصد، وهو أن يقصد أن يخلق كخلق الله تعالى.

ونقل الجصاص قولاً أن المراد بهذه الأحاديث «من شبه الله بخلقه».

٢٦ - الوجه الثاني: كون التصوير وسيلة إلى الغلو في غير الله تعالى بتعظيمه حتى يثول الأمر إلى الضلال والافتتان بالصور، فتعبد من دون الله تعالى. وذلك أن النبي ﷺ بعث والناس ينصبون تماثيل يعبدونها، يزعمون أنها تقرهم إلى الله زلفى، فجاء الإسلام محطياً للشرك والوثنية، معلناً أن شعاره الأكبر (لا إله إلا الله) ومسفها لعقول هؤلاء. ومن المناهج التي سلكتها الشريعة الحكيمة لذلك - بالإضافة إلى الحجج والبيان والسيوف والسنان - أن جاءت إلى ما من شأنه أن يكون وسيلة إلى الضلال ولا منفعة فيه، أو منفعته أقل، فمنعت إتيانه، قال ابن العربي: والذي أوجب النهي عن التصوير في شرعنا - والله أعلم - ما كانت العرب عليه من عبادة الأوثان والأصنام، فكانوا يصورون

ذلك بما استنأه العلماء من قضية التحريم. من أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن المقصود بالتعليل بهذه العلة من صنع الصورة متحدية قدرة الخالق عز وجل، ورأى أنه قادر أن يخلق كخلقه، فيريه الله تعالى عجزه يوم القيامة، بأن يكلفه أن ينفخ الروح في تلك الصور.

قال النووي: أما رواية «أشد عذاباً» فهي محمولة على من فعل الصورة لتعبد، وقيل: هي فيمن قصد المعنى الذي في الحديث من مضاهاة خلق الله، واعتقد ذلك، فهذا كافر له من أشد العذاب ما للكفار، ويزيد عذابه بزيادة كفره^(١).

ويتأيد التعليل بهذا بأن الله تعالى قال شبهها بذلك في حق من ادعى أنه ينزل مثل ما أنزل الله، وأنه لا أحد أظلم منه، فقال تعالى: «ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال: أوحى إلي ولم يوح إليه شيء»، ومن قال سأُنزل مثل ما أنزل الله^(٢) فهذا فيمن ادعى مساواة الخالق في أمره ووحيه، والأول فيمن ادعى مساواته في خلقه، وكلاهما من أشد الناس عذاباً.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (كتاب اللبس)

٩١/١١

(٢) سورة الأنعام/٩٣

(١) فتح الباري ١٠/٣٨٦

والخلاف بين العلماء.

وبناء على هذا الوجه رأى بعض العلماء أن النبي ﷺ شدد أولا وأمر بكسر الأوتان ولطخ الصور، ثم لما عرف ذلك الأمر واشتهر رخص في الصور المسطحة وقال: «إلا رقما في ثوب».

٢٧ - الوجه الثالث: أن العلة مجرد الشبه بفعل المشركين الذين كانوا ينحتون الأصنام ويعبدونها، ولولم يقصد المصور ذلك، ولولم تعبد الصورة التي يصنعها، لكن الحال شبيهة بالحال. كما نهينا عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، لئلا نكون في ذلك مثل من يسجد لها حيثئذ. كما قال النبي ﷺ: «فإنه يسجد لها حيثئذ الكفار»^(١) فكرهت الصلاة حيثئذ لما تجر المشابهة من الموافقة. أشار إلى هذا المعنى ابن تيمية. ونبه عليه ابن حجر حيث قال: إن صورة الأصنام هي الأصل في منع التصوير^(٢) لكن إذا قيل بهذه العلة فهي لا تقتضي أكثر من الكراهة.

(١) حديث: «وحيثئذ يسجد لها الكفار». أخرجه مسلم (١/ ٥٧٠ ط الحلي) من حديث عمرو بن عبس رضي الله عنه.

(٢) القضاة الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، (القاهرة)، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٩ هـ، ص ٦٣، وفتح الباري ١٠/ ٣٩٥ وفي مجلة المنار قال الشيخ محمد رشيد رضا إن هذه هي العلة الحقيقية في التحريم (سنة ١٣٢٠ هـ المجلد ٥/ ١٤٠).

ويعبدون، فقطع الله الذريعة، وجمى الباب. ثم أشار ابن العربي أن التعليل بالمضاهاة وهو منصوص، لا يمنع من التعليل بهذه العلة المستنبطة، قال: نهى عن الصورة، وذكر علة التشبه بخلق الله، وفيها زيادة على هذا عبادتها من دون الله، فنبه على أن عملها معصية، فما ظنك بعبادتها^(١).

- واستند القائلون بهذا الوجه في التعليل إلى ما في صحيح البخاري في تفسير سورة نوح، معلقا. عن عطاء عن ابن عباس في: وذ، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر. قال: «هذه أساء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون إليها أنصابا، وسموها بأسائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك، وتنسخ العلم، بعبث»^(٢).

لكن إلى أي مدى أرادت الشريعة المنع من التصوير لتكفل سد الذريعة: هل إلى منع التصوير مطلقا، أو منع الصور المنصوية دون غير المنصوية، أو منع الصور المجسمة التي لها ظل، لأنها التي كانت تعبد؟ هذا موضع

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٤/ ١٥٨٨

(٢) أثر ابن عباس أخرجه البخاري (فتح الباري ٨/ ٦٦٦ ط السلفية). وانظر تفسير ابن كثير والطبري في تفسير الآية من سورة نوح، حيث نقلوا روايات أخرى.

العجين، على خلاف وتفصيل يتبين في المباحث التالية.

ثانيا: صناعة الصور المسطحة:

القول الأول في صناعة الصور المسطحة:

٣٠ - مذهب المالكية ومن ذكر معهم جواز صناعة الصور المسطحة مطلقا، مع الكراهة. لكن إن كانت فيها يمتنع فلا كراهة بل خلاف الأولى. وتزول الكراهة إذا كانت الصور مقطوعة عضولا تبقى الحياة مع فقده.

٣١ - ومن الحجة لهذا المذهب مايلي:

(١) حديث أبي طلحة وعنه زيد بن خالد الجهني، ورواه سهل بن حنيف الصحابي رضي الله عنهم، أن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة، إلا رقيا في ثوب»^(١) فهذا الحديث مقيد، فيحمل عليه كل ماورد من النهي عن التصاوير ولعن المصورين.

(٢) حديث أبي هريرة مرفوعا أن النبي ﷺ قال: يقول الله تعالى: في الحديث القدسي «ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلقى، فليخلقوا ذرة، أو ليعلقوا حبة»^(٢).

٢٨ - الوجه الرابع: أن وجود الصورة في مكان يمنع دخول الملائكة إليه. وقد ورد النص على ذلك في حديث عائشة وحديث علي..

ورّد التعليل بهذا كثير من العلماء، منهم الحنابلة، كما يأتي، وقالوا: إن تنصيب الحديث على أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة لا يقتضي منع التصوير، كالجنانة، فإنها تمنع دخول الملائكة أيضا لما في بعض الروايات «لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا جنب»^(١) فلا يلزم من ذلك منع الجنابة.

ولعل امتناع دخول الملائكة إنما هولكون الصورة محرمة، كما يحرم على المسلم أن يجلس على مائدة يدار عليها الخمر. فامتناع دخولهم أثر التحريم، وليس علة. والله أعلم.

تفصيل القول في صناعة الصور:

أولا: الصور المجسمة (ذوات الظل).

٢٩ - صنعة الصور المجسمة محرمة عند جمهور العلماء أخذا بالأدلة المسابقة.

ويستثنى منها ماكان مصنوعا كلعبة للصغار، أو كان تمتعها، أو كان مقطوعا منه عضولا يعيش بدونه، أو كان مما لا يدوم كصور الحلوى أو

(١) حديث: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا جنب». أخرجه أبو داود (٣٨٤/٤) تحقيق عزت حيد دعائن. وفي إسناده جهالة، (الميزان للقمي ٢٤٨/٤ ط الحلبي).

(١) حديث: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة، إلا رقيا في ثوب» أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٩/١٠ ط السلفية)، ومسلم (٣/١٦٦٥ ط الحلبي).

(٢) الحديث تقدم تخريجه ف/ ١٥

ويوضح هذا المعنى جلياً حديث سفينة رضي الله عنه مولى النبي ﷺ، أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه دعا النبي ﷺ إلى بيته، فجاء فوضع يده فرجع، فقالت فاطمة لعلي: الحقه فانظر ما رجعه. فتبعه، فقال: يا رسول الله ما ردك؟ قال: «إنه ليس لي - أو قال: لنبي - أن يدخل بيتاً مزواً»^(١)

ورواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عند البخاري وأبي داود وفي روايته: «فراى سراً موشياً»، وفيها أنه ﷺ قال «ما لنا وللدنيا، ما لنا وللرقم» فقالت فاطمة فما تأمرنا فيه؟ قال: ترسلين به إلى أهل حاجة»^(٢) وفي رواية النسائي أنه كان في الستر تصاوير^(٣)

(٤) استعمال النبي ﷺ وأصحابه الدنانير الرومية والدرهم الفارسية وعليها صور ملوكهم ولم يكن عندهم نقود غيرها إلا الفلوس. وقد ضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه - على ما تذكره الكتب المؤلفة في تاريخ النقود - الدرهم على السكة الفارسية، فكان فيها الصور،

ووجه الاحتجاج به: أن الله تعالى لم يخلق هذه الأحياء سطوحاً، بل اخترعها مجسمة^(١) (٣) استعمال الصور في بيت النبي ﷺ، كما تقدم أنها جعلت الستر مرفقتين، فكان يرتفق بهما، وفي بعض الروايات «وإن فيها الصور». وفي بعض روايات الحديث قالت: كان لنا ستر فيه تمثال طائر، وكان الداخل إذا دخل استقبله، فقال لي النبي ﷺ: «حولي هذا، فإني كلما دخلت فرأيتنه، ذكرت الدنيا»^(٢) فعلم بذلك، وكان ﷺ حريصاً على ألا يشغله أمر الدنيا وزهرتها عن الدعوة إلى الله والتفرغ لعبادته. وذلك لا يقتضي التحريم على أمته. وفي رواية أنس رضي الله عنه أنه قال لها: «أميطي عنا قرامك هذا، فإن تصاويره لا تزال تعرض لي في صلاتي»^(٣) وعلل في رواية ثالثة بغير هذا عندما هتك الستر فقال «وباعثشة لا تستري الجدران»^(٤) وقال «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين»^(٥)

(١) ذكر هذا المعنى ابن حجر في الفتح ٣٨٦/١٠

(٢) حديث: «حولي هذا، فإني كلما دخلت فرأيتنه ذكرت الدنيا». أخرجه مسلم (١٦٦٦/٣) ط الحلبي.

(٣) حديث: «أميطي عنا قرامك هذا، فإنه...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٨٤/١) ط السلفية.

(٤) حديث: «وباعثشة لا تستري الجدران» أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨٣/٤) ط مطبعة الأنوار للمحمدية.

(٥) حديث: «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين» أخرجه مسلم (١٦٦٦/٣) ط الحلبي، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(١) حديث: «إنه ليس لي - أو قال: لنبي - أن يدخل بيتاً مزواً» أخرجه أبو داود (١٣٣/٤) - تحقيق عزت عبيد دعاس. - وصححه ابن حبان مختصراً (ص ٣٥٢) - موارد الطين - ط السلفية.

(٢) حديث: «ما لنا وللدنيا، ما لنا وللرقم» أخرجه البخاري (الفتح ٢٢٨/٥) ط السلفية وأبو داود (٢٨٢/٤) - تحقيق عزت عبيد دعاس.

(٣) جامع الأصول ٨١٥/٤

قابضا إحدى يديه باسطا الأخرى، وعن القاسم قال كان نقش خاتم عبد الله ذبابان، وكان نقش خاتم حذيفة بن اليمان رضي الله عنه كركيان، وروي أن نقش خاتم أبي هريرة رضي الله عنه ذبابتان. (١)

ونقل ابن أبي شيبة بسنده عن ابن عون أنه دخل على القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وهو بأعلى مكة بيته، قال: فرأيت في بيته حجلة فيها تصاوير القدس والعنقاء. قال ابن حجر: والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة، وهو راوي حديث عائشة، وكان من أفضل أهل زمانه. (٢)

وروى أحمد بسنده عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه قال: دخلت على ابن عباس رضي الله عنهما أعوده من وجع كان به. قلت: فما هذه التصاوير في الكانون؟ قال: ألا ترى قد أحرقناها بالنار. فلما خرج المسور قال: اقطعوا رموس هذه التماثيل. قالوا: يا أبا العباس لو ذهب بها إلى السوق كان أنفق لها. قال: لا. فأمر بقطع رموسها. (٣)

وضرب الدنانير معاوية رضي الله عنه وعليها الصور بعد أن غا منها الصليب، وضربها عبد الملك وعليها صورته متقلدا سيفاً، ثم ضربها عبد الملك والوليد خالية من الصور. (٤)

(٥) ما نقل عن بعض الصحابة والتابعين من استعمال الصور في الستور وغيرها من المسطحات. من ذلك استعمال زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه للستور ذات الصور، وحديثه في الصحيحين. واستعمله أبو طلحة رضي الله عنه وأقره سهل بن حنيف رضي الله عنه، وحديثهما في الموطأ وعند الترمذي والنسائي. واعتمدوا على ما روه عن النبي ﷺ من قوله «إلا رقيا في ثوب».

وأخرج ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أن عروة كان يتكئ على المرافق (الوسائد) التي فيها تصاوير الطير والرجال. (٦) وروى الطحاوي بأسانيد أنه نقش خاتم عمران بن حصين الصحابي رضي الله عنه كان رجلا متقلدا سيفاً. وأن نقش خاتم النعمان بن مقرن رضي الله عنه قائد فتح فارس، كان أيلًا

(١) راجع لهذا كتاب: الديار الإسلامي في المتحف العراقي، للسيد ناصر الثقنوني، (بغداد، المجمع العلمي العراقي ١٣٧٢ هـ) ص ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٨٢، وكتب التفود العربية وعلم التماثيل لأنتانس الكرمل ولي ضمنه كتاب الميرزي في التفود الإسلامية.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٥٠٦ ط الهند

(١) معاني الآثار للطحاوي ٤/ ٢٦٣، ٢٦٦
(٢) مصنف ابن أبي شيبة، ط الهند ٨/ ٥٠٩، ونقله ابن حجر في الفتح ١٠/ ٣٨٨
(٣) مسند أحمد ١/ ٣٢٠

ثالثا: الصور المقطوعة والصور النصفية ونحوها:

٣٣ - تقدم أن المالكية لا يرون تحريم تصوير الإنسان أو الحيوان - سواء أكانت الصورة تمثالا مجسما أو صورة مسطحة - إن كانت ناقصة عضو من الأعضاء الظاهرة مما لا يعيش الحيوان بدونه. كما لو كان مقطوع الرأس، أو كان غرق البطن أو الصدر.

وكذلك يقول الخنابلة، كما جاء في المغني: «إذا كان في ابتداء التصوير صورة بدن بلا رأس أو رأس بلا بدن، أو جعل له رأس وسائر بدنه صورة غير حيوان، لم يدخل في النهي. وفي الفروع: إن أزيل من الصور مالا تبقى الحياة معه لم يكره، في المنصوص. ومثله صورة شجرة ونحوه وتمثال، وكذا تصويره^(١)»

وهذا مذهب الشافعية أيضا، ولم ينقل بينهم في ذلك خلاف إلا ماشذبه المتولي، غير أنهم اختلفوا فيما إذا كان المقطوع غير الرأس وقد بقي الرأس. والراجح عندهم في هذه الحالة التحريم، جاء في أسنى المطالب وحاشيته للرملي: وكذا إن قطع رأس الصورة. قال الكوهكيوني: وكذا حكم ماصور بلا رأس، وأما

القول الثاني في صناعة الصور غير ذوات الظل (أي المسطحة):

٣٢ - إنها محرمة كصناعة ذوات الظل. وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة، ونقل عن كثير من السلف. واستثنى بعض أصحاب هذا القول الصور المقطوعة والصور الممتنة وأشياء أخرى كما سيأتي في بقية هذا البحث.

واحتجوا للتحريم بإطلاق الأحاديث الواردة في لعن النبي ﷺ للمصورين، وأن المصور يعذب يوم القيامة بأن يكلف بنفخ الروح في كل صورة صورها. خرج من ذلك صور الأشجار ونحوها مما لا روح فيه بالأدلة السابق ذكرها، فيبقى ماعداها على التحريم. قالوا: وأما الاحتجاج لإباحة صنع الصور المسطحة باستعمال النبي ﷺ الوسادتين اللتين فيها الصور، واستعمال الصحابة والتابعين لذلك، فإن الاستعمال للصورة حيث جاز لا يعني جواز تصويرها، لأن النص ورد بتحريم التصوير ولعن المصور، وهو شيء آخر غير استعمال ما فيه الصورة. وقد علل في بعض الروايات بمضاهاة خلق الله والتشبيه به، وذلك إثم غير متحقق في الاستعمال^(١).

(١) المغني ٧/٧، وانظر كشف القناع ١٧١/٥، والحري

٣٠٣/٣، والفروع ٣٥٢/١، ٣٥٣

(١) ابن عابدين ١/٤٣٧

خامسا: صنع الصور الممتحنة:

٣٥- يأتي أن أغلب العلماء على جواز اقتناء واستعمال الصور المجسمة والمسطحة. سواء أكانت مقطوعة أم كاملة، إذا كانت ممتحنة، كالتي على أرض أو بساط أو فراش أو وسادة أو نحو ذلك.

وبناء على هذا، ذهب بعض العلماء إلى جواز صنع ما يستعمل على ذلك الوجه، كنسج الحرير لمن يحمل له.

وهو في الجملة مذهب المالكية، إلا أنه عندهم خلاف الأولى.

وعند الشافعية وجهان: أحدهما التحريم. وهو مذهب الحنفية كما صرح به ابن عابدين. ونقل ابن حجر عن المتولي من الشافعية أنه أجاز التصوير على الأرض.^(١)

ولم نجد للمحنابلة تصريحاً في هذه المسألة فالظاهر أنه عندهم مندرج في تحريم التصوير. وسنأتي تفصيل القول في معنى الامتحان.

سادسا: صناعة الصور من الطين والحلوى وما يسرع إليه الفساد:

٣٦- للمالكية قولان في صناعة الصور التي

الرموس بلا أبدان فهل تحرم؟ فيه تردد. والحرمة أرجح. قال الرملي: وهما وجهان في الحاوي وبناءهما على أنه هل يجوز تصوير حيوان لا نظير له: إن جوزه جاز ذلك، وإلا فلا، وهو الصحيح. ويشملها قوله: ويحرم تصوير حيوان.

وظاهر ما في تحفة المحتاج جوازه، فإنه قال: وكفقد الرأس فقد مالا حياة بدونه.^(٢)

رابعا: صنع الصور الخيالية:

٣٤- ينص الشافعية على أن الصور الخيالية للإنسان أو الحيوان داخلية في التحريم. قالوا: يحرم، كإنسان له جناح، أو بقر له منقار، مما ليس له نظير في المخلوقات. وكلام صاحب روض الطالب يوحى بوجود قول بالجواز.

وواضح أن هذا في غير اللعب التي للأطفال، وقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها: «أنه كان في لعبها فرس له جناحان، وأن النبي ﷺ ضحك لما رآها حتى بدت نواجذه».^(٣)

(١) حاشية السنوني على الشرح الكبير ٢/ ٣٣٨، ومنح الجليل شرح مختصر خليل ٢/ ١٦٧، وحاشية عميرة على شرح للمهاج ٣١/ ٢٩٧، ٢٩٨، وباب المحتاج ٦/ ٣٦٩، وأسن المطالب بحاشية الرملي ٣/ ٢٢٦، وابن عابدين ٤٣٧/١

(٢) تحفة المحتاج ٧/ ٤٣٤، وأسن المطالب وحاشيته ٣/ ٢٢٦، والقلوبي على شرح للمهاج ٣/ ٢٩٧، (٣) أسن المطالب ٣/ ٢٢٦، والقلوبي على للمهاج ٣/ ٢٩٧، وحواشي تحفة المحتاج ٧/ ٤٣٤ وحديث عائشة سيأتي ترجمته ٣٨/ ف

ذلك^(١).

٣٨ - واستدل الجمهور لهذا الاستثناء بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت ألعب بالبنات عند النبي ﷺ، وكان لي صواحب يلعبن معي، فكان رسول الله ﷺ إذا دخل يتقمعن منه، فيسرن إلي، فيلعبن معي»^(٢).

وفي رواية قالت: «قدم رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أو خيبر، وفي سهوتهما ستر، فهبت ريح، فكشفت ناحية الستر عن بنات لعائشة لعب، فقال: ما هذا يا عائشة؟ قالت: بناتي. ورأى بينهن فرصا لها جناحان من رقا، فقال: ما هذا الذي أرى وسطهن؟ قالت: فرس. قال: وما هذا الذي عليه؟ قالت: جناحان. فقال: فرس له جناحان؟ قالت: أما سمعت أن لسليمان خيلا لها أجنحة؟ قالت: فضحك رسول الله ﷺ حتى رأيت نواجذه»^(٣).

وقد علل المالكية والشافعية والحنابلة هذا الاستثناء لصناعة اللعب بالحاجة إلى تدريبهن على أمر تربية الأولاد.

لا تتخذ للإبقاء، كالتى تعمل من العجين. وأشهر القولين المنع. وكذا نقلها العدوى وقال: إن القول بالجواز هو الأصح. ومثل له بما يصنع من عجين أو قشر بطيخ، لأنه إذا نشف تقطع. وعند الشافعية: يحرم صنعها ولا يحرم بيعها^(١).

ولم نجد عند غيرهم نصا في ذلك.

سابعا: صناعة لعب البنات:

٣٧ - استثنى أكثر العلماء من تحريم التصوير وصناعة التماثيل صناعة لعب البنات. وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة.

وقد نقل القاضي عياض جوازه عن أكثر العلماء، وتابعه النووي في شرح مسلم، فقال: يستثنى من منع تصوير ماله ظل، ومن اتخذ لعب البنات، لما ورد من الرخصة في ذلك.

وهذا يعني جوازها، سواء أكانت اللعب على هيئة تمثال إنسان أو حيوان، مجسمة أو غير مجسمة، ومواء أكان له نظير في الحيوانات أم لا، كفرس له جناحان.

وقد اشترط الحنابلة للجواز أن تكون مقطوعة الرموس، أو ناقصة عضوا لا تبقى الحياة بدونه. وسائر العلماء على عدم اشتراط

(١) فتح الباري ١٠/٣٩٥، ٥٢٧، وحاشية المنسوفي ٣٣٨/٢، وأسنو الطالب وحاشية الرملي ٣/٢٢٦، وبهاية المحتاج ٦/٢٩٧، وكشاف القناع ١/٢٨٠.
(٢) حديث عائشة: «كنت ألعب بالبنات...» أخرجه البخاري (الفص ٥٢٦/١٠ ط السلفية).

(٣) حديث عائشة: «قدم رسول الله ﷺ من غزوة خيبر...» أخرجه أبو داود (٢٢٧/٥) - تحقيق عزت عبيد دهاس - وإسناده صحيح.

(١) فتح الباري ١٠/٣٨٨، والمنسوفي ٢/٣٣٧، والحرشي ٣/٣٠٣، والقليوبي على شرح المنهاج ٣/٢٩٧.

على أن في حديث عائشة رضي الله عنها في اللعب ما يدل على تأخره، فإن فيه أن ذلك كان عند رجوع النبي ﷺ من غزوة تبوك، فالظاهر أنه كان متأخرا.

ثامنا: التصوير للمصلحة كالتهليل وغيره:

٣٩ - لم نجد أحدا من الفقهاء تعرض لشيء من هذا، عدا ما ذكره في لعب الأطفال: أن العلة في استثنائها من التحريم العام هو تدريب البنات على تربية الأطفال كما قال جمهور الفقهاء، أو التدريب واستئناس الأطفال وزيادة فرحهم لمصلحة تحسين النمو كما قال الحلي، وأن صناعة الصور أبيضت لهذه المصلحة، مع قيام سبب التحريم، وهي كونها تماثيل لدوات الأرواح. والتصوير بقصد التهليل والتدريب ونحوهما لا يخرج عن ذلك.

القسم الثالث:

اقتناء الصور واستعمالها:

٤٠ - يذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يلزم من تحريم تصوير الصورة تحريم اقتنائها أو تحريم استعمالها، فإن عملية التصوير لذوات الأرواح وَرَدَ فيها النصوص المشددة السابق ذكرها، وفيها لعن للصور، وأنه يعذب في النار، وأنه أشد الناس أو من أشد الناس عذابا. ولم يرد شيء من ذلك في اقتناء الصور، ولم تتحقق في استعمالها علة تحريم التصوير من المضاهاة

وهذا التهليل يظهر فيما لو كانت اللعب على هيئة إنسان، ولا يظهر في أمر الفرس الذي له جناحان، ولذا علل الحلي بذلك وبغيره، وهذا نص كلامه، قال: للصبايا في ذلك فائدتان: إحداهما عاجلة والأخرى آجلة. فأما العاجلة، فالاستئناس الذي في الصبيان من معادن النشوء والنمو. فإن الصبي إن كان أنعم حالا وأطيب نفسا وأشرح صدرا كان أقوى وأحسن نموا، وذلك لأن السرور ييسط القلب، وفي انبساطه انبساط الروح، وانتشاره في البدن، وقوة أثره في الأعضاء والجوارح.

وأما الآجلة فإنهم سيعلمون من ذلك معالجة الصبيان وحبههم والشفقة عليهم، ويلزم ذلك طبائعهم، حتى إذا كبرن وعاین لأنفسهن ماكن تسرين به من الأولاد كن لهم بالحق كما كن لتلك الأشياء بالباطل. (١)

هذا وقد نقل ابن حجر في الفتح عن البعض دعوى أن صناعة اللعب محرمة، وأن جوازها كان أولا، ثم نسخ بعموم النهي عن التصوير. (٢) ويرده أن دعوى النسخ معارضة بمثلها، وأنه قد يكون الإذن باللعب لاحقا.

(١) المهاج في شعب الإيمان للحلي، (بيروت، دار الفكر،

١٣٩٩ هـ. ب ٤١ للملاب والملاهي) ٩٧/٣

(٢) فتح الباري ٣٩٥/١٠

لخلق الله تعالى .

ومع ذلك فقد ورد ما يدل على منع اقتناء الصورة أو استعمالها، إلا أن الأحاديث الواردة في ذلك ليس فيها ذكر عذاب أو أي قرينة تدل على أن اقتناءها من الكبائر. وهذا يكون حكماً مقتني الصورة التي يحرم اقتنائها: أنه قد فعل صغيرة من الصغار، إلا على القول بأن الإصرار على الصغيرة كبيرة، فيكون كبيرة إن تحقق الإصرار لا إن لم يتحقق، أو لم نقل بأن الإصرار على الصغيرة من الكبائر.

وقد نبّه إلى الفرق بين التصوير وبين اقتناء الصور في الحكم النووي في شرحه لحديث الصور في صحيح مسلم، ونبّه إليه الشيرازي من الشافعية أيضاً، وعليه يجري كلام أكثر الفقهاء. (١)

والأحاديث الدالة على منع اقتناء الصور منها:

(١) أن النبي ﷺ «هناك السر الذي فيه الصورة» وفي رواية قال لعائشة: «أخبره عني». (٢) وتقدم.

(٢) ومنها أنه قال: «إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة». (٣)

(٣) ومنها حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ أرسله إلى المدينة وقال: «لا تدع صورة إلا طمستها» وفي رواية: «لا لطمستها» ولا قبرا مشرفا إلا سويته» وفي رواية: «ولا صنبا إلا كسرت». (٤)

٤١ - وفي مقابل ذلك نقل استعمال النبي ﷺ وأصحابه والتابعين لأنواع من الصور لذوات الروح. وقد تقدم ذكر الروايات المبينة لذلك فيها تقدم (ف/٣١) ونزيد هنا ما روي أن خاتم دانيال النبي - عليه السلام - كان عليه أسد وليؤة وبينهما صبي يلمسانه. وذلك أن يختصر قيل له: يولد مولود يكون هلاكك على يده، فجعل يقتل كل مولود يولد. فلما ولدت أم دانيال ألقته في غيضة رجاء أن يسلم. فقيض الله له أسدا يحفظه وليؤة ترضعه. فنقشه على خاتمه ليكون بمرأى منه ليتذكر نعمة الله. ووجدت جثة دانيال والخاتم في عهد عمر رضي الله عنه فذفع الخاتم إلى أبي موسى الأشعري. (٥) فهذا فعل صحابي.

ومباني بيان أقوال الفقهاء فيما يجوز استعماله من الصور وما لا يجوز، وتسوفيقهم بين هذه الأحاديث المتعارضة.

(١) الحديث تقدم تخريجه بهذا المعنى ف/٢٤

(٢) الطحاوي على مرآي الفلاح ص ٢٣٨، وتاريخ ابن كثير

٨٨/٧، والقتضاء الصراط المستقيم (ط ١٣٦٩ هـ)

ص ٣٣٩

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ٨٠/١١، وحاشية الشيرازي على شرح المنهاج للنووي ٢٨٩/٣

(٢) سبق تخريج الحديث بهذا المعنى ف/٢٦

(٣) الحديث تقدم تخريجه ف/٢٦

البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة :

٤٢ - ثبت هذا بهذا اللفظ من قول النبي ﷺ في الصحيحين وغيرهما من رواية عائشة، وابن عباس، وابن عمر. وفي غير الصحيحين من رواية علي وميمونة وأبي سعيد وأبي طلحة وزيد بن خالد وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين.

قال النووي: قال العلماء: سبب امتناعهم من دخول بيت فيه صورة كونها معصية فحشة، وفيها مضاهاة لخلق الله تعالى، وبعضها في صورة ما يعبد من دون الله، فعوقب متخذها بحرماته دخول الملائكة بيته، وصلاتها فيه، واستغفارها له، وتبريكها عليه وفي بيته، ودفعها أذى الشيطان.

وقال القرطبي كما في الفتح: إنها لم تدخل لأن متخذ الصور قد تشبه بالكفار الذين يتخذون الصور في بيوتهم ويعظمونها، فكرهت الملائكة ذلك. قال النووي: وهؤلاء الملائكة الذين لا يدخلون بيتا فيه صورة هم ملائكة الرحمة. وأما الحفظة فيدخلون كل بيت، ولا يفارقون بني آدم في حال، لأنهم مأمورون بإحصاء أعمالهم وكتابتها. ثم قال النووي: وهو عام في كل صورة حتى ما يمتن. ونقل الطحاوي عنه: أنها تمتنع من الدخول حتى من الصور التي على الدراهم والدنانير.

وفي قول النووي هذا مبالغة وتشدد ظاهر، فإن في حديث عائشة رضي الله عنها: أنها هتكت السر وجعلت منه وسادتين، فكان النبي ﷺ يتكئ عليهما وفيهما الصور. وكان لا يتحرج من إبقاء الدنانير أو الدراهم في بيته وفيها الصور. ولو كان ذلك يمنع دخول الملائكة بيته ما أباحها فيه. ولذا قال ابن حجر: يرجح قول من قال: إن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول المكان الذي تكون فيه هي التي تكون على هيئتها مرتفعة غير ممتنة، فأما لو كانت ممتنة، أو غير ممتنة لكنها غيرت هيئتها بقطعها من نصفها أو بقطع رأسها، فلا امتناع.^(١)

وفي كلام ابن عابدين ما يدل على أن ظاهر مذهب الحنفية: أن كل صورة لا يكره إبقاؤها في البيت، لا تمتنع دخول الملائكة، سواء الصور المقطوعة أو الصور الصغيرة أو الصور المهانة، أو المغطاة ونحو ذلك، ولأنه ليس في هذه الأنواع تشبه بعبادها، لأنهم لا يعبدون الصور الصغيرة أو المهانة، بل ينصبونها صورة كبيرة، ويتوجهون إليها.^(٢)

وقال ابن حبان: إن عدم دخول الملائكة بيتا فيه صور خاص بالنبي ﷺ. قال: وهو نظير

(١) شرح النووي لصحيح مسلم ٨٤/١١، ونسخ الهادي ٣٩٢/١٠.

(٢) ابن عابدين ٤٣٧/١.

ذلك لحاجة ونفع، أو لمجرد الزينة والتجميل :
فكل ذلك لا حرج فيه شرعا، إلا أن يحرم
لعارض، كما لو كان خارجا عن المعتاد إلى حد
الإسراف، على الأصل في سائر المقتنيات .

اقتناء واستعمال صور الإنسان والحيوان :

٤٤ - يجمع العلماء على تحريم استعمال نوع من
الصور، وهو ما كان صنفا بعيدا من دون الله
تعالى . وأما ما عدا ذلك فإنه لا يخلو شيء منه
من خلاف . إلا أن السدي تكسدت تتفق كلمة
الفقهاء على منعه : هو ما جمع الأمور التالية :

أ - أن يكون صورة للذي روح إن كانت
الصورة مجسمة .

ب - أن تكون كاملة الأعضاء ، غير مقطوعة
عضو من الأعضاء الظاهرة التي لا تبقى الحياة
مع فقدانها .

ج - أن تكون منصوبة أو معلقة في مكان
تكريم ، لا إن كانت ممتنة .

د - أن لا تكون صغيرة .

هـ - أن لا تكون من لعب الأطفال أو
نحوها .

و - أن لا تكون مما يسرع إليه الفساد .

وقد خالف فيما جمع هذه الشروط قوم لم
يسموا، كما تقدم نقله إلا أنه خلاف ضعيف .
ونحن نبين حكم كل نوع مما خرج عن هذه
الشروط .

الحديث الآخر : « لا تصحب الملائكة رفقة فيها
جرس »^(١) إذ هو محمول على رفقة فيها
رسول الله ﷺ ، إذ محال أن يخرج الحاج والمعتمر
لقصد البيت على رواحل لا تصحبها الملائكة
وهم وفد الله . ومأل هذا القول أن المراد بالملائكة
ملائكة الوحي ، وهو جبريل عليه السلام دون
غيره من الملائكة . ونقله ابن حجر عن الداودي
وابن وضاح ، ومآله إلى اختصاص النبي بعهد
النبي ﷺ ، وبالمكان الذي يكون فيه ، وأن
الكرامة انتهت بوفاته ﷺ لأن الوحي قد انقطع
من السماء .^(٢)

اقتناء واستعمال صور المصنوعات البشرية
والجوامد والنباتات :

٤٣ - يجوز اقتناء واستعمال صور المصنوعات
البشرية والجوامد والنباتات ، وسواء أكانت
منصوبة أو معلقة أو موضوعة ممتنة ، وكذلك لو
كانت منقوشة في الحوائط أو السقوف أو الأرض ،
وسواء كانت مسطحة كما هو معمود ، أو مجسمة
كالزهور والنباتات الاصطناعية ، ونماذج السفن
والطائرات والسيارات والمنازل والجبال وغيرها ،
ومجسمات تماثيل القبة السماوية بها فيها من
الكواكب والنجوم والقمرين . وسواء استعمل

(١) حديث : « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس » . أخرجه

مسلم (٣/١٦٧٢) ط الحلي .

(٢) فتح الباري ٣٨٢/١٠

أ - استعمال واقتناء الصور المسطحة :

٤٥ - يرى المالكية ومن وافقهم أن استعمال الصور المسطحة ليس محرماً، بل هو مكروه إن كانت منصوبة، فإن كانت ممتحنة فاستعمالها خلاف الأولى^(١).

أما عند غير المالكية: فالصور المسطحة والمجسمة سواء في التحريم من حيث الاستعمال، إذا تمت الشروط على ماتقدم.

ب - استعمال واقتناء الصور المقطوعة :

٤٦ - إذا كانت الصورة - مجسمة كانت أو مسطحة - مقطوعة عضو لا تبقى الحياة معه، فإن استعمال الصورة حيثشذ جائز، وهذا قول جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. وقد وافق على الإباحة هنا بعض من خالف، فرأى تحريم التصوير ولكن لم يرد تحريم الاقتناء، كالشافعية. وسواء أكانت الصورة قد صنعت مقطوعة من الأصل، أو صورت كاملة ثم قطع منها شيء لا تبقى الحياة معه. وسواء أكانت منصوبة أو غير منصوبة كما يأتي في المسألة التالية.

٤٧ - والحجة لذلك ما مرّ أن جبريل قال للنبي ﷺ: «مُرْ بِرَأْسِ التَّمَثَالِ فَلْيُطْعَمْ حَتَّى يَكُونَ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ»^(٢) وفي رواية أنه قال: «إِنْ فِي الْبَيْتِ

سترا، وفي الحائط تماثيل، فاقطعوا رؤوسها فاجعلوها بساطاً أو وسائد فأوطشوه، فإننا لا ندخل بيتاً فيه تماثيل»^(١)

ولا يكفي أن تكون قد أزيل منها العينان أو الحاجبان أو الأيدي أو الأرجل، بل لابد أن يكون العضو الزائل مما لا تبقى الحياة معه، كقطع الرأس أو نحو الوجه، أو خرق الصدر أو البطن. قال ابن عابدين: وسواء أكان القطع بخيط خيط على جميع الرأس حتى لم يبق له أثر، أو بطليه بمغرة، أو بنحته، أو بغسله. وأما قطع الرأس عن الجسد بخيط مع بقاء الرأس على حاله فلا ينفي الكراهة، لأن من الطيور ما هو مقطوع فلا يتحقق القطع بذلك.

وقال صاحب شرح الإقناع من الحنابلة: إن قطع من الصورة رأسها فلا كراهة، أو قطع منها ما لا تبقى الحياة بعد ذهابه فهو كقطع الرأس كصدرها أو بطنها، أو جعل لها رأساً منفصلاً عن بدنها لأن ذلك لم يدخل في النهي.

وقال صاحب منيع الجليل من المالكية: إن ما يحرم ما يكون كامل الأعضاء الظاهرة التي لا يعيش بدونها ولها ظل.

(١) حديث: «إِنْ فِي الْبَيْتِ سِتْرًا وَفِي الْحَائِطِ تَمَائِيلُ...» أخرجه أحمد (٣٠٨/٢) ط (المدينة) من حديث أبي هريرة، وأخرجه الترمذي (٢٨٠٦) ط (المطبع) بالفاظ متقاربة. وقال: حسن صحيح.

(١) النسوي ٣٣٨/٢، وشرح منيع الجليل ١٦٧/٢

(٢) تقدم تخريجه ف/ ١٦

بها، لأنها تبقى معه صورة تامة، وهذا الذي قاله في صور الخيال خالفه فيه بعض الشافعية، فأروا أن الحرق الذي يكون في وسطها كاف في إزالة الكراهة كما صرح بذلك الشيخ إبراهيم الباجوري^(١)، ويأتي النقل عنه في بحث النظر إلى الصور.

ج - استعمال واقتناء الصور المنصوبة والصور الممتحنة:

٤٩ - يرى الجمهور أن الصور لذوات الأرواح - مجسمة كانت أو غير مجسمة - يحرم اقتناؤها على هيئة تكون فيها معلقة أو منصوبة، وهذا في الصور الكاملة التي لم يقطع فيها عضواً تبقى الحياة معه، فإن قطع منها عضو - على التفصيل المتقدم في الفقرة السابقة - جاز نصبها وتعليقها، وإن كانت مسطحة جاز تعليقها مع الكراهة عند المالكية.

ونقل عن القاسم بن محمد إجازة تعليق الصور التي في الثياب، وهو راوي حديث عائشة في لعن المصورين، وكان من خير أهل المدينة فقها وورعا.

وأما إذا اقتنيت الصورة - وهي ممتحنة - فلا

غير أن الشافعية اختلفوا فيما لو كان الباقي الرأس، على وجهين:

أحدهما: يحرم وهو الراجح، والآخر: لا يحرم. وقطع أي جزء لا تبقى الحياة معه يبيع الباقي، كما لو قطع الرأس وبقي ماعده^(١).

جاء في أسنى المطالب وحاشيته: وكذا إن قطع رأسها، قال: الكوهكيوني: وكذا حكم ماصور بلا رأس، وأما الرعوس بلا أبدان فهل تحرم؟ فيه تردد. والحرمة أرجح. قال الرملي: وهو وجهان في الحاوي، ويناهما على أنه هل يجوز تصوير حيوان لا نظير له: إن جوزناه جاز ذلك وإلا فلا، وهو الصحيح.

وفي حاشية الشرواني وابن قاسم: إن فقد النصف الأسفل فقد الرأس.

٤٨ - وكفي للإباحة أن تكون الصورة قد حرق صدرها أو بطنها، بذلك صرح الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية. قال ابن عابدين: هل من ذلك مالوكانت مثقوبة البطن مثلاً: الظاهر أنه لو كان الثقب كبيراً يظهر به نقصها فنعم، وإلا فلا، كما لو كان الثقب لوضع عصا تمسك بها، كممثل صور خيال الظل التي يلعب

(١) ابن عابدين ١/٤٣٦، ٤٣٧، وشرح منح الجليل ١٦٦/٢، وأسنى المطالب وحاشيته ٢٢٦/٣، ونخبة المحتاج ٤٣٤/٧، وكشاف القناع ١٧١/٥، والذروع ٣٥٣/١

(١) نخبة المحتاج وحواله ٧/٤٣٣ - ٤٣٥، والمغني ٨/٧، وابن عابدين ١/٤٣٦، وحاشية الباجوري على ابن قاسم ١٣١/٢

مخدة فيها تصاوير. (١)

ولذا قال ابن حجر بعد ذكر قطع رأس التمثال: في هذا الحديث ترجيح قول من ذهب إلى أن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول البيت الذي هي فيه: ماتكون فيه منصوبة باقية على هيئتها. أما لو كانت ممتهنة، أو كانت غير ممتهنة لكنها غيّرت هيئتها إما بقطع رأسها أو بقطعها من نصفها فلا امتناع. (٢)

٥٠ - والنصب المنهي عنه قال بعض الشافعية: أي نصب كان. حتى إن استعمال إبريق فيه صور تردّد فيه صاحب المهات، ومال إلى المنع، أي لأنه يكون منصوباً. وقالوا في الوساد: إن استعملت منصوبة حرم، وإن استعملت غير منصوبة جاز.

وذهب بعض آخر من العلماء إلى أن النصب المنهي عنه خاصة ما يظهر فيه التعظيم، فقد قال الجويني: إن ما على الستور والثياب من الصور لا يحرم، لأن ذلك امتهان له. وهذا يوافق ما تقدم عن القاسم بن محمد.

بأس بذلك عند الجمهور، كما لو كانت في الأرض أو في بساط مقروش أو فراش أو نحو ذلك. وقد نص الحنابلة والمالكية على أنها غير مكروهة أيضاً، إلا أن المالكية قالوا: إنها حينئذ خلاف الأولى.

ووجهوا التفريق بين المنصوب والمتمن: بأنها إذا كانت مرفوعة تكون معظمة وتشبه الأصنام. أما الذي في الأرض ونحوه فلا يشبهها، لأن أهل الأصنام ينصبونها ويعبدونها ولا يتركونها مهانة.

وقد يظن أنه لا يجوز بقاء الصورة المقطوعة منصوبة، إلا أنه قد ورد في السنة ما يدل على جوازها، وهو ما نقلناه سابقاً من أن جرير عليه السلام قال للنبي ﷺ «مُر برأس التمثال فليقطع حتى يكون كهية الشجرة» وقوله في حديث آخر: «فإن كنت لأبد فاعلاً فاقطع رءوسها أو اقطعها وسائد أو اجعلها بسطاً» فإنها تدل على جواز بقائها بعد القطع منصوبة.

ومن الدليل على بقاء الصورة المتهنة في البيت الحديث المتقدم عن عائشة رضي الله عنها: «أنها قطعت الستر وجعلته وسادتين، وكان النبي ﷺ يتكىء عليهما وفيهما الصور».

وقد ورد عن عكرمة قال: كانوا يكرهون ما نصب من التماثيل ولا يرون بأساً بما وطئته الأقدام. وكان القاسم بن محمد يتكىء على

(١) شرح منية المصلي ص ٣٥٩، وشرح المنهاج ٣/٢٩٨، والمغني ٧٧، وفتح الباري ١٠/٣٨٨، ٣٩٣، والبحر المحرشي ٣/٣٠٣، والإتصاف ٨/٣٣٦، ١/٤٧٤، وكشاف القناع ٥/١٧١، ١/٢٧٩، وابن عابدين ١/٤٣٦، والأدب الشرعية ٣/١٣٥
(٢) فتح الباري ١٠/٣٩٢

٥١ - هذا بيان حكم مظهر فيه التعظيم، أو ظهرت فيه الإهانة. أما ما لم يظهر فيه أي من المعنيين، وذلك في مثل الصورة المطبوعة في كتاب، أو الموضوعة في درج أو خزانة أو على منضدة، من غير نصب. ففي كلام القليوبي نقلا عن ابن حجر وغيره: يجوز لبس ما عليه صورة الحيوان ودوسه ووضعها في صندوق أو مغطى.^(١)

وفي مختصر المزني ما يدل على قصر التحريم على المنصوب، وذلك في قوله: وصورة ذات روح إن كانت منصوبة^(٢) وروى ابن شعبة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: لا بأس في حلية السيف ولا بأس بها (أي بالتسائيل) في سماء البيت (أي السقف)، وإنما يكره منها مانصب نصبا.^(٣)

وأصل ذلك مروى عن سالم بن عبدالله بن عمر رضي الله عنهم، ففي مسند الإمام أحمد عن ليث بن أبي سليم أنه قال: دخلت على سالم وهو متكىء على وسادة فيها تمائيل طير ووحش، فقلت: أليس يكره هذا؟ قال: لا، إنما يكره منها مانصب نصبا.^(٤)

(١) المنهاج وحاشية القليوبي ٢٩٧/٣

(٢) فتح الباري ٣٨٨/١٠، وشرح المنهاج بحاشية القليوبي ٢٩٧/٣

(٣) المصنف ٤٨٢/٨

(٤) للمستد ١٤٧/٩ ط أحمد شاكر، وقال: إسناده صحيح.

وقال الرافعي: إن نصب الصور في حمام أو عمر لا يجرم، بخلاف ما كان منصوبا في المجالس وأساكن التكريم. أي لأنها في الممر والحمام مهانة، وفي المجالس مكرمة. وظاهر كلام صاحب المغني من الحنابلة أن نصب الصور في الحمام ونحوه محرم.

هذا، وما نص الشافعية على أنه من الصور المهانة: ما كان في نحو قصعة وخوان وطبق.^(١) ويلحق بالمتهنة - عند بعض الشافعية - الصور التي على النقود: قال الرملي: وعندني أن البدنانير الرومية التي عليها الصور من القسم الذي لا ينكر، لامتثالها بالإتفاق والمعاملة، وقد كان السلف رضي الله عنهم يتعاملون بها من غير تكبر، ولم تحدث الدراهم الإسلامية إلا في عهد عبد الملك بن مروان كما هو معروف. وقال مثله الزركشي.^(٢)

(١) فتح الباري ٣٨٨/١٠، وشرح المنهاج وحاشية القليوبي ٢٩٧/٣، وبسلسلة المحتاج ٣٩٩/٦، ونخبة المحتاج بحاشية الشرواني ٤٣٦/٧، وأسنو المطالب ٢٢٦/٧، والمغني ١٠/٧

فينبغي أن يكون ذلك حكم مالي سائر الأدوات التي للتداول مما لا ينصب كاللغة والسكين والمضرب، وما يكون في مفارش الموائد والكراسي، والصور التي في الآلات والأجهزة الصناعية العاملة والمعدة للاستعمال، كالصور التي في الصحف المعدة للتداول.

(٢) الرملي على أسنو المطالب ٢٢٦/٣، وبهية المحتاج ٣٦٩/٦

الصغار، بل يتعداه إلى الذكور منهم أيضا. ومن صرح به أبو يوسف: ففي القنية عنه: يجوز بيع اللعبة، وأن يلعب بها الصبيان. (١)
٥٤ - وما يؤكد جواز اللعب المصورة للصبيان - بالإضافة إلى البنات - ما ثبت في الصحيحين عن الربيع بنت معوذ الأنصارية رضي الله عنها أنها قالت: «أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة: من كان أصبح صائما فليتم صومه، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه». فكانا بعد ذلك نصومه ونصوم صبياننا الصغار منهم إن شاء الله، ونذهب بهم إلى المسجد، فنجعل - وفي رواية: فنصنع - لهم اللعبة من العهن، فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه إياه حتى يكون عند الإفطار. (٢)
٥٥ - وانفرد الحنابلة باشتراط أن تكون اللعبة المصورة بلا رأس، أو مقطوعة الرأس كما تقدم، ومراهم أنه لو كان الباقي الرأس، أو كان الرأس منفصلا عن الجسد جاز، كما تقدم. وقالوا: للموئي شراء لعب غير مصورة لصغيرة تحت حجره من مالها نصا، للتمرين. (٣)

استعمال لعب الأطفال المجسمة وغير المجسمة: ٥٢ - تقدم أن قول الجمهور جواز صناعة اللعب المذكورة. فاستعملها جاز من باب أولى، ونقل القاضي عياض جوازه عن العلماء، وتابعه النووي في شرح صحيح مسلم، قال: قال القاضي: يرخص لصغار البنات. (١)
والمراد بصغار البنات من كان غير بالغ منهن. وقال الخطابي: وإنها أرخص لعائشة فيها لأنها إذ ذاك كانت غير بالغ. قال ابن حجر: وفي الجزم به نظر، لكنه محتمل، لأن عائشة رضي الله عنها كانت في غزوة خيبر بنت أربع عشرة، وأما في غزوة تبوك فكانت قد بلغت قطعا (٢) فهذا يدل على أن الترخيص ليس قاصرا على من دون البلوغ منهن، بل يتعدى إلى مرحلة ما بعد البلوغ ما دامت الحاجة قائمة لذلك.

٥٣ - والعلة في هذا الترخيص تدريهن عن شأن تربية الأولاد، وتقدم النقل عن الحلبي: أن من العلة أيضا استئناس الصبيان وفرحهم. (٣) وأن ذلك يحصل لهم به النشاط والقوة والفرح وحسن التشويع ومزيد التعلم. فعلى هذا لا يكون الأمر قاصرا على الإناث من

(١) ابن عابدين ١/ ٤٣٧، ٢١٤/ ٤
(٢) حديث الربيع بنت معوذ رضي الله عنها: ومن كان أصبح صائما... أخرجه البخاري (الفتح ٤/ ٢٠٠ - ط السلفية) وسلم (٢/ ٧٩٩ - ط الحلبي).
(٣) كشف القناع ١/ ٢٨٠، وشرح المنهاج ٢/ ٢٩٣، والإتصاف ٥/ ٣٣١

(١) فتح الباري ١٠/ ٥٢٧، وشرح النووي على مسلم ٨٢/ ١١، وفتح المنهاج ٣/ ٢١٤
(٢) فتح الباري ١٠/ ٥٢٧
(٣) المنهاج في شعب الإيمان ٣/ ٩٧، والنسوتي ٢/ ٣٣٨

استعمال واقتناء الصور الصغيرة في الخاتم والنقود أو نحو ذلك:

٥٧ - يصرح الحنفية أن الصور الصغيرة لا يشملها تحريم الاقتناء والاستعمال، بناء على أنه ليس من عادة عباد الصور أن يستعملوها كذلك. وضبطوا حد الصغر بضوابط مختلفة. قال بعضهم: أن تكون بحيث لا تبدو للنظر إلا بتبصر بليغ. وقال بعضهم: أن لا تبدوا من بعيد. وقال صاحب الدر: هي التي لا تتبين تفاصيل أعضائها للناسر قائما وهي على الأرض. وقيل: هي ما كانت أصغر من حجم طائر. وهذا يذكرونه في بيان أنها لا تكره للمصلي. لكن قال ابن عابدين: ظاهر كلام علمائنا أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره إيقاؤه. وقد صرح في الفتح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت، ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبابتان.

وفي التارخانية: لو كان على خاتم فضة تماثيل لا يكره، وليست كتماثيل في الثياب، لأنه صغير. ^(١) وقد تقدم النقل عن بعض الصحابة أنهم استعملوا الصور في الخواتم، فكان نقش خاتم عمران بن حصين رضي الله عنه رجلا

ليس الثياب التي فيها الصور:

٥٦ - يكره عند الحنفية والمالكية ليس الثياب التي فيها الصور، قال صاحب الخلاصة من الحنفية: صلى فيها أولا. لكن تزول الكراهة عند الحنفية بما لولبس الإنسان فوق الصورة ثوبا آخر يغطيها، فإن فعل فلا تكره الصلاة فيه. ^(١) وعند الشافعية: يجوز لبس الثياب التي فيها صور حيث نصوا على أن الصورة في الثوب الملبوس منك، لكن اللبس امتنان له فيجوز حيث. ^(٢) كما لو كان ملقى بالأرض ويداس. والأوجه كما قال الشرواني أنه لا يكون من المنكر إذا كان ملقى بالأرض (أي مطلقا).

أما الجنبالة: فقد اختلف قولهم في لبس الثوب الذي فيه الصورة على وجهين: أحدهما: التحريم، وهو قول أبي الخطاب قدمه في الفروع والمحرر. والآخر: أنه مكروه فقط وليس محرما، قدمه ابن عجم. ^(٣)

ووجه القول بعدم التحريم أن النبي ﷺ قال: «إلا رقما في ثوب». ^(٤)

(١) ابن عابدين ٤٣٦/١، والحري على خصر خليل ٣٠٣/٣

(٢) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ٢٩٧/٣، ونقطة المحتج وحاشية الشرواني ٤٣٢/٧، ٤٣٣

(٣) شرح الإقناع للمهوتي ٢٧٩/١، والإصناف ٤٧٣/١، والمغني ٥٩٠/١

(٤) الحديث تقدم ترجمه ف/٣٩

(١) ابن عابدين ٤٣٧/١، ٢٣٠/٥، والدر بحاشية الطحطاوي ٢٧٤/١، وفتح القدير وحواشيه ٣٦٢/١

فقال: أين هو؟ قال: في الكنيسة. فأبى أن يذهب: وقال لعلي رضي الله عنه: امض بالناس فليتغلبوا. فذهب علي رضي الله عنه بالناس فدخل الكنيسة، وتغذى هو والناس، وجعل علي ينظر إلى الصور، وقال: ما على أمير المؤمنين لو دخل فأكل.^(١)

ولم نجد نصاً عند الحنفية في ذلك. لكن قال ابن عابدين: هل يحرم النظر بشهوة إلى الصورة المنقوشة؟ محل تردد، ولم أره، فليراجع. فظاهره أنه مع عدم الشهوة لا يحرم.

على أنه قد علم من مذهب الحنفية دون سائر المذاهب: أن الرجل إذا نظر إلى فرج امرأة بشهوة، فإنها تنشأ بذلك حرمة المصاهرة. لكن لو نظر إلى صورة الفرج في المرأة فلا تنشأ تلك الحرمة، لأنه يكون قد رأى عكسه لا عينه. ففي النظر إلى الصورة المنقوشة لا تنشأ حرمة المصاهرة من باب أولى.^(٢)

٥٩ - وعند الشافعية: لا يحرم النظر - ولو بشهوة - في الماء أو المرأة. قالوا: لأن هذا مجرد خيال امرأة وليس امرأة. وقال الشيخ الباجوري: يجوز التفرج على صور حيوان غير مرفوعة. أو على هيئة لا تعيش معها، كأن كانت مقطوعة الرأس أو الوسط، أو غرقية

متقلدا سيفاً، وكان نقش خاتم حذيفة رضي الله عنه كركمين، وكان على خاتم النعمان بن مقرن رضي الله عنه أيل.^(١) ولا يختلف حكم الصور الصغيرة عن الصور الكبيرة عند غير الحنفية. إلا أن الصور التي على الدراهم والدنانير جائزة عند الشافعية لا لصغرهما، ولكن لأنها ممثلة كما تقدم. وقد صرح الحنابلة أنه لا ينبغي لبس الخاتم الذي فيه الصورة.^(٢)

النظر إلى الصور:

٥٨ - يحرم التفرج على الصور المحرمة عند المالكية والشافعية. لكن إذا كانت مباحة الاستعمال - كما لو كانت مقطوعة أو مهانة - فلا يحرم التفرج عليها.

قال الدردير في تعليل تحريم النظر: لأن النظر إلى الحرام حرام.^(٣)

ولا يحرم النظر إلى الصورة المحرمة من حيث هي صور عند الحنابلة.

ونقل ابن قدامة أن النصارى صنعوا لعمري رضي الله عنه حين قدم الشام طعاماً فدعوه،

(١) معاني الآثار للطحاوي ٢٦٣/٤، ٢٦٦

(٢) الرسولي على أسنى المطالب ٢٦٦/٢، وبهاية المحتاج

٣٦٩/٦، والآداب الشرعية ٥١٢/٣

(٣) شرح مختصر خليل وحاشية الدسوقي ٣٣٨/٢، وحاشية

القليوبي على شرح المنهاج ٢٩٧/٣

(١) المغني لابن قدامة ٧/٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٣٨/٥، ٢٨١/٢

عند وضع الخوان بين أيديهم. أيجزج؟ قال: لا تضيّق علينا. إذا رأى الصور ويخيم ونهاهم. يعني: ولا يجزج. قال المرداوي في تصحيح الفروع: هذا هو الصحيح من قولين عندهم، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد. وقطع به في المغنى، قال: لأن النبي ﷺ دخل الكعبة فرأى فيها صورة إبراهيم وإسماعيل يستقسمان بالأزلام، فقال: «قاتلهم الله! لقد علموا أنهما لم يستقسما بها قط». ^(١) قالوا: ولأنه كان في شروط عمر رضي الله عنه على أهل الذمة أن يوسعوا أبواب كنائسهم للمسلمين، ليدخلوها للمبيت بها، وللمارة بدوابهم. وذكروا قصة عليّ في دخولها بالمسلمين ونظره إلى الصورة كما تقدم. قالوا: ولا يمنع من ذلك ما ورد «أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة»، لأن ذلك لا يوجب علينا تحريم دخولها، كما لا يوجب علينا الامتناع من دخول بيت فيه كلب أو جنب أو حائض، مع أنه قد ورد أن الملائكة لا تدخله. ^(٢)

(١) حديث: «دخل الكعبة فرأى فيها صورة إبراهيم... أخرجه البخاري (الفتح ٤٦٨/٣) - ط السلفية - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وروي الطيالسي من حديث أسامة بن زيد: «دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صورة، فدها يماه فأنبته به فغضب به الصورة، وصححه ابن حجر في الفتح (٤٦٨/٣) - ط السلفية. (٢) المغنى ٨/٧، والإيضاح ٨/٣٣٦، والفروع وتصحيحه ٣٠٧/٥

البطون. قال: ومنه يعلم جواز الضرج على خيال الظل المعروف، لأنها شخوص مخروقة البطون. ^(١)

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «أريتك في المنام، يحمى بك الملك في سرقة من حرير، فقال لي: هذه امرأتك، فكشفت عن وجهك الثوب، فإذا أنت هي» ^(٢) قال ابن حجر: عند الأجرى من وجه آخر عن عائشة: «لقد نزل جبريل بصورتي في راحته حين أمر رسول الله ﷺ أن يتزوجني» ففي هذا الحديث نظر الرجل إلى المرأة التي يحل له النظر إليها، ما لم تكن الصورة محرمة، على ما تقدم من التفصيل والخلاف. والله أعلم.

الدخول إلى مكان فيه صور :

٦٠ - يجوز الدخول إلى مكان يعلم الداخل إليه أن فيه صورة منصوبة على وضع محرم، ولو كان يعلم بذلك قبل الدخول، ولو دخل لا يجب عليه الخروج.

هذا كله مذهب الحنابلة. قال أحمد في رواية الفضل عنه، لمن سأله قائلا: إن لم ير الصور إلا

(١) القليوبي على شرح المنهاج ٢٠٨/٣، وحاشية البجوري على ابن القاسم ٩٩/٢، ١٣١

(٢) حديث: «أريتك في المنام يحمى بك الملك...» أخرجه البخاري (الفتح ١٨٠/٩) - ط السلفية.

٦١ - ومثل هذا مذهب المالكية في الصور المجسمة التي ليست على وضع محرم عندهم، أو غير المجسمة. أما المحرمة فإنها تمنع وجوب إجابة الدعوة على ما يأتي. ولم نجد في كلامهم ما يبين حكم الدخول إلى مكان هي فيه.

٦٢ - واختلف مذهب الشافعية في ذلك، والراجح عندهم - وهو القول المرجوح عند الحنابلة - أنه يحرم الدخول إلى مكان فيه صور منصوبة على وضع محرم. قالوا: لأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة. قال الشافعي رحمه الله: إن رأى صوراً في الموضع فوات أرواح لم يدخل المنزل الذي فيه تلك الصور إن كانت منصوبة لا توطأ، فإن كانت توطأ فلا بأس أن يدخله. والقول الثاني للشافعية: عدم تحريم الدخول، بل يكره. وهو قول صاحب التقريب والصيدلاني، والإمام، والغزالي في الوسيط، والأسنوي.

قالوا: وهذا إن كانت الصور في محل الجلوس، فإن كانت في الممر أو خارج باب الجلوس لا يكره الدخول، لأنها تكون خارجة من المنزل. وقيل: لأنها في الممر ممتنعة.^(١)

إجابة الدعوة إلى مكان فيه صور:

٦٣ - إجابة الدعوة إلى الوليمة - وهي طعام العرس - واجبة عند الجمهور، لحديث ومن لم يُجِبْ الدعوة فقد عصى الله ورسوله^(١) وقيل هي: سنة. وإجابة الدعوة لغيرها مستحبة.

وفي جميع الأحوال إذا كان في المكان صور على وضع محرم - ومثلها أي منكر ظاهر - وعلم بذلك المدعوقبل مجيئه، فقد اتفق الفقهاء على أن الإجابة لا تكون واجبة، لأن الداعي يكون قد أسقط حرمة نفسه بارتكابه المنكر، فترك الإجابة عقوبة له وزجراً عن فعله. وقال البعض - كالشافعية -: تحرم الإجابة حينئذ.

ثم قيل: إنه إذا علم أنها بحضوره تزال، أو يمكنه إزالتها، فيجب الحضور لذلك.^(٢) وفي المسألة اختلاف وتفصيل ينظر تحت عنوان (دعوة).

ما يصنع بالصورة المحرمة إذا كانت في شيء يستفع به:

٦٤ - ينبغي إخراج الصورة عن وضعها المحرم إلى وضع تخرج فيه عن الحرمة، ولا يلزم إتلافها

(١) حديث: ومن لم يجِبْ الدعوة فقد عصى الله ورسوله أخرجه مسلم (٢/١٠٥٥ - ط الحلبسي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الدر وحاشية ابن عابدين ٢٢١/٥، والحرشي على خليل وحاشيته ٣/٣، وأسن المطالب ٣/٢٢٥، والمغني ٨/٧، والإتصاف ٨/٣٣٦، وكشاف القناع ١٧٠/٥

(١) الأم للشافعي ١٨٢/٦ مطبعة الكليات الأزهرية، ونقطة المحتاج ٤٣٣/٧، وأسن المطالب ٢٢٦/٣

كسر الصورة أو إتلافها كما نص على كسر الأصنام. ومن الدليل أيضا حديث عائشة رضي الله عنها في شأن السر الذي فيه الصور، وفيه أنه قال: «آخره عني»، وفي رواية «أنه هتكه بيده»، وفي أخرى «أنه أمر بجعله وسائله».

الصُور والمصلي :

٦٦ - اتفقت كلمة الفقهاء على أن من صلى وفي قبلته صورة حيوان محرمة فقد فعل مكروها، لأنه يشبه سجود الكفار لأصنامهم، وإن لم يقصد التشبه. أما إن كانت الصورة في غير القبلة: كان كانت في البساط، أو على جانب المصلي في الجدار، أو خلفه، أو فوق رأسه في السقف، فقد اختلفت كلمتهم في ذلك. فقال الحنفية - كما في الدرر الحاشية الطحطاوي - يكره للمصلي لبس ثوب فيه تمثيل ذي روح، وأن يكون فوق رأسه، أو بين يديه، أو بحذاءه بمئة أو يسرة، أو محل سجوده تمثال. واختلف فيما إذا كان التمثال خلفه. والأظهر: الكراهة. ولا يكره لو كانت تحت قدميه أو محل جلوسه إن كان لا يسجد عليها، أو في يده، أو كانت مستترة بكيس أو صرة أو ثوب، أو كانت صغيرة، لأن الصغيرة لا تعبد، فليس لها حكم الوثن.^(١)

بالكلية، بل يكفي حفظها إن كانت منصوبة. فإن كان لا بد من بقائها في مكانها، فيكفي قطع الرأس عن البدن، أو خرق الصدر أو البطن، أو حك الوجه من الجدار، أو محوه أو طمسه بطلاء يذهب معالمه، أو يغسل الصورة إن كانت مما يمكن غسله. وإن كانت في ثوب معلق أو ستر منصوب، فيكفي أن ينسج عليها ما يغطي رأسها. قال ابن عابدين: ولو أنه قطع الرأس عن الجسد بخط - مع بقاء الرأس على حاله - فلا ينفي الكراهة، لأن من الطيور ما هو مطوق، فلا يتحقق القطع بذلك.^(٢)

٦٥ - والدليل لهذه المسألة ما في حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ «بعثه إلى المدينة وأمره أن يسوي كل قبر، ويكسر كل صنم، ويطمس كل صورة».^(٣)

وفي روايات مسند أحمد للحديث وردت العبارات الآتية: أن يقطع الصورة، أو أن يقطعها، أو يقطعها، أو يضعها، ورواية الوضع صحيحة.^(٤) وليس في شيء من تلك الروايات

(١) ابن عابدين ٤٣٦/١، وكشاف القناع ١/٢٨٠ و٥/١٧٠، ١٧١، والمغني ٧/٧٠، ١٠، وفتح الباري ٣٩٢/١٠، وأسنن المطالب ٣/٢٢٦، والطحطاوي على الدرر ١/٢٧٤

(٢) الحديث تقدم ترجمه ف / ٢٤

(٣) مسند أحمد، بتحقيق أحمد شاكر ١٢٣٨، والروايات الأخرى ح ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٨٣، ٧٤١، ٨٨١، ٨٨٩، ١٠٦٤، ١١٧٦، ١١٧٧، ١٢٨٣

(١) الدرر والطحطاوي ١/٢٧٤، وشرح منية المصلي ص ٣٥٩، وابن عابدين ١/٤٣٦، ٤٣٧، وفتح القدير ٣٦٢/١

ماتوا صورهم ثم عبدوهم . وأيضاً فقد تقدم أن من الفقهاء من يقول بكرهية الصلاة مع وجود الصورة ، ولو كانت إلى جانب المصلي أو خلفه أو في مكان سجوده . والمساجد تحجب المكروهات كما تحجب المحرمات .

٦٨ - وقد ورد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ «دخل الكعبة فوجد فيها صورة إبراهيم وصورة مريم عليهما السلام فقال : أما هم فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ، هذا إبراهيم مصوراً له يستقسم» وفي رواية وأنه لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بها فمحيت ، ورأى إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام بأيديهما الأضلام . فقال : قاتلهم الله ، والله إن استقسيا بالأضلام قطء»^(١)

وورد أن النبي ﷺ «أمر بالصور كلها فمحيت ، فلم يدخل الكعبة وفيها من الصور شيء»^(٢)

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لما اشتكى ذكر بعض نساء كنيسة رأيتها بأرض الحبشة يقال لها مارية ، وكانت

ونص الشافعية - كما في أسنى المطالب - على أنه يكره للمصلي أن يلبس ثوباً فيه تصوير ، وأن يصلي إليه أو عليه^(١)

ونص الحنابلة على أنه تكره الصلاة إلى صورة منصوبة ، نص عليه أحمد . قال البهوتي : وظاهره ولو كانت الصورة صغيرة لا تبدل للناظر إليها ، ولا تكره إلى غير منصوبة ، ولا يكره سجود ولو على صورة ، ولا صورة خلفه في البيت ، ولا فوق رأسه في السقف أو عن أحد جانبيه . وأما السجود على الصورة فيكره عند الشيخ تقي الدين يعني ابن تيمية ، وقال في الفروع : لا يكره ، لأنه لا يصدق عليه أنه صلى إليها . ويكره حمله فصاً فيه صورة أو حله ثوباً ونحوه كدينار أو درهم فيه صورة^(٢)

ولم نجد للمالكية تعرضاً لهذه المسألة ، إلا أنهم ذكروا تزويق قبلة المسجد أو أي جزء منه كما يأتي بعد هذا .

الصور في الكعبة والمساجد وأماكن العبادة :

٦٧ - ينبغي تنزيه أماكن العبادة عن وجود الصور فيها ، لثلاث ثبوت الأمر إلى عبادتها ، كما تقدم من قول ابن عباس : أن أصل عبادة قوم نوح لأصنامهم ، أنهم كانوا رجالاً صالحين ، فلما

(١) حديث ابن عباس في دخوله الكعبة .

أخرج الروايتين البخاري (الفتح ٦/٣٨٧ - ط السلفية) .

(٢) حديث : «أمر بالصور ...» أورده الأزرقي في أخبار مكة

(١١٣/١) نشر مكتبة خياط من طرق متلفة بقوي بعضها

بعضاً .

(١) أسنى المطالب ١/ ١٧٩

(٢) كشاف الفتاوى ١/ ٣٧٠ ، وانظر الإنصاف ١/ ٤٧٤

وقال أكثر الشافعية: يحرم على المسلم أن يدخل الكنيسة التي فيها صور معلقة^(١).

رابعاً: أحكام الصور:

أ - الصور وعقود التعامل:

٧٠ - الصور التي صناعتها حلال - كالصور المسطحة مطلقاً عند المالكية، والصور المقطوعة، ولعب الأطفال، والصور من الحلوى، وما يسرع إليه الفساد، ونحو ذلك - على التفصيل والخلاف الذي تقدم - يصح شراؤها وبيعها والأمر بعملها والإجارة على صنعها. وثمنها حلال والأجرة المأخوذة على صناعتها حلال. وكذلك سائر عقود التعامل التي تجري عليها. ويجوز للولي أن يشتري لمجورته اللعب من مالها، لما فيها من مصلحة التمرين كما تقدم.

أما الصور المحرمة صناعتها، فإنها على القاعدة العامة في المحرمات لا تحل الإجارة على صنعها، ولا تحل الأجرة ولا الأمر بعملها، ولا الإعانة على ذلك. قال القليوبي: ويسقط المروءة حرفة مجرمة كالصور. وشدّ الماوردي فجعل للمصور أجرة المثل كما في تحفة المحتاج.

أم سلعة وأم حبيبة أتتا أرض الحيشة، فذكرتا من حسنهما وتصاوير فيها، فرفع رأسه فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، ثم صوّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق»^(١) فهذا يفيد تحريم الصور في المساجد. والله أعلم.

الصور في الكنائس والمعابد غير الإسلامية:

٦٩ - الكنائس والمعابد التي أقرت في بلاد الإسلام بالصلح لا يتعرض لما فيها من الصور مادامت في الداخل.

ولا يمنع ذلك من دخول المسلم الكنيسة عند الجمهور. وتقدم مانقله صاحب المغني أن عليّاً رضي الله عنه دخل الكنيسة بالمسلمين، وأخذ يتفرج على الصور. وأن عمر رضي الله عنه أخذ على أهل الذمة أن يوسعوا أبواب كنائسهم، ليدخلها المسلمون والمارة.

ولذا قال الحنابلة: للمسلم دخول الكنيسة والبيعة، والصلاة فيهما من غير كراهة على الصحيح من المذهب.

وفي قول آخر للحنابلة، وهو قول الحنفية: يكره دخولها لأنها مأوى الشياطين.

(١) للسفي ٨/٧، والإتصاف ١/٤٩٦، وابن عابدين ١/٢٥٤، والشيخ حمزة البرلسي على شرح المنهاج ٢٣٥/٤

(١) حديث: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح...» أخرجه البخاري (الفتح ١/٥٢٤ - ط السلفية) ومسلم (١/٣٧٦ - ط الحلبي).

فرسا من خزف لأجل استئناس الصبي، لا يصح، ولا قيمة له. وقيل بخلافه يصح ويضمن متلفه، فلو كانت من خشب أو صفر جاز اتفاقا فيما يظهر، لإمكان الانتفاع به. وعن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة، وأن يلعب بها الصبيان.^(١)

الضمان في إتلاف الصور وآلات التصوير:

٧٣ - الذين قالوا بتحريم نوع من الصور مستعملة على وضع معين، قالوا: ينبغي إخراج الصورة إلى وضع لا تكون فيه محرمة. وقد بوب البخاري لنقض الصور، لكن لم يذكر فيها حديثا ينص على ذلك، بل ذكر حديثا آخر هو قول عائشة رضي الله عنها «كان النبي ﷺ لا يترك في بيته شيئا فيه تصاليف إلا نقضه». وفي رواية: «إلا قضب»^(٢) ولعله أراد بذلك قياس

٧١ - وأما ما يحرم اقتناؤه واستعماله، فلا يصح شراؤه ولا بيعه ولا هبته ولا إيداعه ولا رهنه، ولا الإجارة على حفظه، ولا وقفه، ولا الوصية به كسائر المحرمات. وقد قال النبي ﷺ: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام»^(٣). ومن أخذ على شيء من ذلك ثمنا أو أجرة فهو كسب خبيث يلزمه التصديق به. قال ابن تيمية: ولا يعاد إلى صاحبه، لأنه قد استوفى العوض، كما نص عليه الإمام أحمد في مثل حامل الخمر، ونص عليه أصحاب مالك وغيرهم.

٧٢ - وهذا إن كانت الصور المحرمة فيها لا منفعة فيه إلا مافيه من الصورة المحرمة، أما لو كانت تصلح لمنفعة بعد شيء من التغيير، فظاهر كلام بعض الشافعية منعه.

وقال الرملي الشافعي: مقتضى كلام الإمام في باب الوصية صحة البيع في هذه الحال، وينبغي أن لا يكون فيه خلاف. ويؤيده ما نقله في الروضة عن المتولي - ولم يخالفه - في جواز بيع النرد إذا صلح لبيادق الشطرنج، وإلا فلا. ومثله ما في الدر وحاشية ابن عابدين: اشترى ثورا أو

(١) شرح الروض وحاشية الرملي ٢/ ١٠ و ٣٥/ ٣٦، ٣٧، وشرح المباح وحاشية القليوبي ٢/ ١٥٨ و ٤/ ٣٢١، وحاشية الدسموني على الشرح الكبير ٢/ ٣٣٨ و ٣/ ١٠، وكشاف القناع ١/ ٢٨٠، والآداب الشرعية ٣/ ٥٢٤، والفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٢/ ١٤١، ١٤٢، والطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٢٣٩، وابن عابدين على الدر المختار ٤/ ٢١٤، ونفقة المحتاج ٧/ ٤٣٤

(٢) حديث: «كان لا يترك في بيته شيئا فيه تصاليف إلا نقضه» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٣٨٥ - ط السلفية) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) حديث: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام» أخرجه البخاري (الفتح ٤/ ٤٢٤ - ط السلفية)، ومسلم (٣/ ١٢٠٧ - ط الحلبي) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(١) يضمن.

القطع في سرقة الصور:

٧٤ - لا قطع في سرقة الصور التي ليس مكسورها قيمة، أو له قيمة لا تبلغ نصابا.

أما في غير ذلك، فمذهب الحنفية، وهو القول المرجوح عند الشافعية، وقول عند الحنابلة عليه المذهب: أنه لا قطع في سرقة آلة اللهو، لأن صلاحيته للهو صارت شبهة من أن السارق قد يقصد الإنكار، وأن سرقة الشيء لتأويل الكسر، فمنع ذلك القطع. فكذا ينبغي أن يقال عندهم في الصور المحرمة، ولو كان مكسورها يبلغ نصابا. قال صاحب المقنع من الحنابلة: إن سرق آنية فيها الخمر أو صليبا أو صنم ذهب لم يقطع. قال صاحب الإنصاف: هذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب. أي لأن الصنعة المحرمة أهدرت بسببها حرمة الشيء فلم يعد مكسوره حرمة تستحق أن يثبت بسببها القطع. وسواء قصد بالسرقة الإنكار أم لم يقصده.

ومذهب المالكية، وهو الأصح عند الشافعية وجوب القطع فيما لو كان المكسور يبلغ نصابا. وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لو كان على

نقض الصور المحرمة على نقض الصليبان، لا شترأكلهما في أنها عبدا من دون الله. لكنه ~~لا~~ قال لعائشة رضي الله عنها في شأن السر الذي عليه التصاوير «أخبره عني» وفي رواية «أنه هتكه»، أي نزعه من مكانه حتى لم يعد منصوبا، وفي حديث جبريل أنه «أمر بصنع وسادتين من السر» وهذا يعني أنه لا يتلف ما فيه الصورة إن كان يمكن أن يستعمل على وجه آخر مباح.

لكن إن كانت الصورة المحرمة لا تزول إلا بالإتلاف وجب الإتلاف، وذلك لا يتصور إلا نادرا، كالتمثال المجسم المثبت في جدار أو نحوه الذي إذا أزيل من مكانه أو خرق صدره أو بطنه أو قطع رأسه يتلف. وهذا النوع لا يضمن متلفه، لأن المعصية لا تزول إلا بإتلافه.

أما من أتلف الصورة التي يمكن الانتفاع بها على وضع غير محرم، فينبغي أن يضمن ما أتلفه خاليا عن تلك الصنعة المحرمة على الأصل في ضمان المتلفات.

وهذا مقتضى مذهب أبي حنيفة، والأصح عند الشافعية، وظاهر كلام المالكية.

وقياس مذهب الحنابلة: أنه يجوز الإتلاف ولا ضمان، لسقوط حرمة الشيء بإفائه من المنفعة باستعماله في المحرم، وفي رواية:

(١) ابن عابدين ١٩٨/٣، ١٩٩، ٢١٤/٤، والمنسي ٢٧٨/٥، وشرح منتهى الإرادات ٤٣٣/٢: (ر: إتلاف).

الدراهم والدنانير المسروقة صور فلا يمنع ذلك وجوب القطع، قال الحنفية: لأن النقود إنها تعدّ للتموّل فلا يثبت فيها تأويل. لكن في قول عند الحنابلة التفريق بين أن يقصد إنكارا فلا يقطع، ويقطع إن لم يقصده. ^(١) والله أعلم.

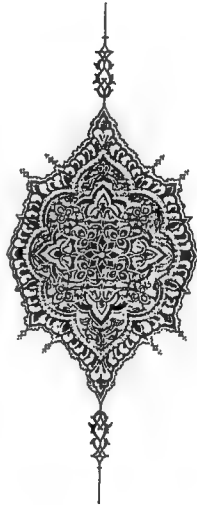
تضييب

التعريف:

١ - التضييب والضب في اللغة: تغطية الشيء وإدخال بعضه في بعض. وقيل: هو شدة القبض على الشيء، لئلا ينفلت من اليد. ويقال: ضُيب الخشب بالحديد أو الصفر: إذا شده به، وضُيب أسنانه شدها بذهب أو فضة أو غيرهما. والضبة: حديدية عريضة يضرب بها الباب ويشعب بها الإثناء عند التصدع. والاصطلاح الشرعي للتضييب لا يختلف عن المعنى اللغوي في شيء. ^(١)

الألفاظ ذات الصلة:

٢ - الجبر: من معانيه أن يغني الرجل من فقر، أو يصلح عظمه من كسر.
٣ - الوصل: من وصل الثوب أو الخف وصلة.
٤ - التشعيب: وهو جمع الشيء وضم بعضه إلى بعض، أو تفريقه، فهو من الأضداد. ^(٢)



(١) متن اللغة، والصحيح - مادة: «ضب»، وحاشية ابن

عابدين ٢١٩/٥

(٢) مختار الصحاح: للواد: «جبر، وصل، وشعب».

(١) ابن عابدين ١٩٩/٣، والمسنوني على الشرح الكبير

٣٣٦/٤، والإتصاف ٢٦١/١٠

وفي الشرب من الإناء المضيب يتقي مسّ الضبة بالقم.

قال ابن عابدين: المراد بالاتقاء: الاتقاء بالمعصو الذي يقصد الاستعمال به، وفي ذلك خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه. ينظر في المطولات^(١).

وسياي تفصيل أحكام التضييب في مصطلحي (ذهب، فضة، آنية).

وأما المالكية: فقد ذهبوا - في الرجوع عندهم - إلى حرمة ذلك كله، يستوى عندهم: الفضة والذهب، والصغيرة والكبيرة، لحاجة أو لغير حاجة^(٢).

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن تضييب الإناء بذهب حرام مطلقاً، وتضييبه بفضة كبيرة عرفاً من الفضة - لغير حاجة بأن كانت لزينة - حرام كذلك. فإن كانت الضبة الفضية صغيرة لحاجة الإناء إلى الإصلاح لم تكره، لما روى البخاري «أن قذح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة»^(٣).

وإن كانت الضبة فوق الحاجة - وهي

٥ - التطعيم: مصدر طعم، وأصله طعم، يقال: طعم الفصن أو الفرع: قبل الوصل بنصن من غير شجره.

وطعم كذا بمنصر كذا لتقويته أو تحسينه، أو اشتقاق نوع آخر منه. وطعم الخشب بالصلف ركبته فيه للزخرفة والزينة^(١).

وعند الفقهاء هو: أن يحفر في إناء من خشب أو غير محفر، ويضع فيها قطعاً من ذهب أو فضة ونحوهما على قدر الحفر. فالفرق بين التضييب والتطعيم: أن التضييب يكون للإصلاح، أما التطعيم فلا يكون إلا بالحفر، وهو للزينة غالباً^(٢).

٦ - التموه: هو الطلاء بماء الذهب أو الفضة ونحوهما^(٣).

الحكم التكليفي:

٧ - ذهب الحنفية إلى أنه يجوز التضييب واستعمال المضيب بذهب أو فضة، لأنه تابع للمباح، وهو باقي الإناء، فأشبهه للمضيب باليسير. ولكنه مكروه عندهم. ولكن عليه أن يجتنب في النصل والقبضة واللجام موضع اليد.

(١) ابن عابدين ٢١٩/٥

(٢) شرح الزرقاني ٣٧/١، وسواهم الجليل ١/١٢٩، واللساني ٦٤/١

(٣) حديث: «أن قذح النبي ﷺ انكسر، فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة». أخرجه البخاري (الفتح ٥/٢١٢ - ط السلفية) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(١) لسان العرب، والمعجم الوسيط.

(٢) كشاف القناع ٥٢/١

(٣) لسان العرب والمصباح وابن عابدين ٣١٩/٥، وبهاية المحتاج ٩١/١

صغيرة، أو كبيرة لحاجة - كرهت في الأصح. (١)
وفي ذلك تفصيل أتم ينظر في مصطلح
(ذهب - فضة - آنية).

تضمير

التعريف :

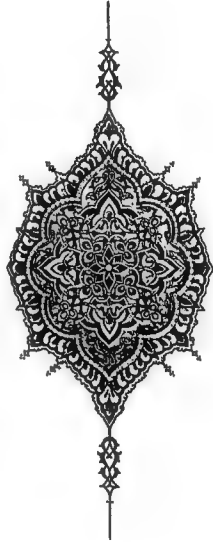
١ - التضمير لغة : من الضمير يسكون الميم
والضمير (بضمها) بمعنى : الهزال ولحاق
البطن^(١) . وهو : أن تعلق الخيل حتى تسمن
وتقوى، ثم يقلل علفها، فتعلق بقدر القوت،
وتدخل بيتا وتغشى بالجلال حتى تحمى فتعرق،
فإذا جف عرقها، خف لحمها، وقويت على
الجري. (٢)

ومدة التضمير عند العرب أربعون يوما،
وتسمى هذه المدة، وكذلك الموضع الذي تضمير
فيه الخيل مضمارا. (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السباق :

٢ - السباق والمسابقة بمعنى . يقال : سابقه
مسابقة وسباقا . والسباق مأخوذ من سبق



(١) لسان العرب المحيط مادة : «ضمير» .

(٢) عمدة القاري ٦ / ٦١٠ ، ٦١١ ، وفتح الباري لابن حجر

٧٢ ، ٧١ / ٦

(٣) الصحاح في اللغة ، ولسان العرب المحيط .

(١) أسنى المطالب ١ / ٢٧ ، والمغني لابن قدامة ١ / ٧٧

بسكون الباء، بمعنى: التقدم في الجري وفي كل شيء.

وأما السبق بالفتح فمعناه: الجعل الذي يسابق عليه.^(١)

والعلاقة بينه وبين التضمير: أن عملية التضمير تتخذ في بعض الأحيان لأجل إحراز التقدم في السباق.

حكمه الإجمالي ومواطن البحث:

٣- يرى جمهور الفقهاء إباحة تضمير الخيل مطلقاً، واستحباب تضميرها إذا كانت معدة للغزو.^(٢)

سابق فيها.^(٣)

وهذا الحديث ونحوه يندفع قول من قال: إن تضمير الخيل لا يجوز، لما فيه من مشقة سوقها.^(٤)

وأما اشتراط تضمير الخيل للسبق، وجواز السباق بين الخيل المضمرة وغير المضمرة، والمغايرة بين غاية السباق للخيل المضمرة وغيرها، ففيها خلاف وتفصيل يرجع فيه إلى مصطلح (سباق) وإلى مواطنها من كتب الفقه.^(٥)



وورد في هذا الباب أحاديث كثيرة منها:

حديث نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: «سابق رسول الله ﷺ بين الخيل التي قد ضُمِرَتْ فأرسلها من الحفياء، وكان أمدها ثنية الوداع. فقلت لموسى بن عقبة: فكم كان بين ذلك؟ قال ستة أميال أو سبعة. وسابق بين الخيل التي لم تُضمّر، فأرسلها من ثنية الوداع، وكان أمدها مسجد بني زريق. قلت: فكم بين ذلك؟ قال: ميل أو نحوه. فكان ابن عمر ممن

(١) حديث: «سابق رسول الله ﷺ بين الخيل التي قد ضُمِرَتْ...» أخرجه البخاري (الفتح ٧١/٦ - ط السلفية).

(٢) نيل الأوطار ٧٩/٨

(٣) ابن علبدين ٢٥٩/٥، والقلبي ١٦٦/٤، والمفتي ٦٥٩/٦، وعلامة القاري ٦١٠/٦، وفتح الباري لابن حجر ٧٢، ٧١، ٧٢، ٧٣

(١) القليوبي وعميرة ٧٦٤/٤، ولسان العرب المحيط مادة: وضمر.

(٢) القليوبي وعميرة ٢٦٤/٤، ٢٦٥، والمفتي ٦٥٩/٨، وعلامة القاري ٦١٠/٦، وفتح الباري لابن حجر ٧١/٦، ٧٢، ونيل الأوطار ٧٩/٨، وسبل السلام ٧٠/٤

المعالجة: يقال: فلان يُداوى: أي يُعالج. (١)
والفرق بين التطبيب والتداوي: أن التطبيب
تشخيص الداء ومداواة المريض، والتداوي
تعاطي الدواء.
حكمه التكليفي:

٣ = التطبيب تعلماً من فروض الكفاية، فيجب
أن يتوفر في بلاد المسلمين من يعرف أصول حرفة
الطب، وينظر التفصيل في مصطلح:
(احتراف).

أما التطبيب مُزاولة فالأصل فيه الإباحة.
وقد يصير مندوباً إذا اقترن بنية التماسي بالنبي
ﷺ في توجيهه لتطبيب الناس، أو نوى نفع
المسلمين لدخوله في مثل قوله تعالى: ﴿ومن
أحيّاها فكأنما أحيّا الناس جميعاً﴾ (٢) وحديث:
«من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه». (٣)
إلا إذا تعيّن شخص لعدم وجود غيره أو
تعاقد فتكون مزاويلته واجبة. (٤)

ويدل لذلك ما روى رجل من الأنصار قال:
عاد رسول الله ﷺ رجلاً به جرح، فقال رسول
الله ﷺ: «ادعوا له طبيب بني فلان». قال:

(١) لسان العرب، والصحاح مادة: «دوي».

(٢) سورة المائدة / ٣٢

(٣) حديث: «من استطاع منكم أن ينفع ...» أخرجه
مسلم (٣/ ١٧٢٦ - ط الحلي) من حديث جابر بن عبد الله
رضي الله عنه.

(٤) الموسوعة الفقهية بالكويت ٧٢/ ٧٧، والآداب الشرعية

لابن مفلح ٢/ ٣٥٩ - ٣٦٠

تطبيب

التعريف:

١ = للتطبيب في اللغة معان، منها وهو المراد هنا:
أنه المداواة.

يقال: طَبَّ فلان فلاناً: أي داواه. وجاء
يستطب لوجهه: أي يستوصف الأدوية أيها
يصلح لدائه.

والطَّبُّ: علاج الجسم والنفس، ورجل
طَبَّ وطبيب: عالم بالطب.
والطَّبُّ. والطَّبُّ: لغتان في الطب. وتطَّبَّ
له: سأل له الأطباء.

والطبيب في الأصل: الخاذق بالأمور العارف
بها، وبه سمي الطبيب الذي يعالج المرضى
ونحوهم (١)

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه
اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ = التداوي:

٢ = التداوي: تعاطي الدواء، ومنه المداواة أي

(١) الصحاح ولسان العرب، وللصباح للنير مادة: «طبيب».

على منكبها وقالت: «أي عُريّة؟ إن رسول الله ﷺ كان يسقم عند آخر عمره، أو في آخر عمره، فكانت تقدم عليه وفود العرب من كل وجه، فتنعت له الأنعام، وكنت أعالجها، فمن ثم». وفي رواية «أن رسول الله ﷺ كثرت أسقامه، فكان يقدم عليه أطباء العرب والعجم، فيصفون له فتعالجه»^(١).

وقال الربيع: سمعت الشافعي يقول:
العلم علان: علم الأديان وعلم الأبدان.^(٢)

نظر الطبيب إلى العورة:

٤ - اتفق الفقهاء على جواز نظر الطبيب إلى العورة ولسها للتداوي. ويكون نظره إلى موضع المرض بقدر الضرورة. إذ الضرورات تقدم بقدرها، فلا يكشف إلا موضع الحاجة، مع غرض بصره ما استطاع إلا عن موضع الداء. وينبغي قبل ذلك أن يعلم امرأة تداوي النساء، لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف.

فدعوه فجاء، فقالوا: يا رسول الله، ويغني الدواء شيئاً؟ فقال: سبحان الله. وهل أنزل الله من داء في الأرض إلا جعل له شفاء»^(١).
وعن جابر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن الرقى. فجاء آل عمرو بن حزم، فقالوا: يا رسول الله، إنه كانت عندنا رقية نرقي بها من العقر، وإنك نهيت عن الرقى. قال: فعرضوها عليه. فقال: «ما أرى بها بأساً، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه»^(٢).
وقال ﷺ: «لا بأس بالرقى ما لم يكن فيها شرك»^(٣).

ولما ثبت من فعل النبي ﷺ أنه تداوى، فقد روى الإمام أحمد في مسنده أن عروة كان يقول لعائشة رضي الله عنها: يا أمّاه، لا أعجب من فهمك. أقول: زوجة رسول الله ﷺ بنت أبي بكر. ولا أعجب من علمك بالشعر وأيام الناس، أقول ابنة أبي بكر، وكان أعلم الناس أو من أعلم الناس. ولكن أعجب من علمك بالطب! كيف هو؟ ومن أين هو؟ قال فضربت

(١) حديث: «إن عروة كان يقول لعائشة... أخرجه أحمد (٦٧/١) - ط الميمنية) وقال الهيثمي في المجمع (٩٦/٩) - ط القدسي: فيه عبد الله بن معاوية الزبيري، قال أبو حاتم: مستقيم الحديث، وفيه ضعف.
(٢) الفواكه البدائي ٤/٤٣٩، وروضة الطالين ٢/٩٦، والإكتناع للشريفي الخطيب ١/١٩٣، والمغني لابن قدامة ٥/٥٣٩، وزاد المصنف ٣/٦٦ ومابعدهما ط مصطفى الحلي، والأذباب الشرعية ٢/٣١٠ ومابعدهما، وتحفة الأحوت ٦/١٩٠ ط الفيحالة الجديدة.

(١) حديث: «هذا رسول الله ﷺ رجلاً... أخرجه أحمد (٣٧/٥) - ط الميمنية) وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح (المجمع ٥/٨٤ - ط القدسي).

(٢) حديث: «من استطاع منكم أن ينفع... تقدم تخريجه ٣/٣»

(٣) حديث: «لا بأس بالرقى ما لم... أخرجه مسلم (١٧٧٧/٣) - ط الحليسي) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

ونصوا على أنه إن وجد من لا يرضى إلا بأكثر من أجرة المثل فإنه يكون كالعدم حيثئذ حتى لو وجد كافر يرضى بدونه ومسلم لا يرضى إلا بها احتمل أن المسلم كالعدم .

وصرح المالكية بأنه لا يجوز النظر إلى فرج المرأة إلا إذا كان لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا برؤيته بنفسه . أما لو كان الطبيب يكتفي برؤية النساء لفرج المريضة فلا يجوز له النظر إليه .^(١)

استئجار الطبيب للعلاج :

٥ - اتفق الفقهاء على جواز استئجار الطبيب للعلاج ، لأنه فعل يحتاج إليه وأذن فيه شرعاً ، فجاز الاستئجار عليه كسائر الأفعال المباحة . غير أن الشافعية شرطوا لصحة هذا العقد أن يكون الطبيب ماهراً ، بمعنى أن يكون خطؤه نادراً ، ويكفي في ذلك التجربة عندهم ، وإن لم يكن ماهراً في العلم .

واستئجار الطبيب يقدر بالمدة لا بالبرء والعمل ، فإن تمت المدة وبرئ المريض أو لم يبرأ فله الأجرة كلها . وإن برئ قبل تمام المدة انفسخت الإجارة فيما بقي من المدة لتعذر استيفاء المقصود عليه ، وكذا الحكم لومات

وذهب الشافعية والحنابلة إلى : أنه إذا كان الطبيب أجنبياً عن المريضة فلا بد من حضور مايؤمن معه وقوع عظور . لقول النبي ﷺ : « ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان » .^(١)

واشترط الشافعية عدم وجود امرأة تحسن التطبيب إذا كان المريض امرأة ، ولو كانت المرأة المداوية كافرة ، وعدم وجود رجل يحسن ذلك إذا كان المريض رجلاً .

كما شرطوا أن لا يكون غير أمين مع وجود أمين ، ولا ذمياً مع وجود مسلم ، أو ذمياً مع وجود مسلمة .

قال البلقيني : يقدم في علاج المرأة مسلمة ، فصبي مسلم غير مراهق ، فمراهق ، فكافر غير مراهق ، فمراهق ، فامرأة كافرة ، فمحرم مسلم ، فمحرم كافر ، فأجنبي مسلم ، فكافر .

واعترض ابن حجر الهيتمي على تقديم الكافرة على المحرم . وقال : والذي يتجه تقديم نحو محرم مطلقاً على كافرة ، لنظره مالا تنظر هي .

ونص الشافعية كذلك على تقديم الأهر مطلقاً ولو من غير الجنس والدين على غيره .

(١) حاشية ابن عابدين ٣/ ١٦١ ، ٥/ ٢٣٧ ، والفواكه الدواني ٢/ ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، وحواشي الشرواني وابن القاسم على تحفة المحتاج ٧/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، وكشاف القناع ٥/ ١٣

(١) حديث : « ألا لا يخلون ... » أخرجه الترمذي (٤/ ٤٦٦ - ط الحلبي) والحاكم (١/ ١١٣ ، ١١٥) وصححه ووافقه الذهبي .

المريض في أثناء المدة .

وقد نص الحنابلة على أنه لا يصح اشتراط الدواء على الطبيب، وهو قول عند المالكية لما فيه من اجتماع الجعل والبيع . وعند المالكية قول آخر بالجواز .

والطبيب يستحق الأجرة بتسليمه نفسه مع مضي زمن إمكان المداواة، فإن امتنع المريض من العلاج مع بقاء المرض استحق الطبيب الأجر، مادام قد سلم نفسه، ومضى زمن المداواة، لأن الإجارة عقد لازم وقد بدل الطبيب ما عليه .

وأما إذا سلم الطبيب نفسه وقبل مضي زمن إمكان المداواة سكن المرض، فجمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية) متفقون على انفساخ الإجارة حينئذ .^(١)

٦ - ولا تجوز مشاركة الطبيب على البرء . ونقل ابن قدامة عن ابن أبي موسى الجواز، إذ قال: لا بأس بمشاركة الطبيب على البرء، لأن أباسعيد الحنطري رضي الله عنه حين رقى الرجل شارطه على البرء . وقال ابن قدامة: إنه الصحيح إن شاء الله، لكن يكون جمالة لا إجارة فإن الإجارة لا بد فيها من مدة أو عمل

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٥٠، وحاشية النسوي ٤/ ٣٠، والفواكه الدواني ٢/ ١٦٥، وقليوبي وعصرة ٣/ ٧٨، وشرح روض الطالب ٧/ ٤١٣، وكشاف القناع ٤/ ١٤، والمغني ٥/ ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٣

معلوم .

وأجاز ذلك المالكية أيضا، ففي الشرح الصغير: لو شارطه طبيب على البرء فلا يستحق الأجرة إلا بحصوله . وسبق تفصيل ذلك في مصطلح: (إجارة).^(١)

وإذا زال الألم وشفي المريض قبل مباشرة الطبيب كان علرا تنفسخ به الإجارة .

يقول ابن عابدين: إذا سكن الضرر الذي استؤجر الطبيب لحلقه، فهذا علر تنفسخ به الإجارة، ولم يخالف في ذلك أحد، حتى من لم يعتبر العذر موجبا للفسخ، فقد نص الشافعية والحنابلة على أن من استأجر رجلا ليقطع له ضررا فسكن الوجع، أو ليكحل له عينا فبرئت قبل أن يقوم بالعمل، انفسخ العقد لتعذر استيفاء المعقود عليه.^(٢)

ضمان الطبيب لما يتلفه :

٧ - يضمن الطبيب إن جهل قواعد الطب أو

(١) الموسوعة الفقهية بالكويت ١/ ٢٩٩

(٢) ابن عابدين ٥/ ٣٣، ٥٠، والاختصار شرح المختار ١/ ٢٢٧، ٢٢٥، مصطفى الحلبي ١٣٣٥ هـ ١٩٣٦ م، والفنارى الحنفية ٤/ ٤٩٩، والشرح الصغير ٤/ ٤٧، والشرح الكبير ٣/ ٤١١، وجواهر الإكليل ٢/ ١٥٣، ومنهاج الطالبين وحاشية قليوبي عليه ٣/ ٧٨، ٧٠، وأسنى المطالب ٢/ ٤١٣، الكتب الإسلامية، والمهذب في لغة الإسم الشافعي ١/ ٤٠٦، والمغني لابن قدامة ٥/ ٥٣٩، ٥٤١-٥٤٣، وتنظر الموسوعة الفقهية ١/ ٣٠٠-٣٠١

تطبيب ٧

المعتاد، والإلزام الضمان^(١).
يقول ابن قدامة: إذا فعل الحجام
والختان والطبيب ما أمروا به، لم يضمنوا
بشرطين:

أحدهما: أن يكونوا ذوي حق في
صناعتهم، فإذا لم يكونوا كذلك كان فعلا
عمرًا، فيضمن سوابقه.

الثاني: ألا يتجاوز ما ينبغي أن يقطع، فإن
كان حاذقًا وتجاوز، أو قطع في غير محل القطع،
أو في وقت لا يصلح فيه القطع وأشباه هذا،
ضمن فيه كله، لأنه إلتلاف لا يختلف ضمانه
بالعمد والخطأ، فأشبه إلتلاف المال.

وكذلك الحكم في القاطع في القصاص
وقاطع يد السارق. ثم قال: لا نعلم فيه
خلافًا^(٢).

قال الدسوقي: إذا ختن الختان صبيًا، أو
سقى الطبيب مريضًا دواء، أو قطع له شيئًا، أو
كواه فوات من ذلك، فلا ضمان على واحد منها
لا في ماله ولا على عاقلته، لأنه مما فيه تغرير،
فكان صلحه هو الذي عرضه لما أصابه. وهذا

(١) ابن عابدين ٤٣/٥، والاختصار شرح المختار ٢٢٦/١ ط
مصطفى الحلبي ١٩٣٦، والتلخيص والإكمال بهامش مواهب
الجليل ٣٣٨/٦، والشرح الصغير ٥٠٥/٤، ونهاية
المحتاج ٢٩١/٧، والقيومي وصية ٤/١١٠، والمغني مع
الشرح الكبير ١٢٠/٦

(٢) للمغني لابن قدامة ٥٣٨/٥ م الرياض الحديثة، والموسوعة
الفقهية ٢٢٨/١ (إتلاف)، ٢٩٩/١ - ٣٠٠ (إجارة).

كان غير حاذق فيها، فداوى مريضًا وأتلفه
بمداواته، أو أحدث به عيبًا. أو علم قواعد
التطبيب وقصر في تطبيقه، فسرى التلف أو
التعيب. أو علم قواعد التطبيب ولم يقصر ولكنه
طبيب المريض بلا إذن منه. كما لو ختن صغيرًا
بغير إذن وليه، أو كبيرًا قهرا عنه، أو وهو نائم،
أو أطعم مريضًا دواء قهرا عنه فنشأ عن ذلك
تلف وعيب، أو طبيب بإذن غير معتبر لكونه من
صبي، إذا كان الإذن في قطع يد مثلاً، أو
بعضد أو حجاماة أو ختان، فأدى إلى تلف أو
عيب، فإنه في ذلك كله يضمن ما ترتب
عليه^(١).

أما إذا أذن له في ذلك، وكان الإذن معتبرًا،
وكان حاذقًا، ولم تكن يده، ولم يتجاوز ما أذن
فيه، وسرى إليه التلف فإنه لا يضمن، لأنه
فعل فعلا مباحا مأذونا فيه^(٢). ولأن ما يتلف
بالسرماية إن كان بسبب مأذون فيه - دون جهل
أو نقصير - فلا ضمان. وعلى هذا فلا ضمان
على طبيب وبزاع (جراح) وحجام وختان مادام
قد أذن لهم بهذا ولم يقصروا، ولم يجاوزوا الموضوع

(١) جواهر الإكليل ٢/٢٩٦، والشرح الكبير ٤/٣٥٥،
وأسنى المطالب ٢/٤٢٧ للكتبة الإسلامية، والمغني لابن
قدامة ٥٣٨/٥ م الرياض الحديثة.

(٢) منار السبيل في شرح المنهاج ١/٤٢٢، ط المكتب
الإسلامي، ونيل المأرب بشرح دليل الطالب ١/١٦٤ م
الفلاح.

كان مأذونا فيه، فإذ تولد منه لا يكون مضمونا عليه إلا إذا تعدى، فحينئذ يضمن.

وكذلك إذا كان في يده أكلة، فاستأجر رجلا ليقطع يده فمات، فلا ضمان عليه. (١)

ومن استؤجر ليقطع ضرسا لمريض، فأخطأ، فقلع غير ما أمر بقلعه ضمنه، لأنه من جنائنه. (٢)

وإن أخطأ الطبيب، بأن سقى المريض دواء لا يوافق مرضه، أو زلت يد الحاتن أو القاطع فتجاوز في القطع، فإن كان من أهل المعرفة ولم يغر من نفسه فذلك خطأ (أي تتحمله عاقلته) إلا أن يكون أقل من الثلث ففي ماله. وإن كان لا يحسن، أو غر من نفسه فيعاقب. (٣) ومن أمر ختانا ليجتن صبيبا، ففعل الختان ذلك فقطع حشفته، ومات الصبي من ذلك، فعلى عاقلة الختان نصف دية. لأن الموت حصل بفعلين: أحدهما: مأذون فيه، وهو قطع الحشفة. والآخر: غير مأذون فيه، وهو قطع الحشفة، فيجب نصف الضمان.

أما إذا برى، فجعل قطع الجلدة - وهو مأذون فيه - كان لم يكن، وقطع الحشفة غير مأذون فيه، فوجب ضمان الحشفة كاملا، وهو الدية. (٤)

(١) مختصر الطحاوي ١٢٩

(٢) المهني لابن قدامة ٥٤٣/٥ م الرياض الحديثية، ومباح الطالبين ٣/٧٠

(٣) جواهر الإكليل ١٩١/٢

(٤) ابن عابدين ٤٠٠/٥

إذا كان الحاتن أو الطبيب من أهل المعرفة، ولم يخطئ في فعله. فإذا كان أخطأ في فعله - والحال أنه من أهل المعرفة - فالدية على عاقلته.

فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب. وفي كون الدية على عاقلته أو في ماله قولان: الأول: لابن القاسم. والثاني: مالك. وهو الراجح لأن فعله عمد، والعاقلة لا تحمل العمد. (١) وفي القنية: سئل محمد بن نجم الدين عن صبية سقطت من سطح، فانفتح رأسها، فقال كثير من الجراحين: إن شققم رأسها تموت. وقال واحد منهم: إن لم تشقه اليوم تموت، وأنا أشقه وأبرئها، فشقه فماتت بعد يوم أو يومين. هل يضمن؟ فتأمل مليا ثم قال: لا، إذا كان الشق بإذن، وكان الشق معتادا، ولم يكن فاحشا خارج الرسم (أي العادة). قيل له: فلو قال: إن ماتت فأنا ضامن، هل يضمن؟ فتأمل مليا، ثم قال: لا. فلم يعتبر شرط الضمان، لأن شرطه على الأمين باطل على ماعليه الفتوى. (٢)

وفي مختصر الطحاوي: من استؤجر على عبد يحجمه، أو على دابة يزرعها، ففعل ذلك فعطبا بفعله، فلا ضمان عليه، لأن أصل العمل

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٨/٤

(٢) ابن عابدين ٣٦٤/٥

مصعب بن سعد بن أبي وقاص أنه قال :
صليت إلى جنب أبي ، فطبقت بين كفي ، ثم
وضعتهما بين فخلي ، فنهاني أبي وقال : وكنا
نفعله فنهينا عنه ، وأمرنا أن نضع أيدينا على
الركب^(١).

ومن المعروف أن قول الصحابي : كنا
نفعل ، وأمرنا ونهينا ، عمول على أنه
مرفوع^(٢).

واستدلوا أيضا بقول النبي ﷺ لأنس رضي
الله عنه : «إذا ركعت فضع يديك على
ركبتك ، وفرج بين أصابعك»^(٣).

قال النووي في شرح صحيح مسلم : وذهب
عبدالله بن مسعود رضي الله عنه وصاحبا
علقمة والأسود إلى أن السنة التطبيق ، فقد
أخرج مسلم عن علقمة والأسود أنها دخلا على

(١) حديث مصعب قال : «صليت إلى جنب أبي لطبقت بين
كفي...» أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٧٣ ط
السلفية) ، ومسلم (١/٣٨٠ ط الحلبي) واللفظ للبخاري.

(٢) البنائية ٢/١٧٨ ، ١٧٩ ط دار الفكر ، والمجموع
٤١١/٣ ، وكشاف القناع ١/٣٤٦ ط مكتبة النصر
الإسلامية ، والكاظمي لابن عبد البر ١/٢٠٣ نشر مكتبة
الرياض ، وصلة الفاري ١/٦٣ ط المثريّة ، وصحيح
مسلم بشرح النووي ٥/١٥ ط المطبعة المصرية بالأزهر ،
ونيل الأوطار ٢/٢٢٤ ط الثانية.

(٣) حديث : «إذا ركعت فضع يديك على ركبتك...»
أخرجه ابن عدي في الكامل من حديث أنس (الكامل
٦/٢٠٨٦ ط دار الفكر وأعله برأيه ، وهو كثير بن عبادة
التاجي الأيلي).

تطبيق

التعريف :

١ - التطبيق في اللغة : مصدر طَبَقَ ، ومن
معانيه : المساواة والتعميم والتغطية . قال في
المصباح : وأصل الطَبَق : الشيء على مقدار
الشيء مطبقا له من جميع جوانبه كالغطاء له .
ويقال : طَبَقَ السحاب الجو : إذا غشاه ، وطَبَقَ
الماء وجه الأرض : إذا غطاه ، وطَبَقَ الغيم : عم
بمطره^(١).

وهو في الاصطلاح الفقهي : أن يجعل المصل
بطن إحدى كفيه على بطن الأخرى ، ويجعلها
بين ركبتيه وفخذه^(٢).

الحكم الإجمالي :

٢ - يرى جمهور الفقهاء كراهة التطبيق في
الركوع . واحتجوا بها روي عن

(١) أساس البلاغة للزمخشري ، والقاموس المحيط ،
والصالح ، والمصباح المنير مادة : «طَبَقَ»

(٢) المبدع في شرح المنقح ١/٤٤٦ ط المكتب الإسلامي ،
والمجموع للنووي ٣/٤٠٧ ط المثريّة ، ونيل الأوطار
٢/٢٤٤ ط الثانية .

تطفل

التعريف :

١ - التطفل في اللغة : مصدر تطفل . يقال : هو متطفل في الأعراس والولائم أي : هو طفيلي . قال الأصمعي : الطفيلي : هو الذي يدخل على القوم من غير أن يدعوهم .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن هذا المعنى .

فقد عرفه في نهاية المحتاج : بدخول الشخص لمحل غيره لتناول طعامه بغير إذنه ولا علم رضاه ، أو ظنه بقرينة معتبرة .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الضيف :

٢ - الضيف في اللغة : النزيل الزائر . وأصله مصدر ضاف ، ولذا يطلق على الواحد وغيره ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ : إِنَّ هَذَا ضَيْفِي ﴾

عبدالله رضي الله عنه فقال : أصلى من خلفكم ؟ قالوا : نعم . فقام بينهما وجعل أحدهما عن يمينه ، والآخر عن شماله ، ثم ركعنا ، فوضعنا أيدينا على ركبنا ، فضرب أيدينا ، ثم طبق بين يديه ، ثم جعلهما بين فخذيه ، فلما صلى قال : « هكذا فعل رسول الله ﷺ » .^(١)

قال العيني : وأخذ بذلك إبراهيم النخعي وأبو عبيدة . وعلل النووي فعلهم : بأنه لم يبلغهم الناسخ ، وهو حديث مصعب بن سعد المتقدم .^(٢)



(١) حديث حلقمة والأسود وغيرهما فقال : وأصلى من خلفكم ؟ أخرجه (مسلم ١/٣٧٩ - ٣٨٠ ط الحلي)
(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٥/١٥ - ١٧ ، وعمدة القاري ٦/٦٤ ، والمجموع ٣/٤١١ ، والبتلة ٢/١٧٨ .

(١) للمصباح المنير ، ولسان العرب ، وتاج المروس ، ومحيط المحيط ، ومعن اللغة ، وغتار الصحاح مادة : «طفل» .
(٢) نهاية المحتاج ٦/٣٧٧

المتباخر من أقوال الحنفية - أن حضور طعام الغير بغير دعوة، وبغير علم رضاه حرام، بل يفسق به إن تكرّر. لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله، ومن دخل على غير دعوة دخل سارقا، وخرج مُغَيَّراً»^(١) فكانه شبه دخوله على الطعام الذي لم يدع إليه بدخول السارق الذي يدخل بغير إرادة المالك، لأنه اختفى بين الداخلين. وشبه خروجه بخروج من نهب قوماً، وخرج ظاهراً بعد ما أكل. بخلاف الدخول، فإنه دخل مخفياً، خوفاً من أن يمنع، وبعد الخروج قد قضى حاجته، فلم يبق له حاجة إلى التستر.^(٢)

وصرح الشافعية أن من التطفل: أن يدعى عالم أو صوفي، فيحضر جماعته من غير إذن الداعي ولا علم رضاه بذلك.

ويرى بعض الفقهاء: أنه إذا عرف من حال المدعو أنه لا يحضر إلا ومعه أحد ممن يلزمه يعتبر ذلك كالإذن، والتفصيل في مصطلح

فلا تَفْضَحُون»^(١) وتجوز المطابقة، فيقال: هذان ضيفان.

أما (الضيفين) فهومن يجيء مع الضيف متطفلاً، فالضيفن أخص من الطفيلي، ويطلق على الداخل على القوم في شربهم بلا دعوة (الواغل).^(٢)

وفي اصطلاح الفقهاء: الضيف: هو من حضر طعام غيره بدعوته ولو عموماً، أو بعلم رضاه. وضد الضيف الطفيلي.^(٣)

ب - الفضولي :

٣ - الفضولي: من الفضول، جمع فضل. وقد استعمل الجمع استعمال الفرد فيما لا خير فيه. ولهذا نسب إليه على لفظه، فليل فضولي: لمن يشتغل بما لا يعنيه.

وفي الاصطلاح: هو التصرف عن الغير بلا إذن ولا ولاية. وأظهر ما يكون في العقود. أما التطفل فأكثراً ما يكون في الماديات، وقد يستعمل في المعنويات.

الحكم التكليفي للتطفل :

٤ - صرح المالكية والشافعية والحنابلة - وهو

(١) حديث : « من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله... » أخرجه أبو داود (٤/١٢٥) - تحقيق عزت حبيب دهلان - من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما. وأعله أبو داود بجهالة أحد رواة.

(٢) قليوبي وعميرة ٣/٢٩٨، وبهاية المحتاج ١/٣٦٩، والمحشي ٣/١٣٩، ١٤٠، ونيل الأوطار للشوكاني ٤/١٧٥، ١٨٠ ط المطبعة العثمانية المصرية سنة ١٣٥٧هـ.

(١) سورة الحجر/ ٦٨

(٢) محيط المحيط، والمصباح المنير.

(٣) محيط المحيط، والمصباح المنير، وقليوبي وعميرة ٣/٣٩٨

(دعوة). (١)

شهادة الطفيل :

٥ - اتفق الفقهاء على أن الطفيلي - إن تكرر تطفله - ترد شهادته للحديث المذكور، ولأنه يأكل محرماً، ويفعل ما فيه سفه ودناءة وذهاب مروءة.

قال ابن الصباغ : وإنما اشترط تكرار ذلك، لأنه قد يكون له شبهة حتى يمنعه صاحب الطعام، وإذا تكرر صار دناءة وقلة مروءة. (٢)

تطفيف

التعريف :

١ - التطفيف لغة: البُخس في الكيل والوزن. ومنه قوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ (١) فالتطفيف: نقص يخون به صاحبه في كيل أو وزن. (٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

التوفية :

٢ - توفية الشيء: بذله وإفيا. (٣)

فالتطفيف ضد التوفية. (٤)

الحكم الإجمالي :

٣ - التطفيف منهي عنه، وهو ضرب من الخيانة وأكل المال بالباطل، مع ما فيه من عدم المروءة.



(١) المدسوتي ٢/٣٣٨، وكشاف القناع ٥/١٨٠، وحاشية القليوبي ٣/٢٩٨

(٢) جواهر الإكليل ١/٣٢٦، وابن عابدين ٤/٣٨١، والفتاوى الهندية ٣/٤٦٩، والزيلعي ٤/٣٣٣، والقرشي ٣/١٧٩، ٣/٩٧٧، وروضة الطالبين ١١/٢٣٢، والنفسي ١٨١/٩.

(١) سورة المطففين/ ١

(٢) لسان العرب، وتاج المروس، والصالح مادة: «طفف».

(٣) المفردات للراغب الأصفهاني، والصالح مادة: «ول».

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٤/١٨٩ ط حيس الحلبي.

عنهم المطر»^(١)

قال نافع : كان ابن عمر يمر بالباع فيقول له : اتق الله ! أوف الكيل والوزن ، فإن المطففين يوقفون يوم القيامة حتى يلجمهم العرق .

ونقل ابن حجر تصريح العلماء بأنه من الكباثر ، واستظهره^(٢)

منع التطفيف ، وتدابيره :

٤ - مما يتأكد على المحتسب : المنع من التطفيف والبخس في الكاييل والموازين والصنجات .
فينبغي له أن يحذر الكياليين والوزانين ويخوفهم عقوبة الله تعالى ، وينهاهم عن البخس والتطفيف . ومتى ظهر له من أحد منهم خيانة عزره على ذلك وأشهره ، حتى يرتدع به غيره^(٣) .

وإذا وقع في التطفيف تخاصمٌ جاز أن ينظر فيه المحتسب ، إن لم يكن مع الخصاصم فيه

(١) حديث : « خمس بخمس ... » أخرجه الطبراني في الكبير ٤٥ / ١١ ط الوطن العربي ، قال المنذري : رواه الطبراني في الكبير وسنده قريب من الحسن وله شواهد (الترغيب والترهيب ١ / ٤٤٤ ط مصطفى الحلبي) .

(٢) التفسير الكبير للرازي ٣١ / ٨٨ ، ٨٩ ، وتفسير الحازن ٤ / ٣٥٩ ط دار المعرفة ، والفنونهات الإلهية ٤ / ٥٠٢ ط مطبعة حجازي ، والزواجر لابن حجر الميمني المكي ١٩٢ / ١

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٩٩ ط دار الكتب العلمية ، والأحكام السلطانية للباوردي ص ٢٢٠ ط مطبعة السعادة ، ومعالم القرية في أحكام الحسية ص ٨٦ ط دار الفنون بكمبرج ، والحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ١٣

ومن ثمَّ عَظَّمَ الله أَمْرَ الكَيْلِ والوزن ، وأمر بالوفاء فيها في عدة آيات ، فقال سبحانه : ﴿ وَأَوْفُوا الكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ، وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ، وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾^(١) وقال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا الكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾^(٢) كما نَوعَدَ الله المطففين بالويل ، وهددهم بعذاب يوم القيامة فقال : ﴿ وَبِئْسَ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ، وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ، أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ، يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) .

وفي الحديث : « خمس بخمس ، قيل : يارسول الله وما خمس بخمس ؟ قال : ما نقض قوم العهد إلا سلط الله عليهم عدوهم ، وما حكموا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر ، وما ظهرت فيهم الفاحشة إلا فشا فيهم الموت ، ولا طُفِّفُوا الكَيْلَ إِلَّا مُنِعُوا النَّبَاتُ وَأُخْذُوا بِالسِّنِينَ ، وَلَا مَنَعُوا الزَّكَاةَ إِلَّا حُيِّنَ

(١) سورة الشعراء / ١٨٢ - ١٨٣

(٢) سورة الإسراء / ٣٥

(٣) سورة المطففين / ١ - ٦ وانظر الزواجر ١ / ٢٠٠ ط المطبعة الأزهرية ، والكباثر للذهبي ص ١٦٢ ط مؤسسة علوم القرآن ، والحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ١٣ نشر المكتبة العلمية ، وتفسير القرطبي ٧ / ٢٤٨

تجاحد وتناكر. فإن أفضى إلى التجاحد والتناكر كان الفضاة أحق بالنظر فيه من ولاة الحسبة ، لأنهم بالأحكام أحق. وكان التأديب فيه إلى المحتسب.

فإن تولاه الحاكم جاز لاتصاله بحكمه. (١)
وقد فصل الفقهاء القول في التدابير التي تتخذ للحيلولة دون التطفيف والبخس في الكيل والوزن، من قيام المحتسب بتفقد عيار الصننج ونحوها على حين غفلة من أصحابها، وتحديد النظر في المكاييل ورعاية ما يطففون به المكيال وما إلى ذلك، (٢) فليرجع إليه في موطنه من كتب الحسبة، وفي مصطلحي (حسبة، وغش).

تطوع

التعريف:

١ - التطوع: هو التبرع، يقال: تطوع بالشيء: تبرع به.

وقال الراغب: التطوع في الأصل: تكلف الطاعة، وهو في التعارف: التبرع بها لا يلزم كالتنفل. (٣) قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾. (٤)

والفقهاء عندما أرادوا أن يعرفوا التطوع، عدلوا عن تعريف المصدر إلى تعريف ما هو حاصل بالمصدر، فذكروا له في الاصطلاح ثلاثة معان:

الأول: أنه اسم لما شرع زيادة على الفرائض والواجبات، أو ما كان مخصوصا بطاعة غير واجبة، أو هو الفعل المطلوب طلبا غير جازم. وكلها معان متقاربة. وهذا ما ذكره بعض فقهاء الحنفية، وهو مذهب الحنابلة، والمشهور

تطهر

انظر: طهارة

تطهير

انظر: طهارة

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمصباح للجوهري، والنظم للمستعذب في شرح فريب المهذب ١/ ٨٩، والمقدرات للراغب الأصفهاني.

(٢) سورة البقرة / ١٨٤

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣٠٠، والمهاودي ٢٢٠
(٢) غاية الرتبة في طلب الحسبة ص ١٨ - ٢٠ ط دار الثقافة،
ومعالم القرية في أحكام الحسبة ٨٣ - ٨٦ ط دار الفنون
بكمبرج.

تطوع ١

ومما يرافقه. غير أن المتبع لما ذكره الأصوليون من غير الحنفية، ومآذره الفقهاء في كتبهم - بما في ذلك الحنفية - يجد أنهم يتوسعون بإطلاق التطوع على ماعدا الفرائض والواجبات، وبذلك يكون التطوع والسنة والنفل والمندوب والمستحب والمرغب فيه ألفاظاً مترادفة، ولذلك قال السبكي: إن الخلاف لفظي. ^(١)

غاية الأمر أن ما يدخل في دائرة التطوع بعضه أعلى من بعض في الرتبة، فأعلاه هو السنة المؤكدة، كالعيدين، والوتر عند الجمهور، وكرمعي الفجر عند الحنفية. وبلي ذلك المندوب أو المستحب كتحية المسجد، وبلي ذلك ما ينشئه الإنسان ابتداء، لكن كل ذلك يسمى تطوعاً. ^(٢) والأصل في ذلك قول النبي ﷺ للرجل - الذي سأل بعدما عرف فرائض الصلاة والصيام والزكاة: هل علي غيرها؟ فقال له: لا، إلا أن تطوعاً. ^(٣)

عند الشافعية. وهو رأي الأصوليين من غير الحنفية، وهو ما يفهم من عبارات فقهاء المالكية. ^(١)

والتطوع بهذا المعنى يطلق على: السنة والمندوب والمستحب والنفل والمرغب فيه والقربة والإحسان والحسن، فهي ألفاظ مترادفة.

الثاني: أن التطوع هو ماعدا الفرائض والواجبات والسنن، وهو اتجاه الأصوليين من الحنفية، ففي كشف الأسرار: السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب، وأما حد النفل - وهو المسمى بالمندوب والمستحب والتطوع - فقيل: ما فعله خير من تركه في الشرع... الخ. ^(٢)

الثالث: التطوع: هو ما لم يرد فيه نقل بخصوصه، بل ينشئه الإنسان ابتداء، وهو اتجاه بعض المالكية والفاضي حسين وغيره من الشافعية. ^(٣)

هذه هي الاتجاهات في معنى التطوع

(١) البدائع ١/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩٨. والكناني لا ينجد البر ١/ ٢٥٥، والخطاب ٢/ ٧٥
(٢) جمع الجوامع ١/ ٩٠، والكوكب المنير ١٢٦، وإرشاد الفصول ٦، ونهاية المحتاج ١٠١/ ٢، وشرح منتهى الإرادات ١/ ٢٢٢، والكناني لابن عبد البر ١/ ٢٥٥
(٣) حديث: «لا، إلا أن تطوع» أخرجه البخاري (الفتح ١/ ١٠٦ - ط السلفية)، وسلم (١/ ٤١ - ط الحديث) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه

(١) الترمذيات للبرجاني، والبنية في شرح الهداية ٢/ ٥٢٧، وكشاف القناع ١/ ٤١١، والمجموع شرح المهذب ٤/ ٢، والكناني لابن عبد البر ١/ ٢٥٥، والخطاب ٢/ ٧٥، وجمع الجوامع ١/ ٨٩، وشرح الكوكب المنير ١٢٦، ونهاية المحتاج ٢/ ١٠٠، وإرشاد الفصول ٦/ ١
(٢) كشف الأسرار ٢/ ٣٠٢ نشر دار الكتاب العربي، وكشاف اصطلاحات الفنون مادتي: «طوع»، و«نفل».
(٣) المواقف بامام الخطيب ٢/ ٦٦، ونهاية المحتاج ٢/ ١٠٠، وجمع الجوامع ١/ ٩٠

أنواع التطوع:

٢ - من التطوع ما يكون له نظير من العبادات، من صلاة وصيام وزكاة وحج وجهاد، وهذا هو الأصل، وهو المتبادر حين يذكر لفظ التطوع. والتطوع في العبادات يختلف في جنسه باعتبار، فهو يختلف من حيث الرتبة، إذ منه ما هو مؤكد كالرواتب مع الفرائض، ومنه ما هو أقل رتبة كتحية المسجد، ومنه ما هو أقل كالنوافل المطلقة ليلاً أو نهاراً.

ومن ذلك في الصوم: صيام يومي عاشوراء وعرفة، فهما أعلى رتبة من الصيام في غيرهما، والاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان أفضل منه في غيرها. كما أن التطوع في العبادات يختلف في جنسه كذلك من حيث الإطلاق والتقييد، فمنه ما هو مقيد، سواء أكان التقييد بوقت أو بسبب، كالضحى ونحمة المسجد والرواتب مع الفروض. ومنه ما هو مطلق كالنفل المطلق بالليل أو بالنهار.

ويختلف كذلك من حيث العدد كالرواتب من الفروض، إذ هي عند الجمهور عشر، وعند الحنفية اثنتا عشرة ركعة: اثنتان قبل الصبح، واثنتان قبل الظهر (وعند الحنفية أربع) واثنتان بعده، واثنتان بعد المغرب، واثنتان بعد العشاء. والتطوع في النهار والليل مثنى مثنى عند الجمهور، وعند الحنفية الأفضل أربع بتسليمية واحدة. ومثل ذلك تطوع الليل عند

أي حنفية خلافاً للصالحين، وبهذا يفتى. (١)

وفي كل ماسبق تفصيل كثير ينظر في مصطلح (السنن الرواتب، ونفل) وفيها له أبواب من ذلك مثل: عيد - كسوف - استسقاء... الخ. ومن التطوع ما يكون في غير العبادات كطلب علم غير مفروض. (٢)

وكذلك من أنواع البر والمعروف، كالتطوع بالإفناق على قريب لم تجب عليه نفقته، أو على أجنبي محتاج، أو قضاء الدين عنه، أو إبراء المعسر، أو العفو عن القصاص، أو الإرفاق المعروف بجعل الغير يحصل على منافع العقار، أو إسقاط الحقوق... وهكذا.

ومنه ما يعرف بعقود التبرعات، كالقرض والوصية والوقف والإعارة والهبة، إذ أنها قربات شرعت للتعاون بين الناس.

٣ - ومن التطوع ما هو عيني مطلوب ندباً من كل فرد، كالتطوع بالعبادات غير المفروضة من صلاة وصيام... ومنه ما هو على الكفاية كالأذان وغيره. قال النووي وغيره: ابتداء السلام سنة مستحبة ليس بواجب، وهو سنة على الكفاية، فإن كان المسلم جماعة كفى عنهم

(١) البدائع ١/ ٢٨٤ - ٢٩٤، ٢٩٥، والمهنية ١/ ٦٦، ٦٧، وسراي الفلاح بحاشية الطحطاوي/ ٢١٥، وجواهر الإكليل ١/ ٧٣ - ٧٦، والحطاب ١/ ٤١٥. ونهاية المحتاج ١٠٢/٢ وما بعدها، وكشاف الفتاوى ١/ ٤١١ وما بعدها

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٥٣

تطوع ٤

تسليم واحد منهم . وتشميت العاطس سنة على الكفاية .^(١)

حكمة مشروعية التطوع :

٤ - التطوع يقرب العبد من ربه ويزيده ثوابا ، وفي الحديث القدسي : « وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه » .^(٢) الحديث .
والحكمة من مشروعية التطوع هي :

أ - اكتساب رضوان الله تعالى :

وكذلك نيل ثوابه ومضاعفة الحسنات ، وقد ورد في ثواب التطوع بالعبادة أحاديث كثيرة منها : قول النبي ﷺ : « من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتا في الجنة » .^(٣) وقوله ﷺ : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها »^(٤)

(١) البدائع ١/ ٢٨٨ ، والفواكه الدواني ٢/ ٣٨٧ ، والخير ٨٠ / والأذكار للنووي / ٢١٠ ، ٢١١

(٢) الحديث القدسي : « وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل . . . » أخرجه البخاري (الفتح ٣٤١/١ - ط السلفية) .

(٣) حديث : « من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له بيتا في الجنة » أخرجه الترمذي (٢٧٣/٢ - ط الحلبي) من حديث عائشة رضي الله عنها ، وأصله في مسلم (٥٠٣/١ - ط الحلبي) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها
(٤) حديث : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » أخرجه مسلم (٥٠١/١ - ط الحلبي) من حديث عائشة رضي الله عنها .

وغير ذلك كثير في شأن الصلاة .^(١)
وفي صوم يوم عاشوراء يقول النبي ﷺ : « إني لأحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله »^(٢)
والمراد الصفات . حكاه في شرح مسلم عن العلماء ، فإن لم تكن الصفات رجي التخفيف من الكبائر ، فإن لم تكن رفعت الدرجات ، وقال ﷺ : « من صام رمضان ، ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر » .^(٣)

وقال الزهري : في الاعتكاف تفرغ القلب عن أمور الدنيا ، وتسليم النفس إلى بارئها ، والتحصن بحصن حصين ، وملازمة بيت الله تعالى . وقال عطاء : مثل المعتكف كمثل رجل له حاجة إلى عظيم يجلس على بابه ، ويقول : لا أبرح حتى تقضى حاجتي .^(٤)
ومثل ذلك في غير العبادات . يقول الله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَفْرِضُ اللَّهُ قَرَضًا حَسَنًا فَيُضَاعَفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾^(٥) ، ويقول

(١) نهاية المحتاج ٣/ ١٩٩ ، والمثبور ٣/ ٦١ ، والبدائع ٢٨٤/١

(٢) حديث : « إني لأحسب على الله أن يكفر السنة التي قبله » أخرجه مسلم (٨١٩/٢ - ط الحلبي) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه .

(٣) حديث : « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر » أخرجه مسلم (٨٢٢/٢ - ط الحلبي) من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(٤) شرح منتهى الإرادات ١/ ٤٥٩ ، والمبسوط ٣/ ١١٤ ، ١١٥

(٥) سورة البقرة / ٢٤٥

من تطوع ؟ فيكمل به ما انتقص من الفريضة. (١)

قال المناوي في شرحه الكبير على الجامع عند قوله ﷺ : «أول ما افترض الله على أمتي الصلاة . . .» (٢) واعلم أن الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا إلا وجعل له من جنسه نافلة ، حتى إذا قام العبد بذلك الواجب - وفيه خلل ما - يجبر بالنافلة التي هي من جنسه ، فلذا أمر بالنظر في فريضة العبد ، فإذا قام بها كما أمر الله جوزي عليها ، وأثبت له ، وإن كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض : إنسا تثبت لك نافلة إذا سلمت لك الفريضة. (٣) ولذلك يقول القرطبي في شرح مسلم : من ترك التطوعات ولم يعمل بشيء منها فقد فوت على نفسه ربها عظيما وثوابا جسيما. (٤)

(١) حديث : «فإن انتقص من فريضته شيء ، قال الرب عز وجل : انظروا هل لعبدي من تطوع» أخرجه الترمذي وحسنه (٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ط مصطفى الباني) وابن ماجه (٤٥٨/١) ط موسى الخليلي ونقل أحمد شاكر عن ابن حجر تصحيحه ، (الترمذي ٢٧١/٢ ط مصطفى الخليلي) .
(٢) حديث : «أول ما افترض الله على أمتي الصلاة» عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الحاكم في الكنى وحسنه ، وسكت عنه النووي ، (فيض القدير ٩٥/٣ ط المكتبة التجارية) .

(٣) نهاية المحتاج ١٠٢/٢ ، وكشاف القناع ٤١١/١
(٤) الخطيب ٧٥/٢

ابن عابدين : من محاسن العارية أنها نيابة عن الله تعالى في إجابة المضطر ، لأنها لا تكون إلا لمحتاج كالقرض ، فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر. (١)

ب - الأئس بالمباداة والتهوي لها :

٥ - قال ابن دقيق العيد : في تقديم النوافل على الفرائض معنى لطيف مناسب ، لأن النفوس لا تشغلها بأسباب الدنيا تكون بعيدة عن حالة الخشوع والخضوع والحضور ، التي هي روح العبادة ، فإذا قدمت النوافل على الفرائض أئست النفوس بالعبادة ، وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع. (٢)

ج - جبران الفرائض :

٦ - قال ابن دقيق العيد : النوافل التي بعد الفرائض هي لجبر النقص الذي قد يقع في الفرائض ، فإذا وقع نقص في الفرض ناسب أن يقع بعده ما يجبر الخلل الذي قد يقع فيه. (٣)

وفي الحديث : «فإن انتقص من فريضته شيء ، قال الرب عز وجل : انظروا هل لعبدي

(١) حاشية ابن عابدين ٥٠٢/٤

(٢) الشرح الصغير ١٤٥/١ ط الخليلي .

(٣) الشرح الصغير ١٤٥/١

تطوع ٧-٨

د- التعاون بين الناس وتوثيق الروابط بينهم واستجلاب محبتهم :

٧ - التطوع بأنواع البر والمعروف ينشر التعاون بين الناس، ولذلك دعا الله إليه في قوله :

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾^(١)، ويقول النبي ﷺ : «والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه»^(٢) وفي فتح الباري عند قول النبي ﷺ :

«اشْفَعُوا لَوُجُرُوا»^(٣) يقول ابن حجر: في الحديث الحض على الخير بالفعل، وبالتسبب إليه بكل وجه، والشفاعة إلى الكبير في كشف كربة ومعونة ضعيف، إذ ليس كل أحد يقدر على الوصول إلى الرئيس^(٤).

كذلك يقول النبي ﷺ : «تهادوا تحابوا»^(٥)

أفضل التطوع :

٨ - اختلف الفقهاء في أفضل التطوع، فقليل :

(١) سورة المائدة / ٢

(٢) حديث : «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٧٤ - ط الحلبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) حديث : «اشفعوا لَوُجُرُوا» أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٢٩٩ - ط السلفية). من حديث أبي موسى الأشعري.

(٤) فتح الباري ١٠/ ٤٥١ ط مكتبة الرياض الحديثة.

(٥) حديث : «تهادوا تحابوا» أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ١٥٥ - ط السلفية) وحسنه ابن حجر في التلخيص (٣/ ٧٠ - ط شركة الطباعة الفنية).

أفضل عبادات البدن الصلاة. ففرضها أفضل من فرض غيرها، وتطوعها أفضل من تطوع غيرها، لأنها أعظم القربات، لجمعها أنواعا من العبادات لا تجمع في غيرها. قال هذا المالكية، وهو المذهب عند الشافعية، ولهم قول آخر بتفضيل الصيام.

قال صاحب المجموع : وليس المراد بقولهم : الصلاة أفضل من الصوم : أن صلاة ركعتين أفضل من صيام أيام أو يوم، فإن الصوم أفضل من ركعتين بلا شك، وإنما معناه أن من لم يمكنه الجمع بين الاستكثار من الصلاة والصوم، وأراد أن يستكثر من أحدهما، أو يكون غالبا عليه، منسوبا إلى الإكثار منه، ويقتصر من الآخر على المتأكد منه، فهذا عمل الخلاف والتفصيل. والصحيح تفضيل الصلاة^(١).

ويقول الحنابلة : إن أفضل تطوعات البدن الجهاد لقوله تعالى : ﴿فُضِّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾^(٢) ثم النفقة فيه لقوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ خَبَّةٍ أُتْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ...﴾^(٣) الآية، ثم تعلم العلم

(١) الشرح الصغير ١/ ١٤٥ ط الحلبي، والمهذب ١/ ٨٩،

والمجموع شرح المهذب ٣/ ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩

(٢) سورة النساء / ٩٥

(٣) سورة البقرة / ٢٦١

تطوع ٩

وتعليمه، لحديث: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم»^(١).

ثم الصلاة أفضل بعد ذلك، للإخبار بأنها أحب الأفعال إلى الله، ومداومته ﷺ على نفلها. ونص الإمام أحمد على أن الطواف لغريب أفضل منها، أي من الصلاة بالمسجد الحرام، لأنه خاص به يفوت بمفارقتها بخلاف الصلاة، فالاشتغال بمفضول يختص بقعة أو زمنا أفضل من فاضل لا يختص، واختار عز الدين بن عبد السلام تبعاً للغزالي في الإحياء: أن أفضل الطاعات على قدر المصالح الناشئة عنها.^(٢)

٩ - وتتفاوت ما يتعدى نفعه في الفضل، فصدقة على قريب محتاج أفضل من عتق أجنبي، لأنها صدقة وصلة ونحو ذلك. وفي المنشور في القواعد للزركشي: لو ملك عقاراً، وأراد الخروج عنه، فهل الأولى الصدقة به حالاً، أم وقفه؟ قال ابن عبد السلام: إن كان ذلك في وقت شدة وحاجة فتعجيل الصدقة أفضل، وإن لم يكن كذلك ففيه وقفة، ولعل الوقف أولى، لكثرة جدواه. وأطلق ابن الرفعة

وتقديم صدقة التطوع به، لما فيه من قطع حظ النفس في الحال بخلاف الوقف. وفي المنشور أيضاً: مراتب القرب تتفاوت، فالقربة في الهبة أتم منها في القرض، وفي الوقف أتم منها في الهبة، لأن نفعه دائم يتكرر، والصدقة أتم من الكل، لأن قطع حظه من المتصدق به في الحال.^(٣) وقيل: إن القرض أفضل من الصدقة.^(٤) لأن رسول الله ﷺ «رأى ليلة أسرى به مكتوباً على باب الجنة: درهم القرض بشانية عشر، ودرهم الصدقة بعشر، فسأل جبريل: ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ فقال: لأن السائل يسأل وعنده، والمقرض لا يقرض إلا من حاجة».^(٥)

وتكسب ما زاد على قدر الكفاية - لمواساة الفقير أو مجازاة القريب - أفضل من التخلي لنفل العبادة، لأن منفعة النفل تخصه، ومنفعة الكسب له ولغيره،^(٦) فقد قال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس أنفعهم للناس»^(٧) وعن

١) حديث: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم» (١)

٢) حديث: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم» أخرجه الترمذي (٥٠/٥) - ط الحلبي من حديث أبي أمامة رضي الله عنه واستقر به.

٣) شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٢٢، ٢٢٣. وكشاف القناع ١/ ٤١١، ٤١٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٦٠

(١) المنشور ١/ ٣٤٥، ٦٢/٣

(٢) منح الجليل ٣/ ٤٦، والمهذب ١/ ٣٠٩

(٣) حديث: «رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة...» أخرجه ابن ماجه (١٦٢/٢) - ط الحلبي وقال البوصيري: في إسناده خالد بن يزيد ضعفه أحمد وابن معين وغيرهم.

(٤) الاختيار ٤/ ١٧٢

(٥) حديث: «خير الناس أنفعهم للناس» أخرجه -

(٦) حديث: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم» أخرجه الترمذي (٥٠/٥) - ط الحلبي من حديث أبي أمامة رضي الله عنه واستقر به.

(٧) شرح منتهى الإرادات ١/ ٢٢٢، ٢٢٣. وكشاف القناع

١/ ٤١١، ٤١٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٦٠

ومن السنة قوله ﷺ: «من صلى ثلثي عشرة ركعة في يوم وليلة بُني له بهن بيت في الجنة»^(١)
وقوله: «من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر»^(٢) وقوله: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»^(٣) وقوله: «لا يمنع أحدكم جاره أن يَغْرِزَ خشبه في جداره»^(٤).

وقد يعرض له الوجوب، كبذل الطعام للمضطّر، وكإعارة ما يستغني عنه لمن يخشى هلاكه بعدمها، وإعارة الجبل لإنقاذ غريق.^(٥)
وقد يكون حراما، كالعبادة التي تقع في الأوقات المحرمة كالصلاة وقت طلوع الشمس أو غروبها، وكصيام يومي العيد، وأيام التشريق، وكصنق المدين مع حلول دينه

عمر بن الخطاب قال: «إن الأعمال تتباهى، فتقول الصدقة: أنا أفضلكم»^(١).

وفي الأشباه لابن نجيم: بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون، أفضل من الحجة الثانية.^(٧)

الحكم التكليفي:

١٠ - الأصل في التطوع أنه مندوب.^(٣) سواء أكان ذلك في العبادات من صلاة وصيام... أم كان في غيرها من أنواع البر والمعروف، كالإعارة والوقف والوصية وأنواع الإرفاق.

والدليل على ذلك من الكتاب آيات منها: قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾^(٥).

«الغصاهي في مستد الشهاب (٢/٢٢٣) - ط الرسالة) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها، وهو حسن لطريقه.
(١) عن عمر بن الخطاب قال: إن الأعمال تتباهى، فتقول الصدقة: أنا أفضلكم. لخرجه ابن خزيمة (٤/٩٥) - ط المكتب الإسلامي، وأعله بجهالة أحد رواه.

(٢) الأشباه لابن نجيم ١٧٤

(٣) الفواكه الدواني ٢/٢١٦، ٣٦٢، والاختيار ٤/١٧٢ و ٣/٥٥، والمهذب ١/٨٩، ١٩٤، ٣٠٩، ومعني المحتاج ٣/١٢٠، وشرح منتهى الإرادات ١/٢٢٢، ٢٢٣، ومعني الجليل ٣/٤٦، ٤٨٧

(٤) سورة المائدة / ٢

(٥) سورة البقرة / ٢٤٥

(١) حديث: «من صلى ثلثي عشرة ركعة في يوم وليلة بني له بهن بيت في الجنة» أخرجه مسلم (١/٥٠٣) - ط الحلبي، من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

(٢) حديث: «من صام رمضان ثم ستا من شوال كان كصيام الدهر» تقدم تخريجه (٤/٤).

(٣) حديث: «اتقوا النار ولو بشق تمرة» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٢٨٣) - ط السلفية، ومسلم (٢/٧٠٤) - ط الحلبي، من حديث علي بن حاتم رضي الله عنه.

(٤) حديث: «لا يمنع أحدكم جارة أن يَغْرِزَ خشبه في جداره» أخرجه البخاري (الفتح ٥/١١٠) - ط السلفية، ومسلم (٣/١٢٣٠) - ط الحلبي، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) المهذب ١/٢٥٧، والفتح ٣/٤٨٧، والقواعد لابن رجب

ص ٢٢٨

والمطالبة به، وعدم وجود ما يسدد به دينه. ^(١)
وقد يكون يكون مكروها، كوقوع الصلاة في
الأوقات المكروهة، كما أنه يكره ترك التسوية في
العطية لأولاده. ^(٢)

أحكام التطوع :

أهلية التطوع :
١١ - التطوع يكون في العبادات وغيرها، أما
العبادات فإنه يشترط في التطوع بها ما يلي :

أ - أن يكون مسلما، فلا يصح التطوع
بالعبادات من الكافر، لأنه ليس من أهل
العبادة.

ب - أن يكون عاقلا، فلا تصح العبادة من
المجنون، لعدم صحة نيته. وهذا في غير الحج،
لأنه في الحج يحرم عنه وليه، وكذلك يحرم الولي
عن الصبي غير المميز.

ج - التمييز، فلا يصح التطوع من غير
المميز، ولا يشترط البلوغ، لأن تطوع الصبي
بالعبادات صحيح. ^(٣)

وأما بالنسبة لغير العبادات : فإن الشرط هو
أهلية التبرع من عقل وبلوغ ورشد، فلا يصح

(أولا) ما يخص العبادات :
أ - ما تنس له الجماعة من صلاة التطوع :
١٣ - تسن الجماعة لصلاة الكسوف باتفاق بين
المذاهب، وتسن للتراويح عند الحنفية
والشافعية والحنابلة. وهي مندوبة عند المالكية،
إذ الأفضل الانفراد بها - بعيدا عن الرياء - إن لم
تعطل المساجد عن فعلها فيها. وتسن الجماعة
كذلك لصلاة الاستسقاء عند المالكية والشافعية
والحنابلة، أما عند الحنفية فتصلى جماعة وفردا
عند محمد، ولا تصلى إلا فرادى عند
أبي حنيفة. وتسن الجماعة لصلاة العيدين عند
المالكية والشافعية. أما عند الحنفية والحنابلة
فالجماعة فيها واجبة. ويسن الوتر جماعة عند
الحنابلة.

وبقية التطوعات تجوز جماعة وفردا عند

(١) المتثور في القواعد ٣/٢٧٨، ومنع الجليل ٣/٤٨٩

(٢) جواهر الإكليل ١/٣٤، ومنه المحتاج ٣/٤٠١

(٣) الأشباه لابن نجيم ص ٥٠، ٣٠٧، والأشباه للسيوطي
ص ٢١٤، ٢١٩

(١) الشرح الصغير ٢/٣١٢ ط الحلبي، والهداية ٤/٢٣٤،

وبهاية المحتاج ٥/٣٥٦

الكاساني من الحنفية: يكره للإمام أن يصلي شيئا من السنن في المكان الذي صلى فيه المكتوبة، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال:

«أبعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر»^(١)، ولا يكره ذلك للمأموم، لأن الكراهة في حق الإمام للاشتباه، وهذا لا يوجد في حق المأموم، لكن يستحب له أن يتنحى أيضا، حتى تنكسر الصفوف، ويزول الاشتباه على الداخل من كل وجه»^(٢) وقال ابن قدامة: قال أحمد: لا يتطوع الإمام في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة. كذا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال أحمد: ومن صلى وراء الإمام فلا بأس أن يتطوع مكانه، فعل ذلك ابن عمر رضي الله عنهما. وبهذا قال إسحاق، وروى أبو بكر حديث علي بإسناده. وإسناده عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه: أن النبي ﷺ

الشافعية والحنابلة، وتكره جماعة عند الحنفية إذا كانت على سبيل التداعي، وعند المالكية الجماعة في الشفع والوتر سنة والفجر خلاف الأولى. أما غير ذلك فيجوز فعله جماعة، إلا أن تكثر الجماعة أو يشتهر المكان فتكره الجماعة حلز الرياء.^(٣) والتفصيل ينظر في (صلاة الجماعة - نفل).

مكان صلاة التطوع:

١٤ - صلاة التطوع في البيوت أفضل، لقول النبي ﷺ: «صلوا أيها الناس في بيوتكم، فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(٤) ويستثنى من ذلك ما شرعت له الجماعة، ففعله في المسجد أفضل، ويستثنى كذلك عند المالكية صلاة الرواتب مع الفرائض، فيندب فعلها في المسجد، كما أن تحية المسجد تصل في المسجد.

ويستحب للمصلي عند الجمهور أن يتنفل في غير المكان الذي صلى فيه المكتوبة.^(٥) وقال

- والكاساني لابن عبد البر ٢١٢/١، ٢٦٠، والمغني ١/٥٦١، ١٢٨/٢، ١٤١، ومنتهى الإرادات ١/٢٣١، والمهلب ١/٩١، ٩٢، ومغني المحتاج ١/١٨٢

(١) حديث: «أبعجز أحدكم إذا صلى أن يتقدم أو يتأخر» أخرجه ابن ماجة (٤٥٨/١) ط حسي الحلبي، وأبو داود (٤٠٩/١) ط حيد الدحلان. وضمنت الحنفيت الحافظ في فتح الباري (٢/٣٣٥) ط السلفية. لكنه حسن إسناده عند ابن أبي شبة عن علي بن يقطين «من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه» فهو إن شاء الله بشواهده حسن الاستاد.

(٢) البدائع ١/٢٨٥، ٢٩٨

(١) البدائع ١/٢٧٤، ٢٨٠، ٢٩٨، والشرح الصغير ١/١٥٢، وجواهر الإكليل ١/٧٤، ٧٦، ونهاية المحتاج ١/١٠٢، ١٢٠، وشرح منتهى الإرادات ١/٢٢٤، والمغني ٢/١٤٢، ونيل اللآلئ ١/٢٠٤ ط الفلاح.

(٢) حديث: «صلوا أيها الناس في بيوتكم» أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢١٤ - ط السلفية) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٣) البقواكه الحلواني ٢/٣٦٥، والمطالع ٢/٦٧ -

ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ «كان يوتر على بعيره»، وفي رواية: «كان يستبج على ظهر راحلته حيث كان وجهه، يوماً برأسه» وكان ابن عمر يفعلهُ. ^(١) وللبخاري: «إلا الفرائض» ولمسلم وأبي داود: «غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة» ولم يفرق بين قصير السفر وطويله، ولأن إباحة الصلاة على الراحلة تخفيف في التطوع، كيلا يؤدي إلى قطعها وتقليها. ^(٢)

والوتر واجب عند الحنفية، ولهذا لا يؤدي على الراحلة عند القدرة على النزول. كذلك روى الحسن عن أبي حنيفة أن من صلى ركعتي الفجر على الدابة من غير عذر وهو يقدر على النزول لا يجوز، لاختصاص ركعتي الفجر بزيادة تأكيد وترغيب بتحصيلها وترهيب وتحذير على تركها، فالتحقت بالواجبات كالوتر. ^(٣) وينظر تفصيل ذلك في: (نقل - نافلة).

قال: «لا يتطوع الإمام في مقامه الذي يصلي فيه المكتوبة». ^(١)

صلاة التطوع على الدابة:

١٥ - يجوز باتفاق المذاهب صلاة التطوع على الدابة في السفر. قال ابن قدامة: لا نعلم خلافا بين أهل العلم في إباحة التطوع على الراحلة في السفر الطويل. قال الترمذي: هذا عند عامة أهل العلم، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه جائز لكل من سافر سفراً يقصر فيه الصلاة أن يتطوع على دابته حيثما توجهت، يوماً بالركوع والسجود، ويجعل السجود أخفض من الركوع.

ويجوز عند الحنابلة التطوع على الراحلة في السفر القصير أيضاً، لقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ ^(١)، قال ابن عمر رضي الله عنهما: نزلت هذه الآية في التطوع خاصة حيث توجه به بعيرك. وهذا يتناول بإطلاقه محل النزاع، وعن

(١) المغني ٥٦٢/١.

وحديث: «لا يتطوع الإمام في مقامه الذي يصل فيه المكتوبة» أخرجه ابن عدي في الكامل ١٩٩٧/٥ ط دار الفکر، وأبو داود ٤٠٩/١ ط حيد الدعاس، وابن ماجة ٤٥٩/١ ط عيسى الحلبي) بنحوه. انظر تخریج الحديث السابق، وهو يشاهده حسن الإستاذ.

(٢) سورة البقرة / ١١٥

(١) حديث: «كان يوتر على بعيره» وفي رواية: «كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه. يوماً برأسه وكان ابن عمر يفعلهُ» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٧٣/٢ ط السلفية) ومسلم (٤٨٧/١ ط الحلبي).

(٢) وهذا يتناول كل وسائل النقل الحديثة من السيارات والطائرات على تفصيل ينظر في ملحق المسائل المستحدثة.

(٣) البدائع ٢٧١/١، ٢٩٠، وما بعدها، والهداية ٦٩/١، وجواهر الإكلیل ٤٤/١، ومنه المحتاج ١٤٢/١، والمغني ٤٣٤/١، ٤٣٥

صلاة التطوع قاعداً :

بسبب أوقات - فعند الحنفية والمالكية لا يقضى سوى ركعتي الفجر، لما روت أم سلمة رضي الله عنها قالت: «صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين، فقلت: يا رسول الله! صليت صلاة لم تكن تصلها فقال: قدم عليّ مالٌ فشغلني عن الركعتين كنت أركعهما بعد الظهر، فصليتهما الآن. فقلت: يا رسول الله أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: لا». (١)

١٦ - تجوز صلاة التطوع من قعود باتفاق بين المذاهب. قال ابن قدامة: لا نعلم خلافاً في إباحة التطوع جالسا، وأنه في القيام أفضل، وقد قال النبي ﷺ: «من صلى قائما فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم» (١) ولأن كثيراً من الناس يشق عليه القيام، فلو وجب في التطوع تركه، فسامح الشارع في ترك القيام فيه ترغيباً في تكثيره. (٢)

وهذا نص على أن القضاء غير واجب على الأمة، وإنسا هوشيء اختص به النبي ﷺ، ولا شركة لنا في خصائصه. وقياس هذا الحديث أنه لا يجب قضاء ركعتي الفجر أصلاً، إلا أنا استحسنا القضاء إذا فاتت مع الفرض، لأن النبي ﷺ «فعلهما مع الفرض ليلة التعريس» (٣) فنحن نفعل ذلك لنكون على طريقته. وهذا بخلاف الوتر، لأنه واجب عند الحنفية، والواجب ملحق بالفرض في حق العمل.

الفصل بين الصلاة المفروضة وصلاة التطوع :

١٧ - يستحب أن يفصل المصلي بين الصلاة المفروضة وصلاة التطوع بعدها بالأذكار الواردة، كالتهليل والتحميد والتكبير، وهذا عند الجمهور. وعند الحنفية يكره الفصل بين المكتوبة والسنة، بل يشتغل بالسنة. (٣) وللتفصيل : (د: نفل).

قضاء التطوع :

١٨ - إذا فات التطوع - سواء المطلق، أو المقيد

وقال النووي من الشافعية: لو فات النفل

(١) حديث: «من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٨٦/٢) ط السلفية من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.
(٢) الهداية ١/٦٩، والبدائع ١/٢٩٧، ٢٩٨، وجواهر الإكليل ١/٥٧، ومغني المحتاج ١/١٥٥، والمغني ١٤٢/٢

(١) حديث أم سلمة: «قالت: صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي...» أخرجه أحمد (٣١٥/٦) ط الميمنية وقال الميمني (٢٢٤/٢) - ط القدسي: رجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) حديث: «فعلهما مع الفرض ليلة التعريس» أخرجه مسلم (٤٧٣/١) - ط الحلبي من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) الاختيار ١/٦٦، وجواهر الإكليل ١/٧٣، والمهذب ٨٧/١، ومتن الإرادات ١/١٩٤

وعند الحنابلة، قال الإمام أحمد: لم يبلغنا أن النبي ﷺ قضى شيئا من التطوع، إلا ركعتي الفجر والركعتين بعد العصر.

وقال القاضي وبعض الأصحاب: لا يقضى إلا ركعتا الفجر وركعتا الظهر.

وقال ابن حامد: تقضى جميع السنن الرواتب، لأن النبي ﷺ قضى بعضها، وقسنا الباقي عليها.

وفي شرح منتهى الإرادات: يسن قضاء الرواتب، إلا ما فات مع فرضه وكثر، فالأولى تركه، إلا سنة الفجر فيقضيهام مطلقا لتأكدها. (١)

انقلاب الواجب تطوعا :

١٩ - قد ينقلب واجب العبادات إلى تطوع، سواء أكان بقصد أم بغير قصد. ومن ذلك مثلا في الصلاة يقول ابن نجيم: لو افتتح الصلاة بنية الفرض، ثم غير نيته في الصلاة وجعلها تطوعا، صارت تطوعا.

وفي شرح منتهى الإرادات: إن أحرم مصل ففرض، كظهر في وقته المتسع له ولغيره، ثم قلبه نفلا، بأن فسح نية الفرضية دون نية الصلاة،

المؤقت (كصلاة العيد والضحى) ندب قضاؤه في الأظهر، لحديث الصحيحين: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها» (١) ولأن النبي ﷺ قضى ركعتي الفجر لما نام في الوادي عن صلاة الصبح إلى أن طلعت الشمس. وفي مسلم نحوه. وقضى ركعتي سنة الظهر المتأخرة بعد العصر، ولأنها صلاة مؤقتة فقضيت كالفرائض، وسواء السفر والحضر، كما صرح به ابن المقري.

والثاني: لا يقضى كغير المؤقت.

والثالث: إن لم يتبع غيره كالضحى قضي، لشبهه بالفرض في الاستقلال، وإن تبع غيره كالرواتب فلا. قال الخطيب الشربيني في شرح المنهاج: قضية كلامه (أي النووي) أن المؤقت يقضى أبدا وهو الأظهر، والثاني: يقضي فائتة النهار ما لم تضرب شمس، وفائتة الليل ما لم يطلع فجره. والثالث: يقضي ما لم يصل الفرض الذي بعده. ويخرج بالمؤقت ما له سبب كالتحية والكسوف فإنه لا مدخل للقضاء فيه. نعم لو فاتته وزدته من الصلاة، فإنه يندب له قضاؤه كما قاله الأزرعي.

(١) حديث: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها» أخرجه مسلم (٢٧٧/١) ط الحلي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (الفتح ٧٠/٢ ط السلفية) دون ذكر النوم.

(٢) البدائع ١/ ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٩٠، ومنع الحليل ١/ ٢١٠، واللمسوقي ١/ ٣١٩، ومغني المحتاج ١/ ٢٢٤، والمغني ٢/ ١٢٨، وشرح منتهى الإرادات ١/ ٢٣٠

تطوعا، سواء وصل إلى يده من يد رب المال أو من يد الإمام أو نائبه - وهو الساعي - لأنه حصل أصل القرية. وصلة التطوع لا يحتمل الرجوع فيها بعد وصولها إلى يد الفقير.

وفي المذهب أيضا: من أحرم بالحج في غير أشهره انعقد إحرامه بالعمرة، لأنها عبادة مؤقتة، فإذا عقدها في غير وقتها انعقد غيرها من جنسها، كصلاة الظهر إذا أحرم بها قبل الزوال، فإنه ينعقد إحرامه بالنفل.

وفي الأشباه لابن نجيم: لو أحرم بالحج نذرا ونفلا كان نفلا، ولو أحرم بالحج فرضا وتطوعا كان تطوعا عندهما في الأصح. ^(١)

حصول التطوع بأداء الفرض وعكسه: ٢٠ - هناك صور يحصل التطوع فيها بأداء الفرض، ولكن ثواب التطوع لا يحصل إلا بنيته. جاء في الأشباه لابن نجيم (في الجمع بين عبادتين) قالوا: لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ولرفع الجنابة، ارتفعت جنابته، وحصل له ثواب غسل الجمعة.

وفي ابن عابدين: مَنْ عليه جنابة نسيها واغتسل للجمعة مثلا، فإنه يرتفع حدثه ضمنا،

صحت مطلقا، أي سواء كان صلى الأكثر منها أو الأقل، وسواء كان لغرض صحيح أو لا، لأن النفل يدخل في نية الفرض، وكره قلبه نفلا لغير غرض صحيح. ثم قال: وينقلب نفلا ما بانَّ عدمه، كما لو أحرم بغائنة ظنها عليه، فتبين أنه لم تكن عليه فائتة، أو أحرم بفرض ثم تبين له أنه لم يدخل وقته، لأن الفرض لم يصح، ولم يوجد ما يبطل النفل.

ومن ذلك الصيام. جاء في شرح منتهى الإرادات: من قطع نية صوم نذر أو كفارة أو قضاء، ثم نوى صوما نفلا صح نفله، وإن قلب صائمه نية نذر أو قضاء إلى نفل صح، كقلب فرض الصلاة نفلا. وخالف الحجاوي في «الإقناع» في مسألة قلب القضاء، وكره له ذلك لغير غرض. ^(١)

ومن ذلك الزكاة. جاء في بدائع الصنائع: إذا دفع الزكاة إلى رجل، ولم يخطر بباله أنه ليس ممن تصرف الزكاة إليهم وقت الدفع، ولم يشك في أمره، فإذا ظهر ييقين أنه ليس من مصارفها لم تجزئه زكاة، ويجب عليه الإعادة، وليس له أن يسترد ما دفع إليه، ويقع تطوعا. ثم قال الكاساني في موضع آخر: حكم المعجل إذا لم يقع زكاة: أنه إن وصل إلى يد الفقير يكون

(١) البدائع ٥٠٢/٢، ٥٢، والمهلب ٢٠٧/١، ٢٤٠، والأشباه لابن نجيم ص ٤١

(١) الأشباه لابن نجيم ص ٥١، وشرح منتهى الإرادات ٤٤٧، ١٦٩، ١٦٨/١

صوم التطوع «أقضي يوماً مكانه»^(١)
غير أن المالكية لا يوجبون القضاء إلا إذا
كان الفساد متعمداً، فإن كان لعذر فلا قضاء.
وعند الشافعية والحنابلة: يستحب الإتمام إذا
شرع في التطوع ولا يجب، كما أنه يستحب
القضاء إذا فسد، إلا في تطوع الحج والعمرة
فيجب إتمامهما إذا شرع فيهما، لأن نفلهما
كفرضهما نية وفدية وغيرهما.^(٢)
واستدل الشافعية والحنابلة على عدم وجوب
الإتمام بقول النبي ﷺ: «الصائم التطوع أمير
نفسه، إن شاء صام، وإن شاء أفطر».^(٣)
وتتظر التفاصيل في (نفل، صلاة، صيام،
حج).

٢٢ - أما غير ذلك من التطوعات، فإما أن
يكون من قبيل عقود التبرعات المعروفة كالهبة

ولا يشاب ثواب الفرض، وهو غسل الجنابة ما لم
ينوه، لأنه لا ثواب إلا بالنية.

وفي الشرح الصغير: تتأدى تحية المسجد
بصلاة الفرض فيسقط طلب التحية بصلاته،
فإن نوى الفرض والتحية حصلاً، وإن لم ينو
التحية لم يحصل له ثوابها، لأن الأعمال بالنيات.
ومثل ذلك غسل الجمعة والجنابة، وصيام يوم
عرفة مع نية قضاء ما عليه.

وفي القواعد لابن رجب: لو طاف عند
خروجه من مكة طوافاً ينوي به الزيارة والوداع،
فقال الخريفي وصاحب المغني: يجزئه عنها.^(١)

(ثانياً) ما يشمل العبادات وغيرها من أحكام:
أ - قطع التطوع بعد الشروع فيه:

٢١ - إذا كان التطوع عبادة كالصلاة والصيام،
فعند الحنفية والمالكية: إذا شرع فيه وجب
إتمامه، وإذا فسد وجب قضاؤه، لأن التطوع
يلزم بالشروع مُضيّاً وقضاه. ولأن المؤدى
عبادة، وإبطال العبادة حرام، لقوله تعالى:
﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(١) وقد قال النبي ﷺ
لعائشة وحفصة رضي الله عنهما وقد أفطرتا في

(١) حديث: «أقضي يوماً مكانه» أخرجه الترمذي (١١٢/٣) - ط الحلبي من حديث عائشة رضي الله عنها، وأعله بالانقطاع.

(٢) البدائع ١/٢٩٠، ٢٩١، والاختيار ١/٦٦، والشرح الصغير ١/٤٠٨، والحطاب ٢/٩٠، والكاظمي لابن عبد البر ١/٣٥٠، ومغني المحتاج ١/٤٤٨، ٥٢٣، والمهذب ١/٩٥، والمغني ٣/١٥٣، ٣٦٥، وشرح منتهى الإرادات ٤٦١/١.

(٣) حديث: «الصائم التطوع أمير نفسه: إن شاء صام وإن شاء أفطر» أخرجه الترمذي (١٠٩/٣) - ط الحلبي، والحاكم ١/٤٣٩ - ط دائرة المعارف العشائية) وأعله ابن التركاوي بالاضطرار في سننه ومنته (الجوهري النقي بهمش البيهقي ٧٧٨/٤ ط دائرة المعارف العشائية).

(١) الأنبياء لابن نجيم ص ٤٠، وابن عابدين ١/٧٧، والشرح الصغير ١/١٤٦، والقواعد لابن رجب ص ٢٤ (٢) سورة محمد ٣٣

يقول ابن عابدين : لا رجوع في الصدقة لأن المقصود فيها الثواب لا العوض . ويقول ابن قدامة : لا يجوز للمتصدق الرجوع في صدقته في قولهم جميعا ، لأن عمر رضي الله عنه قال في حديثه : من وهب هبة على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها . ومثل ذلك الإنفاق إذا كان بقصد التبرع فلا رجوع فيه .

يقول ابن عابدين : إذا أنفق الوصي من مال نفسه على الصبي ، وللصبي مال غائب ، فهو متطوع في الإنفاق استحسانا ، إلا أن يشهد أنه قرض ، أو أنه يرجع به عليه . ويقول ابن القيم : المقاصد تغير أحكام التصرفات ، فالنية لها تأثير في التصرفات ، ومن ذلك أنه لو قضى عن غيره دينًا ، أو أنفق عليه نفقة واجبة أو نحو ذلك - ينوي التبرع والهبة - لم يملك الرجوع بالبدل ، وإن لم ينقله الرجوع . على أن في ذلك تفصيلا وخلافا بين المذاهب في بعض القروع ، ومن ذلك مثلا : أن الشافعية يميزون للأب ولسائر الأصول الرجوع في الصدقة المتطوع بها على الولد ، أما الواجبة فلا رجوع فيها . ولا يميزون للأب الرجوع في الإبراء لولده عن دينه . بينما يميز الحنابلة رجوع الأب فيما أبرأ ابنه منه من الدين .^(١)

والعارية والوقف والوصية ، وإما أن يكون من غير ذلك .

فإن كان من عقود التبرعات ، فلكل عقد حكمه في جواز الرجوع أو عدم جوازه . ففي الوصية مثلا : يجوز باتفاق الرجوع فيها مادام الموصي حيا . وفي العارية والقرض : يجوز الرجوع بطلب رد الشيء المستعار واسترداد بدل القرض في الحال بعد القبض . وهذا عند غير المالكية ، بل قال الجمهور : إن المقرض إذا أجل القرض لا يلزمه التأجيل ، لأنه لولزم فيه الأجل لم يبق تبرعا .

ويجوز الرجوع في الهبة قبل القبض ، فإذا تم القبض فلا رجوع عند الشافعية والحنابلة ، إلا فيما وهب الوالد لولده ، وعند الحنفية : يجوز الرجوع إن كانت لأجنبي .^(٢)

وفي كل ذلك تفصيل ينظر في أبوابه . وفي (تبرع) .

أما غير ذلك من التبرعات كالصدقة والإنفاق وما شابه ذلك ، فإن كان قد مضى فلا رجوع فيه ، ما دام ذلك قد تم بنية التبرع .

(١) البدائع ٥/٢٣٤ ، ٦/٢١٦ ، ٧/٣٧٨ ، ٣٩٦ ، والنهاية ٣/٢٢٢ - ٢٣١ ، ٤/٢٣٥ ، ومنع الجليل ٣/٥٠ ، وجواهر الإكليل ٢/٢١٢ ، ومغني المحتاج ٣/٧١ ، والمهذب ١/٣١٠ ، ٣٧٠ ، ٤٥٤ ، ٤٦٨ ، ويستنهي الإرادات ٢/٢٢٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢٥ ، والمغني ٤/٣٤٩ ، ٥/٢٢٩

(١) ابن عابدين ٤/٤٢٢ ، ٥/٤٥٨ ، والمغني ٥/٦٨٤ ، وإسلام للواقفين ٣/٩٨ ، وأسنن المطالب ٢/٤٨٣ ، والاختيارات الفقهية ص ١٨٧

«إنما الأعمال بالنيات»^(١) وهي مقصود بها تمييز العبادات عن العادات، وتمييز بعض العبادات عن بعض . فالغسل قد يكون تبردا وعبادة، والإمسك عن المفطرات قد يكون حمية أو تداويا، ودفع المال يكون صدقة شرعية وصلة متعارفة . . وهكذا، وعلى ذلك فالنية شرط في العبادات باتفاق،^(٢) إلا أن الفقهاء يختلفون في النية في تطوع العبادات بالنسبة للتعين أو الإطلاق.

٢٥ - والتطوع في العبادات، منه ما هو مطلق كالتهجد والصوم، ومنه ما هو مقيد كصلاة الكسوف والسنن الرواتب مع الفرائض، وكصيام عرفة وعاشوراء.

أما التطوع المطلق، فيصح عند جميع الفقهاء أدائه دون تعيينه بالنية، وتكفي نية مطلق الصلاة أو مطلق الصوم.

أما التطوع المعين كالرواتب والوتر والتراويح، وصلاة الكسوف والاستسقاء، وصيام يوم عاشوراء، فإنه يشترط فيه تعيينه بالنية، وذلك عند المالكية والشافعية والحنابلة

وينظر تفصيل ذلك في (تبرع، صدقة، إبراء، هبة، نفقة).

٢٣ - أما ما شرع فيه من الصدقة، فأخرج بعضه، فلا يلزمه الصدقة بباقيه.

يقول ابن قدامة : انعقد الإجماع على أن الإنسان لو نوى الصدقة بمال مقدر، وشرع في الصدقة به، فأخرج بعضه لم تلزمه الصدقة بباقيه، وهو نظير الاعتكاف، لأنه غير مقدر بالشرع فأشبه الصدقة، غير أن ابن رجب ذكر خلافا في ذلك.

والخطاب عند الأشياء التي تلزم بالشروع، وهي سبع : الصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة والائتمام والطواف. ثم ذكر ما لا يلزم بالشروع، وأنه لا يجب القضاء بقطعه، وهو : الصدقة والقراءة والأذكار والوقف والسفر للجهاد، وغير ذلك من القربات.^(١) وينظر تفصيل ذلك في (تبرع، صدقة).

ب - نية التطوع :

٢٤ - التطوع - إن كان عبادة - فلا بد فيه من النية بالإجماع، لقوله تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(٢) وقوله ﷺ :

(١) حديث : «إنما الأعمال بالنيات» أخرجه البخاري (الفتح ٩/١ - ط المسقضية) ومسلم (١٥١٥/٣ - ط الحلبي) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه . واللفظ للبخاري .
(٢) الأشباه لابن تيميم ص ١٩ ، ٢٣ والذخيرة للقسراي ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والمثنى ٢/٢٨٧ ، والمغني ١/٤٦٤

(١) المغني ٣/١٨٥ ، والقواعد لابن رجب ٨٦ ، ومواهب الجليل ٩٠/٢
(٢) سورة البينة / ٥

فله الثواب وإلا فلا، وعلى هذا سائر القرب لابد فيها من النية، بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها إلى الله تعالى .

وفي الشرح الصغير : الهبة من التبرعات المنسوبة كالصدقة، وهذا إن صح القصد، وإن استحضر أن ذلك مما رغب فيه الشرع فإنه يثاب . وفي المنشور في القواعد للزركشي : عيادة المريض وإتباع الجنائزة ورد السلام قرابة، لا يستحق الثواب عليها إلا بالنية .^(١)

جـ - النيابة في التطوع :

٢٧ - التطوع إن كان من العبادات البدنية كالصلاة والصوم، فلا تجوز فيه النيابة، لأنه لا تجوز النيابة في فرضه في الجملة، فلا تجوز في نقله . وإن كان مركبا منها كالحج، فعند الحنفية والحنابلة تصح النيابة فيه، وهو الأظهر عند الشافعية، وأحد قولين معتمدين عند المالكية .

أما غير ذلك من العبادات المالية والتطوعات بأنواع البر والمعروف، كالصدقة والهدي والعق والوقف والوصية والهبة والإبراء وغيرها فإنه تجوز النيابة فيها .

كما أنه يجوز عند الحنفية والحنابلة أن يتطوع

وبعض مشايخ الحنفية، غير أن المالكية حددوا المعين عندهم بأنه : الوتر والعمدان وصلاة الكسوف والاستسقاء ورغبة الفجر، أما غير ذلك فهو من المطلق عندهم . والصحيح المعتمد عند الحنفية أن التطوع المعين أو المقيد يصح دون تعيينه، وأنه يكفي فيه مطلق النية كالتطوع المطلق، وهو ما عليه أكثر مشايخ الحنفية .^(١)

٢٦ - أما غير العبادات من التطوعات، فالأصل أنه لا مدخل للنية فيها، إلا أن نية القرية فيها - أمثالا لأوامر الشرع التي تحث على المعروف - مطلوبة لاستحقاق الثواب، إذ أنها لا تتمحض قرابة إلا بهذه النية . يقول الشاطبي : المقاصد معتبرة في التصرفات من العبادات والعبادات . إلى أن قال : وأما الأعمال العادية - وإن لم تقتصر في الخروج عن عهدها إلى نية - فلا تكون عبادات ولا معتبرات في الثواب إلا مع قصد الامتثال، وفي الأشباه لابن نجيم : لا يتوقف الوقف ولا الهبة ولا الوصية على النية، فالوصية إن قصد التقرب بها فله الثواب، وإلا فهي صحيحة فقط، وكذلك الوقف إن نوى القرية

(١) الأشباه لابن نجيم ص ٣٢، ٣٣، والبداية ١/٢٨٨، وحاشية اللسوقي ١/٣١٨، والخطاب ١/٥١٥، والأشباه للسيوطي ص ١٥-١٧، والمنثور ٣/٢٧٦، والمهلب ١/٧٧، والمغني ١/٤٦٦، وشرح منتهى الإرادات ١/١٦٧

(١) الموافقات للشاطبي ٢/٣٢٢، ٣٢٩، والأشباه لابن نجيم ص ٢٣، ٢٤، والشرح الصغير ٢/٣١٢ ط الحلبي يتصرف، والمنثور في القواعد ٣/٦١

تصلي لأبوليك مع صلاتك، وأن تصوم لها مع صومك»^(١).

وعند المالكية والشافعية يجوز فيها عدا الصلاة والصيام^(٢).

وينظر تفصيل ذلك في: (نيابة - وكالة - نفل - صدقة - صلاة - وصوم).

د - الأجرة على التطوع :

٢٨ - الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز أخذ الأجرة عليها، كالإمامة والأذان والحج والجهاد وتعليم القرآن. لما روى عثمان بن أبي العاص قال: إن آخر ما عهد إلي النبي ﷺ «أن أئخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا»^(٣)

= يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدى إليه. رواه أبو حفص العكبري كما ورد في ابن عابدين ٢٣٧/٢

(١) حديث: «إن من البر بعد الموت أن تصلي لأبوليك مع صلاتك، وأن تصوم لها مع صومك». رواه الدارقطني كما ورد في ابن عابدين ٢٣٧/٢

(٢) البدائع ١٣/٢، ٤١، ١٠٣، وابن عابدين ٤٩٣/١،

٦٠٦، ١١٨/٢، ٢٣٧، ٢٤١، المسندية ١٢٧/١

و١٣٨/٣، ومع الجليل ٣٠٦/١، ٤٤٢، ٤٤٩،

٣٥٢/٣، وجواهر الإكليل ١٢٥/٢، والفرق للقرافي

١٩١/٣، والشرح للصبغري ١/٢٦٤، ١٨٢/٢، ومغني

الاحتجاج ٦٧/٣، وبابية المحتاج ٩٢/٨، ١٣٦/٨،

وقليوبي ٣٣٨/٢، والمختار ٣١٢/٣، والمهذب ٣٥٥/١،

والمغني ٥٦٧/٢، ٥٦٨، ٨٩/٥، وشرح منتهى الإرادات

١٧١/١، ٣٦٢، ٦٢/٢

(٣) حديث: «أن أئخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا» أخرجه

أبو داود (٣٣٨/١) ط. عبيد دهاش والترغذي (١/١٠١)

مصطفى الباني. وقال: حديث عثمان حديث حسن

صحيح.

الإنسان بجعل ثواب عمله من صلاة وصيام وحج وصدقة وعتق وطواف وعمرة وقراءة وغير ذلك لغيره، من حي أو ميت. بدليل أن النبي ﷺ «ضحى بكبشين أملحين، أحدهما عنه، والآخر عن أمته»^(١) وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال لعمر بن العاص، لما سأله عن أبيه: «لو كان مسلما فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك»^(٢).

قال ابن قدامة: وهذا عام في حج التطوع وغيره، ولأنه عمل بر وطاعة فوصل نفعه وثوابه كالصدقة والصيام والحج الواجب. وعن أنس رضي الله عنه قال: يارسول الله، إنا نصدق عن موتانا، ونحج عنهم، وندعو لهم، فهل يصل ذلك لهم؟ قال: «نعم، إنه ليصل إليهم، وإنهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدى إليه»^(٣) وقال ﷺ: «إن من البر بعد الموت أن

(١) حديث: «ضحى بكبشين أملحين: أحدهما عنه، والآخر عن أمته» أخرجه البيهقي (٢٦٧/٩) ط دائرة المعارف العثمانية وأبو يعلى كما في مجمع الزوائد (٤/٢٢٠ - ط القدسي) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقال الهيثمي: إسناده حسن.

(٢) حديث: «لو كان مسلما فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك» أخرجه أبو داود (٣٠٢/٣) تحقيق عزت عبيد دهاش.

(٣) حديث: «إنه ليصل إليهم، وإنهم ليفرحون به كما-

نية. وتصح لتجهيز ميت ودفنه وتعليم قرآن ولقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء^(١). وفي الاختيارات الفقهية لابن تيمية: لا يجوز للإنسان أن يقبل هدية من شخص ليشفع له عند ذي أمر، أو أن يرفع عنه مظلمة، أو يوصل إليه حقه أو يولييه ولاية يستحقها، أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك، وإذا امتنعت الهدية امتنعت الأجرة من باب أولى.

والأصل في ذلك: أن من أخذ أجراً على عمل تطوع - مما يجوز عند الفقهاء - فإنه يعتبر أجيراً، وليس متطوعاً بالقربات، لأن القرب والطاعات إذا وقعت بأجرة لم تكن قرابة ولا عبادة، لأنه لا يجوز التشريك في العبادة، لكن إذا كان الرزق من بيت المال أو من وقف فإنه يعتبر نفقة في المعنى، ولا يعتبر أجراً.

جاء في الاختيارات الفقهية: الأعمال التي يختص فاعلها أن يكون من أهل القرية، هل يجوز إيقاعها على غير وجه القرية؟ فمن قال: لا يجوز ذلك، لم يميز الإجارة عليها، لأنها بالمعوض تقع غير قرابة (وإنما الأعمال بالنيات) والله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه، ومن جوز الإجارة جوز إيقاعها على غير وجه القرية، وقال: تجوز الإجارة عليها لما فيها

ولأن القرية متى حصلت وقعت عن العامل، ولهذا تعتبر أهليته، فلا يجوز أخذ الأجر عن غيره كما في الصوم والصلاة.

هذا مذهب الحنفية، وهو رواية عند الحنابلة^(١).

ويصح مع الكراهة عند المالكية. جاء في الشرح الصغير: تكره إجارة الإنسان نفسه في عمل لله تعالى، حجا أو غيره، كقراءة وإمامة وتعليم علم، وصحته مع الكراهة. كما تكره الإجارة على الأذان، قال مالك: لأن يؤجر الرجل نفسه في عمل اللبن وقطع الحطب وسوق الإبل أحب إلي من أن يعمل عملاً لله بأجرة.

وقال الشافعية، كما في نهاية المحتاج: لا تصح إجارة مسلم لجهاد ولا لعبادة يجب لها نية، والخلقوا بذلك الإمامة ولولنقل، لأنه حصل لنفسه. أما ما لا تجب له نية كالأذان فيصح الاستئجار عليه، واستثنى مما فيه نية: الحج والعمرة، فيجوز الاستئجار لها أو لأحدهما عن عاجز أو ميت، وتقع صلاة ركعتي الطواف تبعاً لها، وتجوز الإجارة عن تفرقة زكاة وكفارة وأضحية وهدي وذبح وصوم عن ميت وسائر ما يقبل النيابة وإن توقف على النية، لما فيها من شائبة المال. وتصح الإجارة لكل ما لا تجب له

(١) الشرح الصغير ١/٢٦٤ ط الحلي. وبساية المحتاج

٢٨٧/٥، ٢٨٨، ٩١/٦

(١) البدائع ١٩٢/٤، والهداية ٣/٢٤٠، والمغني ٣/٢٣١

٥٥٥ - ٥٥٩، والاختيارات الفقهية ص ٥٥

ب - التطوع بالحج ممن لم يحج حجة الإسلام :
 ٣١ - قال ابن قدامة : من أحرم بحج تطوع -
 ممن لم يحج حجة الإسلام - وقع عن حجة
 الإسلام ، وبهذا قال ابن عمر وأنس والشافعي ،
 لأنه أحرم بالحج وعليه فرضه ، فوقع عن فرضه
 كالمطلق . ولو أحرم بتطوع وعليه مندورة وقعت
 عن المندورة ، لأنها واجبة فهي كحجة
 الإسلام . والعمره كالحج فيها ذكرنا لأنها أحد
 النسكين ، فأشبهت الآخر .

وذهب الحنفية والمالكية إلى : أنه إذا نوى
 حجة نفل - ولم يكن قد حج حجة الإسلام - وقع
 عما نواه ، لأن وقت الحج يشبه وقت الصلاة
 (ظرف) ووقت الصوم (معيان) فأعطي
 حكمهما ، فيتأدى فرضه بمطلق النية ، ويقع عن
 النفل إذا نواه .

وقال ابن نجيم : لو طاف بنية التطوع في أيام
 النحر وقع عن الفرض .

وفي البدائع : لو تصدق بجميع ماله على
 فقير ، ولم ينو الزكاة أجزأه عن الزكاة استحسانا .
 والقياس : أن لا يجوز ، لأن الزكاة عبادة
 مقصودة ، فلا بد لها من النية . ووجه
 الإستحسان أن النية وجدت دلالة ، وعلى هذا
 إذا وهب جميع النصاب من الفقير ، أو نوى
 تطوعا ، ولو أدى مائة لا ينوي الزكاة ، ونوى
 تطوعا ، لا تسقط زكاة المائة وعليه أن يزكي الكل

من نفع المستاجر ، وأما ما يؤخذ من بيت المال
 فليس عوضا وأجرة ، بل رزق للإعانة على
 الطاعة ، فمن عمل منهم لله أثيب . وكذلك
 المال الموقوف على أعمال البر والموصى به
 كذلك ، والمندوب كذلك ، ليس كالأجرة . ويقول
 القرافي : باب الأرزاق أَدْخُلْ في باب الإحسان
 وأبعد عن باب المعاوضة ، وباب الإجارة أبعد
 من باب المسامحة وأدخل في باب المكايسة ،^(١)
 ثم يقول : الأرزاق مجمع على جوازها ، لأنها
 إحسان ومعروف وإعانة لا إجارة .^(٢)

انقلاب التطوع إلى واجب :

٢٩ - ينقلب التطوع إلى واجب لأسباب متعددة
 منها :

أ - الشروع :

٣٠ - التطوع بالحج عند جميع الفقهاء يصير
 واجبا بالشروع فيه ، بحيث إذا فسد وجب
 قضاؤه . ومثل ذلك : الصلاة والصيام عند
 الحنفية والمالكية .^(٣)

(١) المكايسة : الغالبة والمسامحة (حاشية النووي ٢/٣)

(٢) الاختيارات الفقهية ص ١٨٤ ، والمغني ٣/٣١ ،
 والفروق للقرافي ٣/٣ ، ٤

وحديث : «إنما الأعمال بالنيات ... سبق تخريجه
 (ف ٢٤) .

(٣) البدائع ١/٢٢٦ ، ٥٢/٧ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، والشرح
 الصغير ١/٢٤٨ ، ومغني المحتاج ١/٤٤٨ ، والمغني ٣/٣

وإن كان المضحي غنيا، وفسات وقت الأضحية، تصدق بثمنها، اشتراها أولا، لأنها واجبة عليه، فإذا فات وقت القرية في الأضحية تصدق بالثمن إخراجا له عن العهدة.

وجاء في نهاية المحتاج: الأضحية سنة، ولكنها تجب بالالتزام، كقوله: جعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرب.

وفي تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب: الالتزام المطلق يقضى به على الملزم، ما لم يفلس أو يمت أو يمرض.

وقال ابن رشد في نوازله فيمن عزل لمسكين معين شيئا، ويثله له بقول أو نية، فلا يجوز له أن يصرفه إلى غيره، وهو ضامن له إن فعل. ولو نوى أن يعطيه ولم يثله له بقول ولا نية كره له أن يصرفه إلى غيره. ومعنى يثله: جعله له من الآن.

وفي الفواكه الدواني: من أخرج كسرة لسائل فوجده قد ذهب لا يجوز له أكلها، ويجب عليه أن يتصدق بها على غيره، كما قاله مالك. وقال غيره: يجوز له أكلها، وقال ابن رشد: يحمل كلام غير مالك على ما إذا أخرجها لمعين، فيجوز له أكلها عند عدم وجوده أو عدم قبوله، وحمل كلام مالك على إخراجها لغير معين، فلا يجوز له أكلها بل يتصدق بها على غيره، لأنه لم يعين الذي يأخذها.

عند أبي يوسف. وعند محمد يسقط عنه زكاة ماتصدق، ولا يسقط عنه زكاة الباقي. (١)

جـ- الالتزام أو التعيين بالنية والقول:

٣٢- جاء في الدر المختار: لو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان، فخالف، جاز. قال ابن عابدين: فلو خالف في بعضها أو كلها، بأن تصدق في غير يوم الجمعة ببلد آخر بدرهم آخر على شخص آخر جاز، لأن الدخال تحت النذر ماهو قرية، وهو أصل التصديق دون التعيين، فبطل التعيين ولزمه القرية.

ثم قال ابن عابدين: وهذا ليس على إطلاقه لما في البدائع: لو قال: لله علي أن أطعم هذا المسكين شيئا سماء ولم يعينه، فلا بد أن يعطيه للذي سمي، لأنه إذا لم يعين المنذور صار تعيين الفقير مقصودا، فلا يجوز أن يعطى غيره.

وفي الاختصار: لا تجب الأضحية على الفقير، لكنها تجب بالشراء، ويتعين ما اشتراه للأضحية. فإن مضت أيام الأضحية ولم يذبح، تصدق بها حية، لأنها غير واجبة على الفقير، فإذا اشتراها بنية الأضحية تعينت للوجوب، والإراقة إنها عرفت قرية في وقت معلوم، وقد فات فيتصدق بعينها.

(١) البدائع ٤٠/٢، واللفظي ٢٤٦/٣، والأشباه لاين نجيم ص ٤٥، وجواهر الإكليل ١٧٥/١، ومسلم الثبوت ٧٢/١، وحاشية الدرر مع شرح الدرر ٥/٢.

ماخف قدره وسهل (وجرت العادة ببذله)،
ومنها: المصحف تجب إعارته لمسلم احتياج
القراءة فيه. وفي حاشية الصاوي على الشرح
الصغير: العارية مندوبة، وقد يعرض وجوبها،
كفني عنها لمن يخشى بعلمها هلاكه. وفي
القرض قال: القرض مندوب، وقد يعرض له
ما يوجب كالقرض لتخليص مستهلك^(١).

و- الملك :

٣٥- الأصل في العتق أنه مندوب مرغّب فيه،
لكن يكون واجبا على من ملك أصله أو فرعه،
حيث يعتق عليه بنفس الملك^(٢).

أسباب منع التطوع :

٣٦- يمنع التطوع لأسباب متعددة، منها :

أ- وقوعه في الأوقات المنهي عنها :

٣٧- التطوع بالعبادة في الأوقات التي نهى
الشارع عن وقوع العبادة فيها ممنوع، كالصلاة
وقت طلوع الشمس أو غروبها أو عند الاستواء،
لحديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه
قال: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا
أن نعبد فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا: حين

(١) القواعد لابن رجب ص ٢٢٧، والشرح الصغير وحاشية
الصاوي ١٠٤/٢، ٢٠٥ ط الحلبي.

(٢) الشرح الصغير ٤٤٥/٢، والمهلب ٥/٢

وفي القواعد الفقهية لابن رجب: الملهدي
والأضحية يتعينان بالتعيين بالقول بلا خلاف.
وفي تعيينه بالنية وجهان، فإذا قال: هذه صدقة،
تعيّن وصارت في حكم المنذورة، وإذا عين
بنية أن يجعلها صدقة - وعزلها عن ماله - فهو كما
لو اشترى شاة ينوي التضحية^(١).

د - النذر :

٣٣- النذر بالقرب والطاعات يجعلها واجبة.
قال الكاساني: النذر من أسباب الوجوب في
العبادات والقرب المقصودة. وفي فتح العملي
المالك: النذر المطلق: هو التزام طاعة الله تعالى
بنية القرية^(٢).

هـ - استدعاء الحاجة :

٣٤- قال ابن رجب في قواعده: مائدعو الحاجة
إلى الانتفاع به من الأعيان - ولا ضرر في بذله
لتيسره، وكثرة وجوده - أو المنافع المحتاج إليها
يجب بذله مجاناً بغير عوض في الأظهر، ومن
ذلك وضع الخشب على جدار الجار إذا لم يضر،
واختار بعضهم وجوب بذل الماعون، وهو

(١) ابن عابدين ١٢٦/٢، والاختيار ١٩/٥، ومهملته المحتاج
٢٠٧/٨، وفتح العملي المالك ١/٢٣٤، ٢٤٨، والقواعد
الدواني ٢/٢٢٠، والقواعد الفقهية لابن رجب ص ٨٦،
والمفني ٣/٥٣٧

(٢) البدائع ٢/٢٢٢، وفتح العملي للمالك ١/٢١٨

ج- علم الإذن ممن يملك الإذن :

٣٩- من يتوقف تطوعه على إذن غيره لا يجوز له أن يتطوع إلا بعد الإذن له، وعلى ذلك فلا يجوز للمرأة أن تتطوع بصوم أو اعتكاف أو حج إلا بإذن زوجها، ولا يصوم الأجبر تطوعاً إلا بإذن المستأجر إذا تضرر بالصوم، ولا يجوز للولد البالغ الإحرام بنقل حج أو عمرة أو نقل جهاد إلا بإذن الأبوين. (١)

وهذا في الجملة، وينظر تفصيل ذلك في: (نفل، صلاة، صوم، حج، إجارة، أنثى).

د- الإفلاس في الحجر بالنسبة للتبرعات المالية:

٤٠- من أحاط الدين بهاله فإنه يمنع شرعاً من التصرف في أي وجه من وجوه التبرع كالصدقة والهبة، وهذا بعد الحجر باتفاق، أما قبل الحجر ففيه اختلاف الفقهاء (ر: حجر، تبرع، إفلاس).

وتمنع التبرعات المنجزة - كالتعتق والهبة المقبوضة والصدقة وغير ذلك - إن زادت على الثلث، وكانت التبرعات في مرض الموت،

(١) البدائع ١٠٧/٢، ١٠٨، والأشباه لابن نجيم ١٧٣/١، والخطاب ٤٥٣/٢، ٤٥٤، ونهاية المحتاج ٣٥٦/٣، والمغني ٢٤٠/٣

تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب» (١) ومثل ذلك التطوع بالصوم في أيام العيد والتشريق، (٢) لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «نهى عن صيام يومين: يوم الفطر، ويوم النحر». (٣) وينظر في صحة ذلك وتفصيله: (أوقات الصلوات - صلاة - نفل - صوم).

ب- إقامة الصلاة المكتوبة :

٣٨- يمتنع التطوع بالصلاة إذا شرع المؤذن في الإقامة للصلاة، أو تضيق الوقت بحيث لا يتسع لأداء أي نافلة. (٤) قال النبي ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» (٥) (ر: أوقات الصلاة، نفل).

(١) حديث: «ثلاث ساعدت...» أخرجه مسلم (١/٥٦٨) - ط الحلي.

(٢) الاختيار ٤١/١، والسنن ١٨٦/١، وأسنن الطالب ١٢٣/١، والمغني ١٠٧/٢

(٣) حديث: «نهى عن صيام يومين: يوم الفطر ويوم النحر» أخرجه أحمد (٢/٥١١) ط المكتب الإسلامي، والبيهقي (٤/٢٩٧) ط دار المعرفة وأصله عند الشيخين.

(٤) جواهر الإكليل ١/٧٧، ومنتهى الإرادات ١/٣٤٧، وبراقي الفلاح ١٠٢

(٥) حديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» أخرجه مسلم (١/٤٩٣) - ط الحلي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

واجبة لوارث أو دين - ليس له وفاء - لها رده. (١)
وكل هذا في الجملة وينظر في: (حجر، تبرع،
هبة، وقف، وصية).

هـ - التطوع بشيء من القربات في المعصية:

٤١ - لا يجوز التبرع بشيء فيه معصية لله
تعالى، ومن أمثلة ذلك:

- لا تصح إعارة الصيد لمحرّم بالحج. (٢)

- لا تصح الوصية بما هو محرّم، كالوصية
للكنيسة، والوصية بالسلاح لأهل الحرب.
ولا الوصية ببناء كنيسة أو بيت نار أو عمارتها أو
الإتفاق عليها. (٣)

لا يصح الوقف على معصية، ولا على ما
هو محرّم كالبيع والكنائس وكتب التوراة
والإنجيل. ومن وقف على من يقطع الطريق لم
يصح الوقف، لأن القصد بالوقف القرية. وفي
وقف ذلك إعانة على المعصية. (٤) وهذا كله في
الجملة.

(١) البدائع ١٧٤/٧، والشرح الصغير ٣١٢/٢ ط الحلي،
والخطاب ٦٠/٥، ٦١، وبهاية المحتاج ٣٥٥/٤، والمنهاج
المحتجج ١٢٠/٣، والمنهاج ٦٣٣/٥، ٧١/٦، والفتاوى
والاختيارات الفقهية ص ١٧٩، والمنثور في القواعد
٢٧٨/٣، والقواعد لابن رجب ص ١٤

(٢) البدائع ٢١٤/٦، ٢١٥، والفتاوى المجلدة ٣٧٢/٤،
والشرح الصغير ٢٠٦/٢ ط الحلي، والمنهاج ٢٢٥/٥

(٣) المهلب ٤٥٨/١، والمنهاج ١٠٥/٦

(٤) الخطاب ٢٣/٥، وبهاية المحتاج ٣٦٥/٥، والمنهاج
٦٤٥/٥

لقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ
بِوَفَاتِكُمْ بثلث أموالكم». (١)

ويتوقف نفاذ تلك التصرفات على إجازة
الورثة بعد وفاة المورث.

ومن وقف وقفا مستقلا، ثم تبين أن عليه
دينا، ولم يمكن وفاء الدين إلا ببيع شيء من
السوقف، وهو في مرض الموت، بيع باتفاق
العلماء. ويمنع من التبرع أيضا من تلزمه نفقة
غيره، بحيث لا يفضل شيء بعد ذلك.

جاء في المنشور: القربات المالية كالعتق
والوقف والصدقة والهبة إذا فعلها من عليه دين،
أو من تلزمه نفقة غيره مما لا يفضل عن حاجته،
يحرم عليه في الأصح، لأنه حق واجب فلا يحل
تركه لسنة. وفي القواعد لابن رجب: نص
أحمد في رواية حنبل فيمن تبرع بهاله بوقف أو
صدقة وأبواه محتاجان: أن لها رده، ونص في
رواية أخرى: أن من أوصى لأجنب، وله
أقارب محتاجون، أن الوصية ترد عليهم.

فتخرج من ذلك أن من تبرع، وعليه نفقة

(١) حديث: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِوَفَاتِكُمْ بثلث أموالكم»
أخرج ابن ماجه (٢/٩٠٤) ط. الحلي (من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده ضعف، قال
ابن حجر: طرقها كلها ضعيفة، لكن قد يقوى بعضها
بعضها (بلوغ المرام ص ٢٢١ ط. عبد الحميد أحمد حنفي).

وفي ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في: (الوقف، والوصية، والهبة، والتبرع).
عندهم، وينظر تفصيله في: (عارية).

أما المالكية: فالإعارة عقد لازم عندهم، فهي تغيد تملك المنفعة بالإيجاب والقبول، ولا يجوز الرجوع فيها قبل المدة المحددة، أو قبل إمكان الانقضاء بالمستعار إن كانت مطلقة. (١)
وهذا في الجملة كذلك.

ب - الهبة:

٤٤ - الإيجاب والقبول ركن من أركان الهبة باتفاق الفقهاء. أما القبض فلا بد منه لثبوت الملك، وذلك عند الحنفية والشافعية، لأن الملك لو ثبت بدونه للزم المتبرع شيء لم يلتزمه، وهو التسلم، فلا تملك بالعقد بل بالقبض، لما روي عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت: إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاذ عشرين وسقا من ماله بالقبض. فلما حضرته الوفاة قال: «والله، يائنية ما من الناس أحد أحب إليّ غنىً بعدي منك، ولا أعز علي فقرًا بعدي منك، وإني كنت نحلته جاذ عشرين وسقا، فلو كنت جدتيه وأخزتيه كان لك، وإنها هو اليوم مال وارث». (٢)

(١) المسألة ٣/ ٢٢٠، والمهذب ١/ ٣٧٠، وشرح منتهى

الإرادات ٢/ ٣٩٣، وجواهر الإكليل ٢/ ١٤٦

(٢) عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت: «إن أبا بكر الصديق كان نحلها جاذ عشرين وسقا من ماله...»

أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٥٢ - ط الجمل).

ثالثا: ما يخص غير العبادات (من أحكام التطوع):

الإيجاب والقبول والقبض:

٤٢ - من التطوعات ما يحتاج إلى الإيجاب والقبول، وذلك في عقود التبرعات، مثل العارية والهبة والوصية لمعين، وكذا الوقف على معين. مع اختلاف الفقهاء في ذلك، واختلافهم في اشتراط القبض أيضا. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أ - العارية

٤٣ - الإيجاب والقبول ركن في عقد العارية باتفاق الفقهاء، وقد يجمل التحاطي محل الإيجاب أو القبول.

والقبض لا يمنع الرجوع في العارية عند الحنفية والشافعية والحنابلة، لأنها عقد غير لازم عندهم، وللمعير الرجوع في العارية في أي وقت، سواء أقبضها المستعير أم لم يقبضها، ويقولون: إن المنافع المستقبلية لم تحصل في يد المستعير، لأنها تستوفى شيئا فشيئا، فكلما استوفى شيئا فقد قبضه، والذي لم يستوفه لم يقبضه، فجاز الرجوع فيه، إلا أن يكون الرجوع في حال يستضره المستعير، كإعارة

أحق بهته ما لم يُثب منها^(١) أما عند الجمهور فلا يجوز الرجوع فيها بعد القبض، إلا الوالد فيما يجب لولده فإنه يجوز له الرجوع^(٢) لقول النبي ﷺ: «العائد في هبته كالعائد في قبته»^(٣) وينظر تفصيل ذلك في (هبة).

جـ - الوصية لمعين :

٤٥ - من أركان الوصية الإيجاب من الموصي والقبول من الموصى له المعين، لكن القبول لا يعتبر إلا بعد موت الموصي، ولا يفيد القبول قبل موته، لأن الوصية عقد غير لازم، والموصي يملك الرجوع في وصيته مادام حيا، وبالقبول يملك الموصى له الموصى به، ولا يتوقف الملك على القبض، وهذا عند الحنفية - غير زفر - والمالكية، والشافعية والحنابلة. أما عند زفر فركن الوصية هو الإيجاب فقط من الموصي،

ومذهب إليه الحنفية والشافعية هو رأي بعض الحنابلة. قال المجد ابن تيمية في شرح الهداية: الملك في الموهوب لا يثبت بدون القبض، وكذا صرح ابن عقيل الحنبلي: أن القبض ركن من أركان الهبة كالإيجاب في غيرها، وكلام الخرقي يدل عليه.

والرأي الآخر للحنابلة: أن الهبة تملك بالعقد، فيصح التصرف من الموهوب له فيها قبل القبض. كذا في المنتهى وشرحه، وهو الذي قدمه في الإنصاف.

وعلى رأي الحنفية والشافعية، ومن رأى رأيهم من الحنابلة: يجوز الرجوع فيها قبل القبض، لأن عقد الهبة لم يتم، ولكنه عند من يرى ذلك من الحنابلة يكون مع الكراهة، خروجاً من خلاف من قال: إن الهبة تلزم بالعقد.

وعند المالكية: تملك الهبة بالقبول على المشهور، وللمتعب طلبها من الواهب إن امتنع ولو عند حاكم، ليجبره على تمكين الموهوب له منها. لكن قال ابن عبدالسلام: القبول والحيازة معتبران في الهبة، إلا أن القبول ركن والحيازة شرط. أي في تمامها، فإن عدم لم تلزم، وإن كانت صحيحة.

على أن الهبة لو تمت بالقبض، فإنه يجوز الرجوع فيها عند الحنفية إن كانت لأجنبي، أي غير ذي رحم محرم، لقول النبي ﷺ: «الرجل

(١) حديث: «الرجل أحق بهته ما لم يُثب منها» أخرجه ابن ماجه (٧٩٨/٢) ط الحلبي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال البوصيري: في إسناده إبراهيم بن إسحاق بن جهم، وهو ضعيف.

(٢) الاختيار ٤٨/٣، والهداية ٣/٢٢٤ - ٢٢٧، والرد المحتار ١٠١/٤، والشرح الصغير ٣١٢/٢ ط الحلبي، وأسنن المطالب ٤٧٨/٢، ٤٨٢، والمهذب ١/٤٥٤، وكشاف القناع ٤/٢٩٨، ٣٠٠ - ٣٠١، ٣١٢، وشرح منتهى الإرادات ١٩/٢ هـ

(٣) حديث: «العائد في هبته كالعائد في قبته» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥/٣٣٤ - ط السلفية) ومسلم (٣/١٢٤ - ط الحلبي) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

ويثبت الملك للموصى له من غير قبول كالإرث. (١)

وينظر تفصيل ذلك في (وصية).

تطيب

د - الوقف على معين :

٤٦ - الإيجاب ركن من أركان الوقف، سواء أكان على معين أم لم يكن. أما القبول: فإن كان الوقف على معين فإنه يشترط قبوله، وهذا عند الحنفية والمالكية والشافعية. وعند الحنابلة: لا يفترق الوقف على معين إلى القبول، لأنه إزالة ملك يمنع البيع، فلم يعتبر فيه القبول كالتق، أما القبض فليس بشرط عند الشافعية والحنابلة وأبي يوسف، وعند المالكية ومحمد: القبض شرط. (٢)

وينظر تفصيل ذلك في (وقف).

التعريف :

١ - التطيب في اللغة: مصدر تطيب، وهو التعطر. والطيب هو: العطر، وهو ما له رائحة مستلذة، كالمسك والكافور والورد والياسمين والورس والزعفران. (١)

ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن هذا المعنى اللغوي.

٢ - والطيب ينقسم إلى قسمين: مذكر، ومؤنث.

فالذكر: ما يخفى أثره، أي تعلقه بما منه من ثوب أو جسد، ويظهر ريحه. والمراد به أنواع الرياحين، والورد، والياسمين. وأما المياه التي تعصر مما ذكر فليس من قبيل المؤنث.

والمؤنث: هو ما يظهر لونه وأثره، أي تعلقه بما منه تعلقا شديدا كالمسك، والكافور، والزعفران. (٢)

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمصالح مائة: «طيب، ورد للحجار على الدر المختار ٢/ ٢٧٥، والمجموع شرح الملهب ٧/ ٢٧٤، ومغني المحتاج ١/ ٥٢٠
(٢) حاشية المسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٥٩ ط ميسر الحلبي بمصر



(١) البدائع ٧/ ٣٣١، ٣٤٢، ٣٧٨، والاختيار ٥/ ٦٥، والهداية ٤/ ٢٣٣ - ٢٣٤، والمسوقي ٤/ ٤٢٣ - ٤٢٤، والشرح الصغير ٢/ ٤٦٦ ط الحلبي، وأسنن الطالب ٣/ ٤٣، والمهذب ١/ ٤٥٩، وكشاف القناع ٤/ ٣٤٤، ٣٤٨
(٢) ابن عابدين ٣/ ٣٦٠ - ٣٦٤، والاختيار ٣/ ٤٢، والمسوقي ٤/ ٧٨، ٨٨، والشرح الصغير ٢/ ٣٠٠، وأسنن الطالب ٢/ ٤٦٣، وكشاف القناع ٤/ ٢٥٢

الألفاظ ذات الصلة:

التزين :

٣ - التزين : هو اتخاذ الزينة ، وهي اسم جامع لكل شيء يتزين به ، فالتزين ما يحسن به منظر الإنسان .^(١)

الحكم التكليفي :

٤ - الأصل سنية التطيب ، ويختلف الحكم بحسب الأحوال ، على ما سيأتي .

تطيب الرجل والمرأة :

٥ - يسن التطيب ، لحبر أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً وأربع من سنن المرسلين : الخناء ، والتعطر ، والساوك ، والنكاح^(٢) ولقول الرسول ﷺ «حَبِّ إِلَيَّ مِنْ دِيْنَاكُمْ : النساء والطيب ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(٣) والطيب

يستحب للرجل داخل بيته وخارجه ، بما يظهر ريحه ويخفي لونه ، كبخور العنبر والعود . ويسن للمرأة في غير بيتها بما يظهر لونه ويخفي ريحه ، لحبر رواء الترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه «طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه ، وطيب النساء ما خفي ريحه وظهر لونه»^(١) ولأنها ممنوعة في غير بيتها عما ينم عليها ، لحديث : «أيما امرأة استعطرت ، فمرت بقوم ليجدوا ريحها فهي زانية»^(٢) وفي بيتها تطيب بما شاءت ، مما يخفي أو يظهر ، لعدم المانع .

التطيب لصلاة الجمعة :

٦ - يندب التطيب لصلاة الجمعة بلا خلاف .^(٣) لحديث ابن عباس رضي الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ «إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين ، فمن جاء منكم إلى

(١) لسان العرب ، والصالح ، والمصباح المنير مادة : زين .

(٢) حديث : وأربع من سنن المرسلين : الخناء ، والتعطر ، والساوك ، والنكاح . أخرجه الترمذي (٣/٣٨٢ ط . مصطفى الحلبي) ، وأحمد (٥/٤٧١ ط . المكتب الإسلامي) ، والبيهقي في شرح السنة (٩/٥ ط . المكتب الإسلامي) ، وضحه الأرئوط (شرح السنة ٥/٩ ط . المكتب الإسلامي) .

(٣) حديث : «حَبِّ إِلَيَّ مِنْ دِيْنَاكُمْ : النساء والطيب . . .» أخرجه أحمد (٣/١٢٨ ط . المكتب الإسلامي) والحاكم والبيهقي . قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم . وقال الحافظ العراقي : إسناده جيد . وقال ابن حجر : حسن . (فيض القدير ٣/٣٧٠) .

(١) حديث : «طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي . . .» أخرجه أحمد (٢/٥٤١ ط . المكتب الإسلامي) ، وأبو داود (٢/٦٢٥ ط . سعيد الدعاس) ، والترمذي (٤/١٠٧ ط . مصطفى الحلبي) . واللفظ له . وقال : هذا حديث حسن .

(٢) حديث : «أيما امرأة استعطرت . . .» أخرجه أحمد (٤/٤١٤ ، ٤١٨ ط . المكتب الإسلامي) ، والترمذي (٥/١٠٦ ط . مصطفى الحلبي) . ينحوه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

(٣) رد المحتار على الدر المختار ١/٤٧ ط دار إحياء التراث العربي . بيروت . وجواهر الإكمال ١/١٣ ، ٩٦ ، ونهاية المحتاج ٢/٢٦٢ ط مصطفى الحلبي بمصر ، والمغني لابن قدامة ٢/٣٤٩ ، وكشاف القناع ٢/٤٢ ط الرياض .

تطيب الصائم :

٨ - يباح للصائم أن يتطيب عند الخفية .^(١)
وقال المالكية : يجوز التطيب للصائم المعتكف ،
ويكره للصائم غير المعتكف . قال الدردير : لأن
المعتكف معه مانع يمنعه مما يفسد اعتكافه ، وهو
لزومه المسجد وبعده عن النساء .^(٢)

وقال الشافعية : يسن للصائم ترك شم
الرياحين ولسها . والمراد أنواع الطيب ، كالمسك
والورد والزرجس ، إذا استعمله نهارا لما فيها من
الترفه ، ويجوز له ذلك ليلا ، ولودامت راحته في
النهار ، كما في المحرم .^(٣)

وأما الخنابلة ، فقالوا : يكره للصائم شم
ما لا يأمن أن يجلبه نفسه إلى حلقه كسحق
مسك ، وكافور ، ودهن ونحوها ، كبخور عود
وعنبر .^(٤)

تطيب المعتكف :

٩ - يجوز للمعتكف أن يتطيب نهارا أوليلا بأنواع

الجمعة ، فليغتسل ، وإن كان طيب فليمس منه ،
وعليكم بالسواك^(١) وعن سلمان الفارسي
رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ
ولا يغتسل رجل يوم الجمعة ، ويتطهر
ما استطاع من طهر ، ويدهن من دهنه أو يمس
من طيب بيته ، ثم يخرج لا يفرق بين اثنين ، ثم
يصلي ما كتب له ، ثم ينصت إذا تكلم الإمام ،
إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى .^(٢)

التطيب لصلاة العيد :

٧ - يندب للرجل قبل خروجه لصلاة العيد أن
يتطيب بما له ريح لا لون له ، وهذا قال
الجمهور .^(٣)

أما النساء فلا بأس بخروجهن غير متطيبات
ولا لابسات ثياب زينة أو شهرة ، لقوله ﷺ :
ولا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن
نفلات^(٤) والمراد بالنفلات : غير المتطيبات .

(١) حديث : «إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين فمن جاء
إلى الجمعة . . . أخرجه ابن ماجه (١/٣٤٩ ط . عيسى
الحلي) . والشافعي (بدائع المفاتيح للساعاتي ١/١٥٤ ط
دار الأنوار) . قال المنذري : إسناده حسن (الترغيب
والترهيب ٢/٨٣ ط . التجارية) .

(٢) حديث : «لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع
من طهر . . . أخرجه البخاري (٢/٣٧٠ ط . السلفية) .

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/١٦٨ ط مصطفى الحلي ،
وحاشية المنسوقي على الشرح الكبير ١/٣٩٨ ، ونهاية
المحتاج ٢/٣٨٢ وما بعدها ، والمفني لابن قدامة ٢/٣٧٠ ،
٣٧٥ ، ٣٧٦ ، وكشاف الفتاوى ٢/٥٢ ط الرياض .

(٤) حديث : «ولا تمنعوا إماء الله مساجد الله . . . أخرجه»

= أبوداود (١/٣٨١ ط . عبيد دهر) . وأحمد
(٢/٤٣٨ ط . الكتاب الإسلامي) واللفظ له . قال
الحيثي : إسناده حسن . (مجمع الزوائد ٢/٣٣ ط دار
الكتاب العربي) .

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٤١٧

(٢) حاشية المنسوقي ١/٥٤٩

(٣) شرح المنهج والحاشية ٢/٣٢٩ ، ونجدة المحتاج بشرح
المنهاج ٤/٥٨

(٤) كشاف الفتاوى ٢/٣٣٠ ط النصر الحديثة .

رضي الله عنها قالت: «كأنني أنظر إلى ويص^(١) الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم». ^(٢) والصحيح عندهم جواز التطيب بها يبقى جرمه بعد الإحرام، لصريح حديث عائشة الثاني.

وأما المالكية: فحظروا بقاء جرم الطيب وإن ذهبت رائحته.

١١ - أما التطيب في الثوب للإحرام: فمنعه الجمهور، وأجازه الشافعية في القول المعتمد. فلا يضر بقاء الرائحة الطيبة في الثوب اتفاقاً قياساً للثوب على البدن. لكن نصوا على أنه لو نزع ثوب الإحرام أو سقط عنه، فلا يجوز له أن يعود إلى لبسه مادامت الرائحة فيه، بل يزيل منه الرائحة ثم يلبسه، وهذا قول سعد بن أبي وقاص، وابن الزبير، وعائشة، وأم حبيبة رضي الله عنهم، والثوري وغيرهم.

واحتج الشافعية بحديثي عائشة رضي الله عنها السابقين، وهما صحيحان رواهما البخاري ومسلم، وقالوا: إن الطيب معنى يراد للاستدامة فلم يمنع الإحرام من استدامته كالنكاح^(٣)

(١) الوييص: الريق والملمان.

(٢) حديث: «كأنني أنظر إلى ويص الطيب...» أخرجه البخاري (٣٩٦/٢) ط السلفية، ومسلم (٨٤٧/٢) ط عيسى الحلبي.

(٣) للجموح شرح المهذب ٧/٢٢١، ٢٢٢ ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

الطيب عند جمهور الفقهاء، إلا في رواية عن الإمام أحمد أنه قال: إنه لا يعجبني أن يتطيب. وذلك لأن الاعتكاف عبادة تختص مكاناً، فكان ترك الطيب فيه مشروعاً كالخج^(١).

واستدل القائلون بجواز التطيب بقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُلُوا زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٢).

التطيب في الحج:

١٠ - اتفق الفقهاء على أن التطيب أثناء الإحرام في البدن أو الثوب محظور. أما التطيب للإحرام قبل الدخول فيه فهو مسنون استعداداً للإحرام عند الجمهور، وكرهه مالك^(٣) لما روي من كراهته عن عمر، وعثمان، وابن عمر رضي الله عنهم، وجماعة من التابعين.

ودليل سنية التطيب في البدن للإحرام ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت»^(٤)، وعنها

(١) بدائع الصنائع ١١٦/٢، ١١٧، وحاشية المنصوني ٥٤٩/١، وسواهب الجليل للحطاب ٤٦٢/٢ ط بيروت، ونهاية المحتاج ٣/٢١٤، والمغني لابن قدامة ٣/٢٠٥ ط الرياض.

(٢) سورة الأعراف ٣١/٣.

(٣) بداية المجتهد ١/٣٤١ ط الكليات الأزهرية بمصر.

(٤) حديث: «كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه...» أخرجه البخاري (٣٩٦/٢) ط السلفية، ومسلم

(٨٤٦/٢) ط عيسى الحلبي. واللفظ له.

متضمن طيب وعليه جبة فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة، بعدما تضمن طيب؟ فقال النبي ﷺ: أما الطيب الذي بك فافسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك^(١). فاستدلوا بهذا الحديث على حظر الطيب على المحرم في البدن والثوب.^(٢)

ويقول ابن قدامة: إن طيب ثوبه فله استدامة لبسه ما لم ينزعه، فإن نزعه لم يكن له أن يلبسه، فإن لبسه افترس، لأن الإحرام يمنع ابتداء الطيب ولبس المطيب دون الاستدامة. وكذلك إن نقل الطيب من موضع بدنه إلى موضع آخر افترس، لأنه تطيب في إحرامه، وكذا إن تعمد مسه أو نحا من موضعه ثم رده إليه، فأما إن عرق الطيب أو ذاب بالشمس فسال من موضعه إلى موضع آخر، فلا شيء عليه، لأنه ليس من فعله^(٣).

قالت عائشة رضي الله عنها: وكنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة فنضمض^(٤) جباهنا بالمسك

وسواء فيما ذكر الطيب الذي يبقى له جرم بعد الإحرام والذي لا يبقى، وسواء الرجل والمرأة الشابة والمعجوز.^(٥)

وذهب الحنفية - في الأصح - إلى عدم جواز التطيب للإحرام في الثوب، ولا يجوز أن يلبس ثوب إحرام مطيب، لأنه بذلك يكون مستعملاً للطيب في إحرامه باستعمال الثوب، وهو محظور على المحرم، والفرق: أن الطيب في الثوب منفصل، أما في البدن فهو تابع له، وسنية التطيب تحصل بتطيب البدن، فأغنى عن تجويزه في الثوب.^(٦)

وذهب المالكية: إلى أنه إن تطيب قبل الإحرام يجب عليه إزالته عند الإحرام، سواء كان ذلك في بدنه أو ثوبه، فإن بقي في البدن أو الثوب بعد الإحرام شيء من جرم الطيب - الذي تطيب به قبل الإحرام - وجبت عليه الفدية، وأما إذا كان في الثوب رائحته، فلا يجب نزع الثوب لكن يكره استدامته ولا فدية.

وأما اللون: ففيه قولان عند المالكية، وهذا كله في اليسير، وأما الأثر الكثير ففيه الفدية، واستدل المالكية بحديث يعلى بن أمية رضي الله عنه قال: «أتى النبي ﷺ رجلاً

(١) المرجع السابق ٢١٨/٧، ونهاية المحتاج ٢٦٢/٣ ط المكتبة الإسلامية.

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار ٤٨١/٢

(١) حديث: «أما الطيب الذي بك فافسله ثلاث مرات...» أخرجه البخاري (٣٩٣/٣ ط. السلفية)، ومسلم (٨٣٧/٢ ط. عيسى الحلبي) واللفظ له.

(٢) بداية المجتهد ٣/٣٤١

(٣) المغني لابن قدامة ٣/٢٧٤، ٢٧٥، ومطلب أولي النهى ٣٠٤، ٣٠٣/٢

(٤) أي: فضمض على جباهنا. والحديث دليل على استحباب تطيب المرأة عند الإحرام كالرجل.

ويجب الفداء عند المالكية،^(١) والشافعية،^(٢) والحنابلة،^(٣) لأي تطيب عما هو محظور، دون تقييد بأن يطيب عضوا كاملا أو مقدارا من الثوب معينا. وإنما وجبت الفدية قياسا على الخلق، لأنه منصوص عليه في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْنَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾.^(٤)

ولما ورد عن كعب بن عجرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له، حين رأى هواماً رأسه: «أيؤذيكم هوام رأسك؟» قال: قلت: نعم. قال: «فاحلق، وصم ثلاثة أيام، أو اطعم ستة مساكين، أو انسك نسيكة»^(٥) وفرق الحنفية بين تطيب وتطيب، فقالوا: تحب شاة إن طيب المحرم عضوا كاملا، مثل

المطيب عند الإحرام، فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها، فيراها النبي ﷺ فلا ينهاها.^(٦)

١٢ - وأما التطيب بعد الإحرام، فإنه محظر على المحرم استعماله في ثيابه وبدنه، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «ولا تلبسوا من الثياب مامسه وُرس أوزعفران»^(٧) ولما ورد أن النبي ﷺ قال في شأن المحرم الذي وقصته راحلته «لا تمسه بطيب»، وفي لفظ «ولا تحنطوه»^(٨) ووجهه: أنه لما منع الميت من الطيب لإحرامه، فالحي أولى. ومتى تطيب وجبت عليه الفدية، لأنه استعمل ما حرمه الإحرام ولو للتداوي، ولقوله ﷺ: «المحرم: الأشعث الأغر».^(٩) والطيب ينائي الشعث.

= أخرج الترمذي (٥/٢٢٥) ط مصطفى الحلبي. بمعناه عن ابن عمر قال: قام رجل إلى النبي ﷺ فقال: من الحاج يارسول الله؟ الشعث التفل وقال الهيثمي: رواه أحمد والبيهقي (٥/٤٨) ط دار المعرفة. وقال الأرناؤوط إسناده حسن (جامع الأصول ٣/٣٦) ط دار البيان.

(١) حديث: «ولا تلبسوا من الثياب مامسه وُرس...» أخرجه البخاري (٣/٤٠١) ط السلفية، وصلم (٢/٨٣٤) ط عيسى الحلبي، وأحمد (٢/٦٣) ط المكتب الإسلامي، واللفظ له.

(٢) قال في شأن المحرم الذي وقصته ناقته «لا تمسه بطيب» وفي لفظ «ولا تحنطوه». أخرجه البخاري (٤/٦٣ - ٦٤) ط السلفية. وصلم (٢/٨٦٦) ط عيسى الحلبي.

(٣) حديث: «المحرم الأشعث الأغر...» ذكره ابن قدامة في المغني (٣/٣٧٠) ط السرياني باللفظ وإن المحرم الأشعث الأغر» ولم أشر على من أخرجه بهذا اللفظ. ولكن =

(٤) حديث: «أيؤذيكم هوام رأسك؟...» أخرجه البخاري (٥/٥٧) ط السلفية.

(٥) حديث: «ولا تلبسوا من الثياب مامسه وُرس...» أخرجه البخاري (٣/٤٠١) ط السلفية، وصلم (٢/٨٣٤) ط عيسى الحلبي، وأحمد (٢/٦٣) ط المكتب الإسلامي، واللفظ له.

(٦) حديث: «ولا تلبسوا من الثياب مامسه وُرس...» أخرجه البخاري (٣/٤٠١) ط السلفية، وصلم (٢/٨٣٤) ط عيسى الحلبي، وأحمد (٢/٦٣) ط المكتب الإسلامي، واللفظ له.

(٧) حديث: «ولا تلبسوا من الثياب مامسه وُرس...» أخرجه البخاري (٣/٤٠١) ط السلفية، وصلم (٢/٨٣٤) ط عيسى الحلبي، وأحمد (٢/٦٣) ط المكتب الإسلامي، واللفظ له.

(٨) حديث: «ولا تلبسوا من الثياب مامسه وُرس...» أخرجه البخاري (٣/٤٠١) ط السلفية، وصلم (٢/٨٣٤) ط عيسى الحلبي، وأحمد (٢/٦٣) ط المكتب الإسلامي، واللفظ له.

(٩) حديث: «ولا تلبسوا من الثياب مامسه وُرس...» أخرجه البخاري (٣/٤٠١) ط السلفية، وصلم (٢/٨٣٤) ط عيسى الحلبي، وأحمد (٢/٦٣) ط المكتب الإسلامي، واللفظ له.

الحنفية بشرطين:

أولهما: أن يكون كثيرا، وهو ما يصلح أن يغطي مساحة تزيد على شبر في شبر.

والثاني: أن يستمر نهارا، أو ليلة.

فإن اختل أحد هذين الشرطين وجبت الصدقة، وإن اختل الشرطان وجب التصدق بقبضة من قمح.^(١)

والأصل في حظر تطبيب الثوب ولبسه بعد الإحرام قوله **ولا تلبسوا شيئا من الثياب** منه الزعفران ولا الورس.^(٢)

والمحرم - ذكرنا كان أو غيره - منسوع من استعمال الطيب في إزاره أوردائه وجميع ثيابه، وفراشه ونعله، حتى لو علق بنعله طيب وجب عليه أن يبادر لنزعه، ولا يضع عليه ثوبا منه الورس أو الزعفران أو نحوهما من صبيغ له طيب.^(٣)

وإستعمال الطيب هو: أن يلمس الطيب ببذنه أو ملبوسه على الوجه المعتاد في ذلك الطيب، مما يقصد منه ريحه غالبا ولومع غيره، كمسك أو عود، وكافور، وورس، وزعفران،

= بهامش فتح القدير ٤٣٨/٢، ٤٣٩ ط. دار إحياء التراث العربي / بيروت.

(١) بدائع الصنائع ١٨٩/٢، ١٩٠ طبة أولى.

(٢) حديث: **ولا تلبسوا شيئا من الثياب** منه الزعفران ولا الورس، سبق تخريجه ١٢.

(٣) الاختيار ١/١٤٥ ط دار للمعرفة، ونهاية المحتاج ١/٢١٠ ط. مصطفى الحلبي بمصر.

الرأس واليد والساق، أو ما بلغ عضوا كاملا لو جمع. والبدن كله كعضو واحد إن اتحد المجلس، وإن تفرق المجلس فلكل طيب كفارة إن شمل عضوا واحدا أو أكثر، سواء كفر للأول أم لا، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: عليه كفارة واحدة، ولو فدى ولم يزل الطيب لزمه فدية أخرى، لأن ابتداءه كان محظورا، فيكون لباقه حكم ابتداءه.

ووجه وجوب الشاة: أن الجنابة تتكامل بتكامل الارتفاق، وذلك في العضو الكامل فيرتب كمال الموجب.

وإن طيب أقل من عضو: فعليه أن يتصدق بنصف صاع من بر، لقصور الجنابة إلا أن يكون الطيب كثيرا، فعليه دم. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: يُقَوِّم ما يجب فيه الدم فيتصدق بذلك القدر، حتى لو طيب ربع عضو فعليه من الصدقة قدر ربع شاة، وهكذا، لأن تطبيب عضو كامل ارتفاق كامل، فكان جنابة كاملة، فيوجب كفارة كاملة، وتطبيب ما دون العضو الكامل ارتفاق قاصر، فيوجب كفارة قاصرة، إذ الحكم يثبت على قدر السبب، إلا أن يكون الطيب كثيرا فعليه دم، ولم يشترط الحنفية استمرار الطيب لوجوب الجزاء، بل يجب بمجرد التطبيب.^(١)

وأما تطبيب الثوب فتجب فيه الفدية عند (١) رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٠٠-٢٠٢، والمندلية=

رائحته على ثلاثة أضرب :

أحدها : ما لا ينبت للطيب ولا يتخذ منه كتبات الصحراء من الشيع والقيصوم ، والخزامى ، والفواكه كلها ، من الأترج ، والتفاح والسفرجل ، وغيره ، وما ينبت الادميون لغير قصد الطيب ، كالحناء ، والعصفر ، وهذا يباح شمهما ولا فدية فيها بلا خلاف ، غير أنه روي عن ابن عمر رضي الله عنهما : أنه كان يكره للمحرم أن يشم شيئا من نبات الأرض ، من الشيع والقيصوم^(١) وغيرهما ، وقد روي أن أزواج رسول الله ﷺ كن يحرقن في المعصرات .

الثاني : ما ينبت الادميون للطيب ولا يتخذ منه طيب ، كالريحان الفارسي والزرجس ، والبرم ،^(٢) وفيه وجهان ، أحدهما : يباح بغير فدية ، قاله عثمان بن عفان ، وابن عباس رضي الله عنهما ، والحسن ، ومجاهد ، وإسحاق . والآخر : يحرم شمه ، فإن فعل فعليه الفدية ، وهو قول جابر ، وابن عمر ، والشافعي وأبي ثور ، لأنه يتخذ للطيب ، فأشبهه الورد .^(٣)

الثالث : ما ينبت للطيب ، ويتخذ منه طيب ، كالورد ، والبنفسج ، والخثيري^(٤) وهذا إذا

وريحان ، وورد ، وياسمين ، وزرجس ، وآس ، وسوسن ، ومنثور ، ونهام ، وغير مذكر ، مما يتطيب به ، ويتخذ منه الطيب ، أو يظهر فيه هذا الغرض^(١)

١٣ - ويكره للمحرم شم الطيب ، وهذا عند الحنفية والشافعية ، وقال المالكية : يكره شم الطيب مذكره ومؤنثه دون مس .^(٢) وأما الحنابلة : فقالوا : يحرم تعمد شم الطيب كالسك والكافور ونحوهما ، مما يتطيب بشمه كالورد والياسمين . فإن فعل المحرم ذلك وجب الفداء عليه ، لأن الفدية تجب فيما يتخذ منه ، فكذلك في أصله ، وعن الإمام أحمد رواية أخرى في الورد : لا فدية عليه في شمه ، لأنه زهر شمه على جهته ، أشبه زهر سائر الشجر ، والأولى تحريمه ، لأنه ينبت للطيب ويتخذ منه ، أشبه الزعفران ، والعنبر .^(٣)

ما يباح من الطيب وما لا يباح بالنسبة للمحرم :

١٤ - قال ابن قدامة : النبات الذي تستطاب

(١) المجموع شرح المهذب ٢٦٩/٧ وما بعدها ط . المكتبة الإسلامية بالمدينة المنورة ، والحارثي على مختصر خليل ٣٥٢/٢

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٤٨٧/٢ ط . مصطفى الخليلي بمصر الطبعة الثانية ، والمجموع شرح المهذب ٢٧٢/٧ ، وحاشية النسوتي ٥٩/٢ ، وشرح الزرقاني ٢٩٦/٢ ط دار الفكر .

(٣) مطالب أولي النهى ٣٣١/٢ ط المكتب الإسلامي بدمشق ، والمغني لابن قدامة ٣١٦/٣ ، ٣٣٣ ط . مكتبة الرياض الحديثة بالرياض .

(١) القيصوم : نبات له رائحة كالشعير .

(٢) البرم : نبات طيب الرائحة .

(٣) للمغني لابن قدامة ٣١٥/٣

(٤) الخثيري : نبات طيب الزهر .

عند الحنابلة، واستدل القائلون بعدم وجوب الفدية على الناسي أيضا: بخبر يعلى بن أمية رضي الله عنه «أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجرعانة، وعليه جبة، وعليه أثر خلوق، أو قال: أثر صفرة. فقال: يارسول الله كيف تأمرني أن أصنع في عمري؟ قال: «اخلع عنك الجبة، واغسل أثر الخلوق عنك. أوقال: الصفرة، واصنع في عمرك كما تصنع في حجتك»^(١) فدل ذلك على أنه عذره لجهله، والناسي في معناه، وله غسل الطيب بيده بلا حائل، لعموم أمره ﷺ بغسله.

وأما الحنفية والمالكية، وهو الرواية الثانية عن أحمد فقالوا: يجب دم على المحرم البالغ ولو ناسيا إن طيب عضوا كاملا، أو ما يبلغ عضوا لو جمع.^(٢)

تطيب المتوتة :

١٦ - يحرم على المطلقة ثلاثا التطيب لوجوب الإحداذ عليها، لأنها معتدة بائن من نكاح صحيح، وهي كالتوتة عنها زوجها، وهذا عند الحنفية،^(٣) وهو قول للشافعية،^(٤)

استعمله المحرم وشمه فيه الفدية، لأن الفدية تجب فيما يتخذ منه، فكذلك في أصله.^(١) وإن من المحرم من الطيب ما يعلق ببذنه، كالغالية وماء الورد، والمسك المسحوق الذي يعلق بأصابعه، فعليه الفدية، لأنه مستعمل للطيب. وإن مس ما لا يعلق بيده، كالمسك غير المسحوق، وقطع الكافور، والعنبر، فلا فدية، لأنه غير مستعمل للطيب. فإن شمه فعليه الفدية لأنه يستعمل هكذا، وإن شم العود (أي خشب العود) فلا فدية عليه، لأنه لا يتطيب به.^(٢)

تطيب المحرم ناسيا أو جاهلا :

١٥ - إن تطيب المحرم ناسيا فلا فدية عليه عند الشافعية والحنابلة،^(٣) في المشهور عندهم، وهو مذهب عطاء، والشوري، وإسحاق، وابن المنذر، لعموم قوله ﷺ «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٤) وإن أخر ذلك عن زمن الإمكان فعليه الفدية

(١) المغني لابن قدامة ٣/٣١٦

(٢) المرجع السابق.

(٣) مهابة المحتاج ٣/٣٢٥، والمجموع شرح للمذهب ٧/٢٨٠، والمغني لابن قدامة ٣/٥٠١، ٥٠٢، ومطالب أولي النهى ٢/٣٦٣

(٤) حديث: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه ابن ماجه (١/٦٥٩ ط. حيسى الحلبي). وصححه السيوطي (فيض القدير ٦/٣٦٢ ط. المكتبة التجارية).

(١) حديث: «اخلع عنك الجبة واغسل... أخرجه البخاري (٣/٦١٤ ط السلفية). وسلم (٦/٨٣٦ ط. حيسى الحلبي).

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/٢٠٠، ٢٠١، والمندوي على الحرشي ٢/٣٥٣، والمغني ٣/٥٠٢

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦١٧

(٤) مهابة المحتاج ٧/١٤١ - ١٤٣

تطير

التعريف :

١ - التطير في اللغة : التشاؤم . يقال : تطير بالشيء ، ومن الشيء : تشاءم به . والاسم الطيرة . جاء في فتح الباري : التطير ، والتشاؤم شيء واحد .^(١)
والمعنى الاصطلاحي لا يختلف عن اللغوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الفأل :

٢ - الفأل ضد الطيرة ، يقال : تغافل الرجل : إذا تيمن بسبب كلمة طيبة .^(٢)
والفرق بينه وبين الطيرة : أن الفأل يستعمل فيما يستحب ، والتطير فيما يكره غالباً .

ب - الكهانة :

٣ - الكهانة : ادعاء علم الغيب ، والإخبار بما سيحدث في المستقبل مع الإسناد إلى سبب .^(٣)

(١) مختار الصحاح مادة : وطير ، وضع الباري ١٠/٢١٣

(٢) متن اللغة مادة : وقال .

(٣) فتح الباري ١٠/٢١٢ - ٢١٦

والحنابلة .^(١) أما المالكية^(٢) فقالوا : إن التطير لا يجرم إلا على المتوفى عنها زوجها ، ومن في حكمها وهي : زوجة المفقود المحكوم بفقده . لقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٣)

والقول الآخر للشافعية والحنابلة : لا يجرم التطير ، لأن الإحداد لا يجب على المطلقة ثلاثاً ، لأن النبي ﷺ قال : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»^(٤) وهذه عدة الوفاة ، فدل على أن الإحداد يجب فيها فقط . والمطلقة بائناً معتلة عن غير وفاة ، فلم يجب عليها الإحداد كالرجعية . ولأن المطلقة بائناً فارقها زوجها باختيار نفسه وقطع نكاحها ، فلا معنى لتكليفها الحزن عليه ، فيجوز لها أن تتطيب .

وزاد الحنفية المطلقة طليقة واحدة بائنة ، وقالوا : يلزمها ترك التطير ، لأنه يلزمها الحداد ، ولو أمرها المطلق بتركه ، لأنه حق الشرع .^(٥)

(١) المغني لابن قدامة ٧/٥١٨ ، ٥١٩

(٢) حاشية النسوي على الشرح الكبير ٢/٤٧٨ ، ٤٧٩

(٣) سورة البقرة / ٢٣٤

(٤) حديث : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله ... أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/١٤٦ ط السلفية) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها .

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢/٦١٧ .

أصل التطير :

٤ - أصل التطير : أن العرب كانوا في الجاهلية إذا خرج أحدهم لأمر قصد إلى عش طائر، فيهيج، فإذا طار الطير يمتة تيمن به، ومضى في الأمر، ويسمونه «السانع». أما إذا طاريسرة تشاءم به، ورجع عما عزم عليه، وكانوا يسمونه «البارح». فأبطل الإسلام ذلك ونهى عنه، وأرجع الأمر إلى سنن الله الثابتة، وإلى قدره المحيط، ومشيئته المطلقة^(١) جاء في الأثر الصحيح : «من ردت الطيرة من حاجة فقد أشرك»^(٢) ونحوه كثير.

حكمه التكليفي :

٥ - إن اعتقد المكلف أن الذي شاهده من حال الطير موجب لما ظنه، مؤثر فيه، فقد كفر. لما في ذلك من التشريك في تدبير الأمور. أما إذا علم أن الله سبحانه وتعالى هو المتصرف والمدير وحده، ولكنه في نفسه يجد شيئاً من الخوف من الشر، لأن التجارب عنده قضت أن صوتاً من أصوات الطير، أو حالاً من حالاته يرادفه مكروه، فإن وطن نفسه على ذلك فقد أساء، وإن استعاض بالله من الشر، وسأله الخير ومضى متوكلاً على الله، فلا يضره ما وجد في نفسه من

(١) المصدر السابق.

(٢) حديث : «من ردت الطيرة من حاجة فقد...» أخرجه أحمد، وصححه إسناده أحمد شاكر (مسند أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد شاكر ١٢/ ١٠ ط للمعارف).

ذلك، وإلا فيؤاخذ^(١) لحديث معاوية بن حكم. قال : قلت : «يا رسول الله : من أرجال يتطيرون. قال : ذلك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصدهم»^(٢). هذا وقد اتفق أهل التوحيد على تحريم التطير، ونفي تأثيره في حدوث الخير أو الشر، لما في ذلك من الإشراك بالله في تدبير الأمور. والنصوص في النهي عن ذلك كثيرة، منها : حديث : «لا عدوى، ولا طيرة ولا هامة، ولا صفر»^(٣)

أما الفأل الحسن فهو جائز،^(٤) وجاء في الأثر : «كان النبي ﷺ يتفأل ولا يتطيّر، وكان يجب أن يسمع يا راشد يا رجيح»^(٥).

وروي عنه : «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل الصالح : «الكلمة الحسنة»»^(٦).

(١) فتح الباري ١٠/ ٢١٥

(٢) حديث : «معاوية بن حكم العلمي...» أخرجه مسلم (١/ ٣٨١ - ٣٨٢ ط عيسى البياهي).

(٣) حديث : «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/ ٢١٤ ط. السلفية)، ومسلم (٤/ ١٧٤٢، ١٧٤٣ ط. عيسى الحلي).

(٤) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٥٥

(٥) الشطر الأول من الحديث «كان يتفأل ولا يتطيّر» أخرجه أحمد (٤/ ٩٤ - ٩٥ ط. المعارف) وصححه أحمد شاكر إسناده. أما الشطر الثاني فقد أخرجه الترمذي بلفظ مقارب. وقال : هذا حديث حسن صحيح (سنن الترمذي ٤/ ١٦١ ط. مصطفى الحلي).

(٦) حديث : «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٠/ ٢١٤ ط. السلفية).

والفأل أمل ورجاء للخير من الله تعالى عند كل سبب ضعيف أو قوي ، بخلاف الطيرة ، فهي سوء ظن بالله ، والمؤمن مأمور بحسن الظن بالله ،^(١) لخبر قال الله تعالى في الحديث القدسي : «أنا عند ظن عبدي بي ، إن ظن بي خيرا فله ، وإن ظن شرا فله» .^(٢)
والتفصيل في مصطلح (شؤم) .

تعارض

التعريف :

١ - التعارض في اللغة : التقابل . أصله من العرض وهو المنع . يقال : لا تعترض له ، أي : لا تمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده . ومنه : الاعتراضات عند الأصوليين والفقهائ الواردة على القياس وغيره من الأدلة ، سميت بذلك لأنها تمنع من التمسك بالدليل . ومنه : تعارض البيانات ، لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها . ومنه : تعارض الأدلة عند الأصوليين ، وموطنه في الملحق الأصولي .

والتعارض اصطلاحاً : التنازع بين الدليلين مطلقاً ، بحيث يقتضي أحدهما غير ما يقتضي الآخر .^(١)



الألفاظ ذات الصلة :

أ - التناقض :

٢ - التناقض : هو التدافع . يقال : تناقض الكلامان ، أي : تداقعا ، كأن كل واحد منهما

(١) المصباح المنير مادة : عرض ، وحاشية البناي ٢ / ٣٥٧

(١) أسنى المطالب ١ / ٥٤٩ ، وروضة الطالبين ٣ / ٢٣٢
(٢) حديث : قال الله تعالى : وأنا عند ظن عبدي . . .
أعرجه أحمد (٢ / ٣٩١ ط . المكتب الإسلامي) ،
وابن حبان في صحيحه (موارد الظهآن ص ٢٣٩٤ ط . دار
الكتب العلمية) .

ينقض الآخر ويدفعه، والمتناقضان لا يجتمعان أبدا ولا يرتفعان^(١).
أما المتعارضان فقد يمكن ارتفاعهما.
وجوه الترجيح في تعارض البيئات:

ب - التنازع:
٣ - التنازع الاختلاف. يقال: تنازع القوم، أي: اختلفوا^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾^(٣).
فالتنازع أعم، لأنه يشمل الاختلاف في الرأي وغيره.

حكم التعارض:
٤ - إذا تعارضت البيئات، وأمكن الجمع بينهما جمع، وإذا لم يمكن الجمع يصار إلى الترجيح^(٤).
والترجيح: تقديم دليل على دليل آخر يعارضه، لا اقتران الأول بها يقويه. والتعارض والترجيح يرد عند الأصوليين والفقهاء.

فأما ما يتعلق بالأصول فينظر في الملحق الأصولي.
وأما استعماله عند الفقهاء فمعظمه في شأن البيئات، وفيها يلي تفصيل ذلك:

وإن كانت العين في أيديهما معا، واستويا في الحجة والتاريخ، فالعين بينهما. فإن اختلفا في التاريخ فهي للسابق.
ولا عبرة عندهم بكثرة الشهود ولا بزيادة

(١) التعريفات للجرجاني.

(٢) المصباح المنير مادة: فزع، ٥٤.

(٣) سورة الأنفال / ٤

(٤) التعريفات للجرجاني.

ابن الماجشون ومطرف: لا يقدم ولو كان أعدل أهل زمانه، وهو أقيس، لأن بعض أهل المذهب لا يرى اليمين مع الشاهد.

٨ - الثالث: اشتغال إحدى البيتين على زيادة تاريخ متقدم أو سبب ملك، وهذا يتفق مع قول الحنفية بالأخذ بتاريخ السابق.

وذكر القرافي أنه لا يحكم بأعدل البيتين عند من رأى ذلك إلا في الأموال خاصة.

وقالوا: تقدم بينة الملك على بينة الحوز، وإن كان تاريخ الحوز متقدما، لأن الملك أقوى من الحوز. وتقدم البينة الناقلة على البينة المستصحية. ومثالها: أن تشهد بينة أن هذه الدار لزيد بنائها منذ مدة، ولا نعلم أنها خرجت من ملكه إلى الآن. وتشهد البينة الأخرى: أن هذا اشتراها منه بعد ذلك، فالبينة الناقلة علمت، والمستصحية لم تعلم، فلا تعارض بين الشهادتين.

وإذا لم يمكن الترجيح بين البيتين سقطتا، وبقي المتنازع عليه بيد حائزه مع يمينه. فإن كان بيد غيرهما، فقيس: يقيى بيده. وقيل: يقسم بين مقيحي البيتين، لاتفاق البيتين على سقوط ملك الحائز. وإقرار من هو بيده لأحدهما ينزل منزلة اليد للمقر له. ^(١)

٩ - وعند الشافعية: أنه لو تنازع اثنان عينا، وكانت بيد أحدهما، وأقام كل بيئة، وتساويا

العدالة ^(١) - وعند الحنفية تفصيلات أخرى تنظر في كتبهم.

وعند المالكية الترجيح يحصل بوجوه:

٦ - الأول: بزيادة العدالة في المشهور. وروي عن مالك أنه لا يرجح بها، وذلك موافق لما قاله الحنفية. وعلى القول بالترجيح بزيادة العدالة فلا بد أن يحلف من زادت عدالته، وفي الموازية: لا يحلف، ولا يرجح بكثرة العدد على المشهور كما هو رأي الحنفية. وروي عن مطرف وابن الماجشون أنه يرجح بكثرة العدد عند تكافؤ البيتين في العدالة، إلا أن يكثروا كثرة يكتفى بها فيما يراد من الاستظهار، والآخرين كثيرون جدا، فلا تراعى الكثرة حيثئذ، وإنسا يقع الترجيح بمزية العدالة دون مزية العدد.

قال ابن عبدالسلام: من رجح بزيادة العدد لم يقل به كيفما اتفق، وإنما اعتبره مع قيد العدالة.

٧ - الثاني: يكون الترجيح أيضا بقوة الحجة فيقدم الشاهدان على الشاهد واليمين. وعلى الشاهد والمرأتين، وذلك إذا استويا في العدالة، قال ذلك أشهب. وقال ابن القاسم: لا يقدمان ثم رجح لقول أشهب. قال ابن القاسم: ولو كان الشاهد أعدل من كل واحد منها حكم به مع اليمين، وقدم على الشاهدين. وقال

(١) ابن عابدين ٤/ ٤٣٧، دار الطباعة العامر بيولاقي.

(١) تبصرة الحكم بعلمش فتح العلي الملك ١/ ٣٠٩.

تعارض ٩

قدمت بينة صاحب اليد. ولا تسمع بينته إلا بعد بينة المدعي.

وفي قول من طريق ترجح، لأن القلب إلى الزائد أميل. وكذا لو كان لأحدهما رجلان، وللآخر رجل وامرأتان، لا يرجح الرجلان. وفي قول من طريق يرجحان، لزيادة الوثوق بقولها. فإن كان للآخر شاهد ويمين يرجح الشاهدان في الأظهر، لأنها حجة بالإجماع. وفي الشاهد واليمين خلاف. والقول الثاني: يتعادلان، لأن كلا منهما حجة كافية.

ولو شهدت بينة لأحدهما بملك من سنة، وبينة للآخر بملك من أكثر من سنة إلى الآن كسنتين، والعين في يد غيرهما، فالأظهر ترجيح الأكثر، لأن الأخرى لا تعارضها فيه. والرأي الثاني عند الشافعية: أنه لا ترجيح به، لأن مناط الشهادة الملك في الحال، وقد استويا فيه، ولصاحب بينة الأكثر - على القول بترجيحها - الأجرة، والزيادة الحادثة من يوم الحكم. وعلى القول الثاني: تقسم بينهما، أو يقرع، أو يوقف حتى يبين أو يصطلحا حسب الأقوال الثلاثة.

ولو أطلقت بينة، وأرخت بينة، فالذهب أنها سواء، وهو المعتمد، سواء كان المدعي به بيدها أو يبيد غيرهما، أو لا يبيد واحد منهما. وقيل - كما في أصل الروضة - تقدم البينة المؤرخة، لأنها تقتضي الملك قبل الحال، بخلاف المطلقة. ولو شهدت بينة أحدهما

وإن كانت العين في يد ثالث، وأقام كل منها بينة سقطت البيتان، ويصار إلى التحليف، فيحلف صاحب اليد لكل منهما يمينا. وقيل: تستعمل البيتان وتزنع العين عن هي في يده، وتقسم بينهما مناصفة في قول، وفي قول آخر: يقرع بينهما فيأخذها من خرجت قرعته، وفي قول: يوقف الأمر حتى يتبين أو يصطلحا. وسكت في الروضة عن ترجيح واحد من الأقوال الثلاثة. وقال القليوبي: قضية كلام جمهور الشافعية ترجيح الثالث، لأنه أعدل.

وإن كانت في أيديها، وأقاما بينتين، بقيت في أيديها، كما كانت على قول السقوط. وقيل: تقسم بينهما على قول القسمة، ولا يحىء الوقف، وفي القرعة قولان.

ولو أزيلت يده بينة، ثم أقام بينة بملكه مستندا إلى ما قبل إزالة يده، واعتذر بغيبه شهوده، سمعت وقدمت، لأنها إنما أزيلت لعدم الحجة، وقد ظهرت، فينقض القضاء. وقيل: لا، والقضاء على حاله. ولو قال الخارج: هو ملكي اشتريته منك. فقال: بل ملكي. وأقاما بينتين بما قالاه تقدم بينة الخارج، لزيادة علم بينته بالانتقال.

والذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما

بالحق، وبينه الآخر بالإبراء قدمت بينة الإبراء. هذا وحمل الاستواء في هذه المسألة - على ما ذكره القليوبي - ما لم يوجد مرجح. فإن وجد المرجح ككونه بيد أحدهما، أو كانت بينته غير شاهد ويمين، أو أسندت بينته لسبب: كأن شهدت بأنه نتج في ملكه، أو ثمر فيه، أو حمل فيه، أو ورثه من أبيه فتقدم بينته. ^(١)

١٠ - وعند الحنابلة: أن من ادعى شيئاً بيد غيره فأنكره، ولكل واحد منهما بينة، فقد اختلفت الرواية عن أحمد فيها إذا تعارضتا: فالمشهور عنه تقديم بينة المدعى، ولا يلتفت إلى بينة المدعى عليه بحال، وهذا قول إسحاق، لأن النبي ﷺ قال: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» ^(٢) فامرنا بسماع بينة المدعي ويمين المدعى عليه، وسواء شهدت بينة المدعى عليه أنها له، أو قالت: ولدت في ملكه عليه. وعن أحمد رواية ثانية: إن شهدت بينة الداخل (أي صاحب اليد وهو المدعى عليه) بسبب الملك، وقالت مثلاً: إن الدابة المتنازع عليها نتجت في ملكه أو اشتراها، أو كانت بينته أقدم تاريخاً قدمت بينته، وإلا قدمت بينة المدعي، لأن (بينة الداخل) أفادت بذكر السبب مالا تفيد.

١١ - واستدل لتقديم بينة المدعي بقول النبي ﷺ: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» ^(٣) فجعل جنس البينة في جهة المدعي، فلا يبقى في جهة المدعى عليه بينة. ولأن بينة المدعي أكثر فائدة فوجب تقديمها

(١) مهاج الطالبين والقليوبي وعميرة ٣٤٣/٤ - ٣٤٥

(٢) حديث: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» أخرجه الترمذي (٦١٧/٣) ط مصطفى الباني. والبيهقي (٢٥٢/١٠) ط دار المعرفه. وصحح إسناده البهوي في شرح السنة (١٠١/١٠) ط المكتب الإسلامي.

(٣) حديث جابر بن عبد الله: «لفقني بها رسول الله ﷺ...» أخرجه البيهقي (٢٥٦/١٠) ط دار المعارف. وضمفه ابن التكريتي في الجوهر النقي (٢٥٦/١٠) ط دار المعارف.

(٢) تقدم ترجمته (ف ١٠)

كتقديم بينة الجرح على بينة التعديل .

ودليل كثرة فائدتها : أنها تثبت شيئا لم يكن .

وبينة المنكر إنما تثبت ظاهرا تدل اليد عليه ، فلم تكن مفيدة ، ولأن الشهادة بالملك يجوز أن يكون مستندها رؤية اليد والتصرف ، فإن ذلك جائز عند كثير من أهل العلم ، فصارت البينة بمنزل اليد المجردة ، فتقدم عليها بينة المدعي ، كما تقدم على اليد ، كما أن شاهدي الفرع لما كانا مبنيين على شاهدي الأصل ، لم تكن لهما مزية عليهما .

وإذا كان في يد رجل شاة ، فادعى رجل أنها له منذ سنة ، وأقام بذلك بينة . وادعى الذي هي في يده أنها في يده منذ سنين ، وأقام بذلك بينة ، فهي للمدعي بغير خلاف ، لأن بيئته تشهد له بالملك ، وبينة الداخل تشهد له باليد خاصة ، فلا تعارض بينهما ، لإمكان الجمع بينهما بأن تكون اليد على غير ملك ، فكانت بينة الملك أولى . فإن شهدت بينة بأنها ملكه منذ سنتين ، فقد تعارض ترجيحان : فقدم التاريخ من جهة بينة الداخل ، وكون الأخرى بينة الخارج ففيه روايتان : إحداهما تقدم بينة الخارج ، وهو قول صاحب أبي حنيفة ، وأبي ثور . والثانية : تقدم بينة الداخل ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، لأنها تضمنت زيادة .^(١)

تعارض الأدلة في حقوق الله تعالى :

١٢ - المقرر شرعا : أن الحدود التي هي حق الله تعالى تسقط بالشبهات ، فإذا أقيمت بينة تامة على فعل كالزنى مثلا ، وعارضتها بينة ولو أقل منها بعدم الفعل قدمت ، وذلك استنادا إلى قوله ﷺ : «ادعوا الحدود بالشبهات ما استطعتم»^(١) بل قال الحنفية : لو أقيمت عليه بينة بما يوجب الحد ، وادعى شبهة من غير بينة ، سقط الحد .^(٢)

وللألفية تفصيل ، قالوا : إذا شهدت بينة بأنه زنى عاقلا ، وشهدت الأخرى بأنه كان مجنوناً : إن كان القيام عليه (أي الادعاء) وهو عاقل ، قلمت بينة العقل . وإن كان القيام عليه وهو مجنون ، قلمت بينة المجنون ، فاعتبروا شهادة الحال في الترجيح .

وقال ابن اللباد : يعتبر وقت الرؤية لا وقت القيام ، فلم يعتبر ظاهر الحال . ونقل عن ابن القاسم : إثبات الزيادة ، فإذا شهدت إحداهما : بالقتل أو السرقة أو الزنى ، وشهدت الأخرى : أنه كان في مكان بعيد أنه تقدم بينة

(١) حديث : «ادعوا الحدود بالشبهات ما استطعتم» أخرجه أبو حنيفة في مسنده (١٤٩ ط الأصيل) . قال البخاري - وعزاه إلى مستد أبي حنيفة وابن عدي - وقال : قال شيخنا : وفي مسنده من لا يعرف . (المقاصد الحسنة رقم ٤٦ ط دار الكتب العلمية) .

(٢) ابن عابدين ٥/ ١٥٠ ، وحاشية الشيرازي على المنهاج

٧/ ٤٣١ ، والمغني ٨/ ٨٠٧

القتل ونحوه، لأنها مثبتة زيادة، ولا يندأ عنه الحد. قال سحنون: إلا أن يشهد الجمع العظيم - كالحجيج ونحوهم - أنه كان معهم في الوقوف بعرفة، أو صلى بهم العيد في ذلك اليوم، لأن هؤلاء لا يشتبه عليهم أمره، بخلاف الشاهدين^(١).

تعارض تعديل الشهود ومجرمهم :

١٣ - اعتبار العدالة في الشاهد حق لله تعالى، وهذا لورضي الخصم بأن يحكم عليه بقول فاسق لم يميز الحكم به. والعدالة أو التجريح لا يثبت كل منهما إلا بشهادة رجلين، خلافا لأبي حنيفة، وأبي يوسف، فيثبت كل من التعديل والتجريح عندهما بشهادة واحد. وسبب الخلاف هل هما شهادة أو إخبار؟ فعند الجمهور: شهادة، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف: إخبار، فيكفي الواحد في تزكية السر، ونصاب الشهادة في تزكية العلانية.

فلو عدل الشاهد اثنان، وجرحه اثنان، فالجرح أولى عند الحنفية، والشافعية، والحنابلة، وهو قول عند المالكية، واستدلوا: بأن الجراح معه زيادة علم خفيت على المعدل، فوجب تقديمه، لأن التعديل يتضمن ترك الريب والمحارم، والجراح مثبت لوجود ذلك، والإثبات مقدم على النفي. ولأن الجراح

يقول: رأيته يفعل كذا، والمعدل مستلذه أنه لم يره يفعل، ويمكن صدقهما، والجمع بين قوليهما: بأن يراه الجراح يفعل المعصية، ولا يراه المعدل، فيكون مجروحا. وعند الشافعية والحنابلة: أنه لا بد في الجرح من ذكر السبب، ولم يشترطوا ذلك في التعديل. وعند الحنفية: أن المزكي يقول في الشاهد المجروح «والله أعلم» ولا يزيد على هذا، لأن في ذكر فسقه هتك عرضه، وقد أمرنا بالستر على المسلم. وهذا كله إذا لم يعلم القاضي حال الشهود، إذ أنه إذا كان يعلم حكم بمقتضى علمه^(١).

وقال المالكية: لو عدل شاهدان رجلان وجرحه آخران، ففي ذلك قولان، قيل: يقضى بأعدهما، لاستحالة الجمع بينهما، وقيل: يقضى بشهادة الجرح، لأن شهود الجرح زادوا على شهود التعديل، إذ الجرح يَبْطُن، فلا يطلع عليه كل الناس، بخلاف العدالة.

وللخمي تفصيل، قال: إن كان اختلاف البيتين في فعل شيء في مجلس واحد، كدعوى إحدى البيتين: أنه فعل كذا، في وقت كذا، وقالت البينة الأخرى: لم يكن ذلك، فإنه يقضى بأعدهما. وإن كان ذلك في مجلسين متقاربين قضى بشهادة الجرح، لأنها زادت علما في الباطن.

(١) معين الحكم ١٠٥، وقليوبي وعميرة ٣٠٧/٤، والمفني

نهاية في الجنائية، ومع الاحتمال لا نهاية في الجنائية، والذي تقرر: أنه لا يقضى بكفر مسلم أمكن حمل كلامه على عمل حسن، أو كان في كفره اختلاف، ولورواية ضعيفة. (١)

١٥ - وفقهاء المذاهب الأخرى يقولون أيضا:

إذا قام دليل أو قرينة تقتضي عدم القتل قدمت. قالوا: ولو أسلم ثم ارتد عن قرب، وقال: أسلمت عن ضيق أو خوف أو غم، وظهر عنده، ففي قبول عنده قولان عند المالكية.

هذا، وقد أورد الفقهاء قواعد عامة في التعارض، وهي إن كانت أقرب إلى الأصول منها إلى الفقه، إلا أنه رتب عليها مسائل فقهية يسوغ ذكرها هنا. (٢)

تعارض الأحكام التكليفية في الفعل الواحد:

١٦ - من القواعد التي أوردتها الزركشي: أنه لو تعارض الحظر والإباحة في فعل واحد يقدم الحظر.

ومن ثم لو تولد الحيوان من مأكول وغيره، حرم أكله، وإذا ذبحه المحرم وجب الجزاء تغليبا للتحريم.

ومنها: لو تعارض الواجب والمحظور، يقدم الواجب، كما إذا اختلط موتى المسلمين بموتى

وإن تباعد ما بين المجلسين قضى بآخرهما تاريخا، ويحمل على أنه كان عدلا ففسق، أو فاسقا فتزكى، إلا أن يكون في وقت تقييد الجرح ظاهر العدالة، فبينة الجرح مقدمة، لأنها زادت. (٣)

تعارض احتمال بقاء الإسلام وحلوث الردة:

١٤ - فقهاء المذاهب لم يجمعوا على حكم واحد في هذا الموضوع. وأكثر المذاهب توسعا فيه مذهب الحنفية: إذ قالوا: لا يُخرج الرجل من الإيمان إلا جحود ما أدخله فيه، ثم ما يتقن أنه ردة يحكم بها، وما يشك أنه ردة لا يحكم بها، إذ الإسلام الثابت لا يزول بالشك، والإسلام يعلو. وينبغي للعالم إذا رفع إليه هذا ألا يبادر بتكفير أهل الإسلام، مع أنه يتساهل في إثبات الإسلام، فيقضي بصحة إسلام المكره. ونقل ابن عابدين عن صاحب الفتاوى الصغرى قوله: الكفر شيء عظيم، فلا أجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية أنه لا يكفر. وفي كتب الحنفية: إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير، ووجه واحد يمنعه، فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير، تحسينا للظن بالمسلم، إلا إذا صرح بإرادة موجب الكفر، فلا ينفع التأويل. ولا يكفر بالمتحمل، لأن عقوبة الكفر نهاية في العقوبة، تستدعي

(١) ابن عابدين ٣/٢٨٥

(٢) تبصرة الحكام ٢/٢٥٠، وقليوبي وعميرة ٤/١٧٦.

وشرح منتهى الإرادات ٣/٣٩٢

(٣) تبصرة الحكام ١/٢٣٣

والآخر الإباحة، قدم التحريم. وعلمه الأصوليون بتقديم النسخ، لأنه لو قدم المبيع للزم تكرار النسخ، لأن الأصل في الأشياء الإباحة، فلو جعل المبيع متأخرا كان المحرم ناسخا للإباحة الأصلية، ثم يصير منسوخا بالمبيع، ولو جعل المحرم متأخرا كان ناسخا للمبيع، وهو لم ينسخ شيئا لكونه على وفق الأصل، ولذلك قال عثمان رضي الله عنه: لما سئل عن الجمع بين الأختين بملك اليمين - أحلتها آية وحرمتها آية، والتحريم أحب إلينا. قالوا: وإنما كان التحريم أحب لأن فيه ترك مباح، لا اجتناب محرم، وذلك أولى من عكسه.^(١)

٢٠ - ومن أقسام التعارض: أن يتعارض أصلا، فإذا وقع ذلك يعمل بالأرجح منها، لاعتضاده بما يرجحه.

ومن صوره: ما إذا جاء بعض العسكر بمشرك، فادعى المشرك: أن المسلم آمنه، وأنكر، ففيه روايتان: إحداهما: القول قول المسلم في إنكار الأمان، لأن الأصل عدم الأمان. والثانية: القول قول المشرك، لأن الأصل في الدماء الحظر إلا بيقين الإباحة، وقد وقع الشك هنا فيها. وفيه رواية ثالثة: أن القول قول من يدل الحال على صدقه منها، ترجيحاً

الكفار، وجب غسل الجميع، والصلاة عليهم. وكذلك اختلاط الشهداء بغيرهم. وإن كان الشهيد لا يغسل، ولا يصلى عليه، إلا أنه ينوي الصلاة عليه إن لم يكن شهيدا، ولو أسلمت المرأة وجب عليها الهجزة إلى دار الإسلام، ولو سافرت وحدها، وإن كان سفرها وحدها في الأصل حراما. ويعذر المصلي في التنحنح إذا تعذر عليه القراءة الواجبة.

١٧ - ومن القواعد: ما لو تعارض واجب، قدم آكدهما، فيقدم فرض العين على فرض الكفاية. فالطائف حول الكعبة لا يقطع الطواف لصلاة الجنازة. ولو اجتمعت جنازة وجمعة وضاق الوقت، قدمت الجمعة. ومن هذا ليس للوالدين منع الولد من حجة الإسلام على الصحيح، بخلاف الجهاد، فإنه لا يجوز إلا برضاها، لأن برهما فرض عين، والجهاد فرض كفاية، وفرض العين مقدم.

١٨ - ولو تعارضت فضيلتان، يقدم أفضلهما، فلو تعارض البكور إلى الجمعة بلا غسل وتأخير مع الغسل، فالظاهر: أن تحصيل الغسل أولى للخلاف في وجوبه. وهذا كله مذهب الشافعية.^(١)

١٩ - ومن فروع قاعدة تعارض الحظر والإباحة: ما إذا تعارض دليلان أحدهما يقتضي التحريم،

(١) المنشور في القواعد للزركشي ١/ ٣٣٧ - ٣٤٥، وانظر تفسير

الفرطحي ٦/ ٣٢٠

(١) الأشياء والظواهر لابن نجيم ص ١١٠

الأصلين بالظاهر الموافق له. ^(١) ولو تعارض الحنث والبر في يمين، قدم الحنث على البر، فمن حلف على الإقدام على فعل شيء أو وجوده فهو على حنث، حتى يقع الفعل فيبر. والحنث يدخل عند المالكية بأقل الوجوه، والبر لا يكون إلا بأكمل الوجوه، فمن حلف أن يأكل رغيفا لم يبر إلا بأكمل الرغيف كله، وإن حلف ألا يأكله حنث بأكمل بعضه. ^(٢)

قال الغزالي في المستصفى: وقد ذهب قوم: إلى أن الخاص والعام يتعارضان ويتدافعان، فيجوز أن يكون الخاص سابقا، وقد ورد العام بعده لإرادة العموم، فنسخ الخاص. ويجوز أن يكون العام سابقا وقد أريد به العموم، ثم نسخ باللفظ الخاص بعده. فعموم الرقبة مثلا يقتضي أجزاء الكافرة مهما أريد به العموم، والتقيد بالمؤمنة يقتضي منع أجزاء الكافرة، فهما متعارضان. وإذا أمكن النسخ والبيان جميعا فلم يُحكم بحمله على البيان دون النسخ؟ ولم يقطع بالحكم على العام بالخاص؟ ولعل العام هو المتأخر الذي أريد به العموم، وينسخ به الخاص، وهذا هو الذي اختاره القاضي، والأصح عندنا: تقليد الخاص وإن كان مذكوره

القاضي يمكننا، ولكن تقدير النسخ يحتاج إلى الحكم بدخول الكافرة تحت اللفظ، ثم خروجه عنه، فهو إثبات وضع، ورفع بالتوهم، وإرادة الخاص باللفظ العام غالب معتاد، بل هو الأكثر، والنسخ كالتأخر، فلا سبيل إلى تقديره بالتوهم، ويكاد يشهد لما ذكرناه من سير الصحابة والتابعين كثير، فإنهم كانوا يسارعون إلى الحكم بالخاص على العام، وما اشتغلوا بطلب التاريخ والتقدم والتأخر. ^(٣)

وقيل على الشذوذ: إنه يخصص من طريق المفهوم، فإن الرجال يقتضي مفهومه قتل غيرهم، فإذا لم يتنافيا، وكان لأحدهما مناسبة تخصه في متعلقه - كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ﴾ ^(١) وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ ^(٢) - فيضطر المحرم إلى أكل الميتة أو الصيد، فعند مالك: يأكل الميتة ويترك الصيد، لأن كليهما - وإن كان محرما - إلا أن تحريم الصيد له مناسبة بالإحرام، وففسدته التي اعتمدها النبي إنما هي في الإحرام، وأما مفسدة أكل الميتة فذلك أمر عام، لا تعلق له بخصوص الإحرام، والمناسب إذا كان لأمر عام - وهو كونها ميتة - لا يكون بينه وبين خصوص الإحرام

(١) القواعد لابن رجب ٣٣٥ - ٣٣٨
(٢) القوانين الفقهية ص ١٥٩ نشر دار الكتاب العربي - بيروت.
(٣) المسقى ١٠٣/٢ - ١٠٥ ط دار صادر بيروت.

(١) المسقى ١٠٣/٢ - ١٠٥ ط دار صادر بيروت.

(٢) سورة المائدة / ٣

(٣) سورة المائدة / ٩٥

وللشافعية تفصيل في غير الثابت بالبينة، إذ قالوا: إن الأصل يرجح جزما. وضابطه: أن يعارضه احتمال مجرد. وما يرجح فيه الظاهر جزما، وضابطه: أن يستند إلى سبب منصوب شرعا، كالشهادة تعارض الأصل، والرواية، واليد في الدعوى. وإخبار الثقة بدخول الوقت. وما يرجح فيه الأصل على الظاهر في الأصح، وضابطه: أن يستند الاحتمال إلى سبب ضعيف، ومثله الشيء الذي لا يتيقن بنجاسته، ولكن الغالب فيه النجاسة ككتاب مدمن الخمر، والقصابين، والكفار، وأوانيتهم. وما يترجح فيه الظاهر على الأصل، بأن كان سببا قويا منضبطا، كمن شك بعد الصلاة أو غيرها من العبادات في ترك ركن غير النية فالمشهور لا يؤثر.

والحنابلة يقدمون كخيرهم الظاهر، الذي هو حجة يجب قبولها شرعا، كالشهادة على الأصل، وإن لم يكن كذلك، بأن كان مستندا إلى العرف أو العادة الغالبة أو القرائن أو غلبة الظن ونحو ذلك، فتارة يعمل بالأصل ولا يلتفت إلى الظاهر، وتارة يعمل بالظاهر ولا يلتفت إلى الأصل، وتارة يخرج في المسألة خلاف، فهذه أربعة أقسام:

(١) ماترك فيه العمل بالأصل للحجة الشرعية، وهي قول من يجب العمل بقوله، كشهادة عدلين يشغل ذمة المدعي عليه، وهذه

منافاة ولا تعلق، والمنافي الأخص أولى بالاجتناب.

ومن هذا القبيح: إذا لم يجد المصلي ثوبا يستره إلا حريرا أو نجسا فإنه يصلي في الحريير ويترك النجس، لأن مفصلة النجاسة خاصة بالصلاة، بخلاف مفصلة الحريير لا تعلق لها بخصوص الصلاة، ولا منافاة بينهما.

وهناك فروع كثيرة أخرى تترتب على هذه القاعدة، يرجع إليها في الأصول وأبواب الفقه.

تعارض الأصل والظاهر:

٢١ - المراد بالأصل: بقاء ما كان على ما كان، والظاهر: ما يترجح وقوعه.

فالأصل براءة الذمة، ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد، ولذا كان القول قول المدعي عليه لموافقته الأصل، والبينة على المدعي، لدعواه ماخالف الأصل، فإذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب - فالقول قول الغارم، لأن الأصل البراءة عما زاد عن قوله، ولو أقر بشيء أوحق قبل تفسيره بما له قيمة، فالقول للمقرع يمينه. وهذه القاعدة مذهب الحنفية. والحكم كذلك عند المالكية. ^(١) والشافعية والحنابلة: الحكم عندهم كذلك في تقديم الظاهر الثابت بالبينة.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٣، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ١٩٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٤، والفوائد ٣٣٩

ترجيحا للظاهر، وجعله صاحب التلخيص
المذهب. (١)

تعارض العبارة (اللفظ) والإشارة الحسية :
٢٢ - قال المالكية والحنابلة : إن العبارة تقدم
على الإشارة، واستدلوا بما أورده ابن حجر في
شرح حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن
النبي ﷺ «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ :
على الجبهة وأشار بيده على أنفه... الخ. (٢)
وأحال شرح الحديث على ما قاله في الرواية
الأخرى عن ابن عباس «ووضع يده على جبهته
وأمرها على أنفه، وقال : هذا واحد، فهذه رواية
مفسرة. قال القرطبي : هذا يدل على أن الجبهة
الأصل، والسجود على الأنف تبع.
وقال ابن دقيق العيد : قيل : معناه أنها
جعلنا كمضرو واحد، وإلا لكانت الأعضاء
ثمانية. قال : وفيه نظر، لأنه لا يلزم منه أن
يكتفى بالسجود على الأنف. قال : والحق أن
مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة، وإن
أمكن أن يعتقد أنها كمضرو واحد فذاك في
التسمية والعبارة، لا في الحكم الذي عليه الأمر
بالسجود.

(١) الأشباه للسيوطي ص ٦٤، والقواعد الفقهية لابن رجب
القاعدة (١٥٩) ص ٣٣٩ - ٣٤٣
(٢) حديث : «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : على
الجبهة، وأشار بيده على أنفه... الخ أخرجه البخاري (صح
الباري ٢٩٧/٢ ط السلفية).

عمل لإجماع بين الفقهاء كما تقدم.
(٢) ما عمل فيه بالأصل، ولم يلتفت إلى
القرائن الظاهرة ونحوها. وذلك كما إذا ادعت
زوجة بعد طول مقامها مع الزوج : أنها لم تصلها
منه النفقة الواجبة، فإن القول قولها مع يمينها
عند الأصحاب، لأن الأصل معها، مع أن
العادة تبعد ذلك جدا، واختار الشيخ تقي
الدين بن تيمية الرجوع إلى العادة، وخرجه
وجها من المسائل المختلف فيها.

(٣) ما عمل فيه بالظاهر ولم يلتفت إلى
الأصل، كما إذا شك بعد الفراغ من الصلاة أو
غيرها من العبادات في ترك ركن منها، فإنه
لا يلتفت إلى الشك، وإن كان الأصل عدم
الإتيان به وعدم براءة الذمة، لكن الظاهر من
فعل المكلفين للعبادات : أن تقع على وجه
الكمال، فيرجع هذا الظاهر على الأصل،
ولا فرق في ذلك بين الوضوء وغيره في المنصوص
عن الإمام أحمد.

(٤) ما خرج فيه خلاف في ترجيح الظاهر
على الأصل وبالعكس، ويكون ذلك غالبا عند
تقديم الظاهر والأصل وتساويهما، ومن صورته :
طهارة طين الشوارع، نص عليه الإمام أحمد في
مواضع، ترجيحا للأصل، وهو الطهارة في
الأعيان كلها. وفي رواية له ثانية : أنه نجس

وقال الشارحون : إن هذا الأصل متفق عليه في النكاح، والبيع، والإجارة، وسائر العقود، ولكن الإمام أباه حنيفة جعل الخلل والخرم جنسا، فتعلق بالمشار إليه، فوجب مهر المثل، فيما لو تزوجها على هذا الدن من الخلل، وأشار إلى خمر. ولو سمي حراماً، وأشار إلى حلال فلها الحلال في الأصح.

وأما في النكاح فقال في الخاتنة : رجل له بنت واحدة اسمها عائشة : فقال الأب وقت العقد : زوجت منك بنتي فاطمة، لا ينعقد النكاح. ولو كانت المرأة حاضرة فقال الأب : زوجتك بنتي فاطمة هذه، وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها، فقال الزوج : قبلت، جاز.^(١)

٢٣- وبما سبق تبين أن الحنفية وحدهم هم الذين قالوا بإجزاء السجود على الأنف وحده، تقديماً للإشارة على العبارة، وأن الجمهور يجزئهم عندهم السجود على الجبهة دون الأنف، وأن العبارة عندهم تقدم على الإشارة لأنها تعين المراد، والإشارة قد لا تعينه.^(٢)

وقال الشافعية : إذا اجتمعت الإشارة والعبارة، واختلفت موجبها، غلبت الإشارة. فلو قال : أصلي خلف زيد هذا، أو قال : أصلي على زيد هذا، فبان عمراً فالأصح الصحة. ولو قال : زوجتك فلانة هذه، وسماها بنير اسمها

وأيضاً فإن الإشارة قد لا تعين المشار إليه، فإنها إنما تتعلق بالجبهة لأجل العبارة، فإذا تقارب ما في الجبهة أمكن أن لا يعين المشار إليه تعييناً. وأما العبارة : فإنها معينة لما وصفت له، فتقديمه أولى. وما ذكره من الاختصار على بعض الجبهة قال به كثير من الشافعية، ثم قال : ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة : على أنه لا يجزئ السجود على الأنف وحده. وذهب الجمهور إلى أنه يجزئ على الجبهة وحدها.

وعن الأزاعي وأحمد وإسحاق وابن حبيب من المالكية وغيرهم : يجب أن يجمعها، وهو قول الشافعي أيضاً.

وقال الحنفية : إذا اجتمعت الإشارة إلى شيء، والعبارة عنه في المهر - فالأصل أن المسمى إذا كان من جنس المشار إليه يتعلق العقد بالمشار إليه، لأن المسمى موجود في المشار إليه ذاتاً، والوصف يتبعه، وإن كان من خلاف جنسه يتعلق العقد بالمسمى، لأن المسمى مثل المشار إليه، وليس بتابع له. والتسمية أبلغ في التعريف، من حيث أنها تعرف الماهية، والإشارة تعرف الذات. فمن اشترى فصاً على أنه ياقوت، فإذا هوزجاج لا ينعقد العقد، لاختلاف الجنس. ولو اشترى على أنه ياقوت أحمر فإذا هو أخضر، انعقد العقد لانحداد الجنس.

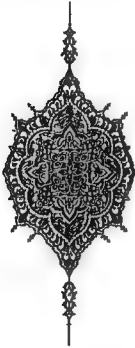
(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٣٨

(٢) فتح الباري ٢/٢٩٦ ط السلفية.

أو عكسه، فالأصح فساد الخلع، ويرجع بمهر المثل.

وهناك صور كثيرة تترتب على هذه القاعدة.^(١)

هذه جملة قواعد أصولية في التعارض، ذكرت مع ما يترتب عليها من أحكام. وأما التعارض بين الأدلة فينظر في الملحق الأصولي.



صح قطعا، وحكي فيه وجه. ولو قال: زوجتك هذا الغلام، وأشار إلى بته، نقل الروياني عن الأصحاب صحة النكاح. تعويلا على الإشارة. وهذا يتفق ومذهب الحنفية.

ولو قال: زوجتك هذه العريية، فكانت أعجمية. أو: هذه العجوز، فكانت شابة. أو: هذه البيضاء، فكانت سوداء أو عكسه. وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والنزول. ففي صحة النكاح قولان، والأصح: الصحة.

ولو قال: بعتك داري هذه وحددها وغلط في حدودها، صح البيع. بخلاف ما لو قال: بعتك الدار التي في المحلة الفلانية وحددها وغلط، لأن التعويل هناك على الإشارة.

ولو قال: بعتك هذا الفرس فكان بغلا أو عكسه، فوجهان، والأصح هنا البطلان. وإنما صحح البطلان هنا تغليبا لاختلاف فرض المالية. وصحح الصحة في الباقي تغليبا للإشارة. وحيثئذ يستثنى هذه الصورة من القاعدة.

ويضم إلى هذه الصورة صور، منها: ما لو حلف لا يكلم هذا الصبي فكلمه شيخا، أو لا يأكل هذا الرطب فأكله تمرًا، أو لا يدخل هذه الدار فدخلها عرسه، فالأصح: أنه لا يحنث. ولو خالها على هذا الثوب الكتان فبان قطنا،

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣١٤، ٣١٥

الألفاظ ذات الصلة :

العقد :

٢ - العقد - عقود البيع منها ما يتم باللفظ (وهو الصيغة) وهو الإيجاب والقبول، ومنها ما يتم بالفعل، وهو التعاطي. ^(١)

تعاطي

التعريف :

الحكم الإجمالي :

البيع بالتعاطي :

٣ - احتلف الفقهاء في انعقاد البيع بالتعاطي . فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، وفي قول للشافعية إلى : جواز البيع بالتعاطي . والمذهب عند الشافعية اشتراط الصيغة لصحة البيع وما في معناه . وللشافعية قول ثالث بجواز المعاطاة في المحقرات .

ولبيع المعاطاة صورتان :

الأولى : أن يتم التعاطي من غير تكلم ولا إشارة من أحد الطرفين، وهو جائز عند الحنفية والمالكية والحنابلة، ورجح النووي الجواز بخلاف المذهب .

الصورة الثانية : أن يتم التعاطي بتكلم أحد الطرفين ويتم التسليم، وهو تعاط عند المالكية والحنابلة . ولم يعده الحنفية تعاطيا . ^(٢)

١ - التعاطي لغة : مصدر تعاطى، بمعنى : تناول الإنسان الشيء بيده، من العطو، وهو بمعنى تناول. ^(٣) قال الله تعالى : ﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ﴾ ^(٤) وتفسيرها : أنه تناول آلة العقر، وجاء في تفسيرها أيضا : أنه تناول الفعل بعد أن أعد له عدته، بأن كمن للناقة فرماها بسهمه، ثم ضربها بسيفه حتى قتلها. ^(٥)

واصطلاحا : التعاطي في البيع ، ويقال فيه أيضا المعاطاة : أن يأخذ المشتري المبيع ويدفع للبائع الثمن، أو يدفع البائع المبيع فيدفع له الآخر الثمن، من غير تكلم ولا إشارة . ويكون التعاطي في البيع وغيره من المعاوضات. ^(٦)

(١) لسان العرب مادة : عطى .

(٢) سورة القمر آية / ٢٩

(٣) تفسير القرطبي ١٦ / ١٤١ ، وتفسير الرازي ٢٩ / ٥٤

(٤) حاشية المنصوري ٣ / ٣ المكتبة التجارية بيروت .

(١) الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤ / ١٧ ط العثمانية ، وحاشية المنصوري

٣ / ٣ ، والمغني لابن قدامة ٣ / ٥٦١ - ٥٦٢ ، وروضة الطالبين

٣ / ٣٣٧ ، وحاشية بلغة السالك لأقرب المسالك

٤ - وقال ابن قدامة في الاستدلال لمشروعية بيع التعاطي: إن الله أحل البيع، ولم يبين كيفيته، فوجب الرجوع فيه إلى العرف، كما رجع إليه في القبض والإحراز والتفرق. والمسلمون في أسواقهم وبياعاتهم على ذلك. ولأن البيع كان موجودا بينهم معلوما عندهم، وإنما علق الشرع عليه أحكاما، وأبقى على ماكان، فلا يجوز تغييره بالرأي والتحكم، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه - مع كثرة وقوع البيع بينهم - استعمال الإيجاب والقبول، ولو استعملوا ذلك في بيعاتهم لنقل نقلا شائعا. ولو كان ذلك شرطاً لوجب نقله، ولم يتصور منهم إهماله والغفلة عن نقله. ولأن البيع مما تعم به البلوى فلوا شرط له الإيجاب والقبول لبيته ﷺ بيانا عاما، ولم يخف حكمه، لأنه يفضي إلى وقوع العقود الفاسدة كثيرا وأكلهم المال بالباطل، ولم ينقل ذلك عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه فيها علمناه. ولأن الناس يتبايعون في أسواقهم بالمعاطاة في كل عصر.

ولم ينقل إنكاره قبل مخالفينا، فكان ذلك إجماعا. وكذلك الحكم في الإيجاب والقبول في الهبة والهبة والصدقة، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه استعمال ذلك فيه، وقد أهدي إلى رسول الله ﷺ من الحبشة

٣٤٣/٢ = ويجمع الأثر على ملقى الأثر ٤/٢، ونهاية المحتاج ٣/٣٦٤

وغيرها، وكان الناس يتحرون هداياهم يوم عائشة رضي الله عنها. ^(١) وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه: أهديت أم صدقة؟ فإن قيل: صدقة. قال لأصحابه: كلوا، ولم يأكل. وإن قيل: هدية ضرب بيده وأكل معهم» ^(٢) وفي حديث سليمان رضي الله عنه حين جاء إلى النبي ﷺ بتمر فقال: «هذا شيء من الصدقة، رأيته أنت وأصحابك أحق الناس به. فقال النبي ﷺ لأصحابه: كلوا ولم يأكل. ثم أتاه ثانية بتمر فقال: رأيته لا تأكل الصدقة وهذا شيء أهديته لك، فقال النبي ﷺ: بسم الله، وأكل» ^(٣) ولم ينقل قبول ولا أمر بإيجاب، وإنما سأل ليعلم: هل هو صدقة أو هدية؟ وفي أكثر الأخبار لم ينقل إيجاب ولا قبول، وليس إلا المعاطاة، والتفرق عن تراض يدل على صحته، ولو كان الإيجاب والقبول شرطاً في هذه العقود لشق ذلك، ولكانت أكثر عقود المسلمين فاسدة، وأكثر أموالهم محرمة. ولأن

(١) حديث: «كان الناس يتحرون هداياهم يوم عائشة». أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٣/٥ - ط السلفية).

(٢) حديث: «كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل...». أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٣/٥ - ط السلفية)، ومسلم (٧٥٦/٢ - ط الحلبي).

(٣) حديث: وسليمان. أخرجه أحمد (٤٤٤/٥ - ط الميمنية) والحاكم (١٦/٢ - ط دائرة المعارف العشائية) وصححه ووافقه الذهبي.

أبا يوسف مثل عن الرجل يدخل السفينة أو يجتمع أو يفتصد أو يدخل الحمام أو يشرب من ماء السقاء، ثم يدفع الأجرة وثن الماء؟ فقال: يجوز استحساناً، ولا يحتاج إلى العقد قبل ذلك.^(١)

الإيجاب والقبول إنسا يردان للدلالة على التراضي، فإذا وجد مايدل عليه من المساومة والتعاطي قام مقامهما وأجزأ عنها، لعدم التعبد فيه.^(٢)

الإقالة بالتعاطي:

٥ - جوز الحنفية والمالكية والحنابلة إقالة البيع بالتعاطي، وقالوا: الإقالة تنعقد بالتعاطي أيضا من أحد الجانبين على الصحيح...^(٣)

مواطن البحث:

٧ - يفصل الفقهاء أحكام التعاطي بالنسبة لكل مسألة في موضعها، ومن تلك المواطن: البيوع، والإقالة، والإجارة.

الإجارة بالتعاطي:

٦ - جوزها الحنفية والمالكية والحنابلة، وقالوا: إنما هي كالبيع، وقد اقتصرنا على المنافع دون العين.

قال ابن قدامة: إذا دفع ثوبه إلى خياط أو قصار ليخيطه أو يقصره من غير عقد ولا شرط ولا تعريض بأجر، مثل أن يقول: خذ هذا فاعمله، وكان الخياط والقصار متصيين لذلك، ففعلا ذلك فلهما الأجر، لأن العرف جار بذلك. وقال أصحاب الشافعي: لا أجر لهما، لأنها فعلا ذلك من غير عوض جعل لهما، فأثبه ما لو تبرعا بعمله.

وقال ابن عابدين: وفي التاترخانية أن

تعاويز

انظر: تعويلة.



(١) المغني ٤/٥٦١ - ٥٦٢ ط مكتبة الرياض.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/١٢، و٤/٤، وحاشية الدمشقي

٣/١٥٥، والمغني لابن قدامة - ٤/١٣٧ الرياض.

(١) حاشية الدمشقي ٤/٧، والمغني لابن قدامة ٥/٥٦١،

وابن عابدين ٤/١٢

استعماله بهذا المعنى ، كقولهم : نحن متعبدون بالعمل بخبر الواحد وبالقياص ، أي مكلفون بذلك . ويقولون : كان النبي ﷺ متعبدًا بشرع من قبله ، أي مكلفًا بالعمل به .^(١)

٢ - والتعبديات - في اصطلاح الفقهاء والأصوليين - تطلق على أمرين :

الأول : أعمال العبادة والتنسك .^(٢) ويرجع لمعرفة أحكامها بهذا المعنى إلى مصطلح (عبادة) .

الثاني : الأحكام الشرعية التي لا يظهر للعباد في تشريعها حكمة غير مجرد التعبد ، أي التكليف بها ، لاختبار عبودية العبد ، فإن أطاع أثيب ، وإن عصى عوقب .

والمراد بالحكمة هنا : مصلحة العبد من المحافظة على نفسه أو عرضه أو دينه أو ماله أو عقله . أما مصلحته الأخروية - من دخول جنة الله تعالى والخلاص من عذابه - فهي ملازمة لتلبية كل أمر أو نهي ، تعبديا كان أو غيره .

(١) مسلم الثبوت ، مطبوع ببلش المصطفى للشرابي . القاهرة ، مطبعة بولاق .

(٢) الموافقات للشاطبي ، (طبعة مصورة عن طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة بتحقيق الشيخ عبدالله دراز) ٣٢٨/٢

تعبدى

التعريف :

١ - التعبدى لغة : المنسوب إلى التعبد .
والتعبد مصدر تعبد ، يقال : تعبد الرجل الرجل : إذا اتخذ عبيدا ، أو صيره كالعبد .

وتعبد الله العبد بالطاعة : استعبده ، أي طلب منه العبادة .

ومعنى العبادة في اللغة : الطاعة والخضوع .
ومنه طريق معبد : إذا كان مدلا بكثرة المشي فيه .

ويرد التعبد في اللغة أيضا بمعنى : التذلل ، يقال : تعبد فلان لفلان : إذا خضع له وذل .

وبمعنى التنسك ، يقال : تعبد فلان لله تعالى : إذا أكثر من عبادته ، وظهر فيه الخشوع والإخبات .^(١)

والتعبد من الله للعباد : تكليفهم أمور العبادة وغيرها . ويكثر الفقهاء والأصوليون من

(١) لسان العرب . مادة : عبيد

٤ - هذا ، وقد اختلف الفقهاء في أن التعبدات شُرعت لنا لحكمة يعلمها الله تعالى وخفيت علينا ، أو إنها شُرعت لا لحكمة أصلا غير مجرد تعبد الله للعباد واستدعائه الامتثال منهم ، اختبارا لطاعة العبد لمجرد الأمر والنهي من غير أن يعرف وجه المصلحة فيها يعمل ، بمنزلة سبيل أراد أن يختبر عبيده أيهم أطوع له ، فأمرهم بالتسابق إلى لمس حجر ، أو الالتفات يمينا أو يسارا عما لا مصلحة فيه غير مجرد الطاعة .

٥ - قال ابن عابدين نقلا عن الحلية : أكثر العلماء على القول الأول ، وهو المنهج ، بدلالة استقرار تكاليف الله تعالى على كونها جالبة للمصالح دائرة للمفاسد .^(١)

وكذلك الشاطبي في موافقاته اعتمد الاستقرار دليلا على أن كل الأحكام الشرعية معللة بمصالح العباد في الدنيا والآخرة ، وقال : إن المعتزلة متفقون على أن أحكامه معللة برعاية مصالح العباد ، وهو اختيار أكثر الفقهاء المتأخرين . قال : ولما اضطرب الرازي إلى إثبات العلل للأحكام الشرعية أثبت ذلك على أن العلل بمعنى العلامات المعروفة للأحكام . وذكر

٣ - هذا هو المشهور في تعريف التعبدات . وقد لاحظ الشاطبي في موافقاته أن حكمة الحكم قد تكون معلومة على وجه الإجمال ، ولا يخرجها ذلك عن كونه تعبديا من بعض الوجوه ، ما لم يعقل معناه على وجه الخصوص . قال : ومن ذلك : طلب الصداق في النكاح ، والذبح في المحل المخصوص في الحيوان المأكول ، والفروض المقدرة في الموارث ، وعدد الأشهر في عدة الطلاق والوفاة ، وما أشبه ذلك من الأمور التي لا مجال للعقول في فهم مصالحها الجزئية ، حتى يقاس عليها غيرها . فلما نعلم أن الشروط المعتمدة في النكاح ، من الولي والصداق وشبه ذلك ، هي لتمييز النكاح عن السفاح ، وأن فروض الموارث ترتبت على ترتيب القرى من الميت ، وأن العبد والاستبراءات ، المراد بها استبراء الرحم خوفا من اختلاط المياه ، ولكنها أمور مجملية ، كما أن الخضوع والإجلال علة شُرْع العبادات . وهذا المقدار لا يقضي بصحة القياس على الأصل فيها ، بحيث يقال : إذا حصل الفرق بين النكاح والسفاح بأمور آخر مثلا ، لم تشترط تلك الشروط . ومتى علم براءة الرحم لم تشترع العدة بالأقراء ولا بالأشهر ، ولا ما أشبه ذلك .^(١)

(١) رد المحتار ، على الدر المختار ١/ ٣٠١ ط . بولاق الأولى سنة ١٢٧٢ هـ

ومما لا يمكنهم . وليست هذه التخصيصات والتقديرات خارجة عن وجوه الحكم والغايات المحمودة ، كما أن التخصيصات والتقديرات الواقعة في خلقه كذلك ، فهذا في خلقه وذاك في أمره ، ومصدرهما جميعا عن كمال علمه وحكمته ووضعه كل شيء في موضعه الذي لا يليق به سواه ولا يتقاضى إلا إياه ، كما وضع قوة البصر والنور الباصر في العين ، وقوة السمع في الإذن ، وقوة الشم في الأنف ، وخص كل حيوان وغيره بما يليق به وبمسن أن يعطاه من أعضائه ومهيئاته وصفاته وقدره ، فشمّل إتيانته وإحكامه ، وإذا كان سبحانه قد أتقن خلقه غاية الإتيان ، وأحكمه غاية الإحكام ، فلأن يكون أمره في غاية الإتيان أولى وأحرى ، ولا يكون الجهل بحكمة الله في خلقه وأمره وإتيانته كذلك وصنوره عن محض الحكمة والعلم مسوغا لإنكاره في نفس الأمر .^(١)

وسار على هذه الطريقة ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة وقال : إن القول الآخر (الآتي) تكذبه السنة وإجماع القرون المشهود لها بالخير .^(٢)

٦ - أما القول الثاني بوجود أحكام ولو على سبيل التدرج قصد منها التعبد والامثال . فيدل عليه ما ورد في كتاب الله تعالى من قوله تعالى

الشاطي من الأدلة التي استقرأها قوله تعالى في شأن الوضوء والغسل ﴿مما يريد الله ليُتَجَلَّ عليكم من خَرَجٍ ولكن يريد ليُطَهَّرَكُم وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لعلكم تشكرون﴾^(١) وفي الصيام ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لعلكم تتقون﴾^(٢) وفي القصاص ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون﴾^(٣) وآيات نحو هذه .^(٤)

ومن ذهب إلى مثل ذلك ابن القيم ، حيث قال : قالت طائفة : إن عدة الوفاة تعبد محض ، وهذا باطل ، فإنه ليس في الشريعة حكم واحد إلا وله معنى وحكمة ، يعقله من يعقله ، ويخفى على من خفي عليه .^(٥) وقرر هذا المعنى تقريرا أوسع فقال : شرع الله العقوبات ، ورتبها على أسبابها ، جنسا وقدرًا ، فهو عالم الغيب والشهادة وأحكم الحاكمين وأعلم العاملين ، ومن أحاط بكل شيء علما ، وعلم ما كان وما يكون ، وأحاط علمه بوجوه المصالح دقيقتها وجليلها وخفيها وظاهرها ، ما يمكن اطلاع البشر عليه

(١) سورة المائدة / ٥

(٢) سورة البقرة / ١٨٣

(٣) سورة البقرة / ١٧٩

(٤) المواظفات / ٦ ، ٧

(٥) إعلام الموقعين ٨٦ / ٢

(١) إعلام الموقعين ٢ / ٢٠

(٢) حجة الله البالغة ١ / ١١

عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول من ينقلب
على عقبه^(١)

ولكن من فضل الله علينا في شريعة الإسلام
أنه جعل غالب أحكامها تراعي مصلحة العباد
بالإضافة إلى مصلحة الابتلاء، ولكن لا يمنع
ذلك من وجود أحكام لا تراعي ذلك، بل قصد
بها الابتلاء خاصة، وذلك على سبيل النذرة.

وفي هذا يقول الخزالي: عرف من دأب
الشرع اتباع المعاني المناسبة دون التحكيمات
الجامدة، وهذا غالب عادة الشرع. ويقول:
حمل تصرفات الشارع على التحكم أو على
المجهول الذي لا يعرف، نوع ضرورة يرجع
إليها عند العجز. وقال: ما يتعلق من الأحكام
بمصالح الخلق من المناكحات والمعاملات
والجناسيات والفسائيات وما عدا العبادات
فالتحكم فيها نادر، وأما العبادات والمقدرات
فالتحكيمات فيها غالبية، واتباع المعنى نادر.^(٢)

وصرح بذلك الشيخ عز الدين عبدالعزيز بن
عبد السلام في قواعده فقال: يجوز أن تتجرد
التعبدات عن جلب المصالح ودرء المفاسد، ثم
يقع الثواب عليها بناء على الطاعة والإذعان من
غير جلب مصلحة غير مصلحة الثواب،

﴿... ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي
كانت عليهم﴾^(٣) أنه كان قد جعل على من
كان قبلنا أصارا وأغلالا لتعتهم وشقاقهم، كما
ألزم بني إسرائيل بأن تكون البقرة التي أمرهم
بذبحها لا فارضا ولا بكرا، وأن تكون صفراء.

وأیضا فإن في بعض الابتلاء واستدعاء الطاعة
والامتنال والتدريب على ذلك مصلحة كبيرة،
لا يزال أولياء الأمور يدربون عليها أنصارهم
وأتباعهم، ويبدلون في ذلك الأموال الطائلة،
ليكونوا عند الحاجة ملبيين للأوامر دون تردد أو
حاجة إلى التفهم، اكتفاء وثقة بأن ولي أمرهم
هو أعلم منهم بما يريد. بل إن مصلحة الطاعة
والامتنال والمساعدة إليهما هي الحكمة الأولى
المبتغاة من وضع الشريعة، بل من الخلق في
أساسه، قال الله تعالى ﴿وما خلقت الجنَّ
والإنسَ إلا ليعبدون﴾^(٤) وقال ﴿يا أيها الذين
آمنوا لِيَتْلُوْكُمْ اللهُ بِشيءٍ من الصَّيْدِ تَنَالُهُ
أَيْدِيكُمْ وَرِمَاكُمْ لِيَعْلَمَ اللهُ مِنْ يَخَافُهُ
بِالْغَيْبِ﴾^(٥) وقال: ﴿ولنبليوكم حتى نعلم
المجاهدين منكم والصابرين، ونبلو
أخباركم﴾^(٦) وقال ﴿وما جعلنا القبلة التي كنتَ

(١) سورة الأعراف / ١٥٧

(٢) سورة الذاريات / ٥٦

(٣) سورة المائدة / ٩٤

(٤) سورة محمد / ٣١

(١) سورة البقرة / ١٤٣

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأناس ١٨/١. القاهرة، المكتبة
التجارية.

المعنى ، فيكون تعبدىا ، ككون رمي الجمار سبعا سبعا .

وتكون التعبديات أيضا في غير العبادات ، ومن ذلك : استبراء الأمة التي اشتراها بائعها في مجلس البيع ، وعادت إليه بفسخ أو إقالة قبل غيبة المشتري بها .^(١)

ب - حق الله :

٩ - قد يقال في كثير من الأحكام : إنه لحق الله ، كالصلاة والصوم وسائر العبادات وكحد السرقة وحد الزنى . ويقال في كثير منها : إنه لحق الإنسان ، كحق القصاص وحد القذف والذين والضمانات . وقد يظن أن كل ما كان منها لحق الله تعالى أنه تعبدى ، إلا أن المراد من (حق الله تعالى) أنه لا خيرة فيه للعباد ، ولا يجوز لأحد إسقاطه ، بل لا بد للعباد من تنفيذه إذا وجد سببه ، وتمت شروط وجوبه أو تحريمه .^(٢) وليس كل ما كان لحق الله تعالى تعبدىا ، بل يكون تعبدىا إذا خفي وجه الحكمة فيه . ويكون غير تعبدى ، وذلك إذا ظهرت حكمته .

قال الشاطبي : الحكم المستخرجة بآ

ولا حرج مفصلة غير مفصلة العصيان .

٧ - قال تعبدى على القول الأول : استأثر الله تعالى بعلم حكمته ، ولم يطلع عليها أحدا من خلقه ، ولم يجعل سبيلا للاطلاع عليه مع ثبوت المصلحة فيه في نفس الأمر ، أخفى ذلك عنهم ابتلاء واختبارا . هل يمثلون ويطيعون دون أن يعرفوا وجه المصلحة ، أم يعصون اتباعا لمصلحة أنفسهم ؟ .

وعلى القول الثاني : ابتلاهم بها لا مصلحة لهم فيه أصلا غير مجرد الثواب .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العبادة :

٨ - أصل العبادة : الطاعة والخضوع . والعبادات ، أنواع : منها الصلاة والزكاة والصوم والحج . وكثير منها معقول المعنى ، بينت الشريعة حكمته ، أو استنبطها الفقهاء . ومن ذلك قوله تعالى في شأن الصلاة ﴿واقم الصلاة﴾ وإن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر^(١) وقوله في شأن الحج ﴿ليشهدوا منافع لهم﴾^(٢) وقول الفقهاء في حكمة الترخيص في الإفطار في السفر أثناء رمضان : إنها دفع المشقة . فليس شيء من ذلك تعبدىا .

وبعض أحكام العبادات غير معقول

(١) المعنى شرح مختصر المحرقى ٥١٢/٧ ، ٥١٣ . ط . ثلاثة .

القاهرة ، دار النشر ، ١٣٦٧ هـ ، وشرح جمع الجوامع

٢٨٠/٢ . مصطفى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ ، ٢/ ٢٨٠

(٢) الموافقات ٣١٨/٢

(١) سورة التوبة ٤٥

(٢) سورة الحج ٢٨

لم يعلم وجودها في شيء آخر غير الأصل . مثاله أن النبي ﷺ جعل شهادة خزيمة بن ثابت بشهادة رجلين .^(١) وهذا حكم خاص به ، وعلمه والمعنى فيه أنه أول من تنبه وبادر إلى تصديق النبي ﷺ في تلك الحادثة بعينها والشهادة له ، بموجب التصديق العام له ﷺ . والأولية معنى لا يتكرر ، فاختص به ،^(٢) فليس ذلك تعبدى ، لكون علمه معلومة .

د - المعدول به عن سنن القياس :

١١ - ما خالف القياس قد يكون غير معقول المعنى كتخصيص النبي ﷺ بنكاح تسع نسوة وإجزاء العناق في التضحية في حق أبي بردة هانيء بن دينار ،^(٣) وكتقدير عدد الركعات . وقد يكون معقول المعنى كاستثناء بيع العرايا من النهي عن بيع الثمر بالتمر خرساً .^(٤)

لا يعقل معناه على وجه الخصوص في التعبدات ، كاختصاص الوضوء بالأعضاء المخصوصة ، والصلاة بتلك الهيئة من رفع اليدين والقيام والركوع والسجود ، وكونها على بعض الهيئات دون بعض ، واختصاص الصيام بالنهار دون الليل ، وتعيين أوقات الصلوات في تلك الأحيان المعينة دون سواها من أحيان النهار والليل ، واختصاص الحج بتلك الأعمال المعروفة ، في الأماكن المعلومة ، وإلى مسجد مخصوص ، إلى أشباه ذلك مما لا تهتدي العقول إليه بوجه ، ولا تخوم حوله ، يأتي بعض الناس فيطرق إليه بزعمه جحماً ، يزعم أنها مقصود الشارع من تلك الأوضاع ، وجميعها مبني على ظن وتخمين غير مطرد في بابيه ، ولا مبني عليه عمل ، بل كالتعليل بعد السماع للأمور الشواذ ، لجنايته على الشريعة في دعوى ما ليس لنا به علم ، ولا دليل لنا عليه .^(٥)

ج - الملل بالعلة القاصرة :

١٠ - ولما كان حكم التعبدات أنه لا يقاس عليها ، فقد يشبه بها الملل بالعلة القاصرة ، لأنه لا يقاس عليه . والفرق بينهما : أن التعبدى ليس له علة ظاهرة ، فيمتنع القياس عليه لأن القياس فرع معرفة العلة ، أما الملل بالعلة القاصرة فعلمته معلومة لكنها لا تتعدى عملها ، إذ

(١) حديث : « أن النبي صلى عليه وسلم جعل شهادة خزيمة بن ثابت . . . أخرجه البخاري (فتح الباري ٢١/٦ ط . السلفية) .

(٢) للمعتمد لأبي الحسين البصري ٨٠٢/٢ . دمشق ، المعهد الفرنسي ، ١٣٨٤ هـ وإسلام الموسمين لابن القيم ١٣٦/٢ . بيروت ، دار الجيل ، وشرح مسلم البوث ٢٥١/٢ ، والمستصفى ٢٤٥/٢ .

(٣) حديث : « إجزاء العناق في التضحية في حق أبي بردة . . . أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣/١٠ ط . السلفية) بنحوه وشبهه معلق ، ووصله مسلم (١٥٥٣/٣) ط . دار عيسى الحلبي . . . والنسائي (٢٢٢/٧) ط . دار الكتاب .

(٤) المستصفى للقرافي ٣٢٧/٢ - ٣٢٩ .

هـ- المنصوص على علته :

١٢ - أورد الشاطبي أن بعض ما عرفت علته قد يكون تعبدياً . فقال : إن المصالح في التكليف ظهر لنا من الشارع أنها على ضربين : أحدهما : ما يمكن الوصول إلى معرفته بمسالكه المعروفة كالإجماع والنص والسبر والإشارة والمناسبة ، وهذا هو القسم الظاهر الذي نعلل به ، ونقول : إن الأحكام شرعت لأجله .

والثاني : ما لا يمكن الوصول إليه بتلك المسالك المعهودة ، ولا يطلع عليه إلا بالوحي كالأحكام التي أخبر الشارع فيها أنها أسباب للخصب والسعة وقيام أمة الإسلام - كقوله تعالى في سياق قصة نوح : ﴿ فقلت : استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا ﴾ ^(١) . فلا يعلم وجه كون الاستغفار سببا للمطر وللخصب إلا بالوحي . ولذلك لا يقاس عليه ، فلا يعلم كون الاستغفار سببا في حصول العلم وقوة الأبدان مثلا ، فلا يكون إلى اعتباره هذه العلة في القياس سبيلا ، فبقيت موقوفة على التعبد المحض . ولذا يكون أخذ الحكم المعلن بها تعبدية به ، ومعنى التعبد هنا : الوقوف عندما حد الشارع فيه . ^(٢)

حكمة تشريع التعبديات :

١٣ - حكمة تشريع التعبديات استدعاء الامتثال ، واختبار مدى الطاعة والعبودية . وقد عبر عن ذلك الغزالي في الإحياء بقوله - في بيان أسرار رمي الجمار - وظف الله تعالى على العباد أعمالا لا تأنس بها النفوس ، ولا تهتدي إلى معانيها العقول ، كرمي الجمار بالأحجار ، والتردد بين الصفا والمروة على سبيل التكرار . ويمثل هذه الأعمال يظهر كمال الرق والعبودية ، فإن الزكاة إرفاق ، ووجه مفهوم ، وللعقل إليه ميل ، والصوم كسر للشهوة التي هي آلة عدو الله ، وتفرغ للعبادة ، بالكف عن الشواغل . والركوع والسجود في الصلاة تواضع لله عز وجل بأفعال هي هيئة التواضع ، وللنفوس أنس بتعظيم الله عز وجل . فأما ترددات السعي ورمي الجمار وأمثال هذه الأعمال ، فلا حظ للنفوس فيها ولا أنس للطبع بها ، ولا اعتناء للعقول إلى معانيها ، فلا يكون في الإقدام عليها باعث إلا الأمر المجرد ، وقصد الامتثال للأمر من حيث أنه أمر واجب الاتباع فقط ، وفيه عزل للعقل عن تصرفه وصرف النفس والطبع عن محل أنسه . فإن كل ما أدرك العقل معناه مأل الطبع إليه ميلا ما ، فيكون ذلك الميل معينا للأمر وباعثا معه على الفعل ، فلا يكاد يظهر به كمال الرق والانقياد . ولذلك قال النبي ﷺ في الحج على وجه الخصوص : « وليك

(١) سورة نوح / ١١

(٢) الموالفات ٢ / ٣١٤

الغزالي المتقدم آفاً، من أن المصير إلى التعبد نوع ضرورة يرجع إليها عند العجز. (١)

ومن هنا اختلفت أقوال الفقهاء في اعتبار بعض الأحكام تعبدية أو معقول المعنى، فما يراه بعض الفقهاء تعبدية قد يراه البعض الآخر معللاً بمصالح غلب على ظنه رعايتها. فمن ذلك أن صاحب الدر المختار قال: إن تكرار السجود أمر تعبدى، أي لم يعقل معناه، تحقيقاً للابتلاء. وقال ابن عابدين: وقيل: إنه نُفي ترغيباً للشيطان، حيث أمر بالسجود مرة فلم يسجد، فحنن نسجد مرتين. (٢)

وكون طلاق الحائض بدعيًا، قيل: هو تعبدى. قال الدردير: والأصح أنه معلل بتطويل العدة، لأن أولها من الطهر بعد الحيض. (٣)

والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار يمثل بها الفقهاء لغير المعقول المعنى، كما تقدم عن الغزالي. غير أن بعض العلماء يعللونه وأمثاله بما وضع من المناسك على هيئة أفعال بعض الصالحين، كالسعي الذي جعل على هيئة سعي أم إسحاق عليه السلام بينهما. يقول تقي الدين ابن دقيق العيد: في ذلك من الحكمة

بحجة حقاً، تعبدية ورقاء (١) ولم يقل ذلك في صلاة ولا غيرها.

وإذا اقتضت حكمة الله تعالى ربط نجاة الخلق بأن تكون أعمالهم على خلاف هوى طباعهم، وأن يكون زمامها بيد الشرع، فيترددون في أعمالهم على سنن الانقياد وعلى مقتضى الاستبعاد، كان ما لا يبتدى إلى معانيه أبلغ أنواع التعبدات في تزكية النفوس، وصرفها عن مقتضى الطباع والأخلاق إلى مقتضى الاسترقاق. (٢)

طرق معرفة التعبدى :

١٤ - لم يعرف في تمييز التعبدات عن غيرها من الأحكام المعللة بوجه معين، غير العجز عن التعليل بطريق من الطرق المعتبرة، على ما هو معلوم في مباحث القياس من علم الأصول. ولذلك يقول ابن عابدين: ما شرعه الله إن ظهرت لنا حكمته، قلنا: إنه معقول المعنى، وإلا قلنا: إنه تعبدى. (٣) وإلى هذا يشير كلام

(١) حديث: « لبيك حجاً حقاً، تعبدًا ورقاء أخرجه البزار (كشف الاستار ١٣/٢ ط. مؤسسة الرسالة). وذكره مرفوعاً وموقوفاً، وقال ابن حجر: وذكر الدارقطني في الملل الاختلاف فيه، وساقه بسنده مرفوعاً ورجح وقفه. (التلخيص الحبير ٢/٢٤٠ ط المكتبة الأثرية).

(٢) إحياء علوم الدين المطبعة التجارية ١/٢٧٤

(٣) رد المحتار ١/٣٠١

(١) شفاء الغليل ص. ٢٠٠

(٢) الدر وحاشية ابن عابدين ١/٣٠٠

(٣) الشرح الصغير على مختصر خليل ٢/٥٣٩. القاهرة، ط. دار المعارف.

ما قيل فيه ذلك، وبين وجه الحكمة فيه، وأن علته معقولة، ويوافق القياس ولا يخالفه، وأطال في ذلك. ^(١)

ما تكون فيه التعبديات، وأمثلة منها:

١٥ - يذكر بعض الأصوليين أن التعبديات أكثر ما تكون في أصول العبادات، كاشتراح أصل الصلاة أو الصوم أو الاعتكاف. وفي نصب أسبابها، كزوال الشمس لصلاة الظهر، وغروبها لصلاة المغرب. وفي الحدود والكفارات. وفي التقديرات العددية بوجه عام، كتقدير أعداد الركعات، وتقدير عدد الجلدات في الحدود، وتقدير أعداد الشهود.

وذكر الشاطبي من أمثلة وقوعها في العادات: طلب الصداق في النكاح، وتخصيص الذبح بمحل مخصوص، والفروض المقدرة في الموارث، وعدد الأشهر في عدة الطلاق وعدة الوفاة. ^(٢)

ومن أمثلتها عند الحنابلة حديث: «نهى النبي ﷺ أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة». ^(٣)

(١) إجماع الموقنين ٣/٢ - ٥٠، ٧٤

(٢) الموافقات للشاطبي ٢/٢٠٧، ٣٠٨، وشرح جمع الجوامع ٢/٢٠٦

(٣) حديث: «نهى النبي ﷺ أن يتوضأ بفضل...» أخرجه أحمد (٥/٦٦ ط: المكتب الإسلامي). وأبو داود (١/٦٣ ط: عبيد الدعاس). وقال ابن حجر: إسناده صحيح. (سبل السلام ١/٤٩ ط: دار الكتاب العربي).

تذكر الوقائع الماضية للسلف الكرام، وفي طي تذكرها مصالح دينية، إذ يتبين في أثناء كثير منها ما كانوا عليه من امتثال أمر الله، والمبادرة إليه، وبذل الأنفس في ذلك. وبذلك يظهر لنا أن كثيرا من الأفعال التي وقعت في الحج، ويقال بأنها (تعبد) ليست كما قيل. ألا ترى أننا إذا فعلناها وتذكرنا أسبابها حصل لنا من ذلك تعظيم الأولين، وما كانوا عليه من احتمال المشاق في امتثال أمر الله، فكان هذا التذكر باعثا لنا على مثل ذلك، ومقرررا في أنفسنا تعظيم الأولين، وذلك معنى معقول. ثم ذكر أن السعي بين الصفا والمروة اقتداء بفعل هاجر، وأن رمي الجمار اقتداء بفعل إبراهيم عليه السلام، إذ رمى إبليس بالجار في هذا الموضع. ^(١)

وابن القيم في إعلام الموقعين، سيرا على خطا شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، رأى كما تقدم أنه ليس في الشريعة تعبد محض، ورد كل ما قيل فيه: إنه مخالف للقياس، كفرض الصاع في لبن المصراة المردودة على بائعها، وما قيل من أن الشريعة فرقت بين المتساويات، كأمرها بالغسل من بول الجارية وبالنضج من بول الصبي، وسوت بين المفترقات، كتسويتها بين الخطأ والعمد في وجوب الضمان. فعمل كل

(١) إجماع الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ٧٥/٢

النصوص التعلييل، وأنه لابد - أي لصحة القياس - من دليل يميز الوصف الذي هو علة، ومع ذلك لابد قبل التعلييل والتمييز من دليل يدل على أن هذا الوصف الذي يريد استخراج علة معلل في الجملة.^(١)

وذهب الشاطبي إلى أن الأمر في ذلك يختلف بين العبادات والمعاملات، قال: الأصل في العبادات بالنسبة للمكلف التعبد، دون الالتفات إلى المعاني، والأصل في المعاديات الالتفات إلى المعاني.

١٧ - فأما أن الأصل في العبادات التعبد، فيدل له أمور منها:

الاستقراء. فالصلوات خصت بأفعال مخصوصة على هيئات مخصوصة إن خرجت عنها لم تكن عبادات، ووجدنا الذكر في هيئة ما مطلوب، وفي هيئة أخرى غير مطلوب، وأن طهارة الحدث مخصوصة بالماء الطهور، وإن أمكنت النظافة بغيره، وأن التيمم - وليس فيه نظافة حسية - يقوم مقام الطهارة بالماء المطهر. وهكذا سائر العبادات كالصوم والحج وغيرهما، وإنما فهمنا من حكمة التعبد العامة الانقياد لأوامر الله تعالى، وهذا المقدار لا يعطي علة خاصة يفهم منها حكم خاص، فعلمنا أن

قال صاحب المغني: منع الرجل من استعمال فضلة طهور المرأة تعبدية غير معقول المعنى، نص عليه أحمد، ولذلك يساح لامرأة سواها التطهر به في طهارة الحدث وغسل النجاسة وغيرها، لأن النهي اختص بالرجل، ولم يعقل معناه، فيجب قصره على محل النهي. وهل يجوز للرجل غسل النجاسة به؟ فيه وجهان: أحدهما: لا يجوز وهو قول القاضي.

والثاني: يجوز وهو الصحيح، لأنه ماء يطهر المرأة من الحدث والنجاسة، فيزيل النجاسة إذا فعله الرجل كسائر المياه. والحدث لا تعقل علة، فيقتصر على ما ورد به لفظه -^(١) أي التطهر من الحدث لا غير.

الأصل في الأحكام من حيث التعلييل أو التعبد: ١٦ - اختلف الأصوليون هل الأصل في الأحكام التعلييل أو علمه؟ فذهب البعض إلى الأول، فلا تعلق الأحكام إلا بدليل. قالوا: لأن النص موجب بصيغته لا بالعله. ونسب إلى الشافعي رضي الله عنه: أن الأصل التعلييل بوصف، لكن لابد من دليل يميزه من غيره. قال في التلويح: والمشهور بين أصحاب الشافعي: أن الأصل في الأحكام التعبد دون التعلييل. قال: والمختار: أن الأصل في

(١) شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني

٣٧٦/٢ المطبعة الحيرية، وشفاء الغليل للغزالي ص ٢٠٠

(١) للمغني ٢١٦/١ ط النجاة

عن ذكر الله وعن الصلاة، فهل أنتم متهون؟^(١) وفي حديث: «لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان»^(٢) ونحو ذلك.

والثاني: أن أكثر ما علل الله تعالى في العادات بالمناسب الذي إذا عرض على العقول تلقته بالقبول، ففهمنا من ذلك أن قصد الشارع فيها اتباع المعاني، لا الوقوف مع النصوص. بخلاف العبادات، فإن المعلوم فيها خلاف ذلك، ولهذا توسع مالك حتى قال بقاعدة المصالح المرسلة، والاستحسان.

والثالث: أن الالتفات إلى المعاني في أمور العادات كان معلوما في الفترات، واعتمد عليه العقلاء، حتى جرت بذلك مصالحهم، سواء أهل الحكمة الفلسفية وغيرهم. إلا أنهم قصرُوا في جملة من التفاصيل، فجاءت الشريعة لتتم مكارم الأخلاق. ومن هنا أقرت الشريعة جملة من الأحكام التي كانت في الجاهلية، كالدية، والقسامة، والقراض، وكسوة الكعبة، وأشباه ذلك مما كان من محاسن العوائد ومكارم الأخلاق التي تقبلها العقول.^(٣)

(١) سورة المائدة/ ٩١

(٢) حديث: «لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٣/ ١٣٦ ط السلفية) بلفظ: «لا يقضين» ولفظ الباب لابن ماجه ٧٧٦/ ٢ ط حبيس الحلبي.

(٣) المواظقات ٢/ ٣٠٠-٣٠٦

المقصود الشرعي الأول التعبد لله بذلك المحدود، وأن غيره غير مقصود شرعا.

ومنها: أنه لو كان المقصود التوسعة في التعبد بما حد وما لم يحد، لنصب الشارع عليه دليلا واضحا، ولما لم نجد ذلك كذلك - بل على خلافه - دل على أن المقصود الوقوف عند ذلك المحدود، إلا أن يتبين بنص أو إجماع معنى مراد في بعض الصور، فلا لوم على من اتبعه. لكن ذلك قليل، فليس بأصل، وإنما الأصل ماعم في الباب وغلب على الموضع.

١٨ - ثم قال الشاطبي: وأما أن الأصل في العادات الالتفات إلى المعاني فلا أمور:

الأول: الاستقراء، فنرى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز كالدرهم بالدرهم إلى أجل: تمتنع في المبايعة، ويجوز في القرض. وكبيع الرطب من جنس يبابسه. يمتنع حيث يكون مجرد ضرر وربما من غير مصلحة، ويجوز إذا كان فيه مصلحة راجحة (كما في تمر العرايا أبيع بيعه بالتمر توسعة على الناس)، ولتعليق النصوص أحكام العادات بالمصلحة كما في قوله تعالى:

﴿ولكم في القصاص حياة﴾^(١) وفي آية تحريم الخمر ﴿إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر، ويصدكم

(١) سورة البقرة/ ١٧٩

المعينة ريبا أسقط ماهو مقصود أيضا من شرع الحكم.

الثاني: أن يقصد بها ما عسى أن يقصده الشارع، مما اطلع عليه أولم يطلع عليه. وهذا أكمل من القصد الأول، إلا أنه ريبا فاته النظر إلى التعبد.

الثالث: أن يقصد مجرد امتثال الأمر، فهم قصد المصلحة أولم يفهم. قال: فهذا أكمل وأسلم.

أما كونه أكمل فلأنه نصب نفسه عبدا مؤمرا ومملوكا ملبيا، إذ لم يعتبر إلا مجرد الأمر. وقد وكل العلم بالمصلحة إلى العالم بها جملة وتفصيلا وهو الله تعالى.

وأما كونه أسلم، فلأن العامل بالامتثال عامل بمقتضى العبودية، فإن عرض له قصد غير الله رده قصد التعبد. (١)

فهذا الذي قاله يتجلى في التعبديات أكثر مما يظهر فيها كان معقول المعنى من الأحكام.

ومذهب الغزالي في ذلك أيضا: أن التعبدى أفضل، كما هو واضح فيما تقدم النقل عنه من قوله: إن مالا يبتدى لمعانيه أبلغ أنواع التعبدات في تزكية النفوس. (٢)

وفي حاشية ابن عابدين: أن هذين القولين في الأفضلية هما على سبيل الإجمال، أما بالنظر

المفاضلة بين التعبدى ومعقول المعنى:

١٩ - نقل ابن عابدين عن صاحب الفتاوى التمرتاشية أنه قال: لم أقف على شيء من ذلك لعلمائنا في هذا، سوى قولهم: الأصل في النصوص التعليل، فإنه يشير إلى أفضلية المعقول معناه. قال: ووقفت على ذلك في فتاوى ابن حجر، قال: قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبدى أفضل، لأنه بمحض الانقياد، بخلاف ما ظهرت علته، فإن ملابسه قد يفعل لتحصيل فائدته، وخالفه البلقيني فقال: لا شك أن معقول المعنى من حيث الجملة أفضل، لأن أكثر الشريعة كذلك. (١)

وظاهر كلام الشاطبي الأخذ بقول من يقول: إن التعبدى أفضل، وذلك حيث قال: إن التكليف إذا علم قصد المصلحة فيها فللمكلف في الدخول تحتها ثلاثة أحوال:

الأول: أن يقصد بها ما فهم من مقصد الشارع في شرعها. وهذا لا إشكال فيه، ولكن لا ينبغي أن يخلية من قصد التعبد، فكم ممن فهم المصلحة فلم يلو على غيرها، فغاب عن أمر الأمر بها. وهي غفلة تفوت خيرات كثيرة، بخلاف ما إذا لم يعمل التعبد. ثم إن المصالح لا يقوم دليل على انحصارها فيما علم إلا نادرا، فإذا لم يثبت الحصر كان قصد تلك الحكمة

(١) الموافقات ٢/ ٣٧٣، ٤٧٤

(٢) إحياء علوم الدين بحاشية شرح الزيلعي ٤/ ٤٤٤

(١) حاشية ابن عابدين ٣٠١/ ١

والشافعي في أحد قوليهِ. قال الحنفية: لا يجري القياس في الحدود والكفارات، لأن الحدود مشتملة على تقديرات لا تعرف، كعدد المائة في حد الزنى، والثمانين في القذف، فإن العقل لا يدرك الحكمة في اعتبار خصوص هذا العدد، قالوا: وما كان يعقل منها - أي من أحكام الحدود - فإن الشبهة في القياس لاحتماله الخطأ توجب عدم إثباته بالقياس، وهذا كقطع يد السارق لكونها جنت بالسرقة فقطعت. وهكذا اختلاف تقديرات الكفارات، فإنه لا يعقل كما لا تعقل أعداد الركعات.

وأجاز غير الحنفية القياس في الحدود والكفارات، لكن فيما يعقل معناه من أحكامها لا فيما لا يعقل منها، كما في غير الحدود والكفارات.^(١)

ب - قال الشاطبي: إن التعبديات ما كان منها من العبادات فلا بد فيه من نية كالطهارة، والصلاة، والصوم. ومن لم يشترط النية في بعضها فإنه يبيى على كون ذلك البعض معقول المعنى، فحكمه كما لو كان من أمور العادات. أما صوم رمضان والنذر المعين، فلم يشترط الحنفية لها تبين النية ولا التعيين، ووجه ذلك عندهم: أنه لو نوى غيرهما في وقتها انصرف إليهما، بناء على أن الكف عن المفطرات قد

إلى الجزئيات، فقد يكون التعبدى أفضل كالوضوء وغسل الجنابة، فإن الوضوء أفضل. وقد يكون المعقول أفضل كالطواف والرمي، فإن الطواف أفضل.^(٢)

خصائص التعبديات :

٢٠ - من أحكام التعبديات :

أ - أنه لا يقاس عليها، لأن القياس فرع معرفة العلة، والافرض: أن التعبدى لم تعرف علة، فيمتنع القياس عليه، ولا يتعدى حكمه موضعه، سواء أكان مستثنى من قاعدة عامة ولا يعقل معنى الاستثناء، كتخصيص النبي ﷺ بنكاح تسع نسوة، وتخصيص أبي بردة بالتضحية بعناق، أم لم يكن كذلك، بل كان حكماً مبتدأ، كتقدير أعداد الركعات، ووجوب شهر رمضان، ومقادير الحدود والكفارات وأجناسها، وجميع التحكمات المبتدأة التي لا ينقدح فيها معنى، فلا يقاس عليها غيرها.^(٣)

٢١ - وبناء على هذا الأصل وقع الخلاف بين الفقهاء في فروع فقهية، منها: رجم اللوطي، رفضه الحنفية، وأثبتته مالك وأحمد في رواية عنه

(١) رد المحتار ٣٠٠/١

(٢) شرح جمع الجوامع وحاشية البناي ٢/٢١٨، والمستصفى ٣٢٦/٢ - ٣٢٨، ٣٤٧، وشرح مسلم النبوته ٢/٢٥٠، والمتمم لأبي الحسين ١/٧٩٥، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٢٢٢، ٢٢٣

(١) للواقفات ٢/٣٢٩

استحققه الوقت، فلا يتصرف لغيره، ولا يصرفه عنه قصد سواه.

ومن هذا ما قال الحنابلة في غسل القائم من نوم الليل يده قبل إدخالها الإناء فإنه تعبيدي، فتعتبر له النية الخاصة، ولا يجزىء عن غسلها نية الوضوء أو الغسل، لأنها عبادة مفردة. (١)

تعبير

التعريف :

١ - التعبير لغة : التبيين. يقال: عبر عما في نفسه: أي أعرب وبيّن.

ويقال لمن أعرب عن عبي: عبر عنه. واللسان يعبر عما في الضمير: أي يبين. والاسم: العبرة والعبارة والعبارة. وخصه أبو البقاء الكفوي بتعبير الرؤيا، وهو: العبور من ظواهرها إلى بواطنها.

واستعمال الفقهاء له لا يخرج عن معناه اللغوي. (١)

طرق التعبير :

٢ - هناك أكثر من طريق للتعبير عن الإرادة، فقد يكون بالقول، وقد يكون بالفعل، وقد يكون بالسكوت أو الضحك والبكاء. والفعل: إما أن يكون بالمعاطاة، أو بالكتابة، أو بالإشارة.



(١) لسان العرب والمصباح للثيرمادة «عبر»، والكليات كلمة «تعبير». ١٠٣/٢.

(١) كشاف الفتاوى ٩١/١. الرياض، المكتبة الحديثة.

أولاً : التعبير بالقول :

٣ - الأصل في التعبير عن الإرادة : أن يكون بالقول ، لأنه من أوضح الدلالات على تلك الإرادة ، ولأن الرضا أو عدمه أمر خفي قلبي ، لا اطلاع لنا عليه ، فنيط الحكم بسبب ظاهر وهو القول ، لذلك كانت الصيغة أو الإيجاب والقبول ركنا في جميع العقود ، سواء كانت تلك العقود معاوضات : كالبيع والإجارة ، أو تبرعات : كالهبة والإعارة ، أو استيقات : كالرهن ، أو ما تكون تبرعا ابتداء ومعاوضة انتهاء : كالقرض ، أو غيرها من العقود كالشركة والوكالة والنكاح والطلاق .^(١)

وللتفصيل ينظر مصطلح : (صيغة)

ثانياً : التعبير بالفعل :

٤ - تظهر صورة التعبير بالفعل واضحة في المعاوضة ، وذلك في بيع المعاوضة أو التعاطي . وصورته : أن يدفع المشتري الثمن ويأخذ المبيع من غير إيجاب ولا قبول قوليين . وهو موضع خلاف بين الفقهاء :

(١) ابن عابدين ٢/٢٦٢ وما بعدها ، ٤١٥ ، ٥/٤ وما بعدها ، ١٧١ ، ٣٣٩ ، ٤٨٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٣/٥ ، والقرائين الفقهية ص ٢٠٠ ، ٢٣٢ ، ٢٥٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ومعني المحتاج ٣/٢ وما بعدها ١١٧ ، ٢١٧ ، ١٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٦٤ ، ٣١٠ ، ٢٣٢ ، ٣٩٧ ، وكشاف القناع ١٤٦/٣ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٤٦١ ، ٥٠٨ ، ٥٤٧ ، ٦٢/٤ ، ٢٩٨ ، ٣٧/٥ .

فذهب الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة ، والمتسولي والبغوي من الشافعية) إلى صحته وانعقاده بتلك الصورة ، لأن الفعل يدل على الرضا عرفاً . والمقصود من البيع إنها هو أخذ مافي يد غيره بعوض يرضاه ، فلا يشترط القول ، ويكفي الفعل بالمعاوضة .

وذهب أكثر الشافعية : إلى أن البيع لا ينعقد بالمعاوضة ، لأن الفعل لا يدل بوضعه على التراضي ، فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع فاسد ، فيطالب كل صاحبه بما دفع إليه إن بقي ، أو يبدله إن تلف .

وخص بعض الفقهاء (كابن سريج والرويانى من الشافعية ، والكرخي من الحنفية) جواز بيع المعاوضة بالمحقرات ، وهي ما جرت العادة فيها بالمعاوضة ، كرطل خبز وحزمة بقل .

وقال الحنابلة بصحة بيع المعاوضة ، بشرط عدم تأخير القبض للطالب في نحو : خذ هذا بدرهم ، أو عدم تأخير الإقباض للطلب نحو : أعطني بهذا الدرهم خبزاً ، لأنه إذا اعتبر علم التأخير في الإيجاب والقبول اللفظي ، فاعتبار عدم التأخير في المعاوضة أولى .

قال البهوتي : وظاهره أن التأخير في المعاوضة مبطل ، ولو كان بالجلس ولم يتشاغلا بها يقطعه لضعفها عن الصيغة القولية .

واعتبر المالكية التبايض في المعاوضة شرط لزوم ، فمن أخذ رغيفاً من شخص ودفع له

ثالثاً: التعبير بالكتابة :

٥ - اتفق الفقهاء على صحة العقود وانعقادها بالكتابة، ويعتبر في القبول أن يكون في مجلس بلوغ الكتاب، ليقترن بالإيجاب بقدر الإمكان.

وجعل الشافعية الكتابة من باب الكناية، فتنعقد بها العقود مع النية.^(١)

واستثنوا من ذلك عقد النكاح، فلا ينعقد بالكتابة عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة). وأجازه الحنفية في الغائب دون الحاضر،^(٢) بشرط إعلام الشهود بها في الكتاب.

واتفق الفقهاء أيضاً على وقوع الطلاق بالكتابة، لأن الكتابة حروف يفهم منها الطلاق، فأشبهت النطق، ولأن الكتابة تقوم مقام قول الكاتب، بدليل أن النبي ﷺ كان مأموراً بتبليغ الرسالة، فبلغ بالقول مرة، وبالكتابة أخرى.

والكتابة التي يقع بها الطلاق إنما هي الكتابة

ثمنه، فلا يجوز له رده وأخذ بدله، للشك في التماثل. بخلاف مالو أخذ رغيفاً ولم يدفع ثمنه، فيجوز له رده وأخذ بدله، لعدم لزوم البيع. وقد نص الحنفية على أن: الإقالة، والإجارة - إن عُلِمَتِ الأجرة - والصرف، والهبة، والهدية، ونحوها. تصح وتنعقد بالتعاطي، ونصوا كذلك على أن القبول في العارية يصح بالفعل كالتعاطي، وأما الإيجاب فلا يصح به. وعند المالكية: كل إشارة فهم منها الإيجاب والقبول لزم بها البيع وسائر العقود، ونصوا على أن الشركة تنعقد بالفعل الدال عليها كما لو خلطاً ماليهما وباعاً.

وتمسك الشافعية بأصلهم، وهو: عدم صحة العقد بالمعاطاة في سائر العقود. إلا العارية، فإنها تصح عندهم بلفظ من أحدهما مع فعل من الآخر، ولا يكفي الفعل من الطرفين إلا في بعض الصور، كمن اشترى شيئاً وسلمه له في ظرف، فالظرف معارف الأصح. واختار النووي صحة الهبة بالمعاطاة.

ونص الحنابلة على انعقاد الإجارة والمضاربة والإقالة والعارية والوكالة والهبة بالفعل كالتعاطي، وذلك لأن المقصود المعنى، فجاز بكل ما يدل عليه.^(٣)

= وما بعدها، ١١٨، ١٢١، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٣٣، ٢٦٦،
وكشاف القناع ١٤٨/٣ وما بعدها، ٢٥٠، ٤٦٢، ٥٠٨،
٢٩٨، ٦٢/٤، ٥٥٥

(١) ابن عابدين ١٠/٤، وحاشية النسوي ٣/٣، ومنفي المحتاج ٥/٢، وكشاف القناع ١٤٨/٣، والأشياء والنظائر

لابن نجيم ٣٣٩، والأشياء والنظائر للسيوطي ٣٠٨

(٢) ابن عابدين ٢/٣٦٥، ومواهب الجليل ٣/٤١٩، ومنفي المحتاج ٣/١٤١، وكشاف القناع ٥/٣٩.

(٣) ابن عابدين ١١/٤ وما بعدها، ٥٠٢، ٥٠٨، ٣/٥ وما بعدها، وحاشية النسوي ٣/٣، ومواهب الجليل ٤/٢٢٨، ٥/١٣٣، ٦/٥٣، ومنفي المحتاج ٣/٢ =

الطلاق، لحمله على العزم عند ابن رشد
خلافًا للخمّي^(١).

رابعاً : التعبير بالإشارة :

٦ - اتفق الفقهاء على أن إشارة الأخرس
المفهومة تقسم مقام اللفظ في سائر العقود
للضرورة، لأن ذلك يدل على ما في فؤاده، كما
يدل عليه النطق من الناطق.

واختلفوا في إشارة غير الأخرس. فذهب
جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى
عدم اعتبارها في العقود. وذهب المالكية إلى أن
إشارة الناطق معتبرة كنطقه - قالوا - وهي أولى
بالحوازم من المعاطاة - لأنها يطلق عليها أنها
كلام. قال الله تعالى: ﴿أَتَيْتُكَ أَنْ لَا تَكْلُمَ
النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾^(٢) والرمز:
الإشارة^(٣).

وللتفصيل انظر مصطلح (إشارة) :

المستتبنة، كالكتابة على الصحيفة والخطاب
والأرض، على وجه يمكن فهمه وقراءته. وأما
الكتابة غير المستتبنة كالكتابة على الهواء والماء
وشيء لا يمكن فهمه وقراءته، فلا يقع بها
الطلاق، لأن هذه الكتابة بمنزلة الحمس بلسانه
بلا لا يسمع. واعتبر الشافعية الكتابة بالطلاق
من باب الكناية، ففتقر إلى نية من الكاتب،
وقصر الحنفية النية على الكتابة المستتبنة غير
المرسومة (أي أن لا يكون الكتاب مصوراً
ومعنوناً).

وعند الحنابلة: إن كتب طلاقها بالصريح
وقع وإن لم ينوه. وإن كتبه بالكناية فهو كناية.

وعند المالكية: إن كتبه عازماً على الطلاق
بكتابه فيقع بمجرد فراغه من كتابة: هي
طالق. ومثله: لو كتب: إذا جاءك كسائي فأنت
طالق. وعندهم قول ثان: بأن يوقف الطلاق
على وصول الكتاب، وقواه الدسوقي لتضمن
«إذا» معنى الشرط.

وإن كتبه مستشيراً أو متردداً فلا يقع
الطلاق، إلا إذا أخرجه عازماً، أو أخرجه
ولا نية له فيقع الطلاق بمجرد إخراجها. وأما إذا
أخرجها - وهو كذلك - متردداً أو مستشيراً، أو لم
يخرجها، فإذا أن يصل إليها، وإما أن لا يصل
إليها، فإن وصل إليها حنث وإلا فلا. وأما
إن كتبه ولا نية له أصلاً حين بالكتابة فيلزمه

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٤٧٨، وحاشية الدسوقي
٢/٣٨٤، ومواهب الجليل ٤/٥٨، ومغني المحتاج
٣/٧٨٤، وكشاف القناع ٥/٢٤٨

(٢) سورة آل عمران/٤١

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/٩٧، وحاشية الدسوقي ٢/٣٠٣،
ومواهب الجليل ٤/٥٨، ومغني المحتاج ٢/٧٧،
٣/٧٨٤، وحاشية الجمل ٣/١١، وكشاف القناع
٣/٣٦٤، ٦/٤٥٣، والأشباه والنظائر للسيوطي
ص ٣١٧، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٤٣
ومابعدهما.

لدلالاته على الرضا، فإذا لم يدل على الرضا لم يكن إذنا.

قال ابن عابدين نقلاً عن الفتح: والمعول اعتبار قرائن الأحوال في البكاء والضحك، فإن تعارضت أو أشكل احتيط.^(١)
وثمة تفصيلات واستثناءات تفصيلها في (النكاح)

تعبير الرؤيا

انظر: رؤيا



(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٢٩٩، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٧٧ وما بعدها، ومعنى المحتاج ٣/ ١٥٠، وكشاف القناع ٥/ ٤٦، ٤٧، والأشباه والنظائر لابن نجيم ١٥٩ وما بعدها، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٤٢، ١٤٣

خامساً: التعبير بالسكوت:

٧- اعتبر الفقهاء سكوت البكر البالغة العاقلة تعبيراً عن رضاها بالنكاح، لما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «يارسول الله. إن البكر تستحي. قال: رضاها صباه»^(١) وأخرج الإمام مسلم في صحيحه: «الأنثى أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأمر، وإذنها سكوتها»^(٢) وألحقوا بالسكوت الضحك والبكاء، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اليتيمة تستأمر في نفسها، فإن صمتت فهو إذنها، وإن أبّت فلا جواز عليها»^(٣) ولأنها غير ناطقة بالامتناع مع سماعها للاستئذان، فكان ذلك إذناً منها.

ولم يعتبر الحنفية والشافعية البكاء إن كان مع الصياح والصوت، لأن ذلك يشعر بعدم الرضا.

وقال المالكية: إن علم من بكائها أنه منع لم تزوج.

ونص الحنفية على عدم اعتبار الضحك إن كان باستهزاء، لأن الضحك إن جعل إذناً

(١) حديث: «رضاها صباه». أخرجه البخاري (الفتح ٩/ ١٩١ ط السلفية)

(٢) حديث: «الأنثى أحق بنفسها...». أخرجه مسلم (٢/ ١٠٣٧ ط الحلبي)

(٣) حديث: «اليتيمة تستأمر في نفسها، فإن صمتت...». أخرجه الترمذي (٣/ ٤٠٨ ط الحلبي) وقال: حديث حسن.

ولا يجوز تعجيز المكاتب قبل عجز المكاتب عن أداء ما عليه .

أما إن حل النجم (القسط) فللسيد مطالبة بما حل من نجومه ، لأنه حق له .

تعجيز

التعريف :

١ - التعجيز لغة : مصدر عَجَزَ . يقال : عَجَزْتُهُ تعجيزاً : إذا جعلته عاجزاً ، وعَجَزَ فلان رأيي فلان : إذا نسبته إلى خلاف الحزم ، كأنه نسبته إلى العجز .

وهو لا يخرج في الاصطلاح الفقهي عن هذا المعنى ، وهو : نسبة الشخص إلى العجز .^(١) ولكن الفقهاء لم يستعملوا هذا اللفظ إلا في حالتين :

الأولى : تعجيز المكاتب .

والأخرى : تعجيز القاضي أحد الخصمين عن إقامة البينة .

وفيما يلي بيان هاتين الحالتين إجمالاً :

أولاً : تعجيز المكاتب :

٢ - اتفق الفقهاء على أن الكتابة عقد لازم من جانب السيد ، وهو : أن يتعاقد السيد مع عبده أو أمته على أن يؤدي إليه كذا من المال منجزاً ، أو مؤجلاً ، ويكون حراً . فلا يملك فسخها ،

فإن عجز المكاتب عنها ، فهل يحق للسيد فسخ الكتابة وتعجيز المكاتب أم لا ؟ .

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة : إلى أن للسيد أن يفسخ الكتابة بنفسه ، دون الرجوع إلى الحاكم أو السلطان ،

إذا عجز المكاتب عن أداء ما عليه بعد حلول النجم ، لفعل ابن عمر رضي الله عنهما ذلك .

ويرى المالكية : أنه ليس له ذلك ، إلا عن طريق الحاكم أو السلطان .^(١)

٣ - وذهب الجمهور كذلك - وهم : الحنفية والمالكية والشافعية - إلى أنه يجوز للمكاتب أن يعجز نفسه . كأن يقول : أنا عاجز عن كتابتي ، وعند ذلك يجوز للسيد الصبر أو الفسخ ، إما عن طريق الحاكم أو بنفسه . كما أن للقاضي أن يعجزه إذا طلب ذلك السيد أو ورثته ، بعد حلول النجم وعدم الوفاء بما كُتِبَ عليه .

أما الحنابلة فيرون : أنه ليس للعبد أن يعجز

(١) البدائع ٤/١٥٩ ، جواهر الإكليل ٢/٣٠٩ ، ومغني المحتاج ٤/٥٣٠ ، والمغني لابن قدامة ٩/٤٦٨

(١) لسان العرب ، مادة : «عجز» ، وتبصرة الحكام ص ١٤٤

تعجيز

والبينة على من ادعى، واليمين على من أنكره^(١).

والتفاصيل في مصطلح: (دعوى).

نفسه إذا كان مقتدرا، لأن عقد الكتابة عندهم لازم من الطرفين.

والتفاصيل في مصطلح: (كتابة).

ثانياً : عجز المدعي أو المدعى عليه :

٤ - أكثر من استعمل من الفقهاء لفظ التعجيز هم المالكية، حيث ذهبوا: إلى أنه إذا انقضت الأجال التي ضربها القاضي للمدعي لإحضار بيئته، وفترة التلوم، ولم يأت الشخص المؤجل بشيء يوجب له نظيرة، عجزه القاضي، وأنفذ القضاء عليه، وسجل، وقطع بذلك تبعته عن خصمه، ثم لا يسمع له بعد ذلك حجة، ولا تقبل منه بيعة إن أتى بها، سواء أكان مدعياً أم مدعى عليه.^(١)

وذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن المدعي يمهل إذا طلب مهلة لإحضار البينة، ويترك مترك، لأنه هو الطالب للحق.

أما المدعى عليه فلا يمهل أكثر من ثلاثة أيام، ثم يحكم بتعجيزه، ويسقط حقه في الحلف، ثم يحلف المدعي فيحكم له.

أما الحنفية فيرون: أن القاضي يحكم للمدعي على المدعى عليه بنفس النكول، بعد أن يكرر عليه اليمين ثلاث مرات.^(٢) لقوله ﷺ

(١) حديث: «البينة على من ادعى واليمين على من أنكره» هذا الحديث جزء من حديث أخرجه البيهقي (٢٥٢/١٠) ط دار المعارف) أوله «لو يعطى الناس بذهباهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم، ولكن البينة . . . الخ». (فتح الباري ٢٨٣/٥ ط السلفية). وحسن ابن حجر إسناده الحديث.

(١) تبصرة المحاكم ١/١٤١، والقوانين الفقهية ٣٠٨
(٢) البدائع ٦/٢٢٤، والمجموع التكملة ٢٠/١٥٨، والمغني لابن قدامة ٩/٧٩

قوله تعالى ﴿وَعَجِلْتَ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾^(١)
فإن ذلك بمعنى: أسرعت.^(٢)

الحكم الإجمالي :

٣ - التمجيل مشروع في مواضع : كتججيل تجهيز الميت، وقضاء الدين . وغير مشروع في مواضع : كتججيل الصلاة قبل وقتها .
والمشروع منه تارة يكون واجبا : كتججيل التوبة من الذنب . وتارة يكون مندوبا : كتججيل الفطر في رمضان . وتارة يكون مباحا : كتججيل الكفارات، وتارة يكون مكروهاً أو خلاف الأولى : كتججيل إخراج الزكاة قبل الحول .
وغیر المشروع : منه ما يكون باطلا، كتججيل الصلاة قبل وقتها .

أنواع التمجيل

أولا : التمجيل بالفعل عند وجود سببه

أ - التمجيل بالتوبة من الذنب :
٤ - تجب التوبة على كل مكلف على الفور عقيب الذنب . وقد دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة . قال الله تعالى ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ

(١) سورة طه / ٨٤

(٢) لسان العرب والمصباح المنير مادة : «سرع» والفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ص ١٩٨

تعجيل

التعريف :

١ - التمجيل : مصدر عَجَّلَ . وهو في اللغة : الاستحاث، وطلب العجلة، وهي : السرعة . ويقال : عجلت إليه المال : أسرعت إليه، فتمجله : فأخذه بسرعة .
وهو في الشرع : الإتيان بالفعل قبل الوقت المحدد له شرعا، كتججيل الزكاة، أو في أول الوقت، كتججيل الفطر.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

الإسراع :

٢ - الإسراع : مصدر أَسْرَعَ، والسرعة : اسم منه، وهي نقیض البطء . والفرق بين الإسراع والتعجيل كما قال العسكري : أن السرعة التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه، وهي محمود، ونقيضها مذموم، وهو : الإبطاء . والعجلة التقدم فيما لا ينبغي أن يتقدم فيه، وهي مذمومة، ونقيضها محمود، وهو : الأناة . فأما

(١) لسان العرب والمصباح المنير مادة : «عجل» . انظر مصطلح : (لتخير) .

تقدمونها إليه ، وإن يك سوى ذلك فشرٌ تضعونه
عن رقابكم»^(١).

ويندب تأخير من مات فجأة أو غرقاً^(٢).

ج - التمعيل بقضاء الدين :

٦ - يجب تمجيل الوفاء بالدين عند استحقاقه
ويحرم على القادر المطل فيه . فعن أبي هريرة
رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : «مطلُ
الغني ظلم ، فإن أتبع أحدكم على مليء فليتبع»
أي فإن أحيّل على موسر فليقبل الحوالة^(٣).
قال ابن حجر في الفتح : المعنى : أنه من
الظلم ، وأطلق ذلك للمبالغة في التنفير عن
المطل ، والمراد من المطل هنا : تأخير ما استحق
أداؤه بغير عذر^(٤).

د - التمعيل بإعطاء أجره الأجير :

٧ - ثبت عن النبي ﷺ أنه قال « أعطوا الأجير
أجره قبل أن يمضف عرقه»^(٥).

بجَهالةٍ ثم يتوبونَ من قريب فأولئك يتوبُ الله
عليهم»^(١) وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا
مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ
مُبْصِرُونَ﴾^(٢).

ونقل القرطبي وغيره : الإجماع على وجوب
تمجيل التوبة ، وأنها على الفور^(٣).

ب - التمعيل بتجهيز الميت :

٥ - اتفق الفقهاء على أنه يندب الإسراع
بتجهيز الميت إذا تيقن موته ، لما ثبت أَنَّ النبي
ﷺ لما عاد طلحة بن البراء رضي الله عنه -
قال : «إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه
الموت ، فأذنوني به ، وعجلوا ، فإنه لا ينبغي
لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله»^(٤).
والصارف عن وجوب التمعيل : الاحتياط
للروح ، لاحتماله الإغواء ونحوه . وفي الحديث
«أمرعوا بالجنازة» ، فإن تك صالحةً فخيرٌ

(١) حديث : وأمرعوا بالجنازة فإن تك صالحةً . . . أخرجه
البخاري (الفتح ٣/ ١٨٣ - ط السلفية) ومسلم (٢/ ٦٥٢ -
ط الحلبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٧٢ ، والفواكه الدوالي ١/ ٣٣٠ ،
ومغني المحتج ١/ ٣٣٢ ، وشرح روض الطالب ١/ ٢٩٨ ،
٢٩٩ ، وكشاف القناع ٤/ ٨٤ .

(٣) حديث : «مطل الغني ظلم ، فإذا اتبع . . . أخرجه
البخاري (الفتح ٤/ ٤٦٤ - ط السلفية) .

(٤) فتح الباري ٤/ ٤٦٥ ط رئاسة إدارة البحوث بالسعودية ،
ومحطه الأحوزي بشرح جامع الترمذي ٤/ ٥٣٥ ط المكتبة
السلفية .

(٥) حديث : «أعطوا الأجير أجره . . . أخرجه ابن ماجه»

(١) سورة النساء ١٧ /

(٢) سورة الأعراف ٢٠١ /

(٣) حاشية العنوي ١/ ٦٨ ، والفواكه الدوالي ١/ ٨٩ ، وتفسير
القرطبي ٥/ ٩٠ ، ١٨/ ١٩٧ ط دار الكتب المصرية ،
وأحياء علوم الدين ٤/ ٧ ط مطبعة الاستقامة بالقاهرة ،
وطبيل القالحين ١/ ٧٨ وما بعدها .

(٤) حديث : «إني لا أرى طلحة إلا وقد حدث فيه الموت
. . . أخرجه أبوداود (٣/ ٥١١ - تحقيق عزت حيد
دعاس) واستقره البيهقي كما في مختصر المنذري (٤/ ٣٠٤ -
ط دار إحياء السنة النبوية) وذلك لجهالة بعض رواة

و- التعجيل بالإفطار في رمضان :

٩- اتفق الفقهاء : على أن تعجيل الفطر من السنة ، لقول الرسول ﷺ « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر »^(١) ولحديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر ، وأخروا السحور »^(٢)

وإنما يسن له التعجيل :: إذا تحقق من غروب الشمس ، وعدم الشك فيه ، لأنه إذا شك في الغروب حرم عليه الفطر اتفاقاً ، وأجاز الحنفية تعجيل الفطر بغلبة الظن .^(٣)

ز- تعجيل الحاج بالنفر من منى :

١٠- يجوز للحاج التعجيل في اليوم الثاني من أيام الرمي ، لقوله تعالى ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾^(١) ولما روى عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « أيام منى ثلاث ، فمن

والأمر بإعطائه قبل جفاف عرقه إنها حركاتية عن وجوب المبادرة عقب فراغ العمل ، إذا طلب ، وإن لم يعرق ، أو عرق وجف . وذلك لأن أجره عمالة جسده ، وقد عجل منفعة ، فإذا عجلها استحق التعجيل . ومن شأن الباعة : إذا سلموا قبضوا الثمن عند التسليم ، فهو أحق وأولى ، إذ كان ثمن مهجته ، لا ثمن سلعته ، فيحرم مطله والتسويق به مع القدرة .^(٢)

هـ- التعجيل بتزويج البكر :

٨- استحباب بعض العلماء التعجيل بإنكاح البكر إذا بلغت ، لحديث : « يعاصلي : ثلاث لا تؤخرها : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيتام إذا وجدت لها كفؤاً »^(١) واستثنوا ذلك من ذم العجلة ، وأنها من الشيطان .^(٢)

(١) حديث : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر . . . أخرجه البخاري (الفتح ١٩٨/٤ - ط السلفية) ومسلم (٧٧١/٢ - ط الحلي) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه .

(٢) حديث : « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور » أخرجه أحمد (١٧٢/٥ ط الميمنية) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه ، وقال الميمني : فيه سليمان بن أبي حنبل ، قال أبو حاتم : مجهول .

(٣) حاشية ابن عابدين ١١٤/٢ ، مواهب الجليل ٣٩٧/٢ ، ومغني المحتاج ٤٣٤/١ ، وكشاف القناع ٣٣١/٢

(٤) سورة البقرة / ٢٠٣

= (٢/٨١٧ - ط الحلي) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وحسنه المناوي في الفيض (١/٥٦٣ - ط المكتبة التجارية) .

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير ٥٦٢/١ ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

(٢) حديث : « يعاصلي ، ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيتام إذا وجدت لها كفؤاً » أخرجه الترمذي (٣/٣٧٨ - ط الحلي) وقال : هذا حديث غريب وما أرى إسناده بمصطلح وجهل ابن حجر أحد رواه كذا في التلخيص (٣/١٨٦ - ط شركة الطباعة الفنية) .

(٣) الفواكه الدواني ١/٣٣٠

له النفر، كما قبل الغروب .

واختلف الفقهاء في أهل مكة هل ينفرون
النفر الأول؟ ف قيل : ليس لهم ذلك . فقد ثبت
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال :
من شاء من الناس كلهم أن ينفروا في النفر
الأول ، إلا آل خزيمة ، فلا ينفرون إلا في النفر
الأخر . وكان أحمد بن حنبل يقول : لا يعجبني
لمن نفر النفر الأول أن يقيم بمكة ، وقال : أهل
مكة أخف ، وجعل أحمد معنى قول عمر (إلا آل
خزيمة) أي : أنهم أهل الحرم ، وحمله في المغني
على الاستحباب ، محافظة على العموم . وكان
مالك يقول في أهل مكة : من كان له عذر فله أن
يتجمل في يومين ، فإن أراد التخفيف عن نفسه
عما هو فيه من أمر الحج فلا ، فرأى أن التعجيل
لمن بعد قطره . وقال أكثر أهل العلم : الآية على
العموم ، والرخصة لجميع الناس ، أهل مكة
وغيرهم ، سواء أراد الخارج من منى المقام
بمكة ، أو الشخوص إلى بلده .

١١ - واختلف الفقهاء في الأفضلية بين التعجيل
والتأخير ، فذهب الجمهور (الحنفية والشافعية
والحنابلة) : إلى أن تأخير النفر إلى الثالث
أفضل ، للاقتداء بالنبي ﷺ . وذهب المالكية :
إلى أنه لا تفضيل بين التعجيل والتأخير ، بل
هما مستويان .

ونص الفقهاء على كراهة التعجيل للإمام ،
لأجل من يتأخر .

تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم
عليه^(١) وشرط جوازه عند الجمهور (المالكية
والشافعية والحنابلة) أن يخرج الحاج من منى
قبل الغروب ، فيسقط عنه رمي اليوم الثالث ،
فإن لم يخرج حتى غربت الشمس لزمه المبيت
بمعنى ، ورمى اليوم الثالث . وذلك لأن اليوم
اسم للنهار ، فمن أدركه الليل فأتعجل في
يومين ، وثبت عن عمر رضي الله عنه أنه قال
«من غربت عليه الشمس وهو بمنى ، فلا
ينفرن ، حتى يرمي الجمار من أوسط أيام
التشريق»^(٢) .

ولم يفرق الشافعية والحنابلة في هذا الشرط
بين المكّي والآفاقي ، وذهب المالكية : إلى
التفريق بينهما ، وخصوصاً شرط التعجيل بالتعجل
من أهل مكة ، وأما إن كان من غيرها فلا
يشترط خروجه من منى قبل الغروب من اليوم
الثاني ، وإنما يشترط نية الخروج قبل الغروب
من اليوم الثاني .

ولم يشترط الحنفية ذلك ، وقالوا : له أن ينفر
بعد الغروب مع الكراهة ، ما لم يطلع فجر اليوم
الثالث ، وذلك لأنه لم يدخل اليوم الآخر ، فجاز

(١) حديث : «لهم منى ثلاث ، فمن تعجل في يومين . . .»
لمخرجه أبو داود (٤٨٦/٢) - تحقيق عزت حيدد دماس
والحكام (١/٦٤) - ط دائرة المعارف العثمانية - وصححه
ووافقه الذهبي .

(٢) الأثر : «من ابن عمر . . .» لمخرجه مالك (١/٤٠٧) - ط
الحلي وإسناده صحيح .

المطر والثلج والبرد عند جمهور العلماء (المالكية والشافعية والحنابلة) وزاد الشافعية جوازه بين العصرين أيضا.

(٥) جواز الجمع بين الصلاتين، إذا اجتمع الطين مع الظلمة، عند المالكية، وجوزه الحنابلة بمجرد الوحل، في إحدى الروايتين، وصححها ابن قدامة.

(٦) جواز الجمع لأجل الخوف عند الحنابلة.
(٧) جواز الجمع لأجل الريح الشديدة في الليلة المظلمة الباردة، عند الحنابلة، في أحد الوجهين، وصححه الأمدى^(١).

ب- التعجيل بإخراج الزكاة قبل الحول :
١٣ - ذهب جمهور الفقهاء : إلى جواز تعجيل إخراج الزكاة قبل الحول في الجملة، وذلك لأن المعبس رضي الله عنه «سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخس له في ذلك»، ولأنه حق مالي جعل له أجل للرفق، فجاز تعجيله قبل أجله، كالدين، ولأنه - كما قال الشافعية - وجب بسببين، وهما : النصاب، والحول : فجاز تقديمه على أحدهما، كتقديم كفارة اليمين على الخنث.

(١) ابن عابدين ١/ ٢٥٥، ٢٥٦، صوقي ١/ ٣٦٩، وجواهر الإكليل ١/ ٩١، ٩٢، ١٨٠، ومنه المحتاج ١/ ٢٧١، ٢٧٤، والمجموع ٤/ ٣٨٣، ٣٧٨، وكشاف القناع ٥/ ٢ وما بعدها ٤٩١، ٤٩٦، والمنه لا بن قدامة ٢٧٦، ٢٧٥/٢

وأما ثمرة التعجيل فهي سقوط رمي اليوم الثالث، ومبيت ليلته عنه^(١).

ثانيا : تعجيل الفعل قبل وجوبه

أ- التعجيل بالصلاة قبل الوقت :

١٢ - أجمع العلماء : على أن لكل صلاة من الصلوات الخمس وقتا محلدا، لا يجوز إخراجها عنه، لقوله تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(١) أي : بحتمة مؤقتة : ولحديث المواقيت المشهور.

وقد رخص الشارع في تعجيل الصلاة قبل وقتها في حالات، منها :

(١) جمع الحاج الظهر والعصر جمع تقديم في عرفة.

(٢) جواز الجمع للمسافرين العصرين (الظهر والعصر) والعشائين (المغرب والعشاء) تقديميا عند جمهور العلماء، خلافا للمحنفية.

(٣) جواز الجمع للمريض، جمع تقديم عند المالكية والحنابلة.

(٤) جواز الجمع بين العشائين تقديميا، لأجل

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ١٨٥، وحاشية اللسوقي ٢/ ٤٩، ومنه المحتاج ١/ ٥٠٦، وكشاف القناع ٢/ ٥١١، والمغني لابن قدامة ٣/ ٤٥٤، ٤٥٥، والإنباف ٤/ ٤٩، البدع في شرح المنتع ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، وتفسير القرطبي ٢/ ١٢، ١٣ ط دار الكتب المصرية.

(٢) سورة النساء / ١٠٣

وذهب الشافعية: إلى عدم جواز تعجيل الزكاة لأكثر من عام، وذلك: لأن زكاة غير العام الأول لم ينعقد حولها، والتعجيل قبل انعقاد الحول لا يجوز، كالتعجيل قبل كمال النصاب في الزكاة العينية.

أما المالكية: فلم يجوزوا تعجيل الزكاة لأكثر من شهر قبل الحول على المتمد، وتكره عندهم بشهر.^(١)

وفي المسألة تفصيلات تنظر في الزكاة.

جـ - تعجيل الكفارات :

تعجيل كفارة اليمين قبل الحث :

١٤ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة): إلى جواز تعجيل كفارة اليمين قبل الحث، لما روى عبدالرحمن بن سمرة رضي الله عنه «أن النبي ﷺ قال: يا عبدالرحمن، إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك، ثم ائت الذي هو خير».^(٢)

وامتنى الشافعية الصوم من خصال الكفارة، وقالوا بعدم جواز التعجيل به قبل

ومتنعه ابن المنذر، وابن خزيمة من الشافعية، وأشهب من المالكية، وقال: لا تجزئ قبل محلها كالصلاة، ورواه عن مالك، ورواه كذلك ابن وهب. قال ابن يونس: وهو الأقرب، وغيره استحسان.

ونص الحنفية والمالكية والحنابلة: على أن تركه أفضل، خروجاً من الخلاف.

واختلف الفقهاء في المدة التي يجوز تعجيل الزكاة فيها:

فذهب الحنفية: إلى جواز تعجيل الزكاة لسنتين، لوجود سبب الوجوب، وهو: ملك النصاب النامي. وقيدوا الحنابلة بحولين فقط، اقتصاراً على ما ورد. فقد روى علي رضي الله عنه «أن النبي ﷺ تعجل من العباس رضي الله عنه صدقة سنتين»^(١)، لقوله ﷺ: «أما العباس فهي علي ومثلها معها»^(٢) ولما روى أبوداود من «أن النبي ﷺ تسلف من العباس صدقة عامين»^(٣) وهو وجه عند الشافعية، صححه الأسنوي وغيره، وعزوه للنص.

(١) حديث: «سأل العباس النبي ﷺ في تعجيل صدقته» أخرجه أحمد (١/١٠٤) - ط (المدينة) وأبوداود (٢/٢٧٦) - تحقيق مروت عيد دعاس، ونوه ابن حجر بتقريبه لطرقه. (الفتح ٣/٣٣٤ - ط السلفية).

(٢) حديث علي أخرجه مسلم (٢/٦٧٧) - ط (الحلي).

(٣) حديث: «إن النبي ﷺ تسلف من العباس صدقة عامين» تقدم تحريجه.

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٢٧، وحاشية الدسوقي ١/٤٣١، ٥٠٢، ومواهب الجليل ٢/٣٦٠، وشرح روض الطالب ١/٣٦١، ومغني المحتاج ١/٤١٦ حاشية الجمل ٢/٢٩٦، وكشاف القناع ٢/٢٦٥.

(٢) حديث: «يا عبدالرحمن: إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها...» أخرجه البخاري (الفتح ١/٦٠٨) - ط (السلفية) ومسلم (٣/١٢٧٤) - ط (الحلي).

الخنث، وذلك لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه بغير حاجة، كالصلاة، وصوم رمضان. ولأنه إنما يجوز التكفير به عند العجز عن جميع الحصول المالية، والعجز إنما يتحقق بعد الوجوب. وهو رواية عند الحنابلة.

وذهب الشافعية: إلى جواز التعجيل بكفارة الظهار قبل العود به، وذلك بالمال (وهو التحرير والإطعام) لا بالصوم، والمراد بالعود عندهم: إمساك المظاهر منها مدة يمكن للمظاهر أن يطلقها فيها، مع القدرة على الطلاق. وصورة التعجيل في كفارة الظهار: أن يظهر من مطلقة رجعيًا، ثم يكفر، ثم يراجعها. وعندهم صور أخرى.

والمراد بالعود عند الحنفية: إرادة العزم على الوطء. وعند المالكية هو إرادة الوطء، مع استدامة العصمة، كما قاله ابن رشد.^(١)

تعجيل كفارة القتل:

١٧ - يجوز تعجيل كفارة القتل بعد الجرح، وقبل الزهوق، وتجزيء عنه، وذلك لتقدم السبب، كتعجيل إخراج الزكاة قبل الحول.

الخنث، وذلك لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه بغير حاجة، كالصلاة، وصوم رمضان. ولأنه إنما يجوز التكفير به عند العجز عن جميع الحصول المالية، والعجز إنما يتحقق بعد الوجوب. وهو رواية عند الحنابلة.

وذهب الحنفية: إلى عدم جواز تعجيل كفارة اليمين قبل الخنث، لأن الكفارة لستر الجنابة، ولا جنابة قبل الخنث.^(١)

١٥ - ثم إن القائلين بجواز التعجيل اختلفوا في أيها أفضل: التكفير قبل الخنث أم بعده؟ فذهب المالكية، والشافعية، وأحمد في رواية، وابن أبي موسى، وصوبه المرداوي من الحنابلة: إلى أن تأخيرها عن الخنث أفضل، خروجًا من الخلاف. والرواية الأخرى عن أحمد على الصحيح من المذهب: أن التكفير قبل الخنث وبعده في الفضيلة سواء، وذلك في غير الصوم، لتعجيل النفع للمفقر.^(٢)

تعجيل كفارة الظهار:

١٦ - اختلف الفقهاء في جواز تعجيل كفارة

(١) الهداية وشرحها ينصرف (٢/٤ ط. الأولى بولاق).

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٦٠ وما بعدها، ومواهب الجليل ٣/٢٧٥، وحاشية المسوقي ٢/١٣٣، وشرح روض الطالب ٤/٢٤٥، وكشاف القناع ٦/٢٤٣ وما بعدها، والإتصاف ١١/٤٢ وما بعدها.

(١) شرح العناية على الهداية: بهامش فتح القدير ٤/٩٤، ومواهب الجليل ٤/١٢٤، والمسوقي ٢/٤٤٦، ومغني المحتاج ٣/٣٥٦، وكشاف القناع ٥/٣٧٤، وشرح روض الطالب ٤/٢٤٦.

لأن القضاء ملزم بنفسه، والشهادة غير ملزمة بنفسها، حتى ينضم إليها القضاء، فإذا أخذ هذا على الشاهد، كان على القاضي بطريق الأولى.

قال الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي: وهذا في موضع النص، وأما في غير موضع النص فلا، لأنه في غير موضع النص يقضي بالاجتهاد، والاجتهاد ليس بدليل مقطوع به، فلا يتبين له به الحق، كما يتبين الليل من النهار.^(١)



= لك كضياء هذه الشمس = أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/٢٢١٣ - ط دار الفكر) والخاتم (٤/٩٨ - ط دائرة المعارف الشيعية) عن ابن عباس، وأعله الذهبي يضعف أحد رواته.

(١) روضة الطالبين ١١/١٥٦، والقوانين الفقهية ٢٢٩/٣٠٠، وشرح أدب القاضي للصدر الشهيد ١٧١/١ وما بعدها.

واستثنى الشافعية تعجيل التكفير بالصوم، لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه بغير حاجة، كالصلاة، وصوم رمضان.^(١)

د - التعجيل بقضاء الدين المؤجل: ١٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجب أداء الدين المؤجل قبل حلول أجله، لكن لو أدى قبله صح، وسقط عن ذمة المدين، وذلك لأن الأجل حق المدين، فله إسقاطه، ويجبر الدائن على القبول.^(٢)

هـ - التعجيل بالحكم قبل التين :

١٩ - روي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أنه قال: «لا ينبغي للقاضي أن يقضي حتى يتبين له الحق، كما يتبين الليل من النهار فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: صدق.

وهذا لأن النبي ﷺ قال: «يا ابن عباس لا تشهد إلا على أمر يضيء لك كضياء هذه الشمس»^(٣) وولاية القضاء فوق ولاية الشهادة،

(١) بدائع الصنائع ١٠٩/٥، وشرح روض الطالب ٤/٢٤٦، وكتشاف القناع ٥/٣٨٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/١٧١، ٥/٤٨٢، ومواهب الجليل ٤/٥١٦، ومعني المحتاج ٢/١١٦، والمغني لابن قدامة ٤/٣٣٩

(٣) حديث: «يا ابن عباس، لا تشهد إلا على أمر يضيء»

عشان كان له أربعة مؤذنين، وإن دعت الحاجة إلى أكثر كان مشروعاً^(١).
والتفصيل في مصطلح: (أذان).

ب - تعدد الجماعة في مسجد واحد :

٤ - ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية: إلى أنه إذا صلى إمام الحي، ثم حضرت جماعة أخرى كره أن يقيموا جماعة فيه على الأصح. إلا أن يكون مسجد طريق، ولا إمام له، ولا مؤذن فلا يكره إقامة الجماعة فيه حيثل^(٢). واستدلوا بما روي عن عبد الرحمن بن أبي بكرة رضي الله عنها عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ خرج من بيته ليصلح بين الأنصار، فرجع وقد صلي في المسجد بجماعة، فدخل منزل بعض أهله، فجمع أهله فصلى بهم جماعة»^(٣). وقالوا: ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد لصلى فيه.

كما استدلوا بأثر عن أنس رضي الله عنه قال: إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا إذا فاتتهم الجماعة في المسجد، صلوا في المسجد

(١) مواهب الجليل ١/ ٤٥٢، وروضة الطالبين ١/ ٢٠٦، والمغني ١/ ٤٢٩.

(٢) ابن عابدين ١/ ٦٦٥ - ٣٧١، وروضة الطالبين ١/ ١٩٦، ومواهب الجليل ٢/ ٨٥.

(٣) حديث: أبي بكرة رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ خرج من بيته ليصلح بين الأنصار... أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد (٢/ ٤٥) - ط القلمي» واستكره الذهبي في الميزان (٤/ ١٤٠ ط الحلبي) فضعف أحد رواه.

تعدد

التعريف :

١ - التعدد في اللغة: الكثرة. وهو من العدد: أي الكمىة المتألفة من الوحدات، فيختص التعدد بما زاد عن الواحد، لأن الواحد لا يتعدد^(١).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

حكمه التكليفي :

٢ - يختلف حكم التعدد باختلاف متعلقه. فيكون: جائزاً في حالات، وغير جائز في حالات أخرى.

أ - تعدد المؤذنين :

٣ - تعدد المؤذنين جائز لمسجد واحد، لتعدد هم في زمن الرسول ﷺ. وقال الشافعية والحنابلة: إن ذلك مستحب، ويجوز الزيادة عن الاثنين. والمستحب أن لا يزيد عن أربعة. وروي: أن

(١) محيط المحيط، ولسان العرب مادة وعد.

جـ - تعدد الجمعة :

٥ - لا يجوز عند جمهور الفقهاء إقامة جمعيتين في بلد واحد إلا لضرورة، كضيق المسجد، لأن الرسول ﷺ والخلفاء بعده لم يقيموا سوى جمعة واحدة^(١).

وتعدد الجمعة في البلد الواحد جائز مطلقا عند الحنفية، سواء أكانت هناك ضرورة أم لا، فصل بين جانبي البلد نهرا أم لا، لأن الأثر الوارد بأنه «لا جمعة إلا في مصر جامع»^(٢) قد أطلق، ولم يشترط إلا أن تقع في مصر (ر: صلاة الجمعة).

د - تعدد كفارة الصوم :

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب الكفارة على من أفسد صوم يوم من رمضان بالجماع، وأنها لا تتعدد بتكرار الجماع في اليوم الواحد، كما اتفقوا على تعدد الكفارة إذا تكرر منه الإفساد بالجماع، بعد التكفير من الأول.

وإختلفوا فيها إذا أفسد أياما بالجماع قبل التكفير من الأول، فذهب المالكية والشافعية

(١) أسنى الطالب ١/ ٢٤٨، وشرح الزرقاني ٣/ ٥٤، والمغني ٣٣٤/ ٢ - ٣٣٥.

(٢) حديث : « لا جمعة إلا في مصر ». أخرجه عبد الرزاق (١٦٧/ ٣ ط المكتب الإسلامي)، والبيهقي (١٧٩/ ٣ ط دار المعرفه). ضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير (٥٤/ ٢ ط الأثرية)، والزيلعي في نصب الرأية (٢/ ١٩٥ ط المجلس العلمي).

فراوى. قالوا: ولأن التكرار يؤدي إلى تقليل الجساعة، لأن الناس إذا علموا: أنهم فوتهم الجماعة يتعجلون، فتكثر الجماعة.

وقال الحنابلة: لا يكره إعادة الجماعة في المسجد^(١). واستدلوا بعموم قوله ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة»^(٢) وحديث أبي سعيد رضي الله عنه: «جاء رجل وقد صلى الرسول ﷺ فقال: أياكم يتجر على هذا؟»^(٣) فقام رجل فصلى معه وجاء في بعض الروايات: فلما صليا قال: «وهذان جماعة»^(٤) ولأنه قادر على الجماعة، فاستحب له فعلها، كما لو كان المسجد في عمر الناس.

والتنصيص: في مصطلح: (جماعة) أو صلاة الجماعة).

(١) المغني ٢/ ١٨٠.

(٢) حديث : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة ». أخرجه البخاري (الفتح ١٣١/ ٢ ط السلفية).

(٣) حديث : « أياكم يصير على هذا؟ فقام رجل فصلى معه ». أخرجه البيهقي (٦٩/ ٣ ط دار المعرفه). والترمذي (٤٢٧/ ١ ط حصى الحلي) واللفظ له، وقال: حديث حسن.

(٤) حديث : « فلما صليا قال: وهذان جماعة ». أخرجه البيهقي (٦٩/ ٣ ط دار المعرفه) بلفظ «أثنان في فوقها جماعة». قال البيهقي: كذلك رواه جماعة عن عليلة وهو الربيع بن بدر وهو ضعيف والله أعلم، وقد روي من وجه آخر أيضا ضعيف.

فإن جمع بين عينين فأكثر في صفقة واحدة جاز، ويوزع الثمن في المثلي. وفي العين المشتركة بين اثنين يوزع على الأجزاء، وفي غيرهما من المتقومات على الرهوس، باعتبار القيمة، فإن بطل العقد في واحد منها ابتداء صح في الآخر، بأن كان أحدهما قابلاً للعقد والآخر غير قابل،^(١) (ر: عقد - تفريق الصفقة).

ز - تعدد المرهون أو المرهن :

٩ - إذا رهن دارين له بمبلغ من الدين، ف قضى حصة إحدى الدارين من الدين لم يستردّها حتى يقضى باقي الدين، لأن المرهون محبوس بكل الدين. وكذا إن رهن عينا واحدة عند رجلين بدين عليه لكل واحد منهما، ف قضى دين أحدهما، لأن العين كلها رهن عند الدائنين، وأضيف الرهن إلى جميع العين في صفقة واحدة.^(٢) (ر: رهن).

ح - تعدد الشفعة في العقار :

١٠ - اختلف الفقهاء في حكم الشفعة إذا استحقها جمع، فقال الشافعية: يأخذون على قدر الحصة، لأن الشفعة من مرافق الملك فيقتلر بقدرة.^(٣)

(١) أسنى المطالب ٤٢/٢ - ٤٣، وابن عابدين ١٠٤/٤

(٢) أسنى المطالب ١٧/٢، والهداية ١٠٤/٤

(٣) القليوبي ٤٨/٣

والجناية: إلى تعدد الكفارة، لأن كل يوم عبادة برأسها، وقد تكرر منه الإفساد فأشبهه الحجين.^(١)

وعند الحنفية: تكفيه كفارة واحدة، وهو المعتمد في المذهب. واختار بعض الحنفية: أن هذا خاص بالإفساد بخير الجبايع، أما الإفساد بالجبايع فتتعدد الكفارة فيه لمعظم الجناية.^(٢) (ر: كفارة).

ه - تعدد الفدية بتعدد ارتكاب المحظور في الإحرام:

٧ - إذا ارتكب في حالة الإحرام جنبايات توجب كل منها فدية، فإن كانت الجناية صيدا ففي كل منها جزاء، سواء أفعله مجتمعا، أم متفرقا. كقَر عن الأول، أم لم يكفّر عنه. وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.^(٣) وساعدا ذلك ففيه خلاف وتفصيل ويرجع إليه في (فدية) و(إحرام).

و - تعدد الصفقة :

٨ - تعدد الصفقة بتعدد البائع، وتعدد المشتري، ويتفصيل الثمن، وباختلاف المعقود عليه.

(١) أسنى المطالب ١/٤٢٥، وكشاف الفناح ٣٢٦/٢،

والزرقاني ٢/٢٠٨.

(٢) ابن عابدين ١١٠/٢، وبدائع الصنائع ١٠١/٢

(٣) أسنى المطالب ١/٥٢٣، والمفني ٣/٤٩٦، وهناك قول

لاحد بالتداخل.

وأفضلهم، فإن تشاحوا ولم يقدموه أقرع بينهم.
فإن زوج أحدهم قبل القرعة بإذنها، أو زوجها
غير من خرجت له القرعة صبح. ^(١) لأنه صبر
من أهله في عمله، هذا رأي الشافعية. ولتفصيل
الموضوع وآراء الفقهاء يرجع إلى مصطلح
(نكاح) و(ولي).

وعند الحنفية: يوزع على عدد رؤوسهم، ^(١)
وهو قول عند الشافعية، لأنهم استوا في سبب
الاستحقاق، فيسترون في الاستحقاق. ر:
(شفعة).

ط - تعدد الوصايا :

١١ - إذا أوصى بوصايا من حقوق الله قدمت
الفرائض منها، سواء قدمها الموصي أم أخرها،
لأن الفريضة أهم من النافلة، فإن تساوت وقدم
الموصي بعضها على بعض بما يفيد الترتيب
بدىء بما قدمه الموصي. ر: (وصية).

ي - تعدد الزوجات :

١٢ - تعدد الزوجات إلى أربع مشروع ورد به
القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا
مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ،
فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ﴾ ^(١) وفي تفصيل مشروعية التعدد
وشروطه ووجوب العدل بين الزوجات يرجع إلى
(نكاح وقسم ونفقة).

ك - تعدد أولياء النكاح :

١٣ - إذا استوى أولياء المرأة في درجة القرابة
كالإخوة والأعمام، يندب تقديم أكبرهم

ل - تعدد الطلاق :

١٤ - يملك الزوج الحر على زوجته الحرة ثلاث
تطليقات، تبين بعدها الزوجة منه بينونة
كبرى، لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره يدخل
بها، ثم يطلقها أو يموت عنها، لقوله تعالى
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ إلى قوله ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا
تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَإِنْ
طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ
يُقْبِيَا حُدُودَ اللَّهِ﴾. ^(٢)
وفي ذلك تفصيل وخلاف يرجع إليه في
(طلاق).

م - تعدد المجني عليه، أو الجاني :

١٥ - إذا قتلت جماعة واحداً يُقتلون جميعا
قصاصا، وإن تفاضلت جراحاتهم في العدد،
بشرط أن تكون كل جراحة مؤثرة في إزهاق
الروح. وإن قتل واحد جماعة يقتل قصاصا

(١) أسنى الطالب ١٤١/٣

(٢) سورة البقرة / ٢٢٩ - ٢٣٠

(١) الهداية ٢٥ / ٤

(٢) سورة النساء / ٣

أيضا ، هذا محل اتفاق بين الفقهاء ^(١) .
والتفصيل في مصطلح (قصاص) و(جناية) .

ن - تعدد التعزير بتعدد الألفاظ :

١٦ - من سب رجلا بألفاظ متعددة من ألفاظ
الشتم الموجب للتعزير ، فقد أفتى بعض الحنفية
- وأبيه ابن عابدين - بأنه يعزر لكل منها ، لأن
حقوق العباد لا تتداخل . وكذا إن سب جماعة
بلفظ واحد ^(٢) .

انظر مصطلح (تعزير) .

س - تعدد القضاة في بلد واحد :

١٧ - يجوز للإمام تعيين قاضيين فأكثر في بلد
واحد ، إلا أن يشترط اجتماعهم على الحكم في
القضية الواحدة لما يقع بينهم من خلاف في محل
الاجتهاد ^(٣) . ر : (قضاء) .

ع - تعدد الأئمة :

١٨ - ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز
تنصيب إمامين فأكثر للمسلمين في زمن واحد ،
وإن تباعدت أقاليمهم ^(٤) . ر : (إمامة عظمى) .

(١) مواهب الجليل ١/ ٢٤١ ، وأسنن الطالب ١٧/ ٤ ،
وحاشية الطحاوي على الدر المختار ٢٧٠/ ٤

(٢) ابن عابدين ٣/ ١٨٦

(٣) قليوبي ٤/ ٢٩٨ ، وحاشية النسوي ٤/ ١٣٤ . وله من
المسائل الإجرائية وقد تغيرت بتغير الزمن (اللجنة) .

(٤) روضة الطالبين ١٠/ ٤٧ ، والأحكام السلطانية للبيروني

ص ٩ ، وحاشية النسوي ٤/ ١٣٤

تعدي

التعريف :

١ - التعدي لغة : الظلم ، وأصله مجاوزة الحد
والقدر والحق . يقال : تعديت الحق واعتديته
وعدوته أي : جاوزته ^(١) .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن
معناه في اللغة ، فيستعمل بمعنى : الاعتداء
على حق الغير ، وبمعنى : انتقال الحكم إلى
محل آخر ، كتعدي العلة ، والتعدي في الحرمة ،
وغير ذلك .

الحكم التكليفي :

٢ - سبق أن التعدي له إطلاقان ، ويطلق ويراد
به : الاعتداء على الغير ، وهذا البحث محل
تفصيله . ويطلق ويراد به : انتقال الحكم إلى
محل آخر .

أما التعدي بالإطلاق الأول فهو بجميع
أنواعه حرام . وللتعدي أحكامه الخاصة :
كالقصاص في النفس ، والأطراف ،

(١) اللسان والمصباح والمغرب .

السائب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم :
ولا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً أو جاداً ،
ومن أخذ عصاً أخيه فليردها^(١) فيجب على
المتعدي رد العين المغصوبة إن بقيت بيده كما
هي ، فإن تلفت في يده ، أو تعدى عليها فأتلفها
بدون غصب وجب عليه رد مثلها إن كانت
مثلية ، فإذا انقطع المثل أولم تكن مثلية وجب
عليه قيمتها .^(٢)

ومثل ما تقدم : الباضي في غير زمن القتال ،
حيث يضمن الأموال التي أتلفها أو أخذها .
وللتفصيل انظر مصطلح : (غصب ،
إتلاف ، ضمان ، سرقة ، اختلاس ، بغاة) .

المتعدي في العقود :

أولاً : المتعدي في الوديعة :

٤ - الأصل في الوديعة : أنها أمانة ، لقوله
تعالى : ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي
اتَّيَمَّنَ آمَانَتَهُ﴾ ،^(٣) وأنه لا ضمان على المودع في
الوديعة ، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده : أن النبي ﷺ قال : «من أودع وديعة فلا

والتعويض ، والحبس وما إلى ذلك ، كما
سيبين .

المتعدي على الأموال :

المتعدي بالغصب والإتلاف والسرقة
والاختلاس :

٣ - من تعدى على مال غيره فغصبه ، أو أتلف
مالا غير ماذون في إتلافه شرعاً أو سرقه أو
اختلسه - ترتب عليه حكمان :

أحدهما أخروي . وهو : الإثم ، لقوله
تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم
بِأَبْطِلٍ﴾^(١) وقوله ﷺ : «لا يحل مال امرئ
مسلم إلا بطيب نفسه» .^(٢)

والآخر ديني : وهو الحد أو التعزير مع
وجوب الضمان عليه ، لقوله ﷺ : «على اليد ما
أخذت حتى تؤديه»^(٣) ولما روى عبدالله بن

(١) سورة البقرة / ١٨٨

(٢) حديث : «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه»
أخرجه الدارقطني (٣/ ٢٦) - ط دار المحاسن من حديث
أبي حرة الرقاشي وفي إسناده مقال . وقد أورد ابن حجر في
التلخيص شواهد تقويه . (التلخيص ٣/ ٤٦ - ٤٧ - ط
شركة الطباعة الفنية) .

(٣) حديث : «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» أخرجه أبو داود
(٣/ ٨٢٢) - تحقيق عزت عبيد دهاس) من حديث سمرة بن
جندب وأعله ابن حجر في التلخيص بالاختلاف في سماع
الحسن عن سمرة . (التلخيص ٣/ ٥٣ - ط شركة الطباعة
الفنية) .

(١) حديث : «لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً أو جاداً . . .»
أخرجه أبو داود (٥/ ٢٧٣) - تحقيق عزت عبيد دهاس)
والترمذي (٤/ ٢٦٢) - ط الحلبي وحسنه .

(٢) ابن عابدين ١١٤/ ١١٦ ، وحاشية السلموني
٣/ ٤٤٣ ، والقوانين الفقهية ص ٣٣٥ ، ومعنى المحتاج
٢/ ٢٧٧ ، ٢٨٢ ، وكشاف القناع ٤/ ٧٨ ، ١٠٦

(٣) سورة البقرة / ٢٨٣

جزءاً منه، فإنه يؤمر بدفع قيمة ما أتلّفه، لتكون رهناً إلى حلول الأجل.
وأما تصرفات الراهن التي تنقل ملك العين المرهونة كالبيع والهبة، فإنها موقوفة على إجازة المرتهن أو قضاء الدين.^(١)

ب - تعدي المرتهن :

٧ - ذهب الحنفية : إلى أن الرهن إن هلك بنفسه فإنه يهلك مضموناً بالدين، وكذلك لو استهلكه المرتهن، لأنه لو أتلّف مملوكاً متقوماً بغير إذن مالكه، فيضمن مثله أو قيمته، كما لو أتلّفه أجنبي وكان رهناً مكانه.

وفرق المالكية بين ما يغاب عليه : أي ما يمكن إخفاؤه كـ بعض المنقولات، وما لا يغاب عليه، كالعقار والسفينة والحيوان، فأوجبوا الضمان في الأول - دون الثاني بشرطين :

الأول : أن يكون بيده، لا أن يكون بيد أمين.

والثاني : أن لا تشهد بينة للمرتهن على التلف أو الضياع، بغير سببه، وغير تفريطه.^(٢)

(١) ابن عابدين ٣٢٧/٥ - ٣٢٨، والسمسوقي ٢٤٢/٣، والقوانين الفقهية ص ٣٢٩، وروضة الطالبين ٧٤/٤، ٨٢، وكشاف القناع ٣/٣٣٦
(٢) بدائع الصنائع ٨/٣٧٥٩، ٣٧٨٠، وابن عابدين -

ضمان عليه^(١) ولأن المستودع يحفظها لملكها فلو ضمنت لامتنع الناس من الدخول فيها، وذلك مضّر، لما فيه من مسيس الحاجة إليها.
ويضمن الوديع في حالين :

الأول : إذا فرط في حفظ الوديعة، لأن المفرط متسبب بترك ما وجب عليه من حفظها.
الثاني : أن يتعدي الوديع على الوديعة، لأن المتعدي متلف لمال غيره فضمنه، كما لو أتلّفه من غير إيداع.

ومن صور التعدي عليها : انتفاعه بها، كأن يركب الدابة المودعة لغير نفعها، أو يلبس الثوب المودع فيلبس. ومن صور التعدي أيضاً : جحودها.^(٢)

ثانياً : التعدي في الرهن :

٥ - يكون التعدي في الرهن من الراهن أو من المرتهن.

أ - تعدي الراهن :

٦ - إذا تعدى الراهن على الرهن فأتلفه أو أتلف

(١) حديث : ومن أودع وديعة فلا ضمان عليه، أخرجه ابن ماجه (٢/٨٠٢ - ط الحلبي) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وقال ابن حجر في (التلخيص ٣/٩٧ - ط شركة الطباعة الفنية) : فيه لفتى بن الصباح وهو متروك، وتأيمه ابن حنبله في ذكره البيهقي.
(٢) ابن عابدين ٤/٤٩٤، ٤٩٨، والسمسوقي ٣/٤١٩، وما يملأها، وفي المحتاج ٣/٧٩ وما يملأها، وكشاف القناع ٤/١٦٦ وما يملأها.

والتعدي، والشعبي، وعمر بن عبد العزيز،
والتوري. والأوزاعي، وابن شبرمة.

وزاد المالكية في تضمين المستعير: ما إذا لم
يظهر سبب هلاك العارية، وكانت مما يغاب
عليه، فإن قامت بينة على تلفها أو ضياعها
بدون سببه فلا ضمان عليه.

وذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن العارية
مضمونة مطلقاً، تعدى المستعير، أو لم يعد،
لحديث سمرة: أن النبي ﷺ قال: «على اليد
ما أخذت حتى تؤديه»،^(١) وعن صفوان: «أنه
ﷺ استعار منه يوم حنين أدرعاً، فقال: أغصبا
يا محمد؟ قال: بل عارية مضمونة». ^(٢) وهو:
قول عطاء، وإسحاق، وأشهب من المالكية،
وزوي عن ابن عباس، وأبي هريرة رضي الله
عنهم. ^(٣)

رابعاً: التعدي في الوكالة:

٩- اتفق الفقهاء: على أن الوكيل أمين،
لا ضمان عليه فيما تلف في يده بغير تفريط

وذهب الشافعية والحنابلة: إلى أن الرهن
أمانة في يد المرتين، وأنه لا ضمان عليه إن هلك
بيده، إلا إذا تعدى عليه، أو فرط في حفظه.
وعلى هذا: فالفقهاء متفقون على أن
المرتن ضامن للرهن بتعديه عليه أو تفريطه في
حفظه.

ثالثاً: التعدي في العارية:

٨- اتفق الفقهاء: على أن العارية مضمونة
بالتعدي والتفريط من المستعير، لحديث
سمرة بن جندب رضي الله عنه: أن النبي ﷺ
قال: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه»^(١)
أما إذا هلكت بلا تعدد ولا تفريط، فقد
اختلف الفقهاء في ذلك.
فذهب الحنفية والمالكية: إلى أن العارية إن
هلكت من غير تعدد ولا تفريط منه فلا ضمان
عليه، لقول النبي ﷺ: «ليس على المستعير
غير المئول ضمان»،^(٢) ولأنه قبضها بإذن مالكها
فكانت أمانة كالوديعة، وهو: قول الحسن،

٣٢٦/٥ =، والنسوي ٣/٢٥٣ - ٢٥٤، والفواكه الدواني
٢/٢٣٢ - ٢٣٣، وروضة الطالبين ٤/٩٦، وكشاف
القناع ٣/٣٤١

(١) حديث: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» تقدم تحريجه
٣/ف

(٢) حديث: «ليس على المستعير غير المئول ضمان» أخرجه
السارقلبي (٣/٤١) - ط دار المحاسن من حديث
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وأعله براويين ضعيفين في
إسناده.

(١) حديث: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» تقدم تحريجه
٣/ف

(٢) حديث: «بل عارية مضمونة» أخرجه أحمد (٣/٤٠١) - ط
المبينة وحسنه ابن حزم في المحلى (٩/١٧٣) - ط
المبينة.

(٣) ابن عابدين ٤/٥٠٣، وحاشية النسوي ٣/٤٣٦،
والقوانين الفقهية ص ٣٧٨، ومغني المحتاج ٢/٢٦٧،
وكشاف القناع ٤/٧٠، والمغني ٥/٢٢٠

وللتفصيل انظر مصطلح : (قراض، شركة).

١٢ - هذا وقد سبق الكلام عن التعدي في الصدقة، والوصية، والأكل، والشرب، في مصطلح (إسراف).

سابعاً : التعدي على النفس وما دونها :

١٣ - التعدي على الأبدان بما يوجب قصاصاً أو غيره هو: قتل الأدمي بغير حق، بأن لا يكون مرتدداً، أو زانياً معصناً، أو قاتلاً لمكافته، أو حربياً. (ومثله قتل الصائل).

والتعدي على النفس وما دونها: يكون بالمباشرة أو بالتسبب، كمن حفر بئراً أو حفرة في غير ملكه فوقع فيه إنسان. أو بالسبب، كالإكراه على التعدي.

والتعدي بأنواعه يوجب الضمان، لأن كل واحد منها يلحق ضرراً بالغير.

أما القتل من غير تعد - وهو القتل بحق - فلا ضمان فيه، كرجم الزاني.

والتعدي على النفس يكون بالقتل عمداً أو شبه عمداً - عند الجمهور - أو قتلاً خطأ. ويجب بالقتل العمد: القود، أو الدية. ويجب في شبه العمد والخطأ: الدية فقط، على تفصيل ينظر في (جناية، قتل، قصاص).

= وما بينهما، والدسوقي ١٧/٣ وما بينهما، وكشاف الفتاوى ٥٠٧/٣ وما بينهما.

ولا تعد، لأنه نائب عن المالك في اليد والتصرف، فكان الهلاك في يده كالهلاك في يد المالك، فأصبح كالمودع.

ولأن الوكالة عقد إرفاق ومعونة، والضمان منافع لذلك ومنفعته. أما إذا تعدى الوكيل فإنه يكون ضامناً. ^(١) وللتفصيل انظر مصطلح (وكالة).

خامساً : التعدي في الإجارة :

١٠ - سبق الكلام عن التعدي في الإجارة مصطلح (إجارة).

سادساً : التعدي في المضاربة :

١١ - المضاربة: عقد على الشركة في الربح بهال من أحد الجانبين، وعمل من الجانب الآخر، ولا مضاربة بدونها.

ثم المدفوع إلى المضارب أمانة في يده، لأنه يتصرف فيه بأمر المالك، لا على وجه البذل والوثيقة، وهو وكيل فيه، فإذا ربح فهو شريك فيه، وإذا فسدت انقلبت إجارة، واستوجب العامل أجر مثله، وإذا خالف كان غاصباً لوجود التعدي منه على مال غيره. ^(٢)

(١) ابن عابدين ٤١٦/٤، ٤٠٩، وضع القدير ٤٩/٧، ٥٢، ٧٣، والقوانين الفقهية ص ٣٣٣، ومغني المحتاج ٢٣٠/٢، وروضة الطالبين ٣٢٥/٤، وكشاف القناع ٣٩٠، ٤٦٩/٣، ٤٧٥، ٤٨٤، والنسوتي ٢٨٢/٣، ٣٩٠
(٢) مجمع الضمانات ص ٣٠٣، ومغني المحتاج ٣١٤/٢

الدفاع عن مقدماته كالقبلة وغيرها. (١)
وللتفصيل انظر مصطلح: (صيال).

تاسعاً : تعدي البغاة :

١٦ - مايتلفه البغاة - إذا تحققت فيهم الشروط -
من نفس أو مال، ينظر إن كان أثناء القتال فلا
ضمان، وإن كان في غير قتال ضمنوا النفس
والمال، وهذا القدر هو ماعليه جمهور العلماء (٢)
وللتفصيل ينظر مصطلح: (بغاة).

عاشراً : التعدي في الحروب :

١٧ - يجب مراعاة الأحكام الشرعية في الحروب
بين المسلمين والكفار، فلا يجوز قتال من لم
تبلغهم الدعوة، حتى ندعوهم إلى الإسلام،
على خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح:
(دعوة).

ولا يجوز في الحروب قتل من لم يحمل السلاح
من الصبيان، والمجانين، والنساء، والشيخ
الكبير، والراهب، والزمن، والأعمى - بلا
خلاف بين الفقهاء - إلا إذا اشتركوا في القتال،
أو كانوا ذا رأي وتدبير ومكاييد في الحرب، أو
أعانتوا الكفار بوجه من الوجوه، كما لا يجوز
الاعتداء على الأسرى، بل يجب الإحسان
إليهم.

وللتفصيل ينظر: (جهاد، جزية، أسرى).

أما التعدي على مادون النفس، فإن كان
عمداً ففيه القصاص، أو الدية، وإن كان خطأ
ففيه الدية. على خلاف وتفصيل ينظر في
مصطلح: (جناية، جراح، قصاص).

ومثل التعدي بإتلاف العضو: التعدي
بإتلاف منفعة العضو، ففيه الضمان أيضاً. (١)

١٤ - وقد سبق الكلام عن التعدي في العقوبات
والقصاص والتعزير في مصطلح: (إسراف).

ثامناً : التعدي على العرض :

١٥ - التعدي على الأعراض حرام، لأن
الأعراض يجب أن تصان من الدنس، وقد أباح
الإسلام دم من اعتدى على العرض، لأن
حفظ الأعراض من مقاصد الشريعة، قال عليه
الصلاة والسلام: «من قُتل دون أهله فهو
شهيد» (٢)، وجه الدلالة في هذا الحديث
الشريف: أنه لما جعله شهيداً دل أن له القتل
والقتال. وأن الدفاع عن العرض واجب، لأنه
لا سبيل إلى إباحته. وم سواء في ذلك بضع
زوجته أو غيره. ومثل الدفاع عن البضع:

(١) ابن عابدين ٣٦٩/٥ ومايهدما، واللمسوقي ٢٧٢/٤
ومايهدما، ومغني المحتاج ٦٨/٤ ومايهدما، وكشاف
القناع ٣٤/٦ ومايهدما.

(٢) حديث: ومن قتل دون أهله فهو شهيد، أخرجه الترمذي
(٤/٣٠ - ط الحلبي) وقال: حسن صحيح.

(١) مغني المحتاج ١٩٤/٤ - ١٩٥.

(٢) مغني المحتاج ١٢٥/٤، وكشاف القناع ١٦٥/٦

التعدي بالإطلاق الثاني بمعنى الانتقال :
 أ - تعدي العلة :
 العلة : هي المعنى الذي شرع الحكم عنده
 تحصيلا للمصلحة ^(١) .
 ١٨ - وهي : إما أن تكون متعلية ، أو قاصرة
 وتسمى (ناقصة) .

فالتعلية : هي التي يثبت وجودها في الأصل
 والفروع ، أي : أنها تتعدى من محل النص إلى
 غيره ، كعلة الإسكار .

والقاصرة : هي التي لا تتعدى محل الأصل ،
 كالرَّمْل في الطواف ، في الأشواط الثلاثة
 الأولى ، لإظهار الجلد والقوة للمشاركين .

وقد اتفق الأصوليون : على أن التعليل
 بالعلة المتعلية صحيح ، لأن القياس لا يتم إلا
 بعلة متعلية إلى الفرع ، ليلحق بالأصل ^(٢) .

واختلفوا في التعليل بالعلل القاصرة . ومحل
 تفصيل ذلك الملحق الأصولي .

ب - التعدي بالسراية :

١٩ - ومثاله : إذا أوقد شخص نارا في أرضه أو
 في ملكه ، أو في موات حَجْرِهِ ، أو فيما يستحق
 الانتفاع به ، فطارَت شِوَارُهُ إلى دارجاره

آثار التعدي :

٢٠ - سبق أن التعدي يكون على المال ، وعلى
 النفس ومادونها ، وعلى العرض ، وللتعدي
 بأنواعه آثار نجمها فيما يلي :

(١) الضمان : وذلك فيما يخص الأموال
 بالغصب والإتلاف ، وماسوى ذلك ، أو فيما

يخص القتل بأنواعه ، إذا صولح في عمده على
 مال ، أو عفا أحد الأولياء عن القصاص - ومثل
 ذلك الجنابة على مادون النفس .

وللتفصيل ينظر كل في بابه .

(٢) القصاص : ويكون في العمد من قتل أو

قطع عضو أو إتلافه مما فيه القصاص ، وينظر في
 مصطلح : (قتل ، قصاص) .

(٣) الحد : وهو أثر من آثار التعدي في
 السرقة ، والزني ، والذف ، وما إلى ذلك ،
 وينظر كل في مصطلحه .

(١) فوائد الرحوت بشرح مسلم النور ٢ / ٢٦٠

(٢) المستصفى ٢ / ٣٤٥ ، وإرشاد الفحول ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ،

وجمع الجوامع بحاشية البناي ٢ / ٢٤١ ، وفوائد الرحوت

٢٨٦ / ٢

(١) الفتاوى الهندية ٣ / ٤٥٩ ، ومواهب الجليل ٦ / ٣٢١ ،

وروضة الطالبين ٥ / ٢٨٥ ، وكشاف القناع ٢ / ٣٦٧ ،

ومجمع الفياتل ص ١٦١

تعديل

(٤) التعزير : وهو حق الإمام يعاقب به الجناة ويكون التعزير : بالحبس أو بالجلد أو بيا يراه الحاكم مناسبا. انظر مصطلح : (تعزير).
(٥) المنع من الميراث : وذلك كقتل الوارث مورثه، على خلاف بين الفقهاء في العمدة وغيره. انظر مصطلح : (إرث).

التعريف :

١ - للتعديل في اللغة معنيان :

أ - التسوية، والتقويم. يقال : عدل الحكم، والشيء تعديلا : أقامه، والميزان : سواه، فاعتدل.

ب - التزكية يقال : عدل الشاهد أو الراوي تعديلا : نسبة إلى العدالة ووصفه بها. ^(١)

ومعناه في الاصطلاح الشرعي ، لا يخرج عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

التجريح :

٢ - التجريح في اللغة : مصدر جرحه، يقال : جرح الشاهد : إذا أظهرت فيه مآثر به شهادته.

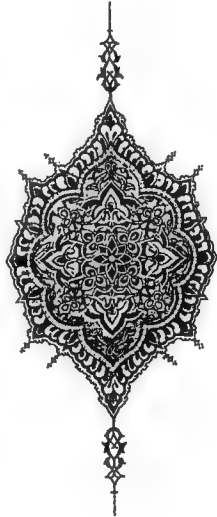
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك. ^(٢)

(١) لسان العرب، تاج العروس والمصباح المنير مادة: وعدل،

ودروسة الطالين ٣/ ١٨٤، وضع القدير ١/ ٢١٠

(٢) تاج العروس مادة: «جرح»، وجامع الأصول في أحاديث

الرسول لابن الأثير ١/ ١٢٦



الحكم التكليفي : في الصلاة، بمعنى الطمأنينة فيها، من ركوع،

أ - تعديل الشهود :

وسجود وجلوس بين السجنتين واعتدال من الركوع، إلا أن الحنفية قالوا بالوجوب دون الفرضية، على اصطلاحهم - بمعنى : أنه يائمه بترك الواجب عمدا، وتجب إعادة الصلاة، لرفع الإثم مع صحتها - دون الفرص.

٣ - ذهب الشافعية، والحنابلة، والمالكية وأبويوسف، ومحمد إلى أنه: يجب على القاضي أن يطلب تعديل الشهود إذا لم يعلم عد التهم، سواء أطلعن الخصم أم لم يطلعن، ولا يجوز له قبول شهادتهم بغير تعديل.^(١)

وقال الجمهور: إن التعديل في المذكورات واجب، بمعنى : أنه فرض وركن، تبطل الصلاة بتركه، عمدا أو سهوا.^(٢) ودليل المسألة حديث النبي صلى الله عليه وسلم المعروف.^(٣)

وقال أبو حنيفة: يقبل الحاكم شهادة الشاهد المسلم الظاهر العدالة، ولا يسأل عن حال الشهود حتى يطلعن الخصم، لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا محدودا في فرية».^(٤)

ج - قسمة التعديل :

واستثنى من هذا شهود الحدود، والقصاص فيشترط عنده الاستقصاء، لأن الحدود تدرأ بالشبهات.^(٥) وفي تعديل الشهود ورواة الحديث تفصيلات وخلاف تنظر في (تزكية).

٥ - وهي : أن تقسم العين المشتركة باعتبار القيمة، لا بعدد الأجزاء، كأرض مثلا تختلف قيمة أجزائها باختلافها في قوة الإنبات، أو القرب من الماء، أو يسقي بعضها بالنهر، وبعضها بالناضح أو بغير ذلك.

ب - تعديل الأركان في الصلاة :

فيكون ثلثها مثلا يساوي بالقيمة ثلثها، فتقسم قسمة التعديل. فيجعل الثلث سهما والثلثان سهما، إلحاقا للتساوي بالقيمة

٤ - اتفق الفقهاء : على وجوب تعديل الأركان

(١) روضة الطالبين ١٦٦/١ - ١٦٧، ومعين الحكام ص ١٠٥، وابن عابدين ٣٧٢/٤، ومواهب الجليل ١٥١/٦، وكشاف القناع ٣٤٨/٦

(٢) حديث: «المسلمون عدول بعضهم على بعض...» أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٢/٦) ط الدار السلفية - بمبي من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وإسناده حسن.

(٣) فتح القدير ٤٥٧/٦، وابن عابدين ٣٧٢/٤، ومعين الحكام ص ١٠٥

(١) مراقي الفلاح بمسألة الطحاوي (١٣٥ و ١٣٦)، ومواهب الجليل ١٢٥/١، ومغني المحتاج ١٦٣/١، ومبهمها، والمغني ٥٠٨/١

(٢) حديث النبي صلى الله عليه وسلم (٤٠٣/١) ط الحلبي.

بالتساوي في الأجزاء. وينظر التفصيل في مصطلح: (قصة).

تعذيب

التعريف :

١ - التعذيب: مصدر عذب، يقال: عذبه تعذيباً: إذا منعه، وفطمه عن الأمر. قال ابن فارس: أصل العذاب الضرب، ثم استعير ذلك في كل شدة، يقال منه: عذب تعذيباً. والعذاب: اسم بمعنى النكال والعقوبة. (١) ومنه قوله تعالى: ﴿يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾. (٢) ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التعزير :

٢ - التعزير: تفجيل من العزر، بمعنى: المنع والإجبار على الأمر، وأصله النصرة والتعظيم. (٣)

د - التعديل في دم جزاء الصيد في المناسك :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء: إلى أن جزاء الصيد المثل على التخير والتعديل، فيجوز فيه العدول عن المثل إلى قيمة المثل، أو قيمة الصيد، على اختلاف بينهم في ذلك، يرجع إلى موطنه.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (١)، أما غير المثلي من الصيد فيتصلق بقيمته طعاماً، أو يصوم عن كل مدٍّ يوماً. (٢)

أما باقي الدماء الواجبة بترك واجب، أو ارتكاب منهي، ففي جواز التعديل فيها خلاف بين الفقهاء، وتفصيله في (إحرام).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ١٩٢، ولسان العرب،

والمصباح للتيرمذية: «عذب»، ومعجم مقاييس اللغة

لابن فارس ٤/ ٢٦٠

(٢) سورة الأحزاب/ ٣٠

(٣) القاموس والمصباح مادة: «عزر».

(١) سورة المائدة / ٩٥

(٢) ابن عابدين ٢/ ٢١٤ و٢١٥، والقوانين الفقهية ٩٣،

ومغني المحتاج ١/ ٥٢٩، والمغني ٣/ ٥١٩

مثل، يقال: مثلت بالقتيل: إذا جدعته، وظهرت آثار فعلك عليه تنكيلا. والتشديد مبالغة، والاسم المثلة - وزان غرفة - والمثلة - بفتح الميم وضم التاء: العقوبة. (١)

والنسبة بين التعذيب والتمثيل، عموم وخصوص مطلق. فالتعذيب أعم من التمثيل، فكل تمثيل تعذيب، وليس كل تعذيب تمثيل. ولا فرق في ذلك بين الحي والميت، لأن الآثار تدل: على أن الميت يتأذى بما يتأذى به الحي.

الحكم التكليفي:

٥ - يختلف حكم التعذيب باختلاف الأحوال والأسباب. والدواعي للتعذيب بعضها يرجع إلى قصد المذهب، سواء أكان بالطريق المباشر، أم غير المباشر.

التعذيب في الأصل ممنوع شرعا، لقول النبي ﷺ: «إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا». (٢)

وجمهور الفقهاء على أن الذي يتولى القصاص فيها دون النفس: هو الإمام، وليس للأولياء ذلك، لأنه لا يؤمن منهم التجاوز، أو التعذيب. وأما في النفس، فالحنابلة اشتهروا

(١) المصباح المنير والمغرب في ترتيب المرب، وتهذيب الأساءه واللسان المتجدد في اللغة مادة: مثل، ومعجم الفقه

الحنبلي ٨٧٤/٢

(٢) حديث: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا». أخرجه مسلم (٤/٢٠١٧ ط الحلي)، في حديث هشام بن حكيم بن حزام.

وفي اصطلاح الفقهاء: عبارة عن التأديب دون الحد. وكل ما ليس فيه حد مقدر شرعا فموجبه التعزير.

والتعذيب أهم من التعزير من وجه، لأن التعزير لا يكون إلا بحق شرعي، بخلاف التعذيب. فقد يكون ظلما وعدوانا. والتعزير أعم من حيث ما يكون به التعزير.

ب - التأديب:

٣ - التأديب مصدر أدب، مضعفا، وثلاثية: أدب، من باب ضرب، يقال: أدبته أدبا، أي علمته رياضة النفس، ومحاسن الأخلاق. ويقال: أدبته تأديبا مبالغة وتكثيرا: أي عاقبته على إساءته، لأن التأديب سبب يدعو إلى حقيقة الأدب. (١)

والنسبة بين التعذيب والتأديب: عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في التعزير، لأن فيه تعديبا وتأديبا.

ويفترق التعذيب عن التأديب في التعذيب الممنوع شرعا، فإنه تعذيب، وليس تأديبا، ويفترق التأديب عن التعذيب في التأديب بالكلام والنصح من غير ضرب، فإنه تأديب ولا يطلق عليه تعذيب.

ج - التمثيل:

٤ - التمثيل: مصدر مثل. وأصله الثلاثي: (١) لسان العرب المحيط، والمصباح المنير مادة: «أدب».

تعذيبهم بها، وذلك عند عدم إمكان أخذهم
بغير التحريق، لأن الصحابة والتابعين فعلوا
ذلك في غزواتهم، وأما تعذيبهم بالنار بعد
القدرة عليهم فلا يجوز، لما روى حزمة الأسلمي
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أمره على سرية
وقال له: «إن وجدتم فلانا فاحرقوه بالنار»
فوليت فناداني، فرجعت إليه فقال: «إن وجدتم
فلانا فاقتلوه، ولا تحرقوه، فإنه لا يعذب بالنار
إلا رب النار»^(١)

وتفصيل ذلك في مصطلح (إحراق ٢/١٢٥)
ومن أنواع التعذيب المشروع: ضرب الأب
أو الأم ولدهما تأديبا، وكذلك الوصي، أو المعلم
بإذن الأب تعليما.
وذكر في الفقيه:

له إكراه طفله على تعلم القرآن، والأدب،
والعلم، لفرضيته على الوالدين، وله ضرب
اليتيم فيما يضرب ولده، والأم كالأب في
التعليم، بخلاف التأديب، فإنه لو مات الصبي
بضرب الأم تأديبا فعليها الضمان.

ومما يذكر: أن ضرب التأديب مقيد بوصف
السلامة، وعمله في الضرب المعتاد، كما وكيفما
ومحلا، فلو ضربه على الوجه أو على المذاكير

(١) حديث: «إن وجدتم فلانا فاحرقوه بالنار» أخرجه
أبو داود (٣/١٢٤) - تحقيق عزت عبيد - وصححه
ابن حجر في الفتح (٦/١٤٩) - ط السلفية.

حضور الإمام، أو نائبه، للاحتراز عن
التعذيب.^(١)

أنواع التعذيب:

٦ - ينقسم التعذيب إلى قسمين:
الأول: تعذيب الإنسان. الثاني: تعذيب
الحيوان.

وكل منهما ينقسم: إلى مشروع، وغير
مشروع، فالأقسام أربعة وهي:

(١) التعذيب المشروع للإنسان.

(٢) التعذيب غير المشروع للإنسان.

(٣) التعذيب المشروع للحيوان

(٤) التعذيب غير المشروع للحيوان

٧ - أما الأول: فهو التعذيب الذي أمر به
الشارع على وجه الفرضية، كالحدود،
والقصاص، والتعزيرات بأنواعها. أو على وجه
النسب: كتأديب الأولاد. أو على وجه
الإباحة، كالكي في التداوي، إذا تعين علاجا
فإنه مباح. وإذا لم تكن الحاجة لأجل التداوي
فإنه حرام، لأنه تعذيب بالنار، ولا يعذب بالنار
إلا خالقها.^(٢)

ومن المشروع رمي الأعداء بالنار ولو حصل

(١) البهائم ٢/٢٤٢، ونهاية المحتاج ٧/٣٨٦، والتمسوقي

٤/٣٥٩، والبحر الرائق ٨/٣٣٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٦/٣٨٨، والمغني لابن قدامة

١/١٧٦، ونيل الأوطار ٨/٢١٢، ٢١٥، ونهاية المحتاج

٣٠/٨

أحدا من أئمة المسلمين يقول: إن المدعى عليه في جميع هذه الدعاوي يجلف، ويرسل بلا حبس، ولا غيره. وقال البجيرمي: والظاهر أن الضرب حرام في الشقين، أي سواء كان ضرب ليُؤَرَّ، أو ليُصَدَّق، خلافا لما توهم جَلَّه إذا ضرب ليصدق.

وقال ابن تيمية: واختلفوا فيه: هل الذي يضربه الوالي دون القاضي، أو كلاهما؟ أو لا يسوغ ضربه، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه يضربه الوالي والقاضي، وهذا قول طائفة من أصحاب مالك وأحمد، منهم أشهب بن عبد العزيز، فإنه قال: يمتحن بالحبس والضرب، ويضرب بالسوط مجردا. القول الثاني: أنه يضربه الوالي دون القاضي، وهذا قول بعض أصحاب الشافعي، وأحمد.

القول الثالث: أنه يجبس ولا يضرب، وهذا قول أصبغ، ثم قالت طائفة، منهم عمر بن عبد العزيز، ومطرف، وابن الماجشون: إنه يجبس حتى يموت.^(١)

٩ - أما النوع الثاني: وهو التعذيب غير المشروع

== ماله. أورد ابن عابدين في حاشيته (١٩٥/٣). ولم نجد له فينا بين إيلينا من كتب السنة.

(١) الميسوط ١٩٥/٩ و ٥١/٢٤، ٧٠، وابن عابدين ١٩٥/٣، والمسنونة ٢٩٣/٦، والسنوني ٣٤٥/٤، والزرقاني ١٠٦/٨ - ١٠٧، والطرق الحكمية ١٠٠ - ١٠٤، وحاشية البجيرمي ٧٣/٣، ونهاية المحتاج ٧١/٥

يجب الضمان بلا خلاف، ولو سوطا واحدا، لأنه إتلاف.^(٢)

ومن التعذيب المشروع للإنسان ثقب أذن الطفل من البنات، لأن الصحابة كانوا يفعلونه في زمن رسول الله ﷺ، من غير نكير.

تعذيب المتهم:

٨ - قسم الفقهاء المتهم بسرقة ونحوها إلى ثلاثة أقسام:

إما أن يكون المتهم معروفا بالصلاح، فلا تجوز عقوبته اتفاقا.

وإما أن يكون المتهم مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور، فهذا يجبس حتى ينكشف حاله، وهذا عند جمهور الفقهاء. والمتنصوص عليه عند أكثر الأئمة: أنه يجبسه القاضي والوالي، لما روى أبو داود في سننه، وأحمد، من حديث يمز بن حكيم. عن أبيه، عن جده: «أن النبي ﷺ حبس في ثيمة».^(٣)

وإما أن يكون المتهم معروفا بالفجور، كالسرقة، وقطع الطريق، والقتل، ونحو ذلك، فيجوز حبسه وضربه، كما أمر النبي ﷺ الزبير رضي الله عنه، بتعذيب المتهم الذي غيب ماله حتى أقربه.^(٤) وقال ابن تيمية: ما علمت

(١) ابن عابدين ٣٦٣/٥

(٢) حديث: «حبس النبي ﷺ في ثيمة» أخرجه الترمذي

(٣) ٢٨/٣ - ط الحاشي وقال: حديث حسن.

(٤) حديث: أمر النبي ﷺ الزبير بتعذيب للمتهم الذي غيب

لكن إذا كانوا يعذبون أسرى المسلمين يجوز معاملتهم بالمثل، لقوله تعالى: ﴿وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(١) وقوله أيضا ﴿وَالْحَرَمَاتُ قَصَاصٌ فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢) قال الباجي: لا يمثل بالأسير، إلا أن يكونوا مثلوا بالمسلمين.

وقال ابن حبيب: قتل الأسير بضرب عنقه، لا يمثل به، ولا يعذب عليه. قيل لمالك: أيضرب وسطه؟ فقال: قال الله سبحانه ﴿فَضْرِبُوا الرِّقَابَ﴾^(٣) لا خير في العذب.^(٤)

١٠ - وأما النوع الثالث: وهو التعذيب المشروع للحيوان - فقد ذكروا له أمثلة، منها:
أ - تعذيب ماشية الزكاة والجزية بالوسم - فقد ذهب الفقهاء إلى جوازه، لما روي من فعل الصحابة في ماشية الزكاة والجزية.

وقال الحنفية: لا بأس بكى البهائم للسلامة، لأنهم كانوا يفعلون ذلك في زمن رسول الله ﷺ، من غير إنكار.^(٥)

للإنسان، فمنه تعذيب الأسرى، فقد ذكر الفقهاء عدم جواز تعذيبهم، لأن الإسلام يدعو إلى السرفق بالأسرى، وإطعامهم، قال الله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾^(٦) وفي الحديث الشريف «لا تجمعوا عليهم حر الشمس، وحر السلاح، قتلهم حتى يردوا»^(٧) وهذا الكلام في أسارى بني قريظة، حينما كانوا في الشمس.^(٨)

وإذا كان هناك خوف الفرار، فيصح حبس الأسير من غير تعذيب، وإذا رجي أن يدل على أسرار العدو جاز تهديده وتعذيبه بالقتل الكافي، لتحقيق ذلك، ودليل ذلك: ما روي عن الرسول ﷺ أنه أمر الزبير بن العوام بتعذيب من كتم خبر المال، الذي كان ﷺ قد عاهدهم عليه، وقال له: «أين كنز حيي بن أخطب؟ فقال: يا محمد، أنفذته النفقات والحروب، فقال: المال كثير والمساءلة أقرب، وقال للزبير: دونك هذا. فمسه الزبير بشيء من العذاب، فدلهم على المال».^(٩)

(١) سورة الإنسان / ٨

(٢) حديث: «لا تجمعوا عليهم حر الشمس وحر السلاح». أخرجه الواقدي في كتاب المغازي / ٥١٤ / ٢ - نشر مؤسسة الأعلمي.

(٣) شرح السير الكبير / ٣ / ١٠٢٩، وفتح الباري / ١ / ٥٥٥، والتاج والإكليل بهامش مواهب الجليل / ٣ / ٣٥٣، والنووي . شرح صحيح مسلم ٨٧ / ١٣

(٤) حديث: «أسر بتصليب من كتم خبر المال». أورده-

= ابن عابدين في حاشيته (١٩٥ / ٢) ولم نجده فيها بين أولينا من كتاب السنة.

(١) سورة النحل / ١٢٦

(٢) سورة البقرة / ١٩٤

(٣) سورة محمد / ٤

(٤) شرح السير الكبير / ٣ / ١٠٢٩، وفتح الباري / ١ / ٥٥٥، والتاج والإكليل / ٣ / ٣٥٣

(٥) حاشية ابن عابدين / ٦ / ٣٨٨ ط الخليلي ١٩٦٦، والمغني لابن قدامة / ٣ / ٥٧٤، ونيل الأوطار / ٨ / ٩٢ / ٩٠

ومنه : قطع رأس الحيوان المذبوح وسلخه قبل أن يبرد، ويسكن عن الاضطراب.^(١)

مواطن البحث :

١٢ - ذكر الفقهاء التعذيب في مواضع شتى سبق ذكر عدد منها خلال البحث.

ومنها أيضا : الجنايات، والتعزيرات، والتأديب، والتذكية، والأسر، والسياسة الشرعية، والجهاد (السير).



(١) ابن عابدين ١٨٨/٥

ب - إلقاء السمك الحي في النار ليصير مشويا فإن المالكية ذهبوا : إلى جوازه، وذهب أحمد بن حنبل : إلى أن هذا العمل مكروه، ومع هذا فقد رأى جواز أكله، وهذا بخلاف شيء الجراد حيا، فإنه يجيزه من غير كراهة، لما أثر أن الصحابة فعلوا ذلك، من غير نكير.^(٢)

ج - ومن ذلك التعذيب الجائز : ضرب الحيوان بقدر ما يحصل به التعليم والترويض، ويخصم الضارب فيما زاد على القدر الذي يحتاج إليه، كما في البحر الرائق.^(٣)

١١ - وأما النوع الرابع : وهو التعذيب (غير المشروع) للحيوان :

فمنه : تعذيب الحيوان بالمنع من الأكل والشرب، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ قال : «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض».^(٤)

ومنه : اتخاذ ذي روح غرضا، أي هدفا للرمي.^(٥)

(١) المغني ٤١/١١، والمحرفي ٩٣/١ ط دار صادر بيروت،

وحاشية ابن عابدين ٣٥٤/٦، ونهاية المحتاج ١٣٢/١

(٢) ابن عابدين ٢٤/٥

(٣) حديث : «دخلت امرأة النار في هرة...» أخرجه

البخاري (الفتح ٣٥٩/٦ - ط السلفية). وانظر نيل

الأوطار ١٤٤/٧

(٤) نيل الأوطار ٢٤٩/٨

في معنى، تريد به معنى آخر (بعيدا) يتناوله ذلك اللفظ، لكنه خلاف ظاهره. ^(١) والفرق بيننا وبين التعريض: أن فائدة التورية تراد من اللفظ، فهي أخص من التعريض، الذي قد يفهم المراد منه من السياق والقرائن، أو اللفظ، فهو أعم.

الحكم التكليفي :

يختلف حكم التعريض بحسب موضوعه كما يلي :

أولاً : التعريض في الخطبة :

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في حرمة التعريض بالخطبة لمنكوحة الغير، والمعتدة من طلاق رجعي، لأنها في حكم المنكوحة، كما اتفق الفقهاء على حرمة التعريض لمخطوبة من صرح بإجابتها، وعلمت خطبته، ولم يأذن الخاطب ولم يعرض عنها. ^(٢) لحبر : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب » ^(٣) ر: مصطلح : (خطبة).

(١) المصباح المنير.

(٢) حاشية ابن عابدين ٦١٩/٢، وروضة الطالبين ٣٠/٧.

٣١، والمغني ٦٥٨/١، وحاشية المسوقي ٢١٩/٢،

وشرح روض الطالب ١١٥/٣، شرح الزرقاني ١٦٧/٣

(٣) حديث : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك

الخاطب... ». أخرجه البخاري (الفتح ١٩٨/٩ - ط

السلفية) ومسلم (١٠٢٩/٣ - ط الحلبي) من حديث

ابن عمر رضي الله عنهما، واللفظ للبخاري.

تعريض

التعريض :

١ - التعريض : لغة ضد التصريح، يقال : عرض لفلان وفلان : إذا قال قولاً عاماً، وهو يعني فلاناً، ومنه : المعارض في الكلام، كقولهم : إن في المعارض لمنكوحة عن الكذب. ^(١)

وهو في الاصطلاح : ما يفهم به السامع مراد المتكلم من غير تصريح. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الكناية

٢ - الكناية : وهي ذكر اللزوم، وإرادة الملزوم. والفرق بين الكناية والتعريض : أن التعريض هو تضمين الكلام دلالة ليس فيها ذكر، كقول المحتاج : جئتكم لأسلم عليكم، فيقصد من اللفظ السلام، ومن السياق طلب الحاجة. ^(٣)

ب - التورية :

٣ - التورية : وهي أن تطلق لفظاً ظاهراً (قريباً)

(١) مختار الصحاح مادة : «عرض».

(٢) تعريفات الجرجاني.

(٣) حاشية الطحطاوي ٢٢٩/٢، وشرح الزرقاني ١٦٧/٣،

والمغرب مادة : «عرض».

ثانياً : التعريض بخطبة المعتدة غير الرجعية :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء : إلى جواز التعريض بالخطبة للمعتدة عن وفاة ، ولم نقف على خلاف بينهم فيها ، إلا قولاً للشافعية ، مؤداه : إن كانت عدة الوفاة بالحمل لم يعرض لها ، خوفاً من تكلف إلقاء الجنين ، وهو قول ضعيف عندهم .^(١) واستدل الجمهور بقوله تعالى :

﴿وَلَا تُنَاجُ عَلَيْكُمْ فِيهَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ .^(٢) لأنها وردت في عدة الوفاة ، كما قال جمهور المفسرين .

واختلفوا في جواز التعريض للمعتدة من طلاق بائن أو فسخ . فذهب المالكية والشافعية في الأظهر ، واختلفا في قول : إلى أنه يحل التعريض لبائن معتدة بالأقراء أو الأشهر ، وذلك لعموم الآية ، ولانقطاع سلطة الزوج عليها ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون بائناً بينونة صغرى أو كبرى ، أو فسخ ، أو فرقة بلعان ، أو رضاع ، في الأظهر عندهم .^(٣) وهو مذهب مالك ، وأحمد .^(٤)

ومقابل الأظهر عند الشافعية ، وأحد قولي

أحمد : لا يحل التعريض للبائن بطلاق رجعي ، لأن لصاحب العدة المنتهية أن ينكحها بنكاح جديد ، فأشبهت الرجعية .^(١)

وذهب الحنفية : إلى أنه لا يحل التعريض لمعتدة من طلاق بنوعيه ، لإفضائه إلى عداوة المطلق . ونقل ابن عابدين عن الفتح «الإجماع» بين فقهاء الحنفية على حرمة التعريض للمعتدة من طلاق مطلقاً ، ويجوز التعريض عندهم للمعتدة من نكاح فاسد ، ووطء شبهة .^(٢)

وجواز التعريض بالخطبة للمعتدة مرتبط

بجواز خروج المعتدة ، فمن يجوز لها الخروج من بيت العدة ، يجوز التعريض بالخطبة لها ، ومن لا يجوز لها الخروج لا يجوز التعريض لها عند الحنفية .^(٣)

ألفاظ التعريض بالخطبة :

٦ - التعريض : هو كل لفظ يحتمل الخطبة وغيرها ، ولكن الفقهاء يذكرون ألفاظاً للتمثيل له : كانت جملة ، ومن يجد مثلك ؟ وأن الله ساق لك خيراً ، ربّ راغب فيك ، ونحو ذلك .^(٤)

(١) للفتي ٦١٨/٦ ، وروضة الطالبين ٣٠/٧ - ٣١ .
(٢) حاشية ابن عابدين ٢١٩/٢ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) نهاية المحتاج ٢٠٣/٦ ، وحاشية الموسوي ١١٩/٢ ، والفتي ٦٠٨/٦ .

(١) المصادر السابقة .
(٢) سورة البقرة / ٢٣٥ .
(٣) نهاية المحتاج ٢٠٣/٦ ، وقليوبي ٢١٤ - ٢١٤ .
(٤) وروضة الطالبين ٣٠/٧ ، وحاشية الموسوي ٢١٩/٢ .

ثالثاً : التعريض بالقذف :

مستند قرآن الأحوال . هذا هو الأصح .

وقيل : هو كناية ، أي عن القذف ، لحصول الفهم والإيذاء . فإن أراد النسبة إلى الزنى فقذف ، وإلا فلا .

وسواء في ذلك حالة الغضب وغيرها .^(١)
وهو أحد قولي الإمام أحمد .

٧ - اختلف الفقهاء في وجوب الحد بالتعريض بالقذف ، فذهب مالك : إلى أنه إذا عُرِّض بالقذف غير الأب يجب عليه الحد - إن فهم القذف بتعريضه بالقرائن ، كخصام بينهم ، ولا فرق في ذلك بين النظم والثر ، أما الأب إذا عُرِّض لولده فإنه لا يحّد لبعده عن التهمة .^(٢)

رابعاً : التعريض للمسلم بقتل طالبه من الكفار :

٨ - يجوز التعريض للمسلم لقتل من جاء يطلبه ليردّه إلى دار الكفر ،^(٣) لأن عمر رضي الله عنه قال لأبي جندل رضي الله عنه حين ردّ لأبيه : « اصبر أبا جندل فإنها هم المشركون ، وإنما دم أحدهم دم كلب »^(٤) يعرض له بقتل أبيه .

وهو أحد قولين للإمام أحمد ، لأن عمر رضي الله عنه استشار بعض الصحابة في رجل قال لأخر : ما أنا بزان ولا أُمي بزانية ؟ فقالوا : إنه قد مدح أباه وأمه ، فقال عمر : قد عُرِّض لصاحبه ، فجلده الحد .^(٥)

خامساً - التعريض للمقر بعد خالص بالرجوع :

٩ - ذهب الشافعية في الصحيح عندهم : إلى أنه يجوز للقاضي أن يعرض له بالرجوع ، كأن يقول له في السرقة : لعلك أخذت من غير حرز ، وفي الزنى : لعلك فاحذت أولست ، وفي

وعند الحنفية : أن التعريض بالقذف ، قذف . كقوله : ما أنا بزان ، وأُمي ليست بزانية ، ولكنه لا يحّد ، لأن الحدّ يسقط للشبهة ، ويعاقب بالتعزير ، لأن المعنى : بل أنت زان .^(٦)

والتعريض بالقذف عند الشافعية ، كقوله : يا ابن الحلال ، وأما أنا فلست بزان ، وأُمي ليست بزانية ، فهذا كله ليس بقذف وإن نواه ، لأن النية إنما تؤثر ، إذا احتمل اللفظ المنوي ، ولا دلالة هنا في اللفظ ولا احتمال ، وما يفهم منه

(١) روضة الطالبين ٣١٢/٨

(٢) مغني المحتج ٢٦٤/٤ ، والمغني ٤٦٥/٨ - ٤٦٦

(٣) قول عمر : اصبر أبا جندل . . . أخرجه أحمد (٣٢٥/٧) -

ط الميمنية) والبيهقي في سننه (٢٢٧/٩) - ط دار المعارف

العتباتية) من حديث السور بن حمزة الزهري ، ومروان بن

الحكم ، وإسناده حسن .

(١) شرح الزرقاني ٨٧/٨

(٢) المغني ٢٢٢/٨

(٣) حاشية ابن عابدين ١٩١/٣

الشرب : لعلك لم تعلم أن ما شربت مسكر^(١)
لأن النبي ﷺ قال لمن أقر عنده بالسرقه
«ما أخالك سركت»^(٢) فأعاد عليه مرتين أو
ثلاثا، وقال لما عز : «لعلك قبلت، أو غمرت، أو
نظرت»^(٣).

وفي قول عندهم : لا يعرض له بالرجوع،
كما لا يصرح.

وفي قول : يعرض له، إن لم يعلم أن له
الرجوع، فإن علم فلا يعرض له.^(٤) وذهب
الخنفية، والإمام أحمد : إلى أن التعريض
مندوب، لحديث ماعز وتفصيله في الحدود.^(٥)

مواطن البحث :

١٠ - يذكر الفقهاء التعريض في الأبواب الآتية :
في كتاب النكاح، والعدة، وفي الحدود : في
القذف، والرجوع عن الإقرار. وفي الهدنة :
وفي الأيمان في القضاء فقط.

تعريف

التعريف :

١ - التعريف : مصدر عَرَفَ. ومن معانيه :
الإعلام والتوضيح، (ويقابله التجهيل) وإنشاء
الضالة، والتطبيب، وهو مأخوذ من العَرَفِ^(١)
أي : الرائحة، كما قال ابن عباس رضي الله
عنها^(٢) في قوله تعالى : ﴿وَيُذْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ
عَرَفَها﴾^(٣) أي طيها لهم. والتعريف :
الوقوف بعرفات. ويراد به أيضا : ما يصنعه
بعض الناس في بلادهم يوم عرفة، من
التجمع والدعاء، تشبها بالحجاج، ويراد به
أيضا : ذهاب الحاج بالمهدي إلى عرفات،
ليعرف الناس أنه هدي.^(٤)

وأما في الاصطلاح، فالتعريف عدة
إطلاقات تبعاً للمعلوم المختلفة :

أ - فعند الأصوليين :

٢ - هو تحديد المفهوم الكلي، بذكر خصائصه

(١) مختار الصحاح، ولسان العرب، والمحيط مادة : «عرف».

(٢) تفسير القرطبي ١٦/٢٣١

(٣) سورة محمد ٦/

(٤) لسان العرب، والمحيط، ومختار الصحاح، والصحاح في

اللفظ والمعلوم مادة : «عرف»، ويستور العلماء ١/٣١٥

(١) مغني المحتاج ٤/١٧٦

(٢) حديث : وما أخاك سركت أخرجه أبو داود (٤/٥٤٣) -
تحقيق عزت حميد دعاس من حديث أبي أمية المزروعى،
وفي إسناده جهالة. (التلخيص لابن حجر ٤/٦٦ - ط
شركة الطباعة الفنية).

(٣) حديث : ولعلك قبلت... أخرجه البخاري (الفتح
١٢/١٣٥ - ط السلفية) من حديث ابن عباس رضي الله
عنها.

(٤) مغني المحتاج ٤/١٧٦

(٥) للفتي ٨/٢١٢، وحاشية ابن عابدين ٣/١٤٥

حكمه التكليفي :

يختلف حكم التعريف باختلاف المعرف :

أولا : التعريف في الأمصار :

٦ - هو قصد الرجل مسجد بلده يوم عرفة،
للدعاء والذكر، فهذا هو التعريف في الأمصار
الذي اختلف العلماء فيه، ففعله ابن عباس،
وعمر بن حريث رضي الله عنهم، من
الصحابه، وطائفة من البصريين، والمدنيين،
ورخص فيه أحمد، وإن كان مع ذلك
لا يستحبه. هذا هو المشهور عنه. وكرهه طائفة
من الكوفيين، والمدنيين، كإبراهيم النخعي،
وأبي حنيفة، ومالك، وغيرهم.

ومن كرهه قال : هو من البدع، فيندرج في
العموم، لفظا ومعنى. ومن رخص فيه قال :
فعله ابن عباس رضي الله عنهما بالبصرة، حين
كان خليفة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه،
ولم ينكر عليه، وما يفعل في عهد الخلفاء
الراشدين من غير إنكار لا يكون بدعة.

لكن مايزاد على ذلك : من رفع الأصوات
الرفع الشديد في المساجد بالدعاء، وأنواع من
الخطب، والأشعار الباطلة، مكروه في هذا اليوم
وغيره. قال المسروقي : سمعت أبا عبد الله
يقول : ينبغي أن يسردعاه، لقوله : ﴿وَلَا تُجْهَرُ
بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾^(١) قال : هذا في

ومميزاته. والتعريف الكامل : هو مايساوي
المعرف تمام المساواة، بحيث يكون جامعا
مانعا. والحد والتعريف عند الأصوليين بمعنى
واحد، وهو : الجامع المانع، سواء أكان
بالذاتيات، أم بالعرضيات.^(١)

ب - عند الفقهاء :

٣ - لم نقف للفقهاء على تعريف خاص
للتعريف، والذي يستفاد من الفروع الفقهية :
أن استعمالهم هذا اللفظ لا يخرج عن المعاني
اللغوية، لكنهم عند الإطلاق يريدون المعنى
الاصطلاحي لدى الأصوليين.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإعلان :

٤ - الإعلان خلاف الكتان، والتعريف اعم،
من حيث أنه قد يكون سرا، وقد يكون
علانية.^(٢)

ب - الكتان أو الإخفاء :

٥ - الكتان : هو السكوت عن المعنى، أو إخفاء
الشيء واستره، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ
يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ أي
يسكتون عن ذكره، فالتعريف مقابل الإخفاء
والكتان.^(٣)

(١) الصحاح في اللغة والعلوم وحرفه، والبيجوري على
السم ص ٧٢

(٢) الفروق في اللغة / ٢٨١

(٣) مختار الصحاح مادة : وكفى، وكنتم - والقبرق اللغة
ص ٢٨١، والآية من سورة البقرة / ١٥٩

(١) سورة الإسراء / ١١٠

تعريف ٧ - ٨

الدعاء. قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: وكان يكره أن يرفعوا أصواتهم بالدعاء. (١)
بإقامة الحجة، والإلزام في المجهول غير متحقق. (١)

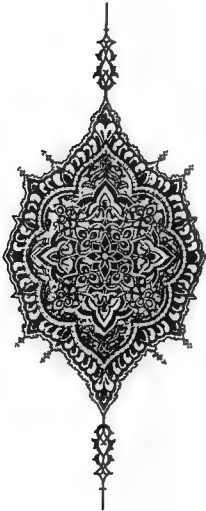
وفي كل ذلك خلاف وتفصيل، يذكر في موطنه في مصطلح (دعوى).
ثانياً - تعريف اللقطة :

٧ - ذهب الأئمة الثلاثة، وهو الأصح عند إمام الحرمين والغزالي من الشافعية: إلى أنه يجب تعريف اللقطة، سواء أراد تملكها، أم حفظها لصاحبها. وفيه وجه آخر عند الشافعية، وبه قطع الأكثرون منهم، وهو: أنه لا يجب التعريف فيما إذا قصد الحفظ أبداً، وقالوا: إن التعريف إنما يجب لتحقيق شرط التملك. (٢)

وبيان كيفية التعريف ومدته ومكانه يرجع إليه في مصطلح (لقطة).

ثالثاً - التعريف في الدعوى :

٨ - لا خلاف بين الفقهاء: في أن تعريف الشيء المدعى والمدعى عليه - بمعنى كونها معلومين - شرط لسإاع الدعوى، فلا بد من ذكر مايعنيها ويعرفها، لأن فائدة الدعوى الإلزام



(١) انضمام الصراط المستقيم ٦٣٨/٢ الطبعة الأولى، وسنن البيهقي ١١٧/٥، والمغني والشرح الكبير ٢٥٩/٢ ط دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) ابن عابدين ٣١١/٣، والحطاب ٧٣/٦، وروضة الطالبين ٤٠٩/٥، والمغني ٦٩٣/٥

(١) فتح القدير ١٤٨/٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، والحطاب ١٢٤/٦، وروضة الطالبين ٨/١٢، ٩، والمغني ٨٥/٩

شرعا وجبت حقا لله تعالى كحد الزنى، أو
للعبد كحد القذف.

ب - القصاص :

٣ - القصاص لغة : تتبع الأثر . واصطلاحا : هو
أن يفعل بالجاني مثل ما فعل .

جـ - الكفارة :

٤ - الكفارة لغة : من التكفير ، وهو المحو ،
والكفارة جزاء مقدر من الشرع ، لمحو
الذنب .^(١)

٥ - ويختلف التعزير عن الحد والقصاص
والكفارة من وجوه منها :

أ - في الحدود والقصاص ، إذا ثبتت الجريمة
الموجبة لها لدى القاضي شرعا ، فإن عليه
الحكم بالحد أو القصاص على حسب
الأحوال ، وليس له اختيار في العقوبة ، بل هو
يطبق العقوبة المنصوص عليها شرعا بدون زيادة
أو نقص ، ولا يحكم بالقصاص إذا عفي عنه ،
وليه هنا التعزير . ومرد ذلك : أن القصاص حق
للأفراد ، بخلاف الحد .

وفي التعزير يختار القاضي من العقوبات
الشرعية ما يناسب الحال ، فيجب على الذين
لهم سلطة التعزير الاجتهاد في اختيار الأصلح ،

(١) التصريفات للجرجاني ، وبنائع الصنائع ٣٣ / ٧ ، وحاشية
ابن عابدين ٥٧٨ / ٢

تعزير

التعريف :

١ - التعزير لغة : مصدر عزز من العزر ، وهو الرد
والمنع ، ويقال : عزز أخاه بمعنى : نصره ، لأنه
منع عدوه من أن يؤذيه ، ويقال : عززته
بمعنى : وقزته ، وأيضاً : أدبته ، فهو من أسماء
الأضداد . وسميت العقوبة تعزيراً ، لأن من
شأنها أن تدفع الجاني وترده عن ارتكاب
الجرائم ، أو العودة إليها .

وفي الاصطلاح : هو عقوبة غير مقدرة
شرعا ، تجب حقا لله ، أو لأدمي ، في كل معصية
ليس فيها حد ولا كفارة غالبا .^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحد :

٢ - الحد لغة : المنع . واصطلاحاً : عقوبة مقدرة

(١) المبسوط للسرخسي ٣٦ / ٩ ، وفتح القدير ١١٩ / ٧ ط
اليمينية ، وكشاف القناع ٧٢ / ٤ ط المطبعة الشرقية
بالقاهرة ، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ٢٢٤ مطبعة
السعادة ، وبهاية المحتاج ٧٢ / ٧ ، وقليوبي ٢٠٥ / ٤ . قال
القليوبي : هذا الضابط للغالب فقد يشرح التعزير
ولا معصية ، كتأنيب طفل وكافر ، وكمن يكتب بقة هو
لا معصية فيها .

بإقامة الحد، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة. أما التعزير فقد اختلفوا فيه، فعند الحنفية والمالكية والشافعية: الحكم كذلك في التعزير. أما عند الشافعية: فالتعزير موجب للضمان، وقد استدلوا على ذلك بفعل عمر رضي الله عنه، إذ أَرَهَب امرأة ففزعَت فزعا، فبَغَت الفزعة في رحمها، فتحرك ولدها، فخرجت، فأخذها المخاض، فألقت غلاما جنيئا، فأُتِيَ عمر رضي الله عنه بذلك، فأرسل إلى المهاجرين فقص عليهم أمرها، فقال: ماترون؟ فقالوا: مانرى عليك شيئا يا أمير المؤمنين، إنما أنت معلم ومؤدب، وفي القوم علي رضي الله عنه، وعلي ساكت. قال: فما تقول: أنت يا أبا الحسن قال: أقول: إن كانوا قاربوك في الهوى فقد أُئِمُوا، وإن كان هذا جهد رأيهم فقد أخطأوا، وأرى عليك الدية يا أمير المؤمنين، قال: صدقت، اذهب فاقسمها على قومك. ^(١)

أما من يتحمل الدية في النهاية، فقيل: إنما تكون على عاقلة ولي الأمر. وقيل: إنها تكون في بيت المال. ^(٢)

لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس، وباختلاف المعاصي. ^(٣)

ب - إقامة الحد الواجب لحق الله لا عفو فيه ولا شفاععة ولا إسقاط، وإذا وصل الأمر للحاكم، وثبت بالبينة، وكذلك القصاص إذا لم يعف صاحب الحق فيه. والتعزير إذا كان من حق الله تعالى تجب إقامته، ويجوز فيه العفو والشفاعة إن كان في ذلك مصلحة، أو أنزجر الجاني بدونه، وإذا كان من حق الفرد فله تركه بالعفو وبغيره، وهو يتوقف على الدعوى، وإذا طالب صاحبه لا يكون لولي الأمر عفو ولا شفاععة ولا إسقاط. ^(٤)

ج - إثبات الحدود والقصاص عند الجمهور لا يثبت إلا بالبينة أو الاعتراف، بشروط خاصة. وعلى سبيل المثال: لا يؤخذ فيه بأقوال المجني عليه كشاهد، ولا بالشهادة السماعية، ولا باليمين، ولا بشهادة النساء. بخلاف التعزير فيثبت بذلك، وبغيره. ^(٥)

د - لا خلاف بين الفقهاء أن من حده الإمام فئات من ذلك فدعه هدر، لأن الإمام مأمور

(١) سبل السلام ٥٤/٤ ط مصطفى الحلبي، وابن عابدين ١٨٣/٣ ط بولات

(٢) سبل السلام ٥٤/٤، وحاشية الشرنبلالي على درر الحكم ٩٥-٩٤ ط المطبعة الوهبة، وابن عابدين ١٨٣/٣، وواقعات المفتين / ٦٠، والفتاوى الهندية ١٦٧/٢

(٣) الفتاوى الهندية ١٦٧/٢

(١) لثر عمر: أخرجه البيهقي (١٢٣/٦) ط دائرة المعارف الهندية من طريق الحسن البصري عن عمر القصة.
(٢) ابن عابدين ١٨٣/٣، وواقعات المفتين / ٦٠، وحاشية الشرنبلالي على هامش درر الحكم ٩٥-٩٤، وسبل السلام ٥٤/٤، والأحكام السلطانية لليوري ٢٢٦

الجريمة، ومنع غيره من ارتكابها، ومن ترك الواجبات، كترك الصلاة والمحافظة في أداء حقوق الناس.^(١)

أما الإصلاح والتهذيب فهما من مقاصد التعزير، وقد بين ذلك الزيلعي بقوله: التعزير للتأديب. ومثله تصريح الماوردي وابن فرحون بأن: التعزير تأديب استصلاح وزجر.^(٢) وقال الفقهاء: إن الحبس غير المحدد المدة حده التوبة وصلاح حال الجاني.^(٣)

وقالوا: إن التعزير شرع للتطهير، لأن ذلك سبيل لإصلاح الجاني.^(٤) وقالوا: الزواجر غير المقدرة محتاج إليها، لدفع الفساد كالحودود.^(٥) وليس التعزير للتعذيب، أو إهدار الأدمية، أو الإتلاف، حيث لا يكون ذلك واجبا. وفي ذلك يقول الزيلعي: التعزير للتأديب، ولا يجوز الإتلاف، وفعله مقيد بشرط السلامة. ويقول ابن فرحون: التعزير إنما يجوز منه ما أمنت عاقبته غالبا، وإلا لم يجوز. ويقول البهوتي:

هـ - إن الحدود تدرأ بالشبهات، بخلاف التعزير، فإنه يثبت بالشبهة.^(٦)

و - يجوز الرجوع في الحدود إن ثبتت بالإقرار، أما التعزير فلا يؤثر فيه الرجوع.

ز - إن الحد لا يجب على الصغير، ويجوز تعزيره.

ح - إن الحد قد يسقط بالتقادم عند بعض الفقهاء، بخلاف التعزير.^(٧)

الحكم التكليفي:

٦ - جمهور الفقهاء: على أن الأصل في التعزير أنه مشروع في كل معصية لا حد فيها، ولا كفارة.

ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله.^(٨)

حكمة التشريع:

٧ - التعزير مشروع لردع الجاني وزجره، وأصلاحه وتهذيبه. قال الزيلعي: إن الغرض من التعزير الزجر. وسمى التعزيرات: بالزواجر غير المقدرة.^(٩)

والزجر معناه: منع الجاني من معاودة

(١) تبصرة الحكام ١/ ٣٦٦ - ٣٦٨ - ٣٧٠، ونهاية المحتاج ٧/ ١٧٤، والأحكام السلطانية للماوردي / ٤٢٤، وكشاف القناع ٧٣/ ٤ - ٧٥ - ٧٦
(٢) الزيلعي ٣/ ٢١١، والأحكام السلطانية للماوردي / ٢٢٤، والتبصرة ١/ ٣٦٦

(٣) ابن عابدين ٣/ ١٨٧

(٤) ابن عابدين ٣/ ١٨٣، والسندي ٧/ ٥٩٩

(٥) السزيلي ٣/ ٢١٠، وابن عابدين ٣/ ١٨٢، وكشاف القناع ٤/ ٧٤ - ٧٦، والحسبة لابن تيمية / ٣٩

(٦) أشباه ابن نجيم مع حاشية الحموي ١/ ١٦٤

(٧) رد المحتار على الدر المختار ٣/ ١٧٧

(٨) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٣٦

(٩) الزيلعي ٣/ ٢١٠

شأنها إحداث القتل بسهولة، بحيث لا يتخلف عنها القتل، وألا تكون كالة، فذلك من المثلة، والرسول ﷺ يقول: «إن الله عز وجل كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته»^(١) وفي ذلك أمر بالإحسان في القتل، وإراحة ما أحل الله ذبحه من الأنعام، فالإحسان في الأدمي أولى.^(٢)

المعاصي التي شرع فيها التعزير:

٨ - المعصية: فعل ماحرم، وترك ما فرض، يستوي في ذلك كون العقاب دنيوياً أو آخروياً. أجمع الفقهاء على: أن ترك الواجب أو فعل المحرم معصية فيها التعزير، إذا لم يكن هناك حد مقدر^(٣)

ومثال ترك الواجب عندهم: منع الزكاة،

(١) حديث: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء... أخرجه (مسلم ١٥٤٨/٣ - ط الحلبلي) من حديث شدد بن أوس رضي الله عنه.

(٢) الزيلعي ٢١٠/٣، والستدي ٥٩٨ - ٥٩٩، وابن عابدين ١٨٢/٣ - ١٨٧، وفصول الأستروشي ٢١ - ٣٠، وبصورة الحكم ٣٦٦/٢، ومباني المحتاج ١٧٤/٧، والأحكام السلطانية للهاوردي ٢٢٤، وكشاف القناع ٧٢ - ٧٦، والحسبة لابن تيمية ٣٩، والمغني ٣٤٨/١٠.

(٣) تبصرة المحكم ٣٦٦/٢ - ٣٦٧، ومعين الحكم ١٨٩، وكشاف القناع ٧٥/٤، والسلسلة الشرعية لابن تيمية ٥٥، والأحكام السلطانية للهاوردي ١٠.

لا يجوز قطع شيء من وجب عليه التعزير، ولا جرحه، لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك، عن أحد يقتدي به، ولأن الواجب أدب، والأدب لا يكون بالإتلاف.^(١) وكل ضرب يؤدي إلى الإتلاف ممنوع، سواء أكان هذا الاحتمال ناشئاً من آلة الضرب، أم من حالة الجاني نفسه، أم من موضع الضرب، وتفرعاً على ذلك: منع الفقهاء الضرب في المواضع التي قد يؤدي فيها إلى الإتلاف. ولذلك فالراجع: أن الضرب على الوجه والفرج والبطن والصدر ممنوع.^(٢)

وعلى الأساس المتقدم منع جمهور الفقهاء في التعزير: الصفع، وحلق اللحية، وتسويد الوجه، وإن كان البعض قال به في شهادة الزور، قال الأستروشي: لا يباح التعزير بالصفع، لأنه من أعلى ما يكون من الاستخفاف. وقال: تسويد الوجه في شهادة الزور ممنوع بالإجماع، أي بين الحنفية.^(٣) قال البهوتي: (يحرم) التعزير (بخلق لحيته) لما فيه من المثلة (ولا تسويد وجهه). والتعزير بالقتل عند من يراه يشترط في آله: أن تكون حادة من

(١) الزيلعي ٢١١/٣، وبصورة الأحكام ٣٦٩/٢، وكشاف القناع ٧٤/٤ ط المطبعة الشرقية بالقاهرة، والمغني ٣٤٨/١٠.

(٢) فصول الأستروشي في التعزير ٢١ - ٢٢.

(٣) فصول الأستروشي في التعزير ٣٠.

تارك المندوب أو فاعل المكروه عاصيا، لأن العصيان اسم ذم، والذم أسقط عنها، ولكنهم يعتبرون من يترك المندوب أو يأتي المكروه مخالفا، وغير ممثّل.

وعند آخرين: المندوب غير داخل تحت الأمر، والمكروه غير داخل تحت النهي، فيكون المندوب مرغبا في فعله، والمكروه مرغبا عنه. وعندهم لا يعتبر تارك المندوب وفاعل المكروه عاصيا. وقد اختلف في تعزير تارك المندوب، وفاعل المكروه، ففريق من الفقهاء على عدم جوازه، لعدم التكليف، ولا تعزير بغير تكليف. وفريق أجازوه، استنادا على فعل عمر رضي الله عنه، فقد عزّر رجلا أضجع شاة للذبحها، وأخذ يحد شفرته وهي على هذا الوضع، وهذا الفعل ليس إلا مكروها، ويأخذ هذا الحكم من يترك المندوب.

وقال القليوبي: قد يشرع التعزير ولا معصية، كتأديب طفل، وكافر، وكمن يكتسب بآلة هو لا معصية فيها. ^(١)

(١) معين الحكم/ ١٨٩، وفتح القدير ١١٧/٤، وبصرة الحكم ٣٦٦/٢ - ٣٦٧، ومواهب الجليل ٣٢٠/٦، وبناية المحتاج ١٧٣/٧ - ١٧٤، والأحكام السلطانية للهيوري/ ٢١٠، وكشاف القناع ٧٥/٤، والسياسة الشرعية لابن تيمية/ ٥٥، والإحكام السلطانية لأبي يعلى/ ٢٤٤، والمستصفى للزواي/ ٧٥ - ٧٦، والإحكام في أصول الأحكام للامدي/ ١٦٠/١، والقليوبي ٢٠٥/٤.

وترك قضاء الدين عند القدرة على ذلك، وعدم أداء الأمانة، وعدم رد المغصوب، وكنم البائع ما يجب عليه بيانه، كأن يدلس في المبيع عيبا خفيا ونحوه، والشاهد والمفتي والحاكم يعزرون على ترك الواجب. ^(١)

ومثال فعل المحرم: سرقة مالا قطع فيه، لعدم توافر شروط النصاب أو الحرز مثلا، وتقبيل الأجنبية، والخلوة بها، والغش في الأسواق، والعمل بالربا، وشهادة الزور. ^(٢) وقد يكون الفعل مباحا في ذاته لكنه يؤدي لمفسدة، وحكمه عند كثير من الفقهاء - وعلى الخصوص المالكية - أنه يصير حراما، بناء على قاعدة سد النوائع، وعلى ذلك فارتكاب مثل هذا الفعل فيه التعزير، مادام ليست له عقوبة مقدرة.

وما ذكر هو عن الواجب والمحرم، أما عن المندوب والمكروه - فعند بعض الأصوليين: المندوب مأمور به، ومطلوب فعله، والمكروه منهي عنه، ومطلوب تركه، ويميز المندوب عن الواجب أن الذم يسقط عن تارك المندوب، لكنه يلحق تارك الواجب. ويميز المكروه عن المحرم: أن الذم يسقط عن مرتكب المكروه، ولكنه يثبت على مرتكب المحرم، وبناء على ذلك ليس

(١) تبصرة الحكم ٣٦٦/٢، معين الحكم/ ١٨٩ طهولاقي، وكشاف القناع ٧٥/٤، والأحكام السلطانية للهيوري/ ٢١٠.

(٢) تبصرة الحكم ٣٦٧/٢.

بذلك، لما روى فضالة بن عبيد أن الرسول ﷺ قطع يد سارق، ثم أمر بها فعلق في عنقه^(١). وأن عليا فعل ذلك، ومثل: الزيادة عن الأربعين في حد الشرب، لأن حد الشرب عند الشافعي أربعون^(٢).

وقد يجتمع التعزير مع الكفارة. فمن المعاصي مافيه الكفارة مع الأدب، كالجماع في الإحرام، وفي نهار رمضان، ووطء المظاهر منها قبل الكفارة إذا كان الفعل متعمدا في جميعها. وقيل بالتعزير كذلك في حلف اليمين الغموس عند الشافعي، خلافا للحنفية، فإنه لا كفارة في يمين الغموس، وفيها التعزير. وعند مالك في القتل الذي لا قود فيه، كالقتل الذي عفي عن القصاص فيه، تجب على القاتل السدية، وتستحب له الكفارة، ويضرب مائة، ويحبس سنة، وهذا تعزير قد اجتمع مع الكفارة^(٣).

وقال البعض في القتل شبه العمد: بوجوب التعزير مع الكفارة، لأن هذه حق الله تعالى، بمنزلة الكفارة في الخطأ، وليست لأجل الفعل،

اجتماع التعزير مع الحد أو القصاص أو الكفارة:

٩ - قد يجتمع التعزير مع الحد، فالحنفية لا يرون تفريص الزاني غير المحصن من حد الزنى. فعندهم أن حده مائة جلدة لا غير، ولكنهم يجيزون تفريصه بعد الجلد، وذلك على وجه التعزير^(١). ويجوز تعزير شارب الخمر بالقول، بعد إقامة حد الشرب عليه، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ «أمر بتبكيث شارب الخمر بعد الضرب»^(٢). والتبكيث تعزير بالقول، ومن قال بذلك: الحنفية، والمالكية^(٣).

وقال المالكية: إن الجراح عمدا يقتص منه ويؤدب. ومن ثم فالتعزير قد اجتمع مع القصاص في الاعتداء على ما دون النفس عمدا. والشافعي يجيز اجتماع التعزير مع القصاص فيما دون النفس من الجنائيات على البدن، وهو أيضا يقول بجواز اجتماع التعزير مع الحد، مثل تعليق يد السارق في عنقه بعد قطعها ساعة من نهار، زيادة في النكال. وقال أحمد

(١) حديث فضالة بن عبيد أن الرسول ﷺ قطع يد سارق. أخرجه النسائي (٩٢/٨) - المكتبة التجارية وقال النسائي: علقه: الحجاج بن أرطاة ضعيف، لا ينجح به.

(٢) نهاية المحتاج ١٧٢ - ١٧٣، والمغني لابن قدامة ٢٦٦/١٠ - ٢٦٧.

(٣) تبصرة الحكام ٢٣٦ - ٢٣٧، ونهاية المحتاج ١٧٢ - ١٧٣، وجواهر الإكليل ٢٧٢/٢.

(١) معين الحكام/ ١٨٢، وبداية المجتهد ٣٦٤/٢ - ٣٦٥ ط الجلبالية.

(٢) حديث: «أمر ﷺ بتبكيث شارب الخمر بعد الضرب» أخرجه أبو داود (٦٢٠/٤) - ٦٢١ تحقيق عزت عبيد دعاس. وإسناده حسن.

(٣) معين الحكام ١٨٩، وتبصرة الحكام لابن فرحون ٢٤٧/٦ الجلبيل ٢٤٧/٢.

وقد تكون الغلبة لحق الفرد، كما في السب والشتم والمواثبة. وقد قيل بحالات يكون فيها التعزير لحق الفرد وحده، كالصبي يشتم رجلا لأنه غير مكلف بحقوق الله تعالى فيبقى تعزيره متممضا لحق المشتوم. ^(١)

وتظهر أهمية التفرقة بين نوعي التعزير في أمور:

منها: أن التعزير الواجب حقا للفرد أو الغالب فيه حقه - وهو يتوقف على الدعوى - إذا طلبه صاحب الحق فيه لزمته إجابته، ولا يجوز للقاضي فيه الإسقاط، ولا يجوز فيه العفو أو الشفاعة من ولي الأمر. أما التعزير الذي يجب حقا لله فإن العفو فيه من ولي الأمر جائز، وكذلك الشفاعة إن كانت في ذلك مصلحة، أو حصل انزجار الجاني بدونه. وقد روي عن الرسول ﷺ قوله ^(٢): «اشفعوا تؤجروا» ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء. ^(٣)

(١) شرح طوابع الأنوار للسندي على الدر المختار ٦٢١/٧، ٦٣٦ (مخطوط) الفصول الخمسة عشر فيها يوجب التعزير وما لا يوجب وغير ذلك، للأستروشي ص ٥، والأحكام السلطانية للهاوي ٢٢٥، والأحكام السلطانية لأبي على ٢٦٥

(٢) حديث: «اشفعوا تؤجروا...» أخرجه البخاري (الفتح ٢٩٩/٣ - ط السلفية)، ومسلم (٢٠٢٦/٤ ط الحلبي).

(٣) حاشية ابن عابدين ١٩٢/٣، الفصول الخمسة عشر في التعزير ص ٣، الهاوي ص ٢٢٥

بل هي بدل النفس التي فانت بالجناية. ونفس الفعل المحرم - وهو جناية القتل شبه العمد - لا كفارة فيه. وقد استدلوا على ذلك: بأنه إذا جنى شخص على آخر دون أن يتلف شيئا فإنه يستحق التعزير، ولا كفارة في هذه الجناية.

بخلاف ما لو ألتف بلا جنسية محرمه، فإن الكفارة تجب بلا تعزير. وإن الكفارة في شبه العمد بمنزلة الكفارة على المجامع في الصيام والإحرام. ^(١)

التعزير حق لله وحق للعبد :

١٠ - ينقسم التعزير إلى ما هو حق لله، وما هو حق للعبد. والمراد بالأول غالبا: ما تعلق به نفع العامة، وما يتدفع به ضرر عام عن الناس، من غير اختصاص بأحد. والتعزير هنا من حق الله، لأن إخلاء البلاد من الفساد واجب مشروع، وفيه دفع للضرر عن الأمة، وتحقيق نفع عام. ويراد بالثاني: ما تعلق به مصلحة خاصة لأحد الأفراد.

وقد يكون التعزير خالص حق الله، كتعزير تارك الصلاة، والمفطر عمدا في رمضان بغير عذر، ومن يحضر مجلس الشراب.

وقد يكون لحق الله وللفرد، مع غلبة حق الله، كتحتقيب زوجة آخر وعناقها.

(١) كشال الفناح ٧٢/٤ - ٧٣

ابن عمك، فغضب. ولم ينقل أنه عزره.^(١)
وقال آخرون، ومنهم بعض الحنابلة: إن
ماكان من التعزير منصوباً عليه كوطء جارية
مشتركة يجب امتثال الأمر فيه. أما ما لم يرد فيه
نص فإنه يجب إذا كانت فيه مصلحة، أو كان
لا ينزجر الجاني إلا به، فإنه يجب كالحد، أما إذا
علم أن الجاني يتزجر بدون التعزير فإنه لا يجب.
ويجوز للإمام فيه العفو إن كانت فيه مصلحة،
وكان من حق الله تعالى، خلاف ما هو من حق
الأفراد.^(٢)

التعزير عقوبة مفوضة :

المراد بالتفويض وأحكامه :

١١ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة، وهو
الراجح عن الحنفية: أن التعزير عقوبة مفوضة
إلى رأي الحاكم، وهذا التفويض في التعزير من
أهم أوجه الخلاف بينه وبين الحد الذي هو
عقوبة مقدرة من الشارع. وعلى الحاكم في
تقدير عقوبة التعزير مراعاة حال الجريمة
والمجرم. أما مراعاة حال الجريمة فللفقهاء فيه
نصوص كثيرة، منه قول الأستر وشي: ينبغي
أن ينظر القاضي إلى سببه، فإن كان من جنس

وقد حصل الخلاف في التعزير هل هو واجب
على ولي الأمر لا؟ فمالك، وأبو حنيفة،
وأحمد قالوا بوجوب التعزير فيما شرع فيه.

وقال الشافعي: إنه ليس بواجب، استناداً
إلى أن رجلاً قال للرسول ﷺ: إني لقيت امرأة
فأصبت منها دون أن أطأها. فقال ﷺ^(١)
«أصليت معنا؟» قال نعم: فتلا عليه آية:
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ
الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ﴾.^(٢) وإلى قوله ﷺ
في الأنصار: «أقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن
مسيئتهم»^(٣) وإلى أن رجلاً قال للرسول ﷺ في
حُكْمِ حُكْمٍ به للزبير لم يرقه: أن كان

(١) حديث: «عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً أصاب
من امرأة قبله، فأتى رسول الله ﷺ فذكر له، فأنزلت عليه
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ
الْحَسَنَاتِ يُدْهِنُ السَّيِّئَاتِ﴾ فذكرى للذكرين» قال الرجل: إني
هذه؟ قال: إن عمل بها من أمي». أخرجه البخاري
(الفتح ٨/٣٥٥ - ط السلفية)، ومسلم (٤/٢١١٥ -
٢١١٦ - ط الحلبي). وأخرج مسلم (٤/٢١١٧ - ط
الحلبي) عن أنس رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي
ﷺ فقال: يا رسول الله، أصبت حداً، فأقمه علي قال:
وحضرت الصلاة فمضى مع رسول الله ﷺ. فلما قضى
الصلاة قال: يا رسول الله، إني أصبت حداً فأقم في
كتاب الله، قال: وهل حضرت الصلاة معنا؟ قال: نعم.
قال: وقد غفر لك.

(٢) سورة هود/ ١١٤

(٣) حديث: «أقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم».
أخرجه البخاري (الفتح ٧/١٢١ - ط السلفية)، ومسلم
(٤/١٩٤٩ - ط الحلبي) من حديث أنس بن مالك
رضي الله عنه.

(١) حديث: «وإن رجلاً قال للرسول ﷺ في حكم...
أخرجه البخاري (الفتح ٨/٢٥٤ - ط السلفية)، ومسلم
(٤/١٨٢٩ - ط الحلبي).

(٢) ابن عابدين ٣/١٩٢، والأحكام السلطانية
للبيهقي ٢٢٥

في شرح منظومة الكنتز. وقد أيدوا هذا الرأي بأن المراد من تفويض التعزير إلى رأي القاضي ليس معناه التفويض لرأيه مطلقاً، بل المقصود القاضي المجتهد. وقد ذكر السندي: أن عدم التفويض هو الرأي الضعيف عند الخنفية.^(١)

وقال أبو بكر الطرطوسي في أخبار الخلفاء المتقدمين: إنهم كانوا يراعون قدر الجاني وقدر الجناية، فمن الجنائين من يضرب، ومنهم من يجبس، ومنهم من يقام واقفاً على قدميه في المحافل، ومنهم من ينتزع عمامته، ومنهم من يحل حزامه.

ونص المالكية: على أن التعزير يختلف من حيث المقادير، والأجناس، والصفات، باختلاف الجرائم، من حيث كبرها، وصغرها، وبحسب حال المجرم نفسه، وبحسب حال القائل والمقول فيه والقول، وهو موكل إلى اجتهاد الإمام.

قال القرافي: إن التعزير يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وتطبيقاً لذلك قال ابن فرحون: رب تعزير في بلد يكون إكراماً في بلد آخر، كقطع الطيلسان ليس تعزيراً في الشام بل إكرام،^(٢) وكشف الرأس عند الأندلسيين

ما يجب به الحد ولم يجب للمانع وعارض، يبلغ التعزير أقصى غاياته. وإن كان من جنس ما لا يجب الحد لا يبلغ أقصى غاياته، ولكنه مفوض إلى رأي الإمام.^(٣) وأما مراعاة حال المجرم فيقول الزيلعي: إنه في تقدير التعزير ينظر إلى أحوال الجنائين، فإن من الناس من ينزجر باليسير. ومنهم من لا ينزجر إلا بالكثير. ويقول ابن عابدين: إن التعزير يختلف باختلاف الأشخاص، فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه، فيكون مفوضاً إلى رأي القاضي، يقيمه بقدر ما يرى المصلحة فيه.^(٤)

ويقول السندي: إن أدنى التعزير على ما يجتهد الإمام في الجاني، بقدر ما يعلم أنه ينزجر به، لأن المقصود من التعزير الزجر، والناس تختلف أحوالهم في الانزجار، فمنهم من يحصل له الزجر بأقل الضربات، ويتغير بذلك. ومنهم من لا يحصل له الزجر بالكثير من الضرب.^(٥) ونقل عن أبي يوسف: إن التعزير يختلف على قدر احتمال المضروب.

وقد منع بعض الخنفية تفويض التعزير، وقالوا بعدم تفويض ذلك للقاضي، لاختلاف حال القضاة، وهذا هو الذي قال به الطرطوسي

(١) فصول الأستروثي ص ١٤

(٢) ابن عابدين ١٨٣/٣

(٣) مطلع الأنوار للسندي ٦٠٥/٧، والأستروثي ص ١٨ -

(١) السندي ٦٠٣/٧ - ٦٠٥

(٢) الطيلسان: طرحة تشبه الحمار المقور، يطرح على الكفين، أو يلاط جزء منه على المصامة ثم يدلى -

ليس هوانا مع أنه في مصر والعراق هوان . وقال :
إنه يلاحظ في ذلك أيضا نفس الشخص ، فإن
في الشام مثلا من كانت عاداته الطليسان وألفه -
من المالكية وغيرهم - يعتبر قطعه تعزيرا لهم .

فما ذكر ظاهر منه : أن الأمر لم يقتصر على
اختلاف التعزير باختلاف الزمان والمكان
والأشخاص ، مع كون الفعل محلا لذلك ، بل
إن هذا الاختلاف قد يجعل الفعل نفسه غير
معاقب عليه ، بل قد يكون مكرمة .^(١)

الأنواع الجائزة في عقوبة التعزير :

١٢ - يجوز في مجال التعزير : إيقاع عقوبات
مختلفة ، يختار منها الحاكم في كل حالة ما يراه
مناسبا محققا لأغراض التعزير .

وهذه العقوبات قد تنصب على البدن ، وقد
تكون مقيدة للحرية ، وقد تصيب المال ، وقد
تكون غير ذلك . وفيما يلي بيان هذا الإجمال .

= عليها ، وكان لا يلبس إلا الكراء والفضة . وكان علمه
والمشي بدونه أمارة الخضوع والتلذل (المصباح ، المعجم
المفصل بأسماء الملابس عند العرب ، للمستشرق دوزي

ص ٢٢٩)

(١) يراجع فيها سبق : فصول الأستروفي ص ١٤ - ٢٠ ،
ابن عابدين ١٨٣/٣ السني ٦٠٣/٧ ، وبتصرة
الحكام ٣٦٦/٢ ، ونهية للحاج ١٧٤/٧ - ١٧٥ ،
والأحكام السلطانية للهوردي ص ٢٢٤ ، والسياسة
الشرعية ص ٥٣ ، والحسبة ص ٣٨ .

العقوبات البدنية :
أ - التعزير بالقتل :

١٣ - الأصل : أنه لا يبلغ بالتعزير القتل ، وذلك
لقول الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي
حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(١) وقول النبي ﷺ :
«لَا يَجْلُ دَمُ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثَ :

الثِيْبُ الزَّانِي ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ
الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»^(٢) . وقد ذهب بعض الفقهاء
إلى جواز القتل تعزيرا في جرائم معينة بشروط
مخصوصة ، من ذلك : قتل الجاسوس المسلم إذا
تجسس على المسلمين ، وذهب إلى جواز تعزيره
بالقتل مالك وبعض أصحاب أحمد ، ومنعه
أبو حنيفة ، والشافعي ، وأبو يعلى من الحنابلة .

وتوقف فيه أحمد . ومن ذلك : قتل الداعية إلى
البدع المخالفة للكتاب والسنة كالجهمية . ذهب
إلى ذلك كثير من أصحاب مالك ، وطائفة من
أصحاب أحمد . وأجاز أبو حنيفة التعزير بالقتل
فيما تكرر من الجرائم ، إذا كان جنسه يوجب
القتل ، كما يقتل من تكرر منه اللواط أو القتل

(١) سورة الأنعام/ ١٥١

(٢) حديث : «لَا يَجْلُ دَمُ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي
ثَلَاثَ ... أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (الفتح ٢٠١/٢ - ط
السلفية) ، ومسلم (١٣٠٣ - ١٣٠٢/٣ ط الحديثي) من
حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

بالمقتل. ^(١) وقال ابن تيمية: ^(٢) وقد يستدل على أن المفسد إذا لم ينقطع شره إلا بقتله فإنه يقتل، لما رواه مسلم في صحيحه عن عرفة الأشجعي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم فاقتلوه» ^(٣)

ب - التعزير بالجلد :

١٤ - الجلد في التعزير مشروع، ودليله قول الرسول ﷺ: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط، إلا في حد من حدود الله تعالى». ^(٤)

وفي الحريرة ^(٥) التي تؤخذ من مراتعها غرم ثمنها مرتين، وضرب نكال. وكذلك الحكم في سرقة التمر يؤخذ من أكمامه، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال «سئل رسول الله

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/٦١، وابن عابدين ٣/١٨٤ - ١٨٥، والقسوطي ٦/١٥١ - ١٥٢، وتبصرة الحكماء ص ١٩٣، ٢٠٦، والمهلب ٢/٢٦٨، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ٢١٢ - ٢١٣، وكشاف القناع ٤/٧٤ - ٧٦

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٩٩

(٣) حديث: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد... أخرجه مسلم (٣/١٤٨٠ - ط الحلي).

(٤) حديث «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط... أخرجه البخاري (الفتح ١٢/١٧٦ - ط السلفية)، ومسلم (٣/١٣٣٣ ط الحلي) من حديث أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه.

(٥) الحريرة، هي الشاة في الجبل يتركها الليل قبل رجوعها إلى ملأها فتسرق.

صلى الله عليه وآله وسلم عن التمر المعلق، فقال: من أصاب منه فبِهِ من ذي حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع» رواه النسائي وأبو داود. وفي رواية قال «سمعت رجلاً من مزينة يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحريرة التي توجد في مراتعها؟ قال: فيها ثمنها مرتين، وضرب نكال. وما أخذ من عطنه ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن. قال: يا رسول الله، فالثهار وما أخذ منها في أكمامها؟ قال: من أخذ بفمه ولم يتخذ خبئة فليس عليه شيء، ومن احتمل فعليه ثمنه مرتين، وضرب نكال، وما أخذ من أجرانه ففيه القطع، إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن» رواه أحمد والنسائي. ولأن حاجة معناه، وزاد النسائي في آخره: «وما لم يبلغ ثمن المجن ففيه غرامة مثليه، وجلدات نكال». ^(١)

وقد سار على هذه العقوبة في التعزير الخلفاء الراشدون ومن بعدهم من الحكام، ولم ينكر عليهم أحد. ^(٢)

(١) حديث عبدالله بن عمرو: من أصاب فبِهِ... أخرجه أبو داود (٢/٣٢٥ - ٣٣٦ - تحقيق عزت هيد دحاس). والنسائي (٨/٨٥ - ط المكتبة التجارية) واللفظ لأبي داود، وتيل الأوطار ٧/٣٠٠ - ٣٠١ ط دار الجبل. (٢) المغني ١٠/٣٤٨، وتبصرة الحكماء ٢/٢٠٠، والحسبة ٣٩

مقدار الجلد في التعزير :

١٥ - مما لا خلاف فيه عند الحنفية : أن التعزير لا يبلغ الحد ، لحديث : « من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين »^(١) واختلف الحنفية في أقصى الجلد في التعزير :

ف يرى أبو حنيفة : أنه لا يزيد عن تسعة وثلاثين سوطا بالقذف والشرب ، أخذوا عن الشعبي ، إذ صرف كلمة الحد في الحديث إلى حد الأرقاء وهو أربعون . وأبو يوسف قال بذلك أولا ، ثم عدل عنه إلى اعتبار أقل حدود الأحرار وهو ثمانون جلدة .

وجه ما ذهب إليه أبو حنيفة : أن الحديث ذكر حدا منكرا ، وأربعون جلدة حد كامل في الأرقاء عند الحنفية في القذف والشرب ، فينصرف إلى الأقل . وأبو يوسف اعتمد على أن الأصل في الإنسان الحرية ، وحد العبد نصف حد الحر ، فليس حدا كاملا ، ومطلق الاسم ينصرف إلى الكامل في كل باب .^(٢)

وفي عدد الجلدات روايتان عن أبي يوسف : إحداهما : أن التعزير يصل إلى تسعة وسبعين سوطا ، وهي رواية هشام عنه ، وقد أخذ بذلك

زفر ، وهو قول عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو القياس ، لأنه ليس حدا فيكون من أفراد المسكوت عن النهي عنه في حديث : « من بلغ حدا في غير حد ... »^(٣)

والثانية : وهي ظاهر الرواية عن أبي يوسف : أن التعزير لا يزيد على خمسة وسبعين سوطا ، وروى ذلك أثرا عن عمر رضي الله عنه ، كما روي عن علي رضي الله عنه أيضا ، وأنها قالا : في التعزير خمسة وسبعون . وأن أبا يوسف أخذ بقوله في نقصان الخمسة ، واعتبر عملها أدنى الحدود .^(٤)

وعند المالكية قال المازري : إن تحديد العقوبة لا سبيل إليه عند أحد من أهل المذهب ، وقال : إن مذهب مالك يميز في العقوبات فوق الحد . وحكي عن أشهب : أن المشهور أنه قد يزداد على الحد .^(٥) وعلى ذلك فالراجع لدى المالكية : أن الإمام له أن يزيد التعزير عن الحد ، مع مراعاة المصلحة التي لا يشوبها الهوى .

ومما استدل به المالكية : فعل عمر في معن ابن زياد لما زور كتابا على عمر وأخذ به من صاحب بيت المال مالا ، إذ جلده مائة ، ثم مائة

(١) حديث : « من بلغ حدا في غير حد ... » أخرجه البيهقي في السنن (٣٢٧/٨) ط دائرة المعارف المطبوعة من حديث الثعلبي بن بشير رضي الله عنهما ، وقال : المحفوظ : هذا الحديث مرسل .

(٢) الكاساني ٦٤/٧

(٣) حديث : « من بلغ حدا في غير حد ... » تقدم شرحه .

(٤) الأستروشي ص ١٦ ، والكاساني ٦٤/٧ ، والجمهرة

٢٥٣/٢ ، واللباب للميداني ٦٥/٣

(٥) تبصرة الحكام ٢٠٤/٢

التعزير، فينقص في العبد عن عشرين، وفي الحر عن أربعين، وهو حد الخمر عندهم، وقيل بوجوب النقص فيهما عن عشرين، لحديث: «من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين»^(١) ويستوي في النقص عما ذكر جميع الجرائم على الأصح عندهم. وقيل بقياس كل جريمة بما يليق بها مما فيه أوفي جنسه حد، فينقص على سبيل المثال تعزير مقدمة الزنى عن حده، وإن زاد على حد القسلف، وتعزير السب عن حد القذف، وإن زاد على حد الشرب. وقيل في مذهب الشافعية: لا يزيد في أكثر الجلد في التعزير عن عشر جلدات أخذًا بحديث أبي بردة: «لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله»^(٢) لما اشتهر من قول الشافعي: إذا صح الحديث فهو مذهبي، وقد صح هذا الحديث.^(٣)

وعند الحنابلة: اختلفت الرواية عن أحمد في قدر جلد التعزير، فروي أنه لا يبلغ الحد. وقد ذكر الخرقي هذه الرواية، والمقصود بمقتضاها: أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى حد مشروع، فلا يبلغ بالتعزير أربعين، لأن الأربعين حد العبد في

أخرى، ثم ثالثة، ولم يخالفه أحد من الصحابة فكان إجماعاً، كما أنه ضرب صبيغ بن عسل أكثر من الحد.^(١) وروى أحمد بإسناده أن علياً رضي الله عنه أتى بالنجاشي قد شرب خمرًا في رمضان فجلده ثمانين (الحد) وعشرين سوطاً، لفطره في رمضان.

كما روي: أن أبا الأسود استخلفه ابن عباس رضي الله عنهما على قضاء البصرة فأتى يسارق قد جمع المتاع في البيت ولم يخرج، فضربه خمسة وعشرين سوطاً وخلق سبيله.^(٢) وقالوا في حديث أبي بردة رضي الله عنه: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله»^(٣) إنه مقصور على زمن الرسول ﷺ، لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر، وتأولوه على أن المراد بقوله: في حد، أي في حق من حقوق الله تعالى، وإن لم يكن من المعاصي المقدر حدودها لأن المعاصي كلها من حدود الله تعالى.^(٤)

وعند الشافعية: أن التعزير إن كان بالجلد فإنه يجب أن ينقص عن أقل حدود من يقع عليه

(١) كان يمتد الجلد بالشتبهات والنسولات فضربه سبعا عشر رضي الله عنه ونفاه إلى البصرة.

(٢) تبصرة الحكام ٢/٢٠٤، والمفاتيح ١٠/٣٤٨، وفتح القدير ١١٥-١١٦/٥

(٣) حديث: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد...» تقدم تخريجه.

(٤) تبصرة الحكام ٢/٢٠٥

(١) حديث: «من بلغ حدا في غير حد...» تقدم تخريجه.

(٢) حديث: «لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد...» تقدم تخريجه.

(٣) نهاية المحتاج ٧/١٧٥، والمهذب ٢/٢٢٨، وسنن المحتاج ١٩٣/٤

القطع، وقال: إن هذا هوعدل الأقوال، وإن السنة دلت عليه، كما مر في ضرب الذي أحلت له امرأته جارتها مائة لا الحد وهو الرجم، كما أن عليا وعمر رضي الله عنهما ضربا رجلا وامرأة وجدا في لحاف واحد مائة مائة، وحكم عمر رضي الله عنه فيمن قلد خاتم بيت المال بضربه ثلاثمائة على مرات، وضرب صبيغ بن عسل للبدعة ضربا كثيرا لم يعده^(١).

وخلاصة مذهب الحنابلة: أن فيه من يقول بأن التعزير لا يزيد على عشر جلدات، ومن يقول: بأنه لا يزيد على أقل الحدود، ومن يقول: بأنه لا يبلغ في جريمة قدر الحد فيها، وهناك من يقول: بأنه لا يتعد شيئا من ذلك، وأنه يكون بحسب المصلحة، وعلى قدر الجريمة، فيما ليس فيه حد مقدر. والراجح عندهم التحديد سواء أكان بعشر جلدات أم بأقل من أدنى الحدود أم بأقل من الحد المقرر لجنس الجريمة.

وما ذكره عن الحد الأعلى، أما عن الحد الأدنى فقد قال القنوري: إنه ثلاث جلدات، لأن هذا العدد أقل ما يقع به الزجر. ولكن غالبية الحنفية على أن الأمر في أقل جلد التعزير مرجعه الحاكم، بقدر ما يعلم أنه يكفي للزجر. وقال في الخلاصة: إن اختيار التعزير إلى

(١) الحسبة في الإسلام ص ٣٩، والسياسة الشرعية ص ٥٤،

والطرق الحكمية ص ١٠٦

الخمر والقتل، ولا يجاوز تسعة وثلاثين سوطاً في الحر، ولا تسعة عشر في العبد على القول بأن حد الخمر أربعون سوطاً.

ونص مذهب أحمد: أن لا يزداد على عشر جلدات في التعزير، للآثر: «لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد». إلا ما ورد من الآثار مخصصا لهذا الحديث، كوطء جارية امرأته بإذنها، ووطء جارية مشتركة المروى عن عمر.

قال ابن قدامة: ويحتمل كلام أحمد والخرقي: أنه لا يبلغ التعزير في كل جريمة حدا مشروعا في جنسها، ويجوز أن يزيد على حد غير جنسها، وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا. واستدل به روي عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما فيمن وطئ جارية امرأته بإذنها: أنه يجلد مائة جلدة، وهذا تعزير، لأن عقاب هذه الجريمة للمحصن الرجم، وبما روي عن سعيد بن المسيب عن عمر رضي الله عنه في الرجل الذي وطئ أمة مشتركة بينه وآخر: أنه يجلد الحد إلا سوطا واحدا، وقد احتج بهذا الحديث أحمد.

وقد زاد ابن تيمية وابن القيم رأيا رابعا: هو أن التعزير يكون بحسب المصلحة، وعلى قدر الجريمة، فيجتهد فيه ولي الأمر على ألا يبلغ التعزير فيما فيه حد مقدر ذلك المقدر، فالتعزير على سرقة مادون النصاب مثلاً لا يبلغ به

والسجن، وأنه قال فيمن أمسك رجلا لآخر حتى قتله: «اقتلوا القاتل، واصبروا الصابر». ^(١) وفسرت عبارة «اصبروا الصابر» بحبسه حتى الموت، لأنه حبس المقتول للموت بإمساكه إياه.

وأما الإجماع فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم، على المعاقبة بالحبس. واتفق الفقهاء على أن الحبس يصلح عقوبة في التعزير. ومما جاء في هذا المقام: أن عمر رضي الله عنه سجن الحطيثة على الهجس، وسجن صبيفا على سؤاله عن الداريات، والمرسلات، والنازعات، وشبهه، وأن عثمان رضي الله عنه سجن ضابئ بن الحارث، وكان من لصوص بني ثميم وقتلهم، وأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سجن بالكوفة. وأن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه سجن بمكة، وسجن في «دارم» محمد بن الحنفية لما امتنع عن بيعته. ^(٢)

القاضي من واحد إلى تسعة وثلاثين، وقريب من ذلك تصريح ابن قدامة، فقد قال: إن أقل التعزير ليس مقلداً فيرجع فيه إلى اجتهاد الإمام أو الحاكم فيما يراه وما تقتضيه حال الشخص. ^(٣)
جـ - التعزير بالحبس :

١٦ - الحبس مشروع بالكتاب والسنة والإجماع: أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿واللّٰثِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوْا عَلَيْهِنَ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَاِنْ شَهِدُوْا فَاَمْسِكُوْهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتّٰى يَتُوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ اَوْ يَجْعَلَ اللهُ مِنْ سَبِيْلًا﴾ ^(١) وقوله: ﴿اِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِيْنَ يَحَارِبُوْنَ اِلٰهَ وَرِسُوْلَهٗ وَيَسْعَوْنَ فِي الْاَرْضِ فَسَادًا اَنْ يُقْتَلُوْا اَوْ يُصَلَّبُوْا اَوْ تُقَطَّعْ اَيْدِيْهِمْ وَاَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ اَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْاَرْضِ﴾ ^(٢) فقد قال الزليعي: إن المقصود بالنفي هنا الحبس.

وأما السنة فقد ثبت: أن الرسول ﷺ حبس بالمدينة أناساً في تهمة دم، وحكم بالضرب

(١) حديث: «اقتلوا القاتل واصبروا الصابر». أخرجه البيهقي (٥١/٨) ط دائرة المعارف العثمانية من حديث إسماعيل بن أبي مرزلة. وأورده قبله بلفظ مقارب، ولكنه رجح الإرسال، ومن قبله الدارقطني (١٤٠/٣) - ط دار المحاسن.

(٢) أن قضية الرسول ﷺ لأبي عبدالله محمد بن فرج المالك القرطبي ص ٦٥، وبصورة الحكام ٣٧٣/٢، والزليعي ٢٠٧/٣ ١٧٩/٤ - وابن عابدين ٣٢٦/٤، وفتح القدير ٣٧٥/٦، والمغني ٣١٣/١٠ - ٣٤٨-٣١٤، والسلسلة الشرعية ص ٥٤، وكتشاف القناع ٧٤/٤، والمناوي ص ٢٢٤

(١) يراجع في التعزير بالجلد عموماً الكاساني ٦٤/٧، والسرخسي ٣٦/٢٤، والسندي ٥٩٩/٧ - ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، والجوهرة ٢٥٣/٢، واللباب لبدائي ٦٥/٣، وفتح القدير ١١٥/٥ - ١١٦، والزليعي والشافعي ٢١٠/٣، والأستروثي ص ١٦، وبصورة الحكام ٢٠٠/٢ - ٢٠٤، وبإبواب المحتاج ١٧٥/٢، والمهذب ٢٢٨/٢، وكتشاف القناع ٧٤-٧٣/٤، والسلسلة الشرعية ص ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، والخصة ص ٣٩، والطرق الحكمية ص ١٠٦، والمغني ٣٤٧/١٠ - ٣٤٨.

(٢) سورة النساء/ ١٥

(٣) سورة المائدة/ ٣٣

الأرض ﴿ ومن تَمَّ فهو عقوبة مشروعة في الحدود.

وأما المسنة: فإن النبي ﷺ قضى بالنفي تعزيراً في المختئين، إذ نفاهم من المدينة. ^(١)

وأما الإجماع: فإن عمر رضي الله عنه نفى نصر بن حجاج لافتتان النساء به، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة. ^(٢)

ويجوز كون التغريب لأكثر من مسافة القصر، لأن عمر غرب من المدينة نصر بن حجاج إلى البصرة، ونفى عثمان رضي الله عنه إلى مصر، ونفى علي رضي الله عنه إلى البصرة. ويشترط أن يكون التغريب لبلد معين، فلا يرسل المحكوم عليه به إرسالا، وليس له أن يختار غير البلد المعين لإبعاده، ولا يجوز أن يكون تغريب الجاني لبلده. ^(٣)

ويرى الشافعي: أن لا تقل المسافة بين بلد الجاني والبلد المغرب إليه عن مسيرة يوم وليلة. ^(٤) ويرى ابن أبي ليلى: أن ينفي الجاني

مدة الحبس في التعزير:

١٧ - الأصل أن تقدير مدة الحبس يرجع إلى الحاكم، مع مراعاة ظروف الشخص، والجريمة والزمان والمكان.

وقد أشار الزيلعي إلى ذلك بقوله: ليس للحبس مدة مقدرة.

وقال الماوردي: إن الحبس تعزيراً يختلف باختلاف المجرم، وباختلاف الجريمة، فمن الجائنين من يحبس يوما، ومنهم من يحبس أكثر، إلى غاية غير مقدرة.

لكن الشربيني من الشافعية، ذكر أن شرط الحبس: النقص عن سنة، كما نص عليه الشافعي في الأم، وصرح به معظم الأصحاب. وأطلق الحنابلة في تقدير المدة. ^(١)

د- التعزير بالنفي (التغريب):

مشروعية التعزير بالنفي:

١٨ - التعزير بالنفي مشروع بلا خلاف بين الفقهاء، ودليل مشروعيته: الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ أَوْتِنُوا مِنْ

(١) أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى بمغث قد خطب عليه ورجليه بالخنا، فقال النبي ﷺ: «ما لعل هذا؟» فقول: «يا رسول الله، يشبه بالنساء، فأمر به فنفى إلى النقيع». أخرجه أبو داود (٥/٢٢٤) - تحقيق عزت حميد دحلان وأعله المنلوي بجهالة أحد رواته. (مختصر سنن أبي داود ٧/٢٤٠ - نشر المعرفة).

(٢) المبسوط للرمحي ٩/٤٥، والزيلعي ٣/١٧٤

(٣) حاشية البجيرمي ٤/١٤٥

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٢

(١) فتح القدير ٦/٣٧٥، والزيلعي ٤/١٧٩ - ١٨٠/٣٠٨، وابن عابدين ٤/٣٢٦، والفتاوى الهندية ٢/١٨٨، والفتاوى والإكليل ٥/٤٨، والمندوة ١٣/٥٤ - ٥٥، وبصرة الأحكام ٢/٣٧٣، ونهاية المحتاج ٧/١٧٥. والأحكام السلطانية للماوردي/ ٢٢٤، ومغني المحتاج ٤/١٩٢، وكشاف القناع ٤/٧٤ - ٧٥، والمغني ١٠/٣١٣ - ٣١٤

هـ- التعزير بالمال :

مشروعية التعزير بالمال :

٢٠- الأصل في مذهب أبي حنيفة : أن التعزير بأخذ المال غير جائز، فأبو حنيفة ومحمد لا يميزانه،^(١) بل إن عمدا لم يذكره في كتاب من كتبه. أما أبو يوسف فقد روى عنه : أن التعزير بأخذ المال من الجاني جائز إن رؤيت فيه مصلحة.^(٢)

وقال الشبر الملسي : ولا يجوز على الجديد بأخذ المال. يعني لا يجوز التعزير بأخذ المال في مذهب الشافعي الجديد،^(٣) وفي المذهب القديم : يجوز.

أما في مذهب مالك في المشهور عنه، فقد قال ابن فرحون : التعزير بأخذ المال قال به المالكية.^(٤) وقد ذكر مواضع مخصوصة يعزف فيها

إلى بلد غير البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة بحيث تكون المسافة بين البلد الذي ينفي إليه وبلد الجريمة، دون مسيرة سفر.^(٥)

مدة التعزير :

١٩- لا يعتبر أبو حنيفة التعزير في الزنى حداً، بل يعتبره من التعزير، ويترتب على ذلك : أنه يميز أن يزيد من حيث المدة عن سنة.^(٦)

ويجوز عند مالك أن يزيد التعزير في التعزير عن سنة، مع أن التعزير عنده في الزنى حد، لأنه يقول بنسخ حديث : «من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين». والراجح عند المالكية : أن للإمام أن يزيد في التعزير عن الحد، مع مراعاة المصلحة غير المشوبة بالهوى.^(٧)

وعلى ذلك بعض فقهاء الشافعية، والحنابلة. ويرى البعض الآخر منهم : أن مدة التعزير في التعزير لا يجوز أن تصل إلى سنة، لأنهم يعتبرون التعزير في جريمة الزنى حداً، وإذا كانت مدته فيها عاماً فلا يجوز عندهم في التعزير أن يصل التعزير لعام، لحديث : «من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين».^(٨) وتفصيله في (نفي).

(١) البسيط للسرخسي ٤٥/٩

(٢) معين الحكام ص ١٨٤، وبداية المجتهد ٣٦٤/٢ - ٣٥

(٣) تبصرة الحكام ٢/٢٠٤، والشرح الصغير ٤/٥٠٤

(٤) يراجع في التعزير عموماً السرخسي ٤٥/٩، والزيلعي ٣/١٧٤، ومعين الحكام ص ١٨٢، وبداية المجتهد ٣٦٤/٢ - ٣٥

(٥) تبصرة الحكام ٢/٢٠٤، ومعين الحكام ص ١٨٢، وبداية المجتهد ٣٦٤/٢ - ٣٥

= أقضية الرسول ﷺ ص ٥، وبداية المحتاج ١٧٤/٧ - ١٧٥، والمهلب ٢/٢٢٨، وحاشية البجيرمي ٤/١٥٣، وشرح الخطيب على هامشها الماوردي ص ٢١٢، وكشاف القناع ٤/٧٣ - ٧٤ - ٧٦، والمغني ١٠/٣٤٧، والحسبة ص ٤٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٤٧

(١) ابن عابدين ٣/١٨٤

(٢) فصول الأمتروشي ص ٧

(٣) ابن عابدين ٣/١٨٤، والزيلعي ٣/٢٠٨، والسندني ٧/٦٠٤ - ٦٠٥، وقنواي البرازية ٢/٤٥٧ طبع أوروبا سنة ١٣٠٨ هـ

(٤) حاشية الشبراملي على شرح المنهاج ٧/١٧٤، والحسبة ص ٤٠

(٥) الحسبة ص ٤٠، وتبصرة الحكام ٢/٣٦٧ - ٣٦٨

سرق من غير حرز، وسارق مالا قطع فيه من الثمر والكثير،^(١) وكاتم الضالة.

ومنها أقضية الخلفاء الراشدين، مثل أمر عمر وعلي رضي الله عنهما بتحريق المكان الذي يباع فيه الخمر، وأخذ شطر مال مانع الزكاة، وأمر عمر بتحريق قصر سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الذي بناه حتى يجتنب فيه عن الناس. وقد نفذ هذا الأمر محمد بن مسلمة رضي الله عنه.^(٢)

أنواع التعزير بالمال :

التعزير بالمال يكون بحبسه أو بإتلافه، أو بتغيير صورته، أو بتملكه للغير.

أ - حبس المال عن صاحبه :

٢١ - وهو أن يمسك القاضي شيئا من مال الجاني مدة زجرا له، ثم يعيده له عندما تظهر توبته، وليس معناه أخذه لبيت المال، لأنه لا يجوز أخذ مال إنسان بغير سبب شرعي يقتضي ذلك.^(٣) وفسره على هذا الوجه أبو يحيى الخوارزمي. ونظيره ما فعل في خيول البغاة وسلاحهم، فإنها تحبس عنهم مدة وتعاد إليهم

بالمال، وذلك في قوله: سئل مالك عن اللبن المغشوش أيراق؟ قال: لا، ولكن أرى أن يتصدق به، إذا كان هو الذي غشه. وقال في الزعفران والمسك المغشوش مثل ذلك، سواء كان ذلك قليلا أو كثيرا، وخالفه ابن القاسم في الكثير، وقال: يباع المسك والزعفران على ما يغش به، ويتصدق بالثمن أدبا للفاش. وأفتى ابن القطان الأندلسي في الملاحف الرديئة النسيج بأن تحرق. وأفتى ابن عتاب: بتقطيعها والصدقة بها خرقا.^(٤)

وعند الحنابلة يجرم التعزير بأخذ المال أو إتلافه، لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك عمن يقتدى به.

وخالف ابن تيمية وابن القيم، فقالا: إن التعزير بالمال سائغ لإتلافا وأخذاً.^(٥)

واستدلا لذلك بأقضية للرسول ﷺ، كإباحته سلب من يصطاد في حرم المدينة لمن يجده، وأمره بكسر دنان الخمر، وشق ظروفها، وأمره عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بحرق الشوبين المعصفرين، وتضعيفه الغرامة على من

(١) الكثر معناه: الجبار أي قلب النخلة ويقال: الطلع.

(٢) السنن ٧/٦٠٤، ١/٦٠٥، والبرازية ٢/٤٥٧، وابن عابدين ٣/١٨٤.

(٣) فصول الأستروشي ص ٧-٨، والبرازية ٢/٤٥٧.

(٤) تبصرة الحكام ص ٤٦٨، والطرق الحكمية ص ٢٥٠.

(٥) كنشاف الفتاوى ٤/٧٤-٧٥، وشرح المنها على هامشه ص ١١٠، والحسبة ص ٤٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٩٥.

وإحراقها، وتحريق عبدالله بن عمرو رضي الله عنها لثوبه المعصر بامر النبي ﷺ. (١)

إذا تابوا. وصوب هذا الرأي الإمام ظهير الدين التمرتاشي الخوارزمي.

أما إذا صار ميثوسا من ثوبته، فإن للحاكم أن يصرف هذا المال فيما يرى فيه المصلحة. (١)

ب - الإتلاف :

٢٢ - قال ابن تيمية : إن المنكرات من الأعيان والصفات يجوز إتلاف محلها تبعاً لها، فالأصنام صورها منكسة، فيجوز إتلاف مادتها، وآلات اللهو يجوز إتلافها عند أكثر الفقهاء، وبذلك أخذ مالك، وهو أشهر الروايتين عن أحمد. ومن هذا القبيل أيضاً أوعية الخمر، يجوز تكسيرها وتحريقها، والمحل الذي يباع فيه الخمر يجوز تحريقه، واستدل لذلك بفعل عمر رضي الله عنه في تحريق محل يباع فيه الخمر، وقضاء علي رضي الله عنه بتحريق القرية التي كان يباع فيها الخمر، ولأن مكان البيع كالأوعية. وقال : إن هذا هو المشهور في مذهب أحمد، ومالك، وغيرهما. (٢) ومن هذا القبيل أيضاً : إراقة عمر اللبن المخلوط بالماء للبيع. ومنه ما يراه بعض الفقهاء من جواز إتلاف المغشوشات في الصناعات، كالتياب رديئة النسيج، بتزيقها

وقال ابن تيمية : إن هذا الإتلاف للمحل الذي قامت به المعصية نظيره إتلاف المحل من الجسم الذي وقعت به المعصية، كقطع يد السارق. وهذا الإتلاف ليس واجباً في كل حالة، فإذا لم يكن في المحل مفسد فإن إبقائه جائز، إما له أو يتصدق به. وبناء على ذلك أفتى فريق من العلماء : بأن يتصدق بالطعام المغشوش. وفي هذا إتلاف له.

وكره فريق الإتلاف، وقالوا بالتصدق به، ومنهم مالك في رواية ابن القاسم، وهي المشهورة في المذهب. وقد استحسّن مالك التصديق باللبن المغشوش، لأن في ذلك عقاباً للجاني بإتلافه عليه، ونفعاً للمساكين بالإعطاء لهم. وقال مالك في الزعفران والمسك بمثل قوله في اللبن إذا غشهما الجاني. وقال ابن القاسم بذلك في القليل من تلك الأموال، لأن التصديق بالمغشوش في الكثير من هذه الأموال الثمينة تضيع به أموال عظيمة على أصحابها، فيعزرون في مثل تلك الأحوال بعقوبات أخرى. وعند البعض : أن مذهب مالك

(١) حديث : « تحريق عبدالله بن عمر لثوبه المعصر ». أخرجه مسلم (١٦٤٧/٣ ط الحسبي) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(١) السندي ٢/٦٠٤، ١/٦٠٥، فصول الأستروثني ص ٨
(٢) الحسبة ص ١٤٣، والطرق الحكمية ص ٢٤١، وتبصرة
الحكام ٢/٢٠٢ - ٢٠٤

كالشجرة، وقطع السر إلى وسادتين متبذتين^(١) يوطآن.

ومن ذلك: تفكيك آلات اللهو، وتغيير الصور المصورة.

د - التملك :

٢٤ - من التعزير بالتملك : قضاء الرسول ﷺ فيمن سرق من الثمر المعلق قبل أن يؤخذ إلى الجرين بجلدات نكال، وغرم ما أخذ مرتين،^(٢) وفيمن سرق من المشاة قبل أن تؤوى إلى المراح بجلدات نكال، وغرم ذلك مرتين،^(٣) وقضاء عمر رضي الله عنه بتضعيف الغرم على كاتم الضالة، وقد قال بذلك طائفة من العلماء، منهم : أحمد، وغيره، ومن ذلك إضعاف عمر وغيره الغرم في ناقة أعرابي أخذها عماليك جياح، إذ أضعف الغرم على سيدهم، ودرأ القطع.^(٤)

(١) متبذتين : ملفتين

(٢) حديث : قضاء الرسول ﷺ فيمن سرق من الثمر المعلق... تقدم تخريجه.

(٣) حديث : قضاء الرسول ﷺ فيمن سرق من المشاة قيل... تقدم تخريجه.

(٤) يراجع للتعزير بالمال عموماً : الزيلعي ٢٠٨/٣، والسندي ٦٠٤، ٦٠٥، وإبن عابدين ١٨٤/٣، ونصصول الأستروشي من ٧-٨، وضاوى البرازية ٤٥/٢، وبهاية المحتاج شرح المنهاج ١٧٤/٧، والحسبة من ٤٠، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، والطرق الحكيمة ٢٤٧-٢٥٨، وكشاف القناع ٧٤ - ٧٥، وشرح المنتهى على هاشم من ١١٠

التسوية بين القليل والكثير.

وروى أشهب عن مالك منع العقوبات المالية، وأخذ هذه الرواية كل من مطرف وابن الماجشون من فقهاء المذهب، وعندهما: أن من غش أو نقص من الوزن يعاقب بالضرب، والحبس، والإخراج من السوق، وأن ما غش من الخبز واللبن، أو غش من المسك والزعفران لا يفرق ولا ينهب.^(١)

ج - التغيير :

٢٣ - من التعزير بالتغيير نهي^(٢) النبي ﷺ عن كسر سكة المسلمين الجائزة بين المسلمين، كالدرهم والدنانير، إلا إذا كان بها بأس، فإذا كانت كذلك كسرت، وفعل الرسول ﷺ في التمثال الذي كان في بيته،^(٣) والسر الذي به تمثيل،^(٤) إذ قطع رأس التمثال فصار

(١) الحسبة من ٤٣ - ٤٦، والطرق الحكيمة من ٢٤٧ - ٢٥٨، وتبصرة الأحكام ٢٠٢/٢ - ٢٠٤

(٢) حديث : نهى النبي ﷺ عن كسر... أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ٣٤٦/٦ ط السادة من حديث علقمة بن عبدالله المزني رضي الله عنه، ولي إسناده القطاع.

(٣) حديث : قطع رأس التمثال فصار كالشجرة أخرجه أبو داود ٣٨٨/٤ تحقيق عزت عبيد دهاس، والترمذي ١١٥/٥ ط الحلبي من حديث أبي هريرة وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٤) حديث : قطع السر إلى وسادتين متبذتين يوطآن... أخرجه أحمد ٣٠٨/٢ ط اليمينية من حديث أبي هريرة، وأخرجه الترمذي ١١٥/٥ ط الحلبي وقال: حسن صحيح.

وبناء على ما ذكره الكمال بن الهمام : تتميز هذه
عن الإعلام المجرد بالخصومة فيما نسب إلى
الجاني.

وكثيرا ما يلجأ القاضي لهذين النوعين أو
لواحد منهما إذا كان الجاني قد ارتكب الجريمة
على سبيل الزلة والتدور ابتداء ، إذا كان ذلك
زاجرا ، على شريطة كون الجريمة غير
جسيمة .^(١)

جـ - التوبيخ :

مشروعية التوبيخ :

٢٧ - التعزير بالتوبيخ مشروع باتفاق الفقهاء ،
فقد روى أبو ذر رضي الله عنه : أنه ساء رجلا
فغيره بأمه ، فقال الرسول ﷺ : « يا أبا ذر ،
أعيرته بأمه !! إنك امرؤ فيك جاهلية » .^(٢)
وقال الرسول ﷺ : « لبي الواجد يحل
عرضه وعقوبته » .^(٣) وقد فسر النيل من العرض

أنواع أخرى من التعزير :

هناك أنواع أخرى من التعزير غير ما سبق .
منها : الإعلام المجرد ، والإحضار لمجلس
القضاء ، والتوبيخ والمهجر .

أ - الإعلام المجرد :

٢٥ - الإعلام : صورته أن يقول القاضي
للجاني : بلغني أنك فعلت كذا وكذا ، أو يبعث
القاضي أمينة للجاني ، ليقول له ذلك .

وقد قيد البعض الإعلام ، بأن يكون مع
النظر بوجه عابس .^(١)

ب - الإحضار لمجلس القضاء :

٢٦ - قال الكاساني : إن هذا النوع من التعزير
يكون بالإعلام ، والذهاب إلى باب القاضي ،
والخطاب بالمواجهة .

وقال البعض : إنه يكون بالإعلام ، والجر
لباب القاضي ، والخصومة فيما نسب إلى
الجاني .

والفرق بين هذه العقوبة والإعلام المجرد :
أن في هذه العقوبة يؤخذ الجاني إلى القاضي
زيادة عن الإعلام ، وذلك ليخاطبه في المواجهة .

(١) الكاساني ٦٤/٧ ، والزليمي ٢٠٨/٣ ، والجوهرة
٢٥٤/٢ ، والفتاوى الهندية ١٨٨/٢ ، ودرر الحكم
٧٥/٢ .

(١) يراجع في الإعلام والإحضار عموما : الكاساني ٦٤/٧ ،
والزليمي ٢٠٨/٣ ، والجوهرة ٢٥٤/٢ ، ودرر الحكم
٧٥/٢ ، وفتح القدير ١١٣/٥ ، وابن عابدين ١٨٣/٣ -
١٨٤ - ١٩٧ ، والسندي ٦٦٣/٧ ، والفتاوى الهندية
١٨٨/٢ ، وقاضيهان ٤٩٣/٢ - ٤٩٤
(٢) حديث « يا أبا ذر ، أعيرته بأمه ؟ ... » أخرجه البخاري
(الفتح ٨٤/١ - ط السلفية) .

(٣) في الواجد : مظهر .

(٤) حديث « لبي الواجد يحل عرضه وعقوبته » . أخرجه أحمد
(٢٢٢/٤ ط الميمنية) وقال ابن حجر في الفتح ٦٢/٥ ط
السلفية : إسناده حسن .

يلبسون من الحرير والديباغ. وذلك فيه تعزير لهم بالإعراض عنهم، وفيه توبيخ لهم.^(١)

كيفية التوبيخ :

٢٨ - التوبيخ قد يكون بإعراض القاضي عن الجاني، أو بالنظر له بوجه عبوس، وقد يكون بإقامة الجاني من مجلس القضاء، وقد يكون بالكلام العنيف، ويكون بزواج الكلام وغاية الاستخفاف، على شريطة أن لا يكون فيه قذف، ومنع البعض ما فيه السب أيضا.^(٢)

د - المهجر :

٢٩ - المهجر معناه : مقاطعة الجاني، والامتناع عن الاتصال به، أو معاملته بأي نوع، أو أية طريقة كانت.

وهو مشروع بدليل قوله تعالى : ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي

بأن يقال له مثلاً : يا ظالم، يا معتد. وهذا نوع من التعزير بالقول. وقد جاء في تبصرة الحكام لابن فرحون : وأما التعزير بالقول فدليلة ما ثبت في سنن أبي داود عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ أتى برجل قد شرب فقال : واضربوه فقال أبو هريرة : فمنا الضارب بيده، ومنا الضارب بتعله، والضارب بثوبه. وفي رواية بإسناده : ثم قال رسول الله ﷺ لأصحابه «يَكُونُوا» فأقبلوا عليه يقولون : ما اتقيت الله، ما خشيت الله، ما استحييت من رسول الله ﷺ. وهذا التبكيت من التعزير بالقول.^(٣)

وقد عزر عمر رضي الله عنه بالتوبيخ. فقد روي عنه أنه أنفذ جيشاً فغنموا غنائم، فلما رجعوا لبسوا الحرير والديباغ، فلما رآهم تغير وجهه، وأعرض عنهم، فقالوا : أعرضت عنا، فقال : انزعوا ثياب أهل النار، فنزعوا ما كانوا

(١) حديث « يَكُونُوا ». وقال في آخره : « ولكن قولوا : اللهم اغفر له، اللهم ارحمه ». أخرجه أبو داود (٤/ ٦٢٠ - ٦٢١) تحقيق مرت عبيد دهمان، وإسناده حسن، والحديث لفظه في نيل الأوطار : عن أبي هريرة قال : « أتى النبي ﷺ برجل قد شرب، فقال : اضربوه فقال أبو هريرة : فمنا الضارب بيده، والضارب بتعله، والضارب بثوبه، فلما انصرف قال بعض القوم : أعزأك الله قال : لا تقولوا هكذا، لا تعينوا عليه الشيطان » رواه أحمد والبخاري وأبو داود. (نيل الأوطار ٧/ ١٤٦) وراجع تبصرة الحكام ٢/ ٢٠٠، وكشاف القناع ٤/ ٧٤، والشرح الكبير ٤/ ٤٥٨، والفتاوى ١/ ١٦٧، ومغني المحتاج ٤/ ١٩٢.

(١) فصول الأستروشي ص ١٤، والكاساني ٧/ ٦٤
(٢) يراجع للتوبيخ : الكاساني ٧/ ٦٤، والزبلي ٣/ ٢٠٨، وشرح المحاكم ٢/ ٧٥، واللباب للميداني ٣/ ٦٥، والسني ٧/ ٦٠٤، وفصول الأستروشي ص ١٤، والأنشورية ١/ ١٥٨، والمفتية ٢/ ١٨٨، وتبصرة الحكام ٢/ ٢٠٠، ونهاية المحتاج ٧/ ١٧٤، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٤، وكشاف القناع ٤/ ٧٤، والشرح الكبير ٤/ ٤٥٨، والمحبة ص ٣٨، والسلسلة الشرعية ص ٥٣

الاعتداء على النفس، وهي التي يترتب عليها إزهاق الروح، والكلام في جرائم الاعتداء على ما دون النفس وهي التي تقع على البدن دون أن تؤدي لإزهاق الروح:

جرائم القتل (الجناية على النفس):

القتل العمد:

٣٢ - القتل العمد العدوان موجب القصاص، ويجب لذلك توافر شروط، أهمها: كون القاتل قد تعمد تعمداً عاماً ليس فيه شبهة، وكونه غتاراً، ومباشراً للقتل، وألا يكون المقتول جزء القاتل، وأن يكون معصوم الدم مطلقاً. وفضلاً عن ذلك يجب للقصاص: أن يطلب من ولي الدم.^(١)

فإذا اختل شرط من هذه الشروط امتنع القصاص، وفيه التعزير.

وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في (قتل - قصاص).

القتل شبه العمد:

٣٣ - قال البهوتي، نقلاً عن (المبدع): قد يقال بوجوب التعزير في القتل شبه العمد، لأن الكفارة حق لله تعالى وليست لأجل الفعل، بل بدل النفس الفاتنة، فأما نفس الفعل المحرم - الذي هو الجناية - فلا كفارة فيه.

(١) الكاساني ٢٣٤/٧

المضاجع^(١) وقد هجر النبي ﷺ أصحابه الثلاثة الذين تخلفوا عنه في غزوة تبوك. وعاقب عمر صبيغاً بالهجر لما نفاه إلى البصرة، وأمر ألا يجالسه أحد. وهذا منه عقوبة بالهجر.^(٢)

الجرائم التي شرع فيها التعزير:

٣٠ - الجرائم التي شرع فيها التعزير قد تكون من قبيل ما شرع في جنسه عقوبة مقدرة من حد أو قصاص، لكن هذه العقوبة لا تطبق، لعدم توافر شرائط تطبيقها، ومنها ما فيه عقوبة مقدرة، ولكن هذه العقوبة لا تطبق عليها لمانع، كوجود شبهة تستوجب درء الحد، أو عفو صاحب الحق عن طلبه.

وقد تكون الجرائم التعزيرية غير ما ذكر فيكون فيها التعزير أصلاً. ويدخل في هذا القسم ما لا يدخل في سابقه من جرائم. وفيما يلي تفصيل ذلك.

الجرائم التي يشرع فيها التعزير بديلاً عن الحدود:

جرائم الاعتداء على النفس، ومادونها:

٣١ - يدخل في هذا الموضوع: الكلام في جرائم

(١) سورة النساء/ ٣٤

(٢) يراجع في الهجر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨/ ٢٨١ - ٢٨٨، وأفضية الرسول ص ٥، والحسبة ص ٤٠،

والسياسة الشرعية ص ٥٣

لأنه لا يستطاع فيها القصاص،^(١) وفي كل مذهب منفعته بالجناية مع نقائه قائما في الجسم، ويقاء جماله، فإذا ضربه على عينه فذهب بصرها، وبقي جماله فلا قود فيها. ومثل ذلك اليد إذا شلت ولم تب عن الجسم، ففي هذه وما يماثلها يعزr الجاني مع أخذ العقل منه (أي الدية).^(٢)

وإذا لم يترك الاعتداء على الجسم ألسرا: فأغلب الفقهاء على أن في ذلك التعزير، لا القصاص. ولدى بعض المالكية القصاص في ضربة السوط، ولو لم يحدث جرحا ولا شجة، مع أنه لا قصاص عندهم في اللطمة، وضربة العصا، إلا إذا خلقت جرحا أو شجة. وروي عن مالك: أن ضربة السوط في ذلك كاللطة فيه الأدب، ونقل ذلك ابن عرفة عن أشهب.

ويرى ابن القيم وبعض الخابلة: القصاص في اللطمة والضربة.^(٣)

الزنى الذي لا حد فيه، ومقدماته :

٣٦ - الزنى إذا توافرت الشرائط الشرعية لثبوته

(١) مواهب الجليل ٦/٢٤٧، والتاج والإكليل على هامشه، واللغة ١٦/١١٢

(٢) مواهب الجليل ٦/٢٤٧ - ٢٤٩

(٣) الكاساني ٧/٢٩٩، ومعين الحكام ص ١٧٧، ومواهب الجليل ٦/٢٤٧، وكشاف القناع ٢/٧٢ - ٧٣، وإعلام الموقعين ٢/٢

٣٤ - ومن الأصول الثابتة عند الحنفية: أن مالا قصاص فيه عندهم كالقتل بالقتل (وهو القتل بمثل الحجر الكبير أو الخشبة العظيمة) يجوز للإمام أن يعزr فيه بما يصل للقتل، إذا تكرر ارتكابه، مادامت فيه مصلحة. وبناء على هذا الأصل قالوا بالتعزير بالقتل لمن يتكرر منه الخنق، أو التغريق، أو الإلقاء من مكان مرتفع، إذا لم يندفع فسادة إلا بالقتل.^(١)

الاعتداء على مادون النفس :

٣٥ - إذا كانت الجناية على مادون النفس عمدا فيشترط للقصاص فضلا عن شروطه في النفس: المائلة، وإمكان استيفاء المثل.^(٢)

ويرى مالك التعزير أيضا في الجناية العمد على مادون النفس، إذا سقط القصاص، أو امتنع لسبب أو لآخر، فيكون في الجريمة التعزير مع الدية، أو الأرض، أو بدونه، نعبا للأحوال. ومثال ذلك أن تكون الجناية على عظم خطر.

إذ العظام الخطرة لا قصاص فيها عنده، مثل عظام الصلب، والفخذ، والعنق، ومثل المنقلة، والمأمومة، ويقال ذلك أيضا في الجائفة،

(١) الكاساني ٧/٢٣٤، وابن عابدين ٣/١٨٤ - ١٨٥، وكشاف القناع ٤/٧٣، والنسيئة الشرعية ص ٥٥

(٢) تبصرة الحكام على هامش فتح العلي المالك ٢/٣٦٦ - ٣٦٧، ومواهب الجليل ٦/٢٤٧

بل التعزير. ومن ذلك: المساقعة.
وإذا لم يكن الفعل في قبل امرأة فأبو حنيفة
على عدم الحد، لكن فيه التعزير. ومن ذلك أن
يكون الفعل في الدبر. وهو قول للشافعية.
والقول بالقتل على كل حال مروي عن
ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول آخر
للشافعية، والمذهب عند الشافعية: أنه زنى،
وفيه الحد.

وقال قوم: أن اللواط زنى، وفيه حد الزنى.
ومن هؤلاء: مالك، وهو المشهور لدى
الشافعية، وهو رأي أبي يوسف صاحب
أبي حنيفة. واختلفت الرواية عن أحمد: فقد
روي عنه أن فيه حد الزنى. وإذا كان الفعل في
زوجة الفاعل فلا حد فيه بالإجماع. والجمهور
على أنه يستوجب التعزير.

ومما يستوجب التعزير في هذا المجال كل
ما دون الوقاع من أفعال، كالوطء فيها دون
الفرج، ويستوي فيه المسلم، والكافر،
والمحصن، وغيره. ومنه أيضا: إصابة كل محرم
من المرأة غير الجماع. وعناق الأجنبية، أو
تقبيلها.

ومما فيه التعزير كذلك: كشف العورة لآخر،
وتخديع النساء، والقيادة، وهي: الجمع بين
الرجال والنساء للزنى، وبين الرجال والرجال
للواط. (١)

(١) يراجع في التعزير في مجال الزنى وما يتعلق به: ٥٠

فلن فيه حد الزنى، أما إذا لم يطبق الحد المقدر
لوجود شبهة، (٢) أو لعدم توافر شريطة من
الشرائط الشرعية لثبوت الحد، فإن الفعل يكون
جريمة شرع الحكم فيها. أو في جنسها. لكنه لم
يطبق. وكل جريمة لا حد فيها ولا قصاص
ففيها التعزير.

وبناء على ذلك: إذا كانت هناك شبهة تدرأ
الحد، سواء كانت شبهة فعل، (٣) أو شبهة
ملك، أو شبهة عقد، فإن الحد لا يطبق. لكن
الجبائي يعزر، لأنه ارتكب جريمة ليست فيها
عقوبة مقدرة.

وتعرف الشبهة بأنها: ما يشبه الثابت وليس
بشابت. أو: هي وجود المبيح صورة، مع عدم
حكمه أو حقيقته، وتفصيل ذلك في (اشتباه).

وإذا كانت المزني بها ميتة ففي هذا الفعل
التعزير، لأنه لا يعتبر زنى، إذ حياة المزني بها
شرطية في الحد.

وإذا لم يكن الفعل من رجل فلا يقام الحد،

(١) دره الحد بالشبهة أسلمه حديث وادروا الحدود
بالشبهات، فإن كان له خرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن
يخطئه في العفو خير من أن يخطئه في العقوبة. وقد أمد
الجمهور بهذا الحديث في إثبات الشبهة.

والحديث المذكور رواه الترمذي قريبا من لفظه، وذكر
أنه روي موقوفا، وأن الوقف أصح، وقال: إنه قد روي
عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل
ذلك (نيل الأوطار ٧/ ١١٠ - ١١١).

(٢) السرخسي ٩/ ١٥١، والكاساني ٧/ ٤٢، ٤٥، ٢٣٥

القذف الذي لا حد فيه والسب :

٣٧- حد القذف لا يقام على القاذف إلا بشرائطه، فإذا انعدم واحد منها أو اختل فإن الجنائي لا يجد. ويعزر عند طلب المظلوف، لأنه ارتكب معصية لا حد فيها.

ومن شروط القذف الذي فيه الحد: كون المظلوف محصناً. ^(١) فإذا لم يكن كذلك فلا يجد القاذف، ولكن يعزر. ومن ذلك أن يقذف مجنوناً بالزنى. أو صغيراً بالزنى. أو مسلمة قد زنت. أو مسلماً قد زنى، أو من معها أولاد لا يعرف لهم أب، وذلك لعدم العفة في هذه الثلاثة الأخيرة.

ومنها كون المظلوف معلوماً، فإن لم يكن كذلك فلا حد، بل التعزير، لأن الفعل معصية لا حد فيها. وبناء على ذلك يعزر - ولا يجد - من قذف بالزنى جد آخر دون بيان الجدد. أو

= السرخسي ٧٧/٩، ٧٩، ٨٥، ٨٨ و٢٤/٣٦، والكاساني ٧/٣٤-٣٥، وفتح القدير ٤/١٤٢، ١٤٧، ٤/١٧٩-١٨٠، واللباب للميداني ٣/٥٨-٥٩، والجوهرة ١٤٨، ١٥٠، وشرح الكنتز للمصفي ١/٢٢٥-٢٢٦، والزيلعي ٢/٢٤٥، ومختصر القدوري ص ١٦٠، والأشباه والنظائر ١/١٠٠، والحراج لأبي يوسف ص ٦٦، والفتاوى الهندية ٢/١٥٧، وعدة أرباب الفتوى ص ٧٨، وواقعات المفتين ص ٥٩، والفتاوى الأسمعية ١/١٥٩، والفتاوى الأنقرونية ١/١٥٩، والمبدونة ١٦/٥٢، ١٠، ١٣، ٥٨، والملاوردي ص ٢١٢-٢١٤، والمغني ١٠/٥١-١٦، ٥٤.

(١) من شرائط الإحصان في القذف لدى الجمهور: العقل والبلوغ والحرية والإسلام والعفة عن الزنى (الكاساني ٧/٤٠، والمغني ١٠/٢٠٧).

أخاه كذلك، وكان له أكثر من أخ. ولا حد في القذف بغير الصريح، ومن ذلك: القذف بالكناية، أو التعريض، فليس فيه عند الحنفية حد، بل التعزير، وكذلك عند الشافعية. ويرى مالك: الحد في القذف بالتعريض أو الكناية. والذين منعوا الحد قالوا بالتعزير، لأن الفعل يكون جريمة لا حد فيها.

ولا حد إذا رماه بالفاظ لا تفيد الزنى صراحة. كقوله: يا فاجر، بل يعزر. وكذلك الشأن إذا رماه بما لا يعتبر زنى، كمن رمى آخر بالتخنث. ويعزر كذلك عند أبي حنيفة من يرمي آخر بأنه يعمل عمل قوم لوط، لأن هذا الفعل لا يوجب حد الزنى عنده.

أما مالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد فلم ينم يقولون بالحد، ومن ثم فلا تعزير في ذلك، بل فيه حد القذف عند هؤلاء.

ومرد الخلاف: هو في أن اللواط هل هو زنى أم لا. فمن قالوا: بأنه زنى، جعلوا في القذف به حد القذف. ومن قالوا: بغير ذلك، جعلوا في القذف به التعزير.

ومن قذف آخر قذفاً مقيداً بشروط أو أجل يعزر ولا يجد.

وإذا لم يكن القول قذفاً، بل مجرد سب أو شتم فإنه يكون معصية لا حد فيها، ففيها التعزير. ومن ذلك قوله: يانصراني، أو

السرقه التي لا حد فيها :

٣٨ - السرقه من جرائم الحدود ما دامت قد استوفت شروطها الشرعيه، وأهمها: الخفيه. وكون موضوع السرقه مالا، مملوكاً للغير السارق، محرراً، نصيباً. فإذا تخلف شرط من شروط الحد فلا يقام، ولكن يعزر الفاعل، لأنه ارتكب جريمة ليس فيها حد مقدر. وتفصيل ذلك في مصطلح: (سرقه).

قطع الطريق الذي لا حد فيه :

٣٩ - قطع الطريق كغيره من جرائم الحدود، يجب لكي يكون فيه الحد أن تتوافر شروط معينه، وإلا فلا يقام الحد، ويعزر الجاني ما دام قد ارتكب معصية لا حد فيها.

ومن الشروط: أن يكون الجاني بالغاً، ذكراً، وأن يكون المجني عليه مسلماً، أو ذمياً، وأن تكون يده على المال صحيحه، وأن لا يكون في القطع نورحم محرم لأحد المقطوع عليه، وأن يكون المقطوع فيه مالاً متقوماً معصوماً مملوكاً، لا ملك فيه للقاطع، ولا شبهة ملك، محرراً، نصيباً، وأن يكون قطع الطريق في غير المصر. وتفصيل ذلك في (حراة).

الجرائم التي موجهاً الأصلي التعزير :

بعض الجرائم التي تقع على أحاد الناس :

شهادة الزور :

٤٠ - حرم قول الزور في القرآن الكريم بقوله

بازنديق، أو ياكافر، في حين أنه مسلم. وكذلك من قال لأخر: يا خنث، أو يمانفق، مادام المجني عليه غير متصف بذلك. ويعزر كذلك في مثل: يأكل الربا، أو يشارب الخمر، أو ياختن، أو يأسارق، وكله بشرط كون المجني عليه غير معروف بما نسب إليه. وكذلك من قال لأخر: يابليد، أو ياقدر، أو يأسفيه، أو ياطام، أو يأسور، وهو صحيح، أو يامقعد، وهو صحيح كذلك على سبيل الشتم.

وعلى وجه العموم يعزر من شتم آخر، مهما كان الشتم، لأنه معصية.

ويرجع في تحديد الفعل الموجب للتعزير إلى العرف، فإذا لم يكن الفعل المنسوب للمجني عليه مما يلحق به في العرف العار والأذى والشين، فلا عقاب على الجاني، إذ لا يكون ثمة جريمة. (١)

(١) يراجع لي الغلف والنسب الذي فيه التعزير: السرخسي ١٩/١٠٢، ١١٨، ١٢٠ و ٣٦/١٤ - ٣٧، والزيلعي ٢٠٨/٣ - ٢٠٩، والشلبي عليه، والمجني ١/٢٣٤ - ٢٣٥، والكاساني ٢/٤٢ - ٤٦، وفتح القدير ٤/٢٠٣ - ٢٠٦، ٢١١ - ٢١٤، واللباب ٣/٦٤، ٦٦، والجامع الصغير ٦٩، ومختصر القدوري ص ١١١، والجمهرة ٢/٢٥٣، ودرر المحاكم ٢/٩٦ - ٩٨، والفتاوى الأسعدية ١٥٧ - ١٥٩، والفتاوى المنسية ٢/١٥٥ - ١٥٦، وقاضيهان ٣/٤٩٣، والأنقروية ١/١٩٨ - ١٥٩، وكذلك المدونة ١٦/٣، ١٤، ١٧، ٢٢، ٢٤، ٣٢، ٣٤، ٣٨، وكذلك الماوردي ص ٢١٧ - ٢١٨، والمغني ١٠/٢٠٢ - ٢٠٣، ٢٢٥

تعالى: ﴿واجتنبوا قول الزور﴾^(١)

وفي السنة بما ورد: أن الرسول ﷺ عد قول الزور وشهادة الزور من أكبر الكبائر^(٢) ومادام أنه ليس فيها عقوبة مقدرة، ففيها التعزير.^(٣)

الشكوى بغير حق :

٤١ - ذكر صاحب (تبصرة الحكام) أن من قام بشكوى بغير حق يؤدب. وقال البهوتي: إنه إذا ظهر كذب المدعي في دعواه بما يؤدي به المدعى عليه، فإنه يعزر لكذبه وإيدائه للمدعى عليه.^(٤)

قتل حيوان غير مؤذ أو الإضرار به :

٤٢ - نهى الرسول ﷺ عن تعذيب الحيوان في قوله: «إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها وسقتها، ولا هي تركتها تأكل

من خيشاش^(١) الأرض»^(٢) فهذا الفعل معصية، فيعزر الفاعل مادام الفعل ليس فيه حد مقرر.

ومن الأمثلة على الجرائم في هذا المجال: قطع ذنب حيوان، فقد ذكر فقهاء الحنفية أن: مما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم فيمن قطع ذنب برفون.^(٣)

انتهاك حرمة ملك الغير :

٤٣ - دخول بيوت الغير بدون إذن ممنوع شرعا لقوله تعالى: ﴿... لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾^(٤)

وبناء على هذا الأصل قيل بتعزير من يوجد في منزل آخر بغير إذنه أو علمه، ودون أن يتضح سبب مشروع لهذا الدخول.^(٥)

جرائم مضرة بالمصلحة العامة :

٤٤ - توجد جرائم مضرة بالمصلحة العامة ليست فيها عقوبات مقدرة، وفيها التعزير.

(١) سورة الحج/ ٣٠

(٢) حديث: أن الرسول ﷺ عد قول الزور... أخرجه البخاري (الفتح ٥/ ٢٦١ - ط السلفية)، ومسلم (١/ ٩١ - ط الحلبي) من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) السرخسي ١٤٥/ ١٦ - ١٤٦، والحسراج ص ١٠٧، ومختصر القلوري ص ١٢٦، والجوهرة ٣٣٨/ ٢، واللباب ١٣٨/ ٣، والفتاوى الأسعدية ١/ ١٦٦

(٤) كشاف القناع ٤/ ٧٦، وتبصرة الحكام ٢/ ٣٧٠

(١) الخيشاش بالكسر: حشرات الأرض، وقد يفتح (المختار).

(٢) حديث: دخلت امرأة النار... أخرجه البخاري (الفتح ٣٥٦/ ٦ - ط السلفية)، ومسلم (٤/ ٢١١٠ ط الحلبي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الفتاوى الحنفية ٢/ ١٦٩

(٤) سورة النور/ ٢٧

(٥) الفتاوى الأسعدية ١/ ١٧٠ - ١٧١

تجاوز الموظفين حدودهم، وتقصيرهم :
هذه معصية ليست فيها عقوبة مقدرة، ولها صور
منها :

أ - جور القاضي :

٤٦ - إذا جار القاضي في الحكم عمدا يعزر،
ويعزل، ويضمن في ماله، لأنه فيما جار ليس
بقاض، ولكنه إتلاف بغير حق، فيكون فيه
كفاره في إيجاب الضمان عليه في ماله. وإذا جار
خطئا لم يكن عليه غرم قضائه، لأنه ليس
معصوما عن الخطأ^(١) لقوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ
عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾^(٢)

ب - ترك العمل أو الامتناع عمدا عن تأدية
الواجب :

٤٧ - كل عمل من شأنه تعطيل الوظائف العامة
أو عدم انتظامها هو جريمة تستوجب التعزير،
والغرض من ذلك ضمان حسن سير العمل،
حتى تقوم السلطة بواجباتها على أكمل وجه.
وعلى ذلك : فيعزر كل من ترك عمله، أو امتنع
عن عمل من أعمال الوظيفة قاصدا عرقلة سير
العمل، أو الإخلال بانتظامه، ويعزر عموما كل

من هذه الجرائم : التجسس للعدو على
المسلمين، فهو منهي عنه لقوله تعالى
﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(١)، وقوله ﴿... لَا تَتَّخِذُوا
عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾^(٢)

ولما كانت هذه الجريمة ليست لها عقوبة مقدرة
ففيها التعزير.^(٣)
وتفصيله في (تجسس).

الرشوة :

٤٥ - هي جريمة محرمة بالقرآن لقوله تعالى :
﴿مَن يَعْصِرْ لِلْكَلْبِ أَكَّالُونَ لِلْسُّخْتِ﴾^(١) وهي
في اليهود وكانوا يأكلون السحت من الرشوة.

وهي كذلك محرمة بالسنة لحديث : «لعن الله
الراشي والمرتشى والرائش»^(٢). ولما كانت هذه
الجريمة ليست فيها عقوبة مقدرة ففيها
التعزير.^(٣)

(١) سورة الحجرات/ ١٢

(٢) سورة الممتحنة/ ١

(٣) الخراج ص ١١٧، وتبصرة الأحكام ١٣٨/٢ - ٢٠٦،

والسياسة الشرعية ص ٥٤، والحسبة ص ٤٠، وكشاف

القناع ٧٦/٤

(٤) سورة المائدة ٤٢

(٥) حديث : «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشى...»

أخرجه الترمذي (٦١٣/٣ - الخليلي)، والحاكم (١٠٢/٤) -

١٠٣ - ط دائرة المعارف العشائية) من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٦) السياسة الشرعية ص ١٩ - ٢٠ - ٣٠، والرائش : =

= هو الواسطة بين الراشي والمرتشى وراجع كذلك في

الرشوة : جامع الفصولين ١٧/١ - ١٨

(١) جامع الفصولين ١٦/١ - ١٧، واللاي الدرية على

هافشه، والرخي ٨٠/٩

(٢) سورة الأحزاب/ ٥

الإعلام عن مكانه، فإن امتنع بحبس، ويضرب مرة بعد مرة، حتى يستجيب.^(١)

تقليد المسكوكات الزيوف والمزورة :

٥٠ - تقليد المسكوكات التي في التداول والإعانة على صرف العملة الفاسدة ونشرها جريمة فيها التعزير. ففي (عدة أرباب الفتوى) في رجل يعمل السكة المصنوعة ربالا وذهباً وروية، وفي رجل ينشر هذه المسكوكات الزائفة ويروجها: أنهما يعززان.^(٢)

التزوير :

٥١ - في هذه الجريمة التعزير، فقد روى: أن معن بن زياد عمل خاتماً على نقش خاتم بيت المال فأخذ مالا، فضربه عمر رضي الله عنه مائة جللة، وحبسه، ثم ضربه مائة أخرى، ثم ثالثة، ثم نفاه. ومن موجبات التعزير: كتابة الخطوط والصكوك بالتزوير.^(٣)

البيع بأكثر من السعر الجبري :

٥٢ - قد تدعو الحال لتسعير الحاجيات، فإن كان ذلك: فالبيع بأكثر من السعر المحدد فيه

من يتمرد في وظيفته، أو يستعمل القوة، أو العنف مع رؤسائه، ويترك عمله. ومن ذلك تعدى أحد الموظفين المدنيين أو العسكريين على غيره استغلالاً لوظيفته.^(١)

مقاومة رجال السلطة والاعتداء عليهم :

٤٨ - التعدي على الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة يستحق التعزير. ومن الأمثلة التي أوردها الفقهاء في هذا المجال: إهانة العلماء أو رجال الدولة بما لا يليق، سواء كان ذلك بالإشارة، أو القول، أو بغير ذلك. والتعدي على أحد الجنود باليد، أو تمزيق ثيابه، أو سبه، ففيه التعزير، والتضمين عن التلف. ومن ذلك: إهانة محكمة قضائية، وكذلك جرائم الجلسة، فالقاضي له فيها التعزير، وإن عفا فحسن.^(٢)

هرب المحبوسين وإخفاء الجناة :

٤٩ - من ذلك من يؤوي محارباً، أو سارقاً، أو نحوهما، ممن عليه حق لله تعالى أو لأدمي، ويمتنع من أن يستوفي هذا الحق. فقد قيل: إنه شريك في جرمه ويعزر، ويطلب إحضاره، أو

(١) السلسلة الشرعية ص ٤٠ وما بعدها.

(٢) عدة أرباب الفتوى ص ٨١-٨٢، والفتاوى الأسعدية ١٥٧/١ - ١٥٨.

(٣) الفتاوى الهندية ٢/١٩٠، والمغني ١٠/٣٤٨.

(١) الفتاوى الأسعدية ١٦٧/١ - ١٦٨.

(٢) الفتاوى الأسعدية ١٦٦/١ - ١٦٧، ١٧٣، والفتاوى الأنثروية ١٥٧/١، وعدة أرباب الفتوى ص ٧٧، وذاقعات اللقطين ص ٥٩.

جرائم ضد النفس، كالقتل والضرب والجرح^(١).

سقوط التعزير :

٥٥ - تسقط العقوبة التعزيرية بأسباب، منها: موت الجاني، والعفو عنه، وتوبته.

أ - سقوط التعزير بالموت :

٥٦ - إذا كانت العقوبة بدنية أو مقيدة للحرية فإن موت الجاني يسقط لها بداهة، لأن العقوبة متعلقة بشخصه، ومن ذلك: المهجر، والتوبيخ، والحبس، والضرب.

أما إذا لم تكن العقوبة متعلقة بشخص الجاني بل كانت منصبة على ماله، كالغرامة والمصادرة، فموت الجاني بعد الحكم لا يسقطها، لأنه يمكن التنفيذ بها على المال، وهي تصير بالحكم ديناً في الذمة، وتتعلق تبعاً لذلك بتركة الجاني المحكوم عليه.

ب - سقوط التعزير بالعفو :

٥٧ - العفو جائز في التعزير إذا كان لحق الله تعالى، لقول الرسول ﷺ: «تجافوا عن عقوبة

(١) السرخسي ٣٦/٢٣، وحاشية الشرنبلالي على الدرر ٨١/٢، والفتاوى الهندية ١٨٩/٢ - ١٩٠، وعدة أرباب الفتوى ص ٨٠ - ٨١.

التعزير. ومن ذلك: الامتناع عن البيع، ففيه الأمر بالواجب والعقاب على ترك الواجب. ومن ذلك: احتكار الحاجات للتحكم في السعر^(١) لحديث: «لا يبتكر إلا خاطيء»^(٢).

الغش في المكايل والموازين :

٥٣ - يقول الله تعالى: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْخَاسِرِينَ، وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ أَلْسَنَتَيْمٍ﴾^(٣). وفي الحديث: «من غشنا فليس منا»^(٤) وبناء على ذلك: فالغش في الكيل والوزن معصية، وليس فيها حد مقدر، ففيها التعزير.

المشتبه فيهم :

٥٤ - قد يكون التعزير لا لارتكاب فعل معين، ولكن لحالة الجاني الخطرة، وقد قال بعض الفقهاء بتعزير من يتهم بالسرقة ولو لم يرتكب سرقة جديدة، ومن يعرف أو يتهم بارتكاب

(١) الفتاوى الأنقروية ١/١٥٩، والحسبة في الإسلام ص ٢٤،

(٢) حديث «لا يبتكر إلا خاطيء» أخرجه أحمد ٤٥٣/٣ ط المصنعة، ومسلم ١٢٢٧/٣ - ط الحلبي، من حديث ميمر بن عبد الله المدني رضي الله عنه، واللفظ مسلم: «من احتكر فهو خاطيء».

(٣) سورة الشعراء/ ١٨١ - ١٨٣

(٤) حديث: «من غشنا فليس منا» أخرجه مسلم ٩٩/١ - ط الحلبي (من حديث أبي هريرة رضي الله عنه).

التعزير منصوصاً عليه كوطء جارية أمرته، أو جارية مشتركة، يجب امتثال الأمر فيه، فهنا لا يجوز العفو عندهم، بل يجب التعزير، لامتناع تطبيق الحد.

وقال البعض: إن العفو يكون لمن كانت منه الفتنة والزلّة، وفي أهل الشرف والعفاف، وعلى ذلك: فشخص الجاني له اعتبار في العفو.

وإذا كان التعزير لحق آدمي فقد قيل كذلك: إن لولي الأمر تركه، والعفو عنه، حتى ولو طلبه صاحب الحق فيه، شأنه في ذلك شأن التعزير الذي هو حق الله تعالى. وقيل: لا يجوز تركه عند طلبه، مثل القصاص، فليس لولي الأمر هنا تركه بعفو أو نحوه، وعلى ذلك أغلب الفقهاء.

وإذا عفا ولي الأمر عن التعزير فيما يمس المصلحة العامة، وكان قد تعلق بالتعزير حق آدمي كالشتم، فلا يسقط حق الأدمي، فعلى ولي الأمر الاستيفاء، لأن الإمام ليس له - على الراجح - العفو عن حق الفرد.

وإذا عفا الأدمي عن حقه فإن عفوّه يجوز، ولكن لا يمس هذا حق السلطة. وقد فرق الماوردي في هذا المجال بين حالتين:

أ - إذا حصل عفو الأدمي قبل الترافع، فلولي الأمر الخيار بين التعزير أو العفو.

ذوي المروءة، إلا في حد من حدود الله^(١) وقوله: «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم»^(٢) وقوله في الانصار: «أقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئتهم»^(٣) وقوله لرجل - قال له: إني لقيت امرأة فأصبت منها دون أن أظاها - : «أصليت معنا؟»^(٤) فرد عليه بنعم، فتلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾^(٥). فالإمام له العفو.

وقيل: إنه لا يجوز العفو إذا تعلق التعزير بحق الله تعالى كما في تارك الصلاة. وقال الإصطخري في رسالته: ومن طعن على أحد الصحابة، وجب على السلطان تأديبه، وليس له أن يعفو عنه. وقال البعض: إن ما كان من

(١) حديث: «مجالسوا عن حقوبة...» أخرجه الطبراني في المعجم الصغير عن زيد بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً. قال الهيثمي: في سنده محمد بن كثير بن مروان الفهري. وهو ضعيف (جميع الزوائد ٦/ ٢٨٢ ط القدسي).

(٢) حديث: «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود...» أخرجه أحمد (٦/ ١٨١ ط الميمنية) من حديث عائشة رضي الله عنها. وقال عبدالحق: ذكره ابن عدي في باب واصل بن عبد الرحمن الرقاشي ولم يذكر حلة. قال الحافظ: وواصل هو أبو حرة ضعيف. وفي إسناد ابن حبان: أبو بكر بن نافع، وقد نص أبو زرعة على ضعفه في هذا الحديث (نيل الأوطار ٧/ ١٤٣ - ١٤٤).

(٣) حديث: «أقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم...» تقدم تخريجه فـ/ ١٠

(٤) حديث: «أصليت معنا؟» تقدم تخريجه فـ/ ١٠

(٥) سورة هود/ ١١٤

ب - وإذا حصل بعد الترافع ، فقد اختلف في العقاب عن حق السلطة على وجهين :
الأول : في قول أبي عبد الله الزيري يسقط بالعفو ، وليس لولي الأمر أن يعزر فيه ، لأن حد القذف أغلظ ويسقط حكمه بالعفو ، فكان حكم التعزير لحق السلطة أولى بالسقوط .
والثاني - وهو الأظهر - أن لولي الأمر أن يعزر فيه مع العفو قبل الترافع إليه ، كما يجوز له ذلك بعد الترافع مخالفة للعفو عن حد القذف في الموضوعين ، لأن التقويم من الحقوق العامة .^(١)

سقوط التعزير بالتوبة :

٥٨ - اختلف الفقهاء في أثر التوبة في التعزير : فعند الحنفية والمالكية وبعض الشافعية والحنابلة : أنه لا تسقط العقوبة بالتوبة ، لأنها كفارة عن المعصية . وعند هؤلاء في تعليل ذلك : عموم أدلة العقوبة بلا تفرقة بين نائب وغيره عدا المحاربة . وفضلا عن ذلك فجعل التوبة ذات أثر في إسقاط العقوبة يجعل لكل إدعاءها ، للإفلات من العقاب .
وعند فريق آخر ، منهم الشافعية والحنابلة :

أن التوبة قبل القدرة تسقط العقوبة قياسا على حد المحاربة ، استنادا إلى ما ورد في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه : كنت مع النبي ﷺ فجاء رجل فقال : يا رسول الله ، إني أصبتُ حدا فأقمه علي ، ولم يسأله عنه . فحضرت الصلاة فصلى مع النبي ﷺ . فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجل ، فأعاد قوله ، فقال : « أليس قد صليت معنا ؟ » قال نعم . قال : « فإن الله عز وجل قد غفر لك ذنبك » . وفي هذا دليل على أن الجاني غفر له لما تاب . وفضلا عن ذلك فإنه إذا جازت التوبة في المحاربة مع شدة ضررها وتبعدها ، فأولى التوبة فيما دونها .

وهؤلاء يقصرون السقوط بالتوبة على ما فيه اعتداء على حق الله ، بخلاف ما يمس الأفراد .

وقال ابن تيمية وابن القيم : إن التوبة تدفع العقوبة في التعزير وغيره ، كما تدفعها في المحاربة ، بل إن ذلك أولى من المحاربة ، لشدة ضررها ، وهذا يعتبر مسكنا وسطا بين من يقول : بعدم جواز إقامة العقوبة بعد التوبة البتة . وبين مسلك من يقول : إنه لا أثر للتوبة في إسقاط العقوبة البتة . ويترب على هذا الرأي : أن التعزير الواجب حقا لله تعالى يسقط بالتوبة ، إلا إذا اختار الجاني العقوبة ليظهر بها نفسه ، فالتوبة تسقط التعزير ، على شريطة ألا

(١) يراجع في العفو : فصول الأستروشي ص ٣ ، وابن عابدين ١٨٨/٣ ، وسواهب الجليل ٣٢٠/٦ ، وبصرة الحكام ٣٦٩/٢ ، وأسن المطالب ١٦٢/٤ - ١٦٣ ، وهبة المحتاج ١٧٥/٧ ، والمهور ص ٢٢٥ ، وكشاف القناع ٧٤/٤ ، والمغني ٣٤٩/١٠ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٦٦

يطلب الجاني إقامته، وذلك بالنسبة لحقوق المصلحة العامة.

واحتج القائلون بذلك بأن الله عز وجل جعل توبة الكفار سبباً لغفران ما سلف^(١) واحتجوا بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٢) وأن السنة عليه كذلك، ففي الحديث: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»^(٣).

تعزية

التعريف:

١ - التعزية لغة: مصدر عزي: إذا صبر المصاب وواساه.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي. وقال الشريفي: هي الأمر بالصبر والحمل عليه بوعود الأجر، والتحذير من الوزر، والدعاء للميت بالمغفرة، وللمصاب بجبر المصيبة.^(١)



الحكم التكليفي:

٢ - لا خلاف بين الفقهاء في استحباب التعزية لمن أصابته مصيبة.^(٢) والأصل في مشروعيتها: خبر: «من عزي مصاباً فله مثل أجره»^(٣).

(١) يراجع في التوسيع: الكاساني ٩٦/٧، والأمستروشي ص ٣-٤، ومسابيح الجليل ٣١٦/٦-٣١٧، والتاج والإكليل على هامشه، وبداية المجهد ٣٨٢/٢، وحاشية الرهوني على شرح الزرقاني ١٥٢/٨ - ١٥٣، وأسنن الطالب ١٥٥/٤ - ١٥٦، وبهاية المحتاج ٦/٨، والمغني ٣١٦/١٠ - ٣١٧، وإسلام الموقنين ١٩٨ - ١٩٧/٢.

(٢) سورة الأنفال / ٣٨

(٣) حديث: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له...» أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٤٢٠ ط الحلبي) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وحسنه ابن حجر للرواه. كما في المقاصد الحسنة للسخاوي (ص ١٥٢ ط الحانجي).

(١) أسنن الطالب ١/ ٣٣٤، ومغني المحتاج ١/ ٣٥٥، وحاشية الدموقي ١/ ٤١٩، وحاشية ابن عابدين ١/ ٦٠٣ (٢) للصادر الساقية، والمغني لابن قدامة ٤٣/٢ (٣) حديث: «من عزي مصاباً فله مثل أجره» أخرجه الترمذي (٣/ ٣٧٦ ط الحلبي) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وضعفه ابن حجر في التلخيص ١٣٨/٢ ط شركة الطباعة الفنية.

يحدد له الحزن بالتعزية، إلا إذا كان أحدهما (المعزى أو المعزي) غائباً، فلم يحضر إلا بعد الثلاثة، فإنه يعزبه بعد الثلاثة.

وحكى إمام الحرمين وجهاً وهو قول بعض الخنابلة: أنه لا أمد للتعزية، بل تبقى بعد ثلاثة أيام، لأن الغرض الدعاء، والحمل على الصبر، والنهي عن الجزع، وذلك يحصل على طول الزمان.

وقت التعزية :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء : إلى أن الأفضل في التعزية أن تكون بعد الدفن، لأن أهل الميت قبل الدفن مشغولون بتجهيزه، ولأن وحشتهم بعد دفنه لفراقه أكثر، فكان ذلك الوقت أولى بالتعزية.

وقال جمهور الشافعية : إلا أن يظهر من أهل الميت شدة جزع قبل الدفن، فتعجل التعزية، ليذهب جزعهم أو يخف.

وحكى عن الثوري: أنه تكره التعزية بعد الدفن. (١)

مكان التعزية :

٦ - كره الفقهاء الجلوس للتعزية في المسجد، وكرهه الشافعية والخنابلة الجلوس للتعزية،

وخبر «ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة». (١)

كيفية التعزية ولمن تكون :

٣ - يعزى أهل المصيبة، كبارهم وصغارهم، ذكورهم وإناثهم، إلا الصبي الذي لا يعقل، والشابة من النساء، فلا يعزى إلا النساء ومحارمها، خوفاً من الفتنة. ونقل ابن عابدين عن شرح المنية: تستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفتن. وقال الدردير: ونذب تعزية لأهل الميت إلا مخشية الفتنة. (٢)

مدة التعزية :

٤ - جمهور الفقهاء : على أن مدة التعزية ثلاثة أيام. واستدلوا لذلك بإذن الشارع في الإحداد في الثلاث فقط، بقوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج: أربعة أشهر وعشراً» (٣) وتكره بعدها، لأن المقصود منها سكون قلب المصاب، والغالب سكونه بعد الثلاثة، فلا

(١) غيره ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله... أخرجه الخطيب في تاريخه (٣٩٧/٧) ط مطبعة السعادة وفي إسناده جهالة.

(٢) مغني المحتاج ٣٥٤/١، ٣٥٥، والمغني ٥٤٣/٢ - ٥٤٥، وحاشية الدسوقي ٤١٩/١، ٦٠٣، وحاشية ابن عابدين ٦٠٣/١ - ٦٠٤.

(٣) حديث ولا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر... أخرجه البخاري (الفتح ١٤٦/٣) ط السلفية من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

تعزية ٧ - ٨

(أحد أصحابه) فوقف على باب المسجد فقال: أعظم الله أجركم وأحسن عزاءكم. وقال بعض أصحابنا إذا عزى مسلماً بمسلم قال: أعظم الله أجرك، وأحسن عزاك، ورحم الله ميتك.

واستحب بعض أهل العلم: أن يقول ما روى جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، قال: ولما توفي رسول الله ﷺ وجاءت التعزية، سمعوا قائلاً يقول: إن في الله عزاء من كل مصيبة، وخلفاً من كل هالك، ودركاً من كل ما فات، فبالله فتقوا، وإياه فارجوا، فإن المصاب من حرم الثواب^(١).

وهل يعزى المسلم بالكافر أو العكس؟

٨ - ذهب الأئمة: الشافعي، وأبو حنيفة في رواية عنه: إلى أنه يعزى المسلم بالكافر، وبالعكس، والكافر غير الحربي.

وذهب الإمام مالك: إلى أنه لا يعزى المسلم بالكافر.

وقال ابن قدامة من الحنابلة: إن عزى مسلماً بكافر قال: أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك^(٢).

بأن يجتمع أهل الميت في مكان ليأتي إليهم الناس للتعزية، لأنه محدث وهو بدعة، ولأنه يجدد الحزن. ووافقهم الحنفية على كراهة الجلوس للتعزية على باب الدار، إذا اشتمل على ارتكاب محظور، كفرش البسط والأطعمة من أهل الميت.

ونقل الطحطاوي عن شرح السيد أنه لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام من غير ارتكاب محظور^(٣).

وذهب المالكية: إلى أن الأفضل كون التعزية في بيت المصاب^(٤).

وقال بعض الحنابلة: إنها المكروه البيتوتة عند أهل الميت، وأن يجلس إليهم من عزى مرة، أو يستديم المعزى الجلوس زيادة كثيرة على قدر التعزية^(٥).

صيغة التعزية :

٧ - قال ابن قدامة: لا نعلم في التعزية شيئاً محدوداً، إلا ما روي أن الإمام أحمد قال: يروى أن النسبي عزي رجلاً فقال: «رحمك الله وأجرك»، وعزى أحمد أبا طالب

(١) أقر: ولما توفي رسول الله ﷺ وجاءت التعزية...

أعرجه الشافعي في مسنده (١/٢١٦) نشر دار الكتب العلمية، وانظر المغني ٢/٥٤٤

(٢) مغني للحاج ١/٣٥٥، وابن عابدين ١/٦٠٣، والمغني

١/٥٤٤ - ٥٤٥، وحاشية الدسوقي ١/٤١٩

(١) الطحطاوي على مراعي الفلاح ص ٣٣٩

(٢) الدسوقي ١/٤١٩

(٣) كشف الفتاح ٢/١٦٠

(٤) الأثر من الإمام أحمد. رواه أبو داود في مسائل الإمام أحمد ص ١٣٨ - ١٣٩ نشر دار المعرفة.

صنع الطعام لأهل الميت :

٩ - يسن لجيران أهل الميت أن يصنعوا طعاما لهم، لقوله ﷺ : «اصنعوا لأهل جعفر طعاما، فإنه قد جاءهم ما يشغلهم»^(١)

ويكره أن يصنع أهل الميت طعاما للناس، لأن فيه زيادة على مصيبتهم، وشغلا على شغلهم، وتشبها بأهل الجاهلية، لخبر جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه: «كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت، وصنعة الطعام بعد دفنه من النجاسة»^(٢)

تعشير

التعريف :

١ - التعشير في اللغة : مصدر عشر، يقال : عشر القوم، وعشروهم : إذا أخذ عشر أموالهم. والعشار : هو من يأخذ العشر. وقد عشت العناق : صارت عشراء - أي حاملا - إذا تم لها عشرة أشهر.

ومعناه في الاصطلاح كعناه اللغوي .
ويستعمل في الاصطلاح أيضا بمعنى : جعل العواشر في المصحف، والعاشرة : هي الحلقة في المصحف عند منتهى كل عشر آيات.^(١)
والعاشرة أيضا : الآية التي تتم بها العشر.
والتعشير - بمعنى أخذ العشر - يرجع لمعرفة أحكامه إلى مصطلح (عشر).

تاريخ التعشير في المصحف :

٢ - قال ابن عطية : مرّبي في بعض التواريخ : إن المأمون العباسي أمر بذلك. وقيل : إن الحجاج فعل ذلك، وقال قتادة : بدؤوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا.

(١) القاسوس، وخشار الصحاح، ولسان العرب، ومفردات غريب القرآن للراغب، والمفني ١٦٨/٥



(١) حديث : «اصنعوا لأهل جعفر طعاما...» أخرجه الترمذي ٣١٤/٣ ط الحلي، من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما، وحسنه الترمذي.

(٢) خبر جرير بن عبد الله : «كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت...» أخرجه أحمد ٢٠٤/٢ ط الميمنية. وصححه النووي في المجموع ٣٢٠/٥ ط الميمنية.

وانظر ابن عابدين ٦٠٣/١، ومفني المحتاج ١/٣٦٨، والمفني لابن قدامة ٥٥٠/٢

مالكا ومثل عن العشور التي في المصحف بالحمرة وغيرها من الألوان فكره ذلك، وقال: تعشير المصحف بالحبر لا بأس به. ^(١)

وقال يحيى بن أبي كثير: كان القرآن مجردا في المصاحف، فأول ما أحدثوا فيه النقط على الباء والياء والشاء، وقالوا: لا بأس به، هونور له، ثم أحدثوا نقطا عند منتهى الآي، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم. ^(٢)

تعصيب

حكم التعشير:

٣- ذكر أبو عمرو الداني في كتاب البيان له، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: أنه كره التعشير في المصاحف، وأنه كان يحكه. وعن مجاهد: أنه كان يكره التعشير والطيب في المصاحف.

انظر: عصبه

تعقيب

وقال الحنفية: تجوز تحلية المصحف وتعشيره ونقطه: أي إظهار إعرابه، وبه يحصل الرفق جدا، خصوصا للعجم، فيستحسن. وعلى هذا لا بأس بكتابة أسماء السور، وعد الآي، وعلامات الوقف ونحوها، فهي بدعة حسنة. وقالوا: إن ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه «جردوا القرآن» كان في زمنهم، وكم شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان. ^(٣)

انظر: موالاة، تتابع

تعلم

وعند المالكية: أنه مكروه بالحمرة وغيرها من الألوان، إلا الحبر. قال أشهب: سمعنا

انظر: تعليم

(١) تفسير القرطبي ٦٣/١، والإيمان ١٧١/٢

(٢) البرهان في علوم القرآن ١/٢٥٠ - ٢٥١، والفتاوى في آداب

حملة القرآن ٣٨ (ط الباهي الحلبي).

(٣) القرطبي ١/١٤ ط دار الكتب.

وقال الأسامي في شرح المادة: ولا عبرة بزعمه أنه يسد عنه الريح والشمس، كما أفتى به في الحامدية، لأنه ليس من الضرر الفاحش. وفي الأنقروية: له أن يبني على حائطه نفسه أزيد مما كان، وليس لجاره منعه وإن بلغ عنان السماء. (١)

تعلي

التعريف:

وأما بيعه لغيره فقد ذهب الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة): إلى جوازه على التفصيل التالي:

أجازته المالكية متى كان المبيع قدرا معيناً، كمشجرة أخرج مثلاً من محل هواء، فوق محل متصل بأرض أو بناء، بأن كان لشخص أرض خالية من البناء أراد البناء بها، أو كان له بناء أراد البناء عليه، فيشتري شخص منه قدراً معيناً من الفراغ الذي يكون فوق البناء الذي أراد إحداثه، فيجوز متى وصف البناء الذي أريد إحداثه أسفل وأعلى، ليقل الضرر، لأن صاحب الأسفل رغبته في خفة الأعلى، وصاحب الأعلى رغبته في مشانة الأسفل، ولصاحب البناء الأعلى الانتفاع بما فوق بنائه بغير البناء، إذ يملك جميع الهواء الذي فوق بناء الأسفل، وليس لصاحب الأسفل الانتفاع بما فوق بناء الأعلى، لا بالبناء ولا بغيره.

وأجازته الشافعية، متى كان المبيع حق البناء

١ - التعلي في اللغة له معان، منها: أنه من العلو، وهو: الارتفاع. وتخلو كل شيء وتخلوه وتعلوه: أرفعه. وتعلو الشيء علواً فهو عليّ: أرتفع، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: فإذا هو يتعلّى عني: أي يترفع عليّ. وتعالى: ترفع. وتعلّى: أي علا في مهلة. (١)

وهو في الاصطلاح لا يخرج عن هذا، إذ يراد به عند الفقهاء: رفع بناء فوق بناء آخر.

أحكام حق التعلي:

٢ - حق التعلي: إما أن يستعمله صاحبه لنفسه، وإما يبيعه لغيره.

أما استعماله لنفسه: فقد نصت المادة (١١٩٨) من مجلة الأحكام العدلية على أن: كل أحد له التعلي على حائطه الملك، وبناء ما يريد، وليس لجاره منعه ما لم يكن ضرراً فاحشاً.

(١) للمغرب في ترتيب المغرب، ولسان العرب.

(١) شرح مجلة الأحكام العدلية ١٦٧/٤ ط حصص.

قبل القبض، وهو بعد سقوطه بيع لحق التعلي، وهو ليس بهال. فلو كان العلو لصاحب السفل فقال: بعتك علو هذا السفل بكذا صح، ويكون سطح السفل لصاحب السفل، وللمشتري حق القرار، حتى لو انهدم العلو كان له أن يبني عليه علواً آخر، مثل الأول، لأن السفل اسم لبنى مسقف، فكان سطح السفل سقفاً للسفل.^(١)

احكام العلو والسفل في الانهدام والبناء :
٣- ذهب الحنفية: إلى أن السفل إن انهدم بنفسه بلا صنع صاحبه لم يجبر على البناء، لعدم التعدي، فلو هدمه يجبر على بنائه، لأنه تعدى على صاحب العلو، وهو قرار العلو، ولذي العلو أن يبني السفل ثم يرجع بما أنفق إن بنى ياذنه أو إذن قاض، وإلا فقيمة البناء يوم بنى.

ومتى بنى صاحب العلو السفل: كان له أن يمنع صاحب السفل من السكنى، حتى يدفع إليه مثل ما أنفق في بناء سفله لكونه مضطراً. فلكل منهما حق في ملك الآخر: لذی العلو حق قراره، ولذی السفل حق دفع المظفر والشمس عن السفل، ولو هدم ذو السفل سفله وذو العلو علوه، ألزم ذو السفل ببناء سفله، إذ

(١) الهداية وفتح القدير والكفاية والعناية بالمعاش ٦/ ٦٤-٦٦ دار إحياء التراث العربي، وحاشية ابن عابدين ٤/ ١٠١

أو العلو: بأن قال له: بعتك حق البناء أو العلو للبناء عليه بثمن معلوم، بخلاف ما إذا باعه وشرط أن لا يبني عليه، أو لم يتعرض للبناء عليه. لكن للمشتري أن يتنفع بما عدا البناء من مكث وغيره، كما صرح به السبكي، تبعاً للباوردي.

وأجازه الحنابلة، ولو قبل بناء البيت الذي اشتري علوه، إذا وصف العلو والسفل ليكونا معلومين، ليبي المشتري أو يوضع عليه بنيانا أو خشباً موصوفين، وإنما صح ذلك لأن العلو ملك للبائع، فكان له بيعه، والاعتياض عنه، كالقرار.^(١)

وأما الحنفية: فقد ذهبوا إلى أن بيع حق التعلي غير جائز، لأنه ليس بهال، ولا هو حق متعلق بالمسال، بل حق متعلق بالهواء (أي الفراغ) وليس الهواء مالاً يباع، إذ المال ما يمكن قبضه وإحرازه. وصورته: أن يكون السفل لرجل، وعلوه لآخر، فسقطاً أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه، فإنه لا يجوز، لأن المبيع حيثئذ ليس إلا حق التعلي.

وعلى هذا: فلو باع العلو قبل سقوطه جاز، فإن سقط قبل القبض بطل البيع، لهلاك المبيع

(١) جواهر الإكليل ٦/ ٢، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣/ ١٤، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ٥/ ٢٢، وأمنى الطالب شرح روض الطالب ٢/ ٢٥٥، وحاشية الجمل على شرح المبيع ٣/ ٣٦٤، ومطالب أولي النهى ٣/ ٣٥٠ مشهورات المكتب الإسلامي دمشق.

٥ - ويرى الشافعية: أنه لو انهدم حيطان السفلى لم يكن لصاحبه أن يجبر صاحب العلو على البناء قولاً واحداً، لأن حيطان السفلى لصاحب السفلى، فلا يجبر صاحب العلو على بنائه.

وهل لصاحب العلو إجبار صاحب السفلى على البناء؟ فيه قولان، فإن قيل: يجبر، ألزمه الحاكم، فإن لم يفعل - وله مال - باع الحاكم عليه ماله، وأنفق عليه، وإن لم يكن له مال اقترض عليه. فإذا بنى الحائط كان الحائط ملكاً لصاحب السفلى، لأنه بنى له، وتكون النفقة في ذمته، ويعيد صاحب العلو غرفته عليه، وتكون نفقة الغرفة وحيطانها من ملك صاحب العلو دون صاحب السفلى، لأنها ملكه، لا حق لصاحب السفلى فيه.

وأما السقف فهو بينهما، وما ينفق عليه فهو من مالهما، فإن تبرع صاحب العلو، وبنى من غير إذن الحاكم، لم يرجع صاحب العلو على صاحب السفلى بشيء. ثم ينظر: فإن كان قد بناها بأنفسها كانت الحيطان لصاحب السفلى، لأن الآلة كلها له، وليس لصاحب العلو منع من الانتفاع بها، ولا يملك نقضها، لأنها لصاحب السفلى، وله أن يعيد حقه من الغرفة. وإن بناها بغير أئنها كانت الحيطان لصاحب العلو، وليس لصاحب السفلى أن يتفجع بها من غير إذن صاحب العلو، ولكن له أن يسكن في قرار السفلى، لأن القرار له، ولصاحب العلوان

فوت على صاحب العلو حقاً ألحق بالملك، فهو كما لو فوت عليه ملكاً.

فإذا بنى ذو السفلى سفله وطلب من ذي العلو بناء علوه فإنه يجبر، لأن لذى السفلى حقاً في العلو، وأما لو انهدم العلو بلا صنعه فلا يجبر لعدم تعديده، كما لو انهدم السفلى بلا تعد، وسقف السفلى للذي السفلى.^(١)

٤ - وقال المالكية: إن السفلى إن وهى وأشرف على السقوط وخيف سقوط بناء عليه لا خرغر صاحب السفلى - فإنه يقضى على صاحب السفلى أن يعمر سفله فإن أبى قضى عليه ببيعته لمن يعمره، فإن سقط الأعلى على الأسفل فهدمه أجبر رب الأسفل على البناء، أو البيع بمن يبي، لبيني رب العلوه عليه. وعلى ذي السفلى التعليق للأعلى - أي حمله على خشب ونحوه - حتى يبني السفلى، وعليه السقف السائر لسفله، إذ لا يسمى السفلى بيتاً إلا به، ولذا فإنه يقضى به لصاحب السفلى عند التنازع. وأما البلاط الذي فوقه: فهو لصاحب الأعلى.

ويقضى على ذي العلو بعدم زيادة بناء العلو على السفلى، لأنها تضمر السفلى، إلا الشيء الخفيف الذي لا يضر السفلى حالاً ومآلاً، ويرجع في ذلك لأهل المعرفة.^(٢)

(١) ابن عابدين ٤/٣٥٨، ٣٥٩

(٢) جواهر الإكليل ٢/١٢١-١٢٣، والشرح الكبير ٣/٣٦٠

٣٦٠، ٣٦٥ -

إقامته في الفناء بين الحيطان من غير تصرف فيها، فأشبه الاستغلال بها من خارج.

فأما إن طالب صاحب السفلى بالبناء، وأبى صاحب العلو، ففيه روايتان:

إحدهما: لا يجبر على بنائه، ولا مساعدته لأن الحائط ملك صاحب السفلى يختص به، فلم يجبر غيره على بنائه ولا المساعدة فيه، كما لو لم يكن عليه علو.

والثانية: يجبر على مساعدته والبناء معه، وهو قول أبي الدرداء، لأنه حائط يشتركان في الانتفاع به، أشبه الحائط بين الدارين.^(١)

جعل علو الدار مسجداً:

٧- أجاز الشافعية والمالكية والحنابلة جعل علو الدار مسجداً، دون سفليها، والعكس، لأنها عينان يجوز وقفهما، فجاز وقف أحدهما دون الآخر، كالعبددين.^(٢)

ومن جعل مسجداً تحته سرداب أو فوقه بيت، وجعل باب المسجد إلى الطريق، وعزله عن ملكه، فلا يكون مسجداً، فله أن يبيعه، وإن مات يورث عنه لأنه لم يخلص لله تعالى، لبقاء حق العبد متعلقاً به ولو كان السرداب

(١) المغني لابن قدامة ٥٦٨/٤ ط الرياض.

(٢) المهذب في فقه الإمام الشافعي ٤٤٨/١ ط دار المعرفة، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل ١٩/٦ ط النجاشي، والمغني لابن قدامة ٦٠٧/٥ ط الرياض، وكشاف القناع ٢٤١/٤ ط النصر الحديثة.

ينقض ما ي بناء من الحيطان، لأنه لا حق لغيره فيها، فإن بذل صاحب السفلى القيمة ليترك نقضها لم يلزمه قبولها، لأنه لا يلزمه بنؤها قولاً واحداً، فلا يلزمه تبقيتها ببذل العوض.^(١)

٦- وعند الحنابلة: إن كان السفلى لرجل والعلو لآخر، فانهدم السقف الذي بينهما، فطلب أحدهما المباناة من الآخر، فامتنع، فهل يجبر الممتنع على ذلك؟ على روايتين. كالحائط بين البيتين.

وإن انهضت حيطان السفلى فطالبه صاحب العلو بإعادتها، فعلى روايتين:

إحدهما: يجبر. فعلى هذه الرواية يجبر على البناء وحده، لأنه ملكه خاصة.

والثانية: لا يجبر، وإن أراد صاحب العلو بناءه لم يمنع من ذلك على الروايتين جميعاً، فإن بناءه بآلته فهو على ما كان، وإن بناءه بآلته من عنده فقد روي عن أحمد: لا ينضج به صاحب السفلى، يعني حتى يؤدي القيمة، فيحتمل أن لا يسكن، لأن البيت إنشأه للسكن فلم يملكه كغيره، ويحتمل أنه أراد الانتفاع بالحيطان خاصة من طرح الخشب وسمر الوتد وفتح الطاق، ويكون له السكنى من غير تصرف في ملك غيره، لأن السكنى إنشائي

(١) المهذب في فقه الإمام الشافعي ٣٤٤/١، وشرح روض الطالب من أسنى المطالب ٢٢٤/٢، ٢٢٥ المكتبة الإسلامية.

وهذه المالكية: إلى أنه يقضى على من أحدث فتحها بسدها إذا لم تكن عالية، ويشرف منها على جاره. وأما القديمة فلا يقضى بسدها، ويقال للجار: استر على نفسك إن شئت، فقد قال الدسوقي من المالكية: إن الكوة التي أحدث فتحها يقضى بسدها، وإن أريد سد خلفها فقط بعد الأمر بسدها فإنه يقضى بسد جميعها، ويزال كل ما يدل عليها.

وهذا إذا كانت غير عالية لا يحتاج في كشف الجار منها إلى صعود على سلم ونحوه، وإلا فلا يقضى بسدها.

وإذا سكنت من حدث عليه فتح الكوة ونحوها عشر سنين - ولم ينكر - جبر عليه، ولا مقال له، حيث لم يكن له عذر في ترك القيام (الادعاء) وهذا قول ابن القاسم، وبه القضاء. (٣)

تعلي اللمي على المسلم في البناء :
٩ - لا خلاف بين الفقهاء : في أن أهل اللمة

لمصالح المسجد جاز، كما في مسجد بيت المقدس. (١)

هذا مذهب أبي حنيفة، خلافا لصاحبه. وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يجوز جعل السفلى مسجدا وعليه مسكن، ولا يجوز العكس، لأن المسجد مما يتأبد، وروى عن محمد: عكس هذا، لأن المسجد معظم، وإذا كان فوقه مسكن أو مستغل فيتعذر تعظيمه. وعن أبي يوسف أنه جوزه في الوجهين حين قدم بغداد، ورأى ضيق المنازل، فكانه اعتبر الضرورة.

أما لو تمت المسجدية ثم أراد البناء منع. (٢)

نقّب كوة العلو أو السفلى :

٨ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة: إلى أنه ليس لصاحب علو محته سفلى آخر أن ينقب كوة في علوه، وكذا العكس، إلا برضا الآخر. وذهب الصحابان: إلى أن لكل منهما فعل ما لا يضر بالآخر، فإن أضر به منع منه، كأن يشرف من الكوة على جاره ويحاله فيضربهم، والمختار أنه إذا أشكل أنه يضر أم لا؟ لا يملك فتحها، وإذا علم أنه لا يضر يملك فتحها. (٣)

(١) فتح القدير ٤/٥، ٤٤٤، ٤٤٥ دار إحياء التراث العربي، وحاشية ابن عابدين ٣/٣٧٠ - ٣٧١ دار إحياء التراث العربي.

(٢) ابن عابدين والدر المختار ٣/٣٧٠

(٣) ابن عابدين ٤/٣٥٨ من مسائل شتى، والمهلب في =

= الإسم الشافعي ١/٣٤٧، وشرح روض الطالب من أسنى المطالب ٢/٢٢٣، والمغني لابن قدامة ٤/٥٥٤ ط الرياض، ومطلب أبي اللهي ٣/٣٥٩ المكتبة الإسلامية. (١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣/٣٦٩، وجواهر الإكليل ٢/١٢٢، والشرح الصغير ٤/٤٨٤، وتبصرة الحكام لابن فرحون ٢/٢٥٢ - ٢٥٤ دار الكتب العلمية.

وأصح قول الشافعية: المنع، تمييزاً بينهم،
ولأن القصد أن يعلو الإسلام، ولا يحصل ذلك
مع المساواة.^(١)

١١ - أما لو اشترى الذمي داراً عالية مجاورة لدار
مسلم دونها في العلو، فللذمي سكنى داره،
ولا يمنع من ذلك، ولا يلزمه هدم ما علا دار
المسلم، لأنه لم يعمل عليه شيئاً، إلا أنه ليس له
الإشراف منها على دار المسلم، وعليه أن يمنع
صبيانَه من طلوع سطحها إلا بعد تحجيرِه. أي
بناء ما يمنع من الرؤية.

فإن انهدمت دار الذمي العالية ثم جدد
بناها، لم يجره أن يعمل ببناءها على بناء
المسلم. وإن انهدم ما علا منها لم تكن له
إعادته. هذا ما عليه الحنفية، والشافعية،
والحنابلة، وهو: المعتمد عند المالكية.^(٢)
١٢ - وأما تعلية بنائه على من ليس مجاوراً له من

ممنوعون من أن تعلوا بانياتهم على أبنية جيرانهم
المسلمين، لما روي عن النبي ﷺ: أنه قال
«الإسلام يعلو ولا يعلى عليه»^(١)، ولأن في ذلك
رتبة على المسلمين، وأهل الذمة ممنوعون من
ذلك. على أن بعض الحنفية قد ذهب: إلى أنه
إذا كان التعلو للحفظ من اللصوص فإنهم لا
يمنعون منه، لأن علة المنع مقيدة بالتعلو في
البناء على المسلمين، فإذا لم يكن ذلك - بل
للتحفظ - فلا يمنعون.^(٢)

١٠ - وأما مساواتهم في البناء، فلفقها في ذلك
قولان:

منعه بعض الحنفية، وأجازه بعضهم. فقد
أجازه المالكية، والحنابلة، وبعض الحنفية، لأنه
ليس فيه استطالة على المسلمين. ومنعه بعض
الحنفية، واستدلوا بقوله ﷺ «الإسلام يعلو
ولا يعلى عليه»^(٣)، ولأنهم منعوا من مساواة
المسلمين في لباسهم وشعورهم وركوبهم،
كذلك في بنائهم.

(١) ابن عابدين ٢٧٦/٣، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي
عليه ٣٧٠/٣، وحاشية العلوي بهاش الخرشى على
مختصر خليل ٦١/٦ دار صادر، وشرح الزرقاني على
مختصر خليل ٦٤/٦، وبهاية المحتاج للرملي ٩٥/٨ ط
الحلبي، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ٢٥٥/٢، ٢٥٦،
والمغني لابن قدامة ٥٢٨/٨ م الرياض الحديثة.
(٢) ابن عابدين ٢٧٦/٣، وبهاية المحتاج للرملي ٩٤/٨،
والمهذب في فقه الإمام الشافعي ٢٥٦/٢، والمغني
لابن قدامة ٥٢٨/٨، ٥٢٩ ط الرياض، وحاشية
الدسوقي على الشرح الكبير ٣٧٠/٣، وحاشية العلوي
بهاش الخرشى على مختصر خليل ٦١/٦ دار صادر.

(١) حديث: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» أخرجه الدارقطني
٢٥٢/٣ - ط دار المحاسن، وحسنه ابن حجر في الفتح
٢٢٠/٣ - ط السلفية.
(٢) ابن عابدين ٢٧٦/٣، ٢٧٧، والشرح الكبير وحاشية
الدسوقي عليه ٣٧٠/٣، وحاشية العلوي بهاش الخرشى
على مختصر خليل ٦١/٦ دار صادر، والشرح الصغير
٤٨٦/٤، وبهاية المحتاج للرملي ٩٤/٨، والمهذب في فقه
الإمام الشافعي ٢٥٥/٢، والمغني لابن قدامة ٥٢٨/٨،
٥٣٣ ط الرياض.
(٣) تقدم تخريجه في ٩/٤

المسلمين - فإنه لا يمنع منه، لأن علوه إنما يكون ضرراً على المجاور لبناؤه دون غيره عند الحنابلة، وهو المعتمد عند الحنفية، والمالكية، ما لم يشرف منه على المسلمين. وللشافعية في ذلك قولان :

أحدهما : عدم المنع، وهو أصحهما، لأنه يؤمن مع البعد بين البنائين أن يعلو على المسلمين، ولانتفاء الضرر. والثاني : المنع، لما فيه من التجمل والشرف، ولأنهم بذلك يتطاولون على المسلمين. (١)

تعليق

التعريف :

١ - التعليق في اللغة : مصدر علّق، يقال : علّق الشيء بالشيء، ومنه، وعليه تعليقا : ناطه به. (١)

والتعليق في الاصطلاح : هو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى. ويسمى يمينا مجازا، لأنه في الحقيقة شرط وجزاء، ولما فيه من معنى السببية كاليمين. (٢) والتعليق عند علماء الحديث : حذف راو أو أكثر من ابتداء السند. (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإضافة :

٢ - الإضافة في اللغة تأتي بمعنى : الضم، والإمالة، والإسناد، والتخصيص. (٤)



(١) لسان العرب.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٢٧٦، ط المصرية، والكليات ٥/٢ ط دمشق.

(٣) مقدمة ابن الصلاح/ ٢٠ ط العلمية.

(٤) المصباح، والقاموس المحيط، والمصالح.

(١) ابن عابدين ٢/٢٧٦، ٢٧٧، وحاشية السنوسي على الشرح الكبير ٣/٣٧٠، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ٢/٢٥٦، وبهنية المحتاج ٨/٩٥، والمغني لابن قدامة ٨/٢٨٥ ط الرياض.

والشرط في الاصطلاح نوعان :
الأول : الشرط الشرعي ، وهو ما يلزم من عدمه العلم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته . وهو أنواع : شرط للجوب ، وشرط للاتعقاد ، وشرط للصحة ، وشرط للزوم ، وشرط للنفاذ . . . إلى غير ذلك من الشروط الشرعية المعتمدة .

والنوع الآخر : الشرط الجعلي ، وهو : التزام أمر لم يوجد في أمر قد وجد بصفة مخصوصة . كما قال الحموي - وهو ما يشترطه المتعاقدان في تصرفاتها .

والفرق بين التعليق والشرط - كما قال الزركشي - : أن التعليق ما دخل على أصل الفعل بأدائه كإن وإذا ، والشرط ما جزم فيه بالأصل وشرط فيه أمر آخر .

وقال الحموي : الفرق أن التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر يوجد إن أو إحدى أخواتها ، والشرط التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة .^(١)

جـ - اليمين :

٤ - اليمين والقسم والإيلاء والحلف ألفاظ مترادفة ، أو أن الحلف أعم .^(٢)

(١) حاشية الحموي ٢/ ٢٢٥ ط القاهرة ، والمثرد للزركشي ٣٧٠ / ١ ط الفيح ، وانظر مصطلح (شرط) .
(٢) حاشية قليوبي ٤ / ٢٧٠ ط الحلبي .

وأما الإضافة في اصطلاح الفقهاء فإنهم يستعملونها بمعنى : الإسناد والتخصيص . فإذا قيل : الحكم مضاف إلى فلان ، أو صفته كذا ، كان ذلك إسناداً إليه . وإذا قيل : الحكم مضاف إلى زمان كذا ، كان تخصيصاً له .

والفرق بين الإضافة والتعليق من وجهين : أحدهما : أن التعليق يمين ، وهي للبر إعدام موجب المعلق ، ولا يفضي إلى الحكم . أما الإضافة فلثبوت حكم السبب في وقته ، لا لمنعه ، فيتحقق السبب بلا مانع ، إذ الزمان من لوازم الوجود .

وثانيهما : أن الشرط على خطر ، ولا خطري الإضافة . وفي هذين الفرقتين منازعة تنظر في كتب الأصول .^(١)

ب - الشرط :

٣ - الشرط - بسكون الراء - له عدد من المعاني ، ومن بين تلك المعاني : إلزام الشيء والتزامه . قال في القاموس : الشرط إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه ، كالشرطة .

وأما بفتح الراء فمعناه : العلامة ، ويجمع على أشرط . . كسبب وأسباب .^(٢)

(١) تيسير التحرير ١/ ١٢٨ - ١٢٩ ط الحلبي ، وفتح الغفار على المنار ٢/ ٥٥ - ٥٦ ، وانظر مصطلح (إضافة) (الموسوعة الفقهية ج ٥/ ٦٦) .
(٢) القاموس المحيط ، والمصباح المنير .

الشرط، أم بخيرها مما يقوم مقامها، كما لو دل سياق الكلام على الارتباط دلالة كلمة الشرط عليه.

ومثال الربط بين جملي التعليق بأداة من أدوات الشرط: قول الزوج لزوجته: إن دخلت الدار فانت طالق، فقد رتب وقوع الطلاق على دخولها الدار، فإن دخلت وقع الطلاق، وإلا فلا. ومثال الربط بين جملي التعليق بلا أداة شرط: هو قول القائل مثلاً: الريح الذي سيعود إلى من تجارتي هذا العام وقف على الفقراء، فقد رتب حصول الوقف على حصول الريح بلا أداة شرط، لأن مثل هذا الأسلوب يقسم مقام أداة الشرط. (١)

والمراد بالشرط الذي تستعمل فيه أدواته للربط بين جملي التعليق: الشرط اللغوي، لأن ارتباط الجملتين الناشيء عنه كارتباط المسبب بالسبب. (٢)

أدوات التعليق:

٦ - المراد بها: كل أداة تدل على ربط حصول مضمون بحصول مضمون جملة أخرى، سواء أكانت من أدوات الشرط الجازمة أم من غيرها. وتلك الأدوات كما جاء في المغنى عند الكلام

(١) تبيين الحقائق ٢/ ٢٣٣ ط دار المعرفة.

(٢) الفروق للقرائي ١/ ٦٠، ٦١ ط دار إحياء الكتب العربية.

ومعنى اليمين في اللغة: الجهة والجراحة والقوة والشدة، ويسمى به الخلف مجازاً. (١)

وأما في الشرع فهي: عبارة عن عقد قوي به عزم الخالف على الفعل أو الترك. وقال البهوتي: إنها تؤكد الحكم المحلوف عليه بذكر معظم على وجه مخصوص.

وبين التعليق واليمين تشابه، لأن كلا منهما فيه حمل للنفس على فعل الشيء أو تركه، وما سمي الخلف بالله تعالى يميناً إلا لإفادته القوة على المحلوف عليه من الفعل أو الترك.

واليمين تنقسم بحسب صيغتها إلى يمين منجزة بالصيغة الأصلية لليمين، نحو: والله لأفعلن. ويمين بالتعليق، وهي: أن يرتب المتكلم جزءاً مكروهاً له في حالة مخالفة الواقع، أو تخلف المقصود. (٢)

وتفصيله في مصطلح (أيمان) (٣)

صيغة التعليق:

٥ - يكون التعليق بكل ما يدل على ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، سواء أكان ذلك الربط بأداة من أدوات

(١) المصباح المنير.

(٢) ابن عابدين ٣/ ٤٥ ط المصرية، وجواهر الإكليل ١/ ٢٢٤

ط دار المعرفة، وحاشية قلعجي ٤/ ٢٧٠، وكشاف القناع

٦/ ٢٢٨ ط النصر.

(٣) الموسوعة الفقهية ج ٢٤٧

على تعليق الطلاق بالشرط، (إن) و(إذا) (ومتى) و(من) و(أي) و(كلها).
كإذا ومتى، فإن لها معاني أخرى تستعمل فيها إلى جانب الشرط. ^(١)

وزاد النووي في الروضة (متى ما) و(مهما).
وزاد صاحب مسلم الثبوت (لو) و(كيف). ^(٢)

وزاد السرخسي في أصوله واليزدي في أصوله وصاحب فتح الغفار وصاحب كشاف

القناع (حيث)، وذكر صاحب فتح الغفار وصاحب كشاف القناع أيضا أن (أين) من صيغ التعليق.

وزاد صاحب كشاف القناع أيضا (أنى) ولم يفرق بينها وبين (إن).

وفيما يلي بعض ما قاله العلماء في كل أداة من هذه الأدوات من حيث اللغة ومن حيث التعليق.

أ - إن :

٧ - إن الشرطية هي المستعملة في الربط بين جملي التعليق، فإنها أصل في التعليق وفي حروف الشرط وأدواته، لتمحاضها للتعليق والشرط، فليس لها معنى آخر سوى الشرط والتعليق، بخلاف غيرها من أدوات الشرط

(١) مفني اللب ١٧/١ - ٢٤ ط دار الفكر بدمشق، وفتح الففار ٣٥/٢ ط الحلبي، وبيدائع الصنائع ٢١/٣ ط الجبلية، وكشف الأسرار لليزدي ١٩٢/٢ ط دار الكتاب العربي.

(٢) التلويح على التوضيح ١٢٠/١ ط صبيح، وتيسير التحرير ١٢٠/٢ ط الحلبي، وأصول السرخسي ١/١ ط دار الكتاب العربي، ومسلم الثبوت ٢٤٨/١ ط دار صادر، وكشف الأسرار لليزدي ١٩٣/٢ ط دار الكتاب العربي، والقرطبي ٤٠٣/٥ ط دار الكتب المصرية.

(١) للمفني لابن قدامة ١٩٣/٧ ط الرياض، والروضة ١٢٨/٨ ط المكتب الإسلامي، ومسلم الثبوت ٢٤٨/١، ٢٤٩ ط دار صادر.

وإذا استعملت في معنى الشرط سقط عنها معنى الوقت، وصارت حرفاً كإن، وهو قول أبي حنيفة وقد سبق.

وعند البصريين هي حقيقة في الوقت، وتستعمل في الشرط مع بقاء الوقت، وهو قول أبي يوسف ومحمد، فعندهما أنها مثل متى، أي لا يسقط عنها معنى الظرف، وعنده أنها كإن في التمحض للشرطية، فلا يبقى فيها معنى الظرف.^(١)

١٠ - وترتب على الخلاف بين قول أبي حنيفة وصاحبيه: أنه لو قال: إذا لم أطلقك فأنت طالق، أو إذا ما لم أطلقك فأنت طالق، فإن عني بها الوقت تطلق في الحال، وإن عني بها الشرط لم تطلق حتى تموت، وإن لم تكن له نية لم تطلق حتى تموت. وهذا على قول أبي حنيفة بناء على أن (إذا) إن استعملت في معنى الشرط سقط عنها معنى الوقت، وهو رأي الكوفيين.

وأما على قول أبي يوسف ومحمد فإنها تطلق في الحال عند عدم النية، بناء على رأي البصريين في أن إذا تستعمل للوقت غالباً، وتقرن بما ليس فيه معنى الخطر، فإنه يقال: الرطب إذا اشتد الحر، والبرد إذا جاء الشتاء. ولا يستقيم مكانها إن.^(٢)

وجاء في المغني: أيضاً وجهان في (إذا) فيما لو

ميراث لها، وإن كان قد دخل بها، فلها الميراث بحكم الفرار.^(٣) وإن ماتت المرأة تطلق أيضاً في إحدى الروايتين بلا فصل - كما في أصول السرخسي - لأن فعل التطلق لا يتحقق بدون المحل، ويفوات المحل يتحقق الشرط.

وذكر ابن قدامة أنه لو علق الطلاق بالنفي بإحدى كلمات الشرط، كانت (إن) على التراخي، وأما غيرها (كمتى ومن وكلما وأي) فإنه يكون على الفور.^(٤) والتفصيل محله مصطلح: (طلاق).

ب - إذا :

٩ - (إذا) ترد في اللغة على وجهين :

أحدهما : أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجملة الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال.

ثانيهما : أن تكون لغير مفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمناً معنى الشرط.^(٥) وخلاصة القول في إذا : أنها تستعمل عند الكوفيين في معنى الوقت، وفي معنى الشرط،

(١) كشف الأسرار للزهدي ١٩٣/٢

(٢) أصول السرخسي ١/ ٣٣١ ط دار الكتاب العربي، والمغني

١٩٣/٧، والقلوبي ٣/ ٣٥٢.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٩٢ ط دار الفكر بدمشق.

(١) التلويح ١/ ١٢١ ط صبيح.

(٢) أصول السرخسي ١/ ٣٣٢ ط دار الكتاب العربي.

قال : إذا لم تدخل الدار فأنت طالق .
 أحدهما : هي على التراخي ، وهو قول أبي حنيفة ، ونصره القاضي ، لأنها تستعمل شرطا .
 بمعنى إن . قال الشاعر :
 استغن ما أغناك ربك بالغنى
 وإذا تصبك خصاصة فتجمل
 فجزم بها كما يجزم بإن ، ولأنها تستعمل بمعنى متى وإن ، وإذا احتملت الأمرين فاليقين بقاء النكاح فلا يزول بالاحتمال .
 والوجه الآخر : أنها على الفور ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وهو المنصوص عن الشافعي لأنها اسم لزمان مستقبل ، فتكون كمتى . وأما المجازاة بها فلا تخرجها من موضوعها .
 وأما إذا علق التصرف بإيجاد فعل بإذا ، كقوله مثلا : إذا دخلت الدار فأنت طالق ، فإنها تكون على التراخي كغيرها من أدوات التعليق .
 وقد اطرده في عرف أهل اليمن - كما جاء في نهاية المحتاج - استعمالهم إلى بمعنى إذا كقولهم : إلى دخلت الدار فأنت طالق . ولهذا أحققها غير واحد بإذا في الاستعمال .^(١)
 جـ - متى :

الزمان ثم ضمن معنى الشرط .^(٢)
 والفرق بين إذا ومتى : أن إذا تستعمل في الأمور الواجب وجودها ، كطلوع الشمس وجمي الغد ، بخلاف متى ، فإنها تستعمل في الأمور المبهمة ، أي فيما يكون وفيما لا يكون ، بمعنى أنها لا تخص وقتا دون وقت ، فلذلك كانت مشاركة لـ (إن) في الإبهام ، ولهذا أيضا كانت المجازاة بها لازمة في غير موضع الاستفهام كإن ، إلا أن الفرق بين متى وإن أن (متى) يجازى بها مع بقاء معنى الوقت فيها ، وأما متى الاستفهامية فإنها لا يجازى بها ، لأن الاستفهام عبارة عن طلب الفهم عن وجود الفعل ، فلا يستقيم في مقامه إضمار حرف إن .^(٣)

قال ابن قدامة : لوعلق التصرف بإيجاد فعل بمعنى فإنها تكون على التراخي ، فمن قال لزوجه : متى تدخل الدار فأنت طالق ، فإن الطلاق لا يقع إلا عند وجود الصفة أو الفعل وهو الدخول ، أما إذا علق التصرف بنفي صفة بمعنى ، كما إذا قال : متى لم أطلقك فأنت طالق ، أو متى لم تدخل الدار فأنت طالق ، فإنه إن مضى زمن عقيب اليمين لم تدخل فيه أولم يطلقها فيه فقد وجدت الصفة ، فإنها اسم لوقت

١١ - وهي اسم باتفاق موضوع للدلالة على

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٨ ط الحلبي .
 وكشف الأسرار للزندوي ٢/ ١٩٦ ط دار الكتاب العربي .
 (٢) التلويح ١/ ١٢١ ، وكشف الأسرار ٢/ ١٩٦ .

(١) المغني ٧/ ١٩٣ - ١٩٤ ط السراييس ، وبهية المحتاج ١٧/ ٢٢ ط المكتبة الإسلامية .

في هذا الباب أي باب الشرط، لإيهامها، فإن كل واحد منها لا يتناول عينا. وتحقيقه: أن (من وما) لإيهامها دخلا في باب العموم، فلما كان العموم في الشرط مقصودا للمتكلم، وتخصيص كل واحد من الأفراد بالذكر متعسرا أو متعذرا، (ومن وما) يؤيدان هذا المعنى مع الإيجاز وحصول المقصود، نابيا مناب إن، ففيل: من يأت أكرمه، ومتصنع أصنع. والمسائل فيها كثيرة مثل قوله: من دخل هذا الحصن فله رأس، ومن دخل منكم الدار فهو حر. وأما إذا كان للشرط فهو اسم بمعنى أي: تقول: متصنع أصنع. ^(١) وفي التنزيل. ﴿مَنْ نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ ^(٢) ﴿مَنْ يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ ^(٣)

١٤ - وأما (ما) المصدرية، فإنها تستعمل في الفقه، ويقيد بها التصرف تقييدا إضافية لا تعليق، كما جاء في البحر الرائق وفتح القدير، لأنها تنوب عن ظرف الزمان، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ^(٤) أي مدة دوامي حيا. وعلى هذا لو قال: أنت طالق ما لم أطلقك، وسكت، وقع الطلاق اتفاقا بسكوته، لأنه

الفعل، فتدبره ويقع الطلاق. ^(١)
١٢ - ومثل متى في الحكم (متى ما) فكل ما قيل في متى يقال أيضا في (متى ما)، فحكمها في الشرط كحكم متى بل أولى، لأن اقتران (ما) بها يجعلها للجزاء المحض دون غيره كالاستفهام. ^(٢)

د - من :

١٣ - وهي اسم باتفاق وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن معنى الشرط. ^(٣) وهي من صيغ العموم بوضع اللغة، وهي تعم بنفسها من غير احتياج إلى قرينة، وهي كما قال البيضاوي عامة في العالمين أي: أولي العلم، لتشمل العقلاء والذات الأنسية، لأن تطلق على الله سبحانه وتعالى، كما في قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ ^(٤) والله سبحانه وتعالى يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل، وهو معنى حسن غفل عنه الشارحون، كما قال الأسنوي. ^(٥)

قال عبدالعزيز البخاري في كشف الأسرار شرح أصول البزدي ما نصه: ومن وما يدخلان

(١) المغني ١٩٣/٧، وبهية المحتاج ٢٢/٧

(٢) كشف الأسرار وأصول السرخسي ٢٣٣/١، والروضة

١٢٨/٨

(٣) التصريح على التوضيح ٢٤٨/٢ ط الحلبي.

(٤) سورة الحجر/ ٢٠

(٥) الأسنوي مع شرح البذهخي ٦٥/٢، ٦٦ ط صبيح.

(١) كشف الأسرار للبزدي ١٩٦/٢

(٢) سورة البقرة/ ١٠٦

(٣) سورة فاطر/ ٢

(٤) سورة مريم/ ٣١

بمعنى أنه لو علق التصرف بنفي فعل بأي، كما لو علق الطلاق على نفي الدخول بأي، بأن قال: أي وقت لم تدخل في الدار فأنت طالق، فإنه إن مضى زمن يمكنها فيه الدخول - ولم تدخل - فإنه يقع الطلاق بعده على الفور.

وأما لو علق الطلاق على إيجاد فعل بأي، فلا تنفيذ الفور كغيرها من أدوات التعليق. (١)

وجاء في تبيين الحقائق أن (أي) لا تعم بعموم الصفة فلو قال: أي امرأة أتزوجها فهي طالق، فإن ذلك يتحقق في امرأة واحدة فقط. بخلاف كلمتي (كل وكلما) فإنها تفيدان عموم ما دخلتا عليه كما سيأتي. (٢)

ز - كل وكلما :

١٧ - كلمة (كل) تستعمل بمعنى الاستغراق بحسب المقام، كقوله تعالى: ﴿والله بكل شيء عليم﴾ (٣) وقد تستعمل بمعنى الكثير كقوله تعالى: ﴿تُلْمِزْ كُلَّ شيء بِأمره﴾ (٤) أي كثيرا، لأنها دمرتهم ودمرت مساكنهم دون غيرهم، ولفظ (كل) لا يستعمل إلا مضافا

ترتب عليه إضافة الطلاق إلى وقت لم يطلقها فيه. (١)

هـ - مهما :

١٥ - مهما اسم وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمن معنى الشرط.

وقد ذكر النووي في الروضة: أن مهما من صيغ التعليق، نحو أن يقول: مهما دخلت الدار فأنت طالق. (٢)

و - أي :

١٦ - وهي بحسب ما تضاف إليه، فهي: أيهم - يقم أقم معه من باب (من) أي أنها تستعمل فيمن يعقل، وفي: أي الدواب تركب أركب من باب (ما) أي من باب ما لا يعقل، وفي: أي يوم تصم أصم من باب (متى) أي أنها تدل على زمان مبهم، وفي أي مكان تجلس أجلس من باب (أين) أي أنها تدل على مكان مبهم. (٣)

وقد جاء في المغني والروضة ما يفيد أن حكم (أي) في التعليق كحكم (متى ومن وكلما)

(١) المغني ١٩٣/٧ ط الرياض، والروضة ١٢٨/٨ ط المكتب الإسلامي.

(٢) تبيين الحقائق مع حاشية الشامي ٢٣٤/٢، والروضة ١٢٨/٨

(٣) سورة البقرة/ ٢٨٢

(٤) سورة الأحقاف/ ٢٥

(١) البحر الرائق ٣/ ٢٩٤، ٢٩٥، العلمية، وفتح القدير ٦٥/٢ ط دار صادر.

(٢) التصريح ٢/ ٢٤٨ ط الحلبي، والروضة ١٢٨/٨ ط المكتب الإسلامي. والسلي لا يعقل في هذا المثال هو الدخول، والمعنى: أي دخول دخلت فأنت طالق.

(٣) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٤٨ ط الحلبي.

معنى العموم فيها بخالف معنى العموم في كلمة (من) ولهذا استقام وصلها بكلمة من كقولها تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(١) حتى لو وصلت باسم نكرة فإنها تقتضي العموم في ذلك الاسم أيضا. ولهذا لو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق تطلق كل امرأة يتزوجها على العموم. ولو تزوج امرأة مرتين لم تطلق في المرة الثانية، لأنها توجب العموم فيها وصلت به من الاسم دون الفعل.

١٩ - والفرق بين كلمة (كل) وكلمة (من) فيما يرجع إلى الخصوص: هو أن كلمة كل وإن كانت الإحاطة فيها شاملة لكل فرد، إلا أنها تحتل الخصوص، ككلمة (من) كما لو قال: كل من دخل هذا الحصن أولا فله كذا، فدخلوا على التعاقب فالتفيل للأول خاصة لاحتمال الخصوص في كلمة كل، فإن الأول اسم لفرد سابق، وهذا الوصف متحقق فيه دون من دخل بعده. ومثل ذلك كلمة (من) في صورة التعاقب.

٢٠ - فلان دخلوا معا استحقوا جميعا النفل بكلمة (كل) دون كلمة (من).^(٢)

وأما كلمة (كلما) فإنها من صيغ التعليق عند

لفظا أو تقديرًا، ولفظه واحد، ومعناه جمع، ويفيد التكرار يدخل (ما) عليه نحو: كلما جاءك زيد فأكرمه.^(٣)

١٨ - وكلمة (كل) من صيغ التعليق عند الحنفية والمالكية وكذا عند الشافعية إن قصد بها التعليق دون المكافأة.

ولم يفرق الحنفية في تعليق الطلاق (بكل) بين ما إذا عمم، بأن قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، أو خصص بأن قال: كل امرأة من بني فلان أو من بلد كذا. وأما المالكية فلأنهم يخالفون الحنفية في صورة التعميم، لأن فيه سدا لباب النكاح، ويتفقون معه في صورة التخصيص بأن يخص بلدا أو قبيلة أو جنسا أو زمنا يبلغه عمره ظاهرا.^(٤)

وذكر السرخسي في أصوله أن كلمة (كل) توجب الإحاطة على وجه الأفراد، ومعناه أن كل واحد من المسميات التي توصل بها كلمة كل يصير مذكورا على سبيل الانفراد، كأنه ليس معه غيره. لأن هذه الكلمة صلة في الاستعمال، حتى لا تستعمل وحدها خللها عن الفائدة، وهي تحتل الخصوص، نحو كلمة (من) إلا أن

(١) المصباح للنير

(٢) تبين الخلافات ٢/ ٢٣٤ ط دار المعرفة، وجواهر الإكمال

١/ ٣٤٢، ٣٤٣ ط دار المعرفة، وحاشية النسوي ٢/ ٣٧٢

ط دار الفكر، والحري ٤/ ٣٧، ٣٨ ط دار صادر، وبهالة

المحتاج ٧/ ٥٧ ط المكتبة الإسلامية.

(١) سورة الرحمن/ ٢٦

(٢) أصول السرخسي ١/ ١٥٧، ١٥٨، والتلويح على

التوضيح ١/ ٦٠

التقييد في الماضي، وإن تفيده في المستقبل. (١)
إلا أن الفقهاء لم ينظروا إلى هذه الناحية،
وعاملوها كإن في التعليق، فمن قال لعبيده: لو
دخلت الدار لتعتق، فإنه لا يعتق حتى يدخل
صونا للكلام عن الإهمال، حتى إن من الفقهاء
من عاملها معاملة (إن) مطلقاً وأجاز اقتران
جوابها بالفاء، ولم ينظر إلى عدم جواز ذلك عند
النسبة، لأن العامة تخطيء وتصيب في
الإعراب، فمن قال لرجل: زينت بكسر التاء،
أو قال لامرأة: زينت بفتحها، ويجب حد القذف
في الصورتين. (٢)

٢٢ - وتستعمل (لو) في الاستقبال لمؤاخذتها
لأن، كان يقال: لو استقبلت أهلك بالتوبة لكان
خيراً لك، أي إن استقبلت، وقال تعالى:
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّمَّنْ مَّشْرُوكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ (٣)
أي وإن أعجبكم، كما أن (إن) استعملت
بمعنى (لو) كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُ فَقَدْ
علمته﴾ (٤) وعلى هذا فمن قال لزوجته: أنت
طالق لودخلت الدار، فإنها لا تطلق عند
أبي يوسف حتى تدخل الدار، لأن لو بمنزلة
إن، فتفيد معنى الترتيب. وليس في هذه المسألة

الفقهاء، وهي تقتضي التكرار والقور، ويليها
الفعل دون الاسم، فتقتضي العموم فيه، فلو
قال: كلما تزوجت امرأة فهي طالق، فتزوج
امرأة مراراً فإنها تطلق في كل مرة يتزوجها، لأنها
تقتضي العموم في الأفعال دون الأسماء،
بخلاف كلمة (كل) فإنها تفيد العموم في الأسماء
دون الأفعال. (١)

ح - لو:
٢١ - تكون (لو) حرف شرط في المستقبل، إلا
أنها لا تجزم، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ
الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً يُعْذَرُ خَافُوا
عليهم﴾ (٢) أي: وليخش الذين إن شارفوا
وقاربوا أن يتركوا. وإنما أولوا الترك بمشارفة
الترك، لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه
إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات.

وأما من حيث تعليق التصرف (بلو) فقد
أجاز الفقهاء - كأبي يوسف - تعليقه بها،
لشبهها (بإن) فإن لو تستعمل في معنى الشرط
ولا يليها دائماً إلا الفعل كإن، ولورود استعمال
كل منهما في معنى الأخرى، إلا أن (لو) تفيد

(١) أصول السرخسي ١/١٥٨، وتبيين الحقائق ٢/٣٣٤،

والفتاوى الهندية ١/٤١٦ - ٤٢٠، والبحر الرائق

٣/٢٩٥، وجواهر الكليل ١/٣٤١، واللمسوقي

٢/٣٧١، والروضة ٨/١٢٨، والمغني ٧/١٩٣، ١٩٤

(٢) سورة النساء ٩

(١) الفروق للقرافي / الفرق الرابع ١ - ٨٥ - ١٠٧

(٢) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البرزوي ٢/١٩٦

(٣) سورة البقرة/ ٢٢١

(٤) سورة المائدة/ ١١٦

نحو «كيف أنت؟» «وكيف كنت؟»، وحالا قبل ما يستغني، نحو «كيف جاء زيد؟» أي على أي حالة جاء زيد. ^(١)

وأما الفقهاء فإنهم لم يخرجوا في استعمالهم لكيف عما ذكرته اللغة بشأنها.

فذهب أبو حنيفة إلى أن تعليق الحكم بكيف لا يؤثر في أصل التصرف، وإنما يؤثر في صفته. وذهب أبو يوسف ومحمد إلى أن تعليق الحكم بها يؤثر في الأصل والوصف معا. وعلى هذا فقد قال أبو حنيفة فيمن قال لامرأته: أنت طالق كيف شئت أنها تطلق قبل المشيئة تطبيقية، ثم إن لم تكن مدخولا بها فقد بانت لا إلى عدة، ولا مشيئة لها، وإن كانت مدخولا بها فالتطبيقية الواقعة رجعية، والمشيئة إليها في المجلس بعد ذلك. فإن شاءت البائنة - وقد نواها الزوج - كانت بائنة، وإن شاءت ثلاثا - وقد نواها الزوج - تطلق ثلاثا، وإن شاءت واحدة بائنة - وقد نوى الزوج ثلاثا - فهي واحدة رجعية، وإن شاءت ثلاثا - وقد نوى الزوج واحدة بائنة - فهي واحدة رجعية، لأنها شاءت غير مانوى، وأوقعت غير ما فوض إليها، فلا يعتبر، لأنه إنما يتأخر إلى مشيئتها ما علقه الزوج بمشيئتها دون ما لم يعلقه، وكلمة (كيف) لا ترجع إلى أصل الطلاق، فيكون هو منجزا أصل الطلاق

نص عن أبي حنيفة، ولم يرو فيها شيء عن محمد، فهي من النواذر. ^(١)

٢٣ - أما (لولا) وهي التي تفيد امتناع الثاني لوجود الأول، فإنها ليست من صيغ التعليق عند الفقهاء، لأنها وإن كان فيها معنى الشرط فإن الجزاء فيها لا يتوقع حصوله، لأنها لا تستعمل إلا في الماضي، ولا علاقة لها بالزمن المستقبل، فهي عندهم بمعنى الاستثناء لأنها تستعمل لنفي شيء بوجود غيره، فمن قال لزوجته: أنت طالق لولا حسنك، أو لولا صحتك، لا يقع الطلاق حتى وإن زال الحسن أو انتفت الصحة، لجعله ذلك مانعا من وقوع الطلاق. ^(٢)

ط - كيف :

٢٤ - (كيف) تستعمل في اللغة على وجهين : أحدهما : أن تكون شرطاً .

والثاني : وهو الغالب فيها : أن تكون استغها، إما حقيقيا نحو «كيف زيد؟» أو غيره نحو «كيف تكفرون بالله» ^(٣) الآية، فإنه أخرج مخرج التعجب، وتقع خبرا قبل ما لا يستغني،

(١) كشف الأسرار ١٩٦/٢

(٢) التقرير والتحرير ٧٤/٢، وأصول السرعي ٢٣٣/١، والبرزدوي ١٩٧/٢، وفتح الغفار ٣٧/٢، ويدائع الصنائع ٢٣/٣

(٣) سورة البقرة/٢٨

(١) مغني اللبيب ١/٢٢٤ - ٢٢٨

مشيئة في المجلس بالإيقاع أو علمه .
وأما الحنابلة : فإنهم لم يفرقوا في هذه المسألة
بين (كيف) وبين غيرها من أدوات التعليق ،
فالطلاق عندهم لا يقع حتى تعرف مشيئتها
بقولها ، فقد جاء في كشف القناع أنه لو قال :
أنت طالق إن شئت أو إذا شئت ، أو متى
شئت ، أو كيف شئت . . إلخ لم تطلق حتى
تقول : قد شئت ، لأن ما في القلب لا يعلم
حتى يعبر عنه اللسان .^(١)

ي - حيث ، وأين :

٢٥ - (حيث) اسم للمكان المبهم .

قال الأخفش : وقد تكون للزمان .

(وحيث) من صيغ التعليق ، لتشبهها (بأن)
في الإبهام ، وتعليق التصرف بها لا يتعدى مجلس
التخاطب تشبيها لها بـ(إن) أيضا ، فإن تعليق
الطلاق مثلا بمشيئة المرأة بـ(إن) لا يتعدى
مجلس التخاطب عند الحنفية .^(٢)

فلو قال لامرأته : أنت طالق حيث شئت ،
فإنها لا تطلق قبل المشيئة ، وتتوقف مشيئتها على
المجلس ، لأن (حيث) من ظروف المكان ، ولا
اتصال للطلاق بالمكان ، فيلغو ذكره ، ويبقى

ومفوضا للصفة إلى مشيئتها ، بقوله : كيف
شئت . إلا أن في غير المدخول بها لا مشيئة لها
في الصفة بعد إيقاع الأصل ، فيلغو تفويضه
الصفة إلى مشيئتها بعد إيقاع الأصل ، وفي
المدخول بها ، لها المشيئة في الصفة بعد وقوع
الأصل ، بأن تجعله باثنا أو ثلاثا على ما عرف ،
فيصح تفويضه إليها .

وأما عند أبي يوسف وعحمد : فلا يقع عليها
شيء ما لم تشأ ، فإذا شأنت فالنضرب كما قال
أبو حنيفة ، لأنه جعل الطلاق مفوضا إلى
مشيئتها فلا يقع بدون تلك المشيئة ، كقوله :
أنت طالق إن شئت ، أو كم شئت ، أو حيث
شئت ، لا يقع شيء ما لم تشأ ، وهذا لأنه لما
فوض وصف الطلاق إليها يكون ذلك تفويضا
لنفس الطلاق إليها ضرورة أن الوصف لا ينفك
عن الأصل .^(٣)

ولم نطلع للمالكية على كلام في هذه
المسألة .^(٤)

وأما الشافعية : فلهم رأيان في هذه المسألة .
فقد ذكر البغوي أنه لو قال : أنت طالق كيف
شئت ، قال أبو زيد والقفال : تطلق شأنت أم لم
تشأ . وقال الشيخ أبو علي : لا تطلق حتى توجد

(١) كشف الأشرار وأصول البرزدي ٢٠٠ / ٢ ، ٢٠١ ، وبتلغ

الصنائع ٣ / ١٢٢ ، ١٢٣

(٢) المسولي ٢ / ٣٦١ - ٤١٥ ، وجواهر الإكليل ١ / ٣٣٧ -

٣٦٢

(١) الروضة ٨ / ٩٥٩ ، وكشاف القناع ٥ / ٣٠٩

(٢) انظر تفصيل ذلك كله في معني الميب ١ / ١٤٠ ، ١٤١ ،

والفتاوى المنية ١ / ٤٠٢

الألفاظ التي يعلق بها الحكم، فقد جاء في كشف القناع: أنه لو قال: أنت طالق أني شئت، فإنها لا تطلق حتى تعرف مشيتها بقولها، ولم يفرق بينها وبين (إن) لأن كلا منها تدل على التعليق.^(١)

ثالثا: شروط التعليق:

٢٨ - يشترط لصحة التعليق أمور:

الأول: أن يكون المعلق عليه أمرا معدوما على خطر الوجود، أي مترددا بين أن يكون وأن لا يكون، فالتعليق على المحقق تنجيز، وعلى المستحيل لغو.^(٢)

الثاني: أن يكون المعلق عليه أمرا يرجى الوقوف على وجوده، فتعليق التصرف على أمر غير معلوم لا يصح، فلو علق الطلاق مثلا على مشيئة الله تعالى، بأن قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله، فإن الطلاق لا يقع اتفاقا، لأنه علقه على شيء لا يرجى الوقوف على وجوده.^(٣)

ذكر المشيئة في الطلاق، فيقتصر على المجلس. وأورد البهوتي (حيث) في صيغ التعليق، وأنها تعامل معاملة غيرها من أدوات التعليق، فتعلق الحكم بها لا يكون قاصرا على المجلس عند الحنابلة، بل يتعداه إلى غيره. فلو قال: أنت طالق حيث شئت، فإنها لا تطلق حتى تعرف مشيتها بقولها، سواء أكان ذلك على الفور أم على التراخي. ولم يذكرها المالكية، ولا النووي من الشافعية في الروضة.^(٤)

٢٦ - ومثل (حيث) فيها تقدم أين، فإنها أيضا اسم للمكان المبهم، وذكرها صاحب فتح الغفار وعندها من أدوات التعليق، وذكرها أيضا صاحب كشف القناع ولم يفرق بينها وبين (إن) في الحكم.^(٥)

ك - أني:

٢٧ - وهي اسم اتفاسقا وضع للدلالة على الأمكنة ثم ضمن معنى الشرط، وتزد في اللغة بمعنى أين، وبمعنى كيف، وبمعنى متى.

هذا وقد ذكر الحنابلة في كتبهم: أنها من

(١) التصريح على التوضيح ٢٤٨/٢، وروح المعاني ١٢٤/٢ - ١٢٥ - وكشاف القناع ٣٩/٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٩٣/٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٦٧

(٣) تبين الحقائق ٢٤٣/٢، وجواهر الإكليل ٢٤٣/١، ٢٤٤، وحاشية قليوبي وعميرة ٣٤٢/٣، والإحصاف ١٠٤/٩

(٤) كشف الأسرار ٢٠٣/٢، وفتح الغفار ٣٩/٢ - ٤٠، أصول السرغسي ٢٣٤/١، والندوي ٣٦١/٢ - ٤٠٥، وجواهر الإكليل ٣٣٧/١ - ٣٥٧، والروضة ١٢٨/٨ - ١٦٢، وكشاف القناع ٣٠٩/٥

(٥) فتح الغفار ٣٩/٢ ط الحلبي، وكشاف القناع ٣٠٩/٥ ط الناصر.

السابع : أن يكون الذي يصدر منه التعليق مالكا للتنجيز أي قادرا على التنجيز (بمعنى كون الزوجية قائمة حقيقة أو حكما) وهذا الشرط فيه خلاف، فالخفية والمالكية لا يشترطون ذلك في تعليق الطلاق، بل يكتفون فيه بمطلق الملك، سواء أكان محققا أم معلقا، حتى إن المالكية لم يفرقوا في هذا بين التعليق الصريح فيما لو قال لامرأة: إن تزوجتك فأنت طالق، وبين التعليق الذي لم يصرح به، كما لو قال لأجنبية: هي طالق، ونوى عند تزوجه بها، فإن الطلاق يقع في صورتين.^(١)

٢٩ - ودليل أصحاب هذا القول: أن هذا التصرف يمين لوجود الشرط والجزاء، فلا يشترط لصحته قيام الملك في الحال، لأن الوقوع عند الشرط، والملك متيقن به عند وجود الشرط، وقبل ذلك أثره المنع، وهو قائم بالتصرف.^(٢)

وأما الشافعية والحنابلة: فإنهم يشترطون لصحة التعليق قيام الملك في حال التعليق، بمعنى أن يكون الذي يصدر منه التعليق قادرا على التنجيز، وإلا فلا يصح تعليقه. والقاعدة الفقهية عندهم هي: من ملك التنجيز ملك

الثالث: أن لا يوجد فاصل بين الشرط والجزاء، أي بين المعلق والمعلق عليه، فلو قال لزوجه: أنت طالق، ثم قال بعد فترة من الزمن: إن خرجت من السدار دون إذن مني لم يكن تعليقا للطلاق، ويكون الطلاق منجزا بالجملة الأولى.^(١)

الرابع: أن يكون المعلق عليه أمرا مستقبلا بخلاف الماضي، فإنه لا مدخل له في التعليق، فالإقرار مثلا لا يصح تعليقه بالشرط، لأنه إخبار عن ماض، والشرط إنها يتعلق بالأمور المستقبلية.^(٢)

الخامس: أن لا يقصد بالتعليق المجازاة، فلو سبته بما يؤذيه فقال: إن كنت كما قلت فأنت طالق، تنجز سواء أكان الزوج كما قالت أولم يكن، لأن الزوج في الغالب لا يريد إلا إيذاها بالطلاق.^(٣)

فإن أراد التعليق يدين فيها بينه وبين الله عز وجل.

السادس: أن يوجد رابط كالفاء وإذا الفجائية حيث كان الجزاء مؤخرا، وإلا ينتج. ^(٤)

(١) ابن عابدين ٤٩٤/٢، وكتاب الفتاوى ٢٨٤/٥، والأشباه لابن نجيم/ ٣٦٧

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي/ ٣٧٦

(٣) ابن عابدين ٤٩٤/٢

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم/ ٣٦٧، وابن عابدين ٤٩٤/٢

(١) فتح القدير ١٢٧/٣ ط دار صادر، والدموي ٣٧٠/٢ ط الفكر، والحرشي ٣٧/٤، ٢٨ ط دار صادر.

(٢) فتح القدير ١٢٨/٣

أثر التعليق على التصرفات :

٣٠ - هناك مسألة أصولية هامة هي : أن التعليق هل يمنع السبب عن السببية أو يمنع الحكم عن الثبوت فقط ، لا السبب عن الانعقاد؟ والخلاف في هذه المسألة بين الحنفية والشافعية ، فالحنفية يرون أن التعليق يمنع السبب عن السببية كما يمنع الحكم عن الثبوت . والشافعية يرون أن التعليق لا يمنع السبب عن السببية ، وإنما يمنع الحكم من الثبوت فقط ، ولا يمنع السبب عن الانعقاد .

فكون التعليق يمنع ثبوت الحكم محل اتفاق بين الحنفية والشافعية ، وكونه يمنع السبب عن السببية هو محل الخلاف .

فالحنفية يرون أنه يمنع ، والشافعية على العكس في ذلك . وما يتفرع عليه تعليق الطلاق والعتاق بالملك ، فإنه يصحح عند الحنفية ويقع عند وجود الملك ، لعدم سببته في الحال ، وإنما يصير سببا عند وجود الشرط وهو الملك ، فيصادف محلا مملوكا . ولا يصحح عند الشافعية ، لأن التعليق عندهم ينعقد سببا للحكم في الحال ، والمحل هنا غير مملوك ، فيلغو ، ولا يقع شيء عند وجود الشرط .^(١)

٣١ - التصرفات من حيث قبولها التعليق أو عدم قبولها له على ضربين :

التعليق ، ومن لا يملك التجيز لا يملك التعليق . وهناك استثناءات من القاعدة بشقيها ذكرها السيوطي .^(١)

ودليل أصحاب هذا القول ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي بإسناد جيد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهو قوله « لا نذر لابن آدم فيها لا يملك ، ولا عتق له فيها لا يملك ، ولا طلاق له فيها لا يملك » .^(٢)

وحديث : « لا طلاق إلا بعد نكاح »^(٣)

وقد روى هذا الحديث أيضا الدارقطني وغيره من حديث عائشة رضي الله عنه وزاد : « وإن عينا » .

ولانتفاء الولاية من القائل على محل الطلاق ، وهو الزوجة .^(٤)

(١) المختار ٢/٢١١ - ٢١٥ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٧٨

(٢) حديث : « لا نذر لابن آدم فيها لا يملك ، ولا عتق . . . » أخرجه الترمذي (٣/٤٧٥ ط الحديث) وأبو داود (٢/٦٤٠ تحقيق عزت حبيب دهاس) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما وحسنه الترمذي .

(٣) حديث : « لا طلاق إلا بعد نكاح » . أخرجه البيهقي (٧/٣٢٠ ط دائرة المعارف العشاقية من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه ، وأعله ابن حجر في الفتح ٩/٣٨٤ ط السلفية) .

(٤) كشاف الفتاوى ٥/٢٨٥ ، ومغني المحتاج ٣/٢٩٢

(١) مسلم الثبوت ١/٤٢٣ ٤٢٢ ط صادر .

ولا تقبل الشرط، فلا يصح قوله: آلت منك بشرط كذا. (١)
والتفصيل محله مصطلح (إيلاء).

ب - الحج :

٣٣ - ذكر الزركشي في المنشور أن الحج يصح تعليقه، كأن يقول: إن أحرم فلان فقد أحرمْتُ. ويقبل الشرط كأن يقول: أحرمْتُ على أني إذا مرضتُ فأنا حلال. (٢)
والتفصيل محله مصطلح (حج).

ج - الخلع :

٣٤ - الخلع إن كان من جانب الزوجة، بأن كانت هي البائدة بسؤال الطلاق، فإنه لا يقبل التعليق عند الحنفية والشافعية، لأن الخلع من جانبها معاوضة. وإن كان من جانب الزوج فإنه يقبل التعليق عند الحنفية والمالكية والشافعية، لأن الخلع من جانبه طلاق، ومثله الطلاق على مال.
وأما الحنابلة فلم يجوزوا تعليق الخلع قياما على البيع.

(١) بدائع الصنائع ٣/١٦٥، والمحرمي ٤/٩٠، والروضة ٨/٢٤٤، وكشاف القناع ٥/٣٥٩، والمنثور ١/٣٧٥
(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٣١ ط المصرية، والسنوسي ٤/٣٨٠ ط دار الفكر، والمنثور ١/٣٧١، ط ٣٧٧ ط الفلج، وكشاف القناع ٤/٥٣٢ ط النصر.

أحدهما : تصرفات تقبل التعليق وهي .
الإيلاء والتدبير والحج والخلع والطلاق والظهار والعتق والكتابة والنذر والولاية.

الثاني : تصرفات لا تقبل التعليق وهي :
الإجارة والإقرار والإيمان بالله تعالى ، والبيع والرجعة والنكاح والوقف والوكالة .

وضابط ذلك : أن ما كان تمليكا محضا لا مدخل للتعليق فيه قطعا كالبيع ، وما كان حلا (أي إسقاطا) محضا يدخله التعليق قطعا كالعتق . وبين المرتبتين مراتب يجري فيها الخلاف كالفسخ والإبراء ، لأنها يشبهان التمليك ، وكذلك الوقف ، وفيه شبه يسير بالعتق فجرى فيه وجه ضعيف. (٣)
وتفصيل ذلك فيما يلي :

أولا : التصرفات التي تقبل التعليق :

أ - الإيلاء :

٣٢ - الإيلاء يقبل التعليق على الشرط عند الفقهاء ، كأن يقول : إن دخلت الدار فواثه لا أقربك ، فإنه يصير موليا عند وجود الشرط لأن الإيلاء يمين يحتمل التعليق بالشرط كسائر الأيمان .

وذكر الزركشي في المنشور أن الإيلاء من التصرفات التي تقبل التعليق على الشرط

(١) المنثور للزركشي ١/٣٧٨ ، والأذية للسيوطي / ٣٧٧

هـ - الظهار :

٣٦ - يصح تعليق الظهار باتفاق الفقهاء، وذلك لأن الظهار يقتضي التحريم كالطلاق، ويقتضي الكفارة كاليمين. وكل من الطلاق واليمين يصح تعليقه. فمن قال لزوجته: أنت علي كظهر أبي إن دخلت الدار، لا يصير مظاهرا منها قبل دخولها الدار.

وذكر الزركشي في المنشور: أن الظهار كالطلاق في كونه يقبل التعليق على الشرط ولا يقبل الشرط.^(١) والتفصيل عنه مصطلح (ظهار).

و - العتق :

٣٧ - اتفق الفقهاء على صحة تعليق العتق بالشرط والصفة، على تفصيل فيها ينظر في مصطلح (عتق).^(٢)

= والنسوي ٣٧٠/٢، وأسهل المدارك ١٥٣/٢ - ١٥٦، والروضة ١١٤/٨ - ١٨٥، وحاشية قليوبي ٣٥٠/٣ - ٣٦٤، وبهاية المحتاج ١٠/٧ - ٥٣، ونجدة المحتاج ٨٧/٨ - ١٤٦، وكشاف القناع ٢٨٤/٥ - ٣١٩، والإيضاح ٥٩/٩ - ١١٩، والمغني لابن قدامة ١٧٨/٧ - ٢٣٥.

(١) بدائع الصنائع ٢٣٢/٣، وجواهر الإكليل ٣٧١/١، وشرح الزركشي ١٦٤/٤، والحاشية ١٠٣/٤، ومغني المحتاج ٣٥٤/٣، وبهاية المحتاج ٧٩/٧، وكشاف القناع ٣٧٣/٥، والمنثور ١/٣٧٥.

(٢) البحر الرائق ٢٤٩/٤، وتبيين الحقائق ٧١/٣، ومواهب الجليل ٣٣٣/٦، والنسوي ٣٦٥/٤، والقليوبي ٤١٣/٤، وكشاف القناع ٥٢١/٤، والإيضاح ٤١٣/٧.

وذكر الزركشي في المنشور: أن الخلع إن جعلناه طلاقاً فإنه يقبل التعليق على الشروط ولا يقبل الشرط.^(١) والتفصيل عنه مصطلح (خلع).

د - الطلاق :

٣٥ - مجمل ما قاله الفقهاء في الطلاق هو أن الطلاق يقبل التعليق اتفاقاً، ويقع بحصول المعلق عليه.

وذكر الزركشي في المنشور: أن الطلاق من التصرفات التي تقبل التعليق على الشرط ولا تقبل الشرط.^(٢)

والفقهاء يذكرون مسائل كثيرة في تعليق الطلاق، كتعليقه على المشيئة أو الحمل أو الولادة أو على فعل غيره، وتعليقه على الطلاق نفسه، وتعليقه على أمر مستقبل أو أمر يستحيل وقوعه، وغيرها من المسائل التي يطول الكلام بذكرها فليرجع لتفصيلها إلى (الطلاق).^(٣)

(١) تبيين الحقائق ٢٧٢/٢، وبدائع الصنائع ١٥٢/٣، وجواهر الإكليل ٣٣٥/١، والروضة ٣٨٢/٧، وكشاف القناع ٢١٧/٥، والمنثور ٣٧٥ ط القليج، وانظر ما جاء في الموسوعة الفقهية ٢٣٤/٤.

(٢) المنثور ١/٣٧٥ ط القليج.
(٣) فتح القدير ١٢٧/٣ - ١٤٢، وتبيين الحقائق ٢٣١ - ٢٤٣، وابن عابدين ٤٩٢/٢ - ٥٢٠، وقنوي قاضيخان بهمش الفتاوى الهندية ٤٧١/١ - ٥١٩، والفتاوى الهندية ٤١٥/١ - ٤٥٤، وجواهر الإكليل ٣٤١/١.

ز - المكتابة :

٣٨ - يجوز تعليق المكتابة بالشرط، وفي ذلك تفصيل سبق في مصطلح (إسقاط) وراجع مصطلح (مكتابة) ^(١).

ح - النذر :

٣٩ - اتفق الفقهاء على جواز تعليق النذر بالشرط، ولا يجب الوفاء قبل حصول المعلق عليه، لعدم وجود سبب الوفاء، فمتى وجد المعلق عليه وجد النذر ولزم الوفاء به ^(٢) على تفصيل في ذلك في مصطلح (نذر).

ط - الولاية :

٤٠ - ويمثل لها بالإمارة والقضاء والوصاية، أما الإمارة والقضاء فيجوز تعليقها بالشرط لأنها ولاية محضة ^(٣).

وتفصيل ذلك محله مصطلح (إمارة) ومصطلح (قضاء).

وأما الوصاية فيجوز عند الحنفية في ظاهر المذهب، وعند الشافعية والخناينة تعليقها

بالشرط لقربها من الإمارة، فإذا قال : إذا مات فلان وصي، فإن المذكور يصير وصيا عند وجود الشرط للخبر الصحيح (فإن قتل زيد أو استشهد فأمركم جعفر، فإن قتل أو استشهد فأمركم عبدالله بن رواحه) ^(١).

وأما المالكية فإنهم لم يصرحوا بجواز تعليقها ^(٢) والتفصيل محله مصطلح (وصاية).

ثانيا - التصرفات التي لا تقبل التعليق :
أ - الإجارة :

٤١ - لا يجوز الإجارة على الشرط بالاتفاق بين الفقهاء وذلك لأن منفعة العين المؤجرة تنقل ملكيتها في مدة الإجارة من المؤجر إلى المستأجر. وانتقال الأملك لا يكون إلا مع الرضا، والرضا إنما يكون مع الجزم، ولا جزم مع التعليق ^(٣).

(١) حديث: عن عبدالله بن جعفر رضي الله عنهما قال: بعث رسول الله ﷺ جيشا استعمل عليهم زيد بن حارثة وقال: فإن قتل زيد أو استشهد فأمركم جعفر، فإن قتل أو استشهد فأمركم عبدالله بن رواحه. - رواه أحمد (١/٢٠٤ ط الميمنية) وصححه ابن حجر في الفتح (٦/٥١١ ط السلفية) له شاهد من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما في البخاري (الفتح ١٠/٧ ط السلفية).

(٢) جامع الفصولين ٢/٢، والرزقاني ٨/٢٧٥ - ٢٠٣، وجواهر الإكليل ٢/٣١٦ - ٣٣٧، والدموقي ٤/٤٧٢ -

٤٥٦، والمتنور ١/٣٧١، وكشاف القناع ٤/٣٩٥

(٣) الفتاوى الحنفية ٤/٣٩٦، والفروق ١/٢٢٩، والمتنور

(١) مصطلح (إسقاط) الموسوعة الفقهية ٤/٢٣٤

(٢) بدائع الصنائع ٥/٩٤، وجواهر الإكليل ١/٢٤٤، وحاشية قليوبي ٤/٢٨٨، ٢٨٩، وكشاف القناع ٦/٢٧٧

(٣) جامع الفصولين ٢/٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٦٨، والفتاوى الحنفية ٤/٣٩٦

ب - الإقرار :

٤٢ - لا يجوز تعليق الإقرار على الشرط بالاتفاق، لأن المقر يعتبر بذلك مقرا في الحال، ولأن التعليق على الشرط في معنى الرجوع عن إقرار، والإقرار في حقوق العباد لا يحتمل الرجوع، ولأن الإقرار إخبار عن حق سابق فلا يصح تعليقه، لوجوبه قبل الشرط. ^(١) والتفصيل في مصطلح (إقرار).

ج - الإيمان بالله تعالى :

٤٣ - الإيمان بالله تعالى لا يقبل التعليق على الشرط، فإذا قال: إن كنت في هذه القضية كاذبا فانا مسلم، فإنه إن كان كذلك لا يحصل له إسلام، لأن الدخول في الدين يفيد الجزم بصحته، والمعلق ليس بجازم. ^(٢)

والتفصيل في مصطلح (إيمان).

د - البيع :

٤٤ - لا يجوز في الجملة تعليق البيع على الشرط بالاتفاق، وذلك لأن البيع فيه انتقال للملك من طرف إلى طرف، وانتقال الأملاك إنما يعتمد الرضا، والرضا يعتمد الجزم، ولا جزم مع التعليق. ^(١)

والتفصيل في مصطلح (بيع)

هـ - الرجعة :

٤٥ - لا يجوز تعليق الرجعة على شرط عند الخفية والشافعية والحنابلة. ^(٢)

وأما المالكية فذكروا في إبطال الرجعة إن علقت - بأن قال لزوجه - إن جاء الغد فقد راجعتك - قولين :

أحدهما : وهو الأظهر، أنها لا تصح الآن ولا غدا، لأنه ضرب من النكاح، وهو لا يكون لأجل، ولافتقارها لنية مقارنة.

والثاني : أنها تبطل الآن فقط، وتصح رجعتها

= ٣٧٤/١، وانظر في الموسوعة الفقهية مصطلح (إقرار) ٢٥٦/١

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم/ ٣٦٧ ط الهلال، والفتاوى الهندية ٣٩٦/٤ ط المكتبة الإسلامية، والفرق للقرافي ٢٢٩/١ ط دار إحياء الكتب العربية، والروضة ٣٣٨/٣، والمنثور ٣٧٤/١، وكشاف القناع ٣/١٩٤، ١٩٥ ط الناصر، ومنتهى الإرادات ٣٥٤/١ ط دار العروبة.

(٢) جامع الفصولين ٤/٢، والفتاوى الهندية ٣٩٦/٤، والأشباه والنظائر للسيوطي/ ٣٧٦، وروضة الطالين ٢١٦/٨، وكشاف القناع ٣٤٣/٥.

القناع ٤٦٦/٦ ط الناصر، وانظر الموسوعة ٦/٦٥، الفرق للقرافي ٢٢٩/١، والمنثور للزركلي ٣٧٣/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٧٦

وأما الشافعية: فلا يجوز عندهم ولا يصح تعليق الوقف فيما لا يضاهاى التحرير، كقوله: إذا جاء زيد فقد وقت كذا على كذا، لأنه عقد يقتضى نقل الملك في الموقوف لله تعالى أو للموقوف عليه حالا كالبيع والهبة.

أما ما يضاهاى التحرير، كجعلته مسجدا إذا جاء رمضان، فالظاهر صحته كما ذكر ابن الرفعة. ومحل ذلك ما لم يعلقه بالموت، فإن علقه به كوقفت دارى بعد موتى على الفقراء فإنه يصح. قاله الشيخان، وكأنه وصية لقول القفال: لو عرضها للبيع كان رجوعا. (١)

وأما الخنابلة: فلم يجوزوا تعليق ابتداء الوقف على شرط في الحياة، مثل أن يقول: إذا جاء رأس الشهر فدارى وقف أو فرسى حبس، ونحو ذلك، ولأنه نقل للملك فيما لم يبين على التغليب والسرارية فلم يميز تعليقه على شرط كالهبة.

وذكر ابن قدامة أنه لا يعلم في هذا خلافا. وسوى المتأخرون من الخنابلة بين تعليقه بالموت وتعليقه بشرط في الحياة.

وأما تعليق انتهاء الوقف بوقت كقوله: دارى وقف إلى سنة، أو إلى أن يقدم الحاج، فلا يصح في أحد الوجهين، لأنه ينافي مقتضى

في الغد، لأن الرجعة حق للزوج فله تعليقها. (١)
والتفصيل في مصطلح (رجعة).

و- النكاح:

٤٦ - لا يجوز تعليق النكاح على شرط عند الحنفية والمالكية، والمذهب عند الشافعية. وأما الخنابلة فلا يجوز عندهم تعليق ابتداء النكاح على شرط مستقبل غير مشيئة الله، لأنه - كما جاء في كشف القناع - عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع. (٢) والتفصيل في مصطلح (نكاح).

ز- الوقف:

٤٧ - لا يجوز عند الحنفية تعليق الوقف على شرط، مثل أن يقول: إن قدم ولدى فدارى صدقة موقوفة على المساكين، لا شراطهم التنجيز فيه.

وأما المالكية فجوزوا تعليقه لعدم اشتراطهم التنجيز فيه قياسا على العتق. (٣)

(١) جواهر الإكليل ٣٦٣/١، والموسقى على شرح الدردير

٤٢٠/٢

(٢) جامع الفصولين ٥/٢، والفتاوى الهندية ٤/٣٩٦، وجواهر الإكليل ١/٢٨٤، والتاج والإكليل هاشم مواعيد الجليل ٣/٤٤٦، والروضة ٧/٤٠، والمتنور ٣/٣٧٣، وكشف القناع ٥/٩٨، ٩٧

(٣) نتائج الألكار ٥/٣٧، وحاشية ابن عابدين ٣/٣٦٢، والموسقى ٤/٨٧

(١) نهاية المحتاج ٥/٣٧٢

الوقف وهو التأييد . وفي الوجه الآخر : يصح
لأنه منقطع الانتهاء .^(١)

تعليق

التعريف :

١ - التعليق لفظة : من عل يعمل واعتل أي :
مرض فهو عليل . والعلة : المرض الشاغل .
والجمع علل .^(٢) والعلة في اللغة أيضا :
السبب .

واصطلاحا : تقرير ثبوت المؤثر لإثبات
الأثر . وقيل : إظهار علية الشيء ، سواء أكانت
تامة أم ناقصة .^(٣)

والعلة عرفها الأصوليون بقولهم : العلة هي
الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من ترتيب
الحكم عليه مصلحة للمكلف من دفع مفصلة
أو جلب منفعة .

وللعلة أسماء منها : السبب والباعث والحامل
والمناط والدليل والمقتضي وغيرها .

وتستعمل العلة أيضا بمعنى : السبب ،
لكونه مؤثرا في إيجاب الحكم ، كالقتل العمد
العدوان سبب في وجوب القصاص .

كما تستعمل العلة أيضا بمعنى : الحكمة ،

(١) المصباح المنير ولسان العرب ونتاج المرويس مادة : وعلل ،
(٢) القاموس والتعريفات للجرجاني ص ٦١

ح - الوكالة :
٤٨ - يجوز عند الحنفية والمالكية والحنابلة تعليق
الوكالة على شرط ، كأن يقول : إن قدم زيد
فأنت وكيل في بيع كذا ، لأن التوكيل - كما يقول
الكاساني - إطلاق التصرف ، والإطلاقات عما
يحتمل التعليق بالشرط . ولأن شروط الموكل
عندهم معتبرة ، فليس للوكيل أن يخالفها ، فلو
قيد الوكالة بزمان أو مكان ونحو ذلك فليس
للكوكيل مخالفة ذلك .^(٣)

وذكر الشافعية في تعليق الوكالة بشرط من
صفة أو وقت وجهين :

أصحهما : لا يصح قياسا على سائر العقود
باستثناء الوصية لقبولها الجهالة ، وباستثناء
الإمارة للحاجة .

وثانيهما : تصح قياسا على الوصية .^(٣)



(١) المغني ٦٧٨/٥ ، وراجع مصطلح (وقف) في الموسوعة
الفقهية .

(٢) بدائع الصنائع ٢٠/٦ ، والنتاج والإكليل هامش مواهب
الجليل ١٩٦/٥ ، واللمسوقي ٣٨٣/٣

(٣) بداية المحتاج ٧٨/٥ ، وكشاف القناع ٤٦٢/٣ ، والمغني
٩٣/٥ ، وراجع مصطلح (وكالة) في الموسوعة الفقهية .

تعليـل ٢ - ٥

- وهي الباعث على تشريع الحكم أو المصلحة التي من أجلها شرع الحكم. ^(١)
- وتفصيل ذلك ينظر في الملحق الأصولي .
- تعليـل الأحكام :
- ٢ - الأصل في أحكام العبادات عدم التعليـل ، لأنها قائمة على حكمة عامة ، وهي التبعـد دون إدراك معنى مناسب لترتيب الحكم عليه .
- وأما أحكام المعاملات والعادات والجنائيات ونحوها ، فالأصل فيها : أن تكون معللة ، لأن مدارها على مراعاة مصالح العباد ، فرتبت الأحكام فيها على معان مناسبة لتحقيق تلك المصالح .
- والأحكام التعبدية لا يقاس عليها لعدم إمكان تعدية حكمها إلى غيرها. ^(٢)
- وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (تعبدية) .
- فوائد تعليـل الأحكام :
- ٣ - لتعليـل الأحكام فوائد منها : أن الشريعة جعلت العلل معسرة ومظهرة للأحكام كي يسهل على المكلفين الوقوف عليها والتزامها . ومنها أن تصير الأحكام أقرب إلى القبول والأطمئنان. ^(٣)
- وتفصيل ذلك ينظر في الملحق الأصولي .
- (١) التلويح على التوضيح ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ ، ومع الجوامع بحاشية المطار وإرشاد الفحول ص ٢٠٧
- (٢) المواظفات ٢ / ٣٠٠ - ٣٠٩ ، والبرهان ١ / ٨٩١ - ٧٩٥
- (٣) التلويح على التوضيح ٣٨٢/٢ ، والأحكام للامني ٨٨/٣
- تعليـل النصوص :
- ٤ - اختلف الأصوليون في تعليـل النصوص على أربعة اتجاهات :
- أ - أن الأصل عدم التعليـل ، حتى يقوم الدليل عليه .
- ب - أن الأصل التعليـل بكل وصف صالح لإضافة الحكم إليه ، حتى يوجد مانع عن البعض .
- ج - أن الأصل التعليـل بوصف ، ولكن لا بد من دليل يميز الصالح من الأوصاف للتعليـل وغير الصالح .
- د - أن الأصل في النصوص التبعـد دون التعليـل. ^(١)
- وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : (تعبدية) وفي الملحق الأصولي .
- مسالك العلة :
- ٥ - وهي الطرق التي يسلكها المجتهد للوقوف على علل الأحكام .
- المسلك الأول : النص الصريح .
- وهو أن يذكر دليل من الكتاب أو السنة على التعليـل بوصف ، بلفظ موضوع له في اللغة من غير احتياج إلى نظر واستدلال .
- (١) التلويح على التوضيح ٣٧٦/٢

الأول : أن لا يؤلف من الشارع اعتباره في بعض الأحكام، ويسمى الوصف الطردي .
الثاني : أن يؤلف من الشارع اعتباره في بعض الأحكام، ويسمى الوصف الشبهي .

المسلك السادس : تنقيح المناط وتحقيق المناط والدوران :

وهي راجعة في حقيقتها إلى المسالك المتقدمة ومندرجة تحتها .
وتنقيح المناط : هو إلحاق الفرع بالأصل بنفي الفارق بينهما .

أما تحقيق المناط : فهو أن يجتهد المجتهد في إثبات وجود العلة في الصورة التي هي محل النزاع .

وأما الدوران : فهو أن يوجد الحكم عند وجود الوصف، ويرتفع بارتفاعه .^(١)

وفي بعض هذه المسالك خلاف وتفصيل ينظر في الملحق الأصولي .

الحديث المعلن :

٦ - هو الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، وهو من أنواع الحديث الضعيف .^(٢)

(١) الأحكام للأسي ٣/ ٢٥١ وبإيادها، والمحصل ٢/ القسم الثاني ص ١٩٣ وبإيادها، وحاشية الطار على جمع الجوامع ٣١٣/ ٢، والتلويح على التوضيح ٣٧٦/ ٢

(٢) علوم الحديث ص ٨١، وشرح ألفية العراقي ٢٢٦/ ١ - ٢٢٧

وهو قسمان : الأول : ما صرح فيه بكون الوصف علة أو سببا للحكم .

الثاني : ما جاء في الكتاب أو السنة معللا بحرف من حروف التعليل .

المسلك الثاني : الإجماع .

المسلك الثالث : الإيحاء والتنبيه .

وهو أن يكون التعليل لازما من مدلول اللفظ، لا أن يكون اللفظ دالا بوضعه على التعليل . وهو على أقسام تنظر في الملحق الأصولي .

المسلك الرابع : السبر والتقسيم .

وهو حصر الأوصاف في الأصل، وإبطال ما لا يصلح منها للتعليل، فيتعين الباقي للتعليل .

المسلك الخامس : المناسبة والشبه والطرذ :

ينقسم الوصف المعلل به إلى قسمين :

أ - ما تظهر مناسبته لترتيب الحكم عليه ويسمى المناسب . وهو أن يترتب الحكم على وصف ظاهر منضبط، يلزم من ترتيب الحكم عليه مصلحة للمكلف من دفع مفسدة أو جلب منفعة . ويعبر عنها بالإحالة وبالمصلحة وبالإستدلال وبرعاية المقاصد . ويسمى استخراجها تخريج المناط .

ب - ما لا تظهر مناسبته لترتيب الحكم عليه وينقسم إلى نوعين :

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثاني عشر

أبي حمزة، و«هجة النفوس»، و«المراثي
الحسان» في الحديث.

[البداية والنهاية ١٣/٣٤٦، ونيل
الابتهاج بهامش الديباج ١٤٠، والأعلام
٢٢١/٤]

ع
أ

الآلوسي: هو محمود بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

ابن أبي حاتم: هو عبدالرحمن بن محمد أبي
حاتم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

أمدي: هو علي بن أبي علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي ليلى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابراهيم الباجوري: هو ابراهيم بن محمد
الباجوري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ابن أبي موسى: هو محمد بن احمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابراهيم النخعي: هو ابراهيم بن يزيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن الأثير: هو المبارك بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن أبي حمزة (٩ - ٦٩٥ هـ).

هو عبدالله بن سعد بن أبي حمزة، أبو محمد،
الأزدي، الأندلسي. من العلماء بالحديث،
مالكي. أخذ عنه صاحب المدخل ونقل عنه
كثيرا في كتابه.

ابن تميم: هو محمد بن تميم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

من تصانيفه: «جمع النهاية» اختصر به
صحيح البخاري، ويعرف بـ «مختصر ابن

ابن تيمية	(ملحق) تراجم الفقهاء	ابن حكيم
ابن تيمية (تقي الدين) : هو أحمد بن عبدالحليم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦	ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩	
ابن تيمية : هو عبد السلام بن عبدالله تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦	ابن حجر العسقلاني : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩	
ابن جريج : هو عبد الملك بن عبدالعزيز : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦	ابن حجر المكّي : هو أحمد بن حجر الهيثمي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧	
ابن جنك : ر : الخليل بن أحمد .	ابن حكيم (٤٨٤ - ٥٦٧ هـ) هو محمد بن أسعد بن محمد بن نصر بن حكيم ، أبو المظفر ، الحكيمي ، وعرف بابن حكيم ، واعظ من فقهاء الحنفية . تفقه على الحسين بن محمد بن علي الرئيس ونور الهدى السزيني وأبي علي بن بهان . وعنه روى أبوالمواهب بن حصري وأبونصر الشيرازي قال ابن النجار : درس بدمشق بمدرسة طرخان ، ثم بنى له الأمير الوائق المعروف بمعين الدولة مدرسة ، ودرس بالمدرسة الصادرية إياما .	
ابن الجوزي : هو عبدالرحمن بن علي : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨	من تصانيفه : «تفسير القرآن» ، و«شرح المقامات الحريية» ، و«شرح شهاب الأخبار» للقضاعي .	
ابن الحاج : هو محمد بن محمد المالكي : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٠	[تاج التراجم ٥٣ ، والجواهر المضيئة ٣٢/٢ ، وطبقات المفسرين للدودي ٩٠/٢ ، والأعلام ٢٥٦/٦] .	
ابن الحاجب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧		
ابن حامد : هو الحسن بن حامد : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨		
ابن حبان : هو محمد بن حبان : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩		

ابن حمدان (٦٠٣ - ٦٩٥هـ) ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الحفيد):

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رسلان : هو أحمد بن حسين:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٠

ابن الرفعة : هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

ابن الزبير: هو عبدالله بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن سريج : هو أحمد بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن خزيمة : هو محمد بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٦

ابن دقيق العيد : هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

ابن رجب: هو عبدالرحمن بن أحمد:

تقدمت ترجمته ج ١ ص ٣٢٨

ابن الشاط (٦٤٣ - ٧٢٣هـ)

هو قاسم بن عبدالله بن محمد بن الشاط،

أبو محمد، أبو القاسم، الأنصاري الأشبيلي.

فقيه، مالكي، فريقي، شارك في بعض

العلوم، أخذ عن أبي علي الحسن بن

الربيع وإجازه أبو القاسم بن البراء وابن أبي

الدنيا وابن الغياز وغيرهم. وعنه أبو زكريا بن

ابن شبرمة	(ملحق) تراجم الفقهاء	ابن القيم
الحذيل وابن الحباب والقاضي أبوبكر بن شبرين وغيرهم . من تصانيفه : «أنوار البروق في تعقب مسائل القواعد والفروق» ، و«تحفة الرافض في علم الفرائض» ، و«تحرير الجواب في توفير الثواب» . [الديباج ٢٢٦ ، وشجرة النور الزكية ٢١٧ ، ومعجم المؤلفين ٨/١٠٥] .	ابن عبدالسلام : هو محمد بن عبدالسلام : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١	ابن شبرمة : هو عبدالله بن شبرمة : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠
ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١	ابن عريل : هو علي بن عريل : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١	ابن الصباغ : هو عبدالسيد بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢
ابن الصلاح : هو عثمان بن عبدالرحمن : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠	ابن عمر : هو عبدالله بن عمر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١	ابن عابدين : محمد أمين بن عمر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠
ابن عباس : هو عبدالله بن عباس : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠	ابن فرحون : هو ابراهيم بن علي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢	ابن عباس : هو يوسف بن عبدالله : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠
ابن قدامة : هو عبدالله بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	ابن القاسم : هو عبدالرحمن بن القاسم المالكي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢	ابن القيم : هو محمد بن أبي بكر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن كثير (ملحق) تراجم الفقهاء ابن وضاح

ابن كثير: هو اسماعيل بن عمر: تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠	ابن مفلح: هو محمد بن مفلح: تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١
ابن اللباد (٢٥٠ - ٣٣٣ هـ) هو محمد بن محمد بن وشاخ، ابوبكر القيرواني. المعروف بابن اللباد فقيه مالكي. مفسر. لغوي. تفقه بيحيى بن عمرو وأخيه محمد وابن طالب وسعيد الحداد وغيرهم. تفقه به ابن حارث وابن أبي زيد. وروى عنه جماعة منهم زياد بن عبدالرحمن وابن المنتاب. من تصانيفه: «الآثار والفوائد» في عشرة أجزاء، و«كتاب الطهارة»، و«فضائل مكة»، و«فضائل مالك بن أنس». [الديباج ٢٤٩، وشجرة النور الزكية ٨٤، والاعلام ٢٤٢/٧، ومعجم المؤلفين ٣٠٩/١١]	ابن المقرئ: هو اسماعيل بن أبي بكر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
ابن المنذر: هو محمد بن ابراهيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	ابن ناجي: هو قاسم بن عيسى: تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤١
ابن نجيم: هو زين الدين بن ابراهيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	ابن نجيم: هو عمر بن ابراهيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤
ابن الماجشون: هو عبد الملك بن عبدالعزيز تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	ابن وضاح (١٩٩ - ٢٨٦ هـ) هو محمد بن وضاح بن يزيد، قيل: ابن بديع، أبو عبد الله المالكي مولى عبدالرحمن بن معاوية الأندلسي. فقيه، محدث، حافظ، روى عن يحيى بن يحيى ومحمد بن خالد ومحمد بن المبارك الصوري وإبراهيم بن المنذر وعبد الملك بن حبيب وغيرهم. وعنه أحمد بن خالد وابن لبابة وابن المواز
ابن ماجه: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	ابن مسعود: هو عبدالله بن مسعود: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن وهب	(ملحق) تراجم الفقهاء	أبوضيفة
وقاسم بن أصبغ ووهب بن مسرة وغيرهم . وقال الحميدي : من الرواة الكثيرين والأئمة المشهورين وكان أحمد بن خالد لا يقدم أحدا عليه وكان يعظمه جدا ويصف فضله وورعه . من تصانيفه : «كتاب العباد والعباد» ، «رسالة السنة» ، «كتاب الصلاة في التعليق» . [شجرة النور الزكية ٧٦ ، والديباج المذهب ٢٣٩ ، ولسان الميزان ٤١٦/٥ ، والأعلام ٣٥٨/٧] .	الشرايد في فروع الفقه الحنفي ، و«نهاية الاختصار في أوزان الاشعار» . [الدرر الكامنة ٤/٢٣ ، وشذرات الذهب ٦/٢١٢ ، والفوائد البهية ١١٣ ، ومعجم المؤلفين ٦/٢٢١] .	ابن يونس : هو أحمد بن يونس المالكي : تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٥
ابن وهب : هو عبدالله بن وهب المالكي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥	أبو إسحاق الأسفرايني : هو ابراهيم بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥	أبو بكر الصديق : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦
ابن وهبان (٧٢٦ - ٧٦٨ هـ) هو عبدالوهاب بن أحمد بن وهبان ، أبو محمد الدمشقي الحنفي . فقيه مقرئ ، أديب . أخذ الفقه عن فخرالدين أحمد بن علي بن الفصيح والحسن السفناقي وعن محمد البخاري وشمس الأئمة الكروري وغيرهم . قال ابن حجر في الدرر الكامنة : تميز في الفقه والعربية والقراءات والأدب ودرس وأنتى وولى قضاة حماة . من تصانيفه : « منظومة قيد الشرائد ونظم الفرائد » ، «عقد القلائد في حل قيد	أبو ثور : هو ابراهيم بن خالد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦	أبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب	(ملحق) تراجم الفقهاء	أبو الهياج الأسدي
أبو الخطاب : هو محفوظ بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	أبو عبيد : هو القاسم بن سلام : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	
أبو داود : هو سليمان بن الأشعث : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	أبو علي : لعله المراد به أبو علي بن أبي هريرة : تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٨	
أبو ذر : هو جندب بن جنادة : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣	أبو عمرو الداني : هو عثمان بن سعيد : تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٣	
أبو زيد : هو محمد بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٦	أبو قلاية : هو عبدالله بن زيد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨	
أبو طالب : هو أحمد بن حميد الحنبلي : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧	أبو محمد الجويني : هو عبدالله بن يوسف : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥	
أبو الطيب الطبري : هو طاهر بن عبدالله : تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣	أبو موسى الأشعري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨	
أبو سعيد الخدري : هو سعد بن مالك : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	أبو هريرة : هو عبدالرحمن بن صخر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩	
أبو طلحة : هو زيد بن سهل : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨	أبو الهياج الأسدي (٢ - ٩) هو حيان بن حصين ، أبو الهياج الأسدي ، الكوفي ، التابعي . روى عن علي وعبارضي الله عنها . وعنه	

الإسنوي : هو عبدالرحيم بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأسود (٢ - ٧٥ هـ)

هو الأسود بن يزيد بن قيس ، أبو عمر ،
النخعي . تابعي ، فقيه من الحفاظ ، كان عالم
الكوفة في عصره . روى عن أبي بكر وعمر
وعلي وابن مسعود وبلال وعائشة رضي الله
عنهم . وعنه ابنه عبدالرحمن وأخوه عبدالرحمن
وابن اخته إبراهيم بن يزيد النخعي
وغيرهم . قال ابوطالب عن أحمد ثقة . قال
ابن حبان في الثقات كان فقيها زاهدا .

[تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٣ ، وتذكرة الحفاظ
٤٨/ ١ ، والأعلام ٣٣٠/ ١] .

أشهب : هو أشهب بن عبدالعزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الإمام الحرمين : هو عبدالملك بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي : هو عبدالرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ابن جريز ومنصور وأبو وائل والشعبي . ذكره
ابن حبان في الثقات . وقال العملي : تابعي
ثقة . وقال ابن عبدالبر كان كاتب عمار رضي
الله عنه .

[تهذيب التهذيب ٦٧/ ٣] .

أبو يعلى : هو محمد بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأتاسي : هو خالد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأثرم : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد الرملي : هو أحمد بن حمزة الرملي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

اسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

اليزدوي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

ب

بشير بن الخصاصية (؟ - ؟)

هو بشير بن معبد، وقيل بن يزيد بن معد بن

ضباب بن سبع، المعروف بابن الخصاصية.

صحابي. وكان اسمه زحماً فسماه النبي ﷺ

بشيراً، روى عن النبي ﷺ. وعنه بشير بن

نهيك وجري بن كليب وغيرهما.

[الاصابة ١/ ١٥٩، وأسد الغابة ١/ ٢٢٩،

وتعذيب التهذيب ١/ ٤٦٧]

البغوي : هو الحسين بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البلقيني : هو عمر بن رسلان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

بهر بن حكيم :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

اليهوتي : هو منصور بن يونس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البيضاوي : هو عبد الله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

الباجي : هو سليمان بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البحيري (١١٣١ - ١٢٢١ هـ).

هو سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي

الشافعي الأزهري. نسبت إلى بجيرم قرية

من قرى الغربية بمصر. فقيه، محدث. أخذ

عن الشيخ موسى البجيرمي والشيخ

العشاوي والشيخ الحفني والشيخ على

الصعيد.

من تصانيفه : «حاشيته على شرح

المنهج»، و«التجريد لنفع العبيد»، و«تحفة

الحبيب على شرح الخطيب».

[حلية البشر ٢/ ٦٩٤، وإيضاح المكنون

١/ ٢٢٨، ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٧٥]

البخاري : هو محمد بن اسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٥

البیهقي: هو أحمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

ث

ت

الثوري: هو سفيان بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ج

الترمذي: هو محمد بن عيسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

التمرناشي (توفي في حدود ٦٠٠ هـ)

هو أحمد بن اسماعيل بن محمد، ظهير

الدين، ابو محمد، قيل: ابو العباس:

التمرناشي. الحنفي الخوارزمي، التمرناشي

نسبة إلى تمرناش قرية من قرى خوارزم.

مفتى خوارزم.

جابر بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جرير بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٦

جعفر بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٣

من نصائفه: «فتاوى التمرناشي»،

«شرح الجامع الصغير»، و «كتاب

التراويح».

ح

[الفوائد البهية ١٥، والجواهر المضيئة

٦١/١، وكشف الظنون ١٢٢١/٢،

ومعجم المؤلفين ١٦٧/١].

الحافظ العراقي: هو عبدالرحيم بن حسين:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

- الحاكم: هو محمد بن عبدالله: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨
 حماد بن سلمة: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠
 الحجاوي: هو موسى بن أحمد: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨
 حنبل الشيباني: هو حنبل بن إسحاق: تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٧

خ

- حليفة: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩
 الحسن البصري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦
 الخطابي: هو حمد بن محمد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩
 الحسن بن زياد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧
 الخطيب الشربيني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦
 الحسن بن علي: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩
 الخطاب: هو محمد بن محمد بن عبدالرحمن: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧
 الخليل بن أحمد (٢٨٩ - ٣٧٨ هـ): هو الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل، أبو سعيد السجزي، المعروف بابن جنك فقيه، حنفي، قاض. كان شيخ أهل الرأي في عصره، وكان صاحب فنون في العلوم. طاف الدنيا شرقا وغربا وسمع الحديث. ومات قاضيا بسمرقند.
 [النجوم الزاهرة ٤/ ١٥٣، شذرات الذهب ٣/ ٩١، والأعلام ٢/ ٣٦٣].
 الحكم: هو الحكم بن عتيبة: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠
 حماد بن أبي سليمان: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الدسوقي: هو محمد بن أحمد الدسوقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

د

الداودي (٣٧٤ - ٤٦٧ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد بن مظفر بن محمد بن داود، أبوالحسن، الداودي، البوسنجي فقيه، محدث. تفقه على أبي بكر القفال وأبوالطيب الصعلوكي وأبي حامد الاسفرايني وأبي الحسن الطليسي، وسمع عبدالله بن أحمد بن حموية السرخسي وأبا محمد بن أبي سريج وأبا طاهر الزيادي وغيرهم. روي عنه أبوالوقت ومسافر بن محمد وعائشة بنت عبدالله البوسنجية وأبوالمحاسن أسعد بن زياد الماليني وغيرهم، وقال عبدالله بن يوسف الجرجاني: استقر ببوسنج للتصنيف والتدريس والفتوى والتذكير إلى أن توفي وكان له حظ من النظم والنثر.

[طبقات الشافعية ٢/٢٢٨، وشنرات الذهب ٣/٣٢٧، والنجوم والزاهرة ٩٩/٥، ومعجم المؤلفين ٥/١٩٢].

الدردير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ر

الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرويان: هو عبد الواحد بن إسماعيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز

الزركشي: هو محمد بن بهادر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر: هو زفر بن الهذيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن خالد الجهيني:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٨

سحتون: هو عبد السلام بن سعيد:

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرخسي: هو محمد بن محمد:

تقلمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

س

سالم بن عبدالله:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سعد بن أبي وقاص: هو سعد بن مالك:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن جبير:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن منصور:

تقلمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٦

سلمان الفارسي:

تقلمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٨

سهل بن حنيف:

تقلمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٩

سهل بن سعد الساعدي:

تقلمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٣

السامري (٩ - ٩):

هو ابراهيم بن العباس، ويقال ابن أبي العباس، أبو اسحاق، السامري الكوفي.

وروى عن شريك القاضي وابن الزناد وبقية وغيرهم. وعنه أحمد بن حنبل والصغاني

والدوري وغيرهم. قال أحمد. صالح الحديث. وقال

الدارقطني وغيره: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ١/١٣١، وميزان الاعتدال ١/٣٩].

السبكي: هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

السبكي: هو علي بن عبد الكافي:

تقلمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السيوطي: هو عبدالرحمن بن أبي بكر:

شريح: هو شريح بن الحارث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شريك: هو شريك بن عبدالله النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٩

الشمعي: هو عامر بن شراحيل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

ش

شارع السراجية: هو علي بن محمد

الجزجاني:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

شمس الأئمة الحلواني: هو عبدالعزيز بن

أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الشوكاني: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشاطبي: هو ابراهيم بن موسى:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي: هو محمد بن ادريس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشيخان:

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

الشبرايملي: هو علي بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ص

الشريفي: هو محمد بن أحمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب الإنصاف: هو علي بن سليمان

المرداوي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

الشرواني: هو الشيخ عبدالحميد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب البيان	(ملحق) تراجم الفقهاء	الصدر الشهيد
صاحب البيان: هو إبراهيم بن مسلم المقدسي:	صاحب كشاف القناع: هو منصور بن يونس:	تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٣
صاحب التبصرة: هو ابراهيم بن علي ابن فرحون	صاحب المجموع: هو يحيى بن شرف:	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤
صاحب الخلاصة: : هو طاهر بن أحمد:	صاحب فتح الجليل: هو محمد بن أحمد:	تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٤
صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي:	صاحب فتح الغفار: هو زين الدين ابن نجيم:	تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧
صاحب الدخيرة: هو محمود بن أحمد: ر:	الصاحبان:	تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧
صاحب روضة الطالبين: هو يحيى بن شرف النووي:	الصدر الشهيد (٤٨٣ - ٤٣٦ هـ)	هو عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة، أبو محمد، حسام الدين، الحنفي. المعروف بالصدر الشهيد فقيه. اصولي. من أكابر الحنفية. تفقه على والده برهان الدين الكبير عبدالعزيز، وناظر العلماء ودرس للفقهاء. وكان الملوك يصلون عن رأيه. وتوفي شهيدا.
صاحب شرح الاقناع: هو منصور بن يونس البهوتي:	صاحب الفتاوى التمرناشية: ر:	من تصانيفه: «الفتاوى الكبرى»،

و«الفتاوى الصغرى»، و«عمدة المفتى
والمستفتى»، و«شرح أدب القاضي»
للخصاف، و«شرح الجامع الصغير»،
و«الواقعات الحسامية».

[الفوائد البهية ١٤٩، والجواهر المضيئة
٣٩١/١، والأعلام ٢١٠/٥، ومعجم
المؤلفين ٢٩١/٧]

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الجبار بن عمر (؟ - بعد ٢٦٠ هـ)
هو عبد الجبار بن عمر، أبو عمر ويقال
أبو الصباح، الأيلي الأموي مولاهم. روى
عن الزهري وابن المنكدر ونافع مولى ابن
عمر وربيعة ويحيى بن سعد الأنصاري
وغيرهم. وعنه رشد بن سعد وابن المبارك
وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وغيرهم.
قال السدوري عن ابن معين ضعيف ليس
بشيء. وقال ابن أبي حاتم: وقال ابن سعد
يكنى أبا الصباح وكان بافريقية وكان ثقة عن
أبي زرعة، وأبي الحديث وأما مسائله فلا
بأس بها.

تهذيب التهذيب ١٠٣/٦

عبد بن حميد (؟ - ٢٤٩ هـ).

هو عبد بن حميد بن نصر، أبو محمد،
الكسبي، قيل اسمه عبد الحميد الكسبي نسبة

الصيدلاني : هو محمد بن داود:

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٢

ط

طاوس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبراني : هو سليمان بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطحاوي : هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحطاوي : هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

عبد الرحمن بن أبي بكره (ملحق) تراجم الفقهاء عبد العزيز البخاري

إلى كِسْ (مدينة قرب سمرقند) من حفاظ الحديث، سمع يزيد ابن هارون وابن فديك وعمد بن بشر العبدي وعلي بن عاصم وحسين بن علي الجعفي وطبقتهم. حدث عنه عمر بن بجير ويكر بن المرزيان وإبراهيم بن خريم الشاشي وغيرهم. قال الذهبي: كان من الأئمة الثقات.

من تصانيفه: «مسند» كبير، و«تفسير». [شذرات الذهب ١٢٠/١، وتذكرة الحفاظ ١٠٤/٢، واللباب ٩٨/٣، والأعلام ٤١/٤]

عبد الرحمن بن يعمر (؟ - ؟)

هو عبد الرحمن بن يعمر، الذُّبلي. قال ابن حجر: يكنى أبا الأسود، صحابي، روى عن النبي ﷺ حديث: «الحج عرفة»، وحديث النهي عن الدباء والمزفت. وعنه بكير بن عطاء الليثي. قال ابن حجر: ذكر ابن حبان في الصحابة أنه مكّي سكن الكوفة.

[الإصابة ٤٢٥/٢، وأسد الغابة ٣٩٩/٣، والإستيعاب ٨٥٦/٢، وتهذيب التهذيب ٣٠١/٦].

عبد الرحمن بن أبي بكره:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٥

عبد الرحمن بن حرمة (؟ - ١٤٥هـ)

هو عبد العزيز البخاري (؟ - ٧٣٠هـ) هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين، البخاري. فقيه حنفي من علماء الأصول. تفقه على عمه محمد المايبرغي وأخذ أيضاً عن حافظ الدين الكبير محمد البخاري، والكردي ونجم الدين عمر النسفي وأبي السر محمد البزدوي وعبد الكريم البزدوي وغيرهم. وعنه قوام الدين محمد الكاكي وجلال

هو عبد الرحمن بن حرمة بن عمرو بن سنة، أبو حرمة، الأسلمي. روي عن سعيد بن المسيب وحنظلة بن علي الأسلمي وعمرو بن شعيب وغيرهم. وعنه الثوري والأوزاعي ومالك وسليمان بن بلال وحاتم بن إسماعيل وغيرهم.

قال محمد بن عمرو: كان ثقة كثير الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ. وقال إسحاق بن ابن معين:

الدين محمد بن محمد الخبازي وغيرهما .

من تصانيفه : «شرح أصول البزدوي»
المسمى بكشف الأسرار، و«شرح المنتخب
الحسامي» .

[الفوائد البهية ٩٤، والجواهر المضيئة
٣١٧/١، والأعلام ١٣٧/٤، ومعجم
المؤلفين ٢٤٢/٥] .

عبدالقادر الجيلاني (٤٧١ - ٥٦١هـ)

هو عبدالقادر بن موسى بن عبدالله بن
جنكي دوست الحسني، أبو محمد، الجيلاني
أو الكيلاني . هذه النسبة إلى جيلان وهي
بلاد معروفة وراء طبرستان انتقل إلى بغداد
شاباً فاتصل بشيوخ العلم والتصوف، وبرع
في أساليب الوعظ، وتفقه، وسمع الحديث،
وقرأ الأدب، وتصدر للتدريس والإفتاء في
بغداد .

تفقه في مذهب الإمام أحمد على أبي
الوفاء بن عقيّل وأبي الخطاب وأبي الحسن
محمد بن القاضي والبارك المخرمي .
من تصانيفه : «الغنية لطالب طريقة
الحق»، و«الفروضات الربانية»، و«الفتح
الرباني» .

[شذرات الذهب ١٩٨/٤، والبداية
والنهاية ٢٥٢/١٢، والأعلام ١٧١/٤،
ومعجم المؤلفين ٣٠٧/٥] .

عبدالله بن السائب (؟ - ؟)

هو عبدالله بن السائب الكندي، يقال
الشييباني الكوفي . تابعي روي عن أبيه
وعبدالله بن معقل بن مقرن وعن أبي هريرة
وعبدالله بن قتادة المحاربي الكوفي . وعنه
الأعمش وأبو إسحاق الشييباني والعمام بن
حوشب وسفيان الثوري وغيرهم .

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي : ثقة .
وذكره ابن حبان في الثقات .

[تهذيب التهذيب ٢٣٠/٥، وميزان
الاعتلال ٤٢٦/٢] .

عبدالله بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالمالك بن يعلى :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٥

عثمان بن أبي العاص :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عثمان بن عفان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

علي بن حاتم (؟ - ٦٨هـ)

هو عدي بن حاتم بن عبدالله بن سبعم بن

- حشرج، أبو طريف، ويقال أبو وهب، الطائي. صحابي أسلم السنة التاسعة للهجرة. روى عن النبي ﷺ وعن عمر رضي الله عنه، وروى عنه عمرو بن حريث وعبد الله بن معقل بن مقرن وعامر الشعبي وعبد الله بن عمرو وبلال بن المنذر وغيرهم. كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، وقام في حرب الردة بأعمال كبيرة حتى قال ابن الأثير: خير مولود في أرض طيء وأعظمه بركة عليهم، شهد فتح العراق، والجمل، وصفين، والنهران مع علي رضي الله عنه، وهو ابن حاتم الطائي الذي يضرب بجودة المثل.
- [الإصابة ٤٦٨/٢، وتهذيب التهذيب ١٦٦/٧، والأعلام ٨/٥].
- العدوي: هو علي بن أحمد المالكي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥
- عروة بن الزبير: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
- عزالدين بن عبد السلام: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
- عقبة بن عامر: تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
- عطاء بن أسلم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠
- عكرمة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١
- علقمة بن قيس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١
- علي بن أبي طالب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١
- عمران بن حصين: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
- عمر بن الخطاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
- عمر بن عبدالعزيز: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
- عمرو بن شعيب: تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢
- عمرو بن العاص: تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٤

غ

الغزالي : هو محمد بن محمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

ق

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

القاضي حسين :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

قاضيخان :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي شريح : هو شريح بن الحارث :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي عياض : هو عياض بن موسى :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

قتادة بن دعامة :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي : هو أحمد بن إدريس :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

ف

فضالة بن عبيد (؟ - ٥٣ هـ) .

هو فضالة بن عبيد بن نافل بن قيس بن
صهيب، أبو محمد، الأنصاري الأوسي،
صحابي، ممن بايع تحت الشجرة. شهد
أحدا وما بعدها، وشهد فتح الشام ومصر،
روى عن النبي ﷺ وعن عمر وأبي اللرداء.
روى عنه أبو علي ثامة بن شفى وحنش بن
عبد الله الصنعائي وأبو يزيد الخولاني
وغيرهم. وله خمسون حديثا.

[تهذيب التهذيب ٢٦٧/٨، والإصابة
٢٠٦/٣، والإستيعاب ١٢٦٢/٣،
والأعلام ٣٤٩/٥]

القرطبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القليوبي: هو أحمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القفال: هو محمد بن أحمد الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الكوفي. حدث. حدث عن أبي بردة
والشعبي ومجاهد وطاوس وعطاء وعكرمة
 وغيرهم. حدث عنه الثوري وشريك، وأبو
عوانة وأبو إسحاق الفزاري وغيرهم. قال
أحمد بن حنبل. ليث بن أبي سليم مضطرب
الحديث ولكن حدث عنه الناس. وقال أبو
معمر القطيعي: كان ابن عيينه يضعف
ليث بن أبي سليم. أحمد بن يونس عن
فضيل بن عياض قال: كان ليث بن أبي
سليم أعلم أهل الكوفة بالمناسك. وقال
أبوداود: سألت يحيى عن ليث، فقال: ليس
به بأس وقال عامة شيوخه لا يعرفون.

[طبقات ابن سعد ٢٤٣/٦، وتهذيب
التهذيب ٤٦٥/٨، وشذرات الذهب
٢٠٧/١، وسير أعلام النبلاء ١٧٩/٦].

ك

الكاساني: هو أبو بكر بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي: هو عبيد الله بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

كعب بن عجرة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

م

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المالوري: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

ل

ليث بن أبي سليم (بعد ٦٠ - ١٣٨ هـ).

هو ليث بن أبي سليم بن زعيم، أبو بكر

محمد بن حاطب	(ملحق) تراجم الفقهاء	المناف
محمد بن حاطب:	كثير الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات وقال العجلي: تابعي ثقة.	
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٤		
المرداوي: هو علي بن سليمان:	[تهذيب التهذيب ١٠/١٦٠، وطبقات ابن سعد ٥/١٦٩].	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠		
المروزي: هو إبراهيم بن أحمد:	مطرف بن عبد الرحمن:	
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١	تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢	
المزني: هو إسماعيل بن يحيى المزني:	معاوية بن الحكم:	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١	تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٣	
مسلم: هو مسلم بن الحجاج:	معقل بن سنان (؟ - ٦٣هـ):	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١	هو معقل بن سنان بن مظهر، أبو محمد، الأشجعي، صحابي. من القادة الشجعان. كانت معه راية قومه يوم حنين ويوم فتح مكة. وروى عن النبي ﷺ قصة تزويج بروع بنت واثق. وروى عنه عبد الله بن عمرو ومسروق وعلقمة والأسود وعبد الله بن عتبة بن مسعود والحسن البصري وغيرهم.	
المسور بن غمرة:	[تهذيب التهذيب ١٠/٢٣٣، والإصابة ٤٤٦/٣، والأعلام ٨/١٨٧].	
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤٢٢		
مصعب بن سعد بن أبي وقاص (؟ - ١٠٣هـ):	هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص، أبوزرارة المدني الزهري. تابعي: روى عن أبيه وعلي وطلحة وعكرمة بن أبي جهل وعدي بن حاتم وابن عمرو والزبير ابن عدي والحكم بن عتيبة وغيرهم. وذكر ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة وقال: كان ثقة	
	المناف: هو محمد عبد الرؤف:	
	تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٨٩	

موسى بن عقبة

(ملحق) تراجم الفقهاء

ولي الله الدهلوي

موسى بن عقبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

و

ميمون بن مهران:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٤

ولي الله الدهلوي (١١١٠ - ١١٧٦ هـ)

هو أحمد بن عبد الرحيم بن وبيه
الدين بن معظم بن منصور، أبو عبد العزيز،
الهندي المعروف بشاه ولي الله الدهلوي.
فقيه حنفي. عالم مشارك في بعض العلوم.
من تصانيفه: «عقد الجيد في أحكام
الاجتهاد والتقليد»، و«حجة الله البالغة»،
و«الفوز الكبير في أصول التفسير»،
و«الأنصاف في بيان سبب الاختلاف»،
و«الإرشاد إلى مهيات الأسناد».

[الأعلام ١/ ١٤٤، والمجددون في
الإسلام ٤٤٢، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٧٢].

ن

النخعي: هو إبراهيم النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النوي: هو يحيى بن شرف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣



فهرس تفصیلی

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٣-٥	تشبه	٨-١
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة	٢
٥	الأحكام المتعلقة بالتشبه	
٥	أولا - التشبه بالكفار في اللباس	٤
٦	أحوال تحريم التشبه	٥
٧	ثانيا : التشبه بالكفار في أعيادهم	١١
٩	ثالثا - التشبه بالكفار في العبادات	
٩	أ - الصلاة في أوقات الكراهة	١٢
٩	ب - الاختصار في الصلاة	١٣
١٠	ج - وصال الصوم	١٤
١١	د - أفراد يوم عاشوراء بالصوم	١٥
١١	رابعا - التشبه بالفسقة	١٦
١١	خامسا - تشبه الرجال بالنساء وعكسه	١٧
١٣	سادسا - تشبه أهل الذمة بالمسلمين	١٨
١٤ - ١٥	تشبيب	٣-١
١٤	التعريف	١
١٤	الألفاظ ذات الصلة	
١٤	حكمه التكليفي	٢
١٤	التشبيب بفلام	٣
١٥ - ١٨	تشبيك	٥-١
١٥	التعريف	١
١٥	الحكم الإجمالي	٢
١٩ - ٢١	تشبيه	٥-١
١٩	التعريف	١
١٩	الألفاظ ذات الصلة	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٩	القياس	٢
٢٠	حكم التشبيه	
٢٠	أ - التشبيه في الظهار	٣
٢٠	ب - التشبيه في القذف	٤
٢١	ج - تشبيه الرجل غيره بها يكره	٥
٢٢	تشريق	
	انظر : أيام التشريق	
٢٢ - ٢٤	تشريك	٧ - ١
٢٢	التعريف	١
٢٢	الألفاظات الصلة	
٢٢	الإشراك	٢
٢٢	حكم التشريك	٣
٢٢	أ - تشريك ما لا يحتاج الى نية في نية العبادة	٤
٢٤	ب - تشريك عبادتين في نية	٥
٢٤	ج - التشريك في المبيع	٦
٢٤	د - التشريك بين نسوة في طلبة	٧
٢٥ - ٣٢	تشميت	١١ - ١
٢٥	التعريف	١
٢٥	الحكم التكليفي	٢
٢٧	ما ينبغي للعاطس مراعاته	٤
٢٨	حكمة مشروعية التشميت	٥
٢٨	التشميت أثناء الخطبة	٦
٢٩	تشميت من في الخلاء لقضاء حاجته	٧
٢٩	تشميت المرأة الأجنبية للرجل والعكس	٨
٣٠	تشميت المسلم للكافر	٩
٣١	تشميت المصلي غيره	١٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣١	تشميت العاطس فوق ثلاث	١١
٣٤ - ٣٢	تشمير	٤ - ١
٣٢	التعريف	١
٣٢	الألفاظ ذات الصلة	
٣٢	أ - السدل	٢
٣٣	ب - الإسبال	٣
٣٤	الحكم الإجمالي	٤
٣٩ - ٣٤	تشهد	٩ - ١
٣٤	التعريف	١
٣٤	الحكم الإجمالي	٢
٣٥	ألفاظ التشهد	٣
٣٧	الزيادة والنقصان في ألفاظ التشهد والترتيب بينها	٤
٣٨	الجلوس في التشهد	٥
٣٨	التشهد بغير العربية	٦
٣٨	الاستمرار في التشهد	٧
٣٨	ما يترتب على ترك التشهد	٨
٣٩	الصلاة على النبي ﷺ في التشهد	٩
٤٧ - ٤٠	تشهير	٨ - ١
٤٠	التعريف	١
٤٠	الألفاظ ذات الصلة	
٢	أ - التعزير	٢
٤٠	ب - الستر	٣
٤٠	الحكم الإجمالي	٤
٤٠	أولاً : تشهير الناس بعضهم ببعض	
٤٠	فيكون حراماً في الأحوال الآتية	٥
٤٢	ويكون التشهير جائز في الأحوال الآتية	٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٤٤	ثانياً : التشهير من الحاكم	
٤٤	أ - بالنسبة للحدود	٧
٤٥	ب - بالنسبة للتعزير	٨
٤٨ - ٥٠	تشوف	٥-١
٤٨	التعريف	١
٤٨	الحكم الإجمالي	
٤٨	أ - تشوف الشارع لإثبات النسب	٢
٤٨	ب - التشوف إلى العتق	٣
٤٩	ج - التشوف في العدة	٤
٥٠	د - التشوف للخطاب	٥
٥٠	تشجيع الجنائز	
	انظر : جنازة	
٥١ - ٥٤	تصادق	١١-١
٥١	التعريف	١
٥١	حكم التصديق	٢
٥١	من يعتبر تصادقه	٣
٥١	صفة التصديق	٤
٥١	ما يشترط في المصدق	٥
٥١	عمل التصديق	٦
٥٢	التصديق في حقوق الله تعالى	٧
٥٢	التصديق في النكاح	٨
٥٣	حكم تصديق الزوجين على طلاق سابق	٩
٥٣	حكم مصداقة الزوجة على إعسار الزوج	١٠
٥٤	الرجوع في التصديق	١١
٧٠ - ٥٥	تصحیح	٣٣-١
٥٥	التعريف	١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٥٥	الألفاظ ذات الصلة	
٥٥	أ- التعديل	٢
٥٥	ب- التصويب	٣
٥٥ - ٧٠	ج- التهذيب	٤
٥٥	د- الإصلاح	٥
٥٦	هـ- التحرير	٦
٥٦	الحكم التكليفي	٧
٥٦	ما يتعلق بالتصحيح من أحكام	
٥٦	أولا : تصحيح الحديث	٨
٥٧	أثر عمل العالم وفتياه في التصحيح	٩
٥٧	تصحيح المتأخرين من علماء الحديث	١٠
٥٨	ثانيا : تصحيح العقد الفاسد	١١
٦١	تصحيح العقد باعتباره عقداً آخر	١٣
٦٢	ثالثا : تصحيح العبادة إذا طرأ عليها ما يفسدها	١٥
٦٤	رابعا : تصحيح المسائل في الميراث	٢٤
٦٤	ما يحتاج إليه في تصحيح المسائل الفرضية	٢٥
٦٥	أما الأصول الثلاثة	
٦٥	فأحدها	٢٦
٦٥	والثاني من الأصول الثلاثة	٢٧
٦٦	والثالث من الأصول الثلاثة	٢٨
٦٧	وأما الأصول الأربعة التي بين الرموس والرموس	
٦٧	فأحدها	٢٩
٦٧	والأصل الثاني من الأصول الأربعة	٣٠
٦٨	والأصل الثالث من الأصول الأربعة	٣١
٦٩	والأصل الرابع من الأصول الأربعة	٣٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٧٠	تصحيف	
	انظر : تحريف	
٧٠	تصدق	
	انظر : صدقة	
٧٠	تصديق	
	انظر : تصادق	
٧٣-٧١	تصرف	١٢-١
٧١	التعريف :	١
٧١	الألفاظ ذات الصلة :	
٧١	أ - الالتزام	٢
٧١	ب - العقد	٣
٧١	الفرق بين التصرف والالتزام والعقد	٤
٧١	أنواع التصرف :	٥
٧٢	النوع الأول : التصرف الفعلي	٦
٧٢	النوع الثاني : التصرف القولي	٧
٧٢	أ - التصرف القولي العقدي	٨
٧٢	ب - التصرف القولي غير العقدي . وهو ضربان :	
٧٢	أحدهما	٩
٧٢	الضرب الثاني	١٠
٧٣	تصريح	
	انظر : صريح .	
٧٤-٧٧	تَصْرِية	٨-١
٧٤	التعريف :	١
٧٤	الحكم التكليفي	٢
٧٤	الحكم الوضعي (الأثر)	٣
٧٥	نوع العوض عن اللبن	٤

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٧٥	الواجب عند انعدام التمر	٥
٧٥	هل يختلف الحكم بين كثرة اللبن وقتلته؟	٦
٧٦	مدة الخيار	٨
٨٣-٧٧	تصفيق	١٠-١
٧٧	التعريف:	١
٧٨	حكمه التكليفي	٢
٧٨	تصفيق المصلي لتنبيه إمامه على سهو في صلاته	٣
٧٩	تصفيق المصلي لمنع المار أمامه	٤
٨٠	تصفيق الرجل في الصلاة	٥
٨٠	التصفيق من مصبل للإذن للغير بالدخول	٦
٨١	التصفيق في الصلاة على وجه اللعب	٧
٨١	كيفية التصفيق	٨
٨٢	التصفيق أثناء الخطبة	٩
٨٢	التصفيق في غير الصلاة والخطبة	١٠
٨٣	تصفية	٢-١
٨٣	التعريف:	١
٨٣	الحكم الإجمالي	٢
٨٤-٩٢	تصليب	١٥-١
٨٤	التعريف:	١
٨٥	الألفاظ ذات الصلة:	
٨٥	أ- التمثيل	٢
٨٥	ب- الصبر	٣
٨٥	الحكم التكليفي	
٨٥	أولاً: حكم التصليب (بمعنى القتل المعروفة)	٤
٨٦	أ- الإفساد في الأرض	
٨٦	كيفية تنفيذ عقوبة الصلب في قاطع الطريق	٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٨٧	ب - من قتل غيره عمدا بالصلب حتى مات	٧
٨٧	ج - الصلب في عقوبة التعزير	٨
٨٨	ثانياً : الأحكام المتعلقة بالصلبان	
٨٨	صناعة الصلب واتخاذ	٩
٨٨	المصلى والصلب	١١
٨٩	القطع في سرقة الصلب	١٢
٨٩	إتلاف الصلب	١٣
٩٠	أهل الذمة والصلبان	١٤
٩١	الصلب في المعاملات المالية	١٥
٩٢ - ١٣١	تصوير	١ - ٧٤
٩٢	التعريف :	١
٩٣	أنواع الصور	٢
٩٤	الألفاظ ذات الصلة :	
٩٤	أ - التثايل	٤
٩٤	ب - الرسم	٦
٩٥	ج - التزييق ، والنقش ، والوشى ، والرقم	٧
٩٥	د - النحت	٨
٩٥	ترتيب هذا البحث	٩
٩٥	القسم الأول : مايتعلق من الأحكام بالصورة الإنسانية	١٠
٩٧	القسم الثاني : حكم التصوير (صناعة الصور)	
٩٧	أ - تحسين صورة الشيء المصنوع	١٣
٩٧	ب - تصوير المصنوعات	١٤
٩٧	ج - صناعة تصاوير الجيادات المخلوقة	١٥
٩٨	د - تصوير النباتات والأشجار	١٦
٩٩	هـ - تصوير صورة الحيوان أو الإنسان	١٧
٩٩	التصوير في الديانات السابقة	١٨

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٠٠	تصوير صورة الإنسان والحيوان في الشريعة الإسلامية	١٩
١٠٠	القول الأول	٢٠
١٠١	القول الثاني	٢٢
١٠١	الشرط الأول	
١٠١	الشرط الثاني	
١٠٢	الشرط الثالث	
١٠٢	القول الثالث	٢٣
١٠٢	أدلة القولين الثاني والثالث بتحريم الصور من حيث الجملة	٢٤
١٠٢	الحديث الأول	
١٠٣	الحديث الثاني	
١٠٤	الحديث الثالث	
١٠٤	- الحديث الرابع	
١٠٤	- الحديث الخامس	
١٠٤	تعليل تحريم التصوير	٢٥
١٠٤	- الوجه الأول	
١٠٥	- الوجه الثاني	٢٦
١٠٦	- الوجه الثالث	٢٧
١٠٧	- الوجه الرابع	٢٨
١٠٧	تفصيل القول في صناعة الصور	
١٠٧	أولاً : الصور المجسمة (ذوات الظل)	٢٩
١٠٧	ثانياً : صناعة الصور المسطحة	
١٠٧	القول الأول في صناعة الصور المسطحة	٣٠
١١٠	القول الثاني في صناعة الصور غير ذوات الظل (أي المسطحة)	٣٢
١١٠	ثالثاً : الصور المقطوعة والصور النصفية ونحوها	٣٣
١١١	رابعاً : صنع الصور الخيالية	٣٤
١١١	خامساً : صنع الصور الممتحنة	٣٥

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١١١	سادما : صناعة الصور من الطين والحلوى ومايسرع إليه الفساد	٣٦
١١٢	سابعا : صناعة لعب البنات	٣٧
١١٣	ثامنا : التصوير للمصلحة كالتعليم وغيره	٣٩
١١٣	القسم الثالث : اقتناء الصور واستعمالها	٤٠
١١٥	البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة	٤٢
١١٦	اقتناء واستعمال صور المصنوعات البشرية والجوامد والنباتات	٤٣
١١٦	اقتناء واستعمال صور الانسان والحيوان	٤٤
١١٧	أ - استعمال واقتناء الصور المسطحة	٤٥
١١٧	ب - استعمال واقتناء الصور المقطوعة	٤٦
١١٨	ج - استعمال واقتناء الصور المنصوبة والصور الممتحنة	٤٩
١٢١	استعمال لعب الاطفال المجسمة وغير المجسمة	٥٢
١٢٢	لبس الثياب التي فيها الصور	٥٦
١٢٢	استعمال واقتناء الصور الصغيرة في الخاتم والتقود أو نحو ذلك	٥٧
١٢٣	النظر إلى الصور	٥٨
١٢٤	الدخول إلى مكان فيه صور	٦٠
١٢٥	إجابة الدعوة إلى مكان فيه صور	٦٣
١٢٥	ما يصنع بالصورة المحرمة إذا كانت في شيء يتنفع به	٦٤
١٢٦	الصور والمصلى	٦٦
١٢٧	الصور في الكعبة والمساجد وأماكن العبادة	٦٧
١٢٨	الصور في الكنائس والمعابد غير الإسلامية	٦٩
١٢٨	رابعا : أحكام الصور	
١٢٨	أ - الصور وعقود التعامل	٧٠
١٢٩	الضمان في اتلاف الصور وآلات التصوير	٧٣
١٣٠	القطع في سرقة الصور	٧٤
١٣١ - ١٣٣	تضبيب	٧ - ١
١٣١	التعريف	١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٣١	الألفاظ ذات الصلة :	.
١٣١	الجبر	٢
١٣١	الوصل	٣
١٣١	التشعيب	٤
١٣٢	التطعيم	٥
١٣٢	التمويه	٦
١٣٢	الحكم التكليفي	٧
١٣٣ - ١٣٤	تضمير	٣-١
١٣٣	التعريف	١
١٣٣	الألفاظ ذات الصلة	
١٣٣	أ- السباق	٢
١٣٤	حكمه الإجمالي ومواطن البحث	٣
١٣٥ - ١٤٠	تطبيق	٧-١
١٣٥	التعريف	١
١٣٥	الألفاظ ذات الصلة :	
١٣٥	أ- التداوي	٢
١٣٥	حكمه التكليفي	٣
١٣٦	نظر الطبيب إلى العورة	٤
١٣٧	استئجار الطبيب للعلاج	٥
١٣٨	ضمان الطبيب لما يتلقه	٧
١٤١ - ١٤٢	تطبيق	٢-١
١٤١	التعريف	١
١٤١	الحكم الإجمالي	٢
١٤٢ - ١٤٤	تطفل	٥-١
١٤٢	التعريف	١
١٤٢	الألفاظ ذات الصلة :	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٤٢	أ- الضيف	٢
١٤٣	ب- الفضولي	٣
١٤٣	الحكم التكليفي للتطفل	٤
١٤٤	شهادة الطفيلي	٥
١٤٤ - ١٤٦	تطفيف	١ - ٤
١٤٤	التعريف	١
١٤٤	الألفاظ ذات الصلة : التوفية	٢
١٤٤	الحكم الإجمالي	٣
١٤٥	منع التطفيف، وتدابيره	٤
١٤٦	تطهر	
	انظر : طهارة	
١٤٦	نطهر	
	انظر : طهارة	
١٤٦ - ١٧٣	تطوع	١ - ٤٦
١٤٦	التعريف :	١
١٤٨	أنواع التطوع	٢
١٤٩	حكمة مشروعية التطوع	٤
١٤٩	أ- اكتساب رضوان الله تعالى :	
١٥٠	ب- الأنس بالعبادة والتهيؤ لها	٥
١٥٠	ج- جبران الفرائض	٦
١٥١	د- التعاون بين الناس وتوثيق الروابط بينهم	٧
	واستجلاب محبتهم	
١٥١	افضل التطوع	٨
١٥٣	الحكم التكليفي	١٠
١٥٤	أهلية التطوع	١١
١٥٤	أحكام التطوع	١٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٥٤	أولاً : ما يخص العبادات	
١٥٤	أ - ماتسن له الجماعة من صلاة التطوع	١٣
١٥٥	مكان صلاة التطوع	١٤
١٥٦	صلاة التطوع على الدابة	١٥
١٥٧	صلاة التطوع قاعداً	١٦
١٥٧	الفصل بين الصلاة المفروضة وصلاة التطوع	١٧
١٥٧	قضاء التطوع	١٨
١٥٨	انقلاب الواجب تطوعاً	١٩
١٥٩	حصول التطوع بإداء الفرض وعكسه	٢٠
١٦٠	ثانياً : ما يشمل العبادات وغيرها من أحكام	
١٦٠	أ - قطع التطوع بعد الشروع فيه	٢١
١٦٢	ب - نية التطوع	٢٤
١٦٣	ج - النيابة في التطوع	٢٧
١٦٤	د - الأجرة على التطوع	٢٨
١٦٦	انقلاب التطوع إلى واجب	٢٩
١٦٦	أ - الشروع	٣٠
١٦٦	ب - التطوع بالحج ممن لم يحج حجة الإسلام	٣١
١٦٧	ج - الالتزام أو التعيين بالنية والقول	٣٢
١٦٨	د - النذر	٣٣
١٦٨	هـ - استدعاء الحاجة	٣٤
١٦٨	و - الملك	٣٥
١٦٨	أسباب منع التطوع	٣٦
١٦٨	أ - وقوعه في الأوقات المنهى عنها	٣٧
١٦٩	ب - إقامة الصلاة المكتوبة	٣٨
١٦٩	ج - عدم الإذن عن يملك الإذن	٣٩
١٦٩	د - الإفلاس في الحجر بالنسبة للتبرعات المالية	٤٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٧٠	هـ- التطوع بشيء من القربات في المعصية	٤١
١٧١	ثالثا: ما يخص غير العبادات (من أحكام التطوع)	
١٧١	الإيجاب القبول والقبض	٤٢
١٧١	أ- العارية	٤٣
١٧١	ب- الهبة	٤٤
١٧٢	ج- الوصية لمعين	٤٥
١٧٣	د- الوقف على معين	٤٦
١٧٣- ١٨٢	تطيب	١٦- ١
١٧٣	التعريف:	١
١٧٤	الألفاظ ذات الصلة:	
١٧٤	التزئين	٣
١٧٤	الحكم التكليفي	٤
١٧٤	تطيب الرجل والمرأة	٥
١٧٤	التطيب لصلاة الجمعة	٦
١٧٥	التطيب لصلاة العيد	٧
١٧٥	تطيب الصائم	٨
١٧٥	تطيب المعتكف	٩
١٧٦	التطيب في الحج	١٠
١٨٠	ما يباح من الطيب وما لا يباح بالنسبة للمحرم	١٤
١٨١	تطيب المحرم ناسيا أو جاهلا	١٥
١٨١	تطيب المبتوتة	١٦
١٨٢- ١٨٣	تطير	٥- ١
١٨٢	التعريف:	١
١٨٢	الألفاظ ذات الصلة:	
١٨٢	أ- الفأل	٢
١٨٢	ب- الكهانة	٣

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٨٣	أصل التطير :	٤
١٨٣	حكمه التكليفي	٥
١٨٤ - ١٩٧	تعارض	١ - ٢٣
١٨٤	التعريف :	١
١٨٤	الألفاظ ذات الصلة : التناقض ، التنازع	٢ - ٣
١٨٥	حكم التعارض	٤
١٨٥	وجوه الترجيح في تعارض البيانات	٥
١٨٦	الأول :	٦
١٨٦	الثاني :	٧
١٨٦	الثالث :	٨
١٨٩	تعارض الأدلة في حقوق الله تعالى	١٢
١٩٠	تعارض تعديل الشهود وتجرئهم	١٣
١٩١	تعارض احتمال بقاء الإسلام وحدث الردة	١٤
١٩١	تعارض الأحكام التكليفية في الفعل الواحد	١٦
١٩٤	تعارض الأصل والظاهر	٢١
١٩٥	تعارض العبارة (اللفظ) والإشارة الحسية	٢٢
١٩٨ - ٢٠٠	تعاطي	١ - ٧
١٩٨	التعريف :	١
١٩٨	الألفاظ ذات الصلة : العقد	٢
١٩٨	الحكم الإجمالي	
١٩٨	البيع بالتعاطي	٣
٢٠٠	الإقالة بالتعاطي	٥
٢٠٠	الإجارة بالتعاطي	٦
٢٠٠	مواطن البحث	٧
٢٠٠	تعاويل	
	انظر : تعويلة	

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٠١-٢١٤	تعبدى	١-٢١
٢٠١	التعريف:	١
٢٠٥-٢٠٧	الألفاظ ذات الصلة: العبادة، حق الله، المعلل بالعلة القاصرة، المدلول به عن سنن القياس، المنصوص على علته	٨-١٢
٢٠٧	حكمة تشريع التعبديات	١٣
٢٠٨	طرق معرفة التعبدى	١٤
٢٠٩	ماتكون فيه التعبديات، وأمثلة منها:	١٥
٢١٠	الأصل في الأحكام من حيث التعليل أو التعبد	١٦
٢١٢	المفاضلة بين التعبدى ومعقول المعنى	١٩
٢١٣	خصائص التعبديات	٢٠
٢١٤-٢١٨	تعبير	١-٧
٢١٤	التعريف:	١
٢١٤	طرق التعبير	٢
٢١٥	أولاً: التعبير بالقول	٣
٢١٥	ثانياً: التعبير بالفعل	٤
٢١٦	ثالثاً: التعبير بالكتابة	٥
٢١٧	رابعاً: التعبير بالإشارة	٦
٢١٨	خامساً: التعبير بالسكوت	٧
	تعبير الرؤيا	
	انظر: رؤيا	
٢١٩-٢٢٠	تعجيز	١-٤
٢١٩	التعريف:	١
٢١٩	أولاً: تعجيز المكاتب	٢
٢٢٠	ثانياً: عجز المدعى أو المدعى عليه	٤
٢٢١-٢٢٨	تعجيل	١-١٩

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٢١	التعريف :	١
٢٢١	الألفاظ ذات الصلة ، الإسراع	٢
٢٢١	الحكم الإجمالي	٣
	أنواع التعجيل	
	أولاً : التعجيل بالفعل عند وجود سببه	
٢٢١	أ - التعجيل بالتوبة من الذنوب	٤
٢٢٢	ب - التعجيل بتجهيز الميت	٥
٢٢٢	ج - التعجيل بقضاء الدين	٦
٢٢٢	د - التعجيل بإعطاء أجره الأجير	٧
٢٢٣	هـ - التعجيل بتزويج البكر	٨
٢٢٣	و - التعجيل بالإفطار في رمضان	٩
٢٢٣	ز - تعجيل الحاج بالنفر من منى	١٠
	ثانياً : تعجيل الفعل قبل وجوبه	
٢٢٥	أ - التعجيل بالصلاة قبل الوقت	١٢
٢٢٥	ب - التعجيل بإخراج الزكاة قبل الحول	١٣
٢٢٦	- تعجيل الكفارات	١٤
٢٢٦	ج - تعجيل كفارة اليمين قبل الحنث	١٤
٢٢٧	د - تعجيل كفارة الظهار	١٦
٢٢٧	هـ - تعجيل كفارة القتل	١٧
٢٢٨	و - التعجيل بقضاء الدين المؤجل	١٨
٢٢٨	ز - التعجيل بالحكم قبل التين	١٩
٢٢٩ - ٢٣٣	تععد	١ - ١٨
٢٢٩	التعريف :	١
٢٢٩	حكمه التكليفي	٢
٢٢٩	أ - تععد المؤمن	٣
٢٢٩	ب - تععد الجماعة في مسجد واحد	٤

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٣٠	ج- تعدد الجمعة	٥
٢٣٠	د- تعدد كفارة الصوم	٦
٢٣١	هـ- تعدد الفدية بتعدد ارتكاب المحظور في الإحرام	٧
٢٣١	و- تعدد الصفقة	٨
٢٣١	ز- تعدد المرهون أو المرتهن	٩
٢٣١	ح- تعدد الشفعة في العقار	١٠
٢٣٢	ط- تعدد الوصايا	١١
٢٣٢	ي- تعدد الزوجات	١٢
٢٣٢	ك- تعدد أولياء النكاح	١٣
٢٣٢	ل- تعدد الطلاق	١٤
٢٣٢	م- تعدد المجني عليه، أو الجاني	١٥
٢٣٣	ن- تعدد التعزير بتعدد الألفاظ	١٦
٢٣٣	س- تعدد القضية في بلد واحد	١٧
٢٣٣	ع- تعدد الأئمة	١٨
٢٣٣ - ٢٤٠	تعدي	١ - ٢٠
٢٣٣	التعريف:	١
٢٣٣	الحكم التكليفي	٢
	التعدي على الأموال:	
٢٣٤	التعدي الغصب والإتلاف والسرقة والاختلاس	٣
	التعدي في العقود:	
٢٣٤	أولاً: التعدي في الوديعة	٤
٢٣٥	ثانياً: التعدي في الرهن	٥
٢٣٥	أ- تعدي الراهن	٦
٢٣٥	ب- تعدي المرتهن	٧
٢٣٦	ثالثاً: التعدي في العارية	٨
٢٣٦	رابعاً: التعدي في الوكالة	٩

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٣٧	خامسا: التعدي في الإجارة	١٠
٢٣٧	سادسا: التعدي في المضاربة	١١
٢٣٧	سابعا: التعدي على النفس ومادونها	١٣
٢٣٨	ثامنا: التعدي على العرض	١٥
٢٣٨	تاسعا: تعدي البغاة	١٦
٢٣٨	عاشرا: التعدي في الحروب	١٧
	التعدي بالإطلاق الثاني بمعنى الانتقال	
٢٣٩	أ- تعدي العلة	١٨
٢٣٩	ب- التعدي بالسراية	١٩
٢٣٩	آثار التعدي	٢٠
٢٤٠ - ٢٤٢	تعديل	١ - ٦
٢٤٠	التعريف:	١
٢٤٠	الألفاظ ذات الصلة، التجريح	٢
	الحكم التكليفي	
٢٤١	أ- تعديل الشهود	٣
٢٤١	ب- تعديل الأركان في الصلاة	٤
٢٤١	ج- قسمة التعديل	٥
٢٤٢	د- التعديل في دم جزاء الصيد في المناسك	٦
٢٤٢ - ٢٤٧	تعذيب	١ - ١٢
٢٤٢	التعريف:	١
٢٤٢	الألفاظ ذات الصلة، التمييز، التأديب، التمثيل	٢ - ٤
٢٤٣	الحكم التكليفي	٥
٢٤٤	أنواع التعذيب	٦
٢٤٥	تعذيب المتهم	٨
٢٤٧	مواطن البحث	١٢
٢٤٨ - ٢٥١	تعريض	١ - ١٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٤٨	التعريف:	١
٢٤٨	الألفاظ ذات الصلة: الكناية، التورية	٣-٢
٢٤٨	الحكم التكليفي	
٢٤٨	أولاً: التعريض في الخطبة	٤
٢٤٩	ثانياً: التعريض بخطبة المعتدة غير الرجعية	٥
٢٤٩	ألفاظ التعريض بالخطبة	٦
٢٥٠	ثالثاً: التعريض بالقذف	٧
٢٥٠	رابعاً: التعريض للمسلم بقتل طالبه من الكفار	٨
٢٥٠	خامساً: التعريض للمقربحد خالص بالرجوع	٩
٢٥١	مواطن البحث	١٠
٢٥١-٢٥٣	تعريف	٨-١
٢٥١	التعريف:	١
٢٥١	أ- التعريف عند الأصوليين	٢
٢٥٢	ب- التعريف عند الفقهاء	٣
٢٥٢	الألفاظ ذات الصلة: الإعلان، الكتمان أو الاخفاء	٤-٥
	حكمه التكليفي	
٢٥٢	أولاً: التعريف في الأمصار	٦
٢٥٣	ثانياً: تعريف اللقطة	٧
٢٥٣	ثالثاً: التعريف في الدعوى	٨
٢٥٤-٢٨٧	تعزير	١-٥٨
٢٥٤	التعريف:	١
٢٥٤-٢٥٦	الألفاظ ذات الصلة: الحد، القصاص، الكفارة	٢-٤
٢٥٦	الحكم التكليفي	٦
٢٥٦	حكمة التشريع	٧
٢٥٧	المعاصي التي شرع فيها التعزير	٨
٢٥٩	اجتماع التعزير مع الحد والقصاص أو الكفارة	٩

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٦٠	التعزير حق لله وحق للعبد	١٠
٢٦١	التعزير عقوبة مفوضة	
٢٦١	المراد بالتفوض وأحكامه	١١
٢٦٣	الأنواع الجائزة في عقوبة التعزير	١٢
	العقوبات البدنية	
٢٦٣	أ - التعزير بالقتل	١٣
٢٦٤	ب - التعزير بالجلد	١٤
٢٦٥	مقدار الجلد في التعزير	١٥
٢٦٨	ج - التعزير بالحبس	١٦
٢٦٩	مدة الحبس في التعزير	١٧
	د - التعزير بالنفي (التغريب)	
٢٦٩	مشروعية التعزير بالنفي	١٨
٢٧٠	مدة التغريب	١٩
	هـ - التعزير بالمال	
٢٧٠	مشروعية التعزير بالمال	٢٠
	أنواع التعزير بالمال	
٢٧١	أ - حبس المال عن صاحبه	٢١
٢٧٢	ب - الإتلاف	٢٢
٢٧٣	ج - التغير	٢٣
٢٧٣	د - التملك	٢٤
٢٧٤	أنواع أخرى من التعزير	
٢٧٤	أ - الإعلام المجرد	٢٥
٢٧٤	ب - الإحضار لمجلس القضاء	٢٦
٢٧٤	ج - التوبيخ	
٢٧٤	مشروعية التوبيخ	٢٧
٢٧٥	كيفية التوبيخ	٢٨

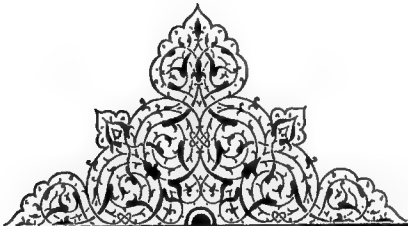
الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٧٥	د- الحجر	٢٩
٢٧٦	الجرائم التي يشترع فيها التعزير	٣٠
٢٧٦	الجرائم التي يشترع فيها التعزير بدلا عن الحدود	
٢٧٦	جرائم الاعتداء على النفس ومادونها	٣١
	جرائم القتل (الجناية على النفس)	
٢٧٦	القتل العمد	٣٢
٢٧٦	القتل شبه العمد	٣٣
٢٧٧	الاعتداء على مادي النفس	٣٥
٢٧٧	الزنى الذي لا حد فيه ومقدماته	٣٦
٢٧٩	القذف الذي لا حد فيه والسبب	٣٧
٢٨٠	السرقه التي لا حد فيها	٣٨
٢٨٠	قطع الطريق الذي لا حد فيه	٣٩
	الجرائم التي موجهها الأصلي التعزير	
	بعض الجرائم التي تقع على آحاد الناس	
٢٨٠	شهادة الزور	٤٠
٢٨١	الشكوى بغير حق	٤١
٢٨١	قتل حيوان غير مؤذ أو الإضرار به	٤٢
٢٨١	انتهاك حرمة ملك الغير	٤٣
٢٨١	جرائم مضرة بالمصلحة العامة	٤٤
٢٨٢	الرشوة	٤٥
	تجاوز الموظفين حدودهم وتقصيرهم	
٢٨٢	أ- جور القاضي	٤٦
٢٨٢	ب- ترك العمل أو الامتناع عمدا عن تأدية الواجب	٤٧
٢٨٣	مقاومة رجال السلطة والاعتداء عليهم	٤٨
٢٨٣	هرب المحبوسين وإخفاء الجناة	٤٩
٢٨٣	تقليد المسكوكات المزيف والمزورة	٥٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٨٣	التزوير	٥١
٢٨٣	البيع بأكثر من السعر الجبري	٥٢
٢٨٤	الغش في المكايل والموازين	٥٣
٢٨٤	المشتبه فيهم	٥٤
٢٨٤	سقوط التعزير	٥٥
٢٨٤	أ - سقوط التعزير بالموت	٥٦
٢٨٤	ب - سقوط التعزير بالعفو	٥٧
٢٨٦	سقوط التعزير بالتوبة	٥٨
٢٨٧ - ٢٩٠	تعزية	٩-١
٢٨٧	التعريف:	١
٢٨٧	الحكم التكليفي	٢
٢٨٨	كيفية التعزية ولن تكون	٣
٢٨٨	مدة التعزية	٤
٢٨٨	وقت التعزية	٥
٢٨٨	مكان التعزية	٦
٢٨٩	صيغة التعزية	٧
٢٨٩	هل يعزى المسلم بالكافر أو العكس	٨
٢٩٠	صنع الطعام لأهل الميت	٩
٢٩٠ - ٢٩١	تعشير	٣-١
٢٩٠	التعريف:	١
٢٩٠	تاريخ التعشير في المصحف	٢
٢٩١	حكم التعشير	٣
	تعصيب	
	انظر: عصبية	
	تعقيب	
	انظر: موالاة، تتابع	


الصفحة	الموضوع	الفقرات
	تعلم	
٢٩٧-٢٩٢	انظر: تعليم	
٢٩٢	تعلي	١٠-١
٢٩٢	التعريف	١
٢٩٢	أحكام حق التعلي	٢
٢٩٣	أحكام العلو والسفل في الانهدام والبناء	٣
٢٩٥	جعل علو الدار مسجدا	٧
٢٩٦	نقب كوة العلو والسفل	٨
٢٩٦	تعلي اللعي على المسلم في البناء	٩
	تعليق	
٢٩٨	التعريف	١
٢٩٨	الألفاظ ذات الصلة	٢
٣٠٠	صفة التعليق	٥
٣٠٠	أدوات التعليق	٦
٣٠١	إن	٧
٣٠٢	إذا	٩
٣٠٣	متى	١١
٣٠٤	من	١٣
٣٠٥	مهما	١٥
٣٠٥	أي	١٦
٣٠٥	كل، وكلما	١٧
٣٠٧	لو	٢١
٣٠٨	كيف	٢٤
٣٠٩	حيث، وأين	٢٥
٣١٠	أنى	٢٧
٣١٠	شروط التعليق	٢٨

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣١٢	أثر التعليق على التصرفات	٣٠
٣١٣	الإيلاء	٣٢
٣١٣	الحج	٣٣
٣١٣	الحلح	٣٤
٣١٤	الطلاق	٣٥
٣١٤	الظهار	٣٦
٣١٤	العتق	٣٧
٣١٥	المكاتبة	٣٨
٣١٥	النذر	٣٩
٣١٥	الولاية	٤٠
٣١٥	التصرفات التي لا تقبل التعليق	٤١
٣١٨	تعليق	٥-١
٣١٩	تعليق الأحكام	٢
٣١٩	تعليق النصوص	٤
٣١٩	مسالك الملة	٥





تم بحمد الله الجزء الثاني عشر من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء الثالث عشر، وأوله بحث «تعلم وتعليم»



Bibliotheca Alexandrina



0597410